



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ..

فهذا ملخص لرسالة الدكتوراه بعنوان : « العلاقات السعودية البريطانية » ١٣٥١ - ١٣٦٤ هـ / ١٩٣٢ - ١٩٤٥ م تقدمت بها لقسم الدراسات العليا في التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة .

وعرض في الفصل الأول « الوجود البريطاني في المناطق المحيطة بالملكة وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية » .

وتناولت في الفصل الثاني « أثر المشكلة الفلسطينية على العلاقات السعودية البريطانية » ، وعالجت الدراسة في الفصل الثالث « موقف بريطانيا من إنضمام المملكة إلى عصبة الأمم ، وأما الفصل الرابع فقد أوضحنا فيه « موقف المملكة إبان الحرب العالمية الثانية » وفي الفصل الخامس كان محور الدراسة « الوحدة العربية وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية » ، وفي الفصل السادس أوضحت الدراسة « أثر اكتشاف البترول على العلاقات السعودية البريطانية » وأخيراً قدم الباحث في الخاتمة نتائج الدراسة ، وقد كان من أهمها :

١ - أنه منذ توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م اتجهت سياسة الملك عبد العزيز نحو تحجيم الخطر البريطاني وإفشال السياسة البريطانية الملتوية التي كانت تعمل على إثارة المشاكل على الحدود بين المملكة وجيرانها ، وقد نجح ولله الحمد في القضاء على تلك المشاكل .

٢ - حارب الملك عبد العزيز الإستعمار في الوطن العربي ، ووضع بذور التقارب بين المملكة العربية السعودية وجيرانها مما تمخض عنه فيما بعد طرد الإستعمار نهائياً عن منطقة الخليج وقيام مجلس التعاون الخليجي .

٣ - إن الموقف البريطاني تجاه القضية الفلسطينية وإعلان وعد بلفور أغضب الملك عبد العزيز ، وأدى إلى توتر العلاقات السعودية البريطانية وجعل الملك عبد العزيز يقف ضد الموقف البريطاني في كل المحافل والمناسبات الدولية مطالباً إياها بإعادة الحق الفلسطيني إلى أهله وعدم مناصرة الصهيونية العالمية .

٤ - أظهرت الدراسة حكمة الملك عبد العزيز السياسية من خلال إثارة مسألة عضوية المملكة العربية السعودية في عصبة الأمم ، نظراً لعدم ثقته في بنود ميثاقها الذي كان يمثل الوجه الاستعماري بكل معانيه .

٥ - أنه إبان الحرب العالمية الثانية تجلبت البراعة السياسية للملك عبد العزيز عندما أثر الوقوف على الحياد بين الجانبين المتصارعين ( دول المحور والحلفاء ) رغم محاولتهما اجتذاب المملكة إلى جانب أحدهما ، وقد كان لهذا الموقف أثره على سلامة بلاده ، وإبعادها عن أخطار التنافس الدولي في المنطقة .

وقد أعقب ذلك رغبته في وحدة دول المنطقة للوقوف صفاً واحداً أمام الأخطار الإستعمارية فكان من نتائج ذلك دوره المتزن في قيام جامعة الدول العربية .

٦ - وعندما ظهرت بوادر وجود البترول في أراضي المملكة العربية السعودية أخذ التنافس بين الشركات الأمريكية والشركات البريطانية يزداد للفوز بسبق التنقيب وإستخراج البترول نجد أن الملك عبد العزيز قد عالج الأمر بحكمة ودراية حيث وضع مصالح دولته فوق كل اعتبار عند اختياره للشركات التي سمح لها بالتنقيب عن النفط في بلاده بصرف النظر عن جنسية تلك الشركات الأمر الذي أدى إلى توتر في العلاقات السعودية البريطانية .

وقد أدت تلك المواقف السالفة الذكر إلى جعل المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز دولة ذات مكانة سياسية تحظى باحترام وتقدير العالم أجمع ، لما اتسمت به سياستها من مصداقية مميزة تظهر بوضوح في التزامها بالموثوق والأعراف الدولية ، وهذا نابع من ارتكازها على أسس راسخة ، ومنهج إسلامي قويم يتمثل في الإعتماد على الكتاب والسنة النبوية المطهرة ، بجانب أنها تضم أهم المقدسات الإسلامية .

وقد استمرت سياسة المملكة على هذا المنهج في عهد أبنائه وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز

آل سعود حفظه الله .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

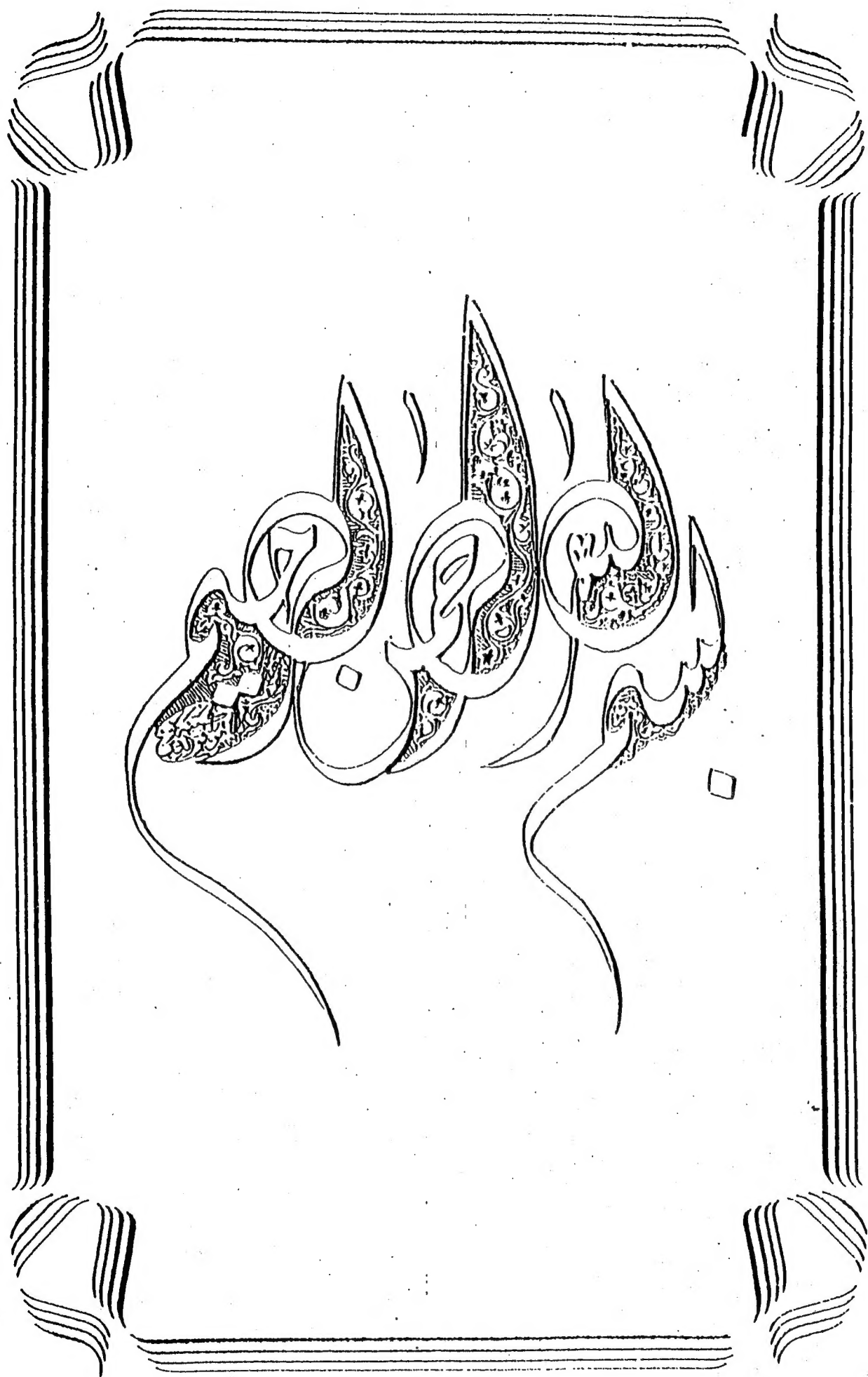
المشرف

الطالب

د. عابد بن محمد السفياني

أ. د. عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش

مستور محسن حسان الجابري



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد  
النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

منذ أن استرد السلطان عبدالعزيز طيب الله ثراه إقليم الأحساء من الدولة العثمانية سنة  
١٢٢١هـ / ١٩١٢م، صار من الضروري أن تقوم علاقات بينه وبين بريطانيا التي تسيطر  
وقتئذ على الخليج العربي، وأخذت هذه العلاقات في التطور منذئذ مروراً بالحرب العالمية  
الأولى، وموقف الملك عبدالعزيز منها، والنزاع بين آل سعود في نجد والأشراف في الحجاز،  
وموقف الحكومة البريطانية من هذا النزاع، ولكن منذ توحيد المملكة العربية السعودية عام  
١٢٥١هـ / ١٩٣٢م، وبعد أن استكملت الدولة السعودية كل مقوماتها، وآلت إليها معظم أجزاء  
شبه الجزيرة العربية، دخلت العلاقات السعودية البريطانية في طور جديد حيث أصبحت  
متأثرة بعوامل عديدة يرجع بعضها إلى مركز المملكة العربية السعودية، والبعض الآخر إلى  
موقف بريطانيا، والبعض الثالث إلى الأوضاع الدولية، ذلك أن المملكة العربية السعودية منذ  
قيامها تحتل مكانة كبرى في العالم الإسلامي نظراً لوجود المقدمات الإسلامية بها، كما كانت  
إحدى الدول العربية القليلة التي تتمتع بالاستقلال في وقت كان الاستعمار يسيطر فيه على  
مقدرات معظم أقطار العالم العربي، الأمر الذي أعطى للمملكة العربية السعودية حرية التحرك  
السياسي سواء في علاقاتها العربية أو الدولية، وكان دورها في المشكلة الفلسطينية من بين  
أحد العوامل التي أدت إلى قيام المملكة بدور مميز، واتباع سياسة معينة نحو بريطانيا الدولة  
المنتدبة على جزء كبير من المنطقة العربية وخاصة فلسطين، والمسؤولة الأولى عن تفاقم  
المشكلة الفلسطينية على اثر وعد بلفور الظالم، ولم تلبث أن اشتعلت الحرب العالمية الثانية  
سنة ١٢٥٨هـ / ١٩٣٩م، وعلى الرغم من مساعي دولتي المحور (ألمانيا وإيطاليا) لجذب  
بعض الأقطار العربية ومنها المملكة العربية السعودية إلى جانبها ضد بريطانيا وحلفائها، إلا أن  
الملك عبدالعزيز قدر الموقف بثاقب نظره ولم يستجب لتلك النداءات، بل كان له موقف  
خاص دل على سياسة حكيمة جنبت بلاده ويلات الصراع الدولي، خصوصاً وأن الحرب  
العالمية الثانية كانت فرصة لظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسعى لإحلال  
نفوذها محل نفوذ أكبر دولتين استعماريتين في ذلك الحين وهما بريطانيا وفرنسا في  
المشرق، فأراد الملك عبدالعزيز أن يستفيد من هذا الوضع الجديد فيما يعود على العالم العربي



وعلى دولته والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص بالفائدة العامة.

ومما زاد فى الدور الذى قام به الملك عبدالعزيز أن صارت فى يده ورقة رابحة ألا وهي ظهور النفط فى المنطقة الشرقية من المملكة، وكان لظهوره أكبر الأثر فى سير العلاقات السعودية البريطانية.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع كان بحثي عن العلاقات السعودية البريطانية فى الفترة المهمة ما بين ١٢٥١ - ١٢٦٤ هـ / ١٩٣٢ - ١٩٤٥ م حيث لا توجد رسالة علمية عن هذا الموضوع على الرغم من أهميته وما وجد من مؤلفات فإنها لم توف الموضوع حقه كما ينبغى من الشمول والعمق ولهذا فهو فى حاجة إلى دراسة علمية شاملة ومتخصصة.

وتنبع أهمية هذا الموضوع لما وجد خلال هذه الفترة من تنافس استعماري قوي كان له أثره البالغ فى تحديد علاقة المملكة بالقوى الخارجية بوجه عام والعلاقات السعودية البريطانية على وجه الخصوص.

وقد استطاع الملك عبد العزيز فى هذه الفترة العvisبة والتي تقتضي الكثير من الحكمة أن يسهم فى قيادة الأمة العربية والإسلامية إلى تحقيق وحدتها واستقلال أراضيها من نير الاستعمار الأوربي الذى كان يهدف إلى نشر نفوذه فى المشرق العربى والإسلامى من خلال التعاون مع بعض العناصر المحلية من ناحية ومن خلال تشجيع الأمانى الوطنية العربية، واستخدام الطرق الملتوية لخداع الشعور العربى العام من ناحية أخرى.

ولا شك أن مكانة المملكة العربية السعودية الإسلامية، ومركزها الاقتصادى، وثقلها السياسى فى العالم قد وضعها فى مقدمة الزعامات العربية والإسلامية، وأهلها لأن تكون رائدة العرب والمسلمين فى جميع المحافل والمنظمات الدولية مما ترتب عليها تحملها لمسئوليات جسام فى مقدمتها المطالبة بحقوقهم، والمساندة لقضاياهم، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

ولا عجب إذا كانت بريطانيا قد أدركت هذه المكانة المرموقة للمملكة فحرصت كل الحرص على توطيد علاقاتها بها، وفى الوقت نفسه لم يفت على الملك عبدالعزيز معرفة النوايا البريطانية فأخذ فى توظيف علاقاته معها بطريقة جعلت من أهم أهدافها خدمة القضايا العربية والإسلامية.

وفى ضوء هذه المعطيات نلص أهمية دراسة تاريخ العلاقات السعودية البريطانية فى

هذه الفترة عن طريق تسليط الأضواء على هذا الموضوع المهم، والعمل على تقصي الحقائق من مصادرها الأصلية، مع تحري الدقة والأمانة العلمية وبأسلوب علمي سليم.

وقد استقى البحث مادته العلمية بالدرجة الأولى من عديد من الوثائق العربية والأجنبية غير المنشورة والمنشورة إلى جانب الاعتماد على مجموعة كبيرة من المصادر العربية والمعرّبة والأجنبية والدوريات وذلك من خلال رحلات علمية متعددة في سبيل البحث والدراسة زرت أثناءها عدداً كبيراً من مراكز التوثيق والمكتبات المختلفة في داخل المملكة وخارجها.

ولما كانت الوثائق مصدراً من مصادر الدرجة الأولى لهذه الدراسة سواء ما كان منها منشوراً أم غير منشور فلقد تم استعراض الوثائق البريطانية وذلك لما تحتوي عليه من معلومات مهمة حول الموضوع آخذاً في الاعتبار ما تحمله تلك الوثائق في طياتها لوجهة النظر البريطانية في تفسير الأحداث التاريخية، والدفاع عن السياسة التي تخدم المصالح البريطانية في المنطقة، وعلى ذلك تم أخذ المعلومات والتعليقات الموجودة في التقارير البريطانية على أنها تحتل الصدق وتحتل الخطأ، فكان دوري هنا هو العمل على تمحيص هذه التقارير ونقدها ومقارنتها بغيرها من المصادر العربية وخاصة السعودية.

ويجدر القول إنني في هذه الدراسة لم أقبل كل ما جاء في الوثائق البريطانية على أنها قضية مسلم بها وإنما تعاملت معها بطريقة حذرة لكشف عن أبعاد النوايا البريطانية والرد عليها.

وللوصول إلى تلك الوثائق فإنه كان لزاماً عليّ أن تكون المحطة الأولى لرحلتي العلمية هي لندن بناء على توجيه أستاذي الدكتور عبداللطيف بن دهيش وفيها حصلت على وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بدار الوثائق العامة بلندن **Public Record Office** وهذه الوثائق عبارة عن تقارير مرسلّة من سفراء بريطانيا في الدول العربية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة إلى وزارة الخارجية البريطانية **Foreign Office** متضمنة تحليلاتهم للأحداث السياسية التي حدثت في تلك الفترة.

وهذه الوثائق مصورة على شرائح مصغرة، وأرقامها كالتالي:

**F.O. 371/14478, 15297, 16875.**

**F.O. 371/19017, 19018, 19019, 19020.**

F.O. 371/20021, 20022, 20023, 20064.

F.O. 371/20308, 20309, 20310.

F.O. 371/20322, 20323.

F.O. 371/23272.

F.O. 371/24590.

F.O. 371/31450.

F.O. 371/34955, 34956, 34960, 34962.

F.O. 371/40280.

F.O. 371/45542.

وقد أفادت هذه الوثائق البحث فائدة كبيرة جداً وتم استخدامها في جميع فصول الدراسة.

كما حصلت على مجموعة من الوثائق الخاصة بوزارة المستعمرات Colonial Office، ومن أهمها الوثائق المسجلة تحت الأرقام التالية:

C.O. 15/1/604.

C.O. 15/1/607.

C.O. 15/1/608.

C.O. 15/2/161.

C.O. 15/2/465.

كما أفادتنى هذه الوثائق فى كشف النقاب عن محاولات بريطانيا لإثارة وخلق مشاكل حدودية لا أساس لها.

وكان من أهم الصعوبات التى واجهتنى فى ترجمة هذه الوثائق هو أن بعضها مكتوب بخط اليد، والبعض الآخر احتاج إلى إعادة تصوير من ميكروفيلم إلى التصوير على الورق العادي حتى تسهل عليّ قراءته ومعرفة محتوياتها.

وكانت رحلتي الثانية بعد لندن هى القاهرة حيث زرت المكتبات العامة والجامعية فى كل من القاهرة والاسكندرية، وفى القاهرة رجعت إلى الوثائق والمحاضر الموجودة لدى جامعة الدول العربية، كما رجعت إلى الوثائق الرئيسية عن قضية فلسطين المجموعة الأولى

(١٩١٥ - ١٩٤٦م) والمجموعة الثانية (١٩١٧ - ١٩٥٠م) والموجودة بمعهد الدراسات العربية والتي نشرت أخيراً بواسطة الشعبة السياسية بإدارة فلسطين بجامعة الدول العربية.

كما اطلعت على الكشاف الموضوعي للوثائق البريطانية الموجودة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز، والذي أعده الأستاذ الدكتور محمود حسن صالح منسي عام ١٤٠٧هـ، وهذه الوثائق تحت عنوان Anglo Saudi Relation وتحمل ملفاتها الأرقام التالية:

**F.O. 371/19005, 19006, 19010.**

**F.O. 371/20055, 20056, 20057, 20058, 20059.**

وقد أفادتني هذه الوثائق فائدة كبيرة جداً في الفصل الأول الخاص بالوجود البريطاني في المناطق المحيطة بالمملكة، وأثره على العلاقات السعودية البريطانية، كما أفادتني في معظم فصول الدراسة.

كما تيسر لي الحصول على بعض الوثائق البريطانية من دارة الملك عبدالعزيز بالرياض ومن أهمها:

**F.O. 141/675.**

**F.O. 141/676.**

وقد بينت هذه الوثائق بوضوح موقف الملك عبدالعزيز المميز تجاه القضية الفلسطينية ودوره في الدفاع عنها وأثر ذلك على العلاقات السعودية البريطانية.

ومن دارة الملك عبدالعزيز حصلت أيضاً على البحوث العربية والأجنبية المقدمة للمؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز والذي دعت إليه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعقد بالرياض خلال الفترة ما بين ١٩ - ٢٢ من ربيع الأول ١٤٠٦هـ، وقد أفادتني كثيراً في معظم فصول هذه الرسالة.

كما تم الحصول على وثائق غير منشورة من الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن **National Archives, Washington, List For The** **Department Of State Decmal File** **Foreign Relations Of U.S.A., 1939, Vol. IV,** **الخارجية الأمريكية** **1945, Vol. VIII** وهذه الوثائق أفادت البحث في بيان أثر اكتشاف النفط على العلاقات

السعودية البريطانية، وفي مجال العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطاني منها، كما أفادتني أيضاً في بيان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية، وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية.

كما رجعت إلى المذكرات الشخصية العربية والأجنبية والتي كان أصحابها قد عاصروا هذه الفترة وشاركوا في أحداثها فجاءت مذكراتهم تعليلاً لوجهات نظرهم، ورغم ما يشوب بعض بهذه المذكرات من عدم الموضوعية ولا سيما في القضايا التي كان لهم دور فيها إلا أنها تمثل دوراً مهماً في إيضاح كثير من الأحداث التاريخية التي لم يرد بعضها في غير هذه المذكرات.

واستفدت أيضاً من الدوريات المحلية والخارجية وأهمها جريدة أم القرى، وهي الجريدة الرسمية للحكومة والتي كانت مصدراً أساسياً للسياسة السعودية، وصوت الحجاز، ومجلة الدارة التي تصدرها دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، ومجلة الوثيقة التي تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، والمجلة التاريخية المصرية للدراسات التاريخية، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الصادرة عن جامعة الكويت، ومجلة مركز الدراسات الفلسطينية ببغداد.

وهذه الدراسة تضمنت مقدمة وتمهيداً وستة فصول وخاتمة وملاحق.

تناولت الدراسة في **التمهيد** علاقات بريطانيا بالسلطان عبدالعزيز رحمه الله، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ١٢٢٧هـ / ١٩١٨م وحتى إعلان قيام المملكة في عام ١٣٥١هـ / ١٩٢٢م، وقد بينت هنا جذور العلاقات السعودية البريطانية، وكيف كانت بريطانيا تسارع إلى تعزيز علاقاتها بالسلطان عبدالعزيز، فأخذت بالاتصال به، وما انتهى إليه الأمر بعقد معاهدة العقير في ١٨ من صفر ١٢٣٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م، حيث كانت هذه المعاهدة الأساس الذي رسم أسس العلاقة الجديدة وطبيعتها بين الحكومة السعودية وبريطانيا.

وبعد أن ضم السلطان عبدالعزيز الحجاز صارت بريطانيا تفكر في إقامة علاقات معه على أساس جديد بمقتضى معاهدة جديدة تعكس الوضع الجديد ولذلك اتفق الطرفان على عقد معاهدة جدة في ١٨ من ذي القعدة ١٢٤٥هـ / ٢٠ من مايو ١٩٢٧م، والتي تقرر بموجبها أن يكون الاتصال بالسلطان عبدالعزيز مباشرة عن طريق وزارة الخارجية البريطانية أو بواسطة قنصلها في جدة بدلا من ممثلي حكومة الهند في الخليج. فانقطعت منذ ذلك التاريخ

علاقة الحكومة السعودية بحكومة الهند البريطانية، وقد حظيت هذه المعاهدة بصدى إعلامي كبير على الصعيدين العربي والأجنبي، وكان هدف الحكومة البريطانية الأكبر في هذه الفترة هو تحقيق السلام مع السلطان عبدالعزيز وإقامة علاقات طيبة معه ولذلك بذلت كل الوسائل الممكنة لتحقيق هذه الأهداف.

وفي **الفصل الأول** تناول البحث الوجود البريطاني في المناطق المحيطة بالمملكة وأثره على العلاقات السعودية البريطانية، وهنا تعرض البحث للوجود البريطاني في الكويت والبحرين وقطر والساحل المهادن وسلطنة مسقط وإمامة عمان وعدن وشرق الأردن والعراق ومصر، وقد تناول البحث دراسة كل منطقة على حدة بالبحث والتحليل موضعاً فشل السياسة البريطانية لسلوكها سبلاً ملتوية لتحقيق غاية «فرق تسد» وإثارة المشاكل على حدود كل منطقة حتى ينشب الصراع بين تلك الدول والإمارات وخاصة بعد اكتشاف البترول، إلا أنه نظراً للروابط الأخوية والاجتماعية بين المملكة العربية السعودية والأقطار الشقيقة المجاورة فضلا عن رابطة العقيدة التي تعتبر من أقوى تلك الروابط فإن بريطانيا عجزت عن تحقيق أهدافها الاستعمارية في المنطقة.

أما **الفصل الثاني** فقد كان محور الدراسة فيه عن أثر القضية الفلسطينية على العلاقات السعودية البريطانية حيث بينت الدراسة موقف المملكة من هذه القضية فيما بين ١٣٥١ - ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٢ - ١٩٣٦ م، والثورة الفلسطينية ١٣٥٥ - ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٦ - ١٩٣٩ م، وموقف المملكة منها، وما ترتب على ذلك من توتر في العلاقات السعودية البريطانية، وأخيراً بيان موقف المملكة من مؤتمر لندن سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م وما ترتب على ذلك من أحداث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م.

وأوضحت الدراسة في **الفصل الثالث** موقف بريطانيا من انضمام المملكة إلى عصبة الأمم، وهنا تناول البحث نشأة العصبة، وإثارة السلطان عبدالعزيز لموضوع دخول العصبة، والموقف البريطاني من ذلك، ثم الحرب الإيطالية الحبشية، وموقف المملكة من نداء عصبة الأمم، حيث قامت لجنة التنسيق التابعة لعصبة الأمم في جنيف ببعث رسالتين إلى المملكة العربية السعودية الأولى في ٢١ من أكتوبر ١٩٣٥ م، والثانية في ٢٥ من نوفمبر ١٩٣٥ م، وكان جواب المملكة العربية السعودية على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل رحمه الله، ناباً عن البعد الإسلامي للمملكة وحرصها على السلام في العالم، وهذه سياسة ترتكز عليها



المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها وهي سياسة تعتمد على مرتكزات إسلامية واضحة، نابعة من العقيدة الإسلامية السمحة، وهذا الموقف جعل بريطانيا تدرك ما للمملكة من مكانة مرموقة على جميع المستويات عربياً وإسلامياً وعالمياً.

وجاء **الفصل الرابع** وفيه تعرض البحث لموقف المملكة إبان الحرب العالمية الثانية مبتدئاً بتمهيد عن أسباب الحرب العالمية الثانية، ومتعرضاً بالبحث والتفصيل لمحاولات دول المحور والحلفاء لاجتذاب المملكة العربية السعودية إلى جانب أحدهما، إلا أن الملك عبدالعزيز كان ذا بعد سياسي ولذلك أثر الحياد وأخذ يرقب الموقف عن كثب ولم ينضم إلى أى من الفريقين المتحاربين حتى وضعت الحرب أوزارها.

أما **الفصل الخامس** فقد تناولت الدراسة فيه الوحدة العربية وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية، وفي بداية هذا الفصل أوضحت الدراسة حركة الوحدة العربية، ومشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وصدى تصريح إيدن فى الأوساط العربية، ودوافعه ودور المملكة العربية السعودية فى مؤازرة الوحدة العربية، وتوحيد الصف العربى والذي كانت من نتائجه أن المملكة كانت إحدى الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية سنة ١٢٦٤هـ / ١٩٤٥م، وبيان الموقف البريطانى منها.

ويجىء **الفصل السادس** مكمل للفصول السابقة ومرتبطاً بها حيث تطرق البحث هنا لأثر اكتشاف النفط على العلاقات السعودية البريطانية بدءاً بالتنقيب عن النفط فى المملكة العربية السعودية، وظهور الشركات الأمريكية وأثر ذلك على العلاقات السعودية، ومختتماً هذا الفصل بتناول العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطانى منها، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية.

أما **الخاتمة** فقد تعرض البحث فيها إلى ذكر أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

وأخيراً أتوجه بالشكر أولاً وقبل كل شيء لله عز وجل الذى وفقني ويسر لي مهمتي وأعانني على إنجازها على خير وجه إن شاء الله، كما يسعدني أن أقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة أم القرى، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وقسم الدراسات التاريخية والحضارية على ما قدموه لي من تسهيلات خدمة للعلم والباحثين.

كما أقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور إبراهيم صغيرون الذى لم يبخل على بمشورته وتوجيهه ونصحه أثناء إشرافه السابق على هذا البحث، والذي قام مشكوراً

بمساعدتي في فرز ما يخص هذه الدراسة من الوثائق البريطانية.

وأما من كان الشكر أقل ما يمكن أن يقال له فلاستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبداللطيف بن عبدالله بن دهيش، الذي ما أن تحمل مسئولية الإشراف على هذا البحث حتى تلقاني بالرعاية وأتاح لي فرصة لقائه في الجامعة، والاستفادة من مكتبته الغنية بمحتوياتها من نفائس الكتب وأمهات المراجع.

كما أتقدم بالشكر ووافر التقدير للأمين العام لدارة الملك عبدالعزيز الأستاذ عبدالله بن حمد الحقييل، وجميع الأخوة المسؤولين بالدارة، والذين قاموا بتصوير الوثائق والبحوث التي تم اختياري لها، وقدموا لي كل مساعدة، ولم يرضوا على شيء مما عندهم، كما أتقدم بالشكر للمسؤولين في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى، والمكتبة المركزية وقسم الوثائق بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ طاهر صالح دمنهوري مدير العلاقات العامة بالجامعة، والأستاذ حسن هاشم حثيمش أمين المكتبة المركزية على جهودهما المتواصلة التي أتاحت لي فرصة الاطلاع والقراءة على جهاز الميكروفيلم وتصوير ما يخص البحث من الوثائق البريطانية التي تم اختياري لها.

كما أخص بالشكر والتقدير القائمين على مكتبات جامعة الأزهر والقاهرة وعين شمس والأسكندرية.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من مد لي يد العون في إعداد هذه الدراسة.

كما أشكر أخي المهندس محمد محسن الجابري الذي كان رفيقي في رحلتي إلى لندن وكان على علم بالأنظمة والقوانين المتبعة، وطرق الاطلاع والتصوير للوثائق مما يسر مهمتي فجزاه الله عني أحسن الجزاء.

وأخص بالشكر والثناء العطر الصديق الوفي الدكتور نايف بن حامد همام الشريف على ما قدمه لي من عون ساعدني في إنجاز هذا البحث.

وإنني أمل أن أكون قد أوفيت هذا البحث حقه حيث إنني لم أدخر وسعاً ولا طاقة في سبيل إخراجه بالصورة العلمية المطلوبة إن شاء الله، وأرجو أن تكون فيه إضافة علمية نافعة. والله أسأل أن يوفقني لما يحبه ويرضاه.

**التمهيد**

**علاقات بريطانيا بالملك عبد العزيز**

**منذ نهاية الحرب العالمية الأولى**

[١٣٣٧هـ / ١٩١٨م]

**إلى قيام المملكة العربية السعودية**

[١٣٥١هـ / ١٩٣٢م]

من المعروف أن دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ضد بريطانيا (١)، قد أفقدها مركزها السياسي وخاصة في المنطقة العربية، فلم تعد هي الدولة الوحيدة الحامية للطريق التجاري إلى الهند، الأمر الذي جعل بريطانيا تتخذ بعض الاجراءات (٢). السياسية للرد على التحرك العثماني، من أجل إبقاء طرق المواصلات مفتوحة لخدمة المصالح البريطانية في منطقة الشرق، ومن تلك الاجراءات أنها سعت إلى مكاتبة السلطان عبدالعزيز تخطب وده خاصة وأنه استطاع ضم الأحساء (٣)، ووقع معاهدة مع الباب العالي (٤) في غرة رمضان ١٢٢٢هـ / يوليو ١٩١٤ (٥)، ومن ثم كانت هناك مخاوف لدى بريطانيا من أن يتخذ السلطان عبدالعزيز خطوات فعالة لمساعدة العثمانيين ضد الحلفاء، وهذا ما جعل الحكومة البريطانية تسارع إلى تعزيز علاقتها بالسلطان عبدالعزيز، فأخذت بالاتصال به وانتهى الأمر إلى عقد معاهدة العقيق بتاريخ ١٨ من صفر ١٢٣٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م مع السلطان عبدالعزيز، وكانت هذه المعاهدة الأساس الذي رسم أسس العلاقة الجديدة وطبيعتها بين الحكومة السعودية وبريطانيا (٦).

ولما كان كل من الحسين وابن الرشيد قد اتخذا موقفين متعارضين فالأول كان مؤيداً

---

(١) محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية (القاهرة، ١٩٧٦م)، ص ٣٧١.

(٢) مثل ضم قبرص وإعلان الحماية على مصر.

(٣) عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم: سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربي (١٨٥٨ - ١٩٤٧م) (رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٧٨م).

(٤) هذه المعاهدة قد حال قيام الحرب العالمية الأولى دون تنفيذها.

أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته (ط٤، بيروت، منشورات الفاخرية، ١٩٨١م)، ص ٢١٥.

(٥) I.O.R. L/P&S/10/385, A Telegram No. 441 From Luis Mallet to Edward

Grey in 9th July 1914.

(٦) I.O.R. L/P&S/10/389, Report No. 251 Relation with Ibn Saud, Prepared by

Arab Bureau, Irak Section, in 12th January 1917.

هذه المعاهدة قام بتحليلها والتعليق عليها الأستاذ الدكتور يوسف الثقفى.

لمزيد من التفاصيل، انظر:

يوسف على الثقفى: دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور (ط١، مكة

المكرمة، مطابع الصفا، ١٤٠٩هـ)، ص ١٥٧.

للحلفاء والثاني كان بجانب الدولة العثمانية، فإن السلطان عبدالعزيز كان ملتزماً بالحياد بين القوى المتصارعة خلال الحرب العالمية الأولى، وقد سار على موقفه هذا حتى نهاية الحرب (١).

وبأن الحرب العالمية الأولى واصل السلطان عبدالعزيز تحركاته نحو الجهات الغربية والشمالية من عاصمته الرياض لتأديب الخارجين عن طاعته والعمل على إعادة وحدة شبه الجزيرة العربية، في الوقت الذي كان فيه السلطان عبدالعزيز يخشى أن يقوم الحسين الذي أعلن نفسه ملكاً على العرب بتوجيه قواته بعد الحرب العالمية الأولى إلى وسط شبه الجزيرة (٢)، ولذلك سعى السلطان عبدالعزيز إلى تعزيز قدراته العسكرية، لصد أي اعتداء متوقع من الحسين أو غيره، الأمر الذي جعل بريطانيا تسعى إلى تهدئة الموقف بين السلطان عبدالعزيز والحسين، ولكن على الرغم من ذلك فإنه لم يكن هناك مفر من نشوب الحرب بينهما نتيجة لموقف الحسين المتصلب تجاه حل المشاكل القائمة بين الحكومتين ومحاولته مد سلطته نحو الأراضي والتبائل الخاضعة للسلطان عبدالعزيز.

وكان بإمكان بريطانيا التدخل وإيقاف الحرب التي أخذت تلوح في الأفق بين الطرفين، ولكنها في تلك الفترة كانت منشغلة بعدة أمور متعلقة بإعادة رسم سياستها في الشرق الأوسط خاصة بعد أفول نجم الدولة العثمانية من المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ومن تلك الأمور: تبنيها لوعده بلفور المشؤوم، والعودة باستقلال العرب، والتنافس الدولي على النفط العربي، وشكوك فرنسا تجاه التحركات البريطانية، والخوف من الاتجاه السوفيتي، ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها، والإرهاق الذي أصابها في المجالين العسكري والاقتصادي، بالإضافة إلى قلق الرأي العام البريطاني لزيادة الالتزامات فيما وراء

(١) أمين الريحاني: نجد وملحقاته (ط٥، بيروت، منشورات الفاخرية، ١٩٨١م)، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب (ط٢، الرياض، ١٣٨٨هـ)، ص ٢٨.

(٢) محمد المانع: توحيد المملكة العربية السعودية (ط١، الدمام، مطابع المطوع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص ٨١.

حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب (ط١، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م)، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

أمين الريحاني: نجد وملحقاته، ص ٧١.

البحار، بينما الفقر ينتشر داخل أراضيها (١).

وكان جزء كبير من العالم العربي إبان الحرب العالمية الأولى خاضعاً للاحتلال العسكري البريطاني، ولم تكن هناك قوة أخرى تستطيع أن تتدخل تدخلاً مؤثراً، كما أن الحساسية الاستراتيجية للشرق الأوسط قضت على أي فكرة قد تخطر لبريطانيا بالتخلي عن المنطقة وكان هناك بعض كبار المستعمرين البريطانيين الذين كانوا لا يزالون يعيشون على فكرة الامبراطورية البريطانية مثل اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطاني الذي كان يأمل في قيام امبراطورية تمتد من البحر المتوسط إلى سنغافورة (٢).

وباختصار كان على المستعمرين البريطانيين أن يجدوا صيغة توفيقية بين حاجة بريطانيا للبقاء في المنطقة والظروف التي تلح عليها من أجل التخلي عنها.

وكانت الحرب العالمية الأولى قد قضت على عصر الاستعمار التقليدي الصريح، وبدأ عهد جديد يتطلب معالجة جديدة يمكن أن يطلق عليه عهد الاستعمار الجزئي، وبدلاً من تولي السيطرة المباشرة في الهلال الخصيب على سبيل المثال، ومواجهة مخاطر فرض النظام والقانون الاستعماري لجأت بريطانيا إلى فرض نظام استعماري غير مباشر وهو الذي عرف باسم الانتداب Mandate System (٣).

وكان هذا الانتداب من الناحية النظرية مسؤولية عصبة الأمم (٤)، واتبعت بريطانيا

---

(١) Ann Williams: Britain & France in the Middle East & North Africa

1914 - 1967, p. 38.

(٢) Fisher, Sidney N.: The Middle East A History, (Routledge & Kegan Paul,

1969), p. 465.

(٣) الغرض الحقيقي لنظام الانتداب هو مساعدة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في تحقيق أغراضها من الحرب، وهي ضم المستعمرات الألمانية، واقتسام الممتلكات العثمانية، وهو أسلوب جديد، وصورة جديدة من صور الاستعمار عرف باسم نظام الانتداب.

انظر:

موضى بنت منصور بن عبدالعزيز آل سعود: الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ / ٢٢-١٩٢٤م

(١٠)، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص ٦١.

(٤) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال (ط٢، بيروت، ١٩٧١م)، ص ١١٤.



سياسة خاصة للاستفادة من الهاشميين في الحجاز، لكي يحكموا في المناطق الخاضعة لانتدابها، وكان هدف بريطانيا من اختيار الهاشميين للحكم في العراق والأردن تحت انتدابها هو إظهار وفائها بعهودها لحكام الحجاز أثناء الحرب، حتى يمكنها بواسطتهم استعادة هيبتها في العالم العربي في الوقت الذي امتنعت فيه عن التدخل إلى جانب الحسين ضد السلطان عبدالعزيز (١)، ولا إلى جانب فيصل بن الحسين في دمشق ضد الفرنسيين (٢).

وكانت بريطانيا تخطط لمد خطوط مواصلات برية وجوية تمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي عبر بلاد متجاورة وخاضعة لانتدابها (العراق، الأردن، فلسطين) وإدراكها أن هذه الطرق لا يمكن ربطها بطرق القوافل الصحراوية بين نجد في الجنوب وسوريا في الشمال ما لم يتم إجراء حوار بين بريطانيا وزعماء المناطق المجاورة للبلدان الخاضعة لانتدابها مبني على روح التفاهم والتبادل للمصالح المشتركة بين الطرفين، خاصة وأن بريطانيا تعلم أن السلطان عبدالعزيز لم يعد يواجه فقط نظاماً هاشمياً تسانده بريطانيا في الحجاز، بل ظهرت أيضاً دول هاشمية بناء على رغبتها وتساندها مالياً، وتمتد هذه الدول عبر حدود السلطان عبدالعزيز الشمالية بحيث تعترض الطريق بين نجد في الجنوب وسوريا الخاضعة آنذاك للانتداب الفرنسي في الشمال.

وكان السلطان عبدالعزيز يرى أنه لا يوجد إلا تفسير واحد جعل بريطانيا تقيم حاكمين مسلمين تحت سيطرتها في العراق والأردن، وهو العمل على احتواء السعوديين في وسط شبه الجزيرة العربية.

وكان هدف بريطانيا من هذا التحرك محاولة استخدام نفس السياسة التي سبق لها أن استخدمتها مع شيوخ السواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية، والمتمثل في إبرام معاهدات منفصلة كان الهدف منها الحصول على امتيازات وتسهيلات مناسبة ترى أنها ضرورية لحماية مصالحها في المنطقة.

وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعمل على إقامة العروش في مناطق الانتداب (الشام والعراق) كانت القوات السعودية تتقدم نحو الحجاز وعسير حيث استطاع السلطان

(١) حسين فوزي النجار: السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط (القاهرة، ١٩٥٢م)، ص ٤٤٠.

(٢) Klieman, Aaron S.: Foundation of British Policy in the Arab World,

The Cairo Conference of 1921, (John Hopkins, 1970), p. 98.

عبدالعزیز أن يضم إقليم عسیر عام ١٢٢٨هـ / ١٩٢٠م (١)، وفي السنة التالية تم ضم حائل (٢)، وبذلك حول الاهتمام العالمي إليه بدلا من فيصل بن الحسين الذي كان يتوج وقتئذ ملكاً على العراق (٢).

وعندما استطاع السلطان عبدالعزیز أن يضم مدينة الجوف الواقعة إلى الشمال عام ١٢٤٠هـ / ١٩٢٢م، أصبحت ممتلكاته ملاصقة للحدود الجنوبية للأردن والعراق، وبهذا يكون قد شمل امتداد ممتلكاته مناطق واسعة.

ومنذ عام ١٢٤٠هـ / ١٩٢٢م كانت بريطانيا مضطرة لمواجهة ما اعتبرته خطراً على مناطق نفوذها في شمال نجد، فردت على أي تقدم لرحف القبائل في الشمال، وهي المناطق التي تدعي أنها من المناطق الخاضعة لانتدابها على الرغم من أنه لم تكن تحددها حدود متفق عليها بعد، وذلك باستخدام سلاح الجو الملكي البريطاني (٤).

وكانت بريطانيا تعلم أنها بعملها هذا ليست على حق، كما أنها كانت تتخشى بشدة معاداة السلطان عبدالعزیز خوفاً من أن يحول اهتمامه مرة أخرى إلى الحجاز، والذي كانت ترغب في مد نفوذها الاستعماري إليه (٥)، وهذا ما كان يخشاه السلطان عبدالعزیز، بل والعالم الإسلامي كله أن تطأ أقدام المستعمر الصليبي مثلاً في بريطانيا أرض الحرمين الشريفين في الحجاز ولا سيما بعد أن أصبح الشريف حسين وأبناؤه العوبة في يد بريطانيا، ومن أجل ذلك لجأت بريطانيا إلى التفاوض مع السلطان عبدالعزیز وتم اللقاء في مدينة المحمرة وعقدت معاهدة المحمرة في ٧ من رمضان ١٢٤٠هـ / ٥ من مايو ١٩٢٢م، وفي بروتوكول العقير التالي لها في ١٢ من ربيع الثاني ١٢٤١هـ / ٢ من ديسمبر ١٩٢٢م أتفق على الحدود بين نجد والعراق، وأقيمت منطقتان محايدتان إلى الغرب والجنوب من الكويت، وكانت هذه أول محاولة بعد الحرب العالمية الأولى لوضع حدود في الصحاري العربية، ولكن هذه الحدود لم تفعل أكثر من إزالة الجزء السطحي من الخلافات بين السعوديين وحكومتَي الانتداب في الشام

(١) أمين الريحاني: نجد وملحقاته، ص ٣٠٠.

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية (بيروت، ١٩٦٤م)، ج ٢، ص ١٠٢.

(٣) أمين الريحاني: نجد وملحقاته، ص ٢٧٧.

(٤) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

(٥) Troeller: The Birth of Saudi Arabia (London, 1976), p. 205.

والعراق اللتين أنشأهما الاستعمار الأوربي (١).

وفي جمادى الأولى ١٣٤٢هـ / ديسمبر ١٩٢٣م عقدت بريطانيا مؤتمراً في الكويت في محاولة للوصول إلى تسوية شاملة، ولكن اختلاف وجهات النظر أدى إلى انفضاض المؤتمر وفشله في الربيع التالي (٢).

حقاً لقد كشف مؤتمر الكويت عن شيء جديد وحقيقة جديدة وهي أن الحسين أصبح مناوئاً لحليفه بريطانيا، وحطم بعناده المؤتمر الذي علقت عليه كل آمالها في المنطقة العربية.

وهنا أظهر المؤتمر جلياً استحالة التعايش بين نجد والحجاز، وأصبحت الحرب قاب قوسين أو أدنى بين الطرفين، والسيف في هذه الحالة هو فصل الخصام (٣).

وفي أوائل عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م كانت هناك عوامل عديدة بالإضافة إلى فشل مؤتمر الكويت جعلت السلطان عبدالعزيز يتطلع إلى ضم الحجاز وأهمها: رفع الظلم، وإقامة العدل والمساواة، ونشر الأمن لكي يتسنى لحجاج بيت الله تأدية مناسكهم في حرية وأطمئنان (٤)، ومنها أيضاً سياسة الملك حسين تجاه العالم الإسلامي، ومطالبة علماء الهند للسعوديين بضم الأماكن المقدسة (٥) خاصة بعد إعلان الحسين نفسه خليفة للمسلمين، وما تبين للمسلمين من

(١) أمين الريحاني: نجد وملحقاته، ص ٢٠٨ - ٢١٥.

(٢) موضى آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧ - ١٤٥.

(٣) موضى آل سعود: المرجع السابق، ص ١٥٢.

(٤) كان الحجاج غير أمنين على أنفسهم وأموالهم أثناء سفرهم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة أو العودة منها، لأن الشريف حسين لا يملك المال ولا القوة للسيطرة على القبائل المعتدية.

(٥) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين (ط٥). مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

موضى آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢ - ١٥٣.

سيد رضوان على: ظفر على خان والملك عبدالعزيز (بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز عقد في الرياض بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الفترة ما بين ١٩ - ٢٢ من ربيع الأول ١٤٠٦هـ)، ص ١٢.

ادعى الشريف حسين للعالم الخارجي بأن الإخوان تصرفوا تصرفاً مسيئاً ضد سكان الطائف أثناء اقتحامهم لها، وقد ردد بعض الأجانب هذه الادعاءات المغرضة، وكان من أثر هذا الإدعاء أن حرم بعض =

أن بريطانيا كانت وراء هذه الخطوة وبايعاز منها (١)، وكان هذا نذير خطر على الحرمين الشريفين مما يوجب العمل على إزاحة ذلك الخطر، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بإبعاد الشريف حسين وأبنائه عن السلطة في الحجاز، وهذا ما عمل السلطان عبدالعزيز على تحقيقه، خاصة بعد أن رأى ثالث الحرمين الشريفين في القدس يرضخ تحت سلطة الانتداب البريطاني الصليبي، وأخيراً هناك عامل مهم يجب ألا نغفله وراء تطلع السلطان عبدالعزيز لضم الحجاز وهو: مشيئة الله سبحانه وتعالى حيث آذن بانتهاء ملك وبداية ملك آخر، وهو القائل جل شأنه "قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمَلِكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (٢)

ولما كانت بريطانيا قد قطعت معونتها المالية عن السلطان عبدالعزيز منذ شعبان سنة ١٢٤٢هـ / مارس ١٩٢٤م، فإنه لم يعد يخشى أن تستخدم بريطانيا قطع معونتها المالية ضده في حالة ضمه الحجاز خصوصاً وأن مركز الحسين في الحجاز كان ضعيفاً فقد انقلب على العثمانيين بإعلان الثورة في الحجاز وبدعم من بريطانيا التي دعمت الثوار في بلاد الشام وأقامت حكومتين في الشام والعراق تسيران حسب توجيهاتها.

وفي ذى القعدة ١٢٤٢هـ / يونيو ١٩٢٤م عقد مؤتمر في الرياض حضره جمع غفير من المشايخ والعلماء ورجال القبائل والسلطان عبدالعزيز، وترأس المؤتمر والده الإمام عبدالرحمن رحمه الله، وافتتح الإمام عبدالرحمن المؤتمر بقوله إنه «تلقى كتباً كثيرة من الإخوان يرغبون فيها أداء فريضة الحج» (٣)، وتحدث زعماء الإخوان بأنهم يريدون الحج، ومكة ليست ملكاً للحسين، ولا يحق له أن يمنع مسلماً من أداء فريضة الحج، وأنه بهذا المنع

= علماء الهند الحج إلى مكة مدة من الزمن، ولا سيما إذا عرفنا أن الحجاج الهنود كان معظمهم طاعناً في السن، وكانوا أكثر من غيرهم تعرضاً للسلب والنهب.

انظر:

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

(١) محمد جلال كشك: السعوديون والحل الإسلامي (ط٤، القاهرة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م) ص ٥١١ - ٥١٢.

صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها (ط١، بيروت، دار

مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م)، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٢) سورة آل عمران، آية ٢٦.

(٣) موسى آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

قد أجاز للنجديين ضم الحجاز».

وتحدث السلطان عبدالعزيز وذكر أن الحسين لم تنجح معه كل المحاولات لرأب الصدع بين نجد والحجاز مشيراً بذلك إلى فشل مؤتمر الكويت، ومن ثم تعالت أصوات الحاضرين «إلى الحجاز»، وكانت الفتوى بذلك (١).

وصدر بيان في أعقاب المؤتمر، وقعه الأمير فيصل بن عبدالعزيز، ومما جاء في هذا البيان «لقد منع الملك حسين بن علي أهل نجد من أداء فريضة الحج، قرابة ثلاث سنوات ونيف، متخذاً عدم اصطدام النجديين بأبناء المذاهب الأخرى من المسلمين وسيلة لهذا المنع، وهو في حقيقته كان يخشى انتشار دعوة التوحيد التي كانت آخذة في الاتساع من أن تجرف أمامها الحجاز بأسره» (٢).

وتحرك الجيش السعودي من تربة إلى الطائف ودخلها في ٦ من صفر ١٣٤٢ هـ / ٦ من سبتمبر ١٩٢٤ م، ثم تلتها معركة الهدى، وانتصرت فيها القوات السعودية في ٢٦ من صفر ١٣٤٢ هـ / ٢٦ من سبتمبر ١٩٢٤ م، وانسحبت قوات الشريف حسين إلى مكة، وتوقف الزحف السعودي في الطائف والهدى ينتظر إذن السلطان عبدالعزيز وهو لا يزال في الرياض بمواصلة السير إلى مكة المكرمة (٣).

واضطربت الحالة في الحجاز بعد ظهور عجز جيشها، ورأى الملك حسين وكبار الأشراف في مكة ضرورة الانسحاب إلى جدة والتحصن بها، كما رأى كبار الأشراف ضرورة تنازل الملك حسين عن العرش لابنه الأمير علي، ظناً منهم أن هذا سيضع نهاية للحرب، وبالفعل بويح الأمير علي ملكاً على الحجاز في ٥ من ربيع الأول ١٣٤٢ هـ / ٤ من أكتوبر ١٩٢٤ م، واضطر الملك حسين الذي أجبر على التنازل عن العرش إلى مغادرة جدة إلى العقبة في ٢٥ من ربيع الأول / ٢٤ من أكتوبر من العام نفسه (٤).

(١) موسى آل سعود: المرجع السابق، ص ١٥٤.

(٢) صلاح الدين المختار: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٩١.

موسى آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٣) أمين الريحاني: نجد وملحقاته، ص ٢٢١ - ٢٢٥.

(٤) مديحة أحمد درويش: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين (ط ٢)، جدة، دار

الشروق، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، ص ١١١ - ١١٢.

وفى ١٧ من ربيع الأول ١٣٤٣هـ / ١٦ من أكتوبر ١٩٢٤م دخل السعوديون مكة المكرمة بدون قتال، أو إراقة دماء مما ترك أثراً حسناً فى نفوس العالم الإسلامى، وفى الوقت نفسه أعلنت الدول التى لها ممثلون فى جدة عن حيادها تجاه هذا الصراع، وقد أدخل هذا الموقف الحيادي الطمانينة فى نفس السلطان عبدالعزيز، فسارع فى موكب عظيم ودخل أم القرى محرماً فى يوم الخميس ٨ من جمادى الأولى ١٣٤٣هـ / ٥ من ديسمبر ١٩٢٤م (١).

وأثناء تقدم القوات السعودية صوب الحجاز اتخذت بريطانيا موقف الحياد على أساس أن هذا الصراع بين حاكمين مسلمين (٢)، وليس من الحكمة أن تتدخل دولة مسيحية بينهما، كما أنها لو تدخلت إلى جانب الحسين فإن ذلك سيغضب مسلمي الهند الذين كانوا يعتبرون تحالفه مع بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية صاحبة الخلافة الإسلامية فى رأيهم طعنة للإسلام (٢).

هذا وقد طلب الشريف حسين مساندة بريطانيا له أثناء تقدم القوات السعودية نحو الحجاز (٤)، ولكنها لم تستجب، وكان كل ما يهمها أمران: عدم قيام صعوبات فى موسم حج ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م، وثانيهما الرغبة فى تأمين سلامة الجاليات الأوربية فى جدة حتى لا تتدخل دولة أوربية أخرى، وربما أدرك السلطان ذلك فلبأ إلى حصار جدة قرابة عشرة أشهر بدلاً من اقتحامها، ومن ثم دخلها فى ٨ من جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ / ٢٤ من ديسمبر

(١) أحمد السباعى: تاريخ مكة (القاهرة، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م)، ج ٢، ص ٢٥٤.

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

(٢) خير الدين الزركلى: شبه الجزيرة فى عهد الملك عبدالعزيز (ط٢)، بيروت، دار العلم للملايين،

١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، ج ١، ص ٢٤٠.

حسين فوزى النجار: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٠.

أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، ج ٢، ص ٢١١.

(٢) Leatherdale, Clive: Britain & Saudi Arabia 1925 - 1939,

(Frank Cass, London, 1983), p. 29.

أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، ج ٢، ص ٢٨٠.

(٤) أمين الريحانى: نجد وملحقاته، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

محمد جلال كشك: مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٧ - ٥٢٨.





١٩٢٥م (١).

كما كانت بريطانيا ترى أنها لو ساعدت الحسين في هذا الوقت فإنها ستكون سياسة قصيرة النظر منها بسبب انتصارات السلطان عبدالعزيز السريعة، كما أنها ستغضب الرجل الذي لم تتقدم له بمساعدة ولا يدين لها بمركز أو فضل (٢)، وأثبتت الأحداث أنه الزعيم الذي وحد شبه الجزيرة العربية، فبدأت تنظر إليه نظرة الند للند، نظرة يملؤها الخوف والحذر، ولهذه الأسباب كانت بريطانيا تتبع سياسة تعتمد على المراقبة عن كثب وتقديم التهينة للمنتصر عندما تحين لحظة انتصاره.

وفي الوقت نفسه كان على بريطانيا أن تضع في اعتبارها أثر حيادها على موقف الأردن والعراق خصوصاً وأنه كان هناك احتمال بأن يتخذ عبدالله خطوات إيجابية لمساعدة الحجاز (٢)، وكان في استطاعة بريطانيا أن تظل على الحياد طالما اقتصر الحرب على الحجاز، ولكن كان هناك خطر من امتداد الحرب إلى الأردن ذلك أن التجاء الحسين إلى العقبة كان من المحتمل أن يجعل القوات السعودية تتعقبه فيها خصوصاً وأن إمارة الأردن ليست لها حدود محددة مع شبه الجزيرة العربية.

ولذلك فكرت وزارة المستعمرات البريطانية في حل بأن تهدد سيطرة إدارة سكة حديد فلسطين لكي تشمل عمان معان على خط سكة حديد الحجاز بدعوى تسهيل الحج، ولكن في الحقيقة كان هدفها تأكيد سلطة الأردن على حدود مرسومة مع الحجاز (٤).

ولها وجد السلطان عبدالعزيز أن الحسين استغل وجوده في العقبة لمدة سبعة أشهر مما

(١) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، ج ٢، ص ٢٩٨.

(٢) يقول أرنولد ولسن المعتمد البريطاني في العراق «يجب أن نضع في اعتبارنا أن ابن سعود لا يدين لنا بمركزه، بل لنسبه ودينه وموقعه الجغرافي وشخصيته ولذا أرى أن نكون حريصين على عدم التورط في عداوته هو وأتباعه، ونحن لم نصنعه ولذا لا نستطيع تخويفه أو توجيهه».

انظر:

محمد جلال كشك: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٧.

(٢) F.O. 371/10815, E 389/68/91, A Letter from Bullard to F.O. in 25th June 1925.

(٤) F.O. 371/10808, E 2858/10/91, A Letter No. 76 from Bullard to F.O. in 17th May 1925.

أدى لإطالة الحرب في الحجاز فقد أعلن في ذي القعدة ١٣٤٤هـ / مايو ١٩٢٥م أن قواته سوف تتجه إلى العقبة (١)، مما جعل بريطانيا تدرك خطورة الموقف، في الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية البريطانية ترفض إثارة المشاكل مع السلطان عبدالعزيز وتميل إلى اتباع سياسة توفيقية مع النظام الجديد في الأراضي المقدسة لاعتبارات يفرضها اتساع رقعة المستعمرات البريطانية والتي تضم أكثر من مائة مليون مسلم، الأمر الذي يتطلب وجود علاقات طيبة مع صاحب السلطة على الأماكن المقدسة الجديد، بعد أن تأكدت وزارة الخارجية البريطانية من أن نظام الشريف حسين على وشك السقوط، والانتصار السعودي أصبح أمراً واقعياً، مما فرض على بريطانيا اتباع سياسة جديدة مع السلطان عبدالعزيز.

ولتجنب بريطانيا حرج موقفها إذا ما هاجم السلطان عبدالعزيز العقبة لوجود الحسين فيها، فقد قررت أن تبعد الحسين عن العقبة إلى أي مكان آخر، فاخترت قبرص (٢).

وبتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٣٤٤هـ / ١٨ من يونيو ١٩٢٥م غادر الحسين العقبة إلى قبرص (٢)، وفي ١٥ من ذي الحجة ١٣٤٤هـ / ٦ من يوليو ١٩٢٥م أعلن أمرى Amery وزير المستعمرات ضم العقبة ومُعان إلى الأردن (٤)، الأمر الذي أثار غضب السلطان عبدالعزيز فأعلن أن هاتين المنطقتين تابعتان لأقليم الحجاز (٥).

وعندما أدركت بريطانيا أن انتصار السلطان عبدالعزيز أمر مؤكد فقد وجدت أن من مصالحها أن تضع في اعتبارها أو تفكر في نتائج السيطرة السعودية على شبه الجزيرة العربية، فقد كانت هناك مشكلات كثيرة لابد من تسويتها عن طريق تبادل وجهات النظر

(١) سعود بن هذلول: تاريخ ملوك آل سعود (ط١، الرياض، مطابع الرياض، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م)، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) Parliamentary Debates, Commons, Vol. 186, Cols. 44, 45: Amery in House Commons, July 1925.

(٣) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، ج٢، ص ٢٨٩.

(٤) Troeller: op. cit. p. 227.

صالح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها (ط١، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م)، ج٢، ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٥) سانت جون فلبى: الذكرى العربية الذهبية، تعريب مصطفى كمال فايد (القاهرة، مطبعة الاعتماد، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م)، ص ١١٠.

بصراحة مع السلطان عبدالعزيز وبخاصة الحدود الشائكة بين ممتلكاته وبين المناطق الخاضعة للانتداب البريطاني، وكان السلطان عبدالعزيز يدرك أن من المصلحة ولو في الوقت الحاضر الخوض في مباحثات لتسوية مشكلة الحدود، ولذلك فقد وافق بريطانيا على التباحث بشأنها، واختارت الحكومة البريطانية جلبرت كلايتون Clayton لكي يتفاوض باسمها، وقابل كلايتون السلطان عبدالعزيز على الطريق إلى مكة بينما كانت جدة لا تزال محاصرة.

وتمخضت المباحثات عن وثيقتين نظمتا العلاقات السعودية مع العراق والأردن حتى الثلاثينيات، وهو ما أوضحته اتفاقية بحرة التي أحكمت الثغرات الإدارية والقبلية التي لم تتضمنها نصوص بروتوكول العقير الذي ركز على تحديد الحدود النجدية العراقية في اتفاقية ١٢٤٠هـ / ١٩٢٢م، وبعد ذلك جاءت اتفاقية حداء لتعمل على تسوية المشكلة الأكثر صعوبة وهي حدود نجد مع الأردن (١).

ونظراً لأن الحرب الحجازية كانت لا تزال مستمرة فقد ظلت مشكلة حدود الحجاز مع الأردن معلقة وخارج نطاق المباحثات التي جرت.

ويرى بعض الباحثين أن اتفاقيتي بحرة وحداء كانتا انتصاراً ملموساً للسلطان عبدالعزيز ذلك أن حدود نجد والأردن قد وضعت بطريقة تؤكد ملكية وادي السرحان ذي الميزة الاستراتيجية للسلطان عبدالعزيز، كما أن بريطانيا استفادت من حالة الاستقرار الذي أخذ يخيم على البلدان الواقعة في شمال الأراضي السعودية.

وفي ذي الحجة ١٢٤٤هـ / يونيو ١٩٢٦م عقد السلطان عبدالعزيز المؤتمر الإسلامي العالمي في مكة، وبحث المؤتمر حدود الحجاز الشمالية وأصدر قراراً يطالب بعودة العقبة ومعان إلى إقليم الحجاز، الأمر الذي أصبح ملزماً للسلطان عبدالعزيز (٢).

وعندما عاد جلبرت كلايتون Clayton إلى لندن عقب اتفاقيتي بحرة وحداء كان يحمل طلباً رسمياً من السلطان عبدالعزيز بإعادة النظر في معاهدته مع بريطانيا في ١٨ من

(١) أمين الريحاني: نجد وملحقاته، ص ٤٢٧ - ٤٤٤.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

Troeller, G.: op. cit. p. 227.

Helms, Christine Moos: The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of (٢)

Political Identity, (Croom Helm, 1981), p. 222.

صفر ١٢٢٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م.

ولو أن الحكومة البريطانية اعتبرت هذا الطلب سابقاً لأوانه بسبب استمرار حالة الحرب في الحجاز وعدم استقرار الأوضاع في معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، ولكن بانتهاء الحرب الحجازية وظهور دلائل مشجعة عن نجاح الإدارة السعودية خلال الشهور الأولى بعد انتهاء الحرب أصبحت الحكومة البريطانية ترى أن إبرام اتفاق شامل مع السلطان عبدالعزيز أمر له أهميته.

وعندما انتشرت شائعة في الأردن وفلسطين أن بريطانيا قد تترك العقبة ومعان للسلطان عبدالعزيز تسهيلاً للتفاوض معه على المعاهدة الجديدة هدد المندوب السامي الجديد في فلسطين والأردن اللورد بلومر Plumer بالاستقالة (١)، في حين كان تشمبرلين Chamberlain يرى أن العقبة ومعان لا يستحقان عظام جندي بريطاني واحد (٢)، بل وأبدى امتعاضه من الأمير عبدالله الذي يثير لبريطانيا المتاعب، بل وكان الرأي السائد بين موظفي الخارجية البريطانية أن الأساس القانوني لضم العقبة ومعان للأردن ضعيف، وأن دولة السلطان عبدالعزيز يجب أن تضم الأراضي التي كان يحكمها الملك حسين في السابق (٣).

وبعد أن ضم السلطان عبدالعزيز الحجاز وضمت بريطانيا مركزها في جنوب الأردن بعد ضم العقبة ومعان إلى إمارة الأمير عبدالله اطمأنت على سلامة الطريق إلى الخليج لحماية مصالحها فصارت تفكر في إقامة العلاقات مع السلطان عبدالعزيز على أساس جديد بمقتضى معاهدة جديدة تعكس الوضع الجديد معه.

وعندما نودي بالسلطان عبدالعزيز في ٢٥ من جمادى الثانية ١٢٤٤هـ / ٨ من يناير ١٩٢٦م ملكاً على الحجاز (٤) حدث خلاف داخل الحكومة البريطانية، فقد كانت وزارة

(١) C.O. 733/134, 44130/27, Plumer to Amery, 27th Jan. 1927.

(٢) F.O. 371/11444, E 5967/572/91, Chamberlain Minute, 19th Nov. 1926.

(٣) F.O. 371/12247, E 156/156/91, Oliphant Minute, 11th Jan. 1927.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٦٣.

محمد مختار باشا: التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الأفرنجية والقبطية، دراسة وتحقيق وتكملة محمد عمارة (ط١)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)، ج٢، ص ١٤١٥.

الهند ترى تأجيل اعتراف بريطانيا بوضعه الجديد بدعوى الخوف من إثارة شكوك مسلمي الهند بأن بريطانيا ساعدت على ضم السلطان عبدالعزيز للحجاز (١)، ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى العكس حتى لا تثار شكوك السلطان عبدالعزيز بأن بريطانيا لا تريد الاعتراف به على الإطلاق.

وعلى ذلك اعترفت الحكومة البريطانية بعبدالعزيز آل سعود ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها في ١٢ من شعبان ١٣٤٤هـ / ٢٥ من فبراير ١٩٢٦م اعترافاً قانونياً وهو أقوى من الاعتراف بالأمر الواقع، ولكن بريطانيا لم تكن الدولة الأولى التي تعترف به فقد سبقها الاتحاد السوفيتي لوجود كتلة إسلامية بداخل أراضيه، كما أنه أراد إخراج بريطانيا في الشرق الأوسط (٢)، وصار ممثل الاتحاد السوفيتي في الحجاز كريم حكيموف Hakimov عميداً للدبلوماسيين في جدة (٣).

ولا شك في أن الظروف في سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م كانت تستدعي إعادة النظر في معاهدة ١٣٢٤هـ / ١٩١٥م حيث أن هذه المعاهدة أبرمت تحت ظروف الحرب العالمية الأولى، وهذه الظروف لم تعد قائمة في سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م، كما أن معاهدة ١٣٢٤هـ / ١٩١٥م أبرمت في وقت كان السلطان عبدالعزيز لا يحكم سوى نجد والأحساء ولكن في سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م اتسعت دولته لتضم جبل شمر والجوف في الشمال والحجاز في الغرب وأصبحت بذلك معاهدة ١٣٢٤هـ / ١٩١٥م لا تتناسب مع ظروف دولة السلطان عبدالعزيز عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م (٤)، كما كانت الدوائر البريطانية ترى أن شروط المعاهدة الجديدة يجب ألا تقل عن الشروط الواردة في مسودة مشروع المعاهدة البريطانية الحجازية في عام ١٣٤١هـ / ١٩٢٢م، وعلى بريطانيا أن تتجنب الأسباب التي جعلت الشريف حسين يرفضها، وكانت هذه المعاهدة طويلة (٢٠ مادة) (٥) وعلى ذلك فإن المعاهدة مع السلطان

(١) F.O. 371/11431, E 1282/7/91, I.O. to F.O. 23 Feb. 1926.

(٢) F.O. 371/11431, E 2069/7/91, Jordan to Chamberlain 29 March 1926.

عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم: السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ - ١٩٤٧م (ط١، الرياض، دار المريخ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص ٢٨٢.

(٣) Bullard, Sir Reader: The Camels must go, (Faber, London, 1961), p. 210.

(٤) F.O. 371/11437, E 180/180/91, India Office to F.O. 5 Jan. 1926.

(٥) Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, P. 321.

عبدالعزیز يجب أن تكون أكثر صراحة واستقامة ووضوحاً، ويجب ألا تتضمن أية محاولة لإرغامه على الاعتراف بتعهدات بريطانيا للصهيونية مثلما ورد في مشروع المعاهدة مع الحسين لأن السلطان عبدالعزیز لن يكتفى بالرفض مثلما فعل الحسين ولكنه سيحاول أن يؤلب الرأي العام الإسلامي ضد بريطانيا.

وكان من رأي كلايتون أن بريطانيا تستطيع أن تحتفظ بعلاقاتها الطيبة مع السلطان عبدالعزیز بشكل أفضل عن طريق وثيقة بسيطة تتضمن تبادل الثقة مع السلطان عبدالعزیز، وبالتالي لا توجد ضرورة لأن تكون كثيرة التفاصيل (١).

وبدأ التفاوض مع السلطان عبدالعزیز نيابة عن الحكومة البريطانية القائم بأعمال القنصل البريطاني في جدة جوردان Gordan (٢)، وتابعها كلايتون حتى نهايتها، وكانت وزارة الهند تعارض إبرام معاهدة مع السلطان عبدالعزیز وترى تأجيلها على الأقل إلى ما بعد موسم الحج ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى أن حكومة الهند ووزارة الهند يجب أن يتقبلا سياستها في التعامل مع الحجاز ونجد باعتبارهما بلداً مستقلة، وأن بريطانيا يجب أن تبتعد عن أي منازعات دينية في الحجاز.

وطالت المفاوضات بسبب الخلاف بين رأي وزارة الهند ووزارة الخارجية، وخشيت الحكومة البريطانية أن يتحول السلطان عبدالعزیز إلى دولة أخرى لدعم استقلاله (٢)، فطلبت من كلايتون أن يوقع المعاهدة، وبالفعل وقعت في جدة يوم الجمعة الموافق ١٨ من ذي القعدة ١٢٤٥هـ / ٢٠ من مايو ١٩٢٧م من قبل كل من الأمير فيصل عن الحكومة السعودية وكلايتون Clayton نيابة عن الحكومة البريطانية (٤).

وكما كان الحال في كل المعاهدات السابقة تأكد السلطان عبدالعزیز من أنها تنص على شرعية حقوقه الزمنية والتاريخية، وتؤكد حقه في اختيار خليفته، كما حذفت مسألة مركز

(١) F.O. 371/11437, E 2580/180/91, Clayton to Shuckburg, 26 April 1926.

(٢) سانت جون فلبى: الذكرى العربية الذهبية، ص ١٢٠.

(٣) Leatherdale: op. cit. p. 70.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ١٩٥ - ١٩٨.

(٤) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات من ١٢٤١ - ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢ - ١٩٥١م (ط ٥، جدة، معامل البنوي)، ص ٢٥.



بريطانيا الخاص في مناطق الانتداب، كما اعترف باهتمام السلطان عبدالعزيز الخاص في دول الخليج بشكل مخفف، فقد تعهد فقط بالحفاظ على العلاقات الودية والسلمية مع الشيوخ دون الاعتراف صراحة بالتزامات بريطانيا نحوهم.

أما بالنسبة للعقبة ومعان فقد رأى أنه من غير المناسب تثبيت حدود متنازع عليها في معاهدة صداقة عامة، كما اتفق الطرفان على تبادل مذكرات تلحق بالمعاهدة، ووافق السلطان عبدالعزيز على قبول الوضع القائم إلى أن يتم التوصل لحل مشكلة الحدود، كما تضمنت المذكرات المتبادلة بعض التنظيمات بشأن الرق، وإلغاء الحظر البريطاني على تصدير أدوات الحرب إلى السلطان عبدالعزيز، وكانت وزارة الخارجية البريطانية سعيدة بهذه النتيجة، وكان الملك عبدالعزيز أول حاكم عربي يحصل على معاهدة تعترف فيها الحكومة البريطانية باستقلاله التام المطلق، وسميت هذه المعاهدة معاهدة جدة (١).

واستطاع بذلك السلطان عبدالعزيز بفضل من الله وتوفيقه ثم بقوته وحكمته وحن تصرفه أن يكتسب ثقة بريطانيا واحترامها وصداقتها في الوقت الذي كان فيه حريصاً على أن يكون صاحب القرار في بلاده (٢).

وتقرر بعد هذه المعاهدة أن يكون الاتصال بالسلطان عبدالعزيز مباشرة بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية وقنصلها في جدة، وانقطعت علاقته منذ ذلك الوقت بحكومة الهند البريطانية (٣).

والى جانب أهمية هذه المعاهدة التاريخية والسياسية فقد حظيت بصدى إعلامي واسع على الصعيدين العربي والأجنبي.

فعلى الصعيد العربي تحدثت العديد من الصحف والمجلات العربية عن أهميتها لكونها أول معاهدة عقدت على قدم المساواة بين دولة عربية ودولة أجنبية كما نوهت بالنتائج الإيجابية التي حققتها جهود السلطان عبد العزيز في سبيل نجاحها، والدور البارز الذي قام

(١) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ٣٥ - ٤٣.

(٢) محمد عبدالله ماضى: النهضة الحديثة في جزيرة العرب (ط٢)، بيروت، دار احياء الكتب العربية، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م)، ص ٢٧٧.

(٣) محمد مرسى عبدالله: دولة الإمارات العربية وجيرانها (ط١)، الكويت، دار العلم، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، ص ٢٤٢.

به فيها.

وعلى الصعيد الأجنبي فقد تحدثت الصحف بقولها أنها جاءت مطابقة للموقف السياسي في بلاد العرب، وقد أحسنت الحكومة البريطانية عملاً بإقدامها على الاعتراف بالأمر الواقع، وأعربت عن إعجابها ببراعة ودهاء السلطان عبدالعزيز الذي لم يفرط في أي شيء من حقوقه بأي حال من الأحوال، وذكرت أن أهمية هذه المعاهدة الحقيقية ليست في التفاصيل الواردة في متنها وإنما هي في اعتراف بريطانيا بالوضع الجديد الذي أقامه أقوى ملوك شبه الجزيرة العربية.

وهذا نصر عظيم حققه السلطان عبدالعزيز وكان بمثابة الانطلاقة لمستقبل مشرق للأمة العربية والإسلامية (١).

وعلى الرغم من عقد المعاهدة السعودية البريطانية لعام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م واطمئنان بريطانيا على سلامة المناطق المحيطة بمتلكات السلطان عبدالعزيز والواقعة تحت الانتداب أو الحماية البريطانية، إلا أن غارات الإخوان عبر الحدود النجدية العراقية في أواخر ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م، وحادثة البصية (٢) في ١٠ من جمادى الأولى ١٣٤٦هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٢٧م (٣) أزعجت المسؤولين البريطانيين وخاصة المندوب السامي البريطاني في العراق هنري دوبر Dobbs الذي كان يدعو حكومته إلى التدخل العسكري لوضع حد لغارات الإخوان عبر الحدود، كما كان يؤيده في هذا الرأي وزارة المستعمرات ووزارة الطيران (٤). ولكن كانت هناك وجهات نظر أخرى في الحكومة البريطانية، فكانت وزارة

---

(١) لطيفة عبدالعزيز السلوم: التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م - ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٢) البصية: نقطة على الحدود بين نجد والعراق، أقامت فيه الحكومة العراقية مخفراً، فاعتبرته القبائل السعودية اعتداءً على حقوقهم التقليدية في حرية الرعي، والانتقال غير المقيّد عبر الحدود فهاجموا. انظر:

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(٣) صادق حسن السوداني: العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠ - ١٩٣١م (بغداد، ١٩٧٦م)، ص ٢٥٤ - ٢٦٢.

C.O. 730/130, 59068/28: Dobbs to Amery, 22 Feb. 1928.

(٤)

الخارجية تطالب بالحذر فى معالجة الموضوع حيث أنها كانت لا ترغب فى اتباع سياسة قد تؤدي إلى توتر العلاقات السعودية البريطانية خصوصاً إذا استطاع السلطان عبدالعزيز أن يكبح جماح غارات الإخوان (١).

وكانت طائرات السلاح الجوى البريطانى إذا أرادت مهاجمة الإخوان فإنها تضطر إلى عبور الأراضى الكويتية مما يؤدي إلى تورط الكويت فى الغارات الحدودية الأمر الذى جعل المقيم السياسى فى بوشهر الكولونيل هورث Haworth يؤيد وزارة الخارجية البريطانية فى التحذير من أن أى تحرك لسلاح الطيران البريطانى فوق نجد سيزيد من المصاعب أمام السلطان عبدالعزيز ويؤدي بالتالى إلى توتر العلاقات السعودية البريطانية، كما أن المقيم كان يرى أن استخدام الطيران عبر حدود نجد يخالف القانون استناداً إلى المادة السادسة من اتفاقية بحرة (٢)، كما أن حكومة الهند كانت تشارك وزارة الخارجية الرأى فى أن استمرار الاستقرار فى شبه الجزيرة العربية وهو ما تسعى إليه بريطانيا فإنه بالدرجة الأولى مرتبط باستمرار سلطة السلطان عبدالعزيز وقيادته الحكيمة.

وأخيراً رأت بريطانيا أن أسلم طريقة لوضع حد للغارات المتبادلة عبر الحدود النجدية العراقية هو إقامة مخافر على هذه الحدود بحيث تمتد من الحدود الأردنية الجنوبية وحتى الحدود الكويتية، إلا أن السلطان عبدالعزيز اعترض على إقامة المخافر الحصينة عبر حدوده الشمالية، واتهم بريطانيا بأنها تخرق اتفاقية بحرة وبروتوكول العقير على أساس أن جميع المعاهدات التى أبرمها مع الحكومة البريطانية كانت تنص على حظر إقامة المراكز المحصنة فى الصحراء (٢)، كما طالب السلطان عبدالعزيز بعقد مؤتمر فى جدة لبحث مسألة

(١) F.O. 371/12241, E 5615/56/91, F.O. (Osborne) Minute on Interdept.

Meeting, 30 Dec. 1927.

(٢) C.O. 730/130, 58117: Haworth to Amery, 1 Feb. 1928.

والمادة السادسة تنص على أنه لا يجوز لقوات العراق ونجد أن تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الحكومتين.

انظر:

الريحاني: نجد وملحقاته، ص ٤٢٩.

(٢) المادة الثالثة من بروتوكول العقير تنص على «أن تتعهد الحكومتان كل من قبلها ألا تستخدم الآبار الموجودة على أطراف الحدود لأى غرض حربى كوضع قلاع عليها، وألا تحشد جنوداً فى أطرافها» =

المخافر مع الحكومة البريطانية، وكالعادة اختلفت الآراء حول هذا المؤتمر فعارضته وزارة المستعمرات، وكذلك المندوب السامي البريطاني في العراق دوبر Dobbs، الذي وصل به الحال إلى درجة التهديد بالاستقالة.

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد كان همها الأكبر هو السعي إلى تحقيق السلام مع السلطان عبدالعزيز وإقامة علاقات طيبة معه، لدرجة أنها كانت على استعداد للتنازل عن موضوع البصية إذا كانت هذه هي العقبة في المؤتمر الذي وافقت الحكومة البريطانية على عقده، والتي قررت أن يمثلها فيه سير جلبرت كلايتون Clayton.

كما كان المقيم السياسي في الخليج هورث يؤيد وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية، ويرى أن السلطان عبدالعزيز سوف يقدر هذا الموقف من جانب بريطانيا، وأنه طالما أن بريطانيا تدرك أن السلطان عبدالعزيز هو المسؤول الأول عن الأوضاع في شبه الجزيرة العربية، فإنه من الضروري تقويته وليس الوقوف أمام إصلاحاته (١).

وعلى الرغم من كل الاعتراض فإن المؤتمر تم عقده في جدة في ذي الحجة ١٢٤٦هـ / مايو ١٩٢٨م، وكان من بين المواضيع التي بحثت فيه موضوع المخافر داخل الحدود العراقية، ووجه السلطان عبدالعزيز اعتراضاته على خرق بريطانيا للمادة الثالثة من بروتوكول العقير، ووجد كلايتون أن السلطان عبدالعزيز لا يلين حول المخافر، وكان الخلاف يتركز بين الطرفين حول مفهوم كلمة «الجوار»، وكان يرى أن قلعة بصية تقع في جوار الحدود النجدية العراقية، وغادر كلايتون Clayton جدة، وعاد إلى بريطانيا بعد توقف المفاوضات وتعليق المؤتمر إلا أن المؤتمر استأنف عقد جلساته بعد حوالي شهرين حيث عقد في ربيع الأول ١٢٤٧هـ / أغسطس ١٩٢٨م، ووجد كلايتون أن السلطان عبدالعزيز لا يتزحزح عن موقفه في مسألة المخافر، ولم يكن أمامه مفر من الانسحاب دون التوصل إلى حل (٢)، وكل ما تم الاتفاق عليه في هذا المؤتمر هو تيسير وتعجيل قنوات

= انظر:

وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ٦.

أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص ٤٣٩.

F.O. 371/12992, E 1919/1/91: Haworth to Amery, 11 April 1928. (١)

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

الاتصال بين السلطان عبدالعزيز والحكومة البريطانية فاتفق على أن تكون جدة مركز لجان الاتصالات بين الحكومتين السعودية والبريطانية على أن يقوم السلطان عبدالعزيز بهد طريق للسيارات بين جدة والرياض من أجل سرعة الاتصال بلندن.

وكان للملك فيصل ملك العراق دور كبير في إشعال الموقف على الحدود النجدية العراقية، فقد أراد أن يستغل غارات الإخوان لمصلحته بإثارة الرأي العام وراءه في العراق ضد بريطانيا وضد السلطان عبدالعزيز (١)، وتدعيم موقفه بالمطالبة بتكوين جيش وطني عراقي قوي، لدرجة أنه كان يرسل مبعوثين ماجورين لتشجيع الإخوان على الهجوم على حدود العراق، الأمر الذي سبب إحراجاً للمندوب السامي في العراق، الذي كتب إلى حكومته بذلك بالإضافة إلى أن أحد أسباب زيارة الأمير عبدالله للعراق كان من أجل بحث كيفية التعجيل بإسقاط السلطان عبدالعزيز (٢).

وأثارت هذه التصرفات غضب وزارة الخارجية البريطانية التي كانت ترى أنه طبقاً للمعاهدة البريطانية العراقية ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م كان فيصل ملزماً بأن يسترشد بنصيحة الحكومة البريطانية في المسائل المهمة التي تؤثر على التزامات بريطانيا الدولية ولذلك تم الضغط على فيصل حتى وافق على سحب عملائه (٣).

وفي شوال ١٣٤٧هـ / مارس ١٩٢٩م وقع حدثان كان لهما أكبر الأثر في تدعيم موقف السلطان عبدالعزيز، الحدث الأول كان دبلوماسياً ويتمثل في أن كلايتون خلف دوبر Dobbs كمندوب سام لبريطانيا في العراق مما زاد الأمل في تحسن العلاقات ولكن لم يلبث أن توفي كلايتون بعد ستة أشهر من توليه منصبه، مما بدد هذا الأمل، وفي الوقت نفسه أعلن لورد باسفيلد Passfield وزير المستعمرات مساندة بريطانيا غير المشروطة لعضوية العراق في عصبة الأمم (٤).

أما الحدث الثاني فقد كان عسكرياً ذلك أن السلطان عبدالعزيز بعد مناوشات بسيطة مع

Leatherdale: op. cit. p. 113.

(١)

I.O. L/P&S/10/1246: Young (Baghdad) to Passfield, 21 Oct. 1929.

(٢)

F.O. 371/13738, E 5422/2322/91: Butler (F.O.) Minute, 24 Oct. 1929.

(٣)

Main: Independent Iraq, p. 94.

(٤)

الإخوان تحرك ضدهم بقوة كبيرة نحو السبلة (١) ودحر الإخوان وجرح فيصل الدويش، وعاد السلطان عبدالعزيز إلى الحجاز معتقداً أن التمرد قد انتهى، ولكن الدويش لم يمت وعاد للتمرد مرة أخرى، كما أنه بعد معركة السبلة انضمت قبيلة العجمان في الأحساء إلى التمرد، وعندئذ أدرك السلطان عبدالعزيز الحاجة إلى سحق التمرد بأية وسيلة (٢).

وتعهدت بريطانيا للسلطان عبدالعزيز بأن الفارين من متمردي الإخوان لن يسمح لهم باللجوء إذا عبروا حدود العراق أو الكويت، كما حصلت على تعهد من شيخ الكويت ألا يقدم لهم أي معونة كما سيأتي.

وبسبب ضغط السلطان عبدالعزيز على الإخوان استطاعوا أن يدخلوا الكويت، وعندما طلب السلطان عبدالعزيز تسليمهم فإنه كانت هناك أمور تقف أمام تحقيق طلب السلطان عبدالعزيز حيث إنهم يعتبرون مجرمين سياسيين لا يجوز تسليمهم، كما أنه لا توجد هناك اتفاقية لتسليم المجرمين بين البلدين.

وفي أواخر شعبان ١٢٤٨هـ / نهاية يناير ١٩٢٠م تفاوض بسكو Biscoe المقيم السياسي البريطاني في الخليج مع السلطان عبدالعزيز بشأن تسليم المتمردين، ووعد السلطان بأن يعفو عنهم، بشرط ألا تتكرر الغارات على العراق أو الكويت مرة أخرى.

وحرصاً من بريطانيا على تدعيم علاقتها بالسلطان عبدالعزيز، لذا فقد قامت بتسليم زعماء التمرد من الإخوان وهكذا انتهت مشكلتهم (٣).

وبعد أن هدأت نفس السلطان عبدالعزيز انتهزت بريطانيا الفرصة لتدبير تسوية سلمية بين السلطان عبدالعزيز وفيصل ملك العراق، فاجتمع الملكان لأول مرة على ظهر السفينة الحربية البريطانية لوبن Lupin بتاريخ ٢١ من رمضان ١٢٤٨هـ / ٢٢ من فبراير ١٩٢٠م، في مياه الخليج العربي بالقرب من الكويت ووضعت مسودة اتفاقية لحسن الجوار

---

(١) السبلة: روضة فيها ماء، بمنطقة الزلفي، بمنطقة الرياض.

انظر:

حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (ط١، الرياض، منشورات دار اليمامة، ب.ت.)، القسم الثاني، ص ٧٠٤.

(٢) محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ - ١٥٧.

(٣) محمد المانع: المصدر السابق، ص ١٨٦ - ١٨٧.

تنص من ضمن بنودها على تسوية مسألة المخافر الحدودية الشمالية بواسطة التحكيم، بالإضافة إلى إجراءات تسليم المجرمين، وإقامة علاقات دبلوماسية بين نجد والعراق (١).

ولم تكد بريطانيا تتنفس الصعداء حتى قام الملك عبدالعزيز بتهديد بريطانيا بإلغاء معاهدة جدة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م بسبب الخلاف على العقبة ومعان وإلغاء الرق في شبه الجزيرة العربية، ورغم أن معاهدة جدة كانت تنص على أنه في حالة الخلاف في تفسير النصين العربي والانجليزي فإنه يعول على النص الانجليزي، إلا أن الملك عبدالعزيز كان يصر على ضرورة المساواة بين النصين، كما أنه كان يخلي مسؤوليته عن الرق.

وفي ١٣٥٥هـ / ١٩٢٦م اقترح الملك عبدالعزيز تمديد المعاهدة إذا وافقت الحكومة البريطانية على إجراء تعديلين، أولهما: المساواة بين النصين العربي والانجليزي، وثانيهما: تخلي بريطانيا عن حقها في عتق الرقيق، وجرت مفاوضات بين الدولتين انتهت في رجب ١٣٥٥هـ / أكتوبر ١٩٢٦م بتجديد معاهدة جدة، ووافقت بريطانيا على شرعية الموافقة على النصين العربي والانجليزي، كما تنازلت عن حقها في عتق الرقيق، وفي المقابل تعهد الملك عبدالعزيز تعهداً غامضاً بإنهاء تجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية، وتمسك كل من الطرفين بموقفه السابق بالنسبة للعقبة ومعان (٢).

بعد هذا العرض التمهيدى برزت لنا الخلفية التاريخية لجذور العلاقات السعودية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ١٣٢٧هـ / ١٩١٨م إلى قيام المملكة العربية السعودية ١٣٥١هـ / ١٩٢٢م، حيث دخلت العلاقات فيما بعد في طور جديد وأصبحت متأثرة بعوامل عديدة يرجع بعضها إلى مركز المملكة العربية السعودية عربياً وإسلامياً، والبعض الآخر إلى موقف بريطانيا، والبعض الثالث إلى الأوضاع الدولية، وهذا ما ستقوم بإيضاحه الفصول التالية إن شاء الله.

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج٢، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨ - ١٨٩.

سعود بن هذلول: مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

Glubb, John Bagot: War in the desert (Hodder & Stoughton, 1960), pp. 57, 58.

F.O. 371/20059, A Letter from Amir Feisal to Sir R. Bullard, Makkah, (٢)

17 Rajab 1355 / 3 October 1936.

## **الفصل الأول**

**الوجود البريطاني في المناطق المحيطة بالملكة  
وأثره على العلاقات السعودية البريطانية**

- الكويت

- البحرين

- قطر

- الساحل الهادي

- سلطنة مسقط وإمارة عمان

- عدن

- شرق الأردن

- العراق

- مصر

- حكومة الهند



## تمهيد

منذ بداية العصور الحديثة ومنطقة الخليج العربى لها أهميتها فى رسم الاستراتيجية البريطانية لوقوع المنطقة على الطريق التجارى الذى يربط الهند بأوروبا، الأمر الذى جعل بريطانيا تبعد عن المنطقة منافسات الدول الأخرى (فرنسا، روسيا، ألمانيا) فمكنها ذلك من الانفراد بنصيب الأسد على معظم أجزاء المنطقة لخدمة مصالحها ودعم استراتيجيتها، ولم يقتصر الاهتمام البريطاني على الخليج العربى، بل شمل أيضاً البحر الأحمر لنفس السبب مما جعل بريطانيا تسيطر على مدخله الجنوبي باحتلال عدن عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٩م.

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين إزدادت أهمية المنطقة بسبب التوسع فى استخدام المواصلات البحرية والجوية، ثم ظهور النفط فى منطقة الخليج والذى كانت أوروبا تعتمد عليه اعتماداً كلياً (١).

كما أنه لم يقتصر الوجود البريطانى على الخليج العربى وجنوب شبه الجزيرة العربية، بل اتسع نطاقه فأصبح متمركزاً فى كل من الأردن والعراق بمقتضى نظام الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم (٢)، وكان لهذا الوجود البريطانى فى المناطق المحيطة بالمملكة العربية السعودية أثره فى تكوين وترسيخ العلاقات السعودية البريطانية، وسوف نستعرض هنا كيف استطاعت بريطانيا فرض نفسها فى المناطق المحيطة بالمملكة أو القريبة منها.

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥ م (ط١، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٢م)، ص ٤٠.

محمد رشيد الفيل: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربى (رابطة الاجتماعيين بالكويت، الكويت، ١٩٧٤م)، ص ١ - ١٢.

(٢) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

## الكويت

استطاعت بريطانيا أن تضع الكويت تحت سيطرتها بشكل فعلي منذ ١٢١٦هـ / ١٨٩٩م عندما أبرمت مع الشيخ مبارك الصباح في رمضان ١٢١٦هـ / يناير ١٨٩٩م (١) معاهدة الحماية (السرية)، وفيها تعهدت الكويت بالألا تستقبل وكلاء أية دولة أخرى وألا تؤجر أو تتنازل أو تبيع أى جزء من أراضيها لأي حكومة أو رعايا دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية (٢)، وبذلك أغلقت بريطانيا الخليج في وجه أي نفوذ قادم من الشمال (روسي أو الهاني).

وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبحت بريطانيا تتدخل في شئون الكويت الداخلية بل وفي علاقاتها الخارجية مع جيرانها ومنهم السلطان عبدالعزيز آل سعود (٣)، ولتأكيد هذا الإجراء نجدها تسارع في الأعوام التالية إلى دعم مركزها ووسائل اتصالها في الكويت فأقامت مركزاً للبريد.

وفي ١٢٢٨هـ / ١٩١٠م وقع الشيخ مبارك مع الوكيل البريطاني شيكسبير تعهداً يقضي بعدم السماح للأجانب بالبحث عن اللؤلؤ والاسفنج في مياهه الإقليمية قبل استشارة الوكيل البريطاني وموافقة حكومة الهند التي كانت مفوضة من الحكومة البريطانية برعاية المصالح البريطانية في منطقة الخليج.

وفي شهر ذي القعدة ١٢٢١هـ / أكتوبر ١٩١٢م أبرم الشيخ مبارك معاهدة مع بريطانيا تعهد بموجبها بعدم منح أي امتياز لاستغلال البترول أو استخراجة لأي شخص أو شركة قبل الرجوع إلى الحكومة البريطانية، ومن ثم عملت بريطانيا على دعم هذا الاتفاق باتفاقيات عام ١٢٢٢هـ / ١٩١٤م بينها وبين كل من شيخ الكويت والبحرين والتي نصت في

---

(١) لوريمر م. ج. ج.: دليل الخليج، القسم التاريخي (الدوحة، ١٩٦٧م)، ج١، ص ٥٥٤.

(٢) سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت (ط٢)، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ص ٢١٦.

حسن سليمان محمود: الكويت ماضيها وحاضرها (بغداد، المكتبة الأهلية، ١٩٦٨م)، ص ٩٥.

(٣) فتوح عبدالمحسن الخترش: تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ - ١٩٢١م (الكويت، ١٩٧٤م)، ص ٢٥.

طياتها بعدم استغلال البترول إلا لرعايا الحكومة البريطانية (١).

وعلى الرغم من الجوار والعلاقات الأسرية العريقة بين السعوديين والكويتيين من جهة، فضلا عن تماثل الأوضاع السياسية السائدة في كلا البلدين من جهة أخرى، فقد كانت بريطانيا تحاول زرع بذور الخلاف واستغلال أي نوع من الخلافات التي قد تنشأ لاختلاف وجهات النظر، وتعمل على إضرارها خدمة لمصالحها الاقتصادية وأهدافها الاستعمارية في المنطقة، ومن ذلك الخلاف الذي نشأ أخيراً بين السلطان عبدالعزيز وشيخ الكويت حول المسألة التجارية، واستمرار غارات الإخوان بقيادة فيصل الدويش على الحدود الكويتية مما زاد في تأزم الموقف بين الدولتين المتجاورتين، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن الاتصالات الأخوية لم تنقطع بين القطرين الشقيقين.

وابان فتنة الإخوان حاول زعمائهم إقحام المسألة التجارية، وإخراج السلطان عبدالعزيز بحجة «إما أن نعتبر الكويت بلداً مسلمة تطبق الدين الحنيف، فينبغي بذلك فك الحصار، وإما أن نعتبر الكويت كفاراً فنحاربهم حتى يؤمنوا» (٢).

ويبدو أن فيصل الدويش كان يهدف من ذلك إلى كسب عطف الكويتيين، والقبائل النجدية التي أضررت نتيجة لإيقاف التجارة بين البلدين، والتي أمر بها السلطان عبدالعزيز. إلا أن فرار فيصل الدويش وبعض جماعته إلى الكويت واتصالهم بالمندوب البريطاني، وحصولهم على الأمن والأمان هناك قد أثار غضب السلطان عبدالعزيز فقام بإرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية يكشف فيها تواطؤ الحكومة البريطانية مع المنشقين على طاعته والتي يقول فيها «ونحن على أهبة المسيرة، ولا يهمنا أمر الكويت ولا من فيه، وإنما المهم في نظرنا هو موقف الحكومة البريطانية إذا بقي هؤلاء - زعماء الفتنة - في أراضي الكويت، وأردنا الهجوم عليهم، فهل لدى الحكومة البريطانية مانع من هذا؟» (٣).

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ م (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٦ م)، ص ٢٨٧.

(٢) حسين محمد الهنيدى: عبدالعزيز آل سعود وتكوين المملكة العربية السعودية ١٢١٩ - ١٢٥١ هـ / ١٩٠٢ - ١٩٢٢ م (رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ والحضارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م)، ص ٦٦٢.

(٣) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ٢٩٩.

ويبدو أن بريطانيا أدركت جدية قرار السلطان عبدالعزيز وخطأ موقفها المتواطىء مع زعماء الفتنة، فرأت أنه من الأفضل عدم الاصطدام المسلح به خوفاً على مصالحها، لذلك خضعت لمطالب السلطان عبدالعزيز فقامت في ٢٧ من شعبان ١٣٤٨هـ / ٢٨ من يناير ١٩٢٠م بإلقاء القبض على زعماء الفتنة في الكويت وتسليمهم للسلطان عبدالعزيز رغبة منها في استمرار العلاقات الودية معه، كما عبر حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح عن أسفه بها قامت به بريطانيا من تأييد لزعماء الفتنة فقام بزيارة أخوية لأخيه السلطان عبدالعزيز تمهيداً للوصول إلى تسوية لحل الخلافات بين الدولتين، وقطع دابر الفتنة بينهما، وقد تمت هذه الزيارة في غرة شهر رمضان ١٣٤٨هـ / ٢١ من يناير ١٩٢٠م ووافق ذلك التاريخ اليوم الثالث لتسليم زعماء الفتنة للسلطان عبدالعزيز.

كما قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة ودية أخرى للسلطان عبدالعزيز عام ١٣٥٠هـ / ١٩٢٢م (١)، وذلك من أجل ترسيخ عرى المودة والأخوة بين الجارتين الشقيقتين.

وقد أعقب استجابة بريطانيا لمطالب السلطان عبدالعزيز قيامها بإرسال مندوب عنها لمحاولة التوسط بين الكويت والسلطان عبدالعزيز لعودة العلاقات التجارية بين البلدين .

إلا أن ما جاء في تقرير المقيم البريطاني في الخليج عقب مقابله للسلطان عبدالعزيز في ميناء العقير عام ١٣٥٠هـ / ١٩٢٢م يدل على إصرار الملك عبدالعزيز على إيقاف التجارة بينهما نظراً لما تسببه تلك التجارة من ضياع لموارد مالية كبيرة نتيجة لاعتماد تلك التجارة على وسائل التهريب، وعدم خضوعها للمراقبة الجمركية التي فرضتها المملكة العربية السعودية على موانئها، وقد أدى إيقاف التعامل التجاري بين القطرين الشقيقتين إلى تناقص دخل الموانئ الكويتية، وانتعاش الموانئ السعودية مثل العقير والجبيل وهو وضع لم يكن في صالح النفوذ البريطاني في المنطقة، لذلك رأيناها تسعى إلى إيجاد التقارب السعودي الكويتي متخذة دور الوساطة في المباحثات السعودية الكويتية، وفي الوقت نفسه وعدت بريطانيا شيخ الكويت بإعادة العلاقات التجارية بينه وبين السعودية مقابل وقوفه على الحياد

(١) F.O. 371/20058, A Letter from De Gaury, Political Agent, Kuwait, to the Political Resident in Bushire, in 7th February 1936.

## خلال ثورة الإخوان (١).

وبعد استشارة المسؤولين البريطانيين تقرر عقد اجتماع في جدة أو الكويت يحضره ممثلون عن المملكة العربية السعودية والكويت لبحث المشكلة الاقتصادية القائمة بين البلدين، شريطة أن تكون المناقشة بين القطرين تحت عين الحكومة البريطانية تماماً للاطلاع على أي قرار تتخذه أي من الدولتين (٢)، خصوصاً وأن شيخ الكويت طلب من الملك عبدالعزيز إعادة العلاقات التجارية والموافقة على إنشاء مراكز جمركية على الحدود بين القطرين، تنفيذاً لمطالب الحكومة السعودية ما دام أن ذلك سوف يؤدي إلى استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين الشقيقين (٣).

كما كان شيخ الكويت مقتنعاً بأنه إذا كانت الحكومة البريطانية جادة في المساهمة بمعالجة هذه المشكلة فإن هذا سوف يؤدي لحل المشكلة بسهولة وبطريقة مرضية للجانبين السعودي والكويتي (٤).

ومع ذلك لم يتم الوصول إلى نتيجة بسبب رفض الملك عبدالعزيز إيقاف عملية تحول التجارة إلى موانئه ما لم يتم منع التهريب بطريقة فعالة، واتخاذ موقف صارم من جانب شيخ الكويت لمنع التهريب عبر حدوده البرية وعن طريق موانئه، وأيضاً بسبب ما كانت تراه الحكومة البريطانية من ضرورة إنهاء الخلافات الجوهرية مع الكويت إلى ما بعد إجراء التسوية بين المملكة العربية السعودية وكل من العراق وشرق الأردن.

---

C.O. 15/1/608, A Letter from the Residency in Bushire, to J. G. Walton, (١)  
India Office, London, in 26th May 1935.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ١١٠.

F.O. 371/19005, E 1155/206/25, A Telegram No. 31 from A. Ryan, Jeddah, (٢)  
to India Office, in 19th Feb. 1935.

F.O. 371/19005, A Letter No. C-18 from the Political Agent, Kuwait, to (٣)  
the Ruler of Kuwait, in 18th January 1935.

F.O. 371/19005, A Letter from Colonel H. R. P. Dickson, Political Agent, (٤)  
Kuwait, to the Political Resident in Bushire, in 23rd Jan. 1935.

F.O. 371/19005, A Letter No. R-4/1900 from the Ruler of Kuwait, to  
Political Agent, Kuwait, in 15 Shawwal 1353 / 20 January 1935.

وعلى ضوء ذلك سعت الحكومة البريطانية إلى تدعيم مركزها الاستراتيجي في الكويت، والعمل على إعادة العلاقات التجارية بين السعودية والكويت، وأكدت ذلك بإبلاغ السعودية بأنه بعد التسويات مع العراق وشرق الأردن فإن الحكومة البريطانية رغبة منها في إقامة علاقات طبيعية بين المملكة العربية السعودية والكويت لذا أخذت تمهد لعقد مؤتمر في الكويت لحل المشكلة التجارية بين البلدين (١).

وقبل انعقاد المؤتمر قام ابن الصباح في عام ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م بزيارة للملك عبدالعزيز في عاصمته الرياض حيث استقبل استقبالاً حماسياً، وكانت العلاقات الودية التي أعادها الملك عبدالعزيز بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة في الكويت الدافع الأول لهذه الزيارة التي مهدت هي الأخرى لحل الأزمة بين الجانبين (٢).

وفي هذه الفترة لاح في الأفق ما يعكر صفو العلاقات السعودية البريطانية حيث قام ديكسون Dixon الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والذي يعرف بتحامله الشديد ضد السعوديين بعمل زوبعة من الاحتجاجات حول الوفد السعودي الخاص بجباية الزكاة برئاسة نايف أبو شقرة حيث قام في ٢ من صفر ١٣٥٤هـ / ٦ من مايو ١٩٣٥م بزيارة الكويت بناء على أوامر الأمير عبدالله بن جلوي وزير مخيمات شمر في الصبيحية وصحاري -الذين فروا داخل الحدود الكويتية هرباً من دفع الزكاة المفروضة عليهم- وأمرهم بالانسحاب من أرض الكويت والعودة إلى مناطقهم في الأراضي السعودية، خشية أن تكون هذه البادرة وسيلة تلجأ إليها بقية القبائل، ولوضع حد لمثل هذه التصرفات، الأمر الذي أزعج شيخ الكويت وطلب إرسال احتجاج للملك عبدالعزيز، وذلك بعد أن أمر بعودة وفد الجباية السعودي إلى بلادهم (٣).

وبتاريخ ١١ من صفر ١٣٥٤هـ / ١٥ من مايو ١٩٣٥م أبرق أندرو رايان Andrew

(١) F.O. 371/19005, E 1338, A Report from Foreign Office to Sir R. Vansittart about Kuwait Blockade, in 23rd February 1935.

(٢) أحمد حسن جودة: المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩م، ترجمة حسن علي النجار (بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٩م)، ص ١٤٠.

(٣) F.O. 371/19005, A Telegram No. T 142 from Political Resident in the Persian Gulf, to Secretary of State for India, in 14th May 1935.

Ryan المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية يطلب منها تفويضه بتوجيه احتجاج إلى الحكومة السعودية لهذا الحادث (١).

ومما يؤسف له أن الحكومة البريطانية استجابت لرغبة مفوضها في جدة فبادرت بإرسال برقية في ١٢ من صفر ١٣٥٤هـ / ١٧ من مايو ١٩٣٥م تفوضه فيها بتقديم احتجاج لدى الحكومة السعودية، ومما جاء في هذه البرقية ما يلي «تنظر حكومة صاحب الجلالة نظرة خطيرة للحادث سواء كانت الجماعة التي قامت بالغارة تصرفت فعلا بناء على أوامر السلطات السعودية أم تصرفت على مسئوليتها، وما لم تعتذر الحكومة السعودية، عليك بتقديم احتجاج، وطلب تفسير» (٢).

وبالفعل قام المفوض البريطاني في جدة بتاريخ ١٥ من صفر ١٣٥٤هـ / ١٩ من مايو ١٩٣٥م بتقديم احتجاج للحكومة السعودية على دخول الوفد السعودي أرض الكويت، وقد أزعج ذلك الملك عبدالعزيز، وأدى إلى تأجيل رحيل المفاوضين السعوديين لحضور مؤتمر الكويت (٣).

وكان هدف الحكومة البريطانية من هذه الزوبعة والاعتراضات يدركه الملك عبدالعزيز حيث يعلم تماماً مقدار مخاوف الحكومة البريطانية من أي تأثير على مصالحها ومخططاتها الاستغلالية في الكويت وغيرها من دول الخليج العربي، وهو يريد أن يطمئن الكويت أولاً والحكومة البريطانية ثانياً بأنه ليست لديه أي نوايا تجاه الكويت الشقيق وشيخها الصديق، بالإضافة إلى تأكيده للحكومة البريطانية على مراعاته لعلاقاته العريقة بها، حيث يرتبط معها بمعاهدات واتفاقيات لا يمكن أن يتجاهلها أحد الطرفين.

ولإزالة أي أثر سبيء حول هذه الحادثة، بالإضافة إلى حرص الملك عبدالعزيز على توطيد علاقاته بالحكومة البريطانية وجه إلى المفوضية البريطانية بجدة خطاباً على لسان

---

(١) F.O. 371/19005, A Telegram No. 114 from Sir A. Ryan, Jeddah, to Foreign Office, in 15th May 1935.

(٢) F.O. 371/19005, A Telegram from Foreign Office to Sir Andrew Ryan, Jeddah, in 17th May 1935.

(٣) F.O. 371/19005, A Report from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 1st June 1935.

(٢) - F.O. 371/19005, Report from British Legation, Jeddah, to Foreign Office,

وزير خارجيته ابنه الأمير فيصل، نقتبس منه ما يلي «تلقيت خطابك المؤرخ في ١٩ مايو ١٩٢٥م والذي تذكر فيه تفاصيل ما تسميه جماعة مسلحة في أرض الكويت وتحتج باسم الحكومة البريطانية ضد دخول هؤلاء الأشخاص الكويت، أبلغ سعادتك أن حكومتي لم تتوان عن عمل التحريات حول ملابسات الحادث، وما زالت تستقصي الأمر لأنها لا تريد أن يكون هناك مشاكل مهما كان بينها وبين الحكومة البريطانية أو بينها وبين الشيخ أحمد الجابر الصديق الحميم لصاحب الجلالة سيدي الملك.

وبالنظر إلى الحقائق التي ثبتت أثناء البحث الذي قامت به حكومتي لي أن أعبر عن الأسف العميق للصورة التي أعطيت لهذا الحادث البسيط، أي في تصويره بحيث يعني دخول جيش مسلح بغية انتهاك السلطة الشرعية لشيخ الكويت، بينما لم يحدث شيء من هذا القبيل، إن ما حدث هو مجرد أحد الأحداث اليومية التي كانت تقع بين الدولتين لزمان طويل في الماضي، أي تحرك الرعايا والمراسلين بأسلحتهم بين البلدين بدون طلب مسبق.

لقد كان الأشخاص من بين حاشية أمير الحسا أرسلوا من طرفه لجمع رعايانا البدو عند مكان سقاء معين بهدف جمع الزكاة، وعندما وصل وفد جباية الزكاة إلى المكان الواقع قرب الحدود الكويتية ووجد أن بدو شمر قد رحلوا إلى داخل حدود الكويت، لذلك كان من غير الممكن القيام بجمع الزكاة هناك، عندئذ قام رئيس الجماعة بإرسال مراسلين إلى الكويت ليرسلوا برقية إلى الأمير عبدالله بن جلوي تخبره بالحقائق، إن المعاملة التي لقيها الوفد السعودي لا تتفق مع روح الصداقة والمشاعر بين الدولتين، ونتيجة لرفض الحكومة البريطانية وشيخ الكويت فقد صدرت الأوامر على الفور إلى أمير الحسا لمنع أي إنسان من دخول الكويت» (١).

وكان لابد للحكومة البريطانية حفاظاً على مصالحها أن تبذل جهودها وتقدم نصيحتها للشيخ أحمد الجابر بتعجيل عقد المؤتمر في الكويت لحل المشاكل الاقتصادية القائمة بين البلدين.

وخلال الفترة ما بين ١٦ - ٢٨ من ربيع الأول ١٣٥٤هـ / ١٧ - ٢٩ من يونيو

in 1st June 1935.

F.O. 371/19006, A Letter from Ministry of Foreign Affairs, Makkah, to (١)

British Legation, Jeddah, in 26th Safar 1354 / 29th May 1935.

انظر ملحق رقم (٢)



١٩٣٥م (١)، عقد مؤتمر الكويت لحل المشاكل الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والكويت، وقد مثل المملكة في هذا المؤتمر الشيخ حمد السليمان، وخالد القرني، وعبدالله القصيبي، كما مثل الكويت كل من أحمد الحميضي، ومحمد بن ثنيان الغانم، وخالد الزيد، وأعرب الجانب الكويتي في أولى اجتماعاته عن رأيه في حل المشكلات الاقتصادية، وأفضل السبل لمنع عمليات التهريب، وذلك بموافقة الكويت على إنشاء مركز أو أكثر لتحصيل الجمارك داخل الحدود السعودية، وفي أماكن حسبما يختارها الملك عبدالعزيز، على أن يقوم الشيخ أحمد الجابر من جانبه بإخطار هذه المراكز عن حجم البضائع الخارجة من الكويت بموجب تحرير قوائم خاصة بالبضائع من ثلاث نسخ تبقى نسخة مع القافلة المسافرة، وتسلم الثانية لوكيل الملك عبدالعزيز في الكويت، وتبقى الثالثة في مكتب الجمارك لدى الحكومة المحلية (٢).

ورحب المندوبون السعوديون بمقترحات الكويت لاستئناف المسابلة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وإعادة العلاقات الاقتصادية إذا أعطت الحكومة الكويتية ضماناً بمنع التهريب مطلقاً وعبروا عن النوايا الطيبة للحكومة السعودية، وروح المحبة والصداقة، والمشاعر الطيبة التي تكنها لحكومة وشعب الكويت (٢).

وكضمان لمنع التهريب طلب المندوبون السعوديون القوائم الخاصة بالبضائع وقالوا «إن البضائع المصدرة فقط طبقاً للمنافسات يجب أن يسمح لها بالمرور إلى الأراضي السعودية، وأنه إذا ضبط أى مهرب فإن بضائعه سوف تصادر، وسيتعين على حكومة الكويت أن تدفع رسوم الجمارك المفروضة على نفس البضائع، وأنه إذا وقع ذلك أكثر من ثلاث مرات فإن

---

(١) F.O. 371/19005, E 4518/206/25, A Letter from the Kuwaiti Delegation to Saudi Delegation, in 16th Rabi Awwal 1354 / 17th June 1935.

(٢) F.O. 371/19006, E 4949/206/25, Correspondence Exchanged between the Delegates of Saudi Arabia and Kuwait at the Conference held at Kuwait between June 17th and 29th 1935, to discuss A Settlement of the Economic Blockade of Kuwait.

انظر نصوص المفاوضات، ملحق رقم (٢)

(٢) F.O. 371/19006, A Letter from the Saudi Delegation to the Kuwaiti Delegation, in 23 Rabi Awwal 1354 / 24th June 1935.

حكومة المملكة العربية السعودية سيكون لها الحق في إلغاء الاتفاق» (١).

ورغم أن المندوبين الكويتيين وعدوا بأن تبذل حكومتهم كل ما في وسعها لوقف التهريب وعقاب المذنبين بشدة، إلا أنهم بالنسبة للضمان الذي تطلبه الحكومة السعودية فإن حكومة الكويت لا يمكن أن تحققه (٢)، وفي هذه الأثناء أصدر الملك أوامره إلى مندوبيه بقطع المفاوضات والعودة إلى الرياض (٣)، فشكروا مندوبي الكويت على الترحيب بهم وعبروا عن أملهم في الوصول إلى اتفاق عاجل بين البلدين (٤).

وبعد فشل مؤتمر الكويت لعام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م قررت الحكومة البريطانية أن تناقش مشكلة الطلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والكويت مباشرة، فتقدمت باحتجاج لدى فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، عندما كان في لندن، فوعدها بإعادة النظر في الموضوع.

ثم تلا ذلك ما قام به المفوض البريطاني في جدة المستر كالفرت Calvert بتاريخ ١٢ من جمادى الأولى ١٣٥٤هـ / ١٢ من أغسطس ١٩٣٥م من تذكير الحكومة السعودية بالأهمية التي تعلقها الحكومة البريطانية على حل هذه المشكلة مع استعداد بريطانيا لبذل كل ما في وسعها لضمان أي تعهد معروض من شيخ الكويت (٥)، غير أن المستر كالفرت Calvert لم يلبث أن تلقى مذكرة من الحكومة السعودية بتاريخ جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ / أول سبتمبر ١٩٣٥م تؤكد اتجاهها إلى استمرار إيقاف المسابلة بين البلدين نظراً لعدم التوصل إلى نتائج حاسمة في مؤتمر الكويت لعام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، وكثرة عمليات التهريب إلى داخل المملكة، الأمر الذي أزعج الحكومة البريطانية وجعلها تبث بمذكرة إلى الحكومة

(١) F.O. 371/19005, A Letter from the Kuwaiti Delegation to the Saudi Delegation, in 24th Rabi Awwal 1354 / 25th June 1935.

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 371/19007, E 6419/206/25, A Letter No. 317 from Samuel Hoare, Foreign Office, to A. Ryan (on leave).

(٤) F.O. 371/19006, A Letter from the Saudi Delegation to Kuwaiti Delegation, in 27th Rabi Awwal 1354 / 28th June 1935.

(٥) F.O. 371/19007, E 5157/206/25, A Letter from Mr. Calvert to Saudi Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 12th August 1935.

السعودية في ١٧ من جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ / ١٦ من سبتمبر ١٩٣٥م، تبلغها بأن الضمان الذي تطلبه من حكومة الكويت لا يمكن تحقيقه.

ولم تلبث الحكومة السعودية أن قامت بإرسال مذكرة إلى المستر كالفرت Calvert بتاريخ ١٢ من رجب ١٣٥٤هـ / ١٥ من أكتوبر ١٩٣٥م، تؤكد فيها بأنها لم تسع للتدخل في شئون الكويت، وأن المسؤولية عن الوضع والخسارة التي تسببت للمملكة العربية السعودية تقع بعد ذلك على الكويت وعلى الحكومة البريطانية حيث أن المطالب التي قدمها الوفد السعودي في مؤتمر الكويت لها مبرراتها، وعبرت عن أسفها لأن هذه المطالب وصفت بأنها غير معقولة، واختتمت ردها مؤكدة على أن الاتفاق حول موضوع المشكلة التجارية سيكون ممكناً فقط إذا أعطت حكومة الكويت الضمان المطلوب بمنع التهريب منعاً باتاً.

ويبدو لنا أن الحكومة البريطانية عقدت العزم على إنهاء المشكلة التجارية لاقتناعها بعدالة وجهة النظر السعودية نظراً لما تسببه عملية التهريب من دخول مواد ولوازم للمملكة غير مرغوب فيها، وربما تتنافى مع السياسة العامة للمملكة ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولهذا نرى صامويل هور Samuel Hoare بوزارة الخارجية البريطانية يبعث مذكرة إلى أندرو راين A. Ryan المفوض البريطاني في جدة بتاريخ ٢٩ من رجب ١٣٥٤هـ / ٢١ من أكتوبر ١٩٣٥م نلمس بين ثناياها الأهمية التي توليها الحكومة البريطانية لهذه المشكلة وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية حيث أوضحت فيها أن الفشل في تسوية المشكلة الاقتصادية ستكون له ردود فعل سيئة في الخليج وفي الكويت التي تعهدت الحكومة البريطانية لها بتحقيق تسوية مرضية للمشكلة، وأضافت المذكرة «إن حكومة صاحب الجلالة تعتبر هذا الأمر كاختبار لرغبته (الملك عبدالعزيز) في إقامة علاقات أنجلو سعودية أكثر ودية مما هي عليه في الوقت الحاضر» (١).

وعلى الرغم مما كان بين المملكة العربية السعودية والكويت من اختلاف في وجهات النظر حول المسألة التجارية بين البلدين، إلا أن علاقات الود والصداقة كانت تغطي فوق كل الخلافات، ففي ٢٠ من شعبان ١٣٥٤هـ / ١٧ من نوفمبر ١٩٣٥م أدلى الشيخ أحمد الجابر الصباح بحديث لمجلة كوكب الشرق القاهرية، ومما جاء فيه «إن علاقاتنا على أحسن ما يرام

(١) F.O. 371/19007, E 6419/206/25, A Letter from Samuel Hoare, Foreign

Office, to A. Ryan (on leave), in 31 October 1935.

من الاتفاق والوئام، وعدا ذلك فقد يظن البعض أن علاقتي الشخصية مع الملك عبدالعزيز إن هي مجرد صداقة بحكم الجوار، وما تجمعنا به اللغة والدين، ولكن لا، فإننا لسنا بأصدقاء فحسب بل قل إنا شقيقان يفندي أحدا أخاه بنفسه، وكنا ولا نزال خير مثل للصداقة الأخوية من حيث المحبة والألفة التي لا تؤثر فيها حادثات الدهر، فكيف بالصغائر التي يقوم بها ذووا الأغراض الذين يحاولون الصيد في الماء العكر» (١).

وقد توج الملك عبدالعزيز رحمه الله هذه العلاقات الوثيقة بين المملكة العربية السعودية والكويت بزيارته في ٦ من ذي القعدة ١٣٥٤هـ / ٢٠ من يناير ١٩٣٦م، وقبل فيها بكل حفاوة وترحيب من الكويت حكومة وشعباً، وكل ما يهم الحكومة البريطانية ألا يكون هناك أي مناقشات سياسية بين الملك عبدالعزيز وشيوخ الخليج، وهذا أمر لا يمكن أن تحققه الحكومة البريطانية مهما قامت به بقصد تضيق الخناق على حكام الخليج ومحاولة إيجاد الفرقة بينهم (٢).

وعلى الرغم من مساعي الحكومة البريطانية لحل المشكلة الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والكويت فإنها كانت تدرك أن تصرفات الحكومة السعودية في منع التعامل التجاري بين بلدها والكويت لا يتناقض مع القانون أو العرف الدولي، ولكنها ترى أن ذلك سيؤثر على مصالحها في الكويت أولاً وعلى علاقات الود والصداقة التي تربط الملك عبدالعزيز وحكومته بالحكومة البريطانية ثانياً، سيما إذا عرفنا أن بريطانيا تسعى في ذلك الحين إلى تجنب أي عمل قد يشني الملك عبدالعزيز عن التشاور معها بخصوص سياسته وموقفه من الخلاف الإيطالي الحبشي، الذي ظهر في الأفق حينذاك حيث كانت تخشى بريطانيا من أي تقارب سعودي إيطالي قد يؤدي في النهاية إلى تعزيز صفو العلاقات السعودية البريطانية (٣).

---

(١) عبداللطيف جاسم كانو: علاقة الملك عبدالعزيز بالبحرين والكويت (بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز، والذي دعت له جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعقد في الرياض عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م)، ص ٢١ - ٢٢.

(٢) F.O. 371/20058, A Letter from De Gaury, Political Resident in Persian Gulf, Bushire, in 7th February 1936.

(٣) F.O. 371/19007, E 6475/206/25, A Letter No. 324 from Sir Samuel Hoare to Sir A. Ryan, in 7th November 1935.

ونظراً لعلاقات الصداقة والمصالح المشتركة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، وفي ظل المساعي البريطانية لحل المشكلة الاقتصادية بين السعودية والكويت، فقد بدأ التقارب في وجهات النظر، وهذا ما نلمسه في الخطاب الذي أرسلته الحكومة السعودية على لسان مستشار الملك عبدالعزيز الشيخ يوسف ياسين إلى المستر كالفرت Calvert الوزير البريطاني المفوض في جدة بتاريخ ٢٩ من جمادى الأولى ١٣٥٥هـ / ٧ من أغسطس ١٩٣٦م، حيث قام بإرساله إلى حكومته في ٧ من جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ / ٢٥ من أغسطس ١٩٣٦م بشأن المشكلة الاقتصادية للكويت، ومما جاء في بعض مواد الخطاب السعودي أنه «بعد عودة التجارة مستجدد علاقات عديدة بين البلدين، وتترح حكومتى أنه من أجل تنظيم العلاقات ولتجنب المصاعب يمكن تحرير اتفاقية صداقة وحسن جوار بين المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت، وكذلك اتفاقية تسليم المجرمين لكي يمكن ضمان العلاقات الحسنة بين البلدين، ورعاياهما بأفضل وأحسن الأساليب» (١).

ومن هذا الخطاب أدركت الحكومة البريطانية أن المملكة العربية السعودية تصر على أن الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالتجارة وتسليم المجرمين وحسن الجوار يجب أن تنفذ في نفس اللحظة ليتسنى لها بعد ذلك السماح بعودة التجارة بين البلدين الشقيقين (٢).

ولهذا وباقتناع أوعزت الحكومة البريطانية لوكيلها السياسي في الكويت لينتهر الفرصة ويعرض على شيخ الكويت نص الاتفاقية التجارية موضحاً له بأنه يجب أن يكون هناك اتفاقيات تتعلق بحسن الجوار وتسليم المجرمين، حيث أوضحت الحكومة السعودية بجلاء ألا مناص من سريان الاتفاقيات الثلاث في وقت واحد، ولا ترى الحكومة البريطانية أي احتمال لإنهاء المشكلة الاقتصادية للكويت ما لم يقبل ذلك، فإنه يجب أن يبذل كل جهد لحث شيخ

F.O. 371/20057, A Letter from Yusuf Yasin, Riyadh, to Mr. Calvert, (١)

Jeddah, in 29th Jumad Awwal 1355 / 17th August 1936.

F.O. 371/20839, E 667/307/39, A Letter No. 77 from British Legation, (٢)

Jeddah, to Anthony Eden, Foreign Office, London, in 25 April 1937.

انظر ملحق رقم (٥)

نص اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، والاتفاقية التجارية، وتسليم المجرمين، بين المملكة العربية السعودية والكويت.

الكويت على قبول الاقتراح السعودي (١).

وقد وافق شيخ الكويت على الاقتراح السعودي، لهذا قامت الحكومة البريطانية في ذى القعدة ١٢٥٧هـ / ديسمبر ١٩٢٨م بعرض مشروعات الاتفاقيات الثلاث على شيخ الكويت، وطلبت منه إبداء ملاحظاته عليها، وفي حالة موافقته على ما جاء بها فإنها سترسل بتعليماتها إلى وزيرها في جدة لكي يضع هذه الاتفاقيات مع الحكومة السعودية موضع الدراسة ثم التنفيذ.

كما أبلغت الحكومة البريطانية ريدر بولارد R. Bullard مفوضها في جدة بتاريخ ١٤ من ذى الحجة ١٢٥٧هـ / ٥ من فبراير ١٩٢٩م بأنها تبدي ارتياحاً بالغاً لاتجاه الحكومة السعودية إلى وضع تسويات نهائية مع الحكومة الكويتية (٢).

واستمرت المباحثات السعودية البريطانية الكويتية زهاء خمس سنوات، قام شيخ الكويت خلالها بتعديل بعض مواد المعاهدات، فوافقت الحكومة السعودية مسaire لوجهة النظر الكويتية، وأخيراً تم التوقيع عليها نهائياً في الرابع من شهر ربيع الحـ ١٢٦١هـ / العشرين من شهر أبريل ١٩٤٢م، وقد وقعها الشيخ يوسف ياسين نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية، والوزير البريطاني المفوض في جدة المـ استونهيوبيرد Stonchewbird نيابة عن مشيخة الكويت (٢).

وبهذه الاتفاقيات الثلاث اختفت جميع المشاكل بين البلدين، وتوج ذلك بتبادل الزيارات الودية في عام ١٢٦٦هـ / ١٩٤٧م (٤)، وهو العام الذي عقدت فيه معاهدة للدفاع المشترك بين البلدين اللذين تربط بينهما العلاقات الأسرية القديمة، فضلا عن رابطة العقيدة التي تعتبر أقوى الروابط بين القطرين الشقيقين.

(١) F.O. 371/20839, A Letter from Secretary State for India to the Government of India External Affairs Department, Report to the Political Agent, Kuwait.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٣) محمود بهجت سنان: الكويت زهرة الخليج العربي (بغداد، د.ت.)، ص ٧٨ - ٩٦.

صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٤) ص ٢٤٥

راشد عبدالله الفرحان: مختصر تاريخ الكويت (القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٠)، ص ١٥٨.

(٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ١٢٥.

## البحرين

كانت البحرين من مشيخات الخليج التي اهتمت بها بريطانيا منذ عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م، إلا أن الجانبين لم يدخلوا في معاهدات رسمية إلا منذ عام ١٨٢٥ / ١٨٢٠م (٢)، الذي تلتها سلسلة أخرى من المعاهدات كان من أهمها معاهدتا ١٨٨٠ / ١٨٩٢م التي تعهد فيها حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة وخلفاؤه من بعده بعدم الدخول في مفاوضات أو عقد معاهدات من أي نوع، ومع أية حكومة دون موافقة الحكومة البريطانية (٢)، وفي المقابل تتعهد بريطانيا بالدفاع عن البحرين وتولي معظم شئونها الخارجية.

الأمر الذي يتمشى مع اهتمام بريطانيا بتأمين مصالحها في منطقة الخليج، وخاصة البحرين، حيث إن البحرين كانت في فترات متقطعة تخضع لنفوذ آل سعود، وتدفع لهم الزكاة منذ عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م مقابل حمايتهم لها من تعديات جيرانها من الفرس وغيرهم (٤).

ولكن في معاهدي العقير بتاريخ ١٨ من صفر ١٢٢٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م، وجدة ١٢٤٥هـ / ١٩٢٧م بين بريطانيا وعبدالعزیز آل سعود وافق على عدم التدخل في شئون مشيخات الساحل العربي للخليج والمرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا (٥).

(١) تتكون من مجموعة جزر أهمها جزيرة البحرين، وجزيرة المحرق شمال شرقي جزيرة البحرين، وجزيرة سترة، وجزر أم النعسان وجدة والمحمدية. بالإضافة إلى بعض الجزر الأخرى التي تكون في مجموعها حوالي ثلاث وثلاثين جزيرة.  
انظر:

الوثيقة، العدد التاسع، السنة الخامسة، البحرين، شوال ١٤٠٦هـ / يوليو ١٩٨٦م، ص ١٦.

(٢) أرنولد ويلسون: الخليج العربي، مجمل تاريخ من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ترجمة عبدالقادر يوسف (الكويت، مكتبة الأول، ب.ت.)، ص ٢٩٦.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤ (مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٦م)، ص ٢٧.

(٤) C.O. 15/1/607, A Letter No. 390-B from the Residency, Bushire, to J. G. Walton, London, in 26th May 1937.

لوريمر ج. ج.: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ١٢٧٧.

(٥) وزارة الخارجية السعودية: إدارة المحفوظات، مكة المكرمة، مجموعة المعاهدات من عام ١٣٤١ -

وكان هدف الحكومة البريطانية واضحاً قبل ذلك حيث كانت البحرين قد أصبحت في حقيقة الأمر محمية بريطانية، حيث كانت السلطات البريطانية هي التي تقوم بإدارة الشرطة، وتدبير شئون الحكم، وسن اللوائح، علاوة على أنها تولت حق التمثيل الخارجي، وحتى فيما يتعلق بالشئون الداخلية لم يكن للبحرين فيها حرية التصرف.

وما لبث هذا الوجود البريطاني أن ازداد رسوخاً بانتقال القاعدة البحرية البريطانية من هنجام على الساحل الإيراني إلى البحرين التي غدت ذات مركز حيوي يربط منطقة الخليج جواً بالهند خاصة بعد إنشاء قاعدة المحرق الجوية (١).

على أن التغلغل البريطاني وتشديد قبضتها على البحرين لم يبدد مخاوفها تجاه أي تدخل خارجي، بل أصبحت تزيد من تمسكها بالبحرين للحيلولة دونها ودون أي علاقة مباشرة بجيرانها خاصة بالسلطان عبدالعزيز آل سعود الذي كان قد عين وكيلاً تجارياً له في البحرين، خلال الحرب العالمية الأولى.

ثم ظهر اهتمام الملك عبدالعزيز المتزايد بالبحرين، الأمر الذي وجد معه الوكيل البريطاني دلي **Duly** أنه من الضروري التفاهم مع شيخ البحرين لإنهاء الأزمة الناتجة عن فرض الشيخ عيسى الضرائب الجمركية على السلع العابرة من البحرين إلى الموانئ السعودية المطلة على الخليج، والكف عن محاولة استغلال الموقف المتأزم بين السلطان عبدالعزيز والشريف حسين بالحجاز، كل ذلك بغية تأكيد مركزها عن طريق مواجهة القوى المنافسة لنفوذها في البحرين، وخاصة النفوذ الأمريكي والروسي (٢).

ومن الواضح أن الموقف السعودي ومحاولة السلطان عبدالعزيز من أجل إنعاش العلاقات التجارية بين الموانئ السعودية ومشيخة البحرين وتسهيل انتقال البضائع بين البلدين الشقيقين، سوف يكون له أثره في الرخاء الاقتصادي لشعبي البلدين (٢)، إلى جانب

---

= حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين (ط٥، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة

والنشر ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م)، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٢٠٨ - ٢١٧.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(٢) F.O. 371/19019, Saudi Arabia, Annual Report 1934, from Sir A. Ryan to

John Simon, London.



تشجيع شركات البواخر البريطانية باتخاذ ميناء القطيف مركزاً لها بهدف المساهمة في إحياء الانتعاش الاقتصادي في المنطقة.

إلا أن الموقف السياسي بين بريطانيا والسultan عبدالعزيز لم يلبث أن ساء نتيجة مشكلة الدواسر الذين عارضوا قيام بريطانيا بتنحية الشيخ عيسى (١) عن الحكم في البحرين، وإحلال ابنه الشيخ حمد بن عيسى محله (٢) في ١٠ من شوال ١٢٤١هـ / ٢٦ من مايو ١٩٢٢م، لتنفيذ سياستها العدوانية في البحرين، الأمر الذي أثار حفيظة الدواسر ودفعهم إلى مغادرة البحرين والاستقرار في الدمام (٣).

ولقد كان رد فعل الحكومة البريطانية تجاه مغادرتهم البحرين ولجوتهم إلى الدمام هو تهديدهم بمصادرة ممتلكاتهم، الأمر الذي قابله الملك عبدالعزيز بإبلاغ زعمائهم بأنه لن يسمح بمصادرة ممتلكاتهم أو بيعها، بل ووعدهم بإعادتهم إلى البحرين مرة أخرى، مما دفع بريطانيا بدورها إلى أن ترسل عن طريق مقيمها الكولونيل تريفور Trevor بخطاب إلى الملك عبدالعزيز تبلغه فيه بما أشيع من قيام الدواسر بمؤامرات في الدمام ضد البحرين والحكومة البريطانية.

وقد رأت بريطانيا أن تأييد الملك عبدالعزيز آل سعود لهؤلاء ووعوده لهم بعدم السماح لبريطانيا بمصادرة ممتلكاتهم، كل ذلك دفعهم إلى التهديد بغزو البحرين، لهذا عادت بريطانيا تذكر عبدالعزيز بمعاهدتي العقير ١٨ من صفر ١٢٣٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م، وجدة ١٨ من ذي القعدة ١٢٤٥هـ / ٢٠ من مايو ١٩٢٧م اللتين تنصان على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمشيكات بما فيها البحرين، فطلبت منه أمرين:

أولاً : ضمان عدم إساءتهم باستخدام الدمام كقاعدة للإغارة على البحرين.

ثانياً : أن يقوم الملك عبدالعزيز بترحيل الدواسر من الدمام القريب من البحرين إلى

---

(١) الشيخ عيسى بن علي بن خليفة تولى الحكم في البحرين عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م، وتوفي عام ١٢٥١هـ / ١٩٣٢م، وقد عاصر كلا من الإمام فيصل بن تركي والإمام عبدالله بن فيصل والإمام عبدالرحمن وكذلك الملك عبدالعزيز.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

(٣) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ١٠١.

## الجيل (١).

وقد اتخذ الملك عبدالعزيز الإجراء المناسب لصد المطامع البريطانية في البحرين، والعمل على إخماد الفتنة بالطرق السلمية رغبة في تحقيق الاستقرار الداخلي للبلدين.

وكان اجتماع البحرين في ذي الحجة - محرم ١٣٥٤هـ / مارس - أبريل ١٩٣٥م بين الممثلين السعوديين وممثلين من البحرين تتويجاً لذلك حيث نوقشت خلاله جميع المشكلات بين البلدين، وفي مقدمتها المشكلة الاقتصادية.

وانتهى هذا الاجتماع بإصدار مذكرات رسمية بين الحكومة السعودية من جهة والحكومة البريطانية والبحرين من جهة أخرى (٢).

ومما يثير الدهشة بروز مشكلة أخرى تمثلت في الاحتجاج الإيراني على ذلك الاتفاق (٣)، والذي أعدت حكومة المملكة العربية السعودية الرد عليه وسلمته إلى المفوضية البريطانية في جدة جاء فيه «إن حكومة المملكة العربية السعودية ليس لها علم بحقوق إيران في البحرين، وهذه هي المرة الأولى التي تتلقى فيها مذكرة تحتوي على ادعاء من هذا النوع، وعلى الرغم من أن البحرين كانت تابعة في الماضي إلى أجداد الملك عبدالعزيز بن سعود، فإن الحكومة السعودية اعترفت بحمد بن عيسى كأمير على البحرين، وأبرمت اتفاقياتها مع البحرين وهي أخذة في اعتبارها أن حاكمها هو حمد بن عيسى (٤).

وقامت الحكومة السعودية بإرسال مشروع الرد السعودي للمفوضية البريطانية بجدة، والتي بعثته بدورها إلى السير أنطوني أيدن وزير الخارجية البريطانية لاستطلاع الرأي، فأبدت وزارة الخارجية البريطانية ملاحظاتها على المشروع، ويبدو من هذه الملاحظات أن

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٢٢٠ - ٢٢٢.

F.O. 371/20055

(٢)

مذكرة من المفوضية البريطانية بجدة إلى وزارة الخارجية السعودية في ١٦ نوفمبر ١٩٣٥.  
تعتبر هذه المذكرة بمثابة اتفاقية تجارية بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

انظر ملحق رقم (٦)

F.O. 371/20055, A Telegram No. 145 from Tehran to Foreign Office,

(٣)

in 4th June 1936.

(٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٢٢٧.

الحكومة البريطانية تخشى إدعاء سعودياً على البحرين، إذ ألمحت وزارة الخارجية البريطانية أن يتضمن الرد بأن الحكومة البريطانية مثلت البحرين في هذه الاتفاقية، كما طلبت أن يطلق على حاكم البحرين لقب شيخ بدلاً من أمير، إذ كان يخشى أن يفسر لقب أمير البحرين بأنه أمير تابع للملك عبدالعزيز، وفي نفس الوقت تطلب الحكومة البريطانية من المقيم البريطاني في الخليج ألا يشعر حاكم البحرين بنوع من الاستقلالية، وإنما يشعره بأنه تابع ومعتمد في جميع شئونه على الحكومة البريطانية.

وكل هذه الأمور تتذرع بها بريطانيا لرفض مطالب الملك عبدالعزيز في إقامة العلاقات المباشرة مع حاكم البحرين دون وضع أي اعتبار لبريطانيا في المنطقة (١).

أما بالنسبة للحدود السعودية البحرانية خلال الفترة التي سبقت استخراج النفط في المنطقة فلم نقف على ما يدل على أنه كانت هناك مشاكل بين البلدين حولها حتى ذلك الحين، لأنه لم يكن يفصل بين البلدين سوى مياه الخليج العربي، وهي بمسافة ١٥ ميلاً بحرياً.

إلا أن ظهور النفط في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين قد جلب معه بعض مشاكل الحدود في المياه الإقليمية بين البلدين.

فعندما تمكنت شركة الزيت العربية الأمريكية «أرامكو» من استخراج النفط في المياه الإقليمية الواقعة بين البلدين، وبيعه بكميات تجارية، تم الاتفاق على اقتسام الأرباح، بحيث تؤول نصف الأرباح لشركة «أرامكو» نظير ما تقدمه من خبرات فنية ومعدات حفر وناقلات نفط ونحو ذلك، والنصف الآخر يتم اقتسامه بين حكومتي المملكة العربية السعودية والبحرين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة البريطانية نفسها هي التي تولت التفاوض بشأن أرباح النفط ممثلة للجانب البحريني (٢).

ولا شك في أن إصرار حكام كل من السعودية والبحرين على استتباب الأمن ونشر السلام في المنطقة قد يسر سبل التغلب على هذه الصعوبات الطارئة التي استجذبت نتيجة

(١) F.O. 371/20055, E 5845, A Letter from Foreign Office to Mr. Calvert,

British Legation, Jeddah, in 16th Sep. 1936.

(٢) عبدالله الأشعل: قضية الحدود في الخليج العربي (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٧٨م)، ص ٢٩ - ٤٠.

استخراج البترول، كما أن روح الأخوة المتبادلة بين حكام وشعبي البلدين كانت أقوى من أية عوامل أخرى.

هذه الروح الأخوية بين البلدين الشقيقين برزت في أسمى معانيها عندما قام الملك عبدالعزيز بزيارة البحرين عام ١٢٤٨هـ / ١٩٢٠م، حيث استقبله شيخ وشعب البحرين بكل حفاوة وتكريم، ومما قاله الشيخ عيسى بن علي آل خليفة أثناء لقائه بالملك عبدالعزيز «لقد كان هذا أجل أمنيتي من زمان طويل وانى لا آسف على موتي بعد الآن، فقد امتأ قلبى بسرور وغبطة لا يعدلها سرور» (١).

فأجابه الملك عبدالعزيز «لقد حاولوا إحباط عزمي عن النزول، ولكن يأبى الله إلا ما أراد، ولا راد لأمره، لقد أراد الله أن أنزل إلى البحرين، وأن تقر عيني برؤيتك فالحمد لله على ذلك» (٢).

وقد حاول الوكيل البريطاني في البحرين إثناء الملك عبدالعزيز عن زيارة البحرين حيث أرسل برقية للملك عبدالعزيز مفادها أن الشيخ عيسى مريض وليس موجوداً في المنامة، لذا فهو لا يستطيع استقباله.

وهذا الموقف يكشف عن خبث النوايا البريطانية التي ترى في هذه الزيارة تنمية للروح الوطنية مما يضعف النفوذ البريطاني في البحرين.

وقد أدركت الحكومة البريطانية تأثر السلطان عبدالعزيز من سوء تصرف الوكيل البريطاني فبادرت بتقديم اعتذارها له رغبة منها في استمرار العلاقات الودية بين البلدين (٣).

كما قام الملك عبدالعزيز بزيارة للبحرين عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، ومما قاله شيخو البحرين أثناء استقبال وتكريم الملك عبدالعزيز نقتبس منه ما يلي «أيها الملك العادل ما أحسن العدل وأجمله من حلة يتصف بها الملوك، إننا في غاية الفرح والسرور بقدمكم وزيارتكم، واعتباطنا بالموددة والصداقة بين حكومة جلالتم وحكومتنا عظيم، ونرجو أن تظل الموددة والصداقة على مدى السنين تزداد متانة ووثوقاً، ونأمل أن تكون هذه الزيارة

(١) عبداللطيف جاسم كانو: الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين (العدد الثامن، السنة الرابعة، ربيع الثاني ١٤٠٦هـ / يناير ١٩٨٦م)، ص ٤٠ - ٤٤.

(٢) عبداللطيف جاسم كانو: مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ - ٤٤.

(٣) لطيفة السلوم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠.

فاتحة خير وبشرى لنا وأن يجمع الله شمل العرب، ويؤلف بينهم فيكونون وحدة عامة تشعر بشعور واحد، وتسعى لمقصد واحد وغاية واحدة، تنصر الحق وتخذل الباطل» (١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة البريطانية كانت ترى في زيارات الملك عبدالعزيز للبحرين خطراً يهدد مصالحها، لذا كان المقيم البريطاني في البحرين يسعى إلى تحقيق هدفين، هما:

أولاً : الهيمنة على البحرين بفرض سياسة التدخل في شئونها الداخلية والاستفادة من خيرات البلاد، ومن موقعها الجغرافي والاستراتيجي.

ثانياً : إدخال أكبر عدد ممكن من الموظفين البريطانيين في الإدارة والمحاكم والجمارك (٢).  
إلا أن العلاقات الطيبة بين المملكة العربية السعودية والبحرين كانت سداً منيعاً أمام ما يهدف إليه البريطانيون من تطبيق سياسة «فرق تسد».

---

(١) عبداللطيف جاسم كانوا: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) على عبدالرحمن أبا حسين: الوثيقة، البحرين، العدد التاسع، السنة الخامسة، شوال ١٤٠٦ هـ /

يوليو ١٩٨٦م، ص ٩٢.

## قطر

إمارة قطر تشمل شبه جزيرة قطر التي تمتد على طول ساحل الخليج العربي حتى حدود إقليم الأحساء.

وعندما تولى الإمام فيصل بن تركي الحكم سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م استطاع أن يضمها إلى دولته سنة ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م (١)، وأصبح محمد بن ثاني حاكم الدوحة مسنولا عن جمع الضرائب من القبائل القطرية لحساب آل سعود في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٢٦٧ - ١٢٨٢هـ / ١٨٥١ - ١٨٦٦م (٢).

ونظراً لضعف سلطة آل سعود في المنطقة بعد وفاة الإمام فيصل وتنازع أبنائه من بعده على السلطة، فإن ذلك قد أفسح المجال لبريطانيا في أن تتدخل في شؤون المنطقة حيث عقدت عام ١٢٠٠هـ / ١٨٨٢م اتفاقيات مع أكثر المشايخ في قطر وفي مقدمتهم الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني الذي تعهد للحكومة البريطانية بألا تكون له علاقة مع وكلاء أية دولة أخرى أو يستقبلهم إلا بموافقة الحكومة البريطانية، كما أخذ على نفسه عهداً بعدم تأجير أو بيع أو التصرف في أي جزء من أرض بلاده إلى دولة أخرى أو رعاياها (٣).

وعلى الرغم من ذلك فإن الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني الذي حكم في الفترة بين عامي ١٨٧٦ - ١٩١٢م، ويعتبر المؤسس الحقيقي لدولة قطر كان حاكماً مالياً لآل سعود (٤).

وهذا الولاء القطري (٥) لم يكن ليريح الحكومة البريطانية التي عقدت سلسلة من

(١) عبدالفتاح أبو عليّة: الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦ - ١٣٠٩هـ / ١٨٤٠ - ١٨٩١م (ط٢)، الرياض، مؤسسة الأنوار، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، ص ٧٩.

(٢) عبدالعزيز المنصور، وفتوح الخترش: نشوء قطر وتطورها (ط١)، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٧٧م)، ص ١٠.

(٣) م. ف. ميتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٤) عبدالعزيز المنصور: مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

عبدالفتاح أبو عليّة: مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

(٥) ويعود ولاؤهم لآل سعود إلى الاهتمام الشديد في قطر بشئون الدين والوعظ، والتزام القطريين بالمذهب السلفي الذي نادى به آل سعود.

المعاهدات مع شيوخ قطر، ولهذا تميزت معاهدة محرم ١٢٣٥هـ / نوفمبر ١٩١٦م بأنها اشتملت على أن تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لموازرة شيخ قطر في حالة وقوع هجوم عليه من ناحية البر أو من داخل حدوده، وهى المعاهدة التى وضعت شبه جزيرة قطر تحت الحماية البريطانية (١)، والواضح أن المقصود من ذلك هو تخوف البريطانيين من انضمام قطر إلى الدولة السعودية من جديد، ولهذا كانت بريطانيا تؤكد دائماً حمايتها لقطر، وهذا ما نلّمسه من خلال اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م، والتى اعتبرت قطر كواحدة من الإمارات المرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وكذلك عندما عارضت بريطانيا بشدة امتياز النفط فى الأحساء الذى منحه السلطان عبدالعزيز آل سعود للشركة الشرقية والعامة عام ١٢٤٠هـ / ١٩٢٢م، بحجة أن السلطان عبدالعزيز توسع فى حدود هذا الامتياز حتى أدخل فيه شبه جزيرة قطر بكاملها، مما جعل السير برسى كوكس يعترض أمام السلطان عبدالعزيز أثناء لقائه به فى العقير فى نفس العام، حيث أوضح له بأنه كان من الأفضل أخذ رأي الحكومة البريطانية قبل منح أي امتياز، كما قدم بعض التعليمات من حكومته والتى كانت متخوفة من وجود الشركات الأمريكية فى المنطقة، وطلب تذكير الحكومة السعودية بما ورد فى اتفاقية عام ١٢٣٥هـ / ١٩١٦م.

ورغم المحاولات البريطانية لتعكير صفو العلاقات السعودية القطرية، والرغبة لديها فى الهيمنة على مسيرة العلاقات الخارجية لقطر (٢)، إلا أن الحقائق التاريخية تؤكد أن العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين كانت وثيقة، حيث كان القطريون ينظرون للسلطان عبدالعزيز آل سعود على أنه أخ حميم وجار وفي وحام لهم وليس عدواً طامعاً.

ولعل ما ألمحنا له سابقاً من ولاء قطر للدولة السعودية فى عهد الإمام فيصل لخير دليل على الصلة الوثيقة المتأصلة بين البلدين، ثم أتت زيارة الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثانى

---

= أحمد العنانى: العلاقات السعودية القطرية (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمى عن تاريخ الملك عبدالعزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م)، ص ١.

(١) أحمد العنانى: وثائق التاريخ القطرى، من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩م (قسم الوثائق بمكتب الأمير، الدوحة، المطبعة الأهلية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، ص ١٣ - ١٧.

م. ف. ميتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) C.O. 15/1/607, E 2828/152/91, A Letter No. 116 from A. Ryan, Majesty's Minister, to Mr. Eden, Foreign Office, in 10th May 1936.

للرياض سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٢م تتويجاً لحسن الجوار والتفاهم بينهما (١)، وهو الأمر الذي سعت بريطانيا دائماً للحيلولة دون وقوعه تنفيذاً لسياستها التقليدية «فرق تسد».

لذلك رأينا المقيم البريطاني لدى حكومة الهند يقترح قيام الوكيل السياسي في البحرين بزيارة إلى قطر لإطلاع شيخها على مجريات الأمور، ومحتذراً إياه بعدم التقيد بأية التزامات خلال زيارته للملك عبدالعزيز آل سعود قبل أخذ موافقة الحكومة البريطانية المسبقة، إلا أن الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني حاكم قطر لم يتقيد بما جاء في المعاهدة البريطانية المشار إليها، حيث رأينا خلال زيارته للملك عبدالعزيز آل سعود يوقع معه اتفاقاً تعهد فيه بالآل يزيد ما يمنحه من امتيازات عن مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها (٢).

ولعل من الأمور التي شجعت قطر على ذلك هو موقف الملك عبدالعزيز الودّي تجاه قطر إلى جانب ميله الشديد إلى استخراج النفط بالاستعانة بخبرات وكفاءة بعض الشركات النفطية الأمريكية، وحيث إن بريطانيا كانت تدرك هدف الملك عبدالعزيز آل سعود لذلك الاتجاه الذي سوف يؤدي إلى إنعاش الحياة الاقتصادية للمنطقة مما قد يهدد مصالح بريطانيا في الخليج العربي، لذلك لجأت إلى وضع كل العراقيل في سبيل منع دخول الشركات النفطية الأمريكية إلى المنطقة حتى لا تكون منافساً لها، ويؤكد لنا ذلك قيام بريطانيا بمحاولة استمالة شيخ قطر نتيجة اقتراح قدمه المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند، يرى فيه ضرورة الكتابة إلى شيخ قطر لحثه على منح امتياز استغلال النفط في بلاده إلى الشركة الانجليزية الإيرانية مقابل تقديم حماية بريطانية شاملة له.

وفي برقية أخرى من المقيم البريطاني إلى حكومته أكد فيها أن عروض الشركات الأمريكية أكثر جذباً لشيخ قطر، غير أنه من المهم أن يعلم شيخ قطر أنه ليس بخاف أن الملك عبدالعزيز قد أدرك صدق حدس الشركات الأمريكية في وجود البترول في المنطقة، ونجاح محاولاتها في وجود البترول بكميات تجارية، وأن منح الامتياز لهذه الشركات ونجاحها في استخراج البترول قد يؤدي إلى قوة الملك عبدالعزيز وخطورته كحاكم قوي

(١) F.O. 371/20057, A Telegram from Secretary of State, to Government of India. Repeated. Jeddah, in 28th January 1936.

(٢) عبدالعزيز محمد المنصور: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.



فى المنطقة، ولقد تعددت افتراءات بريطانيا على الملك عبدالعزيز حيث جاء فى أحد تقارير المقيم البريطانى فى الكويت أن الملك عبدالعزيز آل سعود حذر شيخ قطر من إعطاء امتياز للتنقيب إلى الشركة الانجليزية الإيرانية، أو إلى أية مؤسسة بريطانية أخرى قبل الاتفاق على الحدود (١)، وهو فى اعتقادنا محض افتراء، وإن صح ذلك فإن من حق الملك عبدالعزيز أن يقدم النصح لجيرانه وأشقائه من شيوخ الخليج الذين ينظرون إليه نظرة احترام وتقدير (٢)، وقد استاءت بريطانيا من الاتصال السعودى المباشر مع شيخ قطر بدعوى أنها هى وحدها صاحبة الحق فى تمثيل مشايخ إمارات الخليج (٣).

هذا ورغم تحذير الملك عبدالعزيز المزعوم والمنوه عنه آنفاً فإن الشركة الانجليزية الإيرانية قد حصلت مع ذلك على امتياز التنقيب عن النفط فى قطر فى ١٤ من صفر ١٣٥٤هـ / ١٧ من مايو ١٩٣٥م (٤).

ومجمل القول كما اتضح لنا من العرض السابق أن الصراع بين حكام الخليج العربى والحكومة البريطانية ما هو إلا صراع حول المصالح الاقتصادية العربية والقوى الاستعمارية التى ظلت طوال هذه الفترة تعمل جاهدة من أجل السيطرة على مقدرات شعوب الخليج العربى، ولم تكن الاتفاقيات والمعاهدات التى أبرمت بين بريطانيا ومشايخ الخليج سوى وسائل تضيف بها بريطانيا نوعاً من الشرعية على تحقيق أهدافها الاستعمارية، لذلك نراها تضرب بها عرض الحائط عندما تكون الفرصة فى صالحها، وهو الأمر الذى فطن له الملك عبدالعزيز آل سعود وتصرف معها بما يخدم مصلحة الأمة الإسلامية والعربية، وظهر ذلك

(١) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٢) F.O. 371/19017, E 1240/318/25, A Letter from India Office to Foreign Office about the of Sheikhs in Persian Gulf towards Ibn Saud, dated 1st March 1935.

(٣) صلاح العقاد: الاستعمار فى الخليج الفارسى (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦)، ص ١٩٨.  
C.O. 15/2/608, E 4403/150/91, A Letter from R. Bullard to Viscount Halifax, in 4th July 1938.

(٤) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٢٤٧.

انظر نص المعاهدة فى:

أحمد العنانى: مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠ - ٢٦٢.

جلباً في صيغة مراسلاته مع الحكومة البريطانية خاصة فيما يتعلق بموضوع تسوية الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية وقطر ورفضه للدعوى البريطانية المستمرة (١)، بل ان الأخيرة ما فتئت تذكره باتفاقية جدة عام ١٢٤٥هـ / ١٩٢٧م لأن الملك عبدالعزيز لم يعترف بهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمناطق التي كان يعتبرها خارجة عن دائرة تلك الاتفاقيات، كما كان يرى أن معاهدة جدة لم تفرض عليه حظر المراسلة مع شيخ قطر وغيره من حكام الخليج، لذلك فقد كان الملك عبدالعزيز آل سعود يرى أن حكومته في حل للاحتفاظ بحقوقها الكامل بتلك المناطق التي تدين لها بالولاء، ولا ترى حكومته أن من الحكمة التنازل عنها بأي حال من الأحوال (٢).

ولا شك أن هذا التردد البريطاني هو السبب في عدم إقرار الملك عبدالعزيز آل سعود بتلك الامتيازات التي كان حكام تلك المناطق يمنحونها لشركات النفط الانجليزية، وفي المقابل فإن الساسة البريطانيين كانوا يدركون أهمية بذل جهد متجدد للوصول إلى تسوية حول مسألة حدوده مع جيرانه في الخليج (٣) خشية من احتمال توجه النشاط الإيطالي في الجزيرة العربية في مثل هذه الأحداث لتوسيع الخلاف، لذا يجب على الحكومة البريطانية أن تسعى جاهدة إلى تحسين علاقاتها مع الملك عبدالعزيز آل سعود بدرجة ملموسة وإبرام اتفاق ودي معه حول خلاف الحدود (٤).

وفي ٨ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢١ من مارس ١٩٣٧م جرى لقاء بين الملك عبدالعزيز والمستتر رندل أكد فيه بأن جبل نخش وخور العديد وجميع الساحل هو ملك لأسلافه، وأن الحكام الحاليين لا ينكرون ذلك (٥).

---

(١) C.O. 15/1/607, A Letter from the Residency, Bushire, to Mr. Walton, the India Office, London, in 20th February 1937.

(٢) C.O. 15/1/607, Record made by Mr. Rendel, in 20th March 1937, South Eastern Frontiers.

(٣) C.O. 15/1/607, A Letter from the Residency, Bushire, to Mr. Walton, London, in 20th February 1937.

(٤) C.O. 15/1/607, A Letter from Ormsby Gore, to Colonial Office, in 4th March 1937.

(٥) C.O. 15/1/607, E 2124/258/91, A Letter from R. Bullard, Jeddah, to Mr. -

لهذا كتب المقيم البريطاني لحكومته مبدئياً مخاوفه بأنه في حالة قيام حرب عالمية ثانية والحكومة البريطانية والحكومة السعودية على جانبيين متضادين، فإن وصف الحدود على الورق لن يمنع الملك عبدالعزيز آل سعود من محاولة التقدم إلى شواطئ الخليج في مختلف النقاط لاستعادة ملك أسلافه وتوحيد المنطقة في وحدة سياسية واحدة، لذلك فهو يقترح على حكومته استمرار العلاقات الطيبة وحسن النوايا بين البلدين، وإذا عجزت الحكومة البريطانية عن إعطاء الملك عبدالعزيز آل سعود كل ما يطلب فيجب عليها الامتناع عن إثارته بأي حال من الأحوال.

كما اقترح على حكومته أيضاً أن تبحث بعناية إمكانية إعطاء الملك عبدالعزيز آل سعود جعلاً مالياً على أي نفط قد يستخرج من جبل نخش أو بالقرب منه بحجة أن الطبقة الحاملة للنفط يجب أن تجري جزئياً تحت أراضيه (١).

وفي ٢٠ من رمضان ١٢٥٦هـ / ٤ من ديسمبر ١٩٣٧م أرسل المقيم البريطاني في جدة خطاباً إلى الحكومة السعودية، موضحاً فيه أنه طبقاً لأخبار حديثه وصلت إلى حكومته عن قيام شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا لاستكشاف النفط في منطقة سلوى، لذلك فإن حكومته تقترح فتح باب المفاوضات لتسوية الحدود بين السعودية وقطر، كما نأمل من الشركة عدم بذل أي محاولة لتمديد استكشافاتها حتى يتم الوصول إلى اتفاق نهائي على الحدود، وتقترح تعيين بعثة طبوغرافية انجليزية سعودية مشتركة لتحديد على الطبيعة المناطق المتنازع عليها (٢).

وفي ١٦ من شوال ١٢٥٦هـ / ١٩ من ديسمبر ١٩٣٧م أجابته الحكومة السعودية على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل، بترحيبها بفتح باب المفاوضات بهدف الوصول إلى تسوية لتخطيط الحدود في هذه المنطقة، وتعزو الحكومة السعودية بأن الفشل في الوصول إلى اتفاق في الماضي بينها وبين الحكومة البريطانية إنما يعود إلى تمسك الحكومة السعودية بحقوقها الكاملة في المنطقة، وإصرار الحكومة البريطانية على عدم الاعتراف بذلك على الرغم

---

Eden, Foreign Office, in 19th April 1937.

Ibid, in 19th April 1937.

C.O. 15/1/608, A Letter from Sir R. Bullard to the Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 4th December 1937. (٢)

من الحجج والأدلة التي قدمتها الحكومة السعودية للحكومة البريطانية في عدة مناسبات، والتي كان آخرها ما قدمته للمستتر رندل أثناء زيارته للمملكة، وأما بالنسبة لشركة كاليفورنيا للنفط فإن الحكومة السعودية لا تعتقد أن موظفي الشركة سيذهبون إلى وراء ما تعتقده الحكومة بأنه داخل أراضيها، وبخصوص إيفاد البعثة الطبوغرافية المذكورة فإن الحكومة السعودية تقترح الوصول إلى تسوية نهائية للحدود عن طريق تخصيص أماكن أو خطوط طول وعرض قبل البدء بعملية المسح (١).

ولما قامت الشركات البترولية العاملة في مشيخات الخليج بانتهاك الحدود الموصوفة من قبل الحكومة السعودية بأنها ضمن ممتلكاتها، أرسلت الأخيرة خطاباً إلى المقيم البريطاني في جدة بالمملكة في ٢٢ من شوال ١٣٥٦ هـ / ٢٥ من ديسمبر ١٩٣٧ م مؤكدة حقوقها في المناطق المتنازع عليها، وبأنها لا ترى أن هناك ما يمنعها من السماح لممثلي شركة كاليفورنيا للنفط لعمل المسح الجيولوجي داخل تلك الحدود، سيما إذا وضعت الحكومة السعودية في الاعتبار أن ممثلي الشركات التي تعمل في المشيخات على الخليج قد انتهكت هذه الحدود، فإذا وافقت على الامتناع عن انتهاك الحدود، فإن الحكومة السعودية مستعدة لإبداء ممثلي شركة كاليفورنيا بضرورة عدم تجاوز الحدود المعتبرة لدى البلدين (٢).

وعلى العموم فإنه وفقاً للتقارير البريطانية التي بين أيدينا، فإنه يتضح لنا أن بريطانيا تسعى لتحقيق مصالحين على درجة كبيرة من الأهمية على حساب شعوب منطقة الخليج العربي، وهما: الطريق الجوي، ومنابع النفط (٢)، والمصلحة الثانية هي التي جعلت الحكومة البريطانية توعد إلى مفوضيتها بجدة في ٦ من شوال ١٣٥٦ هـ / ٩ من ديسمبر ١٩٣٧ م بمقابلة مدير فرع جدة لشركة كاليفورنيا بصورة غير رسمية، حيث قام المستتر ريدير بولارد في ٨ من شوال / ١١ من ديسمبر من العام نفسه بمقابلة ليناهام Lenaham مدير

---

(١) C.O. 15/2/161, A Letter No. 2/3/16 from Minister for Foreign Affairs, to His Majesty's Minister, in 16th Shawwal 1356 / 19th December 1937.

(٢) C.O. 15/2/161, A Letter from Minister for Foreign Affairs, Makkah, to R. Bullard, in 25th December 1937.

(٣) C.O. 15/1/607, A Letter from the Residency Bushire, to the India Office, London, in 26th 1937.

فرع جدة لشركة كاليفورنيا وأطلعته على الحدود المتنازع عليها (١)، كما قامت وزارة الخارجية البريطانية في ١٦ من ديسمبر باستقبال المستر هاملتون والمستر بالتين من شركة نفط كاليفورنيا، وحذرتهم من مغبة تمديد عمليات الشركة داخل الأراضي التي لم تحدد بعد، ومتذرة كذلك بأن الموقف لا يزال محكوماً باتفاقيات سابقة مع الحكومة العثمانية (٢)، الأمر الذي جعل الحكومة السعودية ممثلة بوزارة الخارجية السعودية تقدم مذكرة احتجاج بتاريخ ٩ من ذي القعدة ١٣٥٦هـ / ١٠ من يناير ١٩٣٨م، تقول فيه «إن مسألة الحدود لا يجوز أن تناقش إلا بين الحكومتين المعنيتين، والشركات تعمل طبقاً للتعليمات الصادرة لها من الحكومات ذات الشأن في الأراضي المعنية، لذا فمن المستحسن أن تتجنب الحكومة البريطانية النقاش مع شركة كاليفورنيا حول الموضوع الذي يهم حكومة صاحب الجلالة وحدها» (٣).

كما أبلغت الحكومة البريطانية في ١٤ من ذي الحجة ١٣٥٦هـ / ١٥ من فبراير ١٩٣٨م بعدم اعترافها بالاتفاقية البالية مع الحكومة العثمانية (١٩١٣ - ١٩١٤م)، وتمسكها برأيها بأنه لا يوجد شيء يمنعها من تفويض شركة كاليفورنيا بالعمل بحق فيما ترى أنه ضمن ممتلكاتها وداخل حدودها (٤).

كما أكدت الحكومة السعودية في مذكرة لها أهميتها التاريخية بعثت بها إلى الحكومة البريطانية في ١٥ من ذي الحجة ١٣٥٦هـ / ١٦ من فبراير ١٩٣٨م جاء فيها «إن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب في شيء أفضل من أن تكون على وفاق مع الحكومة البريطانية، وأن تكون على تفاهم كامل في كل الأمور، وكما تعلم فإن اتفاقية ١٩١٥م تعترف بوضوح بأن ما كان مملوكاً لآباء وأجداد جلالة الملك فهو ملك لجلالته وتمسك مرض بنص الاتفاق سوف

---

(١) C.O. 15/2/161, E 971/150/91, A Letter from British Legation, Jeddah, to Anthony Eden, Foreign Office, London, in 23th January 1937.

(٢) C.O. 15/1/608, E 7422/158/51, A Letter from Foreign Office, London, to British Legation, Jeddah, in 23th December 1937.

(٣) C.O. 15/2/161, A Letter from Minister for Foreign Affairs, Makkah, to British Legation, Jeddah, in 10th January 1938.

انظر ملحق رقم (٧)

(٤) C.O. 15/1/608, A Letter from Ministry for Foreign Affairs, Makkah, to Sir R. Bullard, in 5th February 1938.

يجعل قسماً كبيراً من حضرموت وظفار وعمان وأبو ظبي وقطر تقع داخل أراضي جلالة الملك، وفحص تاريخي للحقائق يبين أن المخافر عند عبري والبحري وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية، أقيمت على يد أجداد جلالة الملك في القرن الماضي، ومع ذلك فقد كان جلالة الملك راغباً في أن يوجد اتفاق وتفاهم مع الحكومة البريطانية وألا يحرم أصدقاءه من الحكام العرب على الخليج، لذلك قلل الملك مطالبه، ولا أخفي على سعادتكم أن حكومتي تولي أعظم الأهمية لهذه الحدود، وتعتبرها أمراً حيوياً جداً، لا بل أستطيع القول إن هذه المسألة هي مسألة حياة أو موت فيما يتصل بهذا الجزء من أملاك جلالته، وهي لذلك تأسف كثيراً لأن الحكومة البريطانية لا تقدر موقفها بقيمته الحقيقية، ومع ذلك فهي تعبر في نفس الوقت عن استعدادها لمناقشة أي اقتراح عملي يضمن مصالح كلا الطرفين ويتجنب الضرر (١).

هذا وقد ظل جبل نخش على الحدود الجنوبية الشرقية بين السعودية وقطر العقبة الكنود الرئيسية في طريق تسوية الحدود بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا على الرغم من محاولات الساسة البريطانيين منذ نشوب الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م حتى نهايتها ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى أي حل مرض لكلا الجانبين (٢).

وإن كان في نهاية الأمر استطاعت المملكة بعد أفول نجم البريطانيين أن تبرم اتفاقاً مع قطر بشأن تحديد الحدود البرية والبحرية في عام ١٣٨٥هـ / ديسمبر ١٩٦٥م (٣).

---

(١) C.O. 15/1/608, A Letter from Feysal, Minister for Foreign Affairs, to Sir R. Bullard, British Legation, Jeddah, in 16th February 1938.

انظر نص الرسالة في ملحق رقم (٨)

(٢) C.O. 15/2/465, A Letter from External Affairs Department, New Delhi, to India Office, London, in 4th March 1944.

C.O. 15/2/465, A Telegram from Government of India, New Delhi, to Secretary of State for India, London, in 22th May 1945.

(٣) عبدالله الأشعل: مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

## الساحل المهادن (١)

تقع أرض الساحل المهادن على طول الساحل الخليجي، ممتدة من حدود قطر في محاذاة البحرين غرباً حتى رأس الخيمة شرقاً، ومن الجنوب الشرقي قرب مضيق هرمز إلى الشمال الغربي عند المحمرة والأهواز، وتوجد بها موانئ متصلة بطرق القوافل الصحراوية (٢).

ومن الثابت أنه بعد ضعف الدولة السعودية الثانية في أواخر عهدها نتيجة للفتن التي قامت في المنطقة انفرط عقد الدولة وزالت الوحدة السياسية التي سهر آل سعود على بنائها، فعادت شبه الجزيرة العربية إلى سابق عهدها، فانتشرت الفوضى، وتعددت المشيخات، وأخذ كل حاكم أو شيخ قبيلة يدعى السلطة لنفسه، وكان من جملة تلك المشيخات مشيخات الساحل المهادن، بعد أن كان معظمها جزءاً من الدولة السعودية وعلى ولاء تام مع حكامها منذ عام ١٢١٠هـ / ١٧٩٦م (٢)، كما كانوا مستمرين في دفع زكاتهم لبيت مال الدولة السعودية.

وفي هذه الفترة الحرجة من تاريخ الدولة السعودية ظهرت على المسرح بريطانيا منتهزة حالة الضعف والاضطراب التي كانت تمر بها المشيخات، ففرضت عليها معاهدات لخدمة مصالحها، ولم تكتف بذلك بل سعت بريطانيا إلى محاربة الحركة التجارية التي كان يقوم بها أبناء هذه المشيخات، فأخذت في تفتيش سفنهم بحجة محاربة القرصنة وتجارة الرقيق، وهي مبررات واهية الهدف منها التأكد من عدم وصول أسلحة إلى أبناء المنطقة، حتى لا يقفوا في وجه هذا العدوان البغيض.

وحيث إنه لم يكن بوسع تلك المشيخات صد تلك القوة الاستعمارية نظراً لضعف إمكانات المنطقة مادياً وعسكرياً، فقد راحت بريطانيا تنسب مخالبتها في المنطقة، وذلك بعقد سلسلة من المعاهدات الفردية والجماعية بينها وبين المشيخات وانتهت بربطها جميعاً

(١) ما يعرف الآن بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢) ج. ب. كيلي: الحدود الشرقية للجزيرة العربية (الكويت، مكتبة الأمل، ١٩٦٨م)، ص ٢٩.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص ١.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨.

(٢) عبدالفتاح حسن أبو عليّة: محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى (الرياض، دار المريخ،

١٩٨٢م)، ص ٨٩.

بالسياسة البريطانية العامة، بشكل يمنع مشايخ الساحل المهادن من الانفراد باتخاذ أي قرار يمس مشيختهم في شيء إلا بعد مشورة الحكومة البريطانية، وتمثل ذلك في توقيع المشايخ المهادين الاتفاقيات عام ١٢٠٩هـ / ١٨٩٢م، التي تعهدوا فيها بالامتناع عن عقد أية اتفاقيات مع أية دولة أخرى غير بريطانيا (١)، مع ضرورة الالتزام بأخذ مشورة المقيم البريطاني في شأن أية امتيازات لصيد اللؤلؤ وتطلبها دولة أخرى.

ثم وسعت بريطانيا تلك المعاهدات عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م لتشمل امتيازات النفط، وكان ذلك كما هو واضح إحكاماً للهيمنة البريطانية على الساحل المهادن (٢)، فكان من الطبيعي بعد ذلك أن نرى حرص بريطانيا على الحيلولة دون عودة الحكم السعودي إلى مشيخات الساحل (٢)، كما سيتضح لنا ذلك في عرضنا الآتي لتطور سياسة السلطان عبدالعزيز آل سعود في هذه المنطقة بعد استرداده لملك أسلافه وعلى الأخص الأحساء، وسعيه لإعادة بناء الوحدة السياسية للدولة السعودية من جديد.

فمن المعلوم أن ضم الأحساء، وما تبع ذلك من ضم السلطان عبدالعزيز آل سعود للأراضي الواسعة التابعة لها قد عزز من وجوده في المنطقة، حيث أصبح جاراً ملاصقاً لمشيخات الساحل المهادن، وهو أمر ظلت بريطانيا تتجنب وقوعه.

ولما كانت بريطانيا غير مطمئنة إلى هذه التطورات الجديدة في منطقة الخليج، فقد رأيناها تبدي مخاوفها من عودة الحكم السعودي إلى المنطقة، لأن ذلك من شأنه أن يهدد ما أصبحت تتمتع به بريطانيا من سيطرة على شئون المشيخات، ولذلك كانت بريطانيا خلف كل المحاولات التي قامت في بعض مشيخات الساحل المهادن من أجل إشعال نار الفتنة المناوئة للحكم السعودي.

وقد ظهرت بوادر تلك الفتنة في تحريض الحكومة البريطانية لبعض شيوخ المنطقة بالامتناع عن دفع الزكاة، وفي مقدمتهم شيوخ بنى نعيم وبنى ياس وبنى قتب، ولكن الحكام السعوديين لم يأنهوا لذلك بل سعوا إلى محاولة إقناع القبائل بحاجة المنطقة إلى الوحدة

(١) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم: سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربى ص ٢٧٠ - ٢٧٢.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) C.O. 15/1/607, A Letter from the Residency, Bushire, to Mr. Walton,

India Office, London. in 20th February 1937.



والوئام، وأن الزكاة ركن من أركان الإسلام، وأنه من الواجب على شيوخ المنطقة وسكانها الالتزام باحترام ما قطعه أبناء تلك المنطقة من عهد للولاء والتبعية للدولة السعودية في طورها الأول والثاني، خاصة وأن إعادة بناء الدولة السعودية في طورها الثالث على يد الملك عبدالعزيز إنما هو امتداد واستمرار لشرعية الدولة السعودية، وأن ما تقوم به بريطانيا من محاولات الهدف منها زرع الشقاق وبث الفتن بين أبناء الدولة الواحدة.

وتأكيداً على حسن النوايا السعودية واحتراماً لحقوق الجوار فإن الملك عبدالعزيز أوعز إلى أميره في الأحساء، الأمير عبدالله بن جلوي بالكتابة إلى كل من شيوخ الشارقة ودبي يطلب منهما العمل على المساهمة في حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية لتسهيل مهمة عمال جباية الزكاة في أداء واجبهم في المناطق التي كانت ويجب أن تبقى على ولائها وتبعتها للدولة السعودية، فتقوم بدفع الزكاة الشرعية لبيت مال المسلمين في الدولة السعودية.

ويظهر أن هذه المراسلات التي حاولت من خلالها الدولة السعودية إعادة بسط شرعيتها على المناطق التي كانت خاضعة لها سابقاً لم تعجب الساسة البريطانيين لأنها تقف سداً منيعاً في وجه سياستهم الاستغلالية والمتمثلة في الاحتفاظ باليد العليا والكلمة النافذة لإبعاد أي تدخل محلي أو خارجي عن الخليج حفاظاً على تأمين مواصلاتها التجارية وأهدافها التوسعية، وهو أمر كانت ترى أنه لم يتحقق لها بدون فرض سيطرتها التامة والمطلقة على بوابة الخليج في هرمز والساحل المهادن (١).

ويمكن استخلاص ذلك من خلال استعراض البرقيات البريطانية التي كانت تبعثها الحكومة البريطانية عبر ممثليها في منطقة الخليج لشيوخ الساحل المهادن، انطلاقاً من سياستها المعهودة «فرق تسد» والانفراد بصنع القرار والتوجيه السياسي بما يخدم مصالحها ضاربة عرض الحائط بمصلحة أبناء المنطقة وحكامها، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما نلاحظه في التقرير الذي كتبه المقيم البريطاني في الخليج سنة ١٩٢٦م محاولاً فيه خلق جو من التنافر بين حكام المنطقة وذلك عندما ذكر أن الظافرة هي الخطوة الأولى التي يتجه

C.O. 15/1/604, A Letter from India Office to Foreign Office,

(١)

in 12th January 1935.

إليها السعوديون يهدف تأسيس وجود لهم في شرقي الجزيرة العربية، وأن منطقة الطافرة تتبع أبو ظبي، وأبو ظبي ودبي معارضتان للسلطان عبدالعزيز.

وعلى الرغم مما نلمسه من ثنايا هذا التقرير حول التخويف غير المباشر لشيخ أبو ظبي ودبي من امتداد الحكم السعودي في مشيختيهما في حالة قيام السلطان عبدالعزيز بضم منطقة الطافرة إلى دولته، إلا أن ذلك لم يكن يعني أن سياسة «فرق تسد» قد آتت أكلها على عقول جميع شيوخ الساحل، فقد رأينا الشارقة ورأس الخيمة تؤكدان ولاءهما للسلطان عبدالعزيز، ولم تستجيبا لتلك الإثارة، إلى جانب أن قسماً كبيراً من قبائل البريمي وآل شمس أكدوا استمرار ولائهم وتبعيةهم أيضاً، كما كانوا يدفعون الزكاة لممثلي السلطان عبدالعزيز بانتظام، في الوقت الذي التزمت فيه بعض قبائل الساحل المهادن على الحياد بين الموقفين (١).

ومثال آخر يفصح عن الموقف البريطاني المتربص، نورد بعض مضمون ما جاء في تقرير آخر للمقيم البريطاني يقترح فيه على حكومته ضرورة كبح جماح ممثل السلطان عبدالعزيز في الأحساء الأمير عبدالله بن جلوي، مع تذكير السلطان عبدالعزيز بالتزاماته تجاه بريطانيا، في الوقت نفسه الذي ألح فيه المقيم البريطاني على ضرورة أن يستبدل بالوكيل الوطني في الشارقة ضابط بريطاني تدعيماً للموقف البريطاني المتسلط في المنطقة (٢).

ويبدو أن مثل هذا الإجراء كان يستهدف اتخاذ الاحتياطات لمنع وقوع ما كانت تخشاه بريطانيا من عودة الحكم السعودي لمنطقة الساحل، ومع ذلك فلا يظهر أن العلاقة بين السلطان عبدالعزيز وأبو ظبي في ذلك الحين شهدت عداء مستحكما بين البلدين، ويؤكد ذلك الرسالتان اللتان بعث بهما الشيخ حمدان حاكم أبو ظبي إلى السلطان عبدالعزيز في عامي ١٢٢٦ - ١٢٢٧ هـ / ١٩١٧ - ١٩١٨ م، فقد اعتبرت هاتان الرسالتان بمثابة دليل على تبعية أبو ظبي للدولة السعودية (٢)، بالإضافة إلى ما تقوم به بعض القبائل من دفع الزكاة للحاكم

(١) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة (بيروت، دار الكاتب العربي، ب.ت.)، ص ٨٢ - ١٢٢.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٢٩٦ - ٢٩٩.

(٣) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ٢٩٧.

ومما يؤسف له أن الموقف البريطاني قد شجع أحد شيوخ الساحل المهادن، على

تغيير السياسة الموالية للدولة السعودية التي كان يتبعها سلفه، فقام بقلب ظهر المجن، وظهرت عليه روح عدم الولاء لآل سعود، حيث قام بتحريض بعض القبائل وأمرهم بعدم دفع الزكاة المفروضة عليهم إلى جباة الزكاة السعوديين.

وعلى الرغم من محاولاته اليائسة فإنه فشل في مخططه، وذلك للموقف الذي اتخذته أبناء تلك القبائل وشيوخها ضد سياسته وبقائهم على ولائهم وتبعيةهم لحكومة السلطان عبدالعزيز، وقيامهم بدفع الزكاة الواجبة عليهم (١)، وهو أمر يؤكد قوة ولاء أبناء القبائل وشيوخها للحكومة السعودية.

كما أن سلطان بن زايد واجه ردود فعل عنيفة في منطقة البريمي عندما شعر سكانها بأنه يتجه في الاتجاه المعادي للدولة السعودية والدعوة السلفية مما نتج عنه صدام مسلح بين أنصاره وأنصار الدولة السعودية على أرض البريمي، وقيام مجموعة من أنصار الدولة السعودية والدعوة السلفية بالاستنجد بأمير الأحساء الأمير عبدالله بن جلوي ومطالبته بالوقوف في وجه الشيخ سلطان بن زايد ورد العدوان عن منطقة البريمي مؤكدين في الوقت نفسه ولاءهم وتبعيةهم للحكم السعودي.

ولعل ما ورد في تعليق السير برسي كوكس على رسالة لابن جلوي إلى حاكم دبي لدليل كاف على حقيقة نوايا السلطان عبدالعزيز آل سعود في منطقة الساحل العماني، حين قال: «في واقع الأمر يعتقد ابن سعود أن له الحق من حيث المبدأ في استرداد أي منطقة كان يملكها أجداده قبل قرن مضى سواء أكانت منطقة نفوذ أم أرضاً، كما كانت البريمي من الناحية الفعلية في أيدي السلفيين (٢)، ويستدل بذلك أن فئة كبيرة من سكان هذه المنطقة لا يزالون يدينون بالولاء والتبعية لآل سعود، كما أنهم كانوا ولا زالوا من أنصار الدعوة السلفية، ولقد أدرك الشيخ صقر بن زايد مدى قوة النفوذ السعودي في مشيخته، لذلك حرص على

(١) C.O. 15/1/604, E 6371/279/91, A Letter from Foreign Office, to Mr.

Calvert, in 18th October 1934.

(٢) ج. ب. كيلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص ١٢٨.

الحفاظ على علاقات الود والصداقة مع السلطان عبدالعزيز آل سعود وذلك إيماناً منه بأن الأمور في مشيخته لن تستتب بدون تأييد من السلطان عبدالعزيز آل سعود، وخاصة وأن الشيخ صقراً ظل يتوجس خيفة من ابنى الشيخ سلطان اللذين فرا من وجهه واتجها إلى عبدالله بن جلوى، فكان حريصاً -من أجل ذلك- على إقناع ابن جلوى بعدم تأييد الفارين إليه ضده، وفي نفس الوقت وجدناه يوافق على السماح لعمال ابن جلوى بجباية الزكاة من البوريمة والمناطق المجاورة لها في عام ١٢٤٥هـ / ١٩٢٧م (١).

هذا وقد تمثلت أوجه الخلاف بين السلطان عبدالعزيز ومشايخ الساحل المهادن أو بالأحرى بينه وبين الحكومة البريطانية بسبب مسألة تحديد الحدود بصورة أساسية، فبينما كانت سياسة الملك عبدالعزيز تقوم على أساس حقه التاريخي في استرداد أى منطقة كان يحكمها أسلافه وجدنا أن السياسة البريطانية فيها كانت تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الخليج، وتعمل جامدة على منع أية قوة من المساس بمصالحها في الخليج، سواء كانت تلك القوة محلية أو أجنبية، وكان ذلك دائماً هو أساس حرصها على عقد معاهدات مع حكام الساحل المهادن.

ففي عام ١٢٥١هـ / ١٩٢٢م أثارت بريطانيا مشاكل الحدود وكان من أبرزها مشكلة منطقة البريمي التي تمس كلا من المملكة العربية السعودية من ناحية وأبو ظبي وعمان من ناحية أخرى، ومن أجل ذلك بدأت الحكومة السعودية منذ عام ١٢٥١هـ / ١٩٢٢م تطالب المعتمد البريطاني في بوشهر بتحديد الحدود، ونتيجة لذلك دارت مفاوضات بين الجانبين ولكنها تعثرت في النهاية نظراً لتمسك الجانب السعودي بمطالبه الإقليمية التي شملت واحة الجواء وخور العديد، وسبخة مطي (٢)، الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية تطلب من الحكومة السعودية إفاد مبعوث من قبلها لمناقشة مشكلة الحدود على الساحل المهادن، فأوفدت الحكومة السعودية فؤاد حمزة إلى لندن في جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ / سبتمبر ١٩٣٤م، وأعقب وصوله سلسلة من الاجتماعات في مقر وزارة الخارجية البريطانية، تمكن فيها كل من

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٢٠٢.

(٢) C.O. 15/1/604, A Letter from Foreign Office, London, to Calvert, Jeddah, in 18th October 1934.

C.O. 15/1/608, A Letter from R. Bullard, Jeddah, to Minister for Foreign Affairs, in 4th December 1937.

الجانب السعودي والجانب البريطاني من تحديد موقفه بوضوح أكثر.

وفى ٢٩ من ذى الحجة ١٣٥٢هـ / ٣ من أبريل ١٩٣٥م، سلمت الحكومة السعودية السفير البريطاني بجدة مذكرة تتضمن المقترحات السعودية بتعيين الحدود من مشيخات الساحل المهادن وغيرها على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية، والتي تمثل الحد الأدنى لمطالب الحكومة السعودية (١)، ونوقشت المذكرة فى لندن فى يوليو ١٩٣٥م، وتقدمت الحكومة البريطانية بمقترحات بعثتها إلى الرياض فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥م، فرفضتها الحكومة السعودية (٢)، وأصررت على مطالبها الإقليمية وخاصة فى خور العديد الذى قال عنه الملك عبدالعزيز أثناء لقائه بالمستر رندل فى ٨ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢١ من مارس ١٩٣٧م، والذي جاء بخصوص هذه المشكلة «بأنه لا يوجد شخص آخر يستطيع حكم هذه المنطقة، فعندما كانت ترتكب الجرائم هناك، كان الناس يلجأون إليه طلباً للإنصاف» (٣)، فى حين يرى المقيم البريطانى فى بوشهر عدم تقديم أي تنازلات للملك عبدالعزيز فى خور العديد لأهميته الاستراتيجية (٤)، وفى رأيه أيضاً أنه فى حالة إعطائه مروراً حراً «ترانزيت» فى خور العديد فسيؤدى إلى إضعاف مركز حكومة البحرين فى فرض رسوم الترانزيت على البضائع الداخلة إلى الأحساء علاوة على ما تقوم به الحكومة السعودية من ضغط على الحكومة البريطانية من أجل وضع موظف سعودي فى خور العديد لكى يطمئن إلى مراعاة عبوره الحر، وهذا فى رأيه سوف يعطى للحكومة السعودية موطئ قدم إلى حد ما فى الخليج، ويتيح لها الفرصة فى مد سلطتها على شيوخ الساحل المهادن، وهو الأمر الذى تحاول الحكومة البريطانية أن تقف حائلاً دون تحقيقه خشية على مصالحها فى المنطقة، ومن مخاوف المقيم البريطانى أيضاً أنه يرى أن اكتشاف النفط فى المنطقة سوف يدفع الشركة إلى تطوير

(١) C.O. 15/1/607, E 2828/151/91, A Letter from Sir Ryan, Jeddah, to Mr.

Eden, Foreign Office, London, in 19th May 1936.

(٢) C.O. 15/1/607, A Letter from A. Ryan to Mr. Eden, Foreign Office,

London, in 23th April 1936.

(٣) C.O. 15/1/607, E 2124/258/91, A Letter No. 47 from Mr. Bullard to Mr.

Eden, Foreign Office, in 27th March 1937.

(٤) C.O. 15/1/607, A Telegram No. 227 from The Residency, Bushire, to

Political Agent, Bahrain, in 17th February 1937.

الخور، فإن حدث ذلك فإن المرور الحر للنفط قد يؤدي إلى خسارة كبيرة لشيخ أبو ظبي، وهذا باد شك كما يبدو سيؤثر على الاستثمارات الاقتصادية لبريطانيا في المنطقة.

كما يلاحظ المقيم أن وزراء الحرب والطيران والخارجية قلقون من أجل الوصول إلى اتفاق مع الملك عبدالعزيز آل سعود بهدف استمرار التعاون بينه وبين الحكومة البريطانية، لذلك فهو يرى أن بريطانيا لا تستطيع أن تنفذ مطالب الملك عبدالعزيز إلا بالضغط على شيخ أبو ظبي، وهذا سيكون ضاراً بهيبة الحكومة البريطانية بصورة واضحة.

واستطرد في مذكرته قائلاً «إن روح المساومة أن يكون هناك «خذ وهات»، ولكن حتى الآن كانت حكومة بريطانيا هي التي تقوم بكل «خذ» وابن سعود يقوم بكل «هات»، لهذا وذاك فهو يرى ألا تتنازل للملك عبدالعزيز في خور العديد، سيما وأن الحكومة البريطانية تدرك أن ساحل الخليج العربي هو بمثابة (قناة السويس بالنسبة لها) (١)، حيث إن هناك اعتبارات امبراطورية ودولية معينة مهمة، وتتمثل في تقرير اللجنة الملكية حول فلسطين، والحرب الإيطالية الحبشية، وإمكان دخول المملكة العربية السعودية عصبه الأمم كما سيأتى.

هذه الاعتبارات في رأينا هي التي جعلت المقيم البريطانى فى عدن يقترح على حكومته ضرورة محاولة الوصول إلى اتفاق حول مسألة الحدود المتنازع عليها بأسرع ما يمكن، لأنه يعلم علم اليقين أهداف حكومته فى فلسطين، واحتمال أن يواجه تقرير اللجنة الملكية فى فلسطين والقرارات المترتبة عليه بعدم موافقة أهل فلسطين بوجه الخصوص والأمة العربية والإسلامية بوجه عام، الأمر الذى قد ينشأ عنه تفجر الاضطرابات فى فلسطين مما يؤثر على علاقات الحكومة البريطانية مع الدول العربية المستقلة فى شبه الجزيرة العربية بدرجة كبيرة، واحتمال واضح أن توجه الأنشطة الإيطالية المعادية لبريطانيا فى مثل هذه الأحداث لتوسيع دائرة الخلاف.

لذا فإن المقيم البريطانى يقترح على حكومته العزوف عن أية خطوة قد تؤثر على العلاقات بين الحكومة البريطانية والمملكة العربية السعودية فى مثل هذا الوقت الحرج، بل يجب أن توطد هذه العلاقات بدرجة ملموسة بإبرام اتفاق ودي حول الخلافات الناشئة عن

C.O. 15/1/607, A Letter from The Residency, Bushire, to Sir Walton,

(١)

India Office, London, in 20th February 1937.

## تحديد الحدود (١).

ومن أجل تصفية المشكلة والوصول إلى اتفاق ودي مع الملك عبدالعزيز آل سعود بعثت الحكومة البريطانية المستر رندل **Rendel** حيث قام بصحبة ريدير بولارد **R. Bullard** بزيارة الشيخ يوسف ياسين وحافظ وهبة في ٦ من محرم ١٣٥٦ هـ / ١٩ من مارس ١٩٣٧ م بصفتها ممثلين للحكومة السعودية وتمت مناقشة وجهات النظر بين الطرفين.

وقد عبر الجانبان السعودي والبريطاني بأن هذه المسألة لا يمكن أن تخلق أي تأثير في متانة العلاقات السعودية البريطانية وأن ما عبر عنه المقيم البريطاني في البحرين يمثل وجهة نظره الخاصة وليس وجهة النظر البريطانية.

وفي مذكرة تتضمن تفاصيل تلك المحادثات، أرسلت من المفوضية البريطانية في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٤ من محرم ١٣٥٦ هـ / ٢٧ من مارس ١٩٣٧ م، نصح فيها الوزير البريطاني حكومته بسرعة إنهاء هذه المسألة التي قد تؤدي إلى مشكلة في وقت الأزمات خاصة إذا كان الملك عبدالعزيز على غير وفاق مع الحكومة البريطانية (٢)، وتشير الوثائق البريطانية التي بين أيدينا أن هناك إمكانية تنازل الحكومة البريطانية عن خور العديد للملك عبدالعزيز آل سعود، ولكنها تدرك تماماً تمسك الأخير بجميع ممتلكاته على ساحل الخليج، والتي كانت تخضع سابقاً لأبانه وأسلافه، وهذا التمسك هو الذي جعل الحكومة السعودية تبعث خطاباً تاريخياً على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل إلى المفوضية البريطانية في جدة بينت فيه جميع بحقوقها على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية، وأصرت على أن ما تطلبه حول ترسيم الحدود ما هو إلا الحد الأدنى لمطالبها التي لا تقبل التنازل أو الجدل (٣).

ومما تجدر الإشارة إليه القول بأن جميع المفاوضات بشأن الحدود الشرقية والجنوبية

---

(١) C.O. 15/1/607, A Letter from W. Ormsby Gore to India Office, London, in 4th March 1937.

(٢) C.O. 15/1/607, A Letter from R. Bullard, Jeddah, to Mr. Eden, F.O., in 27th March 1937.

(٣) C.O. 15/1/608, A Letter from Saudi Government to Mr. R. Bullard, in 16th February 1938.

الشرقية بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية والتي بدأت قبل الحرب العالمية الثانية إلى نهايتها عام ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، لم تسفر عن نتائج حاسمة، إذ لم يمض وقت طويل حتى تجدد النزاع على الحدود عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م كنتيجة لما كانت تقوم به شركة أرامكو من أعمال التنقيب وخاصة في سبخة مطي.

غير أن القضية الكبرى التي أثارت كثيراً من الجدل وأثرت أكثر من غيرها على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجاراتها من ناحية، وأدت إلى تأزم العلاقات السعودية البريطانية إلى درجة الصدام المسلح بينهما هي قضية البريمي التي ازدادت المخاوف البريطانية بسببها خاصة بعد منح عبدالعزيز آل سعود حق الامتياز للتنقيب عن البترول لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٢م مما أدى إلى ظهور نوع جديد من النزاع تمثل - هذه المرة - في المنافسة بين الشركات الانجليزية والأمريكية التي أُلقت بثقلها على قضية الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية، خاصة بعد أن أصبحت الحكومة الأمريكية تولي اهتماماً أكبر لهذه المسألة مما دفعها إلى التحديث عن مركزها القانوني في الخليج.

ولم ترض المملكة العربية السعودية بموقف بريطانيا تجاه المطالب الأمريكية، وأبلغت الحكومة البريطانية بعدم مسئوليتها تجاه اتفاقيتي (١٣٢١هـ / ١٩١٣م) (١٣٢٢هـ / ١٩١٤م)، بين بريطانيا والدولة العثمانية والخاصة بتحديد الحدود الشرقية (١).

واستمر النزاع حول البريمي بين أبو ظبي التي كانت تدعي السيادة على ست قرى منها، في حين ظلت مسقط تطالب بالثلاثة الأخرى - كما سيأتي - بينما كانت المملكة العربية السعودية تعتبر أن الواحة كلها ملك لها، أما بريطانيا فكانت تقف في مواجهة المملكة العربية السعودية، لأنها كانت تعتبر نفسها حامية لمصالح أبو ظبي (٢)، ولم يتم التوصل إلى حل نهائي لقضية البريمي إلا عندما ألغت بريطانيا المعاهدات القديمة التي كانت قد فرضتها على مشيخات الخليج تخلصاً من مشكلة البريمي، بحيث أصبحت المشكلة تأخذ طابعاً عربياً

(١) C.O. 15/1/608, A Letter from Foreign Office, London, to Political Agent, (١)

Bahrain, in 3th February 1938.

C.O. 15/1/607, A Telegram from Foreign Office to British Legation, (٢)

Jeddah, in 18th February 1936.



محلياً ساعد على حل هذه المشكلة، حيث عقد اتفاق بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (١) إبان حكم الملك فيصل آل سعود عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م (١).

تلك كانت خلاصة قضية الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية والساحل المهادن، ومن خلالها نلمس الجهود الكبيرة التي بذلها الملك عبدالعزيز آل سعود ابتداء واستكملها أبناؤه من بعده الذين يرجع إليهم الفضل بعد الله في الوصول بهذه الدولة إلى ما هي عليه اليوم من الحدود السياسية الواضحة التي أوضحت مدى ما كان يتميز به الملك عبدالعزيز آل سعود من كفاءة سياسية، ومعرفة بتوازن القوى في إدارة شئون علاقاته الدولية ليس مع القوى المحلية في شبه الجزيرة العربية فحسب ولكن أيضاً مع القوى الأجنبية ذات المصالح المتضاربة في منطقة الشرق الأوسط بما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية في العالم المعاصر (٢).

---

(١) في هذا العام اتحدت فيه مشيخات الساحل المهادن تحت إسم الإمارات العربية المتحدة.

(١) يحيى حلمي رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية (الكويت، ١٩٨٢م)، ص ٤٨.

(٢) تقديراً من دول الخليج العربية لخطورة الأحداث التي كانت ولا زالت تتعرض لها المنطقة، وخاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩م)، وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان (١٩٧٩م)، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠م)، بادرت دول الخليج العربية إلى إنشاء مجلس للتعاون فيما بينها في عام ١٩٨١م، كرد عملي على هذه التحديات الخطيرة، وهي بذلك قد فتحت الباب على مصراعيه لتلاحم حقيقي بين أبناء الخليج ومهد الطريق لبناء غد أفضل.

انظر:

عبدالله سعود القبايع: السياسة الخارجية السعودية (ط١، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م)، ص ٢٤٠ - ٢٤٢.

## سلطنة مسقط وإمامة عُمان

ترجع أهمية سلطنة مسقط وإمامة عُمان بالنسبة لبريطانيا بالذات إلى موقعها كمركز تجاري في الداخل، كما أن معظم تجارتها الخارجية كانت مع الهند، وقد مر بنا حرص بريطانيا على الاستئثار بمنطقة الخليج العربي، وإبعاد أي نفوذ أجنبي عنها، وذلك بسبب حرصها الشديد على تأمين خطوط مواصلاتها التجارية مع الهند من ناحية وأيضاً تأمين حزامها الأمني في حالة قيام حرب عالمية ثانية من ناحية أخرى، وتجسدت الرغبة لديها من أجل تأكيد وجودها - كما أشرنا سابقاً - في إنشاء قواعد جوية في منطقة الخليج، ولم تكن سلطنة عمان ومسقط بدعاً من مشيخات الخليج في علاقاتها مع بريطانيا التي كانت بدايتها في عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٨م أي منذ الحملة الفرنسية على مصر، كما أنها تطورت في صورة معاهدات بين بريطانيا وسلطنة مسقط وعمان، وقد بدأت هذه المعاهدات عندما عقدت شركة الهند الشرقية مع السيد سلطان بن أحمد معاهدة، حصلت الشركة بموجبها على حق إنشاء وكالة لها في بندر عباس، ويبدو أن بريطانيا قد عجلت بعقد هذه المعاهدة محاولة منها لإبعاد النفوذ الفرنسي والهولندي عن الخليج.

فقد كان التنافس الانجليزي الفرنسي في المحيط الهندي شديداً في ذلك الوقت بسبب خوف بريطانيا من اتخاذ فرنسا لجزر الموريس (١) قاعدة لقواتها العسكرية، وتلا ذلك تعيين بوغلي أول مقيم بريطاني في مسقط عام ١٨٠٠م وكان هو نفسه وكيلا لشركة الهند الشرقية (٢).

وفيما بين ١٢٥٥هـ / ١٨٢٩م إلى ١٢٥٨هـ / ١٩٢٩م عقدت سلسلة من المعاهدات انتهت بمعاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين الحكومة البريطانية وسلطان مسقط في ٢٠ من

(١) موريشيوس، تقع هذه الجزر على المحيط الهندي.

(٢) لا يخفى على الباحث معنى كون المقيم البريطاني نفسه وكيلا لهذه الشركة الاستعمارية التي كان يقال عنها دائماً أنها شركة تجارية إذ لم تكن مهمة المقيم البريطاني مهمة تجارية بحتة.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٢١١ - ٢١٢.

محمود علي الداود: الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ - ١٩١٤ (القاهرة، دار المعرفة)، ج ١،

شوال ١٢٥٢هـ / ٤ من فبراير ١٩٣٩م (١).

أما عن بداية اتصال آل سعود بسلطنة مسقط وإمامة عمان فقد بدأت في عهد سلطان بن أحمد البوسعيدى عام ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م، حيث امتد حكمهم حتى مدينة مسقط نفسها، الأمر الذى أكسبهم ولاء قبائل نعيم القاطنة فى البريمى والتي بعثت رسالا إلى الدرعية للمعاهدة على التبعية وأداء الزكاة فى كل عام.

وتبع ذلك إرسال أمير سعودى إلى واحة البريمى عام ١٢١٠هـ / ١٧٩٥م حيث أنشأ بها قصر الصبارة الذى اتخذته القوات السعودية قاعدة لها، ولم يأت عام ١٢١٤هـ / ١٨٠٠م إلا وكانت واحة البريمى بكاملها قد دخلت ضمن ممتلكات آل سعود مما أدى إلى إعلان الكثير من القبائل العمانية عن خضوعها لسلطان آل سعود والتزمت بدفع الزكاة إلى الدرعية.

وتعزز مركز آل سعود فى عمان فى عهد الإمام بدر بن سيف البوسعيدى، وكان أقوى أعضاء الأسرة حينذاك، وكان قد ناصر الدعوة السلفية مما جعله يميل إلى النظام السعودى حتى قبل أن يؤول إليه الحكم مما ساعد على إيجاد علاقات أوثق بين آل سعود وعمان فى عهده، ثم تآرجحت العلاقات العُمانية بالدولة السعودية بين الخضوع والمقاومة حتى عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٢م، وهو العام الذى دخلت فيه قوات محمد على باشا الحجاز ضد آل سعود، ومهما يكن من أمر فإن جهود آل سعود المتواصلة الهادفة إلى تأكيد حقهم فى عمان وفى واحة البريمى قد أسفرت فى النهاية عن مناصرة وتأييد القبائل العُمانية (٢)، للدعوة السلفية، وكان للوجود السعودى فى عمان نتائج كبيرة من الناحية المادية والروحية، كما فتح أمام آل سعود باباً للاتصال بالقوى الكبرى المحيطة (٣).

أما بخصوص علاقة آل سعود بسلطنة عمان والانجليز فترجع إلى الاحتكاكات حول واحة البريمى، عندما اتصل حمود بن سرور ومحمد بن عبدالله من شيوخ البريمى بالمعتمد البريطانى فى الخليج طالبين منه حماية الحكومة البريطانية لهما، وكان رد الحكومة البريطانية على طلبهما أن الحماية البريطانية سارية عليهما منذ رحيل قوات محمد علي عن

(١) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٢) مثل القواسم، نعيم، آل على، العوامر، بنى قتب، بنى كعب، الهشم، بنى بو على.

(٣) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الدولة السعودية الأولى ١١٥٨ - ١٢٢٢هـ / ١٧٤٥ - ١٨١٨م

(ط٢، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦م)، ص ١١٥ - ١١٦.

شبه الجزيرة العربية ١٨٤٠م.

واتسم موقف بريطانيا حيال الحكم السعودي بالاعتدال أكثر من موقفها من قوات محمد على، فأينما تعلن عن التخلي عن سياسة التدخل في الشؤون الداخلية لشبه الجزيرة العربية، مما حدا بالإمام فيصل آل سعود رحمه الله إلى إرسال رسالة إلى المعتمد البريطاني مغرباً فيها عن رغبته في تطوير العلاقات السعودية البريطانية، مؤكداً له مشاركة حكومته لبريطانيا في موقفها من أعمال السلب والنهب في الخليج، وذلك لضمان حرية العمل والحركة لأهل المنطقة (١).

ورغم أن بريطانيا لم تكن ترى ضرراً لأن تدفع حليفة لها الزكاة لدولة إسلامية كالدولة السعودية، إذ كانت ترى أن هذه الزكاة لا تعني تدخلاً في شئون مسقط الداخلية والخارجية، ولا تغير من الوضع القائم في الخليج وبالتالي فلن تتخل بالأمن والسلام في المنطقة (٢).

إلا أننا مع ذلك رأيناها تتدخل أحياناً لحماية ما أسمته بحليفاتها وتعني مسقط، لذلك وجدنا المعتمد البريطاني يوجه إنذاراً لكل من الإمام فيصل بن تركي آل سعود ونائبه في البريمي وذلك احتجاجاً ضد بعض تصرفات قال إنها بدرت منهما نحو سلطان عُمان راجياً منهما في الوقت نفسه أن يقدرا متانة العلاقات السعودية البريطانية ورد الإمام فيصل على هذا الإنذار رداً لطيفاً دون أن ينسى تأكيد حقه في ممارسته سلطته على مقاطعة عُمان (٣).

ويفهم من ذلك كله أن الحكومة السعودية على الرغم من عدم إقرارها بالسياسة البريطانية الملتوية في المنطقة، إلا أنها اتخذت الحكمة بهدف الخروج من المواقف الشائكة التي كانت بريطانيا تتعمد اختلاقها في وجه السياسة السعودية في الخليج بصفة عامة وفي سلطنة مسقط وإمامة عُمان وواحة البريمي خاصة.

وتأكد لنا ذلك في تلك الرسالة التي بعث بها الإمام فيصل إلى المعتمد البريطاني كامبل عام ١٢٧١هـ / ١٨٦٥م والتي أوضح فيها تعاونه مع الحكومة البريطانية على كبش جماح

(١) عبدالفتاح أبو عليّة: الدولة السعودية الثانية، ص ١٢١ - ١٢٤.

(٢) ج. ب. كيلى: الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، تعريب وتعليق خيرى حماد (بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧١م)، ص ١١٨ - ١١٩.

(٣) عبدالفتاح أبو عليّة: الدولة السعودية الثانية، ص ١٣٢ - ١٣٤.

القائمين بالنهب، كما أشار إلى ما كان بين أجداده وبريطانيا من تفاهم دام نحو مائة عام حول سلامة التجار والمسافرين بحراً (١).

واستمرت بريطانيا في سياستها الغامضة، فحاولت الاستفادة من الفتن التي وقعت في عُمان ١٢٧١هـ / ١٨٦٥م إبان الثورة على السلطان العُماني ثويني مستغلة في ذلك مقتل أحد رعاياها من الهنود، فراحت سلطات حكومة الهند البريطانية توجج نار الفتنة بين ثويني والسعوديين عن طريق تحريض الأول على الصمود أمام السعوديين لوضع حد لما أسمته بالتهديدات السعودية إلى الأبد، وذلك بإخراجهم من واحة البريمي، وهو موقف يلقى مزيداً من الضوء على حقيقة نوايا بريطانيا تجاه الوجود السعودي في تلك المنطقة، من أجل ذلك كان تركيزها شديداً على موضوع الزكاة التي كان السعوديون يستدلون بها على ولاء القبائل العُمانية لدولتهم.

كان ذلك هو أساس السياسة البريطانية فيما يتعلق بخلافها التاريخي المستمر مع آل سعود في الخليج العربي كله وليس في مسقط وعُمان وحدهما.

وعندما عاد السلطان عبدالعزيز آل سعود من الكويت عام ١٣١٩هـ / ١٩٠٢م لم يتعجل القيام بأي تحرك عشوائي تجاه شيوخ الخليج، وربما كان ذلك منه بدافع الرغبة في تجنب إثارة المشاكل مع الحكومة البريطانية في هذه المرحلة المبكرة، ومما يرجح هذا الاحتمال أننا نلاحظ أن النجاح النهائي الذي حققه السلطان عبدالعزيز آل سعود وخروجه ظافراً من معركته ضد حكام الحجاز ١٢٤٢-١٢٤٢هـ / ١٩٢٤-١٩٢٥م جعله يولي اهتمامه نحو الأقاليم الشرقية من شبه الجزيرة العربية بصورة أكبر من ذي قبل، لذلك رأيناه يبعث ببعض موظفيه إلى البريمي لاستطلاع الوضع ولتوثيق العلاقة بينه وبين رؤساء قبائل النعيم الذين كانوا ينوبون عنه في تصريف الأمور.

وقام الوفد السعودي خلال إقامته ووجوده في البريمي بجمع الزكاة المعتادة من سكان الواحة ومن قبائل المناطق المجاورة، ولقد أدت أعمال الموظفين السعوديين في البريمي إلى إثارة حيرة إمامة عُمان، فكان ذلك سبباً بأن قرر زعماء الإمامة ضرورة الزحف إلى الشمال واحتلال المناطق التي قد تدخل في تقديرهم المناطق الخاضعة لآل سعود في البريمي والظاهرة، غير أن زعماء النعيم الموالين للحكومة السعودية أرسلوا إلى ابن جلوى نائب الملك

فى الأحساء يطلبون منه المساعدة بالمال والسلاح والرجال لوقف تقدم قوات الإمامة نحو  
البريمى بعد سيطرتها على عبرى، مما أدى إلى تخلي إمام عُمان عن الحملة والعودة إلى  
عاصمته.

ومما يذكر أن مؤتمراً خليجياً كان قد عقد قبيل تراجع أمام عُمان عن البريمى ضم  
مشايخ عُمان ودبى وأبو ظبى ووفود من الظاهرة وجعلان، كان الهدف منه توحيد المواقف  
بين مشيخاتهم تجاه أي هجوم محتمل قد يتعرضون له من الملك عبدالعزيز آل سعود أو غيره  
براً أو بحراً.

ويندو أنهم كانوا حتى ذلك الحين يراعون تعهداتهم مع بريطانيا بعدم الإقبال على  
اتخاذ موقف من شأنه أن يمس المصالح البريطانية فى المنطقة.

ولعل ذلك أيضاً هو الذى دفع الشيخ عيسى بن صالح إلى كتابة رسالة إلى الوكيل  
البريطانى فى الشارقة يؤكد فيها وقوفه ضد أي تقدم سعودي (١).

أما موقف الملك عبدالعزيز آل سعود من ذلك كله فهو أنه كان يرى أن ما أثاره نشاط  
الوفد السعودى فى البريمى من مخاوف فى إمامة عُمان، إنما كان يرجع فقط إلى جهل الناس  
بالغرض الذى من أجله حدث ذلك.

ومهما يكن من أمر فإن الذى نستخلصه من المراجع والوثائق الخاصة بهذا الموضوع  
تؤكد لنا أن سيادة الدولة السعودية فى البريمى (٢) ووجودهم فى سلطنة مسقط وإمامة عُمان  
كانت قد أصبحت غير قابلة للجدل حتى لدى الحكومة البريطانية.

فقد جاء فى تعليق لبرسى كوكس على محاضرة للكابتن إكلز Eccles ألقاها فى ربيع  
الثانى ١٢٤٦هـ / أكتوبر ١٩٢٧م كان يوماً ما قائداً لقوات سلطنة مسقط، جاء فى التعليق أنه  
أى برسى كوكس بحث مع الملك عبدالعزيز الذى وصفه بالحاكم العظيم والذى عرفه شخصياً  
منذ توقيع معاهدة العقير ١٢٢٤هـ / ١٩١٥م بحث معه طموحاته فى أكثر من مناسبة وتأكد  
لديه اعتقاد الملك عبدالعزيز بحقه فى استعادة أية أراض كانت تابعة لأسلافه، سواء كان ذلك  
مباشرة أم أنها كانت مجرد منطقة نفوذ، وأضاف كوكس أن البريمى كانت فى أيدي  
السعوديين وهذا يفسر كون قسم كبير من أهالي البريمى سلفيين حتى ذلك الوقت وكذلك

(١) جى. ب. كيلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج ٤، ص ١٢٩٢.

شيوخ الساحل العُماني، إذ أن معظمهم لا يزال يحتفظ بعطف كامن للسعوديين، ويودون أن يعربوا عن شعورهم هذا بطريقة أكثر صراحة.

وكلمة عطف كامن إلى جانب «يريدون أن يعربوا عن شعورهم هذا بطريقة أكثر صراحة» (١)، يفهم منها أن قبائل عُمان ومنطقة البريمى لم تكن تنظر إلى السعوديين وهم أخوة لهم فى العقيدة والمصير كغرباء محتلين لهم أطماع سياسية أو نوايا سيئة يسعون نحو تحقيقها مثل البريطانيين فى المنطقة.

وليس ثمة من شك بأن الحكومة البريطانية كانت دائماً تدرك هذه الحقيقة وتواجه بها فى أي جزء من العالم الإسلامى وليس فى الخليج العربى وحده.

ولقد رأينا أن بريطانيا من أجل تفكيك الروابط الأسرية والعقدية فى المنطقة، ظلت دوماً تتقلب فى أساليب تنفيذ سياسة «فرق تسد» التى سلطوها على رقاب المسلمين فى كل مكان.

وقد جادت قرائح أقطاب الدبلوماسية البريطانية بكلمات وعبارات تضمن لسانة انجلترا الوصول إلى إنهاك المسلمين واستنزاف خيرات بلادهم، وذلك كله فيما اصطلح على تسميته بأسلوب الدبلوماسية الحديثة.

فكانت هذه السياسة هي التى طبقتها الحكومة البريطانية على تعاملها مع الدولة السعودية خاصة عندما أحست بنوع من التهديد بفقدان مصالحها فى الخليج حين ظهرت الشركات الأمريكية المنافسة لها فى امتيازات استغلال النفط (٢)، فراحت تثير المشاكل الحدودية بين المملكة العربية السعودية ومسقط فى واحة البريمى، كما فعلت بينها وبين إمارة أبو ظبى، مستغلة فى ذلك حمايتها السافرة على الإماراتين، ومن ثم تحملت عنهما مسئولية الجدل والمواجهة التى انتهت بعرض النزاع على هيئة تحكيم دولية وفقاً لاتفاق خاص فيما بعد.

هذا وقد تمسكت بريطانيا بصفاتها المذكورة كحامية على الإماراتين السابقتين بوجهة نظرها المعارضة للحقوق السعودية فى الواحة، بينما حرصت المملكة العربية السعودية على

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٤٢٨.

(٢) C.O. 15/1/608, A Letter from R. Bullard to the Residency Bushire;

in 4th July 1938.

إثبات حقتها التاريخي في منطقة النزاع، مستندة في دعواها ومؤكدة إياها بوقائع تاريخية ثابتة، تلخصت في حقوق آل سعود التاريخية وولاء القبائل في المناطق المتنازع عليها، إلى جانب وجود سجلات بدفع الزكاة إلى ممثلي الدولة السعودية (١)، فكان ذلك سبباً في تعثر المباحثات بين الجانبين عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٥م، ورفض كل من الطرفين وجهات نظر الطرف الآخر (٢)، كما رفض الملك عبدالعزيز آل سعود في السابق مضمون وثيقتين كانتا عبارة عن رد بريطاني على استفسار الولايات المتحدة الأمريكية عن مركزها القانوني في المنطقة، وهما وثيقتان تمثلان معاهدتي عامي ١٢٢١هـ / ١٩١٣م و ١٢٢٢هـ / ١٩١٤م بين بريطانيا والدولة العثمانية حول تحديد الحدود الشرقية، ولم يعترف بهما الملك عبدالعزيز آل سعود، وبالتالي أبلغ الحكومة البريطانية بأنهما -أي المعاهدتين- غير ملزمتين له (٣).

على أن اكتشاف النفط في المنطقة كان من أهم العوامل التي زادت من حدة الصراع حول واحة البريمي، فقد تأثرت العلاقات بسببها بين المملكة العربية السعودية وبين كل من أبو ظبي وسلطنة مسقط وإمارة عُمان، ولما كانت بريطانيا تعتبر نفسها حامية للإمارتين بحكم كونها صاحبة المصلحة الأولى في هذا النزاع مع الملك عبدالعزيز آل سعود، وجدنا أن العلاقات السعودية البريطانية قد ازدادت توتراً خاصة بعد أن بدأ الملك عبدالعزيز في التعامل مع شركات النفط الأمريكية.

وهناك من الباحثين من يذهب في تحليله لأسباب هذا النزاع إلى أن شركات النفط

---

(١) صلاح العقاد: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (العدد ٤٢، السنة الحادية عشر، شوال ١٤٠٥هـ / يوليو ١٩٨٥م)، ص ١٤٢ - ١٤٣، بعنوان: استخدام الوثائق في منازعات الحدود في منطقة الخليج، تطبيق على النزاع حول واحات البوريمي.

(٢) فاروق عثمان أباطة: دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٧م).

عبدالله الأشعل: مرجع سبق، ص ٥٢.

(٣) C.O. 15/1/608.

مذكرة من شركة التنمية البترولية (الساحل المهادن) المحدودة إلى المستر جيسون بوزارة الهند هوايتهل في ٢٤ يونيو ١٩٢٨م.

تقرير أندرو رايان، ص ٢١.

F.O. 371/19019.



البريطانية والأمريكية معاً كانت وراء هذا النزاع (١)، وهو قول لا نطمئن له، أو أنه لا يمثل كل الحقيقة، فالذى نعتقد أنه أن الملك عبدالعزيز بعد معاناته الطويلة من جراء سياسة الحكومة البريطانية رأى أن من مصلحة بلاده فى ظل الظروف الاقتصادية الدولية أن يعمل على إيجاد توازن بين القوى الأجنبية السياسية والاقتصادية المتنافسة فى المنطقة.

لذلك أراد الملك عبدالعزيز آل سعود - رغبة منه فى إيجاد توافق سياسى بين بريطانيا والولايات المتحدة - أن يوجد توازناً اقتصادياً بينهما قبل كل شيء، وذلك لإدراكه بأن التوازن السياسى مرتبط بالتوازن الاقتصادى، فبريطانيا كان لها نفوذ سياسى كبير فى منطقة الخليج على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت اهتماماتها بالمنطقة محدودة، لذلك أراد الملك عبدالعزيز أن يفسح المجال أمام هذه القوة الجديدة لإتاحة الفرصة لها للمساهمة فى أعمال التنمية الاقتصادية فى بلاده تماماً، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا فى منطقة الخليج، وخاصة فى مجال امتيازات التنقيب عن النفط لخبرتها المتميزة فى هذا المجال، ذلك لأن الملك عبدالعزيز كان يرى أن «شبه الجزيرة العربية شاسعة بحمد الله وكافية لإرضاء أى مطمح ما خلا واحداً هو النيل من سيادتها، هذه السيادة التى كلفتنا غالياً جداً والتى نفتز بها ونفضل أن نموت فقراء على التفريط بشيء منها» (٢).

فمن سياق هذا العرض لمشكلة البريمى يتأكد لنا أن الوجود البريطانى فى منطقة الخليج كان هو العامل الأساسى فى بقاء هذه المشكلة قائمة، ذلك لأن الخلاف بين الأشقاء فى مشيخات الخليج العربى والمملكة العربية السعودية إنما كان سببه هو الأخطبوط السياسى البريطانى، الذى فرض سيطرته على مقدرات الشعوب العربية فى منطقة الخليج، وأكبر دليل على ذلك، هو أن المملكة العربية السعودية بالتعاون مع شقيقاتها الأطراف فى هذه القضية استطاعت أن تحل هذه المشكلة بعد إلغاء بريطانيا لتلك المعاهدات العقيمة التى فرضتها على

(١) فاروق عثمان أباطة: مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٢٢١.

(٢) خطاب للملك عبدالعزيز ألقاه عام ١٩٢٨م فى المركز الزراعى فى الخرج بمناسبة الذكرى الخامسة

لتأسيسه.

انظر:

بنو اميشان: عبدالعزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة عبدالفتاح ياسين (بيروت، ١٩٦٥م)،

ص ٢٢٤.

مشيخات الخليج، بحجة إبعاد البريطانيين عن مشكلة البسري، غير أننا لا نعتقد مع ذلك، أن مجرد رغبة الساسة البريطانيين في الابتعاد عن هذه المشكلة، كان هو السبب الحقيقي لهذا القرار، وإنما بسبب أقول نجم الامبراطورية البريطانية العظمى التي لا تغيب عنها الشمس، وحيث أصبحت فيما بعد بحجمها الحقيقي في أحضان حيز ضئيل من المحيط الهادى، فسبحان الله.

## عدن

لم يكن اختيار بريطانيا لميناء عدن -الذي يقع فى الطرف الجنوبي الغربى من الجزيرة العربية- ليكون قاعدة حربية وتجارية اختياراً عفوياً، وإنما كان عائداً إلى ما لعدن من السمات والمزايا التى أغرت الحكومة البريطانية بتفضيلها على أى موقع آخر، ذلك أن موقع عدن يعتبر غاية فى الأهمية من الناحية الاستراتيجية.

وتزداد أهمية عدن بالنسبة للسلطات البريطانية الاستعمارية فى الهند، تلك السلطات التى كانت تتصل بأوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح وطريق البحر الأحمر، وأخيراً طريق الخليج العربى والعراق إلى موانئ البحر المتوسط (١).

وكانت السلطات البريطانية فى الهند تسعى إلى السيطرة على جميع أنحاء المحيط الهندى، وفى سبيل تحقيق ذلك كان عليها أن تقيم قواعد قوية فى أركانها المتعددة، ومنها عدن التى هى المفتاح الجنوبى للبحر الأحمر، والواقعة فى منتصف المسافة تقريباً بين بومباى وقناة السويس، ويمكن للبريطانيين منها السيطرة بسهولة على مداخل الخليج العربى من ناحية، وفرض نفوذهم على زنجبار وشرق أفريقيا من ناحية أخرى (٢).

وقد أصبحت عدن منذ الوجود البريطانى فيها فى ١٥ من شوال ١٢٥٢هـ / ١٩ من يناير ١٨٢٨م (٢)، والاستيلاء عليها بالقوة عام ١٢٥٤هـ / ١٨٢٩م (٤) قاعدة بحرية حيوية، ومحطة للتزود بالفحم، ومركزاً للكابلات تحت الماء، ومستودعاً تجارياً، وكانت حلقة فى سلسلة القواعد الاستعمارية البريطانية: جبل طارق، مالطة، قبرص، والسويس، استمراراً إلى سنغافورة، وهونج كونج، وهى القواعد التى كان الأسطول البريطانى يستطيع العمل منها، وكانت عدن تمثل الميناء المحصن الوحيد بين مالطة فى وسط البحر المتوسط

---

(١) جاد محمد طه: مياسة بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية (ط٢)، القاهرة، دار الفكر العربى، ب.ت.، ص ٧١.

(٢) جاد طه: المرجع السابق، ص ٧١.

(٣) محمد أبو الفتوح الخياط: أهمية البحر الأحمر كبحيرة إسلامية (الدارة، العدد الثانى، السنة السادسة، ربيع أول، ١٤٠١هـ / يناير ١٩٨١م)، ص ٨٥ - ٨٨.

(٤) عبدالله أحمد الثور: وثائق يمنية، الجنوب اليمنى (ط١)، القاهرة، مطبعة المدنى، ١٤٠٦هـ /

١٩٨٦م)، ص ١٧.

وبومباى بالنسبة لبريطانيا (١).

وكانت بريطانيا دائماً فى حاجة إلى تأمين عدن ضد أي هجوم من الداخل، ولم يمنع بريطانيا من تحقيق رغبتها فى ضمان الداخل سوى تردها القديم وخوفها من التورط فى الشئون الداخلية للبلاد، ونتيجة لذلك ولأن سلطة بريطانيا لم تمتد أكثر من عشرة أميال حول عدن، فإنها طبقت على القبائل المحيطة بها سياسة حكومة الهند التقليدية التى تتمثل فى إبرام معاهدات تمنع قيام علاقات بين هذه القبائل والدول الأخرى.

ولم تكن علاقات بريطانيا بتلك القبائل والسلطنات والمشیخات تعني السيطرة الإدارية عليها بل إن الأمر لم يزد فى بعض الأحيان عن عقد المعاهدات الولائية ومنح الهبات، ثم عقد معاهدات الحماية دون التدخل الفعلي فى شئون هذه السلطنات، كما أن الهدف الفعلي من هذه المعاهدات لم يكن سوى تأمين عدن والمحافظة عليها، وكذلك تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية لضمان وصول المواد التموينية لها، ولضمان انتظام الحركة التجارية بين عدن والداخل.

ولم يكن الاستيلاء على عدن هو أقصى ما تطمح فيه بريطانيا من منطقة جنوب الجزيرة العربية، وإنما كان يمثل نقطة للتوسع وبداية للانطلاق إلى تأكيد النفوذ البريطاني فى منطقة جنوب الجزيرة العربية، وفى البحر الأحمر وعلى الساحل الأفريقي الشرقي، وكذلك لإبعاد أي وجود لقوى استعمارية أخرى فى الخليج العربى.

وقد اتخذت بريطانيا من السبل ما حقق لها سيطرتها على كل هذه النواحي بعد تنفيذ سياسة التهدئة حتى تضمن الاستقرار فى عدن نفسها، بما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والسياسية والتجارية (٢).

وفى أواسط عام ١٢٤٥هـ / أوائل عام ١٩٢٧م، بدأت سلسلة من الاتصالات والمراسلات بين وزارة المستعمرات ووزارة الهند، ووزارة الطيران، وحكومة الهند، وحكومة بومباى، وهيئة الخزنة البريطانية، ودار الإقامة فى عدن بخصوص تحويل عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية، وذلك تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء البريطانى فى

(١) Leatherdale, Clive, op. cit. p. 138.

(٢) فاروق عثمان أباطة: العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩ - ١٩٣٩ (القاهرة، دار المعارف، ب.ت.)، ص ٤٥.

هذا الشأن، وبعد دراسات مستفيضة من كل الجهات تم وضع أسس التغيير اللازم في النواحي الحربية والإدارية والمالية والقضائية ونشاط المخابرات، واستمر العمل بهذه الأسس حتى عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م (١).

وبين عامي ١٣٥١ - ١٣٥٥هـ / ١٩٣٢ - ١٩٣٦م انفصلت عدن عن حكومة بومباي وأصبحت تابعة لحكومة الهند، ولم يطرأ تعديل كبير على هذه الأسس كنتيجة لهذا التغيير في التبعية (٢).

وقد كان تحسن العلاقات البريطانية اليمنية، والذي أعقب معاهدة صنعاء المعقودة في ٢٧ من شوال ١٣٥٢هـ / ١١ من فبراير ١٩٣٤م (٣)، مقترناً بتأزم العلاقات السعودية اليمنية عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٤م، والغزو الإيطالي للحبشة سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، كل هذه الأمور جعلت بريطانيا تولي محمية عدن مزيداً من الاهتمام، ولذلك فإن مصالح بريطانيا الاستعمارية كانت تتطلب سيطرة أقوى على المناطق الداخلية لعدن، خاصة وأنه في ظل سوء المناخ الدولي لم تكن بريطانيا تريد أن تخفف من قبضتها الاستراتيجية على البحر الأحمر (٤).

ومنذ عام ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م شرعت بريطانيا تتخذ خطوات عديدة بقصد حماية مركزها في عدن وما جاورها، وكان انسحاب الجيوش البرية من محمية عدن وإحلال قوة جوية محلها من شأنه أن يترك مشكلة الدفاع الداخلي عن المحمية، ولم تعد الحكومة البريطانية راغبة في الاشتراك في السيطرة على القاعدة الاستعمارية مع الهند.

ولهذا جذبت بريطانيا عدن تحت قبضتها بإبعادها عن مسئولية الهند عام ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م وجعلها مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني **Crown Colony**، تدار من لندن، وقد ردت إيطاليا على هذا الإجراء بتجديد معاهدتها مع اليمن (٥).

---

(١) جاد محمد طه: أسس تحول عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ١٩٢٧ - ١٩٢٩ (الدارة، العدد الثاني، السنة السادسة، ربيع أول، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، ص ١٦٨.

فاروق عثمان أباطة: العلاقات البريطانية اليمنية، ص ١٧.

(٢) جاد محمد طه: سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، ص ٢٥.

(٣) عبدالله أحمد الثور: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

Leatherdale, Clive, op. cit. p. 281.

(٤)

Ibid.

(٥)

وكانت حماية بريطانيا وسيطرتها على محمية عدن لا تعد كاملة إلا إذا استطاعت أن تخلق نوعاً من الأمن والنظام الداخلي بين المجموعات القبلية العديدة التي تمزقها مع الأسف الثارات الدموية، وكان هناك خوف من أنه إذا لم يزدد الوجود البريطاني ويمتد بحيث يضم حضرموت إلى الشرق، فإن القبائل الموجودة هناك سوف تقع تحت سيطرة إيطاليا أو تلجأ إلى المملكة العربية السعودية أو اليمن.

ولذلك ففي محرم ١٣٥٦هـ / مارس ١٩٣٧م فإن المنطقة التي تدخل ضمن محمية عدن امتدت لكي تضم حضرموت وتمتد شرقاً حتى عُمان، وأصبحت المنطقة الجديدة الخاضعة لحماية بريطانيا تعرف باسم المحمية الشرقية لتمييزها عن المحمية الأصلية أو الغربية، وفي حقيقة الأمر فإن جنوب الجزيرة العربية كله تقريباً أصبح تحت سيطرة الحاكم البريطاني لعدن.

وفي صفر ١٣٥٦هـ / أبريل ١٩٣٧م أصبح برنارد رايلي Reilly الذي خدم لمدة طويلة كحاكم لعدن حاكماً وقائداً أعلى لحضرموت، كما أن هارولد انجرامز Ingrams الذي كان ضابطاً في هيئة محمية عدن وأرسل إلى المكلا كمقيم استطاع أن يوقع معاهدات سلام مع رؤساء القبائل المتصارعة تحت ضغط القبائل البريطانية، وخلال أسابيع كان قد تم إبرام عدد كبير من المعاهدات (١).

وخلاصة القول فإن هذه التطورات التي رافقت محاولات بريطانيا التعسفية في فلسطين وضعت الملك عبدالعزيز في وضع متوجس من بريطانيا، فقد كان يرى في ذلك سياسة تطلعية مآكرة منها لتحقيق مزيد من السيطرة على جنوب شبه الجزيرة العربية.

وكان الملك عبدالعزيز في هذه الفترة يراقب الموقف عن كثب، ولم يتدخل في حوار مع الحكومة البريطانية من هذه الناحية، وربما هذا يعود إلى أن الملك عبدالعزيز لم تكن له مطالب في النواحي المتاخمة لعدن، لعدم وجود اتفاقيات بهذا الشأن، وإن كانت الأطراف الجنوبية للربع الخالي تكاد تكون حداً طبيعياً بين المملكة العربية السعودية وهذه المناطق (٢).

Leatherdale, Clive, op. cit., p. 281.

(١)

(٢) لطيفة السلوم: مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٢.

فاروق عثمان أباطة: العلاقات البريطانية اليمنية، ص ١٣٤.

وعموماً فإن بعض المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية Rendel يدركون أن مصلحة بريطانيا تكمن في عدم إثارة الملك عبدالعزيز، بل في توطيد علاقاتها به، وإن كان هذا صعب التحقيق حيث إن نشاط بريطانيا في جنوب شبه الجزيرة العربية، جعلها تحتفظ بحرية التصرف داخل منطقة نفوذها (١)، وهذا أمر لم يكن الملك عبدالعزيز راضياً عنه إطلاقاً، حيث إنه لا يؤيد الاستعمار بأي صورة من صوره، وهذا ما ستقوم الدراسة بإيضاحه في الفصول التالية، إن شاء الله.

## شرق الأردن

من المعروف تاريخياً، أن ملك بريطانيا وامبراطور الهند (١) - كما كان يطلق عليه أحياناً - كان يعتبر نفسه حامي حمى الخليج العربى والمهيمن على مياه المحيط الهندى فى آن واحد.

وكان المقيم البريطانى فى بوشهر يمثل السلطة البريطانية العليا التى كانت تشرف على عدد غير قليل من الوكلاء البريطانيين والوزراء والمستشارين الذين أنيطت بهم مهمة توجيه السياسة الخارجية لمشايخ الخليج، ومباشرة نفوذهم القوي فى المنطقة عن طريق تلك الاتفاقيات والمعاهدات الملزمة لمشيخات الخليج، وهى الاتفاقيات التى حرصت الحكومة البريطانية دائماً على إبرامها معهم بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية وطرق مواصلاتها إلى الشرق الأقصى عبر المحيط الهندى إلى جانب حرصها الشديد فى سبيل إبعاد أي نفوذ أجنبي عن هذه المنطقة، أو وقوع اضطرابات أو قلاقل فيها من شأنها إحراج وجودها هناك فى حالة وقوع حرب عالمية.

غير أنه عقب وقوع الحرب العالمية الأولى، ظهر نوع جديد من أساليب فرض السيطرة الأجنبية للقوى الاستعمارية الدولية على العالم الإسلامى أتاح لها - عن طريق اتفاقية سان ريمو فى شعبان ١٢٢٨هـ / أبريل ١٩٢٠م (٢) - فرصة الوصول إلى السيطرة بدون عناء كبير، حين تم توزيع الوطن العربى بصورة انتدابات بين الدول الاستعمارية بواسطة عصبة الأمم، فأصبحت بريطانيا - بموجب تلك الاتفاقية - هى المنتدبة على فلسطين وشرق الأردن والعراق (٣).

---

(١) لوثرروب ستودارد الأمريكى: حاضر العالم الإسلامى، ترجمة الأستاذ عجاج نويهض، بقلم أمير البيان الأمير شكيب أرسلان، ج٤، ص ٢٨٤.

(٢) محمود صالح منسى: حركة اليقظة العربية (ط٢، القاهرة، ١٩٧٥)، ص ٤٧٤.

زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث (بيروت، ١٩٧٥)، ص ١٩٧.

محمد أسعد أطلس: تاريخ العرب، مجلد ٢، ط٢، ص ٧٨.

(٣) لوكار ميرزوير: ألمانيا النازية والشرق العربى، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨)، ص ١٩ - ٢٠.



كان الاتفاق الذي عقد بين الأمير عبدالله بن الحسين والمسترون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية في القدس عام ١٢٢٩هـ / ١٩٢١م، هو الذي التزم الأمير عبدالله بموجبه بإنشاء إمارة شرق الأردن بعد وصوله إلى عمان في ذلك الحين، على أن يتولى هو حكمها، ومنذ ذلك التاريخ تمكنت بريطانيا من إقامة نظام حكم فيها مستعينة بالأمير عبدالله في ذلك، رغم قلة عدد سكان الإمارة وعدم تجمعهم في مناطق أهلة بالسكان، وكان الأمير عبدالله يتلقى المعونة من الخزانة البريطانية، كما كان هناك مقيم بريطاني في عمان يتبع المندوب السامي البريطاني في القدس.

ولعل من المفيد بهذا الصدد أن نذكر بأن أول وجود بريطاني في الأردن يرجع إلى عام ١٢٢٦هـ / ١٩١٨م (١) عندما زحف الجيش البريطاني عليه بحجة القضاء على القوات العثمانية ضمن خطة الحلفاء الذين كانوا يرون أهمية الاستيلاء على هذه المنطقة سعياً وراء قطع الطريق أمام الجيش العثماني الذي كان يريد الهجوم على مصر، وكان الأردن في ذلك الوقت تابعاً لسوريا ويحكمه الأمير فيصل بن الحسين (٢).

ثم جاء مؤتمر سان ريمو المشار إليه آنفاً وجعل منطقة شرق الأردن من نصيب بريطانيا كجزء من دائرة الوصاية البريطانية على فلسطين، ومن العجيب حقاً أن بريطانيا مع ذلك، حصلت من عصبة الأمم عام ١٢٤٠هـ / ١٩٢٢م، على ما سمي باستثناء شرق الأردن من التزامات الوطن القومي لليهود، ثم اعترفت بقيام حكومة عربية مستقلة في شرق الأردن يرأسها الأمير عبدالله تحت الانتداب البريطاني وذلك في عام ١٢٤١هـ / ١٩٢٢م (٣).

ويتضح لنا من ذلك مرة أخرى، أن بريطانيا لم تكن حريصة على إنشاء إمارة شرق الأردن إلا لحاجة سياسية واستراتيجية خاصة بها في نفسها، من أهمها بطبيعة الحال، تأمين الطريق البري عبر القطاع الغربي إلى الهند، وهو الطريق الذي يصل منطقة الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد إزدياد أهمية الوطن العربي، لاتصالاتها بالهند بواسطة المواصلات السريعة علاوة على إنشاء قاعدة لنفوذها السياسي والعسكري في هذه المنطقة،

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢، ص ٢٧٧.

رافت الشيخ: تاريخ العرب الحديث (ط ٢، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٠)، ص ٢٢٢.

(٢) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٣) رافت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢.

تتحكم منها على باقى أجزاء الوطن العربى خاصة بعد تدفق زيت النفط من الأجزاء الشرقية منه، فمن أجل ذلك كله، ألتت الحكومة البريطانية بكل ثقلها فى قضية شرق الأردن، بغية تحديد كيان مستقل لهذه الإمارة، فأخذت تحت الأمير عبدالله على أن يطلب من والده فى الحجاز ضم العقبة ومُعان اللتين كانتا لا تزالان تابعتين للحجاز إلى إمارة شرق الأردن، ثم عملت بعد ذلك على إقناع الملك عبدالعزيز آل سعود بعد ضمه للحجاز بقبول الوضع القائم بهما (١)، بل استطاعت أن تقنع الملك عبدالعزيز آل سعود بالتنازل عن ممر بري (٢)، يضم إلى إمارة شرق الأردن لربطها بالعراق من ناحية وللفصل نجد عن سوريا بواسطة من ناحية أخرى، وبذلك تكون بريطانيا قد حققت لنفسها الوحدة الاستراتيجية لمناطق انتدابها فى الوطن العربى (٣)، حيث أصبح إشرافها تاماً على الطريق البرى بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربى، ومن ثم إلى الهند (٤).

كانت التيارات السياسية الدولية والمحلية فى الخليج العربى قد أبرزت الملك عبدالعزيز آل سعود كأقوى زعيم عربى يقود أكبر دولة عربية إسلامية فى تاريخ شبه الجزيرة العربية المعاصر، وقد فرض عليه مركزه هذا، أن يواجه السياسة البريطانية الملتوية التى أصبحت بها الحكومة البريطانية الممثلة الفعلية الحقيقية لمشايخ الخليج بموجب تلك المعاهدات التى ربطت مشيختهم بالسياسة الخارجية البريطانية، بقصد وضعهم تحت حمايتها، الأمر الذى حصر دائرة الاحتكاك بينها وبين دولة آل سعود مباشرة.

لذلك رأينا أنه عندما وقعت اشتباكات بين قوات الإخوان وبعض العشائر التابعة لشرق الأردن عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م (٥)، سارعت القوات البريطانية كعادتها إلى التدخل ضد

(١) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها (ط١، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م)، جـ ٢، ص ٤١١ - ٤١٥.

رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٢) I.O.R. 831/55/14.

مذكورة عن اجتماع ج. ب. جلوب، قائد الفيلق العربى مع الأمير عبدالعزيز السديرى فى الحشيدات، فى ١٠ أغسطس ١٩٤٠م.

(٣) فاروق عثمان أباطة: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤ - ٢٥.

(٤) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٥) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢، ص ٢٧٧.

الإخوان مما أدى إلى تراجعهم عنها، وأيضاً عندما أعادت قوات الإخوان حملتها على الإمارة وواصلت زحفها حتى أبواب عَمَّان، أرسل البريطانيون طائراتهم ودباباتهم لصدّها عنها (١)، ولما كانت الحكومة البريطانية آنذاك هي التي تمارس حق السيادة الخارجية عن إمارة شرق الأردن المشمولة بالانتداب البريطاني (٢)، فقد تدخلت للتوفيق والإصلاح بين الطرفين، فعقدت تحت إشرافها عدد من الاتفاقيات، تم بموجبها تنظيم العلاقات بين الحكومتين، فكانت مهمة بحث مشاكل الحدود بين السعودية وشرق الأردن من بين أسباب الزيارة التي قام بها المندوب البريطاني سير جلبرت كلايتون للسلطان عبدالعزيز آل سعود في الحجاز سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م (٣)، عندما جاء يبحث معه مسألة الحدود السعودية العراقية، وقد أسفرت المباحثات عن اتفاق ورد فيه أنه بالنظر إلى علاقات الود القائمة بين الحكومة البريطانية والحكومة السعودية من جهة، ونظراً لرغبة الطرفين في تعيين الحدود بين نجد وشرق الأردن، وتصفية بعض المسائل المرتبطة بذلك من جهة أخرى، فقد اختارت الحكومة البريطانية المندوب المذكور وعينته مفوضاً عنها، لعقد اتفاقية بهذا الشأن مع السلطان عبدالعزيز آل سعود، وقد اشتملت تلك الاتفاقية على ست عشرة مادة، هي المعروفة باتفاقية حداء، التي تم التوقيع على نصيها العربي والانجليزي في ١٥ من ربيع الآخر ١٣٤٤هـ / ٢ من نوفمبر ١٩٢٥م (٤)، ورغم أن هذه الاتفاقية كانت في رأى بعض الخبراء السياسيين في مصلحة دولة آل سعود، حيث أدخلت منطقة قريات الملح في نطاق تبعيتهم، إلا أنها لم تضمن الوصول إلى التغلب على مشاكل الحدود (٥) بين الطرفين، مما أدى إلى استمرار المنازعات بين القبائل الضاربة في الحدود، الأمر الذي حدا بالسلطان عبدالعزيز أن يتصل بالحكومة البريطانية، محذراً إياها بأن حكومته قد تضطر إلى اتخاذ تدابير أمنية خاصة في حالة استمرار القلاقل في الحدود، فاهتمت الحكومة البريطانية بالإنذار السعودي، وبادرت بالاتصال بأمير الأردن ناصحة إياه بالتفاهم مع جيرانه وتنظيم علاقاته معهم وفقاً للعرف

(١) م. ف. ميتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

(٢) F.O. 371/19010.

محضر اجتماع عقد في وزارة المستعمرات في ٧ يناير ١٩٢٥ لمناقشة الحدود السعودية الشرق أردنية.

(٣) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٤) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، ص ١٦ - ١٧.

F.O. 371/19010.

(٥) محضر الاجتماع السابق، ٧ يناير ١٩٢٥م.

الدولي، وتشير بعض المصادر إلى أن الملك فيصل ملك العراق كان مؤيداً لوجهة النظر البريطانية بهذا الخصوص (١).

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الملك عبدالعزيز آل سعود كان قد حقق الوحدة الفعلية لكافة أجزاء دولته، وأصبحت تحمل اسم المملكة العربية السعودية منذ عام ١٢٥١هـ / ١٩٣٢م (٢)، وإذا وضعنا ذلك كله في الاعتبار أدركنا مدى التغير المهم الذي أصبح يمثل عامل ضغط سعودي مؤثر على ميزان القوى محلياً ودولياً، وكان ذلك على ما يبدو سبب اهتمام الحكومة البريطانية بالإنذار السعودي السابق ذكره، وحشها للأمير شرق الأردن على التفاهم مع الملك السعودي.

لذا رأينا أنها لم تكن أقل إدراكاً من بريطانيا بهذه الحقيقة، وهذا ما لمسناه في برقية من الأمير عبدالله بن الحسين إلى الملك عبدالعزيز في ٢٥ من ذي القعدة ١٢٥١هـ / ٢١ من مارس ١٩٣٢م، يعرب فيها عن أمله في إقامة علاقات أخوية وتعاون مشترك بين القطرين الشقيقين (٣).

كما لمسنا ذلك أيضاً في خطاب رئيس حكومة عمان الشيخ عبدالله بن سراج الذي أرسله إلى المندوب البريطاني في القدس في اليوم نفسه يرجو فيه إبلاغ الحكومة البريطانية برغبة الأمير عبدالله بن الحسين وحكومته في تأسيس علاقة ودية متينة بين شرق الأردن والمملكة العربية السعودية، وأنها أي الأمير وحكومته لذلك قررا الاعتراف بالملك عبدالعزيز ملكاً على المملكة العربية السعودية.

ثم تلا ذلك تبادل مراسلات مماثلة بين الأطراف المعنية والحكومة البريطانية، لإعلامها بوجهتي نظر كل من المملكة العربية السعودية وشرق الأردن (٤)، وكان ذلك بمثابة إشارة

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٤، ص ١٢٦٧ - ١٢٦٨.

(٢) صوت الحجاز: السنة الأولى، العدد ٢٥، الاثنين ٢٥ من جمادى الأولى ١٢٥١هـ / ٢٦ سبتمبر ١٩٣٢م.

فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية (مكة المكرمة، مطبعة أم القرى، ١٣٥٥هـ)، ص ٨٤ - ٨٧.

(٣) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ١٢٩.

(٤) خير الدين الزركلي، مصدر سبق ذكره، ج٤، ص ١٢٦٧ - ١٢٦٨.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج٢، ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

البدء فى وضع أسس جديدة تكون محوراً لعلاقات الصداقة وحسن الجوار بين الأشقاء، وذلك ما تحقق بالتوقيع على معاهدة القدس المعروفة بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار فى ٥ من ربيع الآخر ١٣٥٢هـ / ٢٧ من يوليو ١٩٣٢م، وهى المعاهدة التى أسفرت عن عزم الجانبين السعودى والأردنى على إقرار السلم والصداقة وحسن الجوار بينهما، وتعهدا ببذل الجهود من أجل المحافظة على مضمون المعاهدة، وأن يقوموا بحل جميع الخلافات التى قد تنشأ بين البلدين مستقبلاً بروح الود والسلام، الأمر الذى يتطلب من الجميع أن يجعل ما بوسعه للحيولة دون استعمال أراضيهم كقاعدة للأعمال المنافية لبنود الاتفاقية، بما فى ذلك الغزو مما يكون موجهاً ضد السلم والاستقرار والسكينة فى بلاد الطرف الآخر.

هذا ولم تترك بنود المعاهدة الأربعة عشر وسيلة لتقوية أواصر الأخوة والصداقة وحسن الجوار والبعد عن أسباب النزاع إلا ووضعتها على بساط البحث وأحاطتها بما تستحق من العناية (١).

وبناء على ذلك صدر عن الموقعين على المعاهدة بروتوكول للتحكيم بواسطة لجنة معينة وقع عليه مندوبون مفوضون من الحكومة السعودية وحكومة شرق الأردن، وجاء هذا البروتوكول بمواده التسع بمثابة ضمان أكيد لتنفيذ ما ورد فى المعاهدة المشار إليها آنفاً.

وتعزيزاً لأواصر الأخوة وحسن الجوار بين الأشقاء، جرى تبادل للزيارات بين المسؤولين فى المملكة العربية السعودية، وشرق الأردن، حيث زار الأمير سعود بن عبدالعزيز ولى عهد المملكة عمان فى عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م.

ثم قام الأمير فيصل بن عبدالعزيز بزيارة إلى عمان فى صفر ١٣٦٦هـ / ديسمبر ١٩٤٦م، تلتها زيارة للملك عبدالله بن الحسين للرياض فى ١٨ من شعبان ١٣٦٧هـ / ٢٦ من يونيو ١٩٤٨م، لتضع الوفاق النهائي بين البلدين فى إطاره الصحيح معلنة انتهاء ما كان بين آل سعود والهاشميين من خلاف وسوء تفاهم سياسى فرضته التغيرات التاريخية والجغرافية فى المنطقة، فضلاً عن آثار السياسة الاستعمارية الضارة وتلاعبها بمقدرات الشعوب العربية والإسلامية.

وليس ثمة من شك فى أن ما تحقق بموجب هذه الاتفاقيات والبروتوكولات إنما جاء لرفض سياسة «فرق تسد» التى ظلت هى السيف الذى سلطته بريطانيا على رقاب أبناء

الخليج وغيرهم أثناء هيمنتها على العالم (١).

على أن الواقع العربي الجديد الذى فرضته معاهدة الصداقة وحسن الجوار وما تلاها، فضلا عن يأس الحكومة البريطانية من استمرار سيطرتها على المنطقة، كل ذلك ساهم كثيراً فى سرعة الوصول إلى إنهاء التوتر فى النهاية، وهو أمر يؤكد قدرة القادة الأشقاء على تصريف شئون بلادهم، وعلى التفاعل مع متطلبات السياسة الدولية من حولهم، وفى مقدمتها سياسة الحكومة البريطانية التى زادت خشيتها من جانب آل سعود حتى إنها رسمت لنفسها سياسة تقوم على تجنب الاصطدام به متى وجدت إلى ذلك سبيلاً، تماماً كما كان آل سعود معها دائماً، علاوة على حرصها من أجل استمرار العلاقات الطيبة بينها وبين آل سعود، وذلك لقناعتها التامة بأن الملك عبدالعزيز قد أصبح على دراية دقيقة بلغة التعامل مع عقلية الساسة البريطانيين، مما ساعده على مسايرتهم تاركاً عامل الزمن يحينه فى بعض الأحيان على تحقيق هدفه آخر الأمر، دون أن يظهر نفسه وكأنه يعتمد الوقوف فى وجه الأطماع البريطانية فى المنطقة العربية (٢).

ومن أبلغ ما ورد فى وصف شخصية الملك عبدالعزيز كسياسى محنك، ما قال عنه الكاتب النمساوى الدكتور فون وازل «وقد اتضح لي أن ابن سعود يشبه الساسة الانجليز كثيراً فى سياسته وخططه، فهو مثلهم لا يضيع الوقت، بأعداد النظريات ورسمها، ولكنه يصبر متحياً الفرصة إلى أن تسنح فينتهزها (٢)، وفى ابن سعود ميزة أخرى هى أنه كريم صادق، وحادثته مرتين فى شئون مختلفة، كان بعضها دقيقاً جداً، فلم ألحظ قط أنه يلبس الباطل ثوب الحق، نعم كان سياسياً أحياناً فى أجوبته، فلا يقول كل ما يعرفه، ولكنه لم يتلفظ بكلمة واحدة غير صادقة، ثم يضيف قائلاً: والظاهر أن هذا شأنه مع الجميع، فإني لما قابلت القناصل الأجانب فى جدة قالوا لي: إذا قال لك ابن سعود شيئاً فثق أنه يقول لك

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ٢٩٢.

(٢) I.O.R. 831/55/14.

رسالة من القائد العام للقوات البريطانية فى فلسطين وشرق الأردن إلى المندوب السامى فى فلسطين وشرق الأردن فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٠٢.

(٢) هذا ما لاحظناه فى موقفه من اتفاقيتى العقير ١٩١٥ وجدة ١٩٢٧، حيث إنه رغم توقيعها عليها إلا أنه كثيراً ما كان يتجاهل ما ورد بها لمخالفتها لما كان يراه حقاً تاريخياً فى أملاك أسلافه.

الحقيقة التي لا تشوبها شائبة» (١).

وأشار السيد وات في مقاله عن السياسة الخارجية للملك عبدالعزيز آل سعود أنه كان الزعيم المتميز بين الزعماء السياسيين العرب في عصره في تفهمه لتوازن القوى في الشرق الأوسط (٢).

فبهذا الميراث الروحي والخلقي وبإخلاصه لبلده استطاع الملك عبدالعزيز أن يفرض شخصيته القوية على الأحداث التاريخية لمنطقة الخليج العربي والمناطق المحيطة به، بل وعلى من كانوا يعملون معه، وذلك كما قلنا، كان سر اهتمام بريطانيا البالغ به كزعيم لا سبيل إلى تجاهل تأثيره على سياستها العامة في الخليج وشرق الأردن والعراق.

---

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج١، ص ٢٠٢ - ٢٠٤.

عبد المنعم الغلامى: الملك الراشد (ط٢، الرياض، دار اللواء، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م)، ص ٢١٢.

(٢) فاروق عثمان أبناظة: مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

## العراق

كان العراق بحكم موقعه على طريق الهند، يمثل موضع اهتمام خاص من بريطانيا، وذلك منذ أن وطىء الانجليز بأقدامهم أرض بلاد الهند.

وقد أنشأت شركة الهند الشرقية البريطانية خطوطاً بريدية منتظمة في العراق منذ القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، فصار البريد ينقل رأساً من بومباي إلى البصرة بواسطة السفن البحرية، ومن ثم كان هذا البريد يمر ببغداد فحلب ثم إلى استانبول برأ، لذلك عملت بريطانيا على تقوية نفوذها في العراق، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى إرغام باشوات المماليك في العراق على إعطاء شركة الهند الشرقية امتيازات واسعة مع عدم التدخل في نشاطها في العراق.

وعندما انتقل المركز الرئيسي للتجارة البريطانية في الخليج إلى مدينة البصرة عام ١١٧٤هـ / ١٧٦١م رقي المقيم البريطاني الذي كان يمثل شركة الهند الشرقية في ذلك الوقت إلى درجة القنصل، الأمر الذي جعل بريطانيا تتجنى من وراء مركزها التجاري في العراق نفوذاً سياسياً متزايداً على مر الأيام حتى دخل العراق ضمن خطوط الدفاع الأمامية عن الهند. وقد عبر نائب الملك البريطاني في الهند عن هذا المضمون بعبارة صريحة حين قال «تدخل بغداد بصورة غير مباشرة ضمن قواعد الخليج، ويجب أن تضم إلى منطقة النفوذ البريطاني المطلق» (١).

وقد اشتدت منافسة القوى الاستعمارية الطامعة في العراق خاصة بين بريطانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا، إلا أن منافس بريطانيا العنيد هي ألمانيا، التي كانت تحظى بمركز قوي في المنطقة، عن طريق عاصمة الدولة العثمانية بسبب وجود البعثات العسكرية الألمانية فيها، إلى جانب مشروع سكة حديد بغداد والذي كان الهدف منه هو ربط برلين بمياه الخليج، فضلاً عن إعلان الدولة العثمانية دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا مما اعتبرته بريطانيا تهديداً لمصالحها في الهند، وهو ما اتخذته مبرراً للهجوم على العراق، حيث ركزت على بغداد التي دخلتها قواتها في ١٩ من رجب ١٢٢٥هـ / ١١ من مايو ١٩١٧م (٢)، وبعدها تابعت حملاتها على بقية مدنه.

(١) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢ - ٢١٤.

(٢) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.



ثم بدأت الحكومة البريطانية بوضع أسس ما أسمته بالحكم الذي يناسب العراق، وتتابع الوعود والعهود بشأن تطوير البلاد وإشراك أهلها في الحكم تدريجياً دون أن يتحقق منها شيء (١)، واستمر الوضع على ذلك إلى أن جاءت اتفاقية سان ريمو في ١٢٢٨هـ / ١٩٢٠م لتجعل العراق رسمياً من نصيب بريطانيا في صكوك الانتدابات، حيث فرضت بريطانيا انتدابها على العراق في عام ١٢٤٠هـ / ١٩٢٢م، واعترفت به عصبة الأمم وبذلك ألت شئون العراق الخارجية إلى الحكومة البريطانية (٢).

هذا وقد مرت علاقات آل سعود بالعراق والانتداب البريطاني بمراحل ثلاث: أولها: العهد العثماني وعهد ولاته من آل سعود معروف، وثانيتهما: عهد الاحتلال البريطاني للعراق في أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث كان اهتمام الحكومة البريطانية خلاله هو كسب المعركة ضد ألمانيا، مما دفع بريطانيا إلى مجاملة الشريف الحسين بن علي على حساب السلطان عبدالعزيز آل سعود اتقاء لما اعتقدته أن هناك مطامع سعودية في الشام والعراق، وثالثتها: بدأت بتولي الملك فيصل بن الحسين عرش العراق سنة ١٢٢٩هـ / ١٩٢١م (٣)، بعد الثورة العراقية على بريطانيا، وتأليف حكومة وطنية مؤقتة في بغداد.

وقد لاحظ السلطان عبدالعزيز آل سعود أن موقف بلاده من الناحية الجغرافية والسياسية، قد بات مطوقاً من جهة الحجاز، وشرق الأردن والعراق بكل من الملك حسين وابنيه فيصل وعبدالله (٤)، على التوالي، غير أن القضية الكبرى بين آل سعود والعراق كانت في الواقع تتمثل في مشكلة القبائل على الحدود، وهي مشكلة كانت بريطانيا تحس إزاءها بحرج كبير، لأنها كانت لا تزال ملتزمة بالدفاع عن العراق بحكم انتدابها عليه، وكان ذلك سبباً تقدّم من أجله المندوب البريطاني في العراق السير برسي كوكس Cox بعروض لحل مشكلة الحدود على أساس أن تكون قبائل المنتفق والظفيرة وجزء من عنزة تابعة للعراق، في حين تتبع شمر نجداً، وكان ذلك أساس مؤتمر المحمرة الذي عقد في سنة ١٢٤٠هـ / ١٩٢٢م

(١) زاهية قدورة: المرجع السابق، ص ١٢٢ - ١٤٠.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

لوكان هيرزوير: مرجع سبق ذكره، ص ١٨ - ١٩.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٥٢.

(٤) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢.

ثم مؤتمر العقير الذي عقد بعد ستة أشهر من نفس العام، والذي أسفر عن وضع علامات على الحدود بين السعودية والعراق، وتعيين مناطق محايدة، مع منع إقامة قلاع ومخافر جديدة بين الطرفين.

ويبدو أن اتفاقية المحمرة لم تكن ترضي عبدالعزيز آل سعود لما ذكره بعض المؤرخين من أن قراراتها تضمنت بنوداً اعترض عليها السلطان عبدالعزيز ولم يصادق على نصوصها (١)، أما مؤتمر العقير فقد أسفر عن قرارات مهمة كان من بينها: الاعتراف بالسلطان عبدالعزيز آل سعود سلطاناً على نجد وملحقاتها، ومنها أيضاً مبدأ تخطيط الحدود، وتعيين خط فاصل بين حدود نجد والعراق، مع تحديد منطقة محايدة بينهما.

وقد صادق السلطان عبدالعزيز على قرارات هذا المؤتمر لما رأى فيها من إقرار لحقوق آل سعود في العشائر والحدود المتاخمة للعراق (٢).

أما مؤتمر بحرة الذي عقد بين السلطان عبدالعزيز آل سعود والمفوض البريطاني جلبرت كلايتون Clayton فقد أسفرت عن توقيع اتفاقية بحرة التي تضمنت مسألة الحدود السعودية العراقية، وذلك بتاريخ ١٤ من ربيع الآخر ١٣٤٤هـ / غرة نوفمبر ١٩٢٥م (٣).

ومما لا شك فيه أن هذه المؤتمرات قد أسهمت كثيراً في تصفية مشاكل الحدود بين السعودية والعراق، إلا أن استمرار تمرد فيصل الدويش آخر أمر البت في قضية الحدود بشكل حاسم، ذلك أن الدويش ومن معه من الإخوان جددوا هجماتهم على المخافر العراقية على الحدود سنة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م، بغية وضع السلطان عبدالعزيز آل سعود أمام مشكلة جديدة (٤)، مما أدى إلى توجيه السلطات البريطانية في العراق إنذاراً للعشائر النجدية الضاربة على الحدود بالانسحاب إلى داخل نجد، وما تلا ذلك من هجومات الطائرات البريطانية واشتباكها مع العشائر النجدية، وكان ذلك هو الذي دفع الحكومة البريطانية إلى إفاد السير

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٥٤.

أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص ٢٠٨.

(٢) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ١٠ - ١٣.

(٤) محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

جلبرت كلايتون في محاولة لحل المشاكل القائمة حول الحدود.

وقد سعى السلطان عبدالعزيز آل سعود إلى الاجتماع بالمفوض البريطاني في جدة عام ١٢٤٦هـ / ١٩٢٨م، إلا أن تلك المفاوضات لم تسفر عن وفاق بينه وبين الحكومة البريطانية التي أصرت ومعها العراق على إقامة المخافر، الأمر الذي أدى إلى قيام بعض الإخوان بالإغارة على حدود العراق بل تعدى ذلك إلى نهب القوافل النجدية نفسها، وذلك في سنة ١٢٤٨هـ / ١٩٢٠م، مما أدى إلى وقوع بعض الفتن التي حسمها السلطان عبدالعزيز آل سعود بتأديب المتمردين (١).

ورغبة من الحكومة البريطانية في تهدئة الموقف على الحدود السعودية العراقية من أجل مصالحها طبعاً، سعت إلى عقد اجتماع بين العاهلين السعودي والعراقي على البارجة البريطانية «لوبن» Lupin في مياه الخليج العربي، وتمت الموافقة على ذلك في غرة رجب ١٢٤٩هـ / ٢٢ من فبراير ١٩٢٠م (٢).

وأسفر ذلك اللقاء عن اتفاق كان من أهم ما ورد فيه: مراعاة حسن الجوار بين البلدين، وحل قضية المخافر حلاً ودياً، وعفو العامل السعودي عن اللاجئين إلى العراق (٣).

ورغبة في تنفيذ المتفق عليه في اجتماع لوبن، أوفدت الحكومة السعودية وفداً مفاوضاً إلى بغداد لوضع صيغ للاتفاقيات المقررة، التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في مكة المكرمة في ٢٠ من ذي القعدة ١٢٤٩هـ / ٧ من أبريل ١٩٢١م، والتي نفذت اعتباراً من ٤ من محرم ١٢٥١هـ / ١٠ من مايو ١٩٢٢م، والتي أبرمت لثلاث سنوات فقط.

وتضمنت هذه الاتفاقية معاهدة صداقة وحسن جوار ثم بروتوكول تحكيم فإتفاق تبادل تسليم المجرمين (٤)، وشهد موسم حج عام ١٢٥٢هـ / ١٩٢٥م زيارة وفد من الكشافة

---

(١) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ٢٩٧ - ٣٠٠.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٥٥.

(٢) عبدالله العلي المنصور الزامل: أصدق البنود في تاريخ عبدالعزيز آل سعود (ط ١)، الرياض، المطابع الأهلية، ١٣٩٢هـ)، ص ٢٧٢ - ٢٧٥.

أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة قن ص ١٠٢١ - ١٠٢٢.

(٣) أمين سعيد: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) جريدة أم القرى: مكة المكرمة، يوم الاثنين ١٤ من محرم ١٢٥٥هـ / ٦ من أبريل ١٩٢٦م =

العراقية للأراضي المقدسة، حيث استقبلهم الملك عبدالعزيز فكان من بين ما قاله لهم «أعاهد الله وأعاهدكم على أمور ثلاثة، أولاً: الإخلاص لله والدين الحنيف واتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الطاهرين والسلف الصالح، ثانياً: الإخلاص للعروبة، ثالثاً: أن لحيي ودمي وعواطفني وأولادي وجيشي وجميع ما أملك هو لنصرة العراق وفي سبيل العراق»، إلى أن قال «وإني اعتقد أن الاعتداء على بلادي هو اعتداء على العراق، وإذا وجه اعتداء إلى العراق فهو موجه إلى بلادي» (١).

وتبدو تلك المشاعر الصادقة والتي عبر عنها الملك عبدالعزيز بعفوية وصدق شديدين مما ترك أثراً طيباً على مفاوضات بغداد بين الحكومة السعودية والحكومة العراقية والتي أسفرت عن اتفاق على جميع التفاصيل، وتم التوقيع على معاهدة بغداد في ١٠ من محرم ١٣٥٥ هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٦ م، ومن أهم ما ورد في بنود اتفاقية بغداد أن الطرفين قد تعهد كلاهما بعدم القيام مع أي طرف ثالث على أمر قد يكون فيه ضرر على أحد المتعاقدين، مع ضرورة استمرار التشاور بينهما كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وحل جميع الخلافات بينهما بالطرق الودية، وأن يوحد الطرفان مساعيهما لحل أي نزاع مع أي طرف ثالث، وفي حالة عدم النجاح بالطرق السلمية، يوحد الطرفان مساعيهما لرد العدوان عن حليفه.

وقد حرصت المادة الرابعة من هذا الاتفاق على بيان ما يعتبر من أعمال التعدي، وما لا يعتبر عملاً عدوانياً، أما المادة الخامسة فقد كرست بضرورة تعهد كلا الطرفين على التعاون من أجل القضاء على الاضطراب وقطع دابر الفتنة أينما وقعت في بلاد أحد الجانبين المتعاقدين، ونصت المادة السادسة على ترك باب الانضمام مفتوحاً أمام جميع الدول العربية الشقيقة المستقلة، بينما نصت المادة السابعة على التعاون الثقافي الإسلامي والعسكري، أما المادة الثامنة فقد نصت بأنه يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون من كلا الطرفين بتمثيل مصالح الفريق الآخر في الخارج في حالة عدم وجود ممثل للطرف الثاني إذا رغب في ذلك، وجاء في المادة التاسعة أن هذه المعاهدة لا تمس حقوق وتعهدات الحكومة

---

= خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٥٦.

(١) F.O. 371/19017, E 2703/1809/25, A Letter No. 112 from A. Ryan to John Simon, in 11th April 1935.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٥٧.

العراقية المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم، أو معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانيا في ٢ من صفر ١٣٤٩ هـ / ٢٠ من يونيو ١٩٣٠ م، كما أن الفريقين قد اتفقا على مراعاة المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم، أما المادة الحادية عشرة فقد ربطت مصير جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة عليها بعدم تعارضها مع أحكام بنودها ما لم تعدل هي أو تلغى بمعاهدة أخرى، أما المادة الثانية عشرة فتشير إلى تعهد المتعاقدين ببدء تنفيذ المعاهدة وذلك بالمفاوضة حول عقد اتفاقيات فيما يتعلق بالإقامة وجوازات السفر والمرور، وفي الشؤون الاقتصادية والمالية والجمركية، ووسائل الاتصال والمواصلات، أما المادة الرابعة عشرة والأخيرة فقد نصت على أن هذه المعاهدة السارية المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ تنفيذها قابلة للتجديد في مدة مماثلة، ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاؤها (١).

وفي غرة صفر ١٣٥٩ هـ / ١٠ من مارس ١٩٤٠ م شهدت بغداد إبرام اتفاق خاص بالمنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والعراق، وهو الاتفاق الذي تم بموجبه تصفية المشكلة الإدارية الخاصة بالمنطقة المحايدة بين البلدين، وتلاه في نفس العام حل قضايا عشائر الحدود وكان من أهمها مشاكل الرعي ومصادر المياه (٢).

وبتغلب الجانبين على مشاكل الحدود عن طريق المعاهدات والاتفاقيات المذكورة استقرت الأمور، وساد الأمن على حدود الجارتين الشقيقتين.

ولا شك في أن هذا الوضع الجديد قد اضطر بريطانيا إلى التخفيف من سياسة الضغط على الملك عبدالعزيز آل سعود لإبعاده عن الحدود العراقية، وفي الوقت نفسه الذي جاءت فيه ثورة رشيد عالي الكيلاني معارضة للوجود البريطاني في العراق عام ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م (٣)، الأمر الذي حاولت ألمانيا استغلاله حيث أيدت الثورة وتعاطفت معها مما دفع الكيلاني بدوره إلى الإعراب عن تأييد العراق لها ولحلفائها، وأدى بالتالي إلى هياج الشعب

(١) F.O. 371/20056, E 4975/52/25, A Letter from Sir A. Klark Kerr, Baghdad, to Mr. Eden, in 8 April 1936.

انظر نص المعاهدة، ملحق رقم (٩)

أبدى المسئولون البريطانيون مخاوفهم من التقارب السعودي العراقي، وأخذوا يتساءلون عن بنود الاتفاقية، ووصفوا بعض بنودها بأنها عدائية وشريرة ضد مصالحهم. انظر: الفصل الخامس.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٥٦.

(٣) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

العراقي ضد بريطانيا عندما بدرت من الأخيرة أنها تعمل للقضاء على الثورة.

فهذه الملاحظات التي واكبت ظروف الحرب العالمية الثانية لا شك في أنها كانت لها تأثيرها الفعال على المراحل الأخيرة لمفاوضات الحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق، حيث أسهمت في الوصول إلى اتفاق سريع بين الدولتين، وفي تقوية روابط الأخوة بين الأشقاء في البلدين، بل ومهدت في الوطن العربي كله الذي كان في ذلك الوقت هدفاً لمنافسات دولية، لما لهذه المنطقة من أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية، أي أن دول المحور والحلفاء على حد سواء، كان في مصالحها جميعاً أن يظل العرب مفكرين خاضعين لها بصورة دائمة.

ولقد كان الملك عبدالعزيز آل سعود مدركاً لهذه الحقيقة في لعبة القوى الدولية، وكان يضعها في الاعتبار دائماً، كما كان ذلك أساس موقفه من الأزمة العراقية البريطانية، حيث أعلن صراحة وقوف بلاده إلى جانب الأشقاء في العراق على الرغم مما عرف عنه من حرصه على الاحتفاظ بعلاقات الصداقة الوطيدة مع الحكومة البريطانية، وظهر ذلك جلياً في تصريح له قال فيه «إن بيننا وبين العراق خلافات ولكنها خلافات بين الأخوة، أما خلافاته مع الآخرين فنحن معه فيها إلى النهاية» (١)، وقال في تصريح آخر «سأبقى ما زلت حياً محافظاً على الود مع العراق» (٢).

وبعد سقوط ألمانيا في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤هـ / ١٩٤٥م، اضطر رشيد عالي الكيلاني الذي كان لاجئاً في ألمانيا منذ عام ١٩٣٠هـ / ١٩٤١م إلى اللجوء لدى الملك عبدالعزيز فأكرم وفادته رغم مطالبة الحكومة البريطانية بتسليمه، ورغم الموقف الحذر الذي اتخذه الملك عبدالعزيز إزاء الحكم الهاشمي في العراق والأردن، إلا أنه ظل ينسق معهما داخل الجامعة العربية أملاً في تطوير مواقفهما لما فيه مصلحة العرب والمسلمين، ولما يحفظ كيان وسيادة المملكة العربية السعودية (٣).

(١) أسعد داغر: مذكراتي على هامش القضية العربية (الأردن، ١٩٨١)، ص ٢٠٠.

(٢) عبدالمنعم الغلامي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.

(٣) عبدالله سعود القبايع: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١.

ألمحنا فى عرضنا السابق إلى ان بريطانيا كانت أسبق الدول فى فرض سيطرتها الاستعمارية على العديد من البلاد العربية، ولنفس الأسباب التى مرت بنا تم تعيين قنصل بريطاني فى القاهرة ووكيل له فى الإسكندرية عام ١١٠٨هـ / ١٦٩٧م، كما حصلت بريطانيا على بعض الامتيازات من السلطان العثماني فى مصر، الأمر الذى أثار منافسة بينها وبين فرنسا، اشتدت بسبب اهتمام بريطانيا بمصر فى وقت كانت الدولة العثمانية فيه تتعرض لهزائم متكررة فى البلقان من جهة (١) إلى جانب ظهور الأطماع الفرنسية فى مصر من جهة أخرى، وذلك تأسيساً على ظهور مصر كحلقة فى طريق المواصلات البرية والبحرية بين أوروبا والهند.

وقد سعت بريطانيا فى تحقيق ذلك لدى كل من الباب العالي وأمراء مصر الذين رحب بعضهم بالفكرة على أساس أنها ستدر على مصر دخلاً كبيراً بوصول السفن التجارية الهندية إلى السويس عبر الأراضي المصرية فإلى الإسكندرية حيث يتم شحنها إلى بريطانيا.

وبذلك ظهرت فى السياسة البريطانية ما عرف فى التاريخ بالعامل الهندي **Indian Factor** الذى كان يقصد به استخدام الطريق البرى عبر مصر إلى الهند، وكان ذلك أساس موقفها من الغزو الفرنسي لمصر عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٨م، واصطدامها مع القوات الفرنسية التى انسحبت من مصر سنة ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، ثم الاستمرار فى محاولاتها الحثيثة لتكريس نفوذها فى مصر.

وقد استطاعت بريطانيا إغراق الباشا المصرى الخديو اسماعيل بالديون بهدف تمكين سيطرتها على البلاد مستغلة حاجته إلى الأموال فى تنفيذ بعض المشروعات، حتى جاء الوقت الذى كانت فيه اللجان المالية الانجليزية والفرنسية تتحكم فى شئون الحكم فى مصر (٢)، وهو الوضع الذى أدى فى نهاية المطاف إلى احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م (٣)، ثم ظلت بريطانيا بعد ذلك تتردد بين فكرة الجلاء عن مصر وبين

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج، ص ٦٠.

م. ف. سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، ص ٥٥.

(٢) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٣) عبدالعظيم رمضان: الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٢ يوليو (القاهرة، دار المامون للطباعة =

الاستمرار فى إحكام قبضتها عليها وذلك حسب التطورات السياسية المحلية والدولية، وعندما أصبحت سيطرتها كاملة على البلاد، وتحولت مصر إلى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن وزاد نفوذ البريطانيين بكثرة عدد الموظفين الانجليز لدرجة تعالى هؤلاء الموظفين البريطانيين على الشعب المصرى، كما نلمس ذلك فى تصريح للمعتمد البريطاني اللورد كرومر فى تقرير له سنة ١٩٠٢م، حين قال «يحسن بكل موظف بريطاني فى الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة أن يكون الأوربي متقدماً والمصري تابعاً له حتى ولو كان منصب الأوربي دون منصب المصري اسماً، وأن القيادة للموظف الأوربي بالضرورة» (١).

ورغم ذلك كله استمرت بريطانيا فى ادعاءاتها بأن احتلالها لمصر مؤقت، وما زالت تلك دعاؤها حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى فاستغلت مناسبة اشتراك الدولة العثمانية فى الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، وأعلنت الحماية البريطانية على مصر سنة ١٢٢٢هـ / ١٩١٤م، وفصل الأخيرة عن الدولة العثمانية (٢)، أي إلغاء السيادة العثمانية على مصر وعزل والى العثماني فيها، ثم تعيين ولاية موالين لسياستها.

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وقامت ثورة فى ٦ من جمادى الآخرة ١٢٢٧هـ / ٩ من مارس ١٩١٩م فى مصر بسبب رفض سلطات الاحتلال البريطاني سفر مندوبين عن الشعب المصري للمطالبة بإلغاء الحماية، وجلاء القوات البريطانية واستقلال مصر والسودان فى دولة واحدة، سلكت بريطانيا نهج المراوغة المعتادة فى سياستها، حتى صدر تصريح غرة رجب ١٢٤٠هـ / ٢٨ من فبراير ١٩٢٢م، الذى ألغيت بموجبه الحماية البريطانية على مصر مع الاعتراف باستقلال كل من مصر والسودان (٣).

= والنشر، ب.ت.)، ص ١٧.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

(١) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠ - ٢١١.

عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر (ط٢، القاهرة، ١٩٨٢م)، ص ٢٨١.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

نجلاء عز الدين: العالم العربى، ترجمة محمد عوض إبراهيم وآخرون (ط٢، القاهرة، دار إحياء

الكتب العربية، ١٩٦٢م)، ص ١٤٩.

(٣) عبدالعظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر، ص ٢١١. =



أما عن العلاقات السعودية المصرية، فقد كانت تقوم على الخطة التي رسمها الملك عبدالعزيز للسير فيها في علاقاته السياسية مع أشقائه العرب، والتي كانت تقوم على توثيق عرى الأخوة الصادقة والتعاون المشترك في كل ما يعود على الأمة العربية والإسلامية بالخير، مع السعى نحو تقوية عوامل النهضة في الوطن العربي، إلى جانب العمل في سبيل تحريرها من السيطرة الأجنبية، الأمر الذي جعله يتقاضى عن كل ما تعرضت له دولة آل سعود عبر تاريخها الطويل من تعديات على يد ولاية الدولة العثمانية في مصر، أمثال: محمد علي الألباني وابنيه طوسون وإبراهيم (١)، وجعله أيضاً يبادر بعد ضم الحجاز، بإرسال نسخة لملك مصر من تلك الرسائل التي وجهها إلى حكام وملوك العالم الإسلامي (٢) في العاشر من ربيع الآخر ١٢٤٤هـ / ٢٨ من أكتوبر ١٩٢٦م، يدعوهم فيها إلى الاشتراك في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة بتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٢٤٤هـ / ٧ من يوليو ١٩٢٦م لتقرير مصير الحجاز (٣).

ومما يؤسف له أن الوفد المصري لم يصل إلا في ١٧ من ذي الحجة ١٢٤٤هـ / ٨ من يونيو ١٩٢٦م وهذا وقت متأخر لزم من انعقاد المؤتمر، وربما هذا يعود إلى توتر العلاقات السعودية المصرية في تلك الفترة، وذلك يعزوها البعض لعدة أسباب، ومنها: يوم أن أرسل الملك فؤاد وفداً إلى السلطان عبدالعزيز عام ١٢٤٤هـ / ١٩٢٥م برئاسة شيخ جامع الأزهر محمد مصطفى المراغي للتوسط بينه وبين الشريف حسين أثناء حرب الحجاز فاعتذر السلطان عبدالعزيز عن قبول هذه الوساطة.

ويعود اعتذار السلطان عبدالعزيز لهذه الوساطة إلى أن قبولها يعني التسليم مبدئياً

---

= لوكان هيرزوير: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

(١) نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٢) كانت هذه الدعوة موجهة إلى: ملك مصر، وأمير الأفغان، وحكومة إيران، والعراق، وجمعية الخلافة الإسلامية، وجماعة أهل الحديث، وجمعية العلماء في الهند، والمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين، والشيخ بدر الدين المحدث في دمشق، وغيرهم ممن يعينهم أمر هذه البلاد المقدسة.

انظر:

لطيفة السلوم: مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٦١ - ٦٦٢.

باعتراض ملك مصر، والموقف العدائي الذي تبناه محمد على الألباني جد الملك فؤاد حيث هدم أول وحدة عربية إسلامية (١)، هذا إذا ما أضفنا رغبة الملك فؤاد في أن يصبح خليفة للمسلمين (٢)، وهذا المنصب يتطلب الإشراف على الأماكن المقدسة، في حين يدرك السلطان عبدالعزيز أن العالم العربي والإسلامي يخضع معظمه لسيطرة الاستعمار الأوربي البغيض، لذا فهو أحق من غيره في الإشراف على الأماكن المقدسة وإضافتها إلى دولته، سيما وأن دولته قامت على أساس متين من تعاليم الدين الإسلامي، ويكاد يكون هو الزعيم العربي المسلم الذي كان يطبق تعاليم الشريعة الإسلامية السحاء في دولته.

ومما زاد في توتر العلاقات السعودية المصرية اعتراض العلماء لمظاهر البدع والخرافات التي كانت تصاحب المحمل المصري في أيام الحج (٢)، ومع أن السلطان عبدالعزيز قد اعتمد على فتوى العلماء في تحريم الموسيقى والأبواق التي تصاحب محمل الحجاج المصريين، إلا أن الملك فؤاد اعتبر هذا العمل تحدياً شخصياً له فأمر بمنع إرسال كسوة الكعبة المشرفة التي اعتادت مصر على إرسالها في كل عام كما أوقف صرف واردات الأوقاف العائدة للحرمين الشريفين فلم يهتم السلطان عبدالعزيز وأمر بصنع كسوة الكعبة الشريفة محلياً، على خبرة بعض الإخوة المسلمين المقيمين في مكة المكرمة (٤).

(١) عبدالله سعود القبايع: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢.

(٢) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٣) كان المحمل المصري في أيام الحج ترافقه الموسيقى والأبواق، وسبق أن منع الأمير سعود بن عبدالعزيز إبان الدولة السعودية الأولى هذه البدع مما كان سبباً في تدهور العلاقات السعودية المصرية وانهيار الدولة السعودية الأولى في عهد الأمير عبدالله بن سعود من قبل والي مصر محمد علي الألباني العدو اللدود للدعوة السلفية.

انظر:

عبدالرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار (بيروت، دار الجيل، ب.ت.)، ج ٢،

ص ٢٤٧.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٦٥.

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٦٧ - ٦٦٨.

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ١١٤ - ١١٥.

«ولما رفض الملك فؤاد أن يعترف بالوكالة السياسية التي كان عبدالعزيز قد أقامها في القاهرة منذ أمد بعيد لتمثيله، كرفضه تحويلها إلى قنصلية عامة تتمتع بها تتمتع به القنصلية المصرية العامة في جدة من امتيازات متعارف عليها دولياً، صبر عبدالعزيز طويلاً، حتى إذا لم ينفع الصبر في جعل ملك مصر يعاود النظر في موقفه غير الودي، أمر بإقفال القنصلية المصرية في جدة، وقيمت مقفلة إلى أن توفي الملك فؤاد عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م» (١).

وقد بلغ من تدهور العلاقات السعودية المصرية تدخل الحكومة المصرية أيضاً في الأمور الداخلية للدولة السعودية المتمثل في موقفها من نظام التبعية الحجازية النجدية عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م (٢).

ودارت العديد من المفاوضات لمحاولة الإصلاح بين القطرين الشقيقين، ومنها ما دار بين بدوى باشا والشيخ حافظ وهبة في عام ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م، حيث دار الحديث حول اعتراف الحكومة المصرية بحكومة المملكة، واعتماد تعيين قنصلها في القاهرة أسوة بالدول الأخرى، وعلى الرغم من أن المحادثات كانت تدور في جو ودي إلا أنه لم يتوصل إلى اتفاق لحل النزاع بين القطرين الشقيقين (٣).

وفي عام ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م كان هناك لقاء بين السلطان عبدالعزيز والقائم بالأعمال المصري في جدة بشأن تحسين العلاقات، حيث عبر الملك عبدالعزيز في هذين اللقاءين عن رغبته الأكيدة في تحسين العلاقات وحل المشاكل المعلقة بين البلدين، والدخول في مفاوضات بينهما بشرط أن تكون مهمة القائم بالأعمال الرسمية من الدولة، فوعده القائم بالأعمال بأنه سوف يحاول اقناع حكومته بذلك (٤).

---

(١) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص ١١٨ - ١١٩.

(٢) هذا النظام ينص على أن يعتبر حجازياً كل من كان ذا تابعية عثمانية قبل الحرب العالمية الأولى من أبناء الحجاز الأصليين أو المقيمين «المجاورين» وكل من ولد في الحجاز، وعلى أن يكون لكل مسلم بلغ سن الرشد وأقام في الحجاز ثلاث سنوات متوالية أن ينال الجنسية الحجازية.  
انظر:

لطيفة السلوم: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٣) لطيفة السلوم: المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٤) لطيفة السلوم: المرجع السابق، ص ٢١٤ - ٢١٥.

وتشير الوثائق البريطانية التي بين أيدينا بأنه بالإضافة إلى ما كان يقوم به الملك عبدالعزيز من أجل تحسين العلاقات السعودية المصرية فإن هناك جهوداً مصرية مخصصة تسعى لتحقيق هذا الهدف السامي ومنها جهود الممثلين المصريين في المملكة العربية السعودية وجهود على ماهر رئيس الوزراء المصري ومدحت باشا ورجل الاقتصاد المصري طلعت باشا حرب، وجريدة الأهرام إضافة إلى رغبة الشعب المصري المخلص في عودة العلاقات الأخوية بين القطرين الشقيقين (١).

وتوفي الملك فؤاد رحمه الله عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م وانجلت غمامة الجفاء بين البلدين (٢)، حيث أقر مجلس الوصاية التمثيل الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية، وعندما تسلم الملك فاروق سلطته الشرعية لملك مصر في ١٥ من صفر ١٣٥٥هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٣٦م عمل على إقامة صلات وثيقة مع الملك عبدالعزيز وحكومته (٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم مما عرف عن السلطان عبدالعزيز من رغبة في تأكيد حسن الجوار وتركيز شديد على تنمية روح التعاون والمهادنة وبين المحيطين به من أشقاء وغيرهم، إلا أن بعض الباحثين ركزوا كثيراً على قضية تباطؤ حكومة الملك فؤاد في الاعتراف بالدولة السعودية الجديدة في عهد السلطان عبدالعزيز رغم الروابط القوية بين البلدين في الدين واللغة والتاريخ.

ولعل من أبرز آثار هذه القضية على العلاقات السعودية المصرية أن بريطانيا حاولت بكل ما أوتيت من وسائل ملتوية أن تستثمرها في صالح مصالحها الاستعمارية في المناطق المحيطة بالمملكة العربية السعودية بشكل عام، وذلك رغم ما كانت تقوم به من تمويه في سبيل إخفاء نواياها الحقيقية، فلم تكن المنافسة بين الملك عبدالعزيز آل سعود والملك فؤاد في الواقع سوى كيد سياسي خدّم المصالح البريطانية بقدر ما ألحق أضراراً بالغة بالمسلمين من كلا الطرفين، ولذلك نرى أن ترحيب بريطانيا بأي نوع من التقارب بين حكام المناطق التي لها مصالح فيها إنما كان دائماً على أساس مدى الفائدة التي تعود عليها هي أولاً وأخيراً،

(١) F.O. 371/19018, A Letter No. 75 from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 17th March 1935.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٦٨.

(٣) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

والعكس أيضاً كان صحيحاً، فيما لو كان هذا التقارب فى غير صالح سياستها الاستعمارية.

ومن هنا يبدو لنا أن ذلك كان أقوى حوافز بريطانيا إلى التغاضي فى بادئ الأمر عن الوجود الإيطالي فى الحبشة - كما سيأتى - والتقارب الإيطالي اليمني، وعقد معاهدة صداقة بين المملكة العربية السعودية وإيطاليا فى ٢٠ من شوال ١٢٥٠هـ / ١٠ من فبراير ١٩٢٢م (١)، نظراً لأنها لم تكن ترى فى هذه العلاقة خطراً أو إخراجاً لوجودها فى منطقة الخليج بوجه عام، لأن مركزها فيه كان قوياً.

ولعل هذا أيضاً هو الأساس لما يقرره بعض المحللين حول تأخر الاعتراف المصري بقيام المملكة من أن الملك عبدالعزيز كان على يقين تام من أن بريطانيا كانت قادرة على حمل الحكومة المصرية على أن تعترف بحكومته، ذلك لأنه كان يرى أن مصر بحكم النفوذ السياسي البريطاني عليها لا يمكنها أن ترفض لبريطانيا رغبة كهذه (٢).

ومهما يكن من أمر فإن الحكومة البريطانية - كما هو معلوم - كانت قد بادرت إلى الاعتراف بالسلطان عبدالعزيز حاكماً مستقلاً، وتؤكد ذلك الاعتراف منها بمعاهدة جدة ١٢٤٥هـ / ١٩٢٧م (٣).

وبالنظر إلى ما كان لبريطانيا من قوة ضغط فعالة على الحكومة المصرية، فإن ردها على اقتراح لورد لويد - معتمدها فى مصر - على وزارة الخارجية البريطانية بان تنتهز فرصة زيارة الملك فؤاد للهند فتطلب منه الاعتراف بحكومة السلطان عبدالعزيز، كان معناه فقط عدم وجود ضرورة ملحة من وجهة نظر المصلحة البريطانية لا لأنها كانت عاجزة عن التأثير على الملك فؤاد، فقد جاء فى رد الخارجية البريطانية على اقتراح لورد لويد أن الوزارة ترى أن الوقت غير مناسب لذلك، لأن العلاقات بين مصر والحكومة البريطانية كانت غير هادئة فى تلك الفترة، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تطالب الملك فؤاد بتحسين علاقاته

(١) وزارة الخارجية السعودية: مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ - ١٠٥.

خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٩١.

(٢) مديحة أحمد درويش: العلاقات السعودية المصرية ١٩٢٤ - ١٩٢٦م (رسالة دكتوراة، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨)، ص ٤٢٢ - ٤٢٣.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢ - ٢٥.

نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

بالسعودية، بل عليها أن تقوم أولاً بتحسين علاقاتها مع مصر، ورغم أن حكومة محمد محمود كانت قد أبدت رغبتها في الاعتراف بالسلطان عبدالعزيز إلا أن الحكومة البريطانية لم ترد الضغط على الملك فؤاد لحث الحكومة المصرية على ذلك.

ولقد حاول لويد تلخيص أسباب عدم اعتراف الملك فؤاد بالسلطان عبدالعزيز، فأرجع ذلك إلى موقف شخصي أساسه الغيرة، وإن كان الملك فؤاد يحاول أن يخفى ذلك تحت ستار مجموعة من العوامل، أهمها حادثة المحمل..

كما نوه المعتمد البريطاني أيضاً بأن الدوائر الشعبية، وكذلك الوزارة المصرية ترغب في هذا الاعتراف وتسعى إليه، إلا أن الملك فؤاد وحده كان يقف ضد هذا الاتجاه.

وتشير الدلائل أن الحكومة البريطانية لم تفكر جدياً في حل الخلاف السعودي المصري، وتجد في تحديد سياستها بصورة أوضح من أجل وضع صيغة للتعاون بين البلدين الشقيقين إلا عندما خافت على مصالحها منذ عام ٢٠ - ١٩٢١م، وخاصة بعد اتهام الملك عبدالعزيز إياها بأن تساهلها مع حركة المتمردين (١) هو الذي مكنهم من التسرب عبر المناطق المجاورة إلى شمال الحجاز.

وكانت بوادر التحسن في العلاقات السعودية المصرية والتي أظهرت بريطانيا رضائها عنها قد بدأت تظهر عندما عين قنصل مصري جديد في جدة بعد أن ظل هذا المنصب شاغراً لمدة سنتين ونصف.

ومصادقاً لهذا القول كانت تعليمات الحكومة البريطانية إلى السير مايلز لامبسون عند تعيينه معتمداً جديداً في مصر أن يعمل على تقوية التقارب بين بريطانيا ومصر أولاً ثم بين مصر والسعودية.

وعلى ضوء ذلك شهد عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م بداية مرحلة المفاوضات الرسمية بين السعودية ومصر وأخذت بريطانيا تتدخل بعد هذا من أجل تبديد الخلافات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصفتها صديقاً لكلا الطرفين، ثم جاء الموقف الدولي المتوتر كعامل آخر من عوامل التحرك البريطاني حين بدأت إيطاليا تميل إلى جانب ألمانيا، وازدادت مخاوف بريطانيا عند الهجوم الإيطالي على الحبشة، وذلك خشية منها على أن يؤدي ذلك

(١) يقصد بهم ابن رفاة وصحبه حيث خرجوا مسلحين من سيناء إلى شمال المملكة العربية السعودية.

إلى تمزق فى صفوف حلفائها، وهى التى تغاضت من قبل عن المعاهدة السعودية الإيطالية، حين كانت لا ترى فيها خطراً على مصالحها فى المنطقة، ومن هنا سارعت إلى العمل من أجل تصفية الخلافات بينهما عندما شعرت بتهديد مصالحها فى المنطقة (١).

ومهما يكن من دورها المزعوم فى إنهاء النزاع بين البلدين الشقيقين فإن الثابت تاريخياً هو أنه بمجرد ظهور الحقيقة حول أسباب الجفاء بين السعودية ومصر أخذت الأمور تعود إلى حالة الصفاء التى كانت عليها من قبل.

ومنذ ذلك الوقت أيضاً تحسنت العلاقات وازدادت متانة، وكان من آثار ذلك أن قامت مشاورات ومراسلات بين الأشقاء بما يدعم وحدة الصف العربى والإسلامي من أجل العمل بصورة مشتركة وموحدة لضمان سلامة وحرية سائر الأوطان العربية (٢).

هذا وقد توجت هذه المشاورات والمراسلات بعقد معاهدة صداقة بين البلدين الشقيقين وقعت فى القاهرة بتاريخ ١٦ من صفر ١٢٥٥هـ / ٧ من مايو ١٩٢٦م، وقد ألحقت بهذه المعاهدة بعض المذكرات المتبادلة بين البلدين تتعلق بتسوية بعض المسائل المتعلقة بين الحكومتين (٣).

وبعد توقيع هذه المعاهدة لم نشهد ما يعكر صفو العلاقات السعودية المصرية، وخاصة بعد انتقال الحكم إلى الملك فاروق بعد وفاة الملك فؤاد بتاريخ ٤ من صفر ١٢٥٥هـ / ٢٦ من أبريل ١٩٢٦م، حيث تطورت العلاقات لدرجة التمثيل الدبلوماسي بين القطرين، فأنشأت الحكومة المصرية مفوضية لها فى جدة، وعين عبدالرحمن عزام بعد هذه الجفوة المؤقتة كأول وزير مفوض للحكومة المصرية فى المملكة العربية السعودية عام ١٩٢٧م (٤)، كما أنشأت المملكة العربية السعودية مفوضية لها فى القاهرة.

(١) مديحة درويش: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٢ - ٤٤٢.

(٢) عبدالمنعم الغلامى: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥ - ٢٢٢.

أمين سعيد: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٢٦.

نجلاء عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٨.

(٤) إبراهيم المسلم: العلاقات السعودية المصرية (القاهرة، مكتبة مدبولي، ب.ت.). ص ٢٢.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ٢٢٤ - ٢٢٩.

ولقد كان الملك عبدالعزيز رحمه الله خبيراً بالسياسة قادراً بفطرتة على التمييز بين الرجال المخلصين لوطنهم، عارفاً بأساليب رجال السياسة العرب والمتناقضات التي تحدث منهم، فكان لا يقدم على رأى فى صالح القضايا العربية قبل التشاور مع الحكومة المصرية، لأنه يعتبر مصر إحدى دعائم الوحدة العربية.

وقبيل مؤتمر لندن بعث الملك عبدالعزيز برقية إلى ممثله فى القاهرة بتاريخ ٢٧ من شوال ١٣٥٧هـ / ١٩ من نوفمبر ١٩٣٨م، يقول فيها «قابلوا محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وأخبروه أننا يجب على الدوام أن نكون على اتفاق وتفاهم فى كل ما له علاقة بالمصلحة الإسلامية عامة والمصلحة العربية خاصة، وأهم المسائل التي تواجه الإسلام والعرب هى مشكلة فلسطين» (١).

ومن أجل إقامة سياسة ثابتة بين الدولتين على أسس من التعاون والتفاهم، قام الملك فاروق بزيارة ودية للملك عبدالعزيز، والتقى الملكان فى سفح رضوى<sup>(٢)</sup> صباح يوم الأربعاء ١٠ من صفر ١٣٦٤هـ / ٢٥ من يناير ١٩٤٥م، وقد دعمت هذه الزيارة ما تم من اتفاقيات بين القطرين الشقيقين، وفتحت الطريق أمام اتفاقيات جديدة، وحلت أموراً ومكنت صداقة، وجعلت اتحاد العرب أمراً ملموساً (٣).

وأخيراً كان لقاء الملك عبدالعزيز بالملك فاروق فى القاهرة بتاريخ ٤ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٧ من فبراير ١٩٤٥م، وكان ذلك بعد الاجتماع التاريخي فى البحيرات المرة حيث التقى الملك عبدالعزيز بالرئيس روزفلت وونستون تشرشل (٤).

(١) إبراهيم المسلم : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٢) سفح رضوى وهو جبل عظيم مطل على ينبع النخل، ويشاهد من ينبع البحر .  
انظر : أبو اسحاق الحربى : كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة ،  
تحقيق حمد الجاسر ( الطبعة الثانية ، الرياض ، دار اليمامة ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ) ص ٤٠٩ .

(٣) خير الدين الزركلي : مصدر سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١١٥١-١١٥٣ .

(٤) إبراهيم المسلم : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .  
خير الدين الزركلي : مصدر سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١١٨٢ - ١١٨٣ .



## حكومة الهند

كان المستعمرون البريطانيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط منقسمين فى رأيهم بالنسبة لصلات بريطانيا بالمنطقة العربية إلى فريقين: فريق يعتقد أن مصلحة بريطانيا تستلزم سيطرتها على جنوب الجزيرة العربية، والبصرة، وبغداد، ومنطقة الخليج العربى، وكان يمثل هذا الفريق رجال حكومة الهند (١)، ويتزعمه برسى كوكس Cox، وأرنولد ولسن، والكابتن شكسبير، وكان هؤلاء يرشحون السلطان عبدالعزيز لزعامة العرب (٢)، فى حين أن الفريق الثانى كان يرى السيطرة على مصر، والاستيلاء على سوريا، والاهتمام بالمناطق المقدسة فى شبه الجزيرة العربية، والتى تمثل أقوى الروابط الإسلامية بالدولة العثمانية (٣)، وكان يمثل هذا الفريق المكتب العربى بالقاهرة، وهذا الفريق يضم عدداً من المهتمين بالمصالح البريطانية فى البلاد العربية مثل لورانس، ورونالد ستورز، وجلبرت كلايتون، وجورج هوجارث، وجرتروود يل (٤).

واستمر إلحاح برسى كوكس على حكومته فى الدعوة إلى التقرب من السلطان عبدالعزيز، وقد كان استرداد السلطان عبدالعزيز للأحساء فى عام ١٢٢١هـ / ١٩١٢م قد لفت أنظار رجال السياسة البريطانيين إلى أمير نجد وجعلهم يؤيدون التقارير التى بحث بها شكسبير مبعوث برسى كوكس بتاريخ ٢٩ من صفر ١٢٢٢هـ / ١٦ من يناير ١٩١٥م (٥). ولقد أخذ رأى العام البريطانى يهتم بالسلطان عبدالعزيز، فكتبت جرتروود يل (٦)

(١) فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها فى السياسة العراقية ١٩٢٢ - ١٩٤٨م (رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ١٩٧٥م)، ص ١٠.

موضى آل سعود: الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت، ص ٥٢.

(٢) محمود صالح منسى: تاريخ الشرق العربى الحديث (ط١)، دار الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص ٢٢٥.

(٣) فاروق صالح العمر: مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(٤) محمود صالح منسى: تاريخ الشرق العربى الحديث، ص ٢٢٥.

(٥) I.O.R. L/P & S/10/389.

تعهدات بريطانيا لابن سعود فى ١٢ يناير ١٩١٧م.

(٦) جرتروود يل (١٨٦٨ - ١٩٢٦) باحثة انجليزية كانت تهتم بالتاريخ والآثار، قضت شطراً طويلاً من حياتها فى الشرق للبحث والتنقيب، وأتقنت اللغة العربية والفارسية، وعندما نشبت الحرب العالمية =

فى صحيفه التايمز اللندنيه، تقول «انه اليوم ابرز شخصيه فى وسط شبه الجزيره العربيه فنظر اليه رجال السياسه البريطانيه على انه يمكن ان يكون صديقاً نافعاً او عدواً محرجاً، وأنهم اذا عقدوا معه معاهده استطاعوا ان يحولوا دون استخدام ساحل الخليج العربى عند الأحساء، وساحل عسير على البحر الأحمر قواعد معاديه لهم» (١).

وأخيراً تمخضت الجهود بين السلطان عبدالعزيز والحكومة البريطانيه والتي كان وراءها حكومة الهند عن عقد معاهده العقيق بينهما بتاريخ ١٨ من صفر ١٣٢٤هـ / ١٦ من ديسمبر ١٩١٥م، وقد تضمنت هذه المعاهده سبع مواد رئيسيه كانت المحور الرئيسى الذى بنيت عليه فيما بعد العلاقات السعوديه البريطانيه، كما مر بنا ذكره سابقاً (٢).

وبعد الحرب العالميه الاولى بدأ الخليج العربى وكأنه بحيره بريطانيه يحكمها السلاح البريطانى، وتميزت هذه الفتره بتغلب الاستراتيجيه الامبرياليه التى تصاغ فى بريطانيا بعقل يزن السياسه العالميه ويعمل لخدمه المصالح البريطانيه فى خضمتها على الاستراتيجيه الأمنيه التى لا تتعدى اعتباراتها أمن الهند.

وانقضى بهذا عهد كانت فيه لندن لخدمه أهداف الراج الهندى المباشرة فى الخليج العربى ليبدأ عهد آخر يعمل فيه الراج الهندى لخدمه أهداف لندن المباشرة فى الخليج العربى. وبمعنى آخر بدأ فى هذه الفتره الاهتمام بالخليج العربى من أجل الهند يتقلص حتى انتهى تماماً مع الحرب العالميه الثانيه ليصبح الاهتمام بالخليج من أجل ذاته (٢).

وفى هذه الفتره التى تبدلت فيها وظيفه سياج الأمن الهندى بالإضافة إلى ضم السلطان عبدالعزيز للحجاز الذى كانت تربطه علاقات مستقره مع العالم الخارجى، أصبح السلطان

---

= الاولى أرادت السياسه والمخابرات البريطانيه الاستفادة منها فى مهام شأنها شأن لورانس.  
انظر:

محمود صالح منسى: جرتود بل أداة الاستعمار البريطانى فى العراق (بحث نشر بالمجله التاريخيه المصريه، المجلد ١٨، القاهره)، ص ١٩٢ - ٢٢٤.

(١) محمد عبدالرحمن برج: دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر (القاهره، ١٩٧٤م)، ص ٢٩١.

(٢) I.O.R. L/P & S/10/389.

تعهدات بريطانيه لابن سعود.

(٢) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم: سياسه حكومة الهند تجاه الخليج العربى ١٨٥٨ - ١٩٤٧م، ص ٥٦٨.

عبدالعزیز موضع اهتمام وزارة الخارجية البريطانية، وأصبح عنصراً من السياسة البريطانية العامة، وليس من اختصاص سياسة وزارة الهند أو حكومة الهند، وعلى الرغم من ذلك فإن حكومة الهند كانت تبدي دائماً وجهة نظرها تجاه العلاقات السعودية البريطانية.

ومن خلال تتبعنا للمراسلات وتبادل وجهات النظر بين وزارة الخارجية من جهة وحكومة الهند من جهة أخرى، نلاحظ أن حكومة الهند لا تؤيد أي تنازل على ساحل الخليج العربي لما يراه الملك عبدالعزيز ملكاً لأسلافه، بل ترى الوقوف ضد الملك عبدالعزيز باستخدام القوة (\*). إذا لزم الأمر على الرغم من إدراكها عجز الحكومة البريطانية في الوقوف أمام الملك عبدالعزيز بالقوة قانوناً حيث إن الخلاف بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا يدور حول أراضٍ معظمها خالية من السكان أو أراضٍ أخرى تدين بالولاء للملك عبدالعزيز الذي يستطيع أن يضمها عن طريق ما أسمته حكومة الهند بـ «التوغل السلمي» الذي اتبعه الملك عبدالعزيز في ضم ملك أسلافه.

كما أن حكومة الهند لا تؤيد اللجوء إلى محكمة مستقلة بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا لأنها تدرك أن بريطانيا ستفشل لضعف حججها أمام الحقوق القانونية للملك عبدالعزيز (١).

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد كانت تعارض حكومة الهند في كثير من وجهات النظر حيث ترى أن تسوية الحدود أمر ضروري في صالح شيوخ الخليج أولاً ومطلوبة ثانياً لتقوية العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا حيث أن الأخيرة في حاجة لعدم إثارة الملك عبدالعزيز ضدها لأن ذلك ليس في صالحها إذا ما أرادت استمرار بسط نفوذها على المشيخات والدول المحيطة ببلاد الملك عبدالعزيز.

كما نلاحظ في طيات تلك المراسلات البعد الإسلامي الذي كانت تتمتع به حكومة الملك عبدالعزيز وتدركه في الوقت نفسه حكومة الهند، حيث ذكرت أن الملك عبدالعزيز

---

(\*) وهي برأيها هذا لن يكون هناك أدنى اتفاق أو سلام بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا.

(١) C.O. 15/2/161, A Letter No. F. 46-N-38, from the Secretary of the Government of India, to his Majesty's under Secretary of State for India, London, in 15th June 1939.

C.O. 15/161, A Letter from India Office to Foreign Office, in 10th Aug. 1939.

ورعاياه وشعبه لن تمنعهم العلاقات الوثيقة مع بريطانيا في تقديم المساعدة للمسلمين في أي مكان، وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني، والوقوف ضد الحكومة البريطانية بكل قوة، وليس هذا الموقف من جانب الملك عبدالعزيز بسبب الفشل في الحصول على ما يراه ملكاً لأسلافه على سواحل الخليج العربي وغيرها بل بسبب المكانة التي يتمتع بها الملك عبدالعزيز ورعاياه أمام العالم الإسلامي الذي ينظر إليه بأنه قائد لبلد رائد لجميع البلدان الإسلامية.

وأخيراً تؤكد حكومة الهند أن الملك عبدالعزيز لن يكون شاكراً للصنيع أمام الحكومة البريطانية بسبب السماح له بضم أرض يعتبرها حقاً له ولأسلافه، وليس بالجميل من جانب الحكومة البريطانية (١).

---

(١) C.O. 15/2/161, A Letter No. F. 46-N/38 from the Secretary to the Government of India, in External Affairs Department to the under Secretary of State for India, India Office, London, in 30th Aug. 1938.



## الفصل الثانى

### أثر المشكلة الفلسطينية على العلاقات السعودية البريطانية

- الأطماع الاستعمارية فى فلسطين وموقف المملكة منها  
[١٣٥١ - ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٢ - ١٩٣٦ م]
- الثورة الفلسطينية وموقف المملكة منها  
[١٣٥٥ - ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٦ - ١٩٣٩ م]
- موقف المملكة من القضية الفلسطينية  
من مؤتمر لندن [١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م]
- إلى نهاية الحرب العالمية الثانية [١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م]

لقد ظهرت الصهيونية العالمية بمظهرها السياسى الفاضح على يد الصحفي النمساوى تيودر هرتزل مؤلف كتاب «الدولة اليهودية» عام ١٢١٢هـ / ١٨٩٥م، والداعى إلى مؤتمر بال (بازل) فى عام ١٨٩٨م، حيث تقرر السعى من أجل (إقامة وطن قومي) لليهود فى فلسطين (١).

وقد بدأ تنفيذ الفكرة الصهيونية عندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٢٢٢هـ / ١٩١٤م وربطت الصهيونية العالمية هدفها بمخططات بريطانيا الاستعمارية على أساس أن بريطانيا هى أكثر الدول اهتماماً بالمنطقة لوقوعها على الجسر البرى المؤدى إلى الهند، وكان من نتيجة تحالف الصهيونية مع بريطانيا أن أصدرت الأخيرة تصريح بالفور المشؤوم فى ١٧ من محرم ١٣٣٦هـ / ٢ من نوفمبر ١٩١٧م، وفيه وعدت بالعطف على هدف الصهيونية، ووعدت بالمساعدة على تحقيقه وهو التصريح الذى كان مثالا للتناقض والمغالطة (٢).

وقد كان لهذا التصريح صدام المؤلم فى قلب كل فرد من أفراد العالم العربى والإسلامى، الذى كان يبرزح معظمه حينذاك تحت نير الاستعمار الأوربي، أما السلطان عبدالعزيز آل سعود أمير نجد فقد كان شبه محاصر فى وسط شبه الجزيرة العربية، كما كان مشغولاً بهدفه الأكبر وهو إعادة ملك أسلافه إلى ما كان عليه فى القرن التاسع عشر الميلادى، وكان ذلك هو جل اهتمامه ولو أنه فيما بعد أدان تصريح بالفور، وقال «إن تصريح بالفور أعظم ظلم ارتكبه بريطانيا وهل يمكن تصور كارثة أعظم من أخذ أراضي العرب ومساكنهم وتسليمها إلى آخرين» (٢).

وبعد أن حقق السلطان عبدالعزيز هدفه الأول وأعاد ملك أسلافه، وضم الأراضي المقدسة فى الحجاز وأثبت للعالم عامة ولبريطانيا خاصة أنه رجل المستقبل (٤) **The Coming Man**، وأنه زعيم قوي الشكيمة لا يرضى بالمهانة والذل، كل ذلك جعل فى

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى (ط١، بيروت ١٩٧٢م) ص ٦٢

(٢) محمود صالح منسى: تاريخ الشرق العربى الحديث، ص ٤٧٥ - ٤٩٠.

الحكم دروزه: ملف القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى (ب.ت.، بيروت، ١٩٧٢م)،

ص ٢٤.

(٣) محمد على رفاعى: رجال ومواقف (ط١، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٧م)، ص ٥٠.

(٤) I.O.R. L/P & S/10/389, Report No.251 relations with Ibn Saud, (٤)

in 12th June 1917.

استطاعة السلطان عبدالعزيز أن يلعب الدور الذي يراه ملائماً في المشكلة الفلسطينية، ويتجلى هذا في أثناء اجتماعات وادي العقيق بالطائف في جمادى الأولى ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م، والتي أسفرت عن عقد اتفاقية جدة فيما بعد، وقد حاولت بريطانيا في هذه المعاهدة أن تنص صراحة على طبيعة مركزها في فلسطين إلا أن السلطان عبدالعزيز رفض ذلك، واستمرت المحادثات نحو عشرين يوماً، وكانت هذه المادة إلى جانب مواد أخرى سبباً لتوقف المفاوضات، ولم تستأنف إلا بعد أن تنازلت بريطانيا عن مثل هذه الشروط التعسفية التي طلبت إضافتها (١)، وكان هذا الموقف هو المجابهة الأولى وأول موقف رسمي يتخذه السلطان عبدالعزيز بشأن القضية الفلسطينية، ثم بعد ذلك أخذت مراقبه تتوالى وتكثف حتى انتقل بها من النطاق الإقليمي إلى النطاق الإسلامي ثم العالمي (٢).

وعندما قام اليهود بعد عامين تقريباً من معاهدة جدة بالاعتداء على المسلمين وإلقاء القنابل عليهم وهم يؤدون صلاة الجمعة بالمسجد الأقصى في ربيع الأول ١٣٤٨هـ / أغسطس ١٩٢٩م «حادثة البراق» غضب السلطان عبدالعزيز غضباً شديداً لهذا العدوان الأثيم، وأرسل إلى ملك بريطانيا جورج الخامس خطاباً في ربيع الآخر ١٣٤٨هـ / سبتمبر ١٩٢٩م، يستنكر هذا الحادث الأليم، ويعرب له عن الأثر السيئ الذي تركه في نفسه ونفس شعبه، ويناشده المحافظة على الدين، وحماية المسلمين، ومعاقبة الأثمين، والحيولة دون تكرار مثل هذا الحادث الأليم (٣).

ورد ملك بريطانيا في يوم السبت ٨ من رجب ١٣٤٨هـ / ١٠ من ديسمبر ١٩٢٩م، يؤكد له فيه اهتمام حكومته بالأمر، وينفي له وقوع الاعتداء على المسجد الأقصى والمصلين فيه (٤)، وهذا النفي البريطاني ينطوي على المغالطات التي تنتهجها الحكومة البريطانية

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٢.

(٢) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين (ط ٢)، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ١٤٥.

(٣) عبدالمنعم الغلامي: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٤٨.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٤٨.



لتحقيق مخططاتها ومخططات اليهود الاستعمارية فى العالم العربى والإسلامى .

كما بعث السلطان عبدالعزيز فى الوقت نفسه برقية إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى فى القاهرة، وإلى المجلس الإسلامى الأعلى فى فلسطين، عبر فيها عما يشعر به وسائر من فى الجزيرة العربية من ألم وكدر إزاء هذه الفاجعة، «ومشاركة سكان الأقصى ومن حوله فيما أصابهم من هذا العمل المنكر الذى وقع عليهم فى صلاتهم فى المسجد الحرام، وإننا لواثقون بأن الحكومة البريطانية بما نعهد من تقاليدها ستعامل بأقصى أنواع الشدة أولئك الأثمة لا سيما أولئك الذين اقترفوا ذلك الإثم المبين، وإننا فى هذا الموقف الذى امتلأت فيه النفوس ألماً وكدرأ نقدم للعرب والمسلمين عامة تعزيتنا فى من فقد فى ذلك المسجد الحرام من المصلين» (١).

ولم يكتف السلطان عبدالعزيز آل سعود بالاحتجاج والاستنكار ولم يقنع بما كتبه للحكومة البريطانية فى لندن بل تجاوز ذلك إلى الاتصال بحكومة الانتداب فى فلسطين، والتى بادرت كذلك بالنفي والتهرب والادعاء بأن ما بلغه من عدوان على المصلين بالمسجد الأقصى لم يقع، وإرضاء للسلطان عبدالعزيز ولتهدئة الموقف فى فلسطين بعثت الحكومة البريطانية فى ١٨ من ربيع الآخر ١٣٤٨هـ / ٢٢ من سبتمبر ١٩٢٩م لجنة تحقيق مكونة من أعضاء البرلمان البريطانى برئاسة المستر والتر شو W. Shaw عهد إليها بالبحث فى أسباب الاضطرابات ووضع التوصيات الكفيلة بمنع مثل هذه الاضطرابات، وانتهت بتوصياتها إلى تأييد العرب، ونقد سياسة حكومة الانتداب البريطانية (٢).

هذا وقد بدا من عرب فلسطين والعرب بوجه عام فى بداية الثلاثينيات حتى قيام الثورة الفلسطينية عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م إصرار وتعاون على استنكار كل ما كانت تقوم به الحكومة البريطانية، وما يفعله اليهود، وبدا أن هناك محاولات متعددة لتجميع القوى العربية والإسلامية للوقوف فى وجه الاستعمار والصهيونية، ففي ١٦ من ربيع الأول ١٣٥٠هـ / ٢ من أغسطس ١٩٣١م عقد العرب مؤتمراً فى نابلس استنكروا فيه تسليح الحكومة البريطانية وغيرها لليهود، كما عقد مؤتمر آخر فى نابلس بتاريخ ٤ من جمادى الأولى ١٣٥٠هـ / ١٨

(١) أمين سعيد: مرجع سبق ذكره، ج٢، ص ٢٣١.

(٢) أحمد الشقيرى: أربعون عاماً فى الحياة العربية والدولية (بيروت، دار العودة، ب.ت.)، ص ١٦٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٤٩.

من سبتمبر ١٩٢١م تقرر فيه مطالبة اللجنة التنفيذية وغيرها من الهيئات العربية الأخرى أن تعدل عن سياسة التعاون مع الحكومة البريطانية، أو محاولات التفاهم معها إلا على أساس الاستقلال ضمن الوحدة العربية الشاملة، كما طالبوا بمقاطعة البضائع المستوردة وترويج الصناعات العربية الوطنية.

وجاء عام ١٢٥١هـ / ١٩٢٢م ليشهد بداية عملية لسياسة عدم تعاون العرب مع اليهود في أي مجال من المجالات، وتقدم العرب باستقالاتهم من المناصب الرسمية المختلفة، وقرروا عدم الاشتراك في المعارض التجارية المشتركة، وبدأوا يشكلون أحزاباً سياسية خاصة بهم (١)، كما بدأ الشباب الفلسطيني يساهم بطريقة فعالة وعملية في أمور البلاد حيث قاموا بعقد أول مؤتمر لهم في ٥ من شعبان ١٢٥١هـ / ٤ من ديسمبر ١٩٢٢م، وقرروا فيه القيام بمظاهرات شعبية شبابية ضد حكومة الانتداب، وتنظيم حراسة سواحل البلاد بأنفسهم للوقوف في وجه الهجرات السرية اليهودية التي كانت قد تفاقمت وزادت بشكل كبير منذ عام ١٢٥٢هـ / ١٩٢٢م (٢)، مما أدى إلى مصادمات عنيفة بين الشباب العرب وبين اليهود المتسللين، ولذا فقد أعلنت حكومة الانتداب أنها ستقوم بمراقبة السواحل بنفسها، كما نظم الشباب أنفسهم في جماعات لمقاومة بيع الأراضي لليهود، وتوعية الفلاحين بها يحاك لهم من مؤامرات بريطانية صهيونية (٣)، لإغرائهم ببيع أراضيهم.

وفي رجب ١٢٥٢هـ / أكتوبر ١٩٢٢م قام العرب بإضراب عام نظراً لإحلال العمال اليهود محل العمال العرب (٤)، كما قاموا بمظاهرة عامة في القدس يوم الأربعاء ٢٢ من جمادى الأولى ١٢٥٢هـ / ١٢ من سبتمبر ١٩٢٢م، مما يدل على ما بلغت به البلاد من يأس من عدالة السلطات البريطانية في فلسطين، والحكومة البريطانية بوجه عام، الأمر الذي جعلهم يصممون على انتهاج خطط جديدة تحمل معاني التحدي والمقاومة، ونظمت المظاهرات فعلاً واشترك فيها الشيوخ والشباب والسيدات، وشمل الإضراب العام البلاد جميعها (٥)، ولقد

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧ - ١٩٢٦م (ب.ط.، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م)، ص ٢٤٢ - ٢٤٥.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦.

(٣) مدوح عبدالعزيز آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٤) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٥) صالح مسعود أبو يصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن (ط ٤، بيروت، دار الفتح -

وصل الأمر بالحكومة البريطانية لدرجة أنها دفعت بقواتها العسكرية لمساندة اليهود ومقاومة المظاهرات العربية وطرد الفلاحين من أراضيهم، كما لجأت الحكومة البريطانية إلى سياستها المعروفة «فرق تسد»، وذلك بتأليف حزب جديد من المعارضين للحركة الوطنية يسمى «حزب الاستقلال»، كان أغلب أعضائه من رؤساء البلديات، الذين قامت الحكومة البريطانية بتعيينهم أو ساعدت في انتخابهم، ومن كبار الملاك والتجار الذين رأوا في حماية السلطات البريطانية لمصالحهم الخاصة ما دفعهم إلى الدوران في فلكها، وقد أطلق على هذا الحزب فيما بعد لقب «حزب المعتدلين» وكان يعان دائماً تأييده لمطالب البلاد في الظاهر، وعندما يتطلب الأمر النشاط العملي أو شيئاً من الفاعلية أو التضحية كان أعضاؤه يقفون موقفاً سلبياً (١).

وفي خضم هذا الوضع المتردي في فلسطين، أوعز الملك عبدالعزيز إلى ابنه الأمير سعود -الذي كان عائداً من أوروبا- بزيارة فلسطين، والوقوف عن كثب على الأوضاع المتردية من جراء النزاع القائم بين الأحزاب السياسية المختلفة (٢).

وفي ١٥ من جمادى الأولى ١٣٥٤هـ / ١٥ من أغسطس ١٩٣٥م زار الأمير سعود نابلس حيث قام أهلها بترتيب مظاهرة شعبية احتفاء بمقدم الأمير سعود، وإنعاشاً للروح الوطنية في نفوسهم، الأمر الذي أزعج الحاكم الانجليزي بنابلس زاعماً أن الأمير ضيف على الحكومة، كما قام الأمير سعود بزيارة القدس (٣)، والتقى بأهلها، وأكد لهم تضامن الملك عبدالعزيز وحكومته وشعبه معهم، ومما قال «أنتم أبناؤنا وعشيرتنا وعلينا واجب نحو قضيتكم سنؤديه» (٤).

وعندما أخذ الموقف في التدهور السريع اجتمع رؤساء الأحزاب وشكلوا لجنة سميت

= للطباعة والنشر، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م)، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(١) حسن صبرى الخولى: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه قضية فلسطين في النصف الأول من القرن

العشرين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م)، ص ٥٧٩.

(٢) فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية، ص ١٢٧.

(٣) أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩ (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

١٩٨٠م)، ص ٥٠٤.

(٤) جريدة أم القرى: العدد ٥٥٨ في ٢٢ من جمادى الأولى / ٢٣ من أغسطس ١٩٣٥م، ص ٥.

أكرم زعيتر: مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٤.

«لجنة الأحزاب»، ولم يوافق حزب الاستقلال بطبيعة الحال على الاشتراك فيها، وبناء على جهود هذه اللجنة عقدت الأحزاب كلها اجتماعاً عاماً في يافا بتاريخ ٢٣ من رجب ١٣٥٤هـ / ٢١ من أكتوبر ١٩٣٥م، لمناقشة الموقف في ضوء زيادة تسلح اليهود، وكالعادة تقرر تنظيم إضراب عام في جميع المدن والقرى الفلسطينية يوم ٢٦ من أكتوبر احتجاجاً على تهاون الحكومة البريطانية المنتدبة في مراقبة هذه الأمور، حتى تحولت مساكن اليهود وقراهم إلى مستودعات للأسلحة والذخائر.

وفي ٢٨ من شعبان ١٣٥٤هـ / ٢٥ من نوفمبر ١٩٣٥م اجتمع مندوبو الأحزاب وقدموا مذكرة للمندوب البريطاني متضمنة المطالب التقليدية الثلاثة، وهي: إقامة حكومة ديمقراطية، وتحريم انتقال أراضي العرب لليهود، ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين حالا، لذلك راحت الحكومة البريطانية تبحث عن وسيلة لامتناس حماس الحركة الوطنية المشتعلة، ومحاولة استرضاء العرب وتهدئة نفوسهم فعرضت على الأحزاب الفلسطينية في ٢٥ من رمضان ١٣٥٤هـ / ٢١ من ديسمبر ١٩٣٥م مشروع إقامة مجلس تشريعي بهدف إشغال العرب بالاختلاف في الرأي، بهدف تحقيق مطامعها، حيث ظهرت أحزاب مؤيدة، وأخرى معارضة، وثالثة التزمت الصمت في حين أن الصحافة العربية هاجمت المشروع جملة وتفصيلاً كما عارضه اليهود بعاصفة من الاستنكار (١).

وفي ٥ من ذي القعدة ١٣٥٤هـ / ٢٩ من يناير ١٩٣٦م أجابت الحكومة البريطانية على المطالب التي تقدم بها زعماء الأحزاب الفلسطينية في ٢٨ من شعبان ١٣٥٤هـ / ٢٥ من نوفمبر ١٩٣٥م، لما يلي:

أولاً : إن تقديم الدستور الأخير في ديسمبر بمثابة خطوة عملية نحو تحقيق حكم ديمقراطي.

ثانياً : أما فيما يختص بشراء الأراضي فإن الحكومة البريطانية تعتزم سن تشريع يحرم الملاك العرب من حق التصرف في أراضيهم إلا إذا احتفظوا بجزء منها.

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ - ١٩٣٦م، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦ - ٢١٧.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨ - ١٤٩.

صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

أ : ستقيد نسبة المهاجرين من اليهود بدقة طبقاً لقدرة البلاد على استيعاب المهاجرين (٢).

وأدركت الأحزاب الفلسطينية أن إجابة الحكومة البريطانية تحوى فى طياتها المكر خداع، والتصميم على تنفيذ مخططها ومخطط الصهيونية فى المنطقة. لموال هذه الفترة كان الملك عبدالعزيز يرقب الأحداث، ويواصل الجهود مع الحكومة البريطانية، بأحاديث مباشرة بينه وبين وزرائها المفوضين بجدة، وبواسطة خارجيته، مثل حكومته فى لندن، مبيناً فى كل موقف أن السياسة التى انتهجتها الحكومة البريطانية فى أرض فلسطين تتنافى مع العلاقات الوثيقة التى تزعم الحكومة البريطانية أنها تربطها مع الأمة العربية والإسلامية، وتخالف عهودها ومواثيقها، ولا تتفق مع الحق والعدل (٢).

واستمرت حكومة الانتداب فى حشد المهاجرين اليهود لجعلهم أكثرية فى أرض فلسطين، كما عملت على تشجيع انتقال الأراضى إلى اليهود، واستهانت بمشاعر الفلسطينيين فى الوقت الذى تابع فيه الصهيوونيون تماديهم فى التسليح والتدريب على السلاح، وتهريبه إلى داخل فلسطين، وكل ذلك على مرأى من حكومة الانتداب التى لم تحرك ساكناً بل على عكس كانت تقوم بتوزيع السلاح على أفراد المنظمات العسكرية الصهيونية بحجة الحفاظ على الأمن، والدفاع عن النفس (٢).

ونتيجة لها سبق انفجرت الثورة الفلسطينية عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، وكانت هذه المرة على نطاق اوسع من كل ما سبق، شملت كل فلسطين وكانت موجهة ضد بريطانيا واليهود بعد أن دب اليأس فى نفوس عرب فلسطين من عدالة الحكومة البريطانية (٤). وقد حظيت هذه الثورة بمساندة ومساعدة الأمة العربية والإسلامية (٥).

(١) م. ف. سيتون وليمز : مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

عادل حسن غنيم : الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ - ١٩٣٦م، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٢) خير الدين الزركلى : مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٢.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى، ص ٨٦.

(٤) نجلاء عز الدين : مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

صالح مسعود أبو يصير : مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

(٥) لوكارز هيرزوير : مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

## الثورة الفلسطينية وموقف المملكة منها

١٣٥٥ - ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٦ - ١٩٣٩ م

لقد وجد عرب فلسطين أنه لا مناص لهم من اللجوء إلى الثورة المسلحة لانتزاع حقوقهم، وحمل السلطات البريطانية المنتدبة على تنفيذ مطالبهم الأساسية وذلك بعد أن فشلت كل الوسائل السلمية، وكان من أهم تلك المطالب منع الهجرة، وانتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود الوافدين المختصبين، لهذا بدأت التحركات المسلحة في ٥ من صفر ١٣٥٥ هـ / ١٨ من أبريل ١٩٣٦ م على يد مجموعة من أصحاب الأرض الحقيقيين من الفلسطينيين فاتخذوا من طولكرم ونابلس منطلقاً لتحركاتهم (١).

وفي ١٢ من صفر ١٣٥٥ هـ / ٢٥ من أبريل ١٩٣٦ م نظم الثوار إضراباً عاماً شمل المدن والقرى، اشترك فيه أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني من مسلمين ومسيحيين (٢)، وتطور الإضراب إلى حالة عصيان مدني، مما أدى إلى ركود الحياة في البلاد باستثناء المستوطنات اليهودية (٣)، كما ازداد النشاط السياسي وارتفعت معه روح العناسة الوطنية، وتعددت الاشتباكات فنتج عنها استشهاد عدد كبير من الفلسطينيين.

وفي ٢٨ من صفر ١٣٥٥ هـ / ٧ من مايو ١٩٣٦ م عقد مؤتمر في القدس، قرر بالإجماع الامتناع عن دفع الضرائب إذا لم تغير الحكومة البريطانية سياستها تغييراً جذرياً يتمخض عن وقف الهجرة اليهودية، فكان هذا القرار إعلاناً للعصيان المدني، وخطوة على طريق الثورة، وأدت تصرفات الحكومة البريطانية إلى إشعال الموقف، وتوتره حين أعلنت في ٩ من ربيع الأول ١٣٥٥ هـ / ١٨ من مايو ١٩٣٦ م جدول الهجرة اليهودية إلى فلسطين هو يقضى بإدخال (٤٥٠٠) يهودي في الشهور الستة التالية (٤)، الأمر الذي زاد من إزعاج الشعب الفلسطيني، وأدرك أن الثورة المسلحة هي أفضل وسيلة لإبطال مخططات الحكومة

(١) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٢) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤.

(٣) نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

(٤) حسن صبري الخولي: مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٦ - ٥٨٨.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

## البريطانية والصهيونية في فلسطين (١).

وحاولت الحكومة البريطانية تدارك الموقف فأعلنت في اليوم نفسه ٩ من ربيع الأول / ١٨ من مايو أن الحكومة البريطانية ستعين لجنة ملكية بعد أن يعاد النظام إلى نصابه «وذلك للبحث عن اسباب القلق والشكوى التي يبديها العرب واليهود» (٢)، إلا أن العرب لم يذعنوا للوعود التي تفيض بها السياسة البريطانية الملتوية.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بتعزيز حامياتها العسكرية وذلك بنقل قوات كبيرة من مصر ومالطة، وأعطت أفرادها وأفراد الحامية البريطانية سلاطات واسعة للضرب والتنكيل (٢)، واتخذت إجراءات قاسية وفرضت عقوبات خيالية على أبسط التهم، كالإخلال بالأمن أو حيازة أبسط السلاح (٤).

كما قامت الحكومة البريطانية بإجراء سلسلة من الاعتقالات، وأقامت محاكم عسكرية لمحاكمة العرب، وأخذت هذه المحاكم تصدر أحكاماً قاسية وظالمة ضد سكان فلسطين.

ومع كل ما اتخذته الحكومة البريطانية من ظلم وإرهاب وإجراءات تعسفية خدمة لليهود، إلا أنها لم تستطع أن تقتل في نفس الشعب الفلسطيني روح الحمية الوطنية، والاستعداد للتضحية، بل لم تزدهم تلك الإجراءات إلا حماساً وتضحية.

وفي هذه الفترة الحرجة، والظروف القاسية التي أحلت بشعب فلسطين، سارع الملك عبدالعزيز آل سعود طيب الله ثراه، فأصدر أمره في ١٥ من ربيع الأول ١٣٥٥ هـ / ٥ من يونيو ١٩٢٦م إلى وزارتي الخارجية والمالية السعوديتين من أجل إرسال تبرعات ومساعدات عاجلة من الأرزاق والمؤن لشعب فلسطين.

كما أمر في ٢٥ من ربيع الأول ١٣٥٥ هـ / ١٥ من يونيو ١٩٢٦م بتحويل العون المادي لهم أيضاً (٥)، ونظراً لإدراك الحكومة البريطانية لمكانة المملكة العربية السعودية في العالم العربي والإسلامي، بعثت خطاباً عن طريق وزارة خارجيتها إلى المفوضية البريطانية

(١) كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطاني، بيروت، مركز الأبحاث، (١٩٧٤)، ص ٢٢٤.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٣) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٥٥.

(٤) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٥) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٥.

بجدة، للوقوف على رد الفعل السعودي إزاء الثورة في فلسطين (١).

وقد أجاب الوزير البريطاني في جدة على خطاب حكومته بما يلي «استمرت الجريدة المكية «صوت الحجاز» تنشر في كل عدد تفاصيل جديدة للتبرعات التي جمعت لإنقاذ الضحايا في فلسطين، ومن الصعب تقدير مجموع المبلغ الذي جمع حتى الآن، ولكن التحصيل جارٍ في مكة وجدة، وبدأت أخيراً حركة مماثلة في المدينة»، كما أوعز الملك عبدالعزيز إلى الأمير فيصل نائبه في الحجاز، بتأليف لجنة في كل مدينة وقرية ومقاطعة سعودية تسمى «لجنة فلسطين»، مهمتها العمل على إسراع العالم العربي والإسلامي والعالم أجمع صوت الشعب السعودي، وإمداد الحركة الوطنية الفلسطينية بكل المعونة، كما حدد يوم يسمى «يوم فلسطين» تجمع فيه التبرعات لمساعدة العرب المنكوبين (٢).

ولا شك أن التبرعات لضحايا فلسطين قد شملت جميع أجزاء المملكة العربية السعودية، وكانت المساعدات تصل إليهم باستمرار.

وتوالت البرقيات والرسائل على الملك عبدالعزيز من كل الأوساط العربية والإسلامية بما فيها فلسطين تطلب منه التدخل لمساعدة عرب فلسطين في مواجهة الحكومة البريطانية واليهود معاً (٣).

وقام الملك عبدالعزيز بإرسال برقية إلى وزيره المفوض في لندن الأستاذ حافظ وهبة في ربيع الأول ١٣٥٥هـ / يونيو ١٩٣٦م يطلب منه الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية لينقل إليها شعوره الشديد بالأسى لما وصلت إليه الحالة في فلسطين ويطلب من الحكومة

---

(١) F.O. 371/20022, E 3597/608/25, A Letter No. 152 from Mr. Eden to British Legation, Jeddah, in 23 June 1936.

صوت الحجاز: العدد ٢١٠، بتاريخ ١٩ من ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ٩ من يونيو ١٩٣٦م، والعدد ٢١٥، بتاريخ ٢٤ من ربيع الثاني ١٣٥٥هـ / ١٤ من يوليو ١٩٣٦م.

(٢) F.O. 371/20022, E 1331/384/56, A Letter No. 218 from British Legation, Jeddah, to Mr. Eden, in 20th July 1936.

(٣) F.O. 371/20021, E 4109/94/31, A Letter No. 172 from Mr. Eden to Calvert, in 7th July 1936.



البريطانية تدارك الموقف بما يضمن للعرب حقوقهم المشروعة (١).

وفى ٢٨ من ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ١٦ من يونيو ١٩٣٦م قام الوزير السعودي بزيارة وزارة الخارجية البريطانية، وعبر للوزارة عن القلق الذى يشعر به الملك عبدالعزيز تجاه الموقف فى فلسطين، فأبلغته وزارة الخارجية عن عزم الحكومة البريطانية على إرسال لجنة ملكية إلى فلسطين، فور هدوء الأحوال واستعادة النظام، كما أبلغت وزارة الخارجية البريطانية الوزير السعودي بأنه إذا كان الملك عبدالعزيز قادراً على استخدام نفوذه ليقنع العرب بإيقاف حملة العنف، فإنه بذلك قد يؤدي خدمة ليست فقط للحكومة البريطانية، بل للعرب أنفسهم، وجاء جواب الملك عبدالعزيز الذى أبلغه وزيره المفوض فى لندن لوزارة الخارجية البريطانية فى ٢ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٣٦م، بأن الملك عبدالعزيز لا يمانع بشرط تعاون ملك العراق، وإمام اليمن، وأخذ التأكيدات اللازمة من الحكومة البريطانية بأن مظالم العرب سوف تدرس بعناية فور توقف الاضطرابات (٢).

واستمراراً للمساعي الخيرية التى بذلها الملك عبدالعزيز فإنه فى ٩ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٢٩ من يونيو ١٩٣٦م، أبرق إلى وزيره فى لندن وطلب منه أن يسعى باسمه لدى الحكومة البريطانية للإفراج عن المعتقلين والمحكوم عليهم، وإلغاء الغرامات العامة، ووقف الهجرة اليهودية، وموضحاً له بأنه إذا تلقى تأكيدات مرضية من الحكومة البريطانية على النقاط الثلاث السابقة، فإن الملك على يقين بأن العرب الفلسطينيين سيوقفون الثورة فوراً، ويكون هذا الإجراء تمهيداً للدخول فى مباحثات لحل القضية (٢).

وفى ١٤ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٢ من يوليو ١٩٣٦م أكد الوزير المفوض السعودي حافظ وهبة ما ذهب إليه الملك عبدالعزيز فى الرسالة السابقة، حيث أبلغ الوزير وزارة الخارجية البريطانية أن عرب فلسطين أخبروا الملك عبدالعزيز بأنهم سيوقفون الثورة فى الحال إذا أعطت الحكومة البريطانية تأكيداً له بأن العرب المعتقلين منذ الانتفاضة

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص ١٠٧٤.

(٢) F.O. 371/20021, E 4109/94/31, A Letter Confidential No. 172 from Mr. Eden to Calvert, in 7th July 1936.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص ١٠٧٥.

سيطلق سراحهم والغرامات الطائفية ستلغى، والهجرة اليهودية ستوقف (١).

وفى اليوم نفسه أبلغت وزارة الخارجية البريطانية الوزير السعودي بلندن أن الحكومة البريطانية قدرت للغاية وقبلت بسرور موافقة الملك عبدالعزيز بأخذ المبادرة فى تنسيق عمل مشترك مع ملك العراق وإمام اليمن لتوجيه نداء إلى عرب فلسطين لإيقاف الثورة، والدخول فى مباحثات لحل المشكلة، ولم يتلق الوزير السعودى فى هذا البلاغ رداً على النقاط الثلاث السابقة، الأمر الذى أزعج الملك عبدالعزيز.

ولكن بريطانيا عادت واعتذرت وزارة خارجيتها على لسان أحد كبار رجالها وهو لانسلوت أوليفانت Oliphant للمفوض السعودى بلندن وقالت «إن هذا الأمر لا يخص وزير الخارجية وحده ولكن يخص وزير المستعمرات أيضاً، لذا طلب السير ل. أوليفانت من الوزير السعودى أن يتكرم بالشرح للملك عبدالعزيز أن التأخير لم يكن بأي حال بسبب قصور فى التقدير وإنما يعود على الأعباء الثقيلة على وقت الوزراء» (٢).

ويبدو لنا أن المفوض السعودى بلندن تلقى فى هذه الفترة اقتراحات أخرى من الملك عبدالعزيز بشأن تدخل الحكام العرب، وخلق جبهة عربية موحدة للتفاوض مع الحكومة البريطانية، لذلك أبلغ المفوض السعودى فى ١٧ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٦ من يوليو ١٩٣٦م وزارة الخارجية البريطانية اقتراحاً بأن الملك عبدالعزيز يجب أن يفتح الأمير عبدالله أمير شرق الأردن والأمير محمد على الوصى على عرش مصر بشأن الوضع فى فلسطين، على أساس أن الأول ألصق جوار لفلسطين، وكان له من قبل بعض العلاقة مع القادة العرب فى هذه البلاد، والأخير على رأس دولة عربية مهمة يعلق عليها الفلسطينيون أهمية كبيرة.

وبعد التشاور مع مندوبى الحكومة البريطانية فى القاهرة والقدس أبلغت الحكومة البريطانية الوزير المفوض السعودى فى لندن حافظ وهبة فى ٢٠ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٩ من يوليو ١٩٣٦م بموافقتها على مشاركة الأمير عبدالله أمير شرق الأردن، واعتراضها على

(١) F.O. 371/20022, Extract from Cabinet Conclusions, 52 (36), in 15 July 1936.

(٢) F.O. 371/20021, A Telegram No. 318 from Secretary of State for the Colonies to the high Commissioner for Palestine, in 7th July 1936.

مفاتيحة الأمير محمد على الوصي على عرش مصر، دون إيضاح سبب هذا الاعتراض (١)، حيث يقول السير فانسيتارت Vansittart «من الصعب في نفس الوقت أن نشرح للوزير العربي السعودي شكوكنا» (٢).

ومن خلال تتبع الوثائق البريطانية ظهر لنا أن سبب الاعتراض راجع إلى أن الحكومة البريطانية «لا تحبذ إشراك مصر أو أي مصري في أي عمل جماعي في فلسطين والشئون العربية» (٢)، ولا غرابة هنا فالحكومة البريطانية حريصة على تطبيق سياستها الملتوية المعروفة وهي «فرق تسد»، في حين يوضح سبب الاعتراض مسئول بريطاني آخر، حيث يقول ر. آي. كامبيل «أشعر بالشك في حكمة استدعاء شخصية مصرية لتساعدنا في الخروج من محنتنا في فلسطين، وعلى وجه الخصوص في وقت نحاول فيه أن نتفاوض من أجل عقد معاهدة مع مصر، وعندما يكون المفاوضون المصريون مترددين، ويتراجعون في التفاهم حول أمور المبدأ التي سبق التوصل إليها، عموماً يحاولون اعتصار مزيد من التنازلات منا والحصول على شروط أفضل» (٤).

ومثلما أرادت بريطانيا استبعاد مصر كذلك رأت استبعاد الكويت من القيام بعمل عربي مشترك مع الحكومة البريطانية بشأن فلسطين (٥).

وهي بهذا التصرف لا تريد اجتماع كلمة الأمة العربية والإسلامية في معالجة قضاياها

---

F.O. 371/20021, E 4179/94/31, A Telegram No. 409 from Mr. Vansittart to (١)  
Mr. Lampson, Cairo, in 7th July 1936.

F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. (٢)  
Calvert, Jeddah, in 29 July 1936.

F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. (٢)  
Calvert, Jeddah, in 29 July 1936.

F.O. 371/20021, E 4179/94/31, Assistance of King Ibn Saud in connection (٤)  
with the situation in Palestine. Suggest that King Ibn Saud should also  
cooperate with the Amir of Trans Jordan and the Prince Regent of Egypt  
in an attempt to improve the situation in Palestine. in 7 July 1936.

F.O. 371/20022, A Telegram from O. G. R. Williams, to J. C. Walton, (٥)  
in 16th July 1936.

المصرية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يبدو لنا أنها لا تريد أن تشعر شيخ الكويت بنوع من الاستقلالية وحرية الرأي وخاصة في علاقاته الخارجية.

وعلى العموم لم ينتظر الملك عبدالعزيز رد الحكومة البريطانية على مقترحاته بشأن الثورة الفلسطينية، وهو الذي يهيم أولاً وقبل كل شيء مصلحة الأمة العربية والإسلامية وجمع شملها (١)، وتوحيد كلمتها، لهذا أبرق إلى إمام اليمن وملك العراق وأمير شرق الأردن، يقترح عليهم تعاون الأمة العربية والإسلامية في مفاوضة الحكومة البريطانية، ومجابهة الموقف متحدين للوصول إلى حل الأزمة بفلسطين.

وقد تضمنت برقيته إلى الوزارة العراقية وصف الحال التي صارت إليها قضية فلسطين وأثرها في نفوس العرب والمسلمين، وموقف الانجليز وتصلبهم في القضية إزاء دفاع العرب عن أنفسهم وأشار في ختام برقيته أن هذه المصاعب يجب ألا تحول دون بذل المساعي لإيقاف نزيف الدم في فلسطين، وأشار إلى مباحثاته الجارية مع الحكومة البريطانية التي لم ترتبط معه حتى الآن بأي وعد سوى أنها تحب الإصلاح (١).

وفي ٢٥ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ١٤ من يوليو ١٩٣٦م أبلغ المفوض السعودي بلندن الشيخ حافظ وهبة وزارة الخارجية البريطانية بأن الملك عبدالعزيز تلقى إجابات من ملكي اليمن والعراق، حيث أجاب الإمام يحيى بأنه على أتم الاستعداد للتعاون، إذا أعطت الحكومة البريطانية وعداً بإيقاف الهجرة، وأجاب الملك غازي استعداداً للتعاون بشرط «أن تعد حكومة صاحب الجلالة بإيقاف الهجرة، حتى تكتب اللجنة الملكية تقريرها، وأن تناقش حكومة صاحب الجلالة مع عرب فلسطين تحديد الهجرة، وبيع الأراضي وإقامة حكم وطني» (٢).

وعلاوة على ذلك أعدت الحكومتان السعودية والعراقية مشروعاً لعرضه على الحكومة

(١) لقد كان يصعب على بريطانيا أن ترى بلدان الأمة العربية والإسلامية موحدة ومواجهة المواقف كجبهة واحدة، لأن هذا ولا شك يهدد كيائها، ويتضى على مخططاتها الاستعمارية في المنطقة.

انظر: الفصل الخامس: الوحدة العربية وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية، من هذه الرسالة.

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ١٠٧٤ - ١٠٧٥.

(٢) F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr.

Calvert, Jeddah, in 29 July 1936.

البريطانية بشأن الموقف في فلسطين هذا نصه «إنهما بدافع الصداقة لبريطانيا وبالصلة العرقية مع شعب فلسطين تلفتان الانتباه إلى الحوادث التي وقعت في فلسطين، وإلى الانطباع السيء الذي أحدثته تلك الحوادث في العالم العربي، وهو انطباع يخشى أن يضر بالعلاقات الطيبة القائمة بين الشعبين العربي والبريطاني، لهذا السبب أخذت الحكومتان على عاتقهما أن يعرضا آراء معينة أعدتاها بكل إخلاص».

١ - ترى الحكومتان أنه سيكون لصالح الحكومة البريطانية أن تدعم علاقات فلسطين بأشقائها العرب كي تستطيع بصفتها إحدى الدول العربية أن تمارس دورها السياسي المؤثر في شرق البحر المتوسط.

٢ - وفي رأيهما أن أسرع طريقة لإيقاف الاضطرابات في فلسطين تكمن في إيقاف الهجرة اليهودية حتى وصول اللجنة الملكية التي يقترح إرسالها إلى فلسطين لتقصي الموقف، وقد سبق للحكومة البريطانية أن تصرفت بأسلوب مماثل عندما وقعت اضطرابات في مناسبة سابقة.

٣ - «إذا صدر بيان بإيقاف الهجرة، وعاد الهدوء سيكون الطريق مفتوحاً لمناقشات مع وفد فلسطيني بخصوص النقاط الثلاث الأساسية المعروفة جيداً: الهجرة، بيع الأراضي، وتشكيل حكومة وطنية».

«وتعتقد الحكومتان أنه لن يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة مرضية واضعين في الاعتبار روح الصداقة التي تلهم الشعب العربي والسياسة التوفيقية والمتعاطفة التي تتبعها بريطانيا عادة في معاملاتها مع الأمة العربية» (١).

وكان الملك عبدالعزيز يأمل أن توافق الحكومة البريطانية على إيقاف الهجرة حتى تعلن اللجنة الملكية حقائق واقعية حتى لا يفسر على أنه تنازل من بريطانيا لأصدقائها، وليس لأحد من طرفي النزاع المباشرين، وطلب الملك أن يعرف ما إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لاتخاذ هذه الخطوة (٢).

(١) F.O. 371/20022, Enclosure in Baghdad Despatch British Government

Jointly with his Majesty King Abdul Aziz Al Saud the situation in Palestine  
No. 63, in 16th July 1936.

(٢) F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. -

ولضرورة الرد على الملك عبدالعزيز عقد مجلس الوزراء البريطاني في ٢٦ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ١٥ من يوليو ١٩٣٦م عدة جلسات، وبعد مناقشة واسعة وافق مجلس الوزراء البريطاني على ما يلي:

أ - لا يمكن إصدار إعلان فوري حول نوايا الحكومة.

ب - بمجرد أن يصبح وزير المستعمرات في وضع يمكنه من إعلان صلاحيات اللجنة الملكية، عليه كذلك أن يدخل عبارة على أساس أن الحكومة «لا تستطيع إصدار بيان حول النوايا المستقبلية بخصوص الهجرة اليهودية حتى يستعاد النظام، وواضح أنه عندما يحدث ذلك يجب على الحكومة أن تبحث هذه المسألة مع الآخرين».

ج - يجب أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية ممثل ابن سعود أنه لا يمكن إعطاء رد في الوقت الحاضر على سؤاله بخصوص تطبيق الهجرة اليهودية حتى يستتب القانون والنظام، ويجب في الوقت نفسه أن يشكر ابن سعود على عرضه لنواياه الطيبة، ويجب أن يبين أنه باد شك سوف يحين الوقت الذي تسعد فيه حكومة صاحب الجلالة بالاستفادة من العرض (١).

وبتاريخ ٨ من جمادى الأولى ١٣٥٥هـ / ٢٧ من يوليو ١٩٣٦م وجه الوزير السعودي خطاباً إلى السير لانسلوت أوليفانت Lancelot Oliphant بوزارة الخارجية البريطانية موضحاً فيه أن الملك عبدالعزيز سوف يستمر في مشاوره مع القادة العرب (٢).

وبعد التشاور في الأمر اتصل الملوك والأمراء العرب بزعماء اللجنة العربية العليا التي نظمت الثورة في فلسطين، وتشاوروا جميعاً في الموقف على ضوء ما أسفرت عنه الاتصالات بينهم وبين الحكومة البريطانية، واجتمعت كلمتهم على ضرورة وقف الاضطرابات ونزيف الدم الذي روى أرض فلسطين بدماء الشهداء العرب (٣).

وفي ٢٢ من رجب ١٣٥٥هـ / ٨ من أكتوبر ١٩٣٦م تلقت اللجنة العربية العليا نداء

---

Calvert, Jeddah, in 29 July 1936.

F.O. 371/20022, Extract from Cabinet Conclusions, 52 (36), in 15 July 1936. (١)

F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. (٢)

Calvert, in 29 July 1936.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١٠٧٤.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ١٦٥.

من القادة العرب وهم: الملك عبدالعزيز، وإمام اليمن، وملك العراق، وأمير شرق الأردن، ومما جاء فيه «ندعوكم للإخلاص إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم» (١).

ولبى أهل فلسطين دعوة ملوك العرب، حيث أصدرت اللجنة العربية العليا قرارها في ٢٥ من رجب ١٣٥٥هـ / ١١ من أكتوبر ١٩٢٦م بدعوة الشعب العربى الفلسطينى إلى إنهاء الإضراب ابتداء من اليوم التالى (٢).

وبعثت اللجنة العربية ببرقية إلى الملك عبدالعزيز وملكى العراق واليمن وأمير شرق الأردن تنبئهم بذلك فأبرق الملك عبدالعزيز إلى اللجنة في ٢٨ من رجب ١٣٥٥هـ / ١٤ من أكتوبر ١٩٢٦م يشكرهم على حسن تصرفهم، ومما جاء فيه «أما من جهتنا فكونوا واثقين من أننا لم ولن نقصر في السعي لمعاونة إخواننا في هذا السبيل، وندعو الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح» (٣).

وفى هذه الفترة التى أخذ فيها الأخوة الفلسطينيون إلى السلم، وإنهاء الإضراب، قررت الحكومة البريطانية إيفاد لجنة ملكية لدراسة المشكلة من جميع جوانبها ووضع المقترحات التى تكفل حقوق العرب كما زعموا (٤).

---

(١) عبدالله التل: خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية (ط٢، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٥م)، ص ٢٧٠.

حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب (القاهرة، مطبعة مصطفى البابى الحلبي، ١٩٦٠)، ص ١٥٦.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٥٧.

(٢) محمد كمال الدسوقي: السياسة الدولية وفلسطين (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٦٩.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٥.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٥٧.

(٤) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٥٧.

## تقرير اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين

شكلت لجنة التحقيق الملكية برئاسة لورد بيل Peel (١) في ١٠ من جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٢٦م، بعد هدوء الأحوال نسبياً في فلسطين، وصرح أورمسي غور Ormsby Gore وزير المستعمرات البريطاني، أن هذه اللجنة منوط بها إيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق السلام الدائم في فلسطين ضمن إطار الانتداب والتزاماته (٢).

وفي ٢١ من جمادى الأولى ١٢٥٥هـ / ٧ من أغسطس ١٩٢٦م حددت اختصاصات هذه اللجنة بالتأكد من الأسباب التي أدت إلى الاضطرابات بفلسطين في أوائل محرم ١٢٥٥هـ / منتصف شهر أبريل ١٩٢٦م، والتحقيق في تنفيذ بنود الانتداب بالنسبة للحكومة البريطانية، نحو العرب واليهود، ورفع التوصيات اللازمة لإزالة هذه التظلمات، ومنع تكرارها، وهكذا ظهر سوء نية الحكومة البريطانية حيث حددت أعمال اللجنة داخل إطار الانتداب، وتصريح بلفور المشنوم (٢).

وبتاريخ ٢١ من شعبان ١٢٥٥هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٢٦م توجّهت اللجنة الملكية إلى فلسطين، وفي اليوم نفسه صرح وزير المستعمرات بأن الهجرة سوف تستمر للشهور الستة التالية بمعدل (١٨٥٠) مهاجر شهرياً، وأن الحكومة لا تعتزم إدخال أي تعديل على سياستها قبل أن تتسلم تقرير اللجنة.

(١) هذه اللجنة مكونة من أرباب السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية وهم: إيريل بيل وكان سكرتيراً للشئون الهندية، وسير هوراس همبولد وكان سفيراً لبريطانيا في برلين، ولورانس هاموند وكان حاكماً لإحدى مناطق الهند، وموريس كارتر القاضي السابق بمحكمة كينيا العليا، وسير هارولد موريس الذي كان من قبل كبيراً للقضاة في محكمة المنازعات الصناعية، والبروفسور رجنالد كوبلاند المؤرخ والخبير بشئون إدارة المستعمرات.

انظر:

لوكانز هيرزوير: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٣) حسن مبري الخولي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠١، ٦٠٢.

أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٠)،

ص ٤٥١.

كامل محمود خلة: مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٢ - ٤٢٧.



وكان لهذا البيان أسوأ الأثر في نفوس عرب فلسطين، لذلك بادرت اللجنة العربية العليا في اليوم التالي بإصدار قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية (١)، وجاء في قرارها «أنه لما كان في هذا القرار الذي أعلنه وزير المستعمرات تحد شديد لعواطف العرب، وعدوان على حقوقهم، ودليل على فقدان حسن النية في حل القضية العربية في فلسطين، فإن اللجنة العربية العليا تستنكر بشدة هذا الموقف، وتقرر عدم التعاون مع اللجنة الملكية، وتدعو الأمة العربية التي برهنت للعالم أجمع على نضجها السياسي، وقوة إيمانها الوطني أن تعمل وفق هذا القرار» (٢).

ولذلك فإنه في غرة رمضان ١٣٥٥هـ / ١٥ من نوفمبر ١٩٣٦م قامت اللجنة الملكية باتصالات واسعة بالموظفين البريطانيين واليهود، دون العرب الذين قاطعوها (٣).

ونظراً لحرص اللجنة العربية العليا على تأييد ملوك العرب ورؤسائهم، قررت إيفاد وفد عنها (٤) إلى القادة العرب في الدول العربية، حيث قام بزيارة بغداد والرياض ودمشق.

وفي ٥ من شوال ١٣٥٥هـ / ١٩ من ديسمبر ١٩٣٦م وصل الوفد الفلسطيني برئاسة عونى عبدالهادى إلى بغداد، حيث أجرى هناك مشاورات طويلة مع وزير الخارجية العراقي الذي نصحهم بعدم مقاطعة اللجنة الملكية، كما أفهمهم أنهم إذا رأوا أن المزيد من مناشدة القادة العرب أمر ضروري، فينبغي أن يوضح الأمر في الرياض، ويؤخذ رأي الملك عبدالعزيز آل سعود أولاً، وبعد ذلك يمكن التشاور على غرار ما حصل في وقف إضراب ١٣٥٥هـ /

(١) م. ف. ميتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠.

صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) مهدوح بن عبدالعزيز آل سعود: القضية الفلسطينية وحق تقرير المصير (رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٤هـ)، ص ١٦٢.

(٣) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٥٨.

عبدالله التل: مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.

(٤) تالف الوفد من: الشيخ كامل القصاب، عونى عبدالهادى، عزة دروزة، ومعين الماضى.

انظر:

خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٦.

أم القرى: العدد ٦٢١، بتاريخ ٢٥ من شوال ١٣٥٥هـ / ٨ من يناير ١٩٣٧م، ص ٥.

١٩٣٦م (١).

وزار الوفد الرياض في منتصف شوال ١٣٥٥هـ / ٢٩ من ديسمبر ١٩٣٦م والتقى بالملك عبدالعزيز الذي أقنعهم بأفضلية التعاون مع اللجنة الملكية، فالمصلحة تقتضي الاتصال بها والإدلاء إليها بالمطالب العربية العادلة (٢).

وكان الملك عبدالعزيز يردد أمام الوفد قائلاً «فلسطين بؤبؤ عيني، أنا مسلم قبل كل شيء، ولا يمكن أن أفرط في فلسطين، في مكنتي أن أجرد عليها وأن أقضي على اليهود، ولكن ماذا تكون النتيجة؟ إنني لا أقدم على مجهول، الانكليز حتى يومنا هذا أوفوا معي في وعودهم» (٣).

كما أكد الملك عبدالعزيز لأعضاء الوفد رأيه الذي يدعو إلى ترك التظاهر الخالي من العمل المثمر، والذي قد يضر بالقضية، ووجوب التفاوض مع الخصم، مع مواصلة السعي خفية في توحيد الصف، وجمع القوى، ورسم الخطط التي من شأنها إعادة الحق المسلوب لعرب فلسطين (٤).

هذا وقد أسفرت هذه الزيارة عن عدة توصيات وآراء بعث بها الملك عبدالعزيز إلى اللجنة العربية العليا بفلسطين بتاريخ ١٨ من شوال ١٣٥٥هـ / غرة يناير ١٩٣٧م، وفيها «نصحها بأن المصلحة تقتضي بالاتصال باللجنة الملكية والإدلاء إليها بمطالبكم العادلة، لأن ذلك أضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة أصدقائكم في حسن الدفاع عنكم، وقد أبدينا للوفد الكريم ما لدينا من الآراء في ذلك، ونحب أن تكونوا على ثقة بأننا لا نألو جهداً في سبيل مساعدتكم لإصلاح الحال بقدر إمكاننا، وإنا نلتمن من الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للإسلام

(١) F.O. 141/675, A Letter No. 330 from Sir A. Clark Kerr, Baghdad, to

F.O., in 29th December 1936.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١٠٧٦.

F.O. 141/675, A Letter No. 330 from Sir A. Clark Kerr, Baghdad, to F.O.,

in 29th December 1936.

(٣) أكرم زعيتير: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١٠٧٧.

## والعرب» (١).

وعاد الوفد إلى فلسطين في ٢٢ من شوال ١٣٥٥هـ / ٥ من يناير ١٩٣٧م يحمل نصيحة الملك عبدالعزيز آل سعود والملك غازي والأمير عبدالله، وحكومة دمشق (٢)، لهذا أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً في ٢٢ من شوال ١٣٥٥هـ / ٦ من يناير ١٩٣٧م، جاء فيه «أن اللجنة العربية قررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية كلها» (٣).

وبتاريخ ٢٨ من شوال ١٣٥٥هـ / ١١ من يناير ١٩٣٧م قدمت اللجنة العربية العليا مذكرة إلى اللجنة الملكية طالبت فيها بما يلي:

- ١ - العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة التي نشأت عن وعد بلفور.
- ٢ - إعادة النظر في نتائج هذه التجربة والأضرار والأخطار التي لحقت بكيان العرب وحقوقهم.
- ٣ - إيقاف الهجرة اليهودية فوراً وبشكل تام.
- ٤ - منع انتقال الأراضي العربية لليهود منعاً باتاً.
- ٥ - حل قضية فلسطين على الأسس التي حلت بها قضايا العراق وسوريا ولبنان، وذلك بإنهاء عهد الانتداب، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري، تمثل فيها جميع العناصر الوطنية، ويضمن للجميع فيه العدل والتقدم والرفاهية (٤).

وبتاريخ ٦ من ذي القعدة ١٣٥٥هـ / ١٨ من يناير ١٩٣٧م عادت اللجنة الملكية إلى انجلترا على اعتبار أنها درست القضية على أن تصدر النتائج في الوقت المناسب.

---

(١) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٥٩ - ١٦٠.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٦.

(٢) F.O. 141/675, E 36/22/31, A Telegram No. 4 from F.O. to Sir R. Bullard, Jeddah, in 5 January 1937.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٧٦.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٦٠.

F.O. 141/675, A Telegram from Sir Arthur Wauchope, High Commissioner, Jerusalem, to Sir Miles Lampson, Cairo, in 6th January 1937.

(٤) صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

وفى هذه الفترة أخذ الملك عبدالعزيز يبذل جهوده المستمرة مع الحكومة البريطانية للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، فنراه يكلف الشيخ حافظ وهبة وزيره المفوض بلندن بأن يبلغ وزارة الخارجية البريطانية أن الملك يشعر بأن هذا التغيير فى الموقف العربى سوف يوصل إلى حل للقضية يتسم بروح العدل والإنصاف، وترد وزارة الخارجية البريطانية على الوزير السعودى طالبة منه إبلاغ الملك أن تدخله لإقناع اللجنة العربية بالرجوع عن قرار المقاطعة سوف يسهم بشكل واضح وعادل فى حل المسائل المختلف عليها.

لكن الحكومة البريطانية لم تكن صادقة فى هذا القول، ولم يكن هذا سوى تسويق وغدر وتضليل منها، بل ويتضح من مواقفها العديدة أنها لم تكن حريصة حقيقة على تحقيق أي مطلب لعرب فلسطين على عكس ما أكدته ووعدت به الملك عبدالعزيز (١).

ولما رأى الملك عبدالعزيز تلاعب بريطانيا بوعودها قرر تبنى القضية الفلسطينية والدفاع عنها، وهذا ما تثبته الحقائق التى تؤكدتها المراسلات المتبادلة بين الملك عبدالعزيز من جهة والحكومة البريطانية من جهة أخرى، أن الملك أصبح متبنياً للقضية الفلسطينية، بل وغدت حاجته الذى لا يفارقه فلم تشغله الظروف الداخلية لبلاده بقدر ما تشغله قضية فلسطين، لذلك نراه يواصل نشاطه الدؤوب مع الحكومة البريطانية لعله يصل معها إلى حل منصف وعادل للفلسطينيين، حيث قام بإرسال مذكرة لها بواسطة مفوضيتها فى جدة بتاريخ ١٩ من ذى القعدة ١٣٥٥هـ / ٢١ من يناير ١٩٢٧م، وفيها عرض الملك عبدالعزيز على الحكومة البريطانية اقتراحات وتوصيات وعدت بأخذها بعين الاعتبار ومنها ما يلي:

١ - إعلان عفو عام عن سائر الجرائم التى ارتكبت أثناء الإضراب، والاضطرابات، وإطلاق سراح المسجونين، لأن ذلك يساعد على إيجاد جو جديد من الثقة والطمأنينة ويساعد على حل جميع المشاكل.

٢ - إيقاف الهجرة اليهودية لأن كل سماح بهجرة جديدة سيجدد المخاوف ويقضى على الطمأنينة.

٣ - أن تسن الحكومة نظاماً لحماية الملكية الصغيرة كما حدث فى مصر، حتى تصان أملاك الضعفاء الجاهلاء من الضياع.

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية، من ثورة ١٩٢٦ حتى الحرب العالمية الثانية

(القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م)، ص ٤٠٩.

٤ - أن تحل مشكلة شكل الحكومة بالتفاهم مع أهل فلسطين.

واختتم الملك عبدالعزيز مذكرته قائلا «هذا ولنا الأمل العظيم في صديقتنا بريطانيا وصديقة العرب جميعاً، أن تكون عند حسن ظن العرب بها، فتحقق ما يتطلبه العدل لأهل فلسطين، وتزيل ما ساور نفوسهم من الخوف على مستقبل بلادهم ومستقبلهم» (١).

هذا وقد حرص الملك عبدالعزيز على متابعة موقف الحكومة البريطانية من هذه الاقتراحات، فأصدر أوامره إلى وزيره المفوض بلندن الشيخ حافظ وهبة بأن يزور وزارة الخارجية البريطانية، وبتاريخ ٧ من ذي الحجة ١٣٥٥هـ / ١٨ من فبراير ١٩٣٧م تمت الزيارة، وطلب الوزير السعودي إعطاء رسالة تمهيدية عن تسلم الوزارة البريطانية للمذكرة، وأنها ستوليها اهتماماً خاصاً، فكان رد المسئولين بالخارجية عليه أن يبلغ الملك عبدالعزيز أن الحكومة البريطانية تنظر بكل إهتمام بالغ إلى تلك التوصيات، لكنها لن تستطيع أن تعطى رداً محدداً حولها قبل وصول تقرير اللجنة الملكية، وكان كل ما تم بشأن اقتراحات الملك عبدالعزيز هو إبلاغها إلى سكرتير اللجنة الملكية (٢).

ويبدو أن الملك عبدالعزيز أدرك أن وزارة الخارجية البريطانية لم تعط اقتراحاته اهتماماً كافياً، فانتهاز فرصة زيارة أحد كبار رجال وزارة الخارجية البريطانية (المستر رندل Rendel) للمملكة العربية السعودية، حيث التقى بالشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة في ٦ من محرم ١٣٥٦هـ / ١٩ من مارس ١٩٣٧م لمناقشة بعض القضايا السياسية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا.

كما التقى المستر رندل Rendel بالملك عبدالعزيز آل سعود في ٩ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢١ من مارس ١٩٣٧م، وقدم له الملك تحذيراً بشأن فلسطين موضحاً أن العرب منزعجون من السياسة الصهيونية، والتي تتعارض كذلك مع المصالح البريطانية، وأنه كمسلم

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١٠٧٩ - ١٠٨٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٦٠ - ١٦٢.

(٢) F.O. 141/675, E 1019/22/31, A Letter from Baggallay, Colonial Office, to Foreign Office, in 22nd February 1937.

F.O. 141/675, E 1189/22/31, A Telegram No. 75, from F.O. to Sir Reader Bullard, Jeddah, in 1st March 1937.

وعربي فإن عواطفه تتجه طبيعياً نحو فلسطين.

وتابع الملك عبدالعزيز الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية بما يراه من آراء واقتراحات متعلقة بقضية فلسطين، ففي ١٢ من محرم ١٣٥٦ هـ / ٢٥ من مارس ١٩٣٧ م طلب الملك من الوزير البريطاني المفوض في جدة أن يبلغ حكومته تقديره البالغ لتفويض المندوب السامي في فلسطين في الاستبدال بأحكام الإعدام التي صدرت على بعض العرب أحكاماً أخف منها.

وبعد عودة المستر رندل Rendel إلى لندن، قدم مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بشأن محادثاته في المملكة العربية السعودية يومي ٦ و ٩ من محرم ١٣٥٦ هـ / ١٩ و ٢١ من مارس ١٩٣٧ م، أوضح فيها أن الملك عبدالعزيز يعتبر المسألة الفلسطينية أعظم العوامل أهمية في علاقاته السياسية مع بريطانيا، وأنه تواق في صدق إلى التعاون مع الحكومة البريطانية، وأنه يتحمل مسؤولية خاصة تجاه العالمين العربي والإسلامي، وأن هذه المسؤولية تتطلب منه أن يدافع عن عرب فلسطين حتى لا يصبحوا في نهاية الأمر أقلية ضعيفة في دولة يهودية مهيمنة، وأنه إذا توصل إلى نتيجة مؤداها أن الحكومة البريطانية تنوى أن تتبنى في فلسطين سياسة توصل إلى هذه النتيجة، فسيكون من المستحيل بالنسبة له أن يظل على علاقات ودية مع بريطانيا، ولن يكون لديه خيار سوى تأييد عرب فلسطين في الثورة الجديدة التي ستفجر لا محالة، وسيضطر إلى تغيير سياسته الكاملة نحو بريطانيا، ويحتمل أن يصبح - وإلى حد بعيد - «عدواً خطيراً لها».

«إن نفوذه وهيبته على العالم العربي والإسلامي عظيمة للغاية وإنني مقتنع أن كل هذا النفوذ والهيبة سوف يستخدمان بشكل حتمي ضدنا إذا اعتبر الملك عبدالعزيز أن سياستنا بشأن فلسطين ظالمة لقضية العرب، وأنه يفهم بوضوح أن الحكومة البريطانية قد أعطت اليهود تعهدات معينة، فإذا لم تستطع الحكومة البريطانية أن تعطيه اقتناعاً معقولاً حول تلك النقاط، فإن أية محاولات للحفاظ على صداقته يكون محكوماً عليها بالإخفاق، وسيكون علينا في هذه الحالة أن نواجه تحول المملكة العربية السعودية والدول التي تعمل بتوجيهها إلى أقطار معادية لنا، بل يحتمل أن يتحول الملك عبدالعزيز إلى إيطاليا من أجل المساعدة

## والإرشاد» (١).

وكان من نتائج هذه الانطباعات التي أشار إليها أكثر من مسئول بريطاني عن إمكانية حدوث تغيير في موقف الملك عبدالعزيز تجاه بريطانيا أن حاولت وزارة الخارجية البريطانية أن توحى للملك باستجابتها لنصائحه، وبإعطاء قدر من الاهتمام إلى توصياته، ففي برقية من الخارجية البريطانية إلى وزيرها المفوض بجدة بتاريخ ١٩ من ربيع الآخر ١٣٥٦ هـ / ٢٩ من يونيو ١٩٣٧ م، تطلب منه محاولة الاستفادة إلى أبعد حد ممكن مما جاء في تقرير اللجنة الملكية من نقاط اللقاء مع اقتراحات الملك عبدالعزيز خاصة بالنسبة لبيع الأراضي لليهود، وتقييد الهجرة اليهودية، وأن يقوم بإبلاغ ذلك للملك (٢).

ونظراً لأهمية موقف الملك عبدالعزيز بالنسبة لقضية فلسطين، ومركزه ومكانته في العالم العربي والإسلامي والدولي، أخذ المسؤولون البريطانيون يبدون تعليقاتهم وتوقعاتهم حول موقف الملك عبدالعزيز حين صدور قرار التقسيم الذي كان لائحاً في الأفق حينذاك، لهذا قام اللفتنانت جنرال ديل **Dill** بإرسال برقية إلى مجلس الوزراء في ١٩ من ربيع الآخر ١٣٥٦ هـ / ٢٩ من يونيو ١٩٣٧ م يرى فيها أن من بين الأسباب القوية التي تجعل من المتوقع أن يعارض الملك عبدالعزيز بشدة قرار التقسيم هو أن يعطى اليهود أخصب الأراضي الفلسطينية والممتدة من الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا، بينما ينحصر الجزء العربي في المرتفعات شبه القاحلة والأراضي الصحراوية البعيدة عن البحر (٣).

وانتهت اللجنة الملكية البريطانية من مهمتها في ٢٨ من ربيع الآخر ١٣٥٦ هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٧ م، ووضعت تقريرها الذي ينص على ضرورة تقسيم فلسطين إلى مناطق ثلاث: الأولى منطقة عربية مستقلة، وتنحصر في الجبال والأراضي الصحراوية وتضم إلى شرق

(١) F.O. 141/675, A Letter from M. Rendel to Colonial Office, in 28th April 1937.

F.O. 141/675, E 2509/22/31, A Letter from Colonial Office to Mr. Rendel, in 5th May 1937.

(٢) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٢٦ - ١٩٣٩، ص ٤١٢ - ٤١٤.

(٣) F.O. 371/20308, Palestine, Cabinet Paper, 174 (37) Extract from Personal telegram of 29th June 1937 from General Dill.

الأردن، والثانية منطقة يهودية وتضم أخصب أراضي فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا، وترتبط هذه الدولة بمعاهدة تحالف مع بريطانيا، ومنطقة ثالثة تحت الانتداب البريطاني وتشمل القدس والمدن المحيطة بها وبحيرة طبريا وعكا، ورفعت اللجنة الملكية تقريرها هذا إلى وزارة الخارجية البريطانية (١).

وتأكيداً لما ذهبنا إليه من إدراك الحكومة البريطانية لأهمية موقف الملك عبدالعزيز من قضية فلسطين، قام المستر رندل Rendel في ٢٨ من ربيع الآخر ١٣٥٦ هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٧م باستدعاء الشيخ حافظ وهبة، الوزير السعودي المفوض بلندن لزيارة الخارجية البريطانية، حيث أعطاه نسختين من تقرير فلسطين ولخص للوزير السعودي الأسباب التي دفعت اللجنة إلى أن توصي بالتقسيم كحل وحيد نهائي موضحاً أن معظم التوصيات لصالح العرب مثل: تحديد الهجرة اليهودية خلال فترة الانتقال، وتحديد بيع الأراضي لليهود، وتدبير تعليم العرب، وغيرها، كما أكد كذلك أنه لن يكون في الدولة العربية المقترحة هجرة يهودية جديدة بتاتاً، كما شرح المستر رندل Rendel للوزير السعودي بايجاز أن كل ما قامت به الحكومة البريطانية هو موافقتها على المبدأ العام للتقسيم بدون إلزام نفسها بتبني مشروع التقسيم بشكل أساسي، ولكنها قررت تأييد المبدأ بصفة قاطعة.

هذا وقد تألم الوزير السعودي الشيخ حافظ وهبة من هذا التبليغ، وذكر للمستر رندل أن تأثير قرار الحكومة البريطانية على العالم العربي سيكون باعثاً على الأسى، وسيغضب العرب في الحقيقة من أخذ جزء حيوى من بلادهم ليعطى لسكان غرباء ودخلاء لا حق لهم أن يكونوا هناك في فلسطين، كما لا حق للحكومة البريطانية أن تدخلهم في بلادهم، ويضيف المستر رندل قائلاً «اليهود لهم مطلب قوى حيالنا لا نستطيع أن نتجاهله، وحتى العرب يجب أن يتأكدوا أن العدل يجب أن ينفذ لهم»، فأجابه الوزير السعودي قائلاً «ألم تستطع الحكومة البريطانية أن تمنع ببساطة المزيد من الهجرة اليهودية على أساس أنه لا يمكن استيعاب يهود جدد في فلسطين بدون الإضرار بحقوق العرب؟»، وكان رد المستر رندل أن اللجنة درست هذا الاقتراح بعناية ولكنها قررت أنه لن يرضى أحداً سيما وأن اليهود يتزايدون بنسبة أعلى من العرب، وأضاف المستر رندل قائلاً إن هناك علامات بدت للحكومة

(١) محمد عبدالمنعم عامر: القضية الفلسطينية (القاهرة: مطبعة السعادة، ب.ت.)، ص ٤٩ - ٥٠.



البريطانية أن اليهود يحتمل أن يتلقوا قرار التقسيم باستنكار لا يقل عن العرب أنفسهم، حيث جرت انتقادات مسبقاً في الدوائر اليهودية، ويحتمل هبوب عاصفة من الاحتجاج اليهودي في بلاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن المفوض السعودي حافظ وهبة الذي يدرك تماماً حقيقة موقف الملك عبدالعزيز أوضح للمستمر رندل بأنه سيكون رد فعل الملك عنيفاً جداً، وعبر عن أمله في أن يتمكن السير ر. بولارد R. Bullard الوزير البريطاني في جدة من أن يشرح الأمور للملك عبدالعزيز ويقدمها بأسلوب أخف وقبلاً قبل أن يسمع الملك هذه الأخبار المؤلمة من مصادر أخرى.

كما ذكر الشيخ حافظ وهبة أن نتائج التقرير وقرارات الحكومة البريطانية سوف تجعل من المستحيل على الملك عبدالعزيز مطلقاً أن يمارس تأثيراً مهدداً على العرب في فلسطين، ويعتقد بوضوح أن العلاقات السعودية البريطانية قد تتدهور بدرجة خطيرة، كما حذر الوزير السعودي المستمر رندل من أن قرار الحكومة البريطانية سيعطى الإيطاليين فرصة مثالية للتدخل لإضعاف مركز الحكومة البريطانية في الشرق، لأن العرب لم يعد لديهم شيء يأملونه من الحكومة البريطانية ومن الأفضل لهم أن يتمسكوا بأية أيدٍ صديقة قد تمتد إليهم، وسيشجع الإيطاليون بالطبع هذا الاتجاه، وأضاف الشيخ بأن العرب سيقفون ضد هذا القرار بمساعدة إيطاليا أو بدونها، فلا يوجد شيء يريده اليهود وأصدقاؤهم أكثر من ثورة عربية قد تجبر الحكومة البريطانية على اعتبار العرب أعداء على المكشوف، ومن الصعب بل من الاستحالة السيطرة على رد فعلهم، وأخيراً اختتم المستمر رندل تقريره عن هذا اللقاء قائلاً «فقلما شاهدت الشيخ حافظ وهبة متأثراً أو تعيساً هكذا، فقد كان مكتئباً للغاية عندما خرج، وأعترف بأنني وجدت اللقاء لقاء مؤلماً للغاية» (١).

وفي ٢٨ من ربيع الآخر ١٣٥٦هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٧م قام المستمر ر. بولارد R. Bullard بإبلاغ الملك عبدالعزيز بتوصيات اللجنة الملكية وبيان سياسة الحكومة البريطانية تجاهها الأمر الذي أزعجه وهز كيانه، وكان كارهاً لسماع مثل هذه التوصيات والمقترحات (٢).

ولا شك أن تقرير لجنة بيل كان صدمة عنيفة للأمة العربية والإسلامية بوجه عام

(١) F.O. 371/20308, Palestine Report, Saudi Attitude, in 7th July 1937.

(٢) F.O. 371/20309, E. 4167, Palestine Ibn Saud's Reaction, in 20 July 1937.

وأهل فلسطين على وجه الخصوص (١).

وما كاد الناس في المملكة العربية السعودية يقفون على ما جاء في قرار التقسيم حتى استولى على نفوسهم الألم والجزع، وعدت نتيجة لذلك استياء في جميع مدن المملكة، وأعلن العلماء أنهم سينادون بالجهاد المقدس إذا طبقت سياسة التقسيم، وتأييداً لذلك أصدر الملك عبدالعزيز إلى نائبه في الحجاز الأمير فيصل رحمه الله بتأليف لجان التطوع للدفاع عن فلسطين في جميع أنحاء المملكة (٢).

كما استنكرت قرار التقسيم حكومات كل من مصر وسوريا والعراق واليمن (٣).

وفي هذه الفترة الحرجة من تاريخ فلسطين قام أهل فلسطين بتوجيه برقيات إلى الملك عبدالعزيز بواسطة اللجنة العربية العليا يطلبون منه العون والمساعدة والنصيحة (٤)، فرد الملك عبدالعزيز على برقية اللجنة العربية العليا قائلا «لقد كانت قضية إخواننا العرب الفلسطينيين وما زالت تشغل بالنا وموضع اهتمامنا الشديد، وأنتم تعلمون أننا ما اذخرنا ولن ندخر وسعاً في سبيل حلها بطريقة تحقق العدل والإنصاف إن شاء الله» (٥).

وتؤكد الوثائق المختلفة التي بين أيدينا الجهود الجبارة المخلصة التي بذلها الملك عبدالعزيز في سبيل الوصول إلى حل لمشكلة فلسطين، حيث قام بإرسال برقية إلى ابنه الأمير سعود الذي كان حينذاك في لندن يشرح فيها محادثاته مع السير ريدر بولارد

(١) أكرم زعيتر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

حسن صبرى الخولى: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨٤.

(٢) صوت الحجاز: العدد ٢٦٦، بتاريخ ١٢ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٣٧م.

أم القرى: العدد ٢٥٩، بتاريخ ١٥ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٢ من يوليو ١٩٣٧م.

أم القرى: العدد ٢٦٠، بتاريخ ٢٢ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٣٧م.

(٣) حسن صبرى الخولى: مرجع سبق ذكره، ص ٦٨٤.

أكرم زعيتر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٤) F.O. 371/20308, A Telegram No. 2 from Sir Reader Bullard to Foreign Office, in 14th July 1937.

(٥) F.O. 371/20309, E 4266, The Future of Palestine, in 14th July 1937.

محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (المكتبة العصرية، ب.ت.)، ج ١،

R. Bullard حول إصدار تقرير اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين، وقد عبر في هذه البرقية عن استيائه وغضبه الشديد لهذه المقترحات البريطانية المجحفة بشأن عرب فلسطين، كما قام الشيخ حافظ وهبة الوزير السعودي بلندن بزيارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ١٤ من يوليو ١٩٣٧م، وأبلغ المستر رندل Rendel بمضمون البرقية، حيث أوضح له أن الملك عبدالعزيز عليه مسئولية خاصة إزاء العالم العربى والإسلامى ومنفعل بشدة إزاء المسألة الخاصة بفلسطين، وما زال يأمل من الحكومة البريطانية أن تترك الأمور كما كانت عليه وتوقف كل الهجرة اليهودية، فأجابه المستر رندل بأن تقرير اللجنة الملكية أوضح بأنه لم يكن ممكناً أن يعمل العرب واليهود معاً، كما لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تهمل التزاماتها نحو اليهود، والتي بدأت بتنفيذها جزئياً مما أدى إلى استقرار أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ يهودي في فلسطين، وهذا مما أغضب الوزير السعودي الشيخ حافظ وهبة، وقال للمستر رندل إن الملك عبدالعزيز مستاء بدرجة كبيرة جداً من إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين العربية (١)، وهذا الاستياء أكده كذلك القائم بالأعمال السعودي بلندن الشيخ محمد زادة أثناء الحديث الذي جرى بينه وبين المستر رندل في ٨ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ١٧ من يوليو ١٩٣٧م بوزارة الخارجية البريطانية، حيث ذكر للمستر رندل أنه وصلته تعليمات من الملك عبدالعزيز بأن يعبر عن غضبه نتيجة للحديث الذي أجراه الوزير السعودي الشيخ حافظ وهبة مع المستر رندل في ٥ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ١٤ من يوليو ١٩٣٧م، حيث أدرك الملك عبدالعزيز من هذا الحديث أن الحكومة البريطانية صممت على تبني توصيات اللجنة الملكية بدون تغيير ملموس، الأمر الذى أزعجه، ويأمل أن يعرف ما إذا كان هذا الموقف نهائياً، فإن كان كذلك فسيكون مزعجاً جداً له وسيضعه فى أقصى المواقف حرجاً إزاء العالم العربى الذى تطلع إليه ليحمي قضيتهم بمجرد صدور تقرير اللجنة الملكية، وأضاف القائم بالأعمال السعودي قائلاً: «فى مثل هذه الظروف فإن الملك عبدالعزيز لا يستطيع تجنب الخروج علناً ضد سياسة الحكومة البريطانية، والرأي فى هذه النقطة كان قوياً ليس فقط فى فلسطين والبلاد العربية الأخرى بل فى المملكة العربية السعودية نفسها، ولا يستطيع الملك عبدالعزيز أن يتجاهله».

(١) F.O. 371/20309, E 4063, Palestine : Saudi Attitude, Record of conversation

between Shiekh Hafiz Wahbah and Mr. Rendel, in 14th July 1937.

وفى نهاية اللقاء أفاد المستر رندل القائم بالأعمال السعودي بأنه لا محل لمناقشة تعديل موقف الحكومة البريطانية الخاص بقبول مبدأ التقسيم، ولكنها ستكون دائماً مستعدة للاستماع لأية مقترحات يريد الملك عبدالعزيز أن يقدمها، وأضاف المستر رندل قائلاً «إن توصيات اللجنة الملكية وبيان سياسة الحكومة البريطانية سوف يدرمان بواسطة اللجنة الدائمة للانتداب ومجلس العصبة، وعندئذ من الممكن اقتراح تغييرات معينة»، ولكنه كرر فى هذا اللقاء «بأنه لا يريد إثارة آمال بدون أساس» (١).

ولم يقطع الملك عبدالعزيز الأمل فى الوصول إلى حل عادل ومنصف لهذه القضية التى وضعت جذورها الحكومة البريطانية، بل نراه يتابع الاتصال بالحكومة البريطانية، ففى ١١ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٣٧م بعث الملك عبدالعزيز احتجاجاً للحكومة البريطانية قام بإبلاغه لوزارة الخارجية البريطانية الوزير السعودي المفوض بلندن الأستاذ حافظ وهبة، وفيه أبلغ الملك أنه «بعد انتشار الأنباء عن إنشاء مملكة يهودية فى فلسطين، وردت كتب وبرقيات كثيرة من الخارج والداخل لجلالة الملك يناشدونه المروءة والمساعدة فى هذه الكارثة الجديدة التى ألت بالإسلام والعرب، وأن جلالته فى أشد المواقف حرجة مع رعاياه عموماً والعلماء بوجه خاص، ولذلك رأى جلالته من الواجب أن يبين ما يدور بخلفه للحكومة البريطانية حسب ما تقتضى به المسؤولية».

«لقد دهش جلالته كما دهش العرب والمسلمين جميعاً قيام بريطانيا بالسعى فى إنشاء حكومة يهودية فى فلسطين مهما كانت الأسباب الداعية إليه، فالبلاد من قديم للعرب والمسلمين وليس لليهود أى حق بإنشاء حكومة لهم فيها، وما كان ينتظر من الحكومة البريطانية أن تقطع بلاداً للعرب والمسلمين وتمنحها لليهود، وأعتقد كما يعتقد كل مسلم وعربى أن إنشاء هذه الدولة سيكون هدماً للدين وكيان العرب، مما سيؤدى إلى فتنة ليس من المصلحة حدوثها.

إذا كانت الحكومة البريطانية قد صممت على إنشاء الدولة اليهودية، وأنه ليس هنالك أى أمل فى إعادة النظر فى الموقف، فهذا بلا شك تغيير جديد فى سياستها تجاه العرب والمسلمين، وعلى كل حال فجلالته يعتقد أنه قد أدى واجبه وليس من طبعه الغش

(١) F.O. 371/20309, E 4078/22/31, Palestine : Saudi Attitude, Record of conversation between M. Zada and Mr. Rendel, in 17th July 1937.

والخديعة» (١).

كما أوضح المفوض السعودي أثناء لقائه بالمستر رندل بوزارة الخارجية البريطانية أن الملك عبدالعزيز يطلب من بريطانيا العدول عن قرار التقسيم (٢)، الذي قد يعطي اليهود فرصة للتوسع في المستقبل والسيطرة على جميع أنحاء فلسطين، وهو أمر لا يعكر صفو العلاقات السعودية البريطانية فحسب بل سيكون صدمة عنيفة للعرب والمسلمين جميعاً ويضع العراقيل والصعوبات في طريق توثيق العلاقات بين العرب عامة والحكومة البريطانية (٣).

وفي نهاية هذا اللقاء بين الأستاذ حافظ وهبة والمستر رندل أفاد الأخير قائلاً: «إذا ظلت الأمور كما هي عليه الآن فمن المحتمل أن يسيطر اليهود بالتدريج على كامل البلاد، لذا فمن مصلحة العرب - كما تزعم بريطانيا - هو خلق دولة يهودية منفصلة، وهو الحل الأفضل والوحيد، ولم يكن أمام الحكومة البريطانية اختيار سوى الوصول إلى تلك النتيجة، وصممت على أن ترى التقسيم قد تم إقراره».

فأجابه الوزير السعودي الأستاذ حافظ وهبة قائلاً: «إذا كان الأمر كذلك فإن الملك عبدالعزيز سيخرج معارضاً علناً ضد السياسة البريطانية في فلسطين، وهذا الإجراء يأمل الملك عبدالعزيز ألا يتخذه حفاظاً على علاقاته الوثيقة والودية مع الحكومة البريطانية، وآمل في أن يصل معها إلى حل مرض لحل القضية بروح العدل والإنصاف» (٤).

ورغم تردد شائعات في لندن كان مصدرها فيلبي بأنه من المتوقع أن يوافق العرب على

F.O. 371/20309

(١)

خطاب من المفوضية السعودية بلندن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٨ من جمادى الأولى ١٣٥٦ هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٣٧ م.

F.O. 371/20309, E 4167, Palestine : Ibn Saud's reaction, Record of

(٢)

conversation, between Sheikh Hafiz Wahbah and Mr. Rendel, in 20th July 1937.

F.O. 371/20309, E 4264, Palestine : Saudi reaction, in 22 July 1937.

(٣)

F.O. 371/20309, E 4167, Palestine : Ibn Saud's reaction, Record of

(٤)

conversation, between Sheikh Hafiz and Mr. Rendel, in 20 July 1937.

التقسيم مما أحدث انطباعاً بأن لدى فيلبى أخباراً من الملك عبدالعزيز تفيد هذا المعنى، لكن حافظ وهبة أفادهم أن فيلبى Philby مخطيء في توقعاته وأن الملك عبدالعزيز كان أول من أبدى رأيه في الاعتراض على التقسيم.

وقد أحدثت شائعات فيلبى عن موقف المملكة العربية السعودية من مشروع التقسيم أثراً سيئاً في البلاد العربية، ووجهت تساؤلات إلى الحكومة السعودية حول هذا الموضوع، فأصدرت المفوضية السعودية في لندن بياناً، أعلنت فيه عدم وجود أية علاقة سياسية بين فيلبى والملك عبدالعزيز وحكومته، وأن علاقته ببلاد العرب علاقة تجارية، وأن آراءه بشأن قضية فلسطين لا تعبر عن وجهة النظر السعودية بل وجهة نظره الخاصة به (١).

ومما تجدر الإشارة إليه ونحن بصدد الرد على شائعات فيلبى أن نشير إلى أن المسؤولين البريطانيين أنفسهم كما تبينه المراسلات التي بين أيدينا، كانوا يدركون حق الإدراك أن الملك عبدالعزيز لا يصدق أن الحكومة البريطانية ستنفذ فعلاً قرار التقسيم (٢).

ومما لا شك فيه أن الملك عبدالعزيز قد أبدى اهتماماً بالغاً بقضية فلسطين، وقام باتصالات عديدة بشأنها مع الحكومة البريطانية، ومع حكومات أخرى، واستنكر سياسة التقسيم والتهويد، وطالب بإقرار حقوق الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين، وكان من مظاهر هذا الاهتمام ما قام به الملك في شهر رجب ١٣٥٦ هـ / سبتمبر ١٩٣٧ م، عندما بعث مذكرة إلى الحكومة البريطانية بواسطة مفوضيتها في جدة عبر فيها عما يشعر به من ألم إزاء موضوع التقسيم، واقترح أسساً لحل القضية حلاً دائماً نهائياً تتمثل في:

أولاً : تأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك بها سكان فلسطين الحاليون، بنسبة عددهم في الوقت الحاضر، على أسس يتفق عليها، مع وجود ضمانات لحماية الأماكن المقدسة.

ثانياً : تحديد الهجرة اليهودية، بنسبة ثابتة، هي النسبة الحالية بين سكان فلسطين، بحيث لا يجوز زيادتها عن ذلك مهما تقلبت الأحوال.

ثالثاً : وضع تدابير معينة لانتقال الأراضي بشكل يضمن عدم تجريد العرب من

(١) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٢) F.O. 371/20323, A Telegram No. 98 from Sir R. Bullard, Jeddah, to Foreign Office, in 15th December 1937.

أراضيهم (١).

وفى هذه الفترة أرسلت اللجنة العربية العليا برقيات عديدة إلى الحكومات العربية تظهر مساوىء التقسيم وتطلب المعونة، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن الدعوة إلى عقد مؤتمر عربى عام تمثل فيه الدول العربية ويعقد فى بلودان، وكان الملك عبدالعزيز أول من لبى النداء، حيث اجتمع المؤتمر فى بلودان بتاريخ ٢ من رجب ١٣٥٦هـ / ٨ من سبتمبر ١٩٣٧م، واشتركت فيه كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن، وعاهد المؤتمر أنفسهم أمام الله ثم أمام التاريخ والأمة العربية والشعوب الإسلامية أن يستمروا فى الكفاح والنضال فى سبيل تحرير وإنقاذ فلسطين من براثن اليهود وأعوانهم (٢).

كما كان من مظاهر اهتمام الملك عبدالعزيز بقضية فلسطين ما جرى فى بغداد بتاريخ ٢ من رمضان ١٣٥٦هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٣٧م، عندما أوضح الشيخ يوسف ياسين للوزير الألمانى المفوض جروبا Grobba أن الملك عبدالعزيز يتوقع من ألمانيا أن تقوم بخطوات للحيلولة دون قيام دولة يهودية فى فلسطين (٣).

وقد لاحظ أحد الساسة البريطانيين من أن هناك تقارباً وتعاملاً أكثر جدية بين الملك عبدالعزيز وإيطاليا، وقد عزاه المستر رندل Rendel إلى سياسة الحكومة البريطانية تجاه فلسطين، وهو يرى وجوب تعديل هذه السياسة خلال الشهرين-أو-الثلاثة التاليين، حتى تستطيع الحكومة البريطانية الاحتفاظ بمركزها فى العالم العربى، وإذا لم تعدل هذه السياسة فإن كل حادث أو إجراء عقابى جديد يقع فى فلسطين سيجعل الموقف أكثر سوءاً وصعوبة فى علاجه (٤).

(١) F.O. 406/75, King Ibn Saud note to his Majesty's Government, in Ist Rajab 1356 / 6th September 1937.

(٢) عائشة على المسند: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين ١٣٥٧ - ١٣٦٨هـ / ١٩٣٩ - ١٩٤٨م (رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جدة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ص ١١٨ - ١٢٢.

(٣) لوكار هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

(٤) F.O. 371/20323, E 7427/22/31, Palestine : Saudi reaction, Telegram

No. 98 from Sir R. Bullard, Jeddah, to Foreign Office. in 15th Dec. 1937.

وهكذا نرى كيف أن التقارب السعودي الألماني الإيطالي الذي لاح في الأفق قد أقلق الحكومة البريطانية، وجعلها تعجل بلقاء الملك عبدالعزيز لتقف عن كذب عما يدور في خاطره، وهذا ما جعل القادة البريطانيين يقولون «إننا حقيقة نقف في الظلام كثيراً حول ما يدور في عقل حاكم هذه البلاد» (١).

وكان الملك عبدالعزيز ينتهز كل فرصة تمنح له للدفاع عن فلسطين، والعمل على نصرته قضيتها، ففي مساء يوم السبت ١٢ من ذي القعدة ١٣٥٦هـ / ١٥ من يناير ١٩٣٨م، اجتمع اللورد بلهافين وستنتون بالملك عبدالعزيز في الشمسي، وكان يصحبه الوزير المفوض البريطاني بجدة السير ريدر بولارد، واختلى الملك عبدالعزيز بالسير ريدر بولارد وبدأ يذكر علاقاته بالحكومة البريطانية، ثم تحدث عن قضية فلسطين في صراحة ووضوح، وأشار إلى خطة الحكومة البريطانية في تقسيم فلسطين، وإقطاع اليهود جزءاً منها مؤكداً أن هذا التقسيم يعد بحق نكبة على العرب والمسلمين.

واستطرد الملك عبدالعزيز في حديثه لبولارد عن قضية فلسطين، ولم يخف عنه استياء من الحكومة البريطانية لمناصرتها لليهود محذراً إياهم «من أن اليهود بقوتهم ومالهم لا يؤمن لهم، فإذا أسسوا دولة كانوا بأنفسهم خطراً على الانجليز».

«ولذلك فإن مشروع التقسيم يجب أن يصرف النظر عنه بتاتا، وأن يسار على خطة أخرى على أساس حفظ حقوق اليهود الموجودين بفلسطين، وضمان مصالح بريطانيا، والاعتراف بحقوق العرب» (٢).

وخلال هذه الفترة الحرجة التي كانت تمر بها قضية فلسطين، وبينما الملك عبدالعزيز يواصل جهوده المكثفة مع الحكومة البريطانية، كان عرب فلسطين يركزون نشاطهم في جميع أنحاء البلاد، فاستمرت الثورة في المدن والقرى على حد سواء، وحاولت القوات البريطانية تصفية الثورة فتابعت ضغطها على الثوار، وأجرت عمليات تفتيش واسعة النطاق (٢)، فوصلت أنباء فلسطين إلى الملك عبدالعزيز الذي سارع بإرسال مذكرة إلى

(١) F.O. 371/20323, E 7577, A Letter from A. C. Trott, British Legation,

Jeddah, to Mr. Rendel, Foreign Office, in 23th Nov. 1937.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٨٦ - ١٠٨٨.

(٣) صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.



الحكومة البريطانية في ٢ من صفر ١٣٥٧هـ / ٥ من أبريل ١٩٣٨م، أوضح فيها أن «الحالة في فلسطين تتخرج من سيء إلى أسوأ، والحكومة البريطانية ما زالت تصر على خطتها في إنشاء دولة لليهود في فلسطين، وبإيجاد حالة قد تجعل اليهود أكثرية فيها».

«إن جلالة الملك لم ييأس من أن تعود الحكومة البريطانية للتفكير في موقفها، بتغيير السياسة التي انتهجتها في هذا البلد العربي الإسلامي المقدس الذي لم يجن أي جناية ضد بريطانيا».

ويبدى الملك عبدالعزيز اعتراضه على حل مشكلة فلسطين عن طريق التقسيم فيقول «إن الحل الذي يراد به تقسيم فلسطين وتقطيع أوصال أهلها، لن يحل مشكلة اليهود العالمية، لأن فلسطين لن تستوعب اليهود المشتتين في العالم، وأن فلسطين ستكون بؤرة للقلق والفتن، بما يتولد عن ذلك من خصومات بين العرب وبريطانيا لا تنتهي إلى الأبد».

«إن حل قضية فلسطين لا يكون إلا بمثل ما حلت به قضية العراق وسوريا وعلى شكل يضمن أموراً ثلاثة:

أولاً : المحافظة على المصالح البريطانية.

ثانياً : المحافظة على صيانة الأماكن المقدسة.

ثالثاً : المحافظة على حقوق اليهود الموجودين في الوقت الحاضر ومعاملتهم كأقلية في البلاد.

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن العنف والشدة التي يعامل بها أهل فلسطين في الحاضر وهم ضعفاء، يستنكرها الشعور والحس، وأن الملك يلفت نظر بريطانيا لاستعمال الحلم والحكمة فيما هو واقع، ويأمل أن يكون لندانه هذا الأثر الحسن لدى الحكومة التي يشق بأنها تتقبل نصيحته بكل إخلاص».

وبينما كانت الحكومة البريطانية تتأهب للرد على مذكرات الملك عبدالعزيز، وصلتها أخبار تؤكد أن الملك عبدالعزيز يدعم الثوار الفلسطينيين بالمال والسلاح والمؤن، فسارعت بإرسال مذكرة سرية إلى الحكومة السعودية في ٢ من ربيع الآخر ١٣٥٧هـ / غرة يونيو ١٩٣٨م، جاء فيها «إن وزير صاحب الجلالة البريطانية أطلع الحكومة السعودية في مخابرة بتاريخ ٢٨ من أبريل ١٩٣٨م، على بلاغات مؤداه: أن أسلحة وذخيرة كانت على وشك التهريب من الجوف إلى فلسطين، ويرجو الآن أن يبدى أن بلاغات أخرى قد وصلت إلى علم حكومة فلسطين من مصادر شتى بسوريا وفلسطين والعراق تقول: إن الثوار بفلسطين كانوا

منذ عهد قريب يركنون بوثوق إلى وصول مساعدة عملية من الملك عبدالعزيز بكيفيات عديدة، بما في ذلك المساعدة المالية ومشتري الأسلحة والذخيرة من أوروبا برسم الإرسال إلى الحكومة العربية السعودية اسماً ولكنها لاستعمال الثوار الفلسطينيين حقيقة» (١).

وكان لهذه المذكرة وقع غير حسن في نفس الملك عبدالعزيز وأجاب عليها ببيان مسهب، وبعث به في ٢١ من ربيع الآخر ١٣٥٧ هـ / ٢٠ من يونيو ١٩٣٨ م، وهذا نص البيان «إننا نشكر للحكومة البريطانية إخبارها لنا بكل ما يصلها عنا، وعلى الأخص في مثل هذه الظروف والأحوال المقلقة في فلسطين التي تقضى بطبيعتها لكثير من القيل والقال، ونعتبر هذه المصارحة من الحكومة البريطانية وسيلة لفتح الباب لدلى لها بكل ما لدينا في هذه القضية من الأمور التي لم يكن هناك داع لإبدائها لولا هذه المناسبة».

«أما الحقيقة الواقعة فإن أهل فلسطين بعد أن رأوا من الحكومة البريطانية إصرارها على تقسيم بلادهم، ثم ما آلت إليه الحالة من جراء الإجراءات الأخيرة، اعتقدوا أن الحكومة البريطانية تريد إفناءهم عن آخرهم لتحل اليهود محلهم في بلادهم، وهم بعد هذا الاعتقاد لم يتركوا باباً للمقاومة إلا طرّقوه، ولا سيّلاً لنيل المساعدات إلا سلّكوه، وفي جملة الذين توخّوا أن يلقوا منهم مساعدات بالمال والسلاح والقوة نحن بصورة شخصية، كما توخّوا ذلك من أهل بلادنا».

«لقد سبق أن أخبرنا الحكومة البريطانية بالتأثير الحاصل في نفوس أهل بلادنا، وأن أثر ذلك في نفوس النساء والأطفال، إن لم يكن بأكثر مما هو في نفوس الرجال المدركين للخطر الحاضر والمستقبل على العرب من اليهود، فهو مثله على الأقل، وإذا قلت لكم: إنه يوجد في جسمي ذرة لا تدعوني لقتال اليهود فإني غير صادق، ولو أن المقصود اليهود وحدهم فإني أفضل أن تنفي الأموال والأولاد والذرائع، ولا يتأسس ملك لليهود في فلسطين، ولكن القائم في القضية هو الحكومة البريطانية وليس اليهود وحدهم، وبيننا وبينها عهود صداقة مكتوبة، وعهود مصالح متبادلة» (٢).

وبذلك أراح الملك عبدالعزيز القناع الزائف الذي تختفي وراءه الحكومة البريطانية عندما أكد بصراحة متناهية أن جهوده إزاء قضية فلسطين لن تتوقف، لكنه يخشى أن تتأزم

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٠٩٨ - ١١٠٢.

(٢) خير الدين الزركلي: المصدر السابق، ص ١٠٩٨ - ١١٠٢.

الأمر وتصبح المواجهة بينه وبين بريطانيا، وفي هذا تهديد لمصالح بريطانيا في العالم العربي عامة وفي المملكة خاصة، لذا فهو يطلب من المسؤولين البريطانيين أن يتفهموا المواقف، ويقدرُوا مكانته ومركزه السياسي في العالم الإسلامي.

واختتم مذكرته قائلا «إن أهل فلسطين يسعون بشتى الوسائل لإدراك أقصى ما يمكنهم من الذخيرة والقوة لمواصلة القتال من أى جهة كانت، والشعور العام في بلادنا متأثر من قضية فلسطين إلى أبعد مدى».

وفي نهاية البيان أكد حرصه على أهمية الوصول إلى قرار عاجل، لأن تأسيس دولة لليهود في فلسطين مناف لمصالح الأمة العربية والإسلامية، لذلك فهو يطلب من الحكومة البريطانية أن تعدل عن هذه الخطة، وأن تتخذ طريق التفاهم مع عرب فلسطين لأن ذلك أسلم الطرق للوصول إلى حل عادل (١).

واستمراراً للاهتمام الدؤوب للملك عبدالعزيز بقضية فلسطين، حضر مندوبون من المملكة العربية السعودية، ومعظم الأقطار العربية والإسلامية المؤتمر البرلماني العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة ما بين ١٢ - ١٦ من شعبان ١٣٥٧هـ / ٧ - ١١ من أكتوبر ١٩٣٨م، ذلك المؤتمر الذي اختتم قراراته بتحذير بريطانيا من مغبة عدائها للعرب وموالاتها للصهيونية.

وفي الوقت الذي كان فيه الوفد السعودي يشارك الدول العربية والإسلامية في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في المؤتمر البرلماني، قدم السير ريدر بولارد إلى الرياض في ١٦ من شعبان ١٣٥٧هـ / ١١ من أكتوبر ١٩٣٨م، وعرض في لقائه مع الملك عبدالعزيز مقترحات الحكومة البريطانية أو بالأحرى ردها على مطالب الملك عبدالعزيز بعدولها عن مشروع التقسيم، حيث جاء في تقرير لجنة وودهيد الفنية أن سياسة التقسيم ليست عملية نظراً للصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوى عليها إنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة (٢).

ولعل تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم وإبقاء الوضع السياسي لفلسطين على ما هو عليه يدل بوضوح على نجاح المساعي والجهود الكبيرة المخلصة التي بذلها الملك

(١) خير الدين الزركلي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٠٩٨ - ١١٠٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٧١ - ١٧٥.

(٢) عائشة على المسند: مرجع سبق ذكره، ص ١١٥ - ١١٦.

عبدالعزیز سياسياً عندما نجح في إقناع المسؤولين في بريطانيا باتخاذ سياسة عادلة في فلسطين تتسم بروح الإنصاف كما ظهر في هذه المرحلة تقدم المملكة العربية على الصعيد العربي فقد بدأت تخطو خطوات واسعة نحو إحلال السلام في فلسطين عن طريق التحرك الدبلوماسي النشط، وتأييد الشعب الفلسطيني الممثل في اللجنة العربية العليا.

كما كان تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم باعثاً على توحيد الصفوف العربية، فعقدت المؤتمرات العربية بهدف الدفاع عن حقوق عرب فلسطين، وكان للمملكة العربية السعودية في كل مؤتمر صوت قوى يدافع عن قضية العرب والمسلمين بإيمان وعزم أكيد، وهكذا انتقل دفاع المملكة عن فلسطين من الصعيد المحلي إلى الصعيد العربي.

وفي ظل تلك الظروف، وقبل أن يتنفس الملك عبدالعزیز الصعداء، أصدرت الحكومة الأمريكية بياناً أيدت فيه قرار التقسيم، وطبيعي أن يتصدى الملك لهذا البيان، ويرده بكل ما لديه من قدرة وقوة، ورأى أن ينبه الحكومة الأمريكية إلى خطتها بتأييد ذلك القرار الجائر، فأرسل إلى الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة بتاريخ ٧ من شوال ١٣٥٧هـ - / ٢٩ من نوفمبر ١٩٣٨م، تضمنت عرضاً شاملاً للقضية الفلسطينية ووصفها للدعاية الصهيونية التي كان من آثارها: «أن الشعب الأمريكي الديمقراطي قد ضلل تضليلاً عظيماً، أدى إلى اعتبار مناصرة اليهود على سحق العرب في فلسطين عملاً إنسانياً، في حين أن مثل ذلك ظلم فادح وجه إلى شعب آمن مستوطن في بلاده، كان ولا يزال يشق بعدالة الرأي العام الديمقراطي، في العالم عامة وفي أمريكا خاصة، وأنا على ثقة بأنه إذا اتضح لفخامتكم وللشعب الأمريكي حق العرب في فلسطين فإنكم ستقومون بنصرته حق القيام».

ولقد استطاع الملك عبدالعزیز أن يطلع الرئيس الأمريكي من خلال عرضه التاريخي للقضية، على بطلان دعوى اليهود التاريخية، وأن يفند هذه المزاعم الزائفة، مؤكداً أحقية العرب التاريخية في استيطان فلسطين منذ القدم حتى العصر الحالي «أما حقوق العرب في فلسطين فإنها لا تقبل المجادلة، لأن فلسطين بلادهم منذ أقدم الأزمنة وهم لم يخرجوا منها، كما أن غيرهم لم يخرجهم منها».

ولم يغفل الملك عبدالعزیز أن يذكر الرئيس الأمريكي بالمبادئ الإنسانية التي أعلنها الرئيس ولسون والتي كان من أهمها حق تقرير المصير، كما ناشد الرئيس روزفلت «إننا نناشدكم باسم العدل والحرية ونصرة الشعوب الضعيفة التي اشتهرت به الأمة الأمريكية، أن

تتكرموا بالنظر في قضية عرب فلسطين، لأنه ليس من العدل أن يطرد اليهود من جميع أنحاء العالم المتمدنين، وأن تتحمل فلسطين الضعيفة المغلوبة على أمرها هذا الشعب برمته».

أما موقف القوى السياسية من هذا الخطاب التاريخي، فقد تأرجح بين الإشادة بالمطالب العادلة التي تقدم بها الملك عبدالعزيز، في حين تصدى لها اليهود بالرد، وكتبوا الفصول الطويلة يثبتون فيها حقهم التاريخي في فلسطين بحجج لا تثبت أمام المنطق والحق والعدل والعقل، ولم يخطط الصهيونيون على حاكم عربي قدر سخطهم على الملك عبدالعزيز، فقد كان حاملاً للرأية الفلسطينية في العالم، وجاعلاً قضيتها قضية حياته بل أكثر.

لذا يحق لنا القول إن الملك عبدالعزيز استطاع أن ينقل هذه القضية من النطاق العربي إلى الصعيد الدولي، حيث كرس لها جل وقته، وأصبحت هاجسه الذي لا يفارقه، فلم يذكر أنه حضر اجتماعاً أو عقد اتفاقية أو معاهدة إلا كان لفلسطين نصيب الأسد فيها، إيماناً منه بعروبة فلسطين، وتأكيداً على نصرة هذا الشعب المغلوب على أمره، ولعل هذه المواقف المشرفة التي وقفها الملك عبدالعزيز من قضية فلسطين، كانت حافزاً لرئيس دولة كبرى كأمريكا أن يفتح معه باباً للمفاوضات، حيث وجد فيه الزعيم العربي المسلم الذي استطاع بحق أن يتبنى الدفاع عن حقوق هذا الوطن السليب، والرسالة التي بعثها الرئيس الأمريكي روزفلت للملك عبدالعزيز في ١٦ من ذي القعدة ١٣٥٧هـ / ٩ من يناير ١٩٣٩م تعطي انطباعاً واضحاً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من فلسطين، فأمام المصالح الذاتية للشعب الأمريكي تتراجع بل تتلاشى كل المبادئ والقيم الإنسانية، يستدل على ذلك من خطاب الرئيس الأمريكي روزفلت إذ يقول «إن اهتمام الشعب الأمريكي بفلسطين يركز على عدة اعتبارات، منها ما هو ذو صبغة دينية، ومنها ما هو ناشئ عن الحقوق التي نالتها الولايات المتحدة في فلسطين من الاتفاقية الأمريكية البريطانية الخاصة بالانتداب في فلسطين، وقد راقبت الحكومة الأمريكية وشعبها بأشد العطف تدرج الوطن القومي لليهود في فلسطين، وهو مشروع لعب فيه الذهب ورأس المال الأمريكي دوراً رئيسياً»

وهذا البيان الأمريكي يوضح موقف الحكومة الأمريكية من قضية فلسطين، فهي حامية لليهود، وراعية لمصالحهم، ومنفذة لخططهم في إنشاء وطن قومي لهم في أرض فلسطين (١)

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١١٠٢ - ١١١٤.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ١٧٧ - ١٨٦.

## موقف المملكة من القضية من مؤتمر لندن إلى نهاية الحرب العالمية

الثانية ١٣٥٨ - ١٣٦٤ هـ / ١٩٢٩ - ١٩٤٥ م

من خلال عرضنا السابق ظهر لنا أن القضية الفلسطينية أصبحت قضية عربية عامة، تهم الشعوب العربية جميعها، بحيث لم يعد في مقدرة أى حكومة عربية من حكومات الشرق العربى أن تهمل أو تتجاهل أمور القضية الفلسطينية، بل أصبح محتماً عليها أن تشارك بوسيلة أو أخرى فى تقرير مستقبل فلسطين، كما سيحدث فى مؤتمر لندن.

ويبدو لنا أن الحكومة البريطانية أدركت أن معارضة العرب فى الأقطار العربية المجاورة لا تقل خطورة عن المعارضة داخل فلسطين، وأنه افتراض خاطئ وخطير أن تصور الحكومة البريطانية أنه يمكن التعامل مع المشكلة الفلسطينية فى عزلة عن الأقطار العربية التى تعتبر بحق وحدة عضوية كاملة (١)، لهذا قررت بريطانيا الاستعانة بالحلول السياسية، فدعت ممثلي جميع الدول العربية إلى عقد مؤتمر دولي فى لندن لمباحثتهم رسمياً فى إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية.

وكانت دعوة الدول العربية إلى مؤتمر لندن اعترافاً بالسمة العربية التى كانت المسألة الفلسطينية قد بدأت فى اتخاذها، ودلالة على الإطار العام للمشكلة الذى نظرت إليه الحكومة البريطانية فى تلك المرحلة، لكنها كانت فى نفس الوقت محاولة من بريطانيا فى ظروف التوتر الدولي، لكسب رأى العام العربى، أو على الأقل لإيقاف انتشار التعاطف مع دول المحور، وضمان حماية خطوط وسائل الاتصال بالامبراطورية (٢).

وقبل انعقاد مؤتمر لندن قام الملك عبدالعزيز بالاتصال بملوك العرب وأمرائهم من جهة، وبالحكومة البريطانية من جهة أخرى، فأبرق إلى ممثل حكومته فى مصر بتاريخ ٢٧ من شوال ١٣٥٧ هـ / ٢٠ من ديسمبر ١٩٢٨م يطلب منه مقابلة محمود باشا رئيس الوزارة المصرية، وإبلاغه «بأننا نحب على الدوام أن نكون على اتفاق وتفاهم فى كل أمر له علاقة بالمصلحة الإسلامية عامة والعربية خاصة» (٢).

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية من ثورة ١٩٢٦ حتى الحرب العالمية الثانية، ص ٢٥٢.

(٢) عائشة على المسند: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١١٧.

لذا انعقد في القاهرة مؤتمر تحضيرى بتاريخ ٢٧ من ذي الحجة ١٣٥٧هـ / ١٧ من يناير ١٩٣٩م برئاسة رئيس وزراء مصر، وقد حضره ممثلو الدول العربية المشتركة في مؤتمر لندن، بالإضافة إلى الوفد الفلسطيني (١)، وفى هذا المؤتمر أشاد الأمير فيصل «بهذا المظهر البارز لتضافر الأقطار العربية وتعاونها ولأول مرة نقف من بعضنا هذا المنوال مجتمعين متحدين، وأرجو أن يكون مؤتمرنا سابقة حسنة نستنها لحل معضلات أمورنا، وتثبيت دعائم علاقاتنا وزوابطنا» (٢).

وتناول المؤتمر مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومسألة الممثل الشرعي لعرب فلسطين، حيث لم يبد المؤتمر بالنسبة لها أي اعتراض، وإنما أقر بأن اللجنة العربية العليا هي الهيئة الوحيدة التي تمثل عرب فلسطين (٣).

غضبت بريطانيا على اللجنة العربية العليا، كما نقيمت على أعضاء الوفد الذين عينتهم، لذلك أرسلت مبعوثها الرسمي بولارد إلى الملك عبدالعزيز بهدف الوصول إلى اتفاق بين العرب وبريطانيا - بخصوص الوفد الفلسطيني - قبل انعقاد المؤتمر، وقد حرص الملك عبدالعزيز في هذه المقابلة أن يؤكد على حقوق الفلسطينيين، فأشار في مجرى حديثه عن موضوع اختيار الأشخاص الذين يمثلون فلسطين في المؤتمر فأكد على ذلك بقوله «نحن على كل حال لا نقبل الأشخاص الذين يريدون أن يأخذوا الأمور بدون تعقل، والمفتى من الأشخاص المعروفين في فلسطين، ويمكن أن يرى بعض أشخاص آخرين يقومون باللازم، لذا نرى وجوب إطلاق معتقلي سيشل Seychelle الفلسطينيين، ورفع الحجز والضغط على أهل فلسطين للتنقل والتداول فيما بينهم بشأن المؤتمر» (٤).

وبفضل الله ثم جهود الملك عبدالعزيز، وأمام الموقف العربي الموحد، بالإضافة إلى حرص بريطانيا على ضرورة عقد المؤتمر للأسباب آنفة الذكر، رضخت الحكومة البريطانية

---

(١) فلاح خالد على: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩ - ١٩٤٨ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩ (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٥٥٥.

(٣) فلاح خالد على: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ - ٣٥.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ١١١٦ - ١١١٧.

لذا انعقد في القاهرة مؤتمر تحضيرى بتاريخ ٢٧ من ذي الحجة ١٣٥٧هـ / ١٧ من يناير ١٩٣٩م برئاسة رئيس وزراء مصر، وقد حضره ممثلو الدول العربية المشتركة في مؤتمر لندن، بالإضافة إلى الوفد الفلسطيني (١)، وفي هذا المؤتمر أشاد الأمير فيصل «بهذا المظهر البارز لتضافر الأقطار العربية وتعاونها ولأول مرة نقف من بعضنا هذا المنوال مجتمعين متحدين، وأرجو أن يكون مؤتمرنا سابقة حسنة نستنها لحل معضلات أمورنا، وتثبيت دعائم علاقاتنا وروابطنا» (٢).

وتناول المؤتمر مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومسألة الممثل الشرعي لعرب فلسطين، حيث لم يبد المؤتمر بالنسبة لها أي اعتراض، وإنما أقر بأن اللجنة العربية العليا هي الهيئة الوحيدة التي تمثل عرب فلسطين (٣).

غضبت بريطانيا على اللجنة العربية العليا، كما نعتت على أعضاء الوفد الذين عينتهم، لذلك أرسلت مبعوثها الرسمي بولارد إلى الملك عبدالعزيز بهدف الوصول إلى اتفاق بين العرب وبريطانيا - بخصوص الوفد الفلسطيني - قبل انعقاد المؤتمر، وقد حرص الملك عبدالعزيز في هذه المقابلة أن يؤكد على حقوق الفلسطينيين، فأشار في مجرى حديثه عن موضوع اختيار الأشخاص الذين يمثلون فلسطين في المؤتمر فأكد على ذلك بقوله «نحن على كل حال لا نقبل الأشخاص الذين يريدون أن يأخذوا الأمور بدون تعقل، والمفتى من الأشخاص المعروفين في فلسطين، ويمكن أن يرى بعض أشخاص آخرين يقومون باللازم، لذا نرى وجوب إطلاق معتقلي سيشل Seychelle الفلسطينيين، ورفع الحجز والضغط على أهل فلسطين للتنقل والتداول فيما بينهم بشأن المؤتمر» (٤).

وبفضل الله ثم جهود الملك عبدالعزيز، وأمام الموقف العربي الموحد، بالإضافة إلى حرص بريطانيا على ضرورة عقد المؤتمر للأسباب آنفة الذكر، رضخت الحكومة البريطانية

---

(١) فلاح خالد على: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩ - ١٩٤٨ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩ (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ٥٥٥.

(٣) فلاح خالد على: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ - ٣٥.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ١١١٦ - ١١١٧.



لمطالب الملك عبدالعزيز، فأطلقت سراح المنفيين في سيشل، كما تراجعت عن اعتراضها على الحاج أمين الحسيني واللجنة العربية العليا، فوجهت خطاباً رسمياً إلى المفتي بوصفه رئيس اللجنة العربية لاختيار وفد فلسطين، ونظراً لتغيير الموقف البريطاني، أبلغت الدول العربية وزارة الخارجية البريطانية أنها ستشارك في المؤتمر، إلا أن المملكة العربية السعودية قررت للاشتراك في ذلك المؤتمر (١)، أن تقبل الحكومة البريطانية الأسس التالية:

- ١ - أن المفاوضات ستكون بين العرب وبريطانيا وليس مع اليهود.
- ٢ - أن عرب فلسطين سيضمن تمثيلهم على أحسن وجه ممكن.
- ٣ - أن العرب غير مقيدين في البحث مع الحكومة البريطانية إلا فيما يروونه في مصلحة العرب، وأن للعرب أن يطلبوا ما يشاؤون.

وعلى هذه الأسس قبلت المملكة الاشتراك في مؤتمر لندن، وكذلك حذت الدول العربية حذو المملكة، وقررت الاشتراك على هذا الأساس (٢).

### مؤتمر لندن ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٩ م

لم تقرر الحكومة البريطانية عقد مؤتمر لندن من أجل قضية فلسطين وحدها، وإنما لأغراض وأسباب واعتبارات أخرى سعت بريطانيا إلى محارلة تحقيقها. فقد كانت بريطانيا قلقة جداً بسبب استمرار الثورة الفلسطينية، وكانت تخشى أن تترك هذه الثورة آثاراً بعيدة في الأوساط العربية والإسلامية عندئذ لن تكون نتائجها في صالح بريطانيا، وكذلك كانت الحكومة البريطانية واقعة تحت ضغط هياج الرأي العام البريطاني ضدها بسبب الخسائر الفادحة التي نزلت بضباط الجيش البريطاني وجنوده من جراء الثورة، والنفقات المالية الباهظة التي كانت تتحملها الخزينة البريطانية نتيجة للثورة واستمرار القتال والاضطرابات في أرض فلسطين (٣)، لهذا حرصت بريطانيا على إنهاء القتال بأي شكل من الأشكال، خاصة وأن جهودها للقضاء على الثورة فشلت فشلاً ذريعاً، كما

(١) أميل الغوري: فلسطين عبر ستين عاماً (بيروت، دار النشر، ١٩٧٢)، ج ٢، ص ١٧٧.

انظر:

بيان الوفد الفلسطيني الذي عرض في مؤتمر لندن، في المرجع السابق، ج ٢، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) جريدة أم القرى: العدد ٧٢٢، بتاريخ ٢ من ذي القعدة ١٣٥٧ هـ / ٢٣ من ديسمبر ١٩٣٨ م، ص ١.

(٣) أميل الغوري: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ١٧٧.

كانت بريطانيا تعتقد أن الأحوال والأوضاع السائدة في أوروبا ستؤدي إلى تفجير حرب واسعة النطاق لا بد لبريطانيا من الاشتراك فيها، وبسبب مصالح بريطانيا الحيوية المهمة في الشرق العربي، وحيث إن أراضيها لا بد أن تكون ميداناً من ميادين الحرب، رأت الحكومة البريطانية أنها بحاجة ماسة إلى كسب الدول العربية إلى جانبها، وكذلك الرأي العام العربي خوفاً من اتساع نطاق الدعاية الألمانية والإيطالية في البلاد العربية، بسبب استياء العرب من السياسة البريطانية العدوانية المتبعة في فلسطين (١)، زد على ذلك الآثار الخطيرة التي ظهرت بوضوح على اليهود بأشكال متنوعة من أزمة اقتصادية، وبطالة متفاقمة وكساد في التجارة، من جراء مقاطعة العرب، فتعطلت بذلك المشاريع الزراعية والصناعية، وبعد أن كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت في كتابها الأبيض المؤرخ في ٢٥ من ربيع الآخر ١٣٥٦ هـ / ٢ من يوليو ١٩٣٧ م بأن التفاهم بين العرب واليهود أمر مستحيل، فإذا بها في بيانها السياسي الجديد تنقض رأيها السابق فتقول «إن أثبت الأسس لإقامة دعائم للسلام والتقدم في فلسطين، إنما هو الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود» (٢).

وعموماً وجهت بريطانيا الدعوة للاشتراك في مؤتمر لندن إلى كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، وشرق الأردن، والعراق، واليمن، وهي الدول المستقلة آنذاك، أما سوريا ولبنان فلم توجه إليهما الدعوة حفاظاً على ارتباطها بفرنسا (٣)، كما وجهت الدعوة إلى اللجنة العربية العليا وإلى الوكالة اليهودية.

وانعقد مؤتمر لندن الذي اشتهر بمؤتمر المائدة المستديرة في ١٨ من ذي الحجة ١٣٥٧ هـ / ٧ من فبراير ١٩٣٩ م، وقد افتتحه تشمبرلين رئيس الوزارة البريطانية بخطاب ألقاه حول المؤتمر ومهمته، ورحب فيه بقدوم الوفود العربية، ثم ألقى رؤساء الوفود خطاباً عامة بشأن المؤتمر، وأعربوا عن أملهم في أن يكتب له النجاح (٤).

(١) فلاح خالد علي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) فلاح خالد علي: المرجع السابق، ص ٢٣.

(٣) مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ - ١٩٧٤ (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٥)، ص ٦١.

(٤) أميل الغوري: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ١٨٢.

الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الثانية، ص ٢٧٩.

ولقد استمر انعقاد المؤتمر حتى ٢٦ من محرم ١٣٥٨ هـ / ١٧ من مارس ١٩٣٩ م، وعقد خلال تلك الفترة أربع عشرة جلسة حاولت فيها الحكومة البريطانية أن يتصل المندوبون العرب بأعضاء الوفد اليهودي، غير أن تلك المحاولة لم تنجح، لأن الوفد السعودي برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز هدد بالانسحاب من المؤتمر والعودة إلى بلاده، وهكذا حرصت المملكة العربية السعودية على وضع سياسة ثابتة وهي عدم إجراء أية مباحثات مباشرة مع الصهيونيين (١).

ونظراً لرفض وفد المملكة العربية السعودية خاصة، والوفود العربية عامة الجلوس مع الوفد الصهيوني على مائدة واحدة، كان الوفد البريطاني يجتمع مع الوفود العربية في الصباح ومع الوفد الصهيوني في المساء (٢).

وفي هذا المؤتمر عرض السيد جمال الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني مطالب عرب فلسطين التي تضمنت:

- ١ - الاعتراف بحقوقهم في الاستقلال التام في بلادهم.
- ٢ - إنهاء تجربة تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين.
- ٣ - إلغاء الانتداب وجميع ما قد ترتب عليه من إجراءات غير مشروعة.
- ٤ - وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي وقفاً باتاً وسريعاً.

وفي الجلسة الخامسة التي عقدت في ٢٥ من ذي الحجة ١٣٥٧ هـ / ١٤ من فبراير ١٩٣٩ م، عرض الأمير فيصل بن عبدالعزيز وجهة نظر بلاده بالنسبة لقضية فلسطين، وحذر الحكومة البريطانية من مخبة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأكد لهم أن ذلك سوف يؤدي إلى سوء تفاهم ربما أعقبته قطيعة بين الدول التي تساند الصهيونية بما فيها بريطانيا وبين الدول العربية، ولقد أظهر الأمير فيصل غيرة وحماسة وجراءة منقطعة النظير في عرض القضية الفلسطينية وشرح أبعادها، وقد أكد في معرض حديثه أن العلاقات الودية السائدة بين الشعوب العربية وبريطانيا، والمصالح المتبادلة بينهما تتطلب الاتفاق

---

(١) سامي حكيم: حقائق عن سياسة المملكة العربية السعودية (بحث مقدم لمجلة الدارة، العدد الثاني، السنة الثانية، رجب ١٣٩٦ هـ / يوليو ١٩٧٦ م)، ص ١٧٢.

(٢) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية،

والتفاهم، وأنه ما لم تحل قضية فلسطين حلاً عادلاً، يرضى العرب ويؤمنهم على سلامة بلادهم وكرامة مقدساتهم، فإنه يخشى أن تسوء حالة هذه العلاقات لدرجة كبيرة جداً، وفي مقدمتها ولا شك العلاقات السعودية البريطانية (١).

ثم أخذ الأمير فيصل يفند دعوى بريطانيا من أن فلسطين لا تدخل ضمن مراسلات الحسين / مكماهون، وشرح بطلان تصريح بلفور، وصك الانتداب لمخالفتها لميثاق عصبة الأمم.

وختم بيانه بالعبارة التالية «إن حكومتى تعتقد مخلصاً أن من مصلحة الانجليز والعرب نبذ الأمور التى كانت مداراً لهذا الشقاق الجسيم بينهم فى فلسطين، والعمل بصورة جدية فى حل الخلاف بروح العدل والإنصاف، وتعتقد أن الوقت قد حان لتصفية الموقف تصفية حقيقية، وهذا لا يتأتى إلا بإقدام الحكومة البريطانية على اتخاذ الخطوة الحاسمة التى تنير أمامنا سبيل البحث، وتمكننا من وضع الأمور فى نصابها وإعادة الحق إلى مجراه» (٢).

هذا وقد أثبت الأمير فيصل فى هذا المؤتمر أن حكومته مرنة ومستعدة للتفاهم بشرط تحقيق الاستقلال لعرب فلسطين.

وفى الجلسة السابعة للمؤتمر أكد مكدونالد للوفود العربية أن الحكومة البريطانية تقبل المبادئ الآتية:

- ١ - ألا تكون هناك دولة يهودية.
- ٢ - ألا يبقى الانتداب إلى الأبد.
- ٣ - أن النية متجهة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة (٣).

وكعادة الدبلوماسية البريطانية عندما تنطلق دائماً من نقطة محدودة، ثم توافق شيئاً فشيئاً على بعض المطالب وكأنها تتنازل عن حقوق لها، فقد أعلن مكدونالد فى الجلسة الحادية عشرة بعض الاقتراحات ليستكشف بها جو المؤتمر، فقد اقترح أن تعلن الحكومة البريطانية

---

(١) طه عثمان الفراء: الفيصل وفلسطين (مقال منشور بمجلة الدارة، العدد الثالث، السنة الأولى، شعبان ١٣٩٥هـ / سبتمبر ١٩٧٥م)، ص ١٩٢.

الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين: المجموعة الثانية، ص ٢٨٦.

(٢) الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين: المجموعة الثانية، ص ٢٩٠.

(٣) نفس المصدر.

عزمها على إنهاء الانتداب في الوقت المناسب، وإن تقوم مقامه دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة، لكن وضع النظام الدستوري، وأحكام المعاهدة يحتاج إلى هيئة تؤلف لهذا الغرض، مما يجعل الحكومة البريطانية في حاجة إلى مدة معقولة لتستعد للبحث في تفاصيل الموضوع، أما موضوع الهجرة فقد اقترح أن تحدد النسبة التي لا يجوز تجاوزها في آخر السنوات الخمس، وأما عن الأراضي فقد قال أن الحكومة ترى أن الوقت قد حان لتقييد بيع الأراضي لليهود (١).

ونتيجة لرفض الوفد الفلسطيني للمقترحات البريطانية السابقة، اقترح مكدونالد تشكيل لجنة محدودة للنظر في تلك الاقتراحات، فوافق المؤتمر على تشكيل لجنة باسم «اللجنة السياسية» تكونت من فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، وعلى ماهر رئيس الديوان الملكي المصري، وعضو الوفد العراقي توفيق السويدي، وبعد اجتماعهم بالوفد البريطاني أبلغوه رسمياً رفض العرب للمقترحات البريطانية ما لم يعلن إلغاء الانتداب بعد مدة قصيرة، وقيام دولة فلسطين مستقلة في إدارة جميع شئونها (٢).

هذا وقد ألقى الأمير فيصل البيان الآتي باسم الوفد السعودي عبر فيه عن وجهة نظر المملكة في المقترحات التي عرضتها الحكومة البريطانية «بأنها لا يمكن أن تكفل الاستقرار الذي ينشده الجميع، وذلك للأسباب الوجيهة التي سبق لنا أن ذكرناها لوفاة المملكة المتحدة والتي أشار إليها الوفد العربي الفلسطيني في بيانه السابق، ومن أجل ذلك نود أن نلج على حكومة جلالته في أن تولى ملاحظات الوفد العربي الفلسطيني عنايتها الجدية، وأن تعدل سياستها المقترحة تعديلاً جوهرياً، ونحن نعتقد أنه ما دامت هذه السياسة لا تعدل على نحو ما بينا، فإن موقف الوفد العربي الفلسطيني سيظل صعباً، فلا يستطيع أن يوافق على المقترحات الحالية، وإنا لنرجو من أعماق قلوبنا أن تظل العلاقات الحسنة الحالية بين الدول العربية على العموم والأمة البريطانية قائمة، وأن تتخذ حكومة جلالته تدابير فعالة لمحو الشكوك والريب التي أوجدتها الحوادث الماضية» (٣).

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) كامل محمود خلة: مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٥ - ٤٧٦.

(٣) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين: المجموعة الثانية، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

وكانت الوفود العربية قوية في مواقفها تجاه حقوق الشعب الفلسطيني في وطنه وفي حريته واستقلاله، وعندما كان يبدو للحكومة البريطانية ألا مناص لها من القبول ببعض مطالب العرب، وأن الرأي العام البريطاني يظهر ميلاً نحوهم، فإنها كانت توغر سراً للصحف الاستعمارية واليهودية لشن حملات على الحكومة البريطانية واتهامها بالاستسلام لمطالب عرب فلسطين، كما تدخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لدى بريطانيا لمنع استقلال فلسطين، الأمر الذي جعل بريطانيا تتراجع عن استعدادها الزائف لتحقيق المطالب العربية، متذرعة بهياج اليهود وثورة أنصارهم وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية (١).

هذا وقد فشل المؤتمر فشلاً ذريعاً، وعادت الوفود العربية من لندن إلى القاهرة، ورأى محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية يومئذ أن يستبقى الوفد السعودي لديه في مصر من أجل التشاور في أفضل السبل للوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، فأرسل رئيس الوزارة المصرية للملك عبدالعزيز برقية يطلعه فيها عما أسفرت عنه المحادثات الرسمية في مؤتمر لندن عن آخر التطورات للقضية الفلسطينية جاء فيها «إن القضية الفلسطينية تجتاز الآن مرحلتها الأخيرة، ولي أمل وطيد أن يساعدنا الله سبحانه وتعالى في الأسبوع القادم على تذليل الصعاب التي تعترضنا حتى الآن، فنتمكن من تحقيق آمالنا وآمال الأمم العربية والإسلامية، وآمال أهل فلسطين أنفسهم، وأن وجود حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بيننا فضلاً عما فيه من الفائدة الكبرى في الوصول إلى الحل الذي نرجو، فإن فيه مجلبة لسرورنا، وتشجيعنا على المضي فيما نرجو أن نصل إليه في القريب العاجل بفضل الله سبحانه وتعالى، فأرجو من جلالته أن تأذنوا لحضرة صاحب السمو الملكي في البقاء عندنا حتى نصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، ولن يطول ذلك أكثر من أسبوعين على أكبر تقدير بمشيئة الله».

وجاء رد الملك عبدالعزيز بالموافقة، ومما جاء في جوابه «ولذلك فقد أمرنا الابن فيصل بالبقاء حتى انتهاء المفاوضات تنفيذاً لرغبة مقامكم الرفيع وقياماً بالواجب الذي نسعى له دوماً ونفتديه بالنفس والنفيس وحقق الله الآمال، ونسأله التوفيق للجميع» (٢).

(١) أميل الفوري: مرجع سبق ذكره، جـ ٢، ص ١٨٥.

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، المجلد الثاني (بيروت، دار الكاتب العربي، ١٩٦٤)، ص ٢٢٨ -

وعندما شعرت الحكومة البريطانية بفشل قرارات مؤتمر لندن، أرادت أن تطمئن الملك عبدالعزيز بشأن القضية الفلسطينية حرصاً منها على توثيق علاقاتها به، لذلك قام المفوض البريطاني في جدة ببعث رسالة للملك عبدالعزيز يعرض فيها نوايا بريطانيا عن مستقبل فلسطين، وقد أثبت التاريخ أن ما قالته بريطانيا أو ما قاله بولارد المفوض البريطاني غير صحيح على الإطلاق، فقد تحدث عن «كثرة الاقتراحات التي تقدمت بها حكومة صاحب الجلالة والتي ترضى المطالب العربية، لقد أصبح واضحاً لحكومة صاحب الجلالة منذ بعض الوقت أن أحد العوامل الهامة في القضية العربية هو عدم التأكد الكامن في عقول العرب بالنسبة لنقطتين: ففي المجال الأول، هم يخشون أن تكون النتيجة الحتمية للسياسة البريطانية ارتباطها بتأسيس دولة إسرائيلية في فلسطين، وفي المجال الثاني وطالما أنه لم يوضع حد نهائي للهجرة اليهودية فإنه ليس هناك تأكيد من أن اليهود المهاجرين لن يرسلوا بأعداد متزايدة إلى فلسطين، وحكومة صاحب الجلالة تقدم تأكيدات بأنها ليس من أهدافها أن تصبح فلسطين دولة يهودية أبداً، لقد فعلت حكومة صاحب الجلالة كل ما تقدر عليه لإرضاء رغبات العرب في حدود التزاماتها الدولية، لقد أمرتني حكومة صاحب الجلالة أن أرسل لجلالتكم هذا الخطاب ليس فقط لأنها تريد أن تظل على صلة بجلالتكم في كل المسائل الهامة، وأيضاً لأنها تأمل أن جلالتكم بما لكم من خبرة طويلة في فن الحكومات والمسائل الدولية ستقدرون صعوبة موقفها والجهود الكبيرة التي قامت بها من أجل عدالة القضية العربية» (١).

ويبدو أن الحكومة البريطانية بعد أن درست الأمر وقيمت الوضع، وجدت أنها كانت مندفعة في تأييدها المطلق للصهيونية، لهذا فسرعان ما أصدرت الكتاب الأبيض في أعقاب مؤتمر لندن، ولقد أكدت هذه الوثيقة أنه ليس من سياسة بريطانيا أن تجعل من فلسطين دولة يهودية، فقد نص الكتاب الأبيض ١٩٣٩م، على:

١ - إقامة دولة فلسطينية خلال مدة عشر سنوات، وتكون الدولة ذات سيادة وعضو في الكومنولث البريطاني.

٢ - لا يسمح لأكثر من ٧٥ ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين خلال الخمس سنوات المقبلة.

(١) محسن محمد: فيصل من خلال وثائق بريطانية تنشر لأول مرة (مقال منشور بمجلة الدارة، العدد

٢ - السماح بنقل ملكيات أراض عربية في أماكن معينة وحظر أو منع حدوث ذلك في أماكن أخرى.

ويعزو بعض الباحثين الأسباب التي دعت بريطانيا لإصدار الكتاب الأبيض إلى ما يلي:

١ - الموقف البطولي الذي وقفه الأمير فيصل رئيس الوفد السعودي، ومن معه من العرب في مؤتمر لندن من أجل القضية الفلسطينية.

٢ - أن بريطانيا كانت مقبلة على الحرب العالمية الثانية، وكانت تدرك أنها ستكون في حاجة ماسة إلى كسب ود العرب وبالتالي الاستفادة من موقع بلادهم الاستراتيجي، وكذلك ثرواتهم الطبيعية.

٣ - خوف بريطانيا من أن يتقرب الألمان إلى العرب لدرجة يكون لها تأثيرها العكسي على الانجليز وحلفائهم.

٤ - أن الصهاينة الذين كانوا يدعون بأنهم يريدون العيش بسلام في فلسطين والتعاون مع عربها في تدمير وتطوير المنطقة قد بدأت أعمالهم تكذب أقوالهم، وتطاولوا على العرب والبريطانيين على حد سواء في جميع أرجاء البلاد المقدسة.

وعلى الرغم من أن الكتاب الأبيض لم يعط العرب كل ما تمنوا استرجاعه من حقوقهم إلا أنه اعتبر هزيمة كبرى للصهاينة لدرجة أن الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان قد اعتبره نكسة فعلية لبني جلدته (١).

ونتيجة لفشل مؤتمر لندن، استدعى الملك عبدالعزيز القائم بالأعمال البريطاني، وقال له «أرجو أن تبلغ حكومتك عن أسفي لما انتهت إليه مباحثات المؤتمر غير المرضية، وإني أمل أن تعيد الحكومة البريطانية النظر في الموقف» (٢).

ومن الثابت حقاً أن الملك عبدالعزيز رحمه الله كان مواصلاً جهوده مع الحكومة البريطانية بشأن القضية الفلسطينية، وذلك بأحاديث مباشرة بينه وبين وزرائها المفوضين بجدة، وبواسطة وزير خارجيته، وممثل حكومته بلندن، مبيناً رحمه الله في كل موقف أن السياسة الماكرة التي انتهجها البريطانيون في ذلك البلد العربي المقدس تتنافى مع مبادئ

(١) طه عثمان الفراء: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٢) مهدي عبدالهادي: مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.



الصداقة التي تزعمها بريطانيا مع المسلمين والعرب، وتخالف عهودها ومواثيقها، ولا تتفق مع الحق والعدل.

ومن الاتصالات العديدة التي قام بها الملك عبدالعزيز بشأن حقوق الشعب الفلسطيني خطابه إلى تشرشل رئيس الوزارة البريطانية بتاريخ ٢٦ من ربيع الأول ١٣٦٤ هـ / ١٠ من مارس ١٩٤٥م، والذي بدأه بالتعبير عن سروره «لانتصار المبادئ التي أعلنت الحرب من أجل نصرتها، ولأذكر الشخصيات بحق صريح دائم منذ عرف التاريخ ويراد الآن القضاء على هذا الحق بظلم لم يسجل له التاريخ مثيلاً ولا نظيراً.

ذلك هو حق العرب في فلسطين الذي يريد دعاة اليهودية الصهيونية غمطه وإزالته بثتى وسائلهم التي اخترعوها وبيتوها وعملوا لها فى شتى انحاء العالم من الدعاية الكاذبة وعملوا فى فلسطين من المظالم، واعدوا للعدوان على العرب ما اعدوه مما علم بعضه الناس، وبقي الكثير منه تحت طلى الخفاء، وهم يعدون العدة لخلق شكل نازى فاشتى بين سمع الديمقراطية وبصرها فى وسط بلاد العرب.

وان حق الحياة لكل شعب فى موطنه الذى يعيش فيه حق طبيعى ضمنته الحقوق الطبيعية، وأقرته مبادئ الإنسانية، والحق الطبيعى للعرب فى فلسطين لا يحتاج إلى بينات، فقد ذكرت غير مرة لفخامة الرئيس روزفلت، وللحكومة البريطانية فى عدة مناسبات أن العرب هم سكان فلسطين منذ أقدم عصور التاريخ، وكانوا سادتها والأكثرية الساحقة فيها فى كل العصور وحتى وقتنا الحاضر وإلى ان يرث الله الأرض ومن عليها» (١).

وعلى العموم فقد استمر ثقل الزعماء الصهاينة فى بريطانيا منذ قبيل الحرب العالمية الثانية حتى صدور الكتاب الأبيض، ولكن بعد صدور تلك الوثيقة نقلوا وسائل تأثيرهم وابواق دعاياتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب أهمها: أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة التي يمكن لها بحق نفوذها السياسى والاقتصادى والعسكرى أن تبطل مفعول الكتاب الأبيض، فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية والذين يملكون الكثير من الأموال، والتي بواسطتها سيكون فى مقدور الصهاينة السيطرة على الاقتصاد الأمريكى مما ستكون له تأثيراته الإيجابية على السياسة الأمريكية

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١١٨٩ - ١١٩٠.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص ٢٠٥.

تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى اقتناع هؤلاء الصهاينة بأن الحلفاء في حالة كسبهم للحرب المقبلة فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتبعوا المركز القيادي في معسكر الحلفاء بعد الحرب (١).

وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة السعودية استمرت تواصل كفاحها واتصالها بعد صدور الكتاب الأبيض، ولكنها ركزت اهتمامها في مواجهة السياسة الأمريكية التي بدأت تتأثر بالدعاية الصهيونية وتبنيها لدعم الحركة الصهيونية بعد انتقال ثقل الحركة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما سيأتى في الفصل السادس إن شاء الله.

## **الفصل الثالث**

### **موقف بريطانيا من انضمام المملكة لعصبة الأمم**

**نشأة العصبة**

**مراحل إثارة موضوع انضمام المملكة إلى عصبة الأمم  
الحرب الإيطالية الحبشية وموقف المملكة من نداء العصبة**

## نشأة العصبة

يعتبر إنشاء عصبة الأمم من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى، ومن أهم مبادئ معاهدات الصلح، حيث شهد العالم خلال القرن التاسع عشر اتجاهًا نحو التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، لا في مجال السياسة فقط، بل وفي ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة، كما ازداد الشعور العالمي بضرورة تقييد الحرب، إن لم يكن القضاء عليها، من أجل ضمان السلام العالمي، على أسس جديدة وثابتة (١).

ولقد اهتم بالدعوة لهذه المنظمة الدولية العديد من الشخصيات، ومن أبرزها الرئيس الأمريكي «ويلسون» الذي بدأ دعوته لها انطلاقاً من معارضته للفكرة القائلة «بضرورة إدارة الدول الكبرى للعالم»، التي كان معمولاً بها حتى الحرب العالمية الأولى، وكانت السبب في اندلاع الحروب، وفي مقدمتها الحرب العالمية الأولى.

وعندما عرض الرئيس الأمريكي «ويلسون» على مجلس الحلفاء الأعلى فكرته هذه، القاضية بإنشاء «منظمة دولية عالمية»، كان التجاوب لفكرته ضعيفاً (٢)، إلا أنه نزولاً عند رغبته، قرر مجلس الحلفاء الأعلى في جلسته المنعقدة في ٢ من ربيع الآخر ١٢٢٧هـ / ٢٥ من يناير ١٩١٩م، بالإجماع تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن أربع عشرة دولة، برئاسة ويلسون، تكون مهمتها إعداد مشروع ميثاق لسلطة دولية عليا، وعلى أن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من معاهدات الصلح.

وقد تم إقرار ميثاق العصبة، في ٢٧ من رجب ١٢٢٧هـ / ٢٨ من أبريل ١٩١٩م،

---

(١) راشد البراوي: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى (ط٢)، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، (١٩٨٢م)، ص ٢٦ - ٢٧.

مسير عبدالمنعم: البعد الأخلاقي لقانون العلاقات الدولية (ط١)، القاهرة، شركة الطوبجى، (١٩٨٨م)، ص ٨٠٠.

(٢) كان كلمنصو غير مؤمن بهذه الفكرة، ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا اعتبرها قضية ثانوية، وبالتالي كان كل منهما يريد ألا تكون العصبة ومعاهدات الصلح أمرين متلازمين، ولكن جهود ويلسون جعلتها في تالزم تام، وصار ميثاق العصبة جزءاً من الصلح.  
أنظر:

مسير عبدالمنعم: المرجع السابق، ص ٨٠٠ - ٨٠١.

ودخل حيز التنفيذ في عام ١٣٢٨هـ / ١٩٢٠م، ويتضمن ستاً وعشرين مادة، ومقدمة تحدد أغراض العصبة، والتي تنحصر في توثيق التعاون بين الأمم، وضمان السلم والأمن الدوليين (١)، وهكذا تم إنشاء ومولد عصبة الأمم.

---

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية (ط١، مطبعة عيبر للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م)، ص ١٤.

أبراهيم محمد العناني: العلاقات الدولية (القاهرة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٥م)، ص ١٠٠.

## مراحل إثارة موضوع انضمام المملكة إلى عصبة الأمم

نظراً لأن السلطان عبدالعزيز آل سعود كان يتوق دائماً إلى صيانة السلام والأمن الدوليين، وينشد قيام علاقات طيبة ووثيقة بين بلاده ودول العالم، على أساس العدل والإنصاف، ولهذا كانت لحكومة السلطان عبدالعزيز محاولات لدخول العصبة، وكان للحكومة البريطانية موقف من هذه المحاولات، وهذا الموقف مر بمراحل ثلاث:

### المرحلة الأولى

أثيرت لأول مرة مسألة الدخول المحتمل لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في عصبة الأمم سراً بواسطة سكرتارية العصبة، في عام ١٢٤٨هـ / ١٩٢٩م، ولم يثر هذا الاقتراح كثيراً من الاهتمام لدى الحكومة البريطانية، ولكن في ربيع ١٢٤٩هـ / ١٩٣٠م، وبعد إخماد ثورة الاخوان نهائياً، ووصول أندرو راين Ryan إلى جدة، وتولييه مقاليد المفوضية البريطانية، بحث الموضوع بشكل أعمق، حتى لقد وجهت أسئلة في مجلس العموم البريطاني، حول ما إذا كان من الحكمة تشجيع مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على دخول العصبة (١).

وفي صفر ١٢٤٩هـ / يوليو ١٩٣٠م، وصلت تقارير من المفوضية البريطانية في جدة إلى لندن عن تفكير السلطان عبدالعزيز آل سعود، ورغبته في دخول الحجاز ونجد في عصبة الأمم (٢)، الأمر الذي أدى إلى إجراء بحث واسع النطاق في مكاتب وزارة الخارجية البريطانية، ولما كانت بريطانيا هي إحدى الدول صاحبة النفوذ في العصبة، بالإضافة إلى أنها ترتبط مع السلطان عبدالعزيز آل سعود بمعاهدة جدة بتاريخ ٢٨ من ذي القعدة ١٢٤٥هـ / ٢٠ من مايو ١٩٢٧م (٢)، فقد كان من الطبيعي أن تمر الاقتراحات بعضوية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها أولاً من خلال بريطانيا، وكان من المبادئ المسلم بها للحكومة البريطانية،

(١) Leatherdale, Clive: Britain and Saudi Arabia 1925 – 1939, (Cass, Lond, 1983), p. 167.

(٢) F.O. 371/19019, E 4666, E 4666/25, Memorandum Respecting the Possible Candidature of Saudi Arabia for The League of Nations, in 30 July 1935.

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢، ص ١٩٥.

توسيع نطاق العضوية في عصبة الأمم بقدر الإمكان من أجل تحقيق أغراضها (١).

كما أن هناك دولة عربية أخرى، هي العراق، كانت تستعد لاكتساب عضوية العصبة، وكان السؤال الذي طرح نفسه، في الدوائر السياسية البريطانية، هو هل تستفيد بريطانيا والعصبة من عضوية مملكة الحجاز ونجد في العصبة؟

هذا وقد تركّز كثير من النقاش حول مشكلات قانونية وفنية، فمثلاً الحجاز قبل ضم السلطان عبدالعزيز له كان من ضمن قائمة الدول الأعضاء الأصليين في العصبة، ومن ناحية أخرى، فإنه من وجهة النظر العملية والتطبيقية، فإن الدول كانت ملزمة بالتعهد بالالتزام بارتباطات العصبة، مثل المصادقة على معاهدة فرساي، قبل أن تصبح عضويتها تامة، وهذا ما لم تفعله حكومة الحجاز السابقة (٢)، ولم تفعله كذلك حكومة السلطان عبدالعزيز فيما بعد (٢).

وكانت وزارة الخارجية البريطانية ترى أنه من حيث المبدأ، فإن تغيير الأسرة الحاكمة في الحجاز، لا يعنى تغييراً في هوية الحجاز، وبالتالي لم تكن هناك عقبة قانونية تقف في وجه مصادقة السلطان عبدالعزيز على معاهدة فرساي، ولو بعد عشر سنوات من مصادقة الموقعين الأصليين، وبذلك يدخل الحجاز في العصبة دون تقديم طلب جديد (٤).

كما كانت الحكومة البريطانية، منذ عام ١٢٤٤هـ / ١٩٢٦م، تعتبر الحجاز ونجد دولتين منفصلتين، تحت ملك واحد، وهذا ما يعرف بالاتحاد الشخصي، وهذا من شأنه أن يجعل للسلطان عبدالعزيز صوتين في عصبة الأمم.

إلا أنه بعد وصول أندرو رايان إلى جدة، كتب إلى الحكومة البريطانية في صفر ١٢٤٩هـ / يوليو ١٩٢٠م، عن الإدراك السعودي العميق لقيمة العصبة، وعلى ذلك بدأت وزارة الخارجية البريطانية تبحث المسألة بمزيد من العمق.

---

(١) F.O. 371/15297, (Question of Saudi entry into the League), A Letter

No. 137, from Hunderson, London, to A. Ryan, in 8th April 1931.

(٢) F.O. 371/14478, E 1409/1409/91, A Letter from Hunderson to House of Commons, in 17th March 1930.

(٣) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ ٢، ص ٢٠٠.

(٤) F.O. 371/14478, E 1409/1409/91, Rendel Minute, in 15th March 1930.

وبعد اقتناع، أدركت وزارة الخارجية البريطانية أن المركز الدولي للحجاز ونجد هو اتحاد حقيقي، كالذي كان موجوداً في مملكة النمسا والمجر، حيث إن هناك وزارة خارجية واحدة في مكة، ووزير خارجية واحد، ولم يحدث أن المعاهدات الدولية المبرمة مع السلطان عبدالعزيز كانت مزدوجة، واحدة للحجاز والأخرى لنجد، وعلى ذلك فإن الإدارة القانونية في وزارة الخارجية البريطانية، صارت ترى أن كلتا الدولتين قد توقفت وجودهما ككيانين ودولتين منفصلتين، وحل محلها وحدة واحدة جديدة على شكل اتحاد من الحجاز ونجد، وعلى ذلك فإن الطريق إلى العصبة، بمجرد تصديق السلطان عبدالعزيز على معاهدة فرساي، صار مغلقاً حيث أن الحجاز لم يعد دولة قائمة بذاتها، كما أنه تأخر عن توقيع معاهدة فرساي ما يقارب عشر سنوات، وهذا قد يشير رفضاً دولياً، وبذلك لم يعد الطريق مفتوحاً أمام السلطان عبدالعزيز آل سعود لدخول العصبة، عن طريق التوقيع على معاهدة فرساي فقط، ولكن صار في استطاعته أن يقدم طلباً جديداً باسم دولته الجديدة (١).

وكانت هناك اعتبارات أخرى أدت إلى تردد بريطانيا في تمثيل دولة السلطان عبدالعزيز في عصبة الأمم، وكان أحد هذه الاعتبارات، أنه من متطلبات عضوية عصبة الأمم إلغاء الرق، ورغم وجود تعهد «ضعيف» في معاهدة جدة، ١٢٤٥هـ / ١٩٢٧م، بالحد من تجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية، إلا أن السلطان عبدالعزيز كان يرفض وضع أي بنود مضادة للرق في معاهداته المقترحة مع إيطاليا وفرنسا.

وعلى الرغم من أن العصبة كانت تدين بصراحة تجارة الرقيق، إلا أن مركزها في هذه المسألة كان ضعيفاً بقبول دول معينة تمارس الرق مثل الحبشة (٢).

وكان موقف عصبة الأمم من الرق قد ازداد تشدداً، بحيث اشتمل على الرق المنزلي وتجارة الرقيق، ولم يكن هناك أمل في إمكان إلغاء الرق الذي كانت تعتمد عليه الحياة المنزلية اقتصادياً واجتماعياً.

وكانت المتطلبات الأخرى للعصبة، أن الدول الأعضاء تكون لها حدود مستقرة متفق عليها، وفي سنة ١٢٤٩هـ / ١٩٣٠م، لم تكن الحالة كذلك، حيث كانت معظم حدود الحجاز

(١) F.O. 371/14478, E 4310/1409/91, Beckett Minute, in 3rd November 1930.

Leatherdale, Clive: op. cit. p. 172.

(٢) F.O. 371/14478, E 1409/91, Rendel Minute, in 29th October 1930.



ونجد الداخلية موضعاً لنزاع شديد مع الحكومة البريطانية، باستثناء جنوب غربى الجزيرة العربية، حيث كان النزاع مع اليمن، وكانت أكثر المناطق حساسية فى النزاع الاقليمي بين السلطان عبدالعزيز والحكومة البريطانية، هى منطقة العقبة ومُعان (١).

ولم يشر السلطان عبدالعزيز هذه المسألة منذ الاعتراف بالوضع الاقليمي القائم أثناء تبادل المذكرات الملحقة بمعاهدة جدة، كما أن بريطانيا لم تستخدم حقها كدولة منتدبة على شرق الأردن، ولم تثر هذه المسألة فى جنيف، ولم تكن الحكومة البريطانية راغبة فى إثارة مسألة العقبة ومُعان، وربطها بطلب السعودية عضوية العصبة، خصوصاً وأن بريطانيا لم تكن مستعدة للتنازل فى هذا الموضوع، حيث إنها تدرك حق السلطان عبدالعزيز الشرعى فى هذه المسألة إذا عرض موضوع دخول الدولة السعودية فى العصبة، وبالتالي تدرك إدانة المجتمع الدولى لها إذ هى قامت بعرضه على العصبة، وعلى ذلك صارت الحكومة البريطانية تشعر أنه من الأسلم عدم إتاحة الفرصة للسلطان عبدالعزيز لمضايقة بريطانيا، بإثناؤه عن التقدم لعصبة الأمم (٢).

وفى النصف الثانى من سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٢٠م، تعهد رايان بأن يقوم بدراسة شاملة عن مزايا عضوية السعودية فى عصبة الأمم، وكان رايان أقل من وزارة الخارجية شكاً فى الفوائد المحتملة نتيجة دخول المملكة فى عصبة الأمم، سواء من وجهة النظر البريطانية، أو من وجهة نظر الحجاز ونجد، وكان يشعر أن العقوبات كانت من وجهة نظر العصبة نفسها، وفى البداية كان رايان يعتبر أن السلطان عبدالعزيز يشك فى العصبة ويعتبرها ذنباً أوربياً متخفياً فى جلد شاة دولية وديعة، ولربما ما يبرر شك السلطان عبدالعزيز، هو مصادقة عصبة الأمم على وعد بلفور، مما يعد مبرراً كافياً لما قد يذهب إليه من شكوك، وفى الوقت نفسه ، فالسلطان عبدالعزيز يرغب فى إدخال دولته فى الشئون الدولية، ولكنه لم يكن يعول كثيراً على التعامل مع الدول الأخرى، من خلال المنظمة الدولية المشكوك فى أهدافها وتطلعاتها (٢).

Leatherdale, Clive: op. cit. p. 173.

(١)

F.O. 371/19019, E 584/584/25, A Letter from F.O. to Ryan, Jeddah, in 8th April 1931.

(٢)

F.O. 371/14478, E 4310/1409/91, Ryan Minute, in 30th October 1930.

(٣)

وقد حدد رايان، الوزير البريطاني في جدة، عدداً من المزايا التي يمكن أن تعود من عضوية المملكة في عصبة الأمم، ومنها أنه في حالة دخول المملكة العربية السعودية في عصبة الأمم، فإنها ستكون ملتزمة بتنفيذ التنظيمات الدولية، مثل تنظيمات الطيران الدولي، خصوصاً وأن بريطانيا في ذلك الوقت كانت تفكر في إنشاء طريق جوى إلى الشرق، بالاستفادة من تسهيلات الهبوط، ليس فقط عبر مناطق انتدابها، ولكن أيضاً على طول الساحل الغربي للخليج، وكانت الحكومة البريطانية ترى أن حصولها على تسهيلات في الأحساء، عن طريق العصبة، سيكون أسهل من حصولها عليها بالاتصال المباشر مع السلطان عبدالعزيز، الذي كان متحفظاً في هذا الأمر (١)، ومنها إمكانية استخدام جهاز العصبة في تقليل التوتر على الحدود النجدية العراقية، خصوصاً وأن كلتا الدولتين تقدمتا إلى العضوية في الوقت نفسه، وكان من المقرر دخول العراق العصبة سنة ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، ولا شك في أن تحمل البلدين لالتزامات عضوية العصبة قد يسهل تسوية نزاعات المستقبل بينهما.

وكانت مسألة الحدود النجدية العراقية وغيرها من الأمور التي جعلت رايان يرى أن الحكومة البريطانية يمكن أن تجنى فوائد عظيمة جداً من دخول الحجاز ونجد في عصبة الأمم (٢).

وكان تقرير رايان الذي وضعه في أوائل جمادى الأولى ١٣٤٩هـ / نهاية أكتوبر ١٩٣٠م، هو تأجيل مسألة عضوية حكومة الحجاز ونجد للعصبة وعدم الإشارة إليها، ما لم تطلب حكومة السلطان عبدالعزيز ذلك بشكل خاص، كما اقترح رايان إبلاغ السلطان عبدالعزيز بأن موقف الحكومة البريطانية الأساسي هو تأييد الحجاز ونجد في الدخول في عصبة الأمم، وفي نفس الوقت إبراز العقبات التي تقف في وجه تحقيق نجاح هذا الطلب (٣)، ووافقت وزارة الخارجية البريطانية، إلا أنها رأت أن يكون ردها أقل تثبيطاً، حيث كانت الدول الأخرى تتمتع بتأييد بريطانيا لعضوية العصبة، فإلى جانب العراق، كانت هناك تركيا وأفغانستان، مدعومة من جانب الحكومة البريطانية، وعلى ذلك صدرت التعليمات من وزارة الخارجية البريطانية إلى رايان في سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م، باتخاذ موقف «الحياد

F.O. Rendel's Minute, in 29th October 1930.

(١)

F.O. 371/19019, E 4666/4666, op. cit. p. 242.

(٢)

Ryan's Minute, in 30th October 1930.

(٣)

المتحفظ» إزاء أى محاولات جادة من جانب حكومة الحجاز ونجد، وأن يبلغ السلطان عبدالعزيز كذلك بأن المبدأ العام للحكومة البريطانية هو رغبتها فى أن ترى عضوية عصبة الأمم عالمية تقريباً بقدر الإمكان، وإذا عبر السلطان عبدالعزيز عن رغبته فى الانضمام للعصبة، فالحكومة البريطانية ترحب بقراره، وسوف تؤيد ترشيح مملكته فى جنيف (١)، إلا أن الظروف ساعدت على إرجاء المسألة، ومنها الأزمة المالية فى أوروبا، كما أنه فى سنة ١٩٢١م، أدى الغزو اليابانى لمنشوريا، إلى جعل العصبة تواجه أول تهديدات خطيرة لمصداقيتها الدولية، كما أن السلطان عبدالعزيز نفسه لم يفعل أكثر من إثارة المسألة فى عبارات عامة، ولم يقيم بعمل جدى من أجل الدخول فى عصبة الأمم، وربما هذا يعود إلى عدم ثقته بها، وشكوكه حول تطلعاتها (٢)، بالإضافة إلى أن الملك عبدالعزيز كان يدرك تماماً أن انضمامه إلى عصبة الأمم، يلزمه بقبول ميثاقها وما فيه من مواد تتعلق بنظام الانتداب، وكان ينكر هذا النظام أصلاً، كما ينكر فرضه على بعض الدول العربية ويقاومه (٣).

#### المرحلة الثانية

شغل الملك عبدالعزيز فى هذه المرحلة بشئون بلاده الداخلية، بحيث لم يقيم بمحاولة جدية بشأن الدخول فى عصبة الأمم، منذ غرة ربيع الأول ١٣٥٠هـ / منتصف يوليو ١٩٢١م، إلى أوائل ذى القعدة ١٣٥١هـ / نهاية فبراير ١٩٢٢م، ومن شواغله أيضاً فى هذه الفترة استمرار الاضطرابات على الحدود الأردنية، ووصول الأزمة الاقتصادية العالمية إلى شبه الجزيرة العربية سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٢١م، وهبوط عدد الحجاج إلى أكثر من النصف فى عام واحد، إلا أن هذه الفترة شهدت مشاركة السلطان عبدالعزيز فى المجال الدولى، ففى سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٢١م، دعيت مملكة الحجاز ونجد لحضور مؤتمر عصبة الأمم فى جنيف، بشأن المخدرات، ووقعت الاتفاقية المترتبة على المؤتمر (٤).

(١) F.O. 371/15297, A Letter No. 137, from Hunderson, F.O. to A. Ryan, (١)

Jeddah, in 8th April 1931.

Leatherdale, Clive: op. cit. p. 176. (٢)

(٢) أحمد عسه: مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ٢٠٠.

F.O. 371/19019, E 1210/840/25, op. cit. section 2. (٤)

كما انضم الملك عبدالعزيز عام ١٣٥٠هـ / ١٩٢٢م، إلى اتفاقية روما بشأن الصحة (١٩٠٧م)، وذلك بناء على تأييد الحكومة البريطانية.

وفى ذي الحجة ١٣٥٠هـ / أبريل ١٩٢٢م، انضم الملك عبدالعزيز إلى ميثاق كيلوج المبرم فى ١٠ من ربيع الأول ١٣٤٧هـ / ٢٧ من أغسطس ١٩٢٨م، من أجل نبذ الحرب (١)، وفى السنة نفسها كان الملك عبدالعزيز ممثلاً فى مؤتمر نزع السلاح (٢)، وقد توجت كل هذه الظروف فى جمادى الأولى ١٣٥١هـ / سبتمبر ١٩٢٢م، عندما أعلن أن مملكة الحجاز ونجد قد صارت مملكة واحدة، باسم المملكة العربية السعودية، وهذا العمل قضى على كل جدل حول ما إذا كان الملك عبدالعزيز يحكم دولة واحدة أو دولتين (٣).

واستشيرت الإدارة القانونية فى وزارة الخارجية البريطانية، حول ما إذا كان الاسم الجديد يشير أية مشكلات قانونية، تتصل بالتزامات بريطانيا وتعهداتها للملك عبدالعزيز، فكان قرارها أن الاسم الجديد لا يؤثر على أى معاهدات أو التزامات أو تعاقدات قائمة، كما لم يكن هناك أى ضرورة أو حاجة من أجل صدور اعتراف رسمى بالاسم الجديد، وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة البريطانية بمباركة هذا المسمى الجديد، وأرسلت برقية تهنئة إلى الملك عبدالعزيز، وهذا اعتراف صريح بقيام المملكة العربية السعودية، واعتماد الاتفاقيات والمعاهدات السابقة.

وفى عام ١٣٥٢هـ / ١٩٢٢م، تابع الملك عبدالعزيز سياسته الحكيمة فى تطوير دولته، وإدخال المخترعات الحديثة لبلاده، وعقد الاتفاقيات التنموية، ومن أهمها عقد اتفاقية امتياز النفط مع الشركات الأمريكية فى ٤ من صفر ١٣٥٢هـ / ٢٩ من مايو ١٩٢٢م، وذلك بعد فشل الشركات البريطانية فى استخراج النفط.

(١) ميثاق بريان كيلوج: وقع هذا الميثاق فى باريس فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٨م، ولم يات عام ١٩٢٢م حتى انضمت إليه ٦٥ دولة، وهذا الميثاق يتضمن معنى سامياً، إذ أخذ الضمير الإنسانى يعترف بان الحرب أكثر من جريئة ضد الحضارة.

انظر:

راشد البراوى: مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

Leatherdale, Clive: op. cit. p. 176.

(٢)

F.O. 371/19019, E 4666/4666/25, op. cit. section 1, p. 242.

(٣)

وفى عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٢م، اشتركت المملكة العربية السعودية فى المؤتمر الاقتصادى العالمى فى لندن (١)، وقام الوزير المفوض السعودى بلندن الأستاذ حافظ وهبة، بتمثيل بلاده فى هذا المؤتمر وأثار مسألة عضوية المملكة العربية السعودية فى عصبة الأمم (٢).

وفى العام نفسه عادت المملكة العربية السعودية لإثارة مسألة عضويتها فى عصبة الأمم، مع وزارة الخارجية البريطانية، حيث أشار الوزير المفوض السعودى فى لندن، الأستاذ حافظ وهبة، فى حديث له مع السير ل. أوليفانت L. Oliphant، إلى احتمال دخول المملكة العربية السعودية فى العصبة، ومما شجع على بحث هذه المسألة هو اهتمام الملك عبدالعزيز آل سعود والحكومة البريطانية بقيام السفن الحربية الإيطالية بأعمال الدورية أمام سواحل عسير.

وهكذا كان تقويم الحكومة البريطانية لمزايا عضوية المملكة العربية السعودية فى عصبة الأمم سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٢م، مختلفاً عما كان عليه سنة ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م و ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م، فمن ناحية أدى تحويل مملكة الحجاز ونجد إلى المملكة العربية السعودية إلى إزالة الاعتراضات القانونية، ذلك أن الحجاز فى المصطلح الدولى لم يعد له وجود، وصار على المملكة العربية السعودية إذا أرادت الانضمام إلى عصبة الأمم أن تتقدم بطلب جديد، ومن ناحية أخرى، فإن التطورات الدولية بدأت فى تشويه صورة العصبة، وبالإضافة إلى ذلك بدأ تحرر وزير الخارجية البريطانى الجديد جون سيمون J. Simon، والذي تولى الوزارة حتى سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، من مواجهة العديد من الأحداث الدولية التى تهدد السلام العالمى مثل الغزو اليابانى لمنشوريا والأنشطة العسكرية والسياسية العديدة التى كانت تقوم بها فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وعجز الحكومة البريطانية عن كبح النزعة الاستعمارية لهذه الدول، كما عجزت بريطانيا هى الأخرى عن كبح جماح نفسها فى الاستغلال والتسلط على مقدرات الشعوب التى تدور فى فلكها (٢).

كل ذلك كان يقلل من تحمس وزير الخارجية البريطانية، لتشجيع أي دولة مثل المملكة العربية السعودية على التقدم لعضوية العصبة، وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك

(١) Leatherdale, Clive: op. cit. pp. 176 – 177.

(٢) F.O. 371/19019, E 1210/840/15, op. cit. p. 243.

(٣) Leatherdale, Clive: op. cit. pp. 177 – 178.

صعوبات متصلة بتقاليد المملكة العربية السعودية، الخاصة بالرق، إلى جانب استمرار وجود بعض المنازعات على مئات الأميال من الحدود.

ولكن الأستاذ حافظ وهبة أبلغ وزارة الخارجية البريطانية بأن الحدود مع اليمن لم تعد موضع نزاع، بعد أن تم الاتفاق عليها مع الإمام يحيى، وأما بالنسبة لمشكلة الرق، فإن القضاء عليه بسهولة سيكون داخل العصبة أفضل وأسهل منه خارجها (١)، وضرب مثلاً بالحبشة، فلم تقف قضية الرق عقبة في دخولها عصبة الأمم، وكل ما طلب منها هو أن تعبر عن رغبتها في العمل على إلغاء الرق بمعونة عصبة الأمم، إذا لزم الأمر.

وقد دخلت الحبشة عصبة الأمم سنة ١٢٤٢هـ / ١٩٢٣م، ووقعت سنة ١٢٤٤هـ / ١٩٢٦م، على الاتفاقية الخاصة بالرق، ولكن الامبراطور هيلاسيلاسى لم يصادق عليها، ولم يمارس أي ضغط عليه من أجل ذلك (٢).

ومع ذلك كان يبدو أن هناك شعوراً بأن العصبة سنة ١٢٥٢هـ / ١٩٣٣م، أقل رغبة في قبول دولة تمارس الرق، منها في سنة ١٢٤٢هـ / ١٩٢٣م، عندما قبلت الحبشة، خصوصاً وأن العصبة كانت تدرك أن الملك عبدالعزيز لا يريد إلغاء الرق المنزلي، وهكذا ظل من المشكوك فيه سنة ١٢٥٢هـ / ١٩٣٣م، ما إذا كان دخول المملكة العربية السعودية في عضوية عصبة الأمم مفيداً، من الناحية السياسية لبريطانيا، لأنه كلما كان العالم الخارجى ومنظماته بعيدة عن شئون المملكة العربية السعودية، كان من الأسهل على الحكومة البريطانية الاحتفاظ بعلاقاتها الوثيقة مع الملك عبدالعزيز، وبالتالي من الأسهل أيضاً حل المنازعات العديدة على الحدود، دون أى تدخل دولي (٢).

إلا أنه من ناحية أخرى، كانت بريطانيا ترى أن دخول المملكة العربية السعودية في عضوية العصبة، سيجعل في استطاعة بريطانيا الاستعانة بالعصبة، لمنع أي دول أخرى من الاعتداء على المملكة.

(١) F.O. 371/16875, E 1210/840/25, Wahba Conversation with Oliphant, in 3rd March 1933.

(٢) F.O. 371/16875, E 1210/840/25, Peterson (F.O.) Minute.

(٣) F.O. 371/19019, E 2491/840/25, A Letter No. 124, from (F.O.) to British Legation, Jeddah, in 12th May 1933.

إضافة إلى ما سبق، فقد كانت هناك أمور أخرى قدرت الحكومة البريطانية أنها قد تثار، نتيجة نجاح المملكة العربية السعودية في الدخول في عصبة الأمم، مثل ازدياد السخط في مصر، إذا رأت المملكة العربية السعودية تحصل على مقعد في العصبة، بينما مصر لا تحصل على الشيء نفسه، وكانت الحكومة البريطانية تتجنب ما يسمى علاقاتها بالملك فؤاد وحزب الوفد، الذي كان يحكم في ذلك الوقت (١).

وكانت نتيجة التطورات الأبحاث الشاملة التي قامت بها الحكومة البريطانية للمرة الثانية، حول مزايا دخول المملكة العربية السعودية إلى العصبة، هي عدم التأييد الصريح بشكل أكثر وضوحاً مما كان عليه في سنة ١٢٤٩ - ١٢٥٠ هـ / ١٩٢٠ - ١٩٢١ م، لأنه حتى إذا نحت جانباً العقبات ذات الطبيعة الفنية، مثل الرق والحدود، ولم يدخل في الاعتبار إلا النواحي السياسية فحسب، فإن الحجج كانت تؤيد بصراحة إبقاء المملكة خارج العصبة، فقد كانت بريطانيا ترى أنها تستطيع أن تحصل على مزايا من المملكة من خلال العلاقات الثنائية، أكثر مما تحصل عليه من خلال جهاز العصبة (٢).

وبتاريخ ١٦ من محرم ١٢٥٢ هـ / ١١ من مايو ١٩٢٢ م، عادت المملكة العربية السعودية مرة أخرى، وأثارت مسألة عضويتها في العصبة، وذلك في حديث جرى بين الأستاذ حافظ وهبة، الوزير المفوض السعودي في لندن، والسير أوليفانت **Oliphant** L.، في وزارة الخارجية البريطانية، فأشار الأخير إلى المصاعب التي يراها الآن، وطلب تأجيل الموضوع إلى مناسبة أخرى، فوافق الأستاذ حافظ وهبة على تأجيل الموضوع، وانتظار التطورات التي تحدث على حدود المملكة.

وكان إعادة فتح مسألة عضوية المملكة في عصبة الأمم، سبباً في تفكير الحكومة البريطانية في اتخاذ موقف محدد، سيما وأن الاعتراضات من وجهة نظر الحكومة البريطانية، والتي أثبتت عندما درس الأمر في ١٢٤٩ - ١٢٥٠ هـ / ١٩٢٠ - ١٩٢١ م، ما زالت قائمة، وبالإضافة إلى ذلك وعلى ضوء الحجج التي ظهرت عام ١٩٢٢ م، فقد شعرت وزارة الخارجية البريطانية، أنها يجب أن تتخذ موقفاً محايداً للغاية، بحيث تقدم للحكومة

Leatherdale, Clive: op. cit. p. 179.

(١)

F.O. 371/20057, A Telegram No. 3 from A. Ryan, Jeddah, to F.O.,

(٢)

in 3rd January 1936.

السعودية ما تطلبه من معلومات عن العصبية، ولكنها لا تدفعها لأى من الاتجاهين.

ولهذا وضعت هذه الاعتبارات أمام المفوض البريطانى فى جدة، فى رسالة بتاريخ ٢٢ من محرم ١٣٥٢هـ / ١٧ من مايو ١٩٣٢م، وأبلغ السير أندرو رايان بأنه إذا أبدت الحكومة السعودية علامات الرغبة فى الضغط على طلبها، فإن الحكومة البريطانية لن تشعر أنها محقة فى إثنائها، خصوصاً وأنه لا يمكن التشكيك فى أن العراق وإيران قد دعمتا مركزهما الدولى نتيجة لعضويتهما فى العصبية، فإذا تحققت الحكومة السعودية من العوائق أمام اختيارها، وأنها لا تتوقع أن تتكفل الحكومة البريطانية بترشيحها، فإنه ليس هناك أى سبب قوى لمنعها، لهذا عمدت وزارة الخارجية البريطانية وزيرها بجدة، فى حالة تلقيه أية استفسارات جديدة حول الموضوع، فإنه يتعين عليه أن يتخذ موقف الحياد مع التعاطف التام، وأن يمتنع عن أى شىء قد يؤخذ على أنه صد، بل لا يفعل شيئاً يشجعهم على المضى قدماً فى الموضوع، وعليه فى الوقت نفسه أن يعطى الحكومة السعودية أية معلومات قد يرغبون فيها، بينما لا يقلل من العوائق فى طريق ترشيحها، وفى حالة ما إذا حاولت الحكومة السعودية تنفيذ ترسيم حدودها مع شرق الأردن، على أساس ضرورتها كشرط مسبق لدخول العصبية، يجب على الوزير البريطانى المفوض بجدة الرجوع إلى وزارة الخارجية البريطانية، طلباً لتعليمات جديدة (١).

وفى هذه التعليمات السابقة الموجهة إلى الوزير البريطانى فى جدة، دليل قاطع على مخاوف بريطانيا من الإدانة الدولية، من قبل أعضاء العصبية فى حالة عرض الملك عبدالعزيز لأى من هذه المشاكل على عصبية الأمم، لهذا وذاك فهى ترى أن تصفى مشاكلها معه دون أى تدخل خارجى، ومن ثم لا تخشى بعد ذلك انضمام المملكة العربية السعودية لعصبية الأمم.

وهذا ولم يظهر أى جديد حول موضوع انضمام المملكة العربية السعودية لعصبية الأمم لها يزيد عن سنة، ولكن خلال اجتماع وزارة الخارجية البريطانية فى ١٤ من جمادى الآخرة ١٣٥٢هـ / ٢٤ من سبتمبر ١٩٣٤م، ذكر وكيل وزارة الخارجية السعودية الأستاذ فؤاد حمزة، أن حكومته - خلال مراحل المفاوضات المتوقعة مع الحكومة البريطانية، من أجل تسوية عامة للمسائل المتعلقة بين الحكومتين - قد تكون ميالة من أجل الدخول فى عصبية الأمم، ويعتقد وكيل الخارجية السعودى، الأستاذ فؤاد حمزة، أن التسوية المتوقعة ستزيل أى مشكلة



ناتجة حول الحدود، ويأمل كذلك أن يتحقق بعض التقدم خلال المفاوضات حول قضية الرق، لكي يتسنى للمملكة العربية السعودية أن تستفيد من سابقة الحبشة، وتطلب الانضمام إلى العصبة مقدماً، وقبل الإزالة الكاملة للرق، إلا أن الحكومة البريطانية كانت ترى أن الأساس الذي تقوم عليه الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية، مع الساحل المهادن على الخليج العربي، لا يزال موضع جدل، الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية أكثر تردداً في دخول السعودية عصبة الأمم.

ولا شك في أن هذه التطورات جعلت الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، يركز اهتمامه بشدة على شئون شبه الجزيرة العربية، وتكف حكومته عن المطالبة غير الجدية بالانضمام إلى العصبة، حتى أواخر ربيع الأول ١٢٥٤هـ / يونيو ١٩٣٥م، حيث لم تكن هناك طوال هذه الفترة أى طلبات أخرى بشأن عصبة الأمم، وتنفست الحكومة البريطانية الصعداء، ولكن إلى حين (١).

#### المرحلة الثالثة

في النصف الثاني من عام ١٢٥٤هـ / ١٩٣٥م، قدمت استفسارات جديدة من جانب حكومتى المملكة العربية السعودية والعراق التى كانت فى ذلك الحين تسعى لتأييد المملكة لدخول العصبة، ويرى البعض أن تأييد العراق لدخول المملكة لعصبة الأمم، كان بدافع التفكير فى التجمع العربى، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن العلاقات السعودية العراقية، كانت آخذة فى التحسن بدليل أنه بعد شهور، أبرمت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والعراق عام ١٢٥٥هـ / ١٩٣٦م، كما ان الحكومة السعودية أشارت إلى الاجراءات المضادة للرق، والتى أدخلت كجزء من إعادة النظر فى معاهدة جدة ١٢٤٥هـ / ١٩٢٧م، وأنها تستشهد بسابقة دخول الحبشة وأفغانستان (٢).

وبالنظر إلى الاهتمام الذى بدأت توليه الحكومة السعودية لانضمامها للعصبة، فإن الحكومة البريطانية كانت ترى أن التطورات الأخيرة على الحدود، نادراً ما تؤدي إلى تقليل العوائق والاعتراضات، حيث إن المشكلة حول الحدود، وصلت إلى ما يشبه الطريق المسدود

(١) F.O. 371/19019, E 5997/2429/25, Ibid, p. 243.

(٢) F.O. 371/20064, E 1538/25, A Letter from Ryan to Eden, Annual Report for 1935, in 29th Feb. 1936.

مع الملك عبدالعزيز، حول حدود مملكته في شرق وجنوب شرق الجزيرة العربية، ووضع مشابه للأمور يبدو محتملاً على الحدود السعودية مع شرق الأردن، حيث الحدود في حالة مرتبكة جداً نظراً لأن الخرائط التي كانت في حوزة بريطانيا لا تخدم مخططاتها الاستعمارية في المنطقة، حيث إن هذه الخرائط تثبت امتلاك الملك عبدالعزيز للعقبة ومعان، لأنهما منطقتان كانتا تابعتين لاقليم الحجاز، ولهذا سيكون محرراً للغاية للحكومة البريطانية، إذا أثبتت هذه المسائل أمام جهاز دولي، إذا تم دخول المملكة العربية السعودية عصبة الأمم (١).

### الحرب الإيطالية الحبشية وموقف المملكة من نداء عصبة الأمم

أدى فشل إيطاليا في الحصول على مكاسب في أفريقيا، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إلى اغتنامها الفرصة لتحقيق مآربها، فاقترحت على بريطانيا سنة ١٢٣٧هـ / ١٩١٩م، أن توقع معها اتفاقاً يتعهدان فيه بتبادل المعونة من أجل الحصول على امتيازات خاصة في الحبشة، وبناء عليه جرت مفاوضات بين بريطانيا والحبشة في هذا الشأن، ولكنها باءت بالفشل، وكان من جراء ذلك أن اتفقت بريطانيا وإيطاليا سرّاً سنة ١٢٤٢هـ / ١٩٢٥م، على استخدام القوة لحمل الحبشة على الخضوع لهما، وقد صممت الدولتان على المضي في هذا السبيل إلى منتهاه، فأرسلتا إلى حكومة أديس أبابا خطابات تفصح عن نواياهما في الحفاظ على مخططاتهما الاستعمارية.

وقد أجاب الامبراطور هيلاسيلاسي بكلمات ذات مغزى تاريخي، حيث قال «إن وصول دولتيكما إلى اتفاق، وإبلاغنا نبأ ذلك في مذكرة مشتركة، لا يدع لنا مجالاً للشك، فيما انعقدت عليه نيتكما على محاولة إرهابنا، وهذا من شأنه، في رأينا، أن يحملنا على عرض الأمر على عصبة الأمم للنظر فيه».

وبالفعل قدمت الحبشة احتجاجاً إلى عصبة الأمم، فسارعت كل من بريطانيا وإيطاليا إلى تقديم تأكيدات صريحة للحبشة، تنفي مجرد التفكير في انتهاك حرمة أراضي الحبشة، وقد قبلت الحكومة الحبشية هذه التأكيدات الزائفة، التي طمأنتها على استقلالها، لا سيما وأنها عضو في عصبة الأمم منذ عام ١٢٤٢هـ / ١٩٢٢م.

ويتضح مما سبق أن الحبشة كانت عضواً في عصبة الأمم، ولم يكن من السهل الاعتداء

عليها دون تأييد دولي، وكان موسوليني يدرك أن فرنسا وبريطانيا لن تقفا في وجهه أثناء غزوه للحبشة، حيث إن لافال Laval، وزير الخارجية الفرنسي، أثناء زيارته لروما في غرة شوال ١٣٥٢هـ / ٧ من يناير ١٩٣٥م، أعطي مطلق الحرية لموسوليني في العمل ضد الحبشة، مقابل تعضيد فرنسا وتقديم المعونة لها ضد ألمانيا.

كما وعد صمويل هور وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٤ من جمادى الثانية ١٣٥٤هـ / ٢٢ من سبتمبر ١٩٣٥م، موسوليني سراً من خلال السفير البريطاني في روما، بأن بريطانيا لن تطبق عقوبات عسكرية، وتغلق قناة السويس في وجه القوات الإيطالية، ولكنها عند الضرورة سوف تطبق مجرد عقوبات اقتصادية.

ومما سبق يتضح لنا عجز عصبة الأمم عن كبح جماح الدول الاستعمارية، والتي كانت بحق هي التي بيدها مقاليد كل شيء بالنسبة للعصبة ذاتها (١).

وعلى العموم، ففي ٥ من رجب ١٣٥٤هـ / ٢ من أكتوبر ١٩٣٥م، اجتازت الجيوش الإيطالية حدود الحبشة، وألقت بقنابلها على الأهالي الأمنيين، فبعثت الحبشة برقية إلى عصبة الأمم، موضحة أن هذا العدوان انتهاك لحرمة حدود الامبراطورية، ومخالفة لميثاق عصبة الأمم (٢).

وبتاريخ ١٠ من رجب ١٣٥٤هـ / ٨ من أكتوبر ١٩٣٥م، وبعد سلسلة من المناقشات في مقر العصبة بجنيف، أصدر مجلس العصبة قراراً بإدانة إيطاليا، وتابعت العصبة مناقشتها، ودراسة مختلف الاقتراحات والتوصيات الرامية إلى فرض العقوبات على الدولة المعتدية.

وأخيراً وبعد طول مباحثات، جاءت العقوبات الاقتصادية مخيبة للآمال، حيث اقتصرت على حظر بعض المواد الحربية، بينما أغفلت النفط الذي هو روح أداة الحرب

---

(١) عاطف السيد: البحر الأحمر والعالم المعاصر (ط٢، القاهرة، دار عطوة، ١٩٨٥م)، ص ١٠٨ -

محمد عبدالوهاب الساكت: دراسات في النظام الدولي المعاصر (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥م)،

(٢) رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ -

١٩٤٥م (ط٢، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص ٢٦٠ -

الإيطالية، كما أن أعضاء عصبة الأمم الذين وافقوا على العقوبات الاقتصادية الهزيلة، لم يجبروا إيطاليا على الاختيار بين السلم والحرب، ولكنهم أصبحوا جهازاً رمزياً، لحفظ ماء وجه أوروبا بصفة عامة، وبريطانيا بوجه خاص.

وبالفعل فإن الغزو الإيطالي للحبشة، وقرار العقوبات الاقتصادية قد أطمأ اللثام عن ضعف عصبة الأمم.

وهكذا سحق موسوليني الحبشة، وتحدى إرادة خمسين دولة، والتي لم تلبث أن انهزمت أمام دولة واحدة، ورفعت أيديها حتى عن تطبيق العقوبات الاقتصادية فى عام ١٢٥٥هـ / ١٩٢٦م، واعترفت بالامبراطورية الجديدة التى أنشأتها إيطاليا فى شرق أفريقيا (١).

وبعد هذا العرض السريع عن الغزو الإيطالى للحبشة، جدير بنا بعد أن عرفنا اللعبة الدولية، أن نوضح موقف الملك عبدالعزيز من نداءات عصبة الأمم، لفرض العقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا.

عندما تحولت تهديدات موسوليني للحبشة إلى غزو حقيقى، كان الملك عبدالعزيز يسعى فى ذلك الحين للحصول على تأكيدات من الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعداتها المادية، إذا ما تعرضت المملكة العربية السعودية لأى تهديد من جانب إيطاليا، كما كان الملك عبدالعزيز يستفسر عما إذا كانت العصبة يمكن أن تقدم له العون الذى كان يبدو أن الحبشة تتمتع به فى ذلك الوقت.

وبينما حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية تناقشان موضوع إمكانية دخول المملكة العربية السعودية فى عصبة الأمم، والغزو الإيطالى للحبشة، قامت لجنة التنسيق التابعة لعصبة الأمم فى جنيف بإرسال رسالتين إلى المملكة العربية السعودية، الأولى بتاريخ ٢٢ من رجب ١٢٥٤هـ / ٢١ من أكتوبر ١٩٢٥م، والثانية بتاريخ ٢٩ من شعبان ١٢٥٤هـ / ٢٥ من نوفمبر ١٩٢٥م، تطلب فيهما من الحكومة السعودية، أن تنضم إلى سياسة فرض العقوبات الاقتصادية المقررة ضد إيطاليا، نظراً لاعتدائها على الحبشة.

وبعد فترة من التفكير، قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتوجيه خطاب على

لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل، يرحمه الله، بتاريخ ٤ من ذي القعدة ١٣٥٤هـ / ٢٨ من يناير ١٩٣٦م، هذه ترجمة له «بالإشارة إلى الرسالتين من رئيس لجنة التنسيق بتاريخ ٢١ من أكتوبر و٥ من نوفمبر على التوالي، لى الشرف أن أبلغكم أنه لدى استلام هاتين الرسالتين، والوثائق المرفقة بهما قامت حكومة صاحب الجلالة، ملك العربية السعودية، بالتفكير بعناية فى موقفها من الأمر، بهدف تقرير أى مساعدة تستطيع تقديمها، بدون الخروج عن الموقف الذى التزمت بالحفاظ عليه، كحكومة مسالمة على صلات مودة بين الطرفين المتحاربين، وكحكومة مسئولة عن شئون أماكن الإسلام المقدسة، فإن حكومة صاحب الجلالة قلقة فوق كل شىء، من أجل الحفاظ على أقصى علاقات المودة الراسخة مع البلاد المجاورة، أو تلك التى يسكنها المسلمون، لكى يستطيع الحجاج القادمون من أرجاء العالم الإسلامى، أن يؤدوا مناسكهم المقدسة، وبصفتها حكومة متعاونة مع المجتمع الدولى، فى كل الأمور التى تهم الهدوء والسلام فى العالم، فهى مهتمة كذلك من أجل أن تدعم أية إجراءات تستهدف حفظ السلام بصورة عامة، وإحلال الإجراءات السلمية والتحكيم محل الحروب والخلافات، وبقدر الإمكان تقييد منطقة الخلاف، ومع ذلك ولكونها ليست عضواً فى عصبة الأمم، ترى أن مشاركتها فى العقوبات الاقتصادية، سوف تسبب مسئوليات ثقيلة بدون التمتع بالمزايا، والفوائد الممنوحة لأعضاء العصبة.

أخيراً وبغض النظر عن رغبتها المخلصة فى تدعيم أية إجراءات محسوبة لدعم السلم فى العالم بصورة عامة، وتقصير أمد الحرب بين إيطاليا والحبشة، فإن موقفها الفريد بالنسبة للعالم الإسلامى، وحقيقة أنها ليست عضواً فى العصبة، يفرضان عليها من الأساس وبصورة مطلقة أن تراعى الحياد التام فى الصراع الإيطالى الأثيوبى الحالى، ما لم تتخذ بأية حال إجراءات خاصة تمنع الدول غير الأعضاء فى العصبة نفس الحقوق والمزايا الممنوحة للدول الأعضاء» (١).

يتضح لنا من ثنايا الخطاب الذى وجهته المملكة العربية السعودية على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل إلى الأمين العام لعصبة الأمم، حول المقاطعة الاقتصادية والسياسية

(١) F.O. 371/20056, A Letter from the Minister for Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia to the Secretary General, in 28 January 1936.

للحكومة الإيطالية، نتيجة لغزوها للحبشة، يتضح لنا بأنه نابع من البعد الإسلامى لوضع المملكة، ولوجود المقدسات الإسلامية بها، فهي بالتالى حريصة على السلم والسلام فى العالم، وهذه سياسة ترتكز عليها المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها، وهى نابعة من العقيدة الإسلامية السمحة.

كما يوضح لنا هذا الخطاب أهمية الوجود الإسلامى فى المناطق الواقعة تحت النفوذ الإيطالي، والمصالح المشتركة التى تربط المملكة إسلامياً بهذه المناطق، وفى مقدمتها حركة الحجيج، وأهمية البحر الأحمر كمنفذ إسلامي.

ولا شك أن المملكة العربية السعودية، بصفتها دولة مسلمة، فمن أول الأمور الهامة بالنسبة لها، أن تكون على علاقة طيبة مع جميع البلاد التى يسكنها مسلمون، كى يتمكنوا من أداء مناسكهم الدينية بدون اضطراب، وتبنى الحياد فى الصراع بين الدول سيكون مفيداً لها، وللحجاج القادمين من جميع البلاد الإسلامية (١).

وكان لهذا الخطاب صدى واسع فى دوائر الخارجية البريطانية، إلى جانب لجنة التنسيق، والأعضاء بعصبة الأمم، كما برز اتجاه أهمية دخول المملكة العصبة، وشانعات تدور حول دخول المملكة العصبة، سيما وأنها قد سبق أن شاركت فى أعمال مؤتمر نزع السلاح (٢)، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية بدأت تشعر بثقل المملكة العربية السعودية إسلامياً وعالمياً.

ويتشير أحد المصادر إلى أن الحكومة البريطانية كانت مؤيدة لسياسة الحكومة السعودية، فى حيادها التام والدقيق فى الحرب الإيطالية الحبشية، وكانت بريطانيا قد سبق لها أن قررت عدم إرغام دول الخليج العربى على تطبيق العقوبات الاقتصادية (٢).

ويبدو لنا أن هذا التأيد من الحكومة البريطانية، يعود إلى رغبتها فى عدم تدويل دول الخليج العربى، وإبعاد أى تدخلات أوروبية فى شئونها، وهذا يؤيد سلامة النهج السعودى، وأن المملكة لا تمثل خطراً يهدد الأمن العالمى، ولو كان كذلك لبادرت بريطانيا وعصبة الأمم

(١) صوت الحجاز: العدد ١٩٥، فى ٢٥ فبراير ١٩٣٦م.

(٢) F.O. 371/20056, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 17th February 1936.

Leatherdale. Clive: op. cit. p. 182.

(٢)

لإحلال المملكة مركزاً دائماً في المجلس، حتى تخفف من خطرهما على السلام العالمي، بالإضافة إلى أن وزارة الخارجية البريطانية، لا تميل إلى تغيير موقفها بشأن دخول المملكة لعصبة الأمم، خوفاً من أنه بانتهاء الأزمة الإيطالية الحبشية، وزوال أى خطر يهدد الشواطئ السعودية على البحر الأحمر من جانب إيطاليا، أن تتجه المملكة لاستخدام العصبة والاستفادة منها - إذا صارت عضواً فيها - للحصول على تسوية مرضية لمشكلتها الحدودية مع بريطانيا، أكثر من إمكانية الحصول عليه بالمفاوضات الثنائية (١).

ويمكن أن نضيف إلى أسباب تأييد الحكومة البريطانية للموقف الحيادي للمملكة في الحرب الإيطالية الحبشية، وعدم تنفيذ المملكة للعقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا، أن بريطانيا نفسها كانت طوال المراحل الأولى من النزاع، تقف موقف المتفرج، بينما كانت القوات الإيطالية والأسلحة والمعدات، تتدفق على شرق أفريقيا عبر قناة السويس، مما ساعد إيطاليا على تحقيق أهدافها، وقد كتب موسولينى إلى دى بونو، القائد الإيطالي «إن سلوك بريطانيا نحو الحبشة، قد ساعدنا ولم يعرقلنا فى شيء» (٢).

هذا وقد وجه تشرشل اللوم والتقصير للحكومة البريطانية، لعدم استخدامها الأسطول البريطانى، الذى كان متمركزاً فى قاعدة الأسكندرية، للتصدى للحملة الإيطالية، ومنع سفنها من عبور قناة السويس، لذلك فهى لم تقف موقفاً حازماً من إيطاليا، بل اكتفت بتزعّمها حرباً كلامية فى عصبة الأمم، فتاهت القضية الحبشية فى بحر المناقشات، التى كشفت عن عجز هذه الهيئة العالمية، وعدم قدرتها على درء العدوان عن الضعفاء من أعضائها.

لذلك كانت العقوبات الاقتصادية، التى فرضتها عصبة الأمم ضد إيطاليا، ورفضها الملك عبدالعزيز، ليست عديمة الجدوى فحسب، بل أصبحت عبئاً ومدعاة للسخرية (٣).

وفى تلك الأثناء، تولى أنتونى إيدن وزارة الخارجية البريطانية، وأعلن أن سياسة الحكومة البريطانية باقية كما هي، في عدم تشجيع المملكة على دخول عصبة الأمم، وكان المصير الذى لقيته الحبشة، عندما ضمتها إيطاليا فى ١٢٥٥هـ / ١٩٣٦م، السبب الذى جعل

(١) F.O. 371/20057, A Telegram No. 3, from A. Ryan, Jeddah, to Foreign Office about question of Saudi entry in to the League, in 3rd January 1936.

(٢) عاطف السيد: مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

(٣) عاطف السيد: المرجع السابق، ص ١١٠ - ١١١.

الملك عبدالعزيز يفكر ملياً في قيمة الانضمام إلى منظمة، وقفت عاجزة أمام التعديلات الإيطالية السافرة ضد الحبشة.

لذلك يحق لنا القول، إن شكوك الملك عبدالعزيز كانت صادقة، في الاعتقاد بعجز العصبة وعدم مصداقيتها، الأمر الذي جعله يحول اهتمامه من التفكير في الانخراط في عضوية العصبة، إلى عقد سلسلة من المعاهدات الثنائية مع الدول المجاورة، واختفت رغبته في الانضمام إلى عصبة الأمم (١).

وفي سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، كانت الدولة العربية الوحيدة غير الممثلة في عصبة الأمم، هي المملكة العربية السعودية (٢).

ولا شك في أن فشل عصبة الأمم، وعدم قدرتها على القيام بالدور الذي أراده لها دعاؤها، قد عجل بتدهور الأوضاع الدولية، وانحدار العالم السريع إلى آتون الحرب.

إن عصبة الأمم، التي كانت إحدى النتائج الإيجابية للحرب العالمية الأولى، أرادها واضعوها أن تكون جهازاً لإنقاذ العالم من ويلات الحروب، لكي يسان السلام العالمي، إلا أنها مع الأسف لم تستطع أن تشكل أكثر من جهاز أوروبي في الدرجة الأولى، تسيطر عليه القوى الاستعمارية التقليدية، وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا، وقد برهنت عن عجزها في أكثر من مجال، حتى إنها عجزت عن حماية استقلال وسيادة بعض أعضائها من البعض الآخر.

وكان من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية، ١٣٥٨ - ١٣٦٤هـ / ١٩٣٩ - ١٩٤٥م، هو إخفاق عصبة الأمم في صيانة السلام والأمن الدوليين، وقد اتجهت النية في دوائر الحلفاء إلى إنشاء منظمة دولية جديدة، تكون أوسع اختصاصاً، وأكثر نفوذاً، وتساهم في توطيد السلام، وتمنع عن العالم ويلات الحروب، وتعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الذي تنشده الشعوب على دعائم من العدل، فلا استعمار ولا استعلاء، ولا مناطق نفوذ، ولا توسع (٣).

(١) F.O. 371/20058/ E 1851/131/25, A Letter from Sir A. Ryan, Jeddah, to

(F.O.), in 17th March 1936.

(٢) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 183.

(٣) محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولي (ط١، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٠م)، ص



وتجلت الخطوة الأولى، لإيجاد منظمة دولية جديدة، فى الوثيقة الشهيرة التى وقعها فرانكلين روزفلت، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، والتى عرفت بـ «ميثاق الأطلسى» (١)، والتى نصت على ضرورة نزع سلاح المعتدي، أو الدول التى تهدد بالحرب، إلى أن يتم «إيجاد نظام دائم ثابت للأمن الجماعى».

ثم كانت الخطوة الثانية، فى ١٢ من ذي الحجة ١٣٦٠هـ / أول يناير ١٩٤٢م، حيث اجتمع ممثلو ست وعشرين دولة، من الدول التى تحالفت فى الحرب العالمية الثانية ضد المحور، فى مدينة واشنطن، ووقعت بيان الأمم المتحدة (٢)، ثم تجلت الخطوة الثالثة، فى مؤتمر موسكو، الذى أعلن فى غرة ذي القعدة ١٣٦٢هـ / ٣٠ من أكتوبر ١٩٤٢م، وحضره وزراء خارجية الدول الثلاث، الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتى، قرروا خلاله إنشاء منظمة دولية، تقوم على أساس المساواة بين جميع الدول المسالمة، ثم أكد هذا القرار فى ٢ من ذي القعدة ١٣٦٢هـ / ٢ من نوفمبر ١٩٤٢م، فى مؤتمر طهران، الذى جمع لأول مرة بين الزعماء الثلاثة، روزفلت، وستالين، وتشرشل.

وفى النهاية عقد مؤتمر دولي فى مدينة سان فرانسيسكو، حضره مندوبو خمسين دولة، واستمرت اجتماعات المؤتمر من ١٢ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ٢٥ من أبريل ١٩٤٥م، إلى ١٥ من رجب ١٣٦٤هـ / ٢٦ من يونيو ١٩٤٥م، حيث أقر ميثاق الأمم المتحدة (٣).

ومن بين دول العالم التى دعيت لمؤتمر سان فرانسيسكو، المملكة العربية السعودية، حيث وصل وفدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز، بتاريخ ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٦٤هـ / ٦ من أبريل ١٩٤٥م، وبعد ستة أيام من الشهر نفسه، وقع الأمير فيصل على الميثاق، باسم حكومته، وبهذه المناسبة ألقى الأمير فيصل، عند التوقيع على الميثاق، كلمته باسم الدول المنظمة حديثاً للهيئة «إن هذا الميثاق لا يدل على الكمال، كما كانت تتوقع الأمم الصغيرة، التى كانت تأمل أن يحقق لها المثل العليا، على أنه

(١) محمد السعيد الدقاق: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (الاسكندرية، منشأة المعارف)، ص ٩.

(٢) خيرى حماد: قضايا فى الأمم المتحدة (ط١، بيروت، المكتب التجارى، ١٩٦٢م)، ص ١٨.

(٣) هارولد كورلاند: الأمم المتحدة، ترجمة عبدالفتاح المنياوى (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،

يمكن أن يكون خطوة كبيرة لتحقيق مثل ذلك، وسنعمل كلنا للمحافظة عليه، حتى يكون الأساس القوى الذي يبنى عليه صرح السلام العالمى» (١).

وهكذا اندمجت المملكة العربية السعودية عملياً وفعلياً فى الأسرة الدولية الكبرى، باعتبارها من الدول المؤسسة للأمم المتحدة، وصارت عنصراً مهماً من عناصرها الفعالة المفيدة.

## **الفصل الرابع**

### **موقف المملكة إبان الحرب العالمية الثانية**

- تهديد عن أسباب الحرب العالمية الثانية
- مساعي دول المحور لاجتذاب المملكة العربية السعودية
- مساعي الحلفاء لاجتذاب المملكة العربية السعودية
- وحياة الملك عبدالعزيز ووجهة نظر بريطانيا

## تمهيد عن أسباب الحرب العالمية الثانية

لم يكد يمضى عقدان على انتهاء الحرب العالمية الأولى، حتى نشبت حرب عالمية ثانية عام ١٢٥٨ - ١٢٦٤هـ / ١٩٢٩ - ١٩٤٥م، كانت أشد هولا وأكثر تخريباً وأعمق أثراً من سابقتها، وما زال العالم يعاني من بعض نتائجها حتى اليوم، وأدرك الناس أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، لم تكن في الواقع سوى هدنة طويلة.

وعلى الرغم من أن الشرارة الأولى التي أشعلت نيران الحرب العالمية الثانية كانت تتمثل في النزاع الألماني البولندي حول الممر (١) وميناء دانتزج، إلا أن الأسباب الحقيقية والرئيسية كانت أقدم من ذلك، ويمكن أن نستخلصها ونوجزها فيما يلي.

### [١] تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى

لقد أعادت تسويات السلام بعد الحرب العالمية الأولى رسم خريطة العالم، وأوروبا بالذات، طبقاً لخطوط قومية خاصة، ولم تبال كثيراً بتبني المصالح العامة للبشرية، فأبرمت معاهدات أخذت طابع الانتقام والتشفي، عماداً بمبدأ «ويل للمغلوب»، وكانت أبرزها الهدنة التي عقدت مع ألمانيا في ٦ من صفر ١٢٢٧هـ / ١١ من نوفمبر ١٩١٨م، في عربة قطار في غابة كومبيين Compiegne بالقرب من باريس، ومعاهدة فرساي التي أبرمت مع ألمانيا في رمضان ١٢٢٧هـ / يونيو ١٩١٩م، حتى لقد ذهب البعض إلى القول بأن أحد أعضاء الوفد الألماني قال في أثناء توديعه لأعضاء وفود الحلفاء «سنراكم مرة ثانية بعد عشرين سنة» (٢).

فمنذ ١٥ من ربيع الآخر ١٢٢٧هـ / ١٨ من يناير ١٩١٩م، بدأت مفاوضات الصلح مع ألمانيا في قاعة المرايا في قصر فرساي، وبمقتضى هذه المعاهدة أجبرت ألمانيا على التخلي (١) قطاع من الأرض عرضه نحو ستين ميلاً إلى الغرب من نهر الفستولا السفلى ممتد نحو بحر البلطيق، وكان قد اقتطع من ألمانيا وأعطى لبولندا عقب الحرب العالمية الأولى. وهكذا عزلت مقاطعة بروسيا الشرقية عن بقية الرايخ الألماني.

انظر:

كونشربلومنتريت: أسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب (بيروت، دار مكتبة الحياة)، ص ٥٥.

(٢) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ٩.

عن كثير من ممتلكاتها، كما حدد جيشها بحيث لا يزيد على مائة ألف، كما حددت عدد سفن أسطولها، مع إلزامها بدفع تعويضات ضخمة للحلفاء، وبالإضافة إلى ذلك فقدت ألمانيا مستعمراتها فيما وراء البحار (١).

ولم تكن ألمانيا وحدها هي التي حلت بها هذه النازلة في مؤتمر الصلح، فقد أبرمت سلسلة من المعاهدات مع حلفاء ألمانيا، فانشطرت امبراطورية النمسا إلى ثلاث دول، وانتزعت بريطانيا وفرنسا أقاليم الدولة العثمانية في الشرق العربي الآسيوي (العراق والشام)، لتوضع تحت النظام الاستعماري في ثوبه الجديد المعروف بنظام الانتداب Mandate System، وهكذا كان مؤتمر الصلح في باريس فرصة للانتقام من الدول المهزومة، وتقسيم الغنائم بين الدول المنتصرة، وبذلك بذرت الدول الكبرى المنتصرة بذور السخط والشقاق بين الدول، مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.

## [ ٢ ] تطورات النظم الجديدة

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ظهر عدد من النظم الشمولية الدكتاتورية، فإلى جانب النظام الشيوعي في روسيا السوفيتية، ظهرت الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، والحكم العسكري في اليابان، وكان لكل من هذه النظم أهداف استراتيجية تتعارض مع بعضها البعض، كما تتعارض مع تسويات ما بعد الحرب، التي أقرها الحلفاء فيما بينهم، كما تتعارض أيضاً مع السياسة التي تريدها كل من بريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأنحت الدكتاتوريات باللائمة على غيرهم، باعتبارهم هم المسئولين عن الكارثة الاقتصادية التي نزلت بالعالم، وذلك على حد رأيهم، واعتبرت أن النظام الدكتاتوري هو النظام الأصلح في عالم التقنية (٢).

وكان موسوليني هو مؤسس دكتاتورية الفاشية في إيطاليا عام ١٩٢٠ - ١٩٢٤ هـ / ١٩٢٢ م، كما كان هتلر مؤسس الدكتاتورية النازية في ألمانيا عام ١٩٣٢ هـ / ١٩٣٢ م، وكلاهما من أخطر التنظيمات تأثيراً على مجريات الأحداث العالمية، كما كانت مسئولية النازية عن نشوب الحرب العالمية الثانية، أضخم من مسئولية إيطاليا الفاشية.

(١) وليم شيرر: تاريخ ألمانيا الهتلرية، ترجمة خيرى حماد (ط٢)، بيروت، دار الكتاب العربي،

١٩٨٢ م)، ج١، ص ١٢٢ - ١٢٤.

(٢) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ٢٥.

وبسبب التشابه بين النظامين، ازداد التقارب بين إيطاليا وألمانيا، حتى توصلت الدولتان إلى الاتفاق الذي صار يعرف باسم المحور Axis، وعلى إثر ذلك توترت العلاقات بين إيطاليا وكل من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي.

وفي شعبان ١٣٥٥هـ / نوفمبر ١٩٢٦م، عقدت ألمانيا مع اليابان ميثاقاً ضد الشيوعية، وانضمت إليه إيطاليا في ٢٢ شعبان ١٣٥٥هـ / ٦ نوفمبر ١٩٢٧م، ويهدف هذا الميثاق إلى فرض النظم الدكتاتورية، لحماية حقوقها ومصالحها بالقوة (١).

ويعزو بعض الباحثين أن من أهم الأسباب التي سمحت للدول الدكتاتورية بتحقيق أهدافها، وبالتالي إلى قيام الحرب العالمية الثانية، هو عدم توحيد المواقف بين فرنسا وبريطانيا، حول مطالبة بعض الدول بإعادة النظر في اتفاقيات الصلح، ومن هذه الدول من لم تتحقق أهدافها في مقررات الصلح، رغم أنها كانت من الدول المنتصرة كإيطاليا مثلاً، إلى جانب الدول المهزومة، وعلى رأسها ألمانيا التي تمكنت على فترات متلاحقة من إيقاف التعويضات نهائياً، على إثر الأزمة الاقتصادية، ومن استعادة مركزها الدولي على إثر معاهدة لوكارنو (٢).

كما أن السبب الثاني الذي أدى بالأنظمة الدكتاتورية إلى تحقيق أهدافها، هو أن قسماً كبيراً من التنظيمات الغربية، رأى في هذه الأنظمة وسيلة فعالة في محاربة النظام الشيوعي، ولذلك فإن دول الغرب لم تقف من الإجراءات النازية موقفاً حازماً، على أمل أن تفلح النازية في أن تكون خط دفاع عن أوروبا الغربية أمام الشيوعية، كما أن تخوف بريطانيا وفرنسا من تحول الأنظمة الدكتاتورية في ألمانيا وإيطاليا واليابان إلى أنظمة شيوعية كان سبباً أساسياً في مراعاة فرنسا وبريطانيا لمطالب هذه الدول وتجنبها لتكبيد هذه الأنظمة هزائم معنوية من

(١) محمود صالح منسى: المرجع السابق، ص ٦٥، ٦٦.

(٢) معاهدة لوكارنو Lucarno ديسمبر ١٩٢٥م، وفيها اعترفت ألمانيا بحدودها مع كل من فرنسا وبلجيكا، كما وردت في معاهدة فرساي، أي أنها سلمت بحق فرنسا في الأزمات واللورين، كما تعهدت فرنسا وألمانيا بعدم اللجوء إلى الحرب.

ظفر:

محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ٤١.

باض الصمد: العلاقات الدولية في القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٢٦٤.

شأنها إسقاط حكوماتها، واحتمال تحولها بالتالى إلى أنظمة شيوعية (١).

### [ ٢ ] الموقف فى عصبة الأمم

لاشك فى أن الهدف الذى قامت على أساسه عصبة الأمم، وعدم مقدرتها على القيام بالدور الذى أراده لها دعايتها، قد عجل بتدهور الأوضاع الدولية وقيام حرب عالمية ثانية، فعصبة الأمم التى أسست على أثر الحرب العالمية الأولى، لم تستطع أن تكون أكثر من جهاز أوروبى فى الدرجة الأولى، تسيطر عليه القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا).

وعندما تواجه العصبة حالات امتحان حقيقية فإنها تصاب بالفشل مثلما حدث فى عام ١٢٥٠هـ / ١٩٣١م، عندما استولت اليابان على منشوريا، وفى عام ١٢٥٤هـ / ١٩٣٥م، عندما هاجمت إيطاليا الحبشة، وكان أنصار العصبة يقولون أنها لم تفشل، ولكن أعضاؤها هم الذين فشلوا فى الامتحان، فكانت الدول الكبرى تستخدم مبادئ العصبة عن الأمن الجماعى وغيره فى فرض إرادتها على الدول الصغرى، ولا يعهدون بأمنهم ومصالحهم الرئيسية إلى العصبة، ولا يسمحون للدول الصغرى بأن تجرهم إلى أعمال لا يرغبونها (٢).

ولكل ما سبق، فإن عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن مستقراً، حيث إن اتفاقات الصلح لم يكن بإمكانها أن تستمر، نظراً لأنها كانت تحمل فى أحشائها بذور تفجيرها، هذه البذور التى أخذت تنمو بشكل واضح ابتداء من عام ١٢٤٨هـ / ١٩٣٠م، وذلك مع وضوح ادعاءات الدول الدكتاتورية بالمجالات الحيوية، فكان الانفجار الذى عرف باسم الحرب العالمية الثانية.

(١) رياض الصمد: العلاقات الدولية فى القرن العشرين، ج٢، العلاقات الدولية فى القرن العشرين،

(٢) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ١٤ - ١٥.

## مساعي المحور لاجتذاب المملكة العربية السعودية

لقد كان جل اهتمام الملك عبدالعزيز في السنوات الأولى بعد ضم الحجاز عام ١٢٤٤هـ / ١٩٢٥م، يركز على ترتيب أوضاع مملكته الشاسعة الأطراف قبل أن يقيم دعائم سياسية خارجية نشطة ومثمرة، ولم يكن لدول الغرب أى اهتمام جدى بشبه الجزيرة العربية فى مطلع هذا القرن سوى الحكومة البريطانية، التى انصب جل اهتمامها على الشريط الساحلى للخليج، لكونه يشكل نقاط ارتكاز استراتيجية على طريق مواصلاتها إلى الهند، ولكن عدم الاهتمام الجدى هذا لم يستمر طويلا، وخاصة بعد اكتشاف حقول النفط الوافرة فى المنطقة الشرقية من المملكة.

وبعد هذا الاكتشاف بدأ العالم يهتم بالمملكة العربية السعودية، وذلك لأهمية البترول فى إدارة الآلة التى ظهرت على إثر الثورة الصناعية، والتقدم الصناعى فى الغرب، وحاجة تلك الصناعات والآلات إلى البترول.

وكان المجال مفتوحاً أمام السلطان عبدالعزيز والمانيا آنذاك لإقامة اتفاقية صداقة عام ١٢٤٤هـ / ١٩٢٦م، أى فى الفترة نفسها التى أسس السلطان عبدالعزيز فيها مديرية الشؤون الخارجية لبلاده بتاريخ ٢١ من صفر ١٢٤٥هـ / سبتمبر ١٩٢٦م (١).

وبتاريخ ١٦ من ذى القعدة ١٢٤٧هـ / ٢٦ من أبريل ١٩٢٩م، أبرمت اتفاقية بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وبين المانيا، تضمنت بعض الشروط الخاصة، بتبادل التجارة بين البلدين، وتمت المفاوضات حولها وتبادلت الدولتان المصادقات فى القاهرة بتاريخ ١٥ من جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ / ٦ من نوفمبر ١٩٢٠م (٢).

(١) ابراهيم جمعة: الأطلس التاريخى للدولة السعودية (ط١، الرياض، مطبوعات دار الملك عبدالعزيز، ١٣٩٩هـ)، ص ١٩٢.

نظام عزت العباسي: علاقة الملك عبدالعزيز بن سعود بالمانيا (بحث مقدم فى المؤتمر العالمى لتاريخ الملك عبدالعزيز، بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ص ١ - ٢.

(٢) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات ١٢٤١ - ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢ - ١٩٥١م، ص ٥٠ -



وكان الملك عبدالعزيز يسعى فى ذلك الحين إلى إيجاد سياسة الموازنة بإقامة علاقات دولية تتسم بالالتزام والوفاء داخلياً ودولياً، وذلك بهدف كسب المركز الدولى، وضمان التأييد فى إيقاف المطامع الاستعمارية البريطانية فى العالم العربى عموماً، والخليج العربى بوجه خاص، ولهذا جرت الاتصالات بين المملكة العربية السعودية والمانيا لتحقيق هذا الهدف.

وفى عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، قام الأمير فيصل وزير الخارجية بزيارات لمعظم العواصم الأوروبية، ومنها المانيا حيث وصل إلى برلين فى ١٦ من محرم ١٣٥١هـ / ٢١ من مايو ١٩٣٢م، وأجرى هناك محادثات مع الساسة الألمان حول تقوية العلاقات التجارية، وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

وعلى إثر تدعيم العلاقات السعودية الألمانية، قام مندوب عن الملك عبدالعزيز بزيارة لألمانيا لشراء بعض الأسلحة الحديثة، بهدف تحديث الجيش السعودى، خاصة وأن الملك عبدالعزيز لم يكن راضياً عن كمية ونوع الأسلحة، التى كانت تقدمها له الحكومة البريطانية (١).

وتشير المصادر التى بين أيدينا، إلى أن أول اتصال أثمر عن علاقة رسمية بين الجانبين السعودى والألمانى كان فى غرة رمضان ١٣٥٦هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٣٧م، على إثر اجتماع فى بغداد بين الشيخ يوسف ياسين المستشار الخاص للملك عبدالعزيز وبين فريتز جروبا **Fritz Grobba** المبعوث الألمانى فى بغداد، ودارت المناقشات حول المشكلة الفلسطينية وآثارها على العلاقات السعودية البريطانية، كما ركز الشيخ يوسف ياسين فى هذا الاجتماع على أهمية إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والمانيا، كما قدم رغبة الملك عبدالعزيز بأن يرى مبعوثاً دبلوماسياً ألمانياً معتمداً فى جدة، وأن يجرى تبادل للآراء حول

---

Mejcher, Helmut: Saudi Arabia's Relations with Germany under King Abdul-Aziz (a research presented in the International Conference on the History of King Abdul-Aziz in Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Riyadh, 1985, pp. 6 - 9.

(١) لوكارز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

Mejcher, Helmut: op. cit. pp. 9 - 11.

المسائل ذات الاهتمام المشترك، بين الجانبين السعودي والألماني (١)، وقد أجاب جروباً على الشيخ يوسف ياسين قائلا «إن حكومة الرايخ تحيي هذا الموقف من المملكة العربية السعودية، وهي على استعداد للتعاون معها في إقامة الوحدة العربية، ولكنها وبسبب شح الإمكانيات الاقتصادية لن تستطيع إقامة تمثيل دبلوماسي مستقل في جدة، ولكنها توافق على اعتماد أحد ممثليها في الشرق بأن يكون إضافة إلى عمله ممثلاً لألمانيا في السعودية، ومن جانبها تخول السعودية صلاحية تمثيلها في برلين لأحد معتمديها الدبلوماسيين في أي دولة أوروبية قريبة من ألمانيا» (٢).

ولا شك في أن المملكة العربية السعودية بقيادة مؤسسها الملك عبدالعزيز، عندما برزت كقوة فتية وبنت أول كيان سياسي عربي مستقل، رأت أن تتعامل مع قوة كبرى من أجل التحرك ليس دفاعاً عن استقلال قراراتها السياسية في الداخل فقط، بل ولتلعب دوراً أكثر فاعلية وإيجابية على المستوى العربي أيضاً.

ويتضح ذلك من مجمل اللقاءات التي تمت بين شخصيات ألمانية رسمية بارزة وبين ممثلي الملك عبدالعزيز، ففي ٢٨ من شوال ١٣٥٦هـ / غرة يناير ١٩٣٨م، أرسل الشيخ يوسف ياسين رسالة من جدة إلى جروباً في بغداد مبدياً موافقة حكومته على اقتراح الأخير بشأن صيغة التمثيل الدبلوماسي الذي كان قد اقترحه في لقاء غرة رمضان ١٣٥٦هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٣٧م، ويأمل أن تتخذ الإجراءات العملية لمثل هذا التمثيل بالسرعة الممكنة، كما أشار الشيخ يوسف ياسين في خطابه إلى رغبة الملك عبدالعزيز في إرسال خالد القرقي ممثلاً له ومفوضاً عن المملكة العربية السعودية إلى ألمانيا للتفاوض بشأن شراء أسلحة منها، ويطلب الشيخ يوسف ياسين في خطابه أيضاً أن يكتب جروباً توصية إلى حكومته بتسهيل مهمة خالد القرقي في ألمانيا (٣).

وفي ذي القعدة ١٣٥٦هـ / يناير ١٩٣٨م، وصل المندوب السعودي إلى برلين، وأجرى هناك مفاوضات عامة مع الشركات الألمانية، وقد اقترح شراء ٢٠,٠٠٠ عشرين ألف بندقية موزر، والتقدم بعرض لبناء مصنع ذخيرة، وآخر للسيارات، وعبر عن رغبة الملك

Mejcher, Helmut: op. cit. p. 11.

(١)

(٢) نظام عزت العباسي: مرجع سبق ذكره، ص ٦.

(٣) نظام عزت العباسي: المرجع السابق، ص ٧ - ٨.

عبدالعزیز فی توظيف مهندسين المان فی إنشاء الطرق، وقد حصل القرقي على بعض الوعود بتزويد المملكة العربية السعودية بالأسلحة، وهي وعود لم تكن قد نفذت حتى لاح فی الأفق تطور جديد فی العلاقات سرعان ما أنهى هذا الموقف المتحفظ بين المملكة العربية السعودية والمانيا، وذلك ابتداء من ٢٧ من جمادى الآخرة إلى غرة رجب ١٣٥٧هـ / ٢٢ - ٢٧ من أغسطس ١٩٣٨م، حين ذهب إلى برلين فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، حيث أثار خلال إقامته كثيراً من القضايا، وأدرك الألمان أن الملك عبدالعزیز يبدو مهتماً بإقامة علاقات دبلوماسية مع المانيا، وان يكون هناك تمثيل رسمى المانى فى بلاده (١).

ويرى بعض الباحثين أن الحاجة إلى إيجاد قدرة دفاعية موثوق بها للمملكة العربية السعودية برزت بعد الغزو الإيطالى للحبشة، والانتهاكات الجديدة فى البحر الأحمر، لذا كانت الواقعية واليقظة المسلحة هى احتياجات الساعة، ولهذا برهنت مفاتحات الملك عبدالعزیز لحكومة برلين فى ذلك الوقت الحرج على فطنة الملك الدبلوماسية ووعيه وتصميمه (٢).

وخلال تلك الزيارة ناقش فؤاد حمزة مع الألمان عدداً من المسائل التى تخص البلدين، كما أمكن الوصول إلى اتفاق مع القيادة العليا للقوات الألمانية حول تزويد المملكة العربية السعودية بالأسلحة، وإرسالها عن طريق السعودية إلى المجاهدين الفلسطينيين ضد العدوان الصهيونى.

إلا أن المانيا لم تتخذ قراراً نافذاً حول بيع الأسلحة أو اعتماد تمثيل دبلوماسى فى المملكة، وربما كان ذلك راجعاً إلى أن المانيا لم تكن قد تأكدت بعد مما إذا كانت المملكة العربية السعودية ستلتزم بالحياد الفعلى فى حالة نشوب حرب عالمية أو لا؟ ولذلك فإنها كانت تعتبر أن تقديم الأسلحة على أساس قروض طويلة الأجل أمر لا يوجد ما يبرره، كما كانت تدرك أن الملك عبدالعزیز يريد إقامة علاقات أوثق مع المانيا لكى يخدم هدفه الخاص فى وضع نوع من توازن القوى حتى لا تكون لبريطانيا أو إيطاليا أو غيرها اليد العليا فى المنطقة (٣). وعلى الرغم من موقف الحكومة الألمانية المتردد فى بداية مساعى الطرفين فى اتخاذ

(١) لوكان هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

Mejcher, Helmut: op. cit. p. 15.

(٢)

(٣) لوكان هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

موقف محدد، إلا أن قادة وزارة الخارجية الألمانية بعد هذه الزيارة نشطوا في إجراء المفاوضات لدفع عجلة العلاقات السعودية الألمانية إلى التبلور، حيث قام فيرمان Weermann رئيس القسم السياسى بوزارة الخارجية الألمانية بإجراء مباحثات مع المسؤولين الألمان، اتفق الجميع على أن تضم مسئولية التمثيل الدبلوماسى فى المملكة العربية السعودية إلى واجبات المبعوث الألمانى فى بغداد جروبا Grobba، وإضافة إلى ذلك بدأت المشاورات من جديد من أجل الاستجابة لرغبات الملك عبدالعزيز التى عبر عنها مبعوثاه أثناء زيارتهما لبرلين فى عام ١٣٥٦ - ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.

كما اهتم المسئولون فى الخارجية الألمانية بالسعى لدى وزارة اقتصاد الرايخ من أجل اتخاذ قرار بإعطاء قرض اقتصادى للمملكة العربية السعودية.

وأما بخصوص رغبة الملك عبدالعزيز بشأن تزويده بالأسلحة من ألمانيا بقرض طويل الأجل، فقد اقترح فيرمان أن يؤجل البت فيه «إلى أن يصلنا تقرير مبعوثنا هناك» (١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن ألمانيا بدأت تنظر إلى المملكة العربية السعودية منذ أوائل شعبان ١٣٥٧هـ / نهاية سبتمبر ١٩٣٨م (٢)، نظرة أكثر شمولاً حيث إن موقع المملكة مهم جداً لطريق طيران المحور المتجه إلى مناطق نفوذه فى أفريقيا، بالإضافة إلى أن المملكة تعتبر مركزاً للعالم الإسلامى لوجود الأماكن المقدسة بها، ويحكمها حاكم عربى له مكانته فى العالمين العربى والإسلامى، يمكن أن يضعف مركز بريطانيا فى المنطقة، سيما وأن العرب والألمان يلتقون فى وجهة نظر واحدة، وهى معارضة مشاريع اليهود ومخططاتهم فى فلسطين وغيرها (٣).

وفى ذى القعدة ١٣٥٧هـ / يناير ١٩٣٩م، نفذت الحكومة الألمانية القرار الخاص بإقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، حيث توجه جروبا Grobba إلى جدة عن طريق القاهرة، فوصل جدة بتاريخ ٣٠ من ذى القعدة ١٣٥٧هـ / ٢١ من يناير ١٩٣٩م، وبصحبه اثنان من الصحفيين ومترجمه، ليقوم منذ ذلك الوقت بدور وزير ألمانيا

(١) نظام عزت العباسى: مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٢) لوكان ميرزويى: مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٣) عبدالفتاح حسن أبو عليه: تطور المجتمع السعودى فى عهد الملك عبدالعزيز آل سعود من سنة

١٩٥٢ - ١٩٥٣ (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٣م)، ص ٢٠٦.

المفوض في جدة (١).

وهناك عقد جروبا لقاءين مع الملك عبدالعزيز وثلاثة لقاءات مع الشيخ يوسف ياسين في الفترة من ٢١ - ٢٧ من ذي الحجة ١٣٥٧هـ / ١٢ - ١٨ من فبراير ١٩٣٩م (٢)، أوضح جروبا خلالها موقف ألمانيا من العرب وقضاياهم، وأعلن أنه ليس لألمانيا أية مطامع استعمارية في البلاد العربية، كما قام جروبا بكتابة تقرير مفصل عن هذه اللقاءات مقوماً الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المملكة العربية السعودية، والتي على ضوئها جاءت اقتراحاته بكيفية ومدى التعامل بين المملكة العربية السعودية وألمانيا، وناشد جروبا حكومته تلبية رغبات الملك عبدالعزيز بشأن شراء أسلحة من ألمانيا (٣).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الملك عبدالعزيز توقع من ألمانيا نتيجة لهذه المحادثات أن تقدم له التعضيد الأدبي والفني والمادي، على أن يكون معظمه على شكل دفعات من الأسلحة، كما كان الملك عبدالعزيز يرى ضرورة مساندة الألمان للعرب بشأن قضية فلسطين، واقترح أيضاً عقد صداقة دائمة مع ألمانيا واتفاق تجاري لفترة محددة (٤).

كما انصب كثير من الاهتمام في أثناء المحادثات على السياسة الإيطالية، ولم ينكر الجانب السعودي عدم ثقته في إيطاليا، وعدم رضاه عن الاتفاقية الانجليزية الإيطالية المنعقدة في ١٥ من صفر ١٣٥٧هـ / ١٦ من أبريل ١٩٣٨م، والخاصة بالمناطق الواقعة على سواحل البحر الأحمر (٥)، وقد احتج الملك عبدالعزيز بشدة على عقد هذه الاتفاقية، وأصدر

(١) F.O. 371/23272, A Letter No. 10, from The British Legation in Baghdad to The British Legation in Jeddah, in 14th January 1939.

F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to Foreign Office, London, in 18th February 1939.

(٢) نظام عزت العباسي: مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٣) F.O. 371/23272, A Letter from The British Embassy in Cairo to the British Minister of The Foreign Affairs, in 31st February 1939.

نظام عزت العباسي: مرجع سبق ذكره، ص ١١ - ١٢.

عبدالفتاح حسن أبو عليه: تطور المجتمع السعودي في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود، ص ٢٠٩.

(٤) لوكان هيرزوين: مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

Mejcher, Helmut: op. cit. p. 20.

-(٥)-

تصريحاً يتحدى فيه فعاليتها بعد إبرامها (١).

وفي الوقت نفسه وعد الملك عبدالعزيز أنه مقابل تعضيد ألمانيا السياسى والمادى لبلاده، فإنه سيقف على الحياد فى حالة نشوب حرب عالمية ثانية، مشيراً إلى سياسة المملكة العربية السعودية وموقفها من الحرب الإيطالية الحبشية، حيث لم يمش فى الركاب حين دعت النصائح البريطانية ونداءات عصبة الأمم إلى المقاطعة الاقتصادية لإيطاليا، وقد برر الملك عبدالعزيز موقفه هذا بأنه بصفته حامى الأماكن المقدسة فى الحرمين الشريفين يجب عليه ألا يورط دار الإسلام فى قضايا السياسات الدولية (٢).

وبعد استقرار الوزير الألمانى فى جدة، بعث الملك عبدالعزيز رسالة إلى الحكومة الألمانية بتاريخ ٦ من صفر ١٣٥٨هـ / ٢٧ من مارس ١٩٣٩م، جاء فيها «لقد كان من دواعى سرورنا أن نستقبل مندوب فخامتكم فوق العادة، ووزيركم المفوض فى بلادنا الدكتور جروبا، ونحب أن نتأكدوا فخامتكم أنه من أعز أمانينا أن نجد علاقات الود والصداقة تنمو إلى أقصى حد مع حكومة الرايخ الألمانى، وأن كتابنا هذا الذى نبعث به مع مستشارنا خالد القرقرنى، نرجو أن يكون من العوامل القوية لتأييد روابط تلك الصداقة، وسيؤكد مستشارنا لفخامتكم هذه الرغبة الصادقة، التى نعتقد أنها ستساعد بدرجة عظيمة على إنجاز مهمته التى أرسلناه من أجلها، لتأييد تلك الصداقة، ولإتمام بحث بعض الشؤون الاقتصادية التى كان قد

= لوكار هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(١) وأرسلت الحكومة السعودية مذكرة احتجاج لكل من الحكومتين الإيطالية والبريطانية بتاريخ ١٥ من ذى القعدة ١٣٥٧هـ / ٥ من يناير ١٩٣٩م تبين فيها وجهة نظرها حول الاتفاقية الإيطالية الانجليزية وما جاء فى هذه المذكرة «إن حكومة جلالة الملك لا تعتبر نفسها مقيدة بأى اتفاق لا تكون طرفاً فيه، وكذلك فإنها لا تعترف ولا تستطيع أن تعترف بأى قيد أو شرط يحد من حريتها أو بأى وجه كان يمسها فى الاتفاق الانكليزى الإيطالى الموقع عليه فى ١٦ من أبريل ١٩٣٨، أو أى اتفاق آخر وتحتفظ لنفسها بكل أنواع التحفظات»، وجاء جواب الحكومتين الإيطالية والانجليزية بانهما لا يضمن أى إلزام على الحكومة العربية السعودية، وإنما هو مقيد للدولتين الموقعتين فقط.

انظر:

وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ٢٤٨، ٢٤٩.

Mejcher, Helmut: op. cit. p. 19.

(٢)

لوكار هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

جرى البحث فيها مع مندوب فخامتكم فى بلادنا، ونحن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد لفخامتكم صداقتنا التامة، ونتمنى لفخامتكم وللرايخ الألمانى الصديق كل تقدم وهناء» (١).

وفى طيات هذه الرسالة نلاحظ أن الملك عبدالعزيز يولى اهتماماً عظيماً للجانب الاقتصادى إلى جانب الأمور الدبلوماسية والعسكرية، وتؤكد هذا المصادر التى بين أيدينا، ففى تقرير من الوزير البريطانى فى جدة، إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢ من ذي الحجة ١٣٥٧هـ / ٢٢ من فبراير ١٩٣٩م، جاء فيه «أن المملكة العربية السعودية تعتبر سوقاً مهماً للمصدر الألمانى، ومما يزيد من ملاءمة ألمانيا أن الملك عبدالعزيز يتوق لإقامة جيش ثابت، وألمانيا قادرة على الإمداد بالأسلحة والعتاد، والوزير الألمانى وعد بأن يبذل جهوده لضمان بيع أسلحة للمملكة بأسعار مخفضة، وبشروط دفع ميسرة، وإذا كانت الأسلحة التى ستورد فى الوقت الحاضر قليلة فإنه من المحتمل زيادتها من ازدياد عائدات النفط حيث تشمل المدافع والعربات المصفحة، وليس فقط البنادق» (٢).

هذا وقد ذكر الوزير الألمانى للوزير البريطانى أنه يأمل أن يزداد نصيب ألمانيا من التبادل التجارى وقال أن السلطات السعودية اقترحت أن تصدر لألمانيا الذرة من جيزان والتمر من الأحساء، إلى جانب ما كانت تصدره لها من جلود الأغنام وبأسعار مرتفعة (٣).

وما قامت به ألمانيا من القضاء على دولة تشيكوسلوفاكيا والتقدم إلى بولندا بمطالب متشددة، أدى إلى تدهور العلاقات الألمانية البريطانية، وهنا رأت ألمانيا أن تضع حداً لتردها فى توثيق علاقاتها مع البلدان العربية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات السعودية الألمانية، وقد ظهر ذلك جلياً فى ٧ من ربيع الأول ١٣٥٨هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٣٩م، حينما ألقى هتلر خطبة عنيفة فى الريخستاج، حمل فيها بشدة على السياسة البريطانية إزاء فلسطين، وهو هنا يهدف إلى استقطاب رأى العام العربى، وفى مقدمته ولا شك المملكة العربية السعودية التى يهملها شئون وقضايا الأمة العربية والإسلامية فى أى بقعة من بقاع المعمورة، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

(١) نظام عزت العباسى: مرجع سبق ذكره، ص ١٧ - ١٨.

(٢) F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to The British Minister of The Foreign Affairs, in 22nd February 1939.

Ibid (٣)

كما يمكننا إدراك اتجاه الحكومة الألمانية نحو المملكة العربية السعودية حين قام مندوب الملك عبدالعزيز، خالد القرقي، برحلة أخرى إلى برلين في ربيع الأول ١٣٥٨هـ / مايو ١٩٣٩م، وأجرى هناك محادثات ليس فقط مع ممثلى وزارة الدفاع الألمانية ومكتب الشؤون الخارجية، بل وقابل كذلك كبار قادة الرايخ وفى مقدمتهم روبنتروب وزير الخارجية الألمانى (١)، وذلك بتاريخ ٢٠ من ربيع الآخر ١٣٥٨هـ / ٨ من يونيو ١٩٣٩م، حيث ناقش معه شحنات البنادق والمدافع المضادة للطائرات والعربات المصفحة، بالإضافة إلى بناء مصنع للذخيرة، وقد أكد خالد القرقي أن تحقيق هذه الرغبات التى عبر عنها الملك عبدالعزيز من شأنها أن تخفف اعتماده على الحكومة البريطانية فى تزويده بالأسلحة وغيرها (٢).

وبتاريخ ٢٩ من ربيع الآخر ١٣٥٨هـ / ١٧ من يونيو ١٩٣٩م، استقبل هتلر خالد القرقي فى أوبرسالزبورج، وأعلن الأول فى هذا اللقاء استعداداه لأن يقدم المساعدة الفعالة للمملكة العربية السعودية، وقدم المندوب السعودى لهتلر فى لقائه هذا رسالة شخصية من الملك عبدالعزيز (٣).

ورحبت الصحف الألمانية بزيارة مندوب الملك عبدالعزيز، واعتبرتها دليلاً على التطور الاقتصادى، وبداية لتقوية البلاد العربية، وأكدت هذه الصحف وقوف دول المحور

(٢٠) لوكان هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ - ٨١.

F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to Foreign Office, in 15th April 1939.

مذكرات رودلف هس: ترجمة زهير ماردينى (ط١، بيروت، دار اقرأ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م)، ص ١٠٤.

(٢) لوكان هيرزويز: المرجع السابق، ص ٧٩ - ٨١.

(٢) Mejcher, Helmut: op. cit. p. 19.

لوكان هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٨١ - ٨٢.

F.O. 371/23272, A Letter from The British Ambassador in Berlin to Foreign Office, in 19th June 1939.

F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to Foreign Office, in 21st June 1939.



إلى جانب العرب، كما تناولت العلاقات الودية بين المملكة العربية السعودية والمانيا (١).

وعموماً فإن المانيا كانت ترغب فى التنسيق مع حليفتها إيطاليا قبل قيامها بأى خطوة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تجاه العالم العربى، لأن هذه المنطقة كانت تهم إيطاليا فى المقام الأول، لذلك وجه فيرمان Weermann فى ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٥٨هـ / ١٠ من يونيو ١٩٢٩م، رسالة إلى سفير المانيا بروما أوضح له فيها رغبات الملك عبدالعزيز ليقوم بدوره بعرضها على المسئولين الإيطاليين لمعرفة موقفهم، إلا أن الإيطاليين لم يتخذوا موقفاً نهائياً فى مسألة التنسيق مع المانيا لبيع أسلحة المانية للمملكة العربية السعودية، الأمر الذى اضطر الحكومة الألمانية إلى البت فى موضوع بيع الأسلحة للسعودية، دون اعتبار للموقف الإيطالى، والذى لم يعترض فى نهاية الأمر، شريطة أن تبقى السيطرة لإيطاليا فى البحر المتوسط (٢).

ويجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن إيطاليا، الدولة المحورية الثانية، أن نذكر أن علاقة الملك عبدالعزيز بإيطاليا لم تكن حسنة بادئ ذي بدء، بل كان الملك عبدالعزيز والأمة العربية والإسلامية جميعاً ساخطين على إيطاليا نظراً لعدوانها البشع على ليبيا عام ١٣٢٩ - ١٣٣٠هـ / ١٩١١ - ١٩١٢م (٣)، ولكن لم يلبث أن ظهر انفراج فى العلاقات السعودية الإيطالية عام ١٣٥٠هـ / ١٩٢٢م، حيث وقعت معاهدة صداقة بين البلدين بتاريخ ٢ من شوال ١٣٥٠هـ / ١٠ من فبراير ١٩٢٢م، ثم تلتها معاهدة تجارية بتاريخ ٥ من ذى الحجة ١٣٥٠هـ / ١١ من أبريل ١٩٢٢م (٤)، وبعد ذلك أخذت العلاقات تتحسن تدريجياً، وقامت

(١) F.O. 371/23272, A Letter from The British Ambassador in Berlin to Foreign Office, in 22nd June 1939.

(٢) لوكار هيرزويش: مرجع سبق ذكره، ص ٨١ - ٨٤.

(٣) محمود صالح منسى: الحملة الإيطالية على ليبيا (ط١)، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠م)، ص ٧٢ - ٩١.

رياض الصمد: العلاقات الدولية فى القرن العشرين، ج١، ص ٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات ١٣٤١ - ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢ - ١٩٥١م، ص ١٠٢ - ١١٢.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج٢، ص ٢١٠ - ٢١١.

خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج١، ص ٢٨٤.

إيطاليا بإهداء عدد من الطائرات للمملكة، وتدريب مجموعة من السعوديين على الطيران والأعمال الفنية الأخرى، كما وصلت إلى المملكة بعثة من مدربي الطيران، ولكنها لم تلبث أن سحبت بناء على طلب الملك عبدالعزيز في ذي الحجة ١٣٥٧هـ / فبراير ١٩٣٩م (١).

والواقع أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيطاليا لم تتقدم، وربما يعود ذلك إلى الغزو الإيطالي للحبشة عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، وما يعانيه المسلمون هناك من الاستعمار الإيطالي المعروف بهمجيته، بالإضافة إلى توسع مطامع إيطاليا في البحر الأحمر (٢)، وهذا أمر لا تقره الحكومة السعودية، بل وجندت نفسها لمحاربة الاستعمار وإبعاده عن البحر الأحمر والخليج العربي.

وأما ألمانيا مركز الثقل وزعيمة دول المحور، فإنها أخيراً وفي محاولة شاملة لكسب الملك عبدالعزيز دائم اليقظة إلى جانبها، وافقت في ٢٩ من جمادى الأولى ١٣٥٨هـ / ١٧ من يوليو ١٩٣٩م، على صفقة أسلحة للمملكة العربية السعودية، تتكون من ثمانية آلاف بندقية، وثمانية ملايين رصاصة، وبناء مصنع صغير للذخيرة، وكدليل على النوايا الحسنة، وافقت على منح المملكة أربعة آلاف بندقية وألفي خرطوشة كهدية للملك عبدالعزيز، بالإضافة إلى اعتماد مبلغ ستة مليون مارك ألماني على الحساب من المؤسسات الألمانية، كقرض من ألمانيا للمملكة، على أن يتم الدفع على سبعة أقساط سنوية، على أن يدفع القسط الأول عقب تسلم الشحنة الأولى (٣).

وبينما كان المسئولون السعوديون والألمان يتباحثون حول تفاصيل طرق إرسال هذه الأسلحة نشبت الحرب العالمية الثانية، في رجب ١٣٥٨هـ / أول سبتمبر ١٩٣٩م، وتوقفت المباحثات وأصبح تصدير الأسلحة إلى سواحل البحر الأحمر صعباً للغاية، بسبب التواجد البريطاني هناك (٤).

ولما نشبت هذه الحرب العالمية المدمرة، حاول هتلر زعيم ألمانيا وموسوليني زعيم

(١) لوكار هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ٢٩٩.

(٣)

Mejcher, Helmut: op. cit. p. 20.

(٤) لوكار هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

إيطاليا أن يقنعا الملك عبدالعزيز بالانضمام إلى دول المحور (١)، وإعلان الحرب ضد الحلفاء، باذلين للملك عبدالعزيز وعودهما بتنصيبه ملكاً على العرب أجمعين، ولكن ذلك الرجل الحكيم رد رسل المحور خائبين، مؤكداً لهم أن مصلحة شعبه ووطنه أمانة في عنقه وذمته، فهي فوق كل شيء، ولا يعنيه أن يكون ملكاً للعرب أو فرداً من المواطنين، إنما كان همه أن يجنب شعبه ووطنه ويلات الحروب، خاصة وأن بلاده تضم الأماكن الإسلامية المقدسة، والتي كان يرى الملك عبدالعزيز بثاقب نظره أن هذه المقدسات يجب أن تكون بعيدة عن التيارات السياسية المتصارعة، ولن يتحقق ذلك إلا بحياده بين الطرفين المتحاربين، ولهذا ازداد تمسكاً وإصراراً على الحياد.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه من المعتقد أن الملك عبدالعزيز كان يشعر بأن ألمانيا ليست لها سياسة محسوبة في الشرق الأوسط، ولهذا فالملك عبدالعزيز أبدى وعياً ملحوظاً ويقظة حكيمة حقاً، بميله إلى سياسة الحياد، والتزاماً بهذا المبدأ لم تقطع المملكة العربية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا، كما فعلت بعض الدول العربية (١)، ولكنها لم تسمح بعودة وزير ألمانيا المفوض جروبا Grobba إلى جدة لاستئناف عمله بعد إعلان الحرب (٢)، وتبريراً لهذا

---

(١) وقعت دول المحور (ألمانيا، إيطاليا، واليابان) حلفاً في برلين بتاريخ ٢٧ من سبتمبر ١٩٤٠م، متضمناً تحالفاً عسكرياً واقتصادياً لمدة عشر سنوات، وعدت الدول الثلاث بعضها بعضاً أيضاً بتبادل المساعدة في حالة دخول إحداها الحرب ضد دولة لم تشتبك بعد في القتال.  
انظر:

وليم لانجر: موسوعة تاريخ العالم، أشرف على الترجمة د. عبد المنعم أبو بكر (القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٧١م)، ج ٨، ص ٢٠٠٨.

(١) في ٢ سبتمبر ١٩٣٩م، قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا، وتلتها العراق في ٥ سبتمبر ١٩٣٩م.

انظر:

لوكان هيرزويغ: مرجع سبق ذكره، ص ٩٤ - ٩٦.

(٢) محمد علي رفاعي: رجال ومواقف (ط١، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٧٧م)، ج ٢، ص ٥٢.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ٢٩٩ - ٤٠٠.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٩٦١.

الموقف وجهت المملكة خطاباً إلى ألمانيا بتاريخ ٢ من شوال ١٣٥٨ هـ / ١٥ من نوفمبر ١٩٣٩ م، موضحة فيه أن الملك عبدالعزيز تلقى بالامتنان والرضى التقرير الألماني بصدقة ألمانيا للعرب واحترامها لهم، ومرفقة به إعلان المملكة العربية السعودية موقفها الحيادي، وتأمل أن تفتح قنصلية سعودية في برلين حين تسنح الفرصة المناسبة (١).

كما أكدت الحكومة السعودية لوزير إيطاليا المفوض بأنها لا تريد أن تعدل سياستها لصالح بريطانيا، وفي الوقت نفسه تؤكد بأنها لن تفعل شيئاً يسيء للعلاقات السعودية البريطانية (٢)، ولهذا طالبت بأن يذيع راديو باري أو برلين أن المملكة العربية السعودية ترغب في المحافظة على حيادها التام (٣).

هذا وقد استمرت الحرب العالمية الثانية ست سنوات بدأت في رجب ١٣٥٨ هـ / أول سبتمبر ١٩٣٩ م، وانتهت في ٢٤ من رمضان ١٣٦٤ هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٥ م، وقد مرت بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى وتبدأ من عام ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م، إلى عام ١٣٦٠ هـ / ١٩٤١ م، وتميزت هذه المرحلة بتفوق دول المحور على الحلفاء (٤)، حيث استطاع الألمان بعد ضمهم لتشيكوسلوفاكيا واقتحامهم لبولندا أن يكتسحوا الدنمارك والنرويج ثم تلتها هولندا وبلجيكا، وخلال يومين من بدء تحرك الألمان في الجبهة الغربية أي في مساء ٤ من ربيع الثاني ١٣٥٩ هـ / ١٢ من مايو ١٩٤٠ م، كان الألمان على نهر الميز الخط الرئيسي لدفاع الفرنسيين، ولم يكن الفرنسيون على مستوى التفوق الألماني سواء في العدد أو العدة، واستمر القتال على الأراضي الفرنسية، وحوصرت باريس من الشرق والغرب وسقطت في ٨ من جمادى الأولى ١٣٥٩ هـ / ١٤ من يونيو ١٩٤٠ م، وانتقلت الحكومة إلى الجنوب، وطلبت من الرئيس الأمريكي روزفلت التدخل، ولكن لم يكن في استطاعة الأمريكيين عمل شيء حتى ولو

(١) لوكان هيرزويغ: مرجع سبق ذكره، ص ٩٧ - ٩٨.

(٢) F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to

Foreign Office, in 19th November 1939.

(٣) لوكان هيرزويغ: مرجع سبق ذكره، ص ٩٧، ٩٨.

(٤) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ١٨.

رغبوا في ذلك (١)، وأما إيطاليا فإنها لم تستطع أن تقاوم الإغراء أو كبح جماح نفسها أكثر من ذلك، لهذا قفزت إلى ساحة الحرب في ٤ من جمادى الأولى ١٢٥٩هـ / ١٠ من يونيو ١٩٤٠م، وأعلنت الحرب على بريطانيا وفرنسا (٢)، وبهذا أصبحت البلدان العربية ضمن مناطق القتال، ومنذ ذلك الوقت أصبح البحر المتوسط وخاصة الموانئ الواقعة في الشمال الأفريقي مراكز هامة للعمليات الحربية، كما أن المستعمرات الإيطالية على البحر الأحمر كانت تشكل خطراً إلى حد ما على شبه الجزيرة العربية.

وقد كان لسقوط فرنسا بالذات أثر كبير على بعض البلدان العربية، حيث اعتقد كثير من القادة العرب أن النصر المحوري أمر مؤكد بعد وقت قصير (٣)، وخاصة بعد توالي الهزائم على بريطانيا، مما نتج عنه انسحابها من كل ميدان: من اليونان ومن كريت، وانسحاب من بنى غازى إلى مرسى مطروح، حتى ساد الاعتقاد لدى البعض أن بريطانيا قد انتهت أمرها (٤).

وفي الوقت الذي كانت فيه ألمانيا وحليفاتها في أوروبا تحرز النصر تلو النصر كانت حليفاتها الآسيوية اليابان، القطب الثالث لدول المحور، تنتقل هي الأخرى من نصر إلى نصر، حتى إن الانتصارات اليابانية لم تتوقف مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء، وكان أكبر الانتصارات اليابانية ما أقدم عليه اليابانيون من تحطيم للأسطول الأمريكي في «بيرل هاربور»، وتدمير المدرعتين الانجليزيتين «أمير ويلز» **Prince of Wales**، و«ريبلس» **Repulse**، في ٢١ من ذي القعدة ١٢٦٠هـ / ١٠ من ديسمبر ١٩٤١م، بالقرب من الملايو، وبعد هذا النجاح أصبح طريق النصر مفتوحاً أمام الجيوش

---

(١) ريمون كارتية: الحرب العالمية الثانية، ترجمة سهيل سماحة، واطوان مسعود (ط٢)، بيروت، مؤسسة نوفل، (١٩٨٢م)، ج١، ص ص ٤٠ - ١٢٦.

(٢) ف. تروخانوفسكى: سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبدالحميد الجمال (القاهرة، مكتبة سعيد رافت، ١٩٧٦م)، ص ١٢١.

وليم لانجر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠٤.

(٣) لوكان هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٤) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ١١٠.

محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ص ٢٠٧ - ٢٢٩.

ريمون كارتية: مرجع سبق ذكره، ج١، ص ص ١٨٥ - ٢١٥.

اليابانية إلى سيام والملايو البريطانية، حيث تم الاستيلاء عليها في أواخر ذي القعدة ١٢٦٠هـ / النصف الثاني من ديسمبر ١٩٤١م، وفي الشهر نفسه نزل الجيش الياباني في الفلبين، واستولى على هونج كونج، وعلى الجزيرتين الأمريكيتين في «غوام» ثم استسلمت سنغافورة في ٢٨ من محرم ١٢٦١هـ / ١٥ من فبراير ١٩٤٢م (١).

وفي خضم هذا المعترك العالمي لم يكن الملك عبدالعزيز بعيداً عن هذه الأحداث، بل كان يرقبها عن كثب، فلم تستقطبه الشعارات الألمانية التي تقول «المحور يحارب من أجل حرية العرب» (٢) وأى حرية يدافع عنها الديكتاتور هتلر ونظيره موسوليني، وقد كانت طموحاتهم التوسعية على حساب الدول المستقلة سبباً في إضرام حرب كونية أبادت الحرث والنسل، ولا زالت آثارها المدمرة إلى يومنا هذا.

وكان للملك عبدالعزيز نظرة بعيدة تجاه كل من دول المحور والحلفاء، وقد برزت هذه النظرة حين قرر مجلس الوزراء العراقي في ١٩ من ربيع الآخر ١٢٦١هـ / ٥ من مايو ١٩٤١م، إيفاء ناجي السويدي إلى الرياض للاجتماع والتفاهم مع الملك عبدالعزيز حول الموقف تجاه المعسكرين المتصارعين، وعند اللقاء وجد ناجي السويدي الملك عبدالعزيز متأثراً نتيجة وصول الأمور في العراق إلى حالة الاصطدام المسلح مع بريطانيا (٣)، وبعد المشاورات نصح الملك عبدالعزيز ناجي السويدي بالتفاهم مع الحكومة البريطانية قائلا «يا ولدي إن مجاورة الأسد الشبعان خير من مجاورة النسر الجوعان» (٤).

وعلى الرغم من التزام الملك عبدالعزيز بالحياد، إلا أنه كثيراً ما كان يعبر عن موقفه تجاه الحلفاء ودول المحور، حيث كان يرى أن ثورة العرب ضد الحكومة البريطانية في تلك

(١) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٧.

(٢) لوكان هيرزويغ: مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١.

(٣) ساءت العلاقات في عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني، وحكومة الدفاع الوطني فتازم الوضع ونتج عنه الصدام المسلح في مايو ١٩٤١م، الذي أعقبه الاحتلال البريطاني للعراق، وبعد ذلك دخل العراق فترة تاريخية امتازت بتطور العلاقات البريطانية العراقية.

عبدالرحيم ذو النون زويد: العراق في الحرب العالمية الثانية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م)، ص ٢٢٢.

(٤) السيد عبدالرزاق الحسني: الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية (ط ٢، صيدا، ١٩٧١م)،

لرؤف الحرجة لن تكون لها نتيجة سوى مساعدة الألمان على غزو البلاد العربية (١)،  
منا ينطبق المثل القائل «كالمستجير من الرمضاء بالنار».

أما المرحلة الثانية من الحرب العالمية الثانية، والتي تبدأ من جمادى الآخرة ١٣٦١هـ /  
نوفمبر ١٩٤١م، حتى ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، فقد كان من أهم أحداثها هو دخول الاتحاد  
سوفيتي الحرب ضد دول المحور (٢)، وكذلك دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب  
د أن تخلصت من سياسة العزلة.

ومما هو جدير بالإشارة أن اتفاقية رجب ١٣٥٨هـ / أغسطس ١٩٣٩م، التي كانت قد  
نعتها كل من ألمانيا والاتحاد السوفيتي لم تكن أكثر من اتفاق مؤقت، ولم يكن ليحبر عن  
حالف صادق بين الدولتين نظراً لتضارب أطماع ومصالح كل منهما.

ومن الغريب أن هتلر كان يرى في الأراضي السوفيتية نفسها مجالا حيويًا ضروريًا  
لده، إلا أنه بسبب الحرب الشعواء التي كان قد أعلنها ضد بريطانيا وفرنسا كان يرى  
رورة التفاهم مع الاتحاد السوفيتي لتأمين جبهته الشرقية حتى يتفرغ للجبهة الغربية  
بوجه كامل قواته ضد بريطانيا وفرنسا، إلا أن الاتحاد السوفيتي تقدم بمطالب كشفت عن  
مأعاه في أوروبا، ومن هذه المطالب تنازل اليابان لروسيا عن بعض الامتيازات الاقتصادية في  
مزر «سخالين» وإطلاق يد السوفيت في فنلندا، والإشراف على بلغاريا لأن في ذلك  
رورة للمحافظة على الأراضي السوفيتية، ووجد هتلر في ذلك تضارباً مع مصالحه  
طماعه، فقرر لذلك وضع مخطط سريع ومفاجيء لغزو الاتحاد السوفيتي (٣).

وفي ١٧ من جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٤١م، شرعت القوات  
ألمانية في غزو الاتحاد السوفيتي (٤)، حتى أصبحت على مسافة ٢٥ ميلاً من موسكو في

(١) F.O. 371/31450, E 4313/160/25, A Telegram No. 231, from Stonhewer

Bird to F.O. London, in 20th July 1942.

(٢) ف. تروخانوفسكي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤.

وليم لانجر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١٧.

(٣) ريمون كارتيه: الحرب العالمية الثانية، ج ١، ص ٢٢٢، ٢٣٠.

رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٥.

(٤) تروخانوفسكي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤ =

منتصف شوال ١٣٦٠هـ / أوائل نوفمبر ١٩٤١م، وضربت الحصار على العاصمة السوفيتية حيث استمر ستة عشر شهراً تقريباً، استفادت خلالها القوات السوفيتية من المساعدات التي قدمتها لها القوات البريطانية.

وبعد أن أعلنت ألمانيا الحرب على الاتحاد السوفيتي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك وكأنها داخلية الحرب إلى جانب الحلفاء لا محالة، وحتى إنه قبل ابتداء المرحلة الثانية من الحرب كان الرئيس الأمريكي روزفلت قد قدم مساعدات كبيرة لبريطانيا. وإذا كان تعاطف روزفلت مع الحلفاء قد شكل أحد الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى المعركة ضد دول المحور، فإن الحملات العسكرية اليابانية كانت من أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للاشتراك الفعلي في الحرب، تلك الحملات التي كان أبرزها ما قامت به القوات اليابانية في يوم الأحد ١٨ من ذي القعدة ١٣٦٠هـ / ٧ من ديسمبر ١٩٤١م، من تدمير للأسطول الأمريكي في بيرل هاربور (١)، مما نتج عنه إعلان الولايات المتحدة الحرب على اليابان في ١٩ من ذي القعدة ١٣٦٠هـ / ٨ من ديسمبر ١٩٤١م، وعلى ألمانيا وإيطاليا في العاشر من نفس الشهر.

وعموماً فلقد انتهت انتصارات دول المحور في عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م، ولم تلبث أن توالى عليها الهزائم، وأهمها معركة العلمين في ٢٢ من جمادى الآخرة ١٣٦١هـ / ٦ من يوليو ١٩٤٢م، والتي أوقفت زحف روميل نحو مصر (٢)، وستالينغراد في ذي الحجة ١٣٦١هـ / ديسمبر ١٩٤٢م، والتي أوقفت الزحف الألماني في الشرق (٢)، ثم توقف الزحف الياباني على أبواب الهند، وتدمير الأسطول الياباني في بحر المرجان في ١٣٦١هـ / صيف ١٩٤٢م، ثم تتابعت الأحداث بعد ذلك في مصلحة الحلفاء إلى أن وقعت ألمانيا وثيقة الاستسلام في ٢٥ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ٨ من مايو ١٩٤٥م، دون قيد أو شرط تاركة اليابان وحده في

مذكرات تشرشل: كفاح رجل في حياة أمة (القاهرة، المكتبة العصرية، ب. ت.)، ص ٩٢.

وليم لانجر: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١٤.

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ٢٨٥.

مذكرات تشرشل: مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

(٢) مذكرات مونتهجرى: (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١م)، ص ٨٩، ٩٨.

(٣) ريمون كارتبييه: الحرب العالمية الثانية، ج ٢، ص ٢٦، ٢٧.

ف. تروخانوفسكى: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٤، ٤٠٥.



المعركة، فتحوّلت المعارك الضارية إلى آسيا، وأرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنهي المعارك مع اليابان بسرعة، فألقت أول قنبلة ذرية على مدينة «هيروشيما» بتاريخ ٢٧ من شعبان ١٣٦٤هـ / ٦ من أغسطس ١٩٤٥م، ثم ألقت الثانية على مدينة ناجازاكي في ٢٠ من شعبان ١٣٦٤هـ / ٩ من أغسطس ١٩٤٥م (١)، ولم تلبث اليابان أن طلبت وقف إطلاق النار وتوقيع وثيقة الاستسلام في ٢٤ من رمضان ١٣٦٤هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٥م، مع الجنرال ماك آرثر قائد قوات الحلفاء على ظهر المدمرة ميسوري Missouri الراسية في خليج العاصمة طوكيو، وباستسلام اليابان انتهت الحرب العالمية الثانية، وشرعت الدول وسط الخراب والدمار الذي خلفته الحرب تلتمس طريقها إلى المستقبل (٢).

وطوال فترة الحرب كانت عواطف الملك عبدالعزيز إلى جانب الحلفاء، ولا يساوره أدنى شك في أن النصر بإذن الله سيكون حليفهم، ولكنه على الرغم من ذلك لم يسيء لدول المحور، ولم يعلن الحرب عليهم (٣)، بل حين لجأ إلى بلاده سبعة وعشرون جندياً ألمانياً وثمانمائة إيطالي، قذف بهم البحر الأحمر إلى الشواطئ السعودية، أمر الملك عبدالعزيز أن يعاملوا معاملة الضيوف، فأخلت لهم جزيرة سعد، وبقوا هناك معززين مكرمين حتى انجلت الغياهب وانتهت الحرب، فعادوا إلى بلادهم يلهجون بالشكر والثناء للملك عبدالعزيز (٤).

وحينما دارت شكوك حول المفوضية الإيطالية حين تردد أنها تجاوزت مهامها واختصاصاتها الرسمية، أمر الملك عبدالعزيز باكرام وزيرها المفوض والتلطف في إبلاغه بأن المملكة العربية السعودية لن تكون مجالاً للدعاية أو منبعاً للأخبار لأي من الجبهتين المتصارعتين، فاستأذن المفوض الإيطالي ورحل إلى بلاده في محرم ١٣٦١هـ / فبراير ١٩٤٢م، دون أدنى إساءة (٥)، ومنذئذ لم يعد لأي من دول المحور ممثلون في المملكة العربية السعودية.

(١) مذكرات تشرشل: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

(٢) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٢٧ - ٢٩.

(٣) F.O. 371/31450, E 306/13/25, A Telegram No. 11, from Stonhewer Bird,

Riyadh, to Foreign Office, in 26th February 1942.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٩٦٢.

(٥) خير الدين الزركلي: المصدر السابق، ج ٢، ص ٩٦٢.

وفى محرم ١٣٦٤هـ / يناير ١٩٤٥م، قامت السلطات السعودية باعتقال اثنين من الألمان عبر الحدود بين اليمن وجيزان، ومن المحتمل أنهما كانا جنديين أو بحارين تجاريين، وقد خيرتهما السلطات السعودية بين العودة مرة أخرى إلى اليمن أو تسليمهما إلى السلطات البريطانية في المملكة، وقد اختارا الأمر الثاني فتحقق لهما ذلك (١).

وأخيراً وعلى الرغم من رجحان كفة الحلفاء ضد دول المحور كما مر بنا، فإن الملك عبدالعزيز لم تغره الكفة الراجحة، فقد وقف محايداً حتى وضعت الحرب أوزارها، واضعاً نصب عينيه تحكيم العقل، والأخذ بالحزم، قبل السير وراء العاطفة، وهكذا فعل، فلم يتسرع حين انساقت الشعوب إلى خوض غمار الحرب طمعاً أو هلعاً، ولكنه انصرف إلى تسهيل الحج للمسلمين، وتأمين سبله، والسعي إلى إصلاح وتطوير مملكته الناشئة (٢).

---

F.O. 371/25542, E 444/209/25, A Telegram No. 34, from the British

(١)

Legation in Jeddah, to Foreign Office, in 18th January 1945.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٩٦٢.

## مساعي الحلفاء لاجتذاب المملكة العربية السعودية

### وحياة الملك عبدالعزيز ووجهة نظر بريطانيا

كانت بريطانيا حين شرع الإمام عبدالعزيز في إنشاء دولته تملك أكبر قوة مادية، لا في الخليج وحده، ولا في جزيرة العرب، بل في العالم كله، وكانت تتمتع بنفوذ واسع في النطاق الدولي حتى قيل عنها بأن الشمس لا تغرب عن ممتلكاتها (١).

كما أنها خرجت من الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨م بانتداب على فلسطين وشرق الأردن والعراق، وبحماية على مصر، وبعدن كمستعمرة، وبصلاوات وثيقة قائمة على أساس من المعاهدات مع دول الخليج ونجد والحجاز (٢).

وجنح الإمام عبدالعزيز منذ استقر له الأمر في داخل نجد إلى التفاهم معهم، والتقرب إليهم، لا طلباً لمغنم، ولا أملاً في فائدة، بل لكي يأمن غدرهم وكيدهم، ويتقي شرهم ومكرهم، فما عرف الانجليز بالوفاء، وما اشتهروا بحفظ الود والإخلاص لمن يتعامل معهم، بل عرفوا بالشره الزائد والأنانية المفرطة (٣).

ومن خلال عرضنا السابق ذكرنا أن الملك عبدالعزيز كان يرتبط مع الحكومة البريطانية بعهود ومواثيق، وأهمها معاهدتا العقير ١٩١٥م، وجدة ١٩٢٧م، والأخيرة عدلت ومددت سبع سنوات أخرى، كما لاحظنا أن بريطانيا تحيط بالملك عبدالعزيز من كل جانب، فهو إما أن يصادقها، وإما أن يعادياها، وحيث إن الأمر الأول كثيراً ما كان في صالح بلاده، لذلك كان يتجنب دائماً أي اتجاه قد يفسد هذا الأمر ويؤدي إلى سوء العلاقات بينه وبين الحكومة البريطانية، وكانت سياسته قائمة بالفعل على سياسة الوفاق معهم، والاستقلال عنهم في الوقت نفسه (٤).

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية، كان الملك عبدالعزيز في ذروة مجده السياسي، وكانت الدول الغربية، وفي مقدمتها بريطانيا، تسعى إلى كسب صداقته، وذلك نظراً لما كان يتمتع به من دور بارز على مسرح السياسة العربية والإسلامية، وتوجيه فعال في القضايا

(١) أمين سعيد: مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص ٦٢.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

(٣) أمين سعيد: مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص ٦٢.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ ٤، ص ١٢٨٩.

الوطنية، وأهمها القضية الفلسطينية والتي مد لها يد العون والمؤازرة حيث سخر لها جميع إمكاناته المادية والمعنوية، وكانت حقاً شغله الشاغل الذي لا يفارقه، كما كانت أيضاً الأمر الذي يكدر صفو العلاقات السعودية البريطانية.

وسبق أن عرفنا موقفه من مساعي دول المحور لخوض غمار الحرب إلى جانبها وتأييدها والوقوف معها ضد الحلفاء، وذلك الموقف المحايد من الحرب الذي صرح به مبعوثي هتلر وموسوليني ليس غريباً على الملك عبدالعزيز، الذي عرف بحكمته وحسن بصيرته، وتدبيره وتقديره لعواقب الأمور، بالإضافة إلى تربيته دائماً في اتخاذ القرار (١).

ولقد قدرت له الحكومة البريطانية حياده المغلف بالتعاطف معها ومع حلفائها، وإن لم يظهره على الملأ، إلا أنها كانت تشعر دائماً به وبمصداقيته معها (٢)، ومن خلال عرضنا الآتي يتضح لنا هذا الموقف من تقارير الساسة البريطانيين وغيرهم لأحداث الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت رسمياً في رجب ١٣٥٨هـ / أول سبتمبر ١٩٣٩م، إلا أنها لم تبدأ فعلياً في هذا التاريخ ضد الحلفاء الغربيين، لأن فرنسا وبريطانيا وإن كانتا قد أعلنتا الحرب على ألمانيا في هذا التاريخ نتيجة الغزو النازي لبولندا، إلا أن قواتهما لم تشترك في الحرب بشكل جدي إلا في ربيع ١٩٤٠م، وربما هذا يعود إلى أن خطة فرنسا وبريطانيا كانت تهدف إلى كسب الوقت والدفاع فقط دون الهجوم، وذلك توفيراً للخسائر في الأرواح والعتاد، وإلى أن تتمكننا من تجهيز قواتهما، وتجنيد أكبر عدد من أبنائهما (٣).

وفي اليوم الذي أعلنت فيه بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا قام القائم بالأعمال البريطاني في جدة بإرسال برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية، يقول فيها «إنه بناء على تعليمات الملك عبدالعزيز اطلع على تقرير من خالد القرقني بأن ألمانيا وافقت على إمداد الملك عبدالعزيز بالأسلحة بدون أي شرط حول الحياد، وأن الملك يؤكد للحكومة البريطانية أنه لن يقدم على أي عمل من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية» (٤)، الأمر الذي جعل وزارة

(١) يوسف بن علي بن رابع الثقفي: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨.

(٢) محمد علي رفاعي: مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

(٣) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ١٩.

(٤) - F.O. 371/23272, A Telegram from Charge d'Affaires in Jeddah to F.O.,

الخارجية البريطانية تطلب من القائم بالأعمال البريطاني في جدة إبلاغ الملك عبدالعزيز فوراً الشكر الحار والتقدير من الحكومة البريطانية على تأكيدات التي كان لها الأثر الطيب بشأن العلاقات السعودية البريطانية، كما تقدر الحكومة البريطانية العلاقات الوثيقة التي دفعت الملك عبدالعزيز إلى إعلانها (١).

كما قام القائم بالأعمال البريطاني في جدة بإرسال برقية أخرى، مفادها أن الملك عبدالعزيز أطلع على خطاب من وزير الخارجية الألمانية بعد نشوب الحرب موجه إلى المملكة العربية السعودية، يقول فيه «إن الأسلحة والعتاد سوف تشحن إلى جدة على ظهر إحدى السفن الهولندية على مسئولية السعودية، وإلا فإن الشحنة سوف تبقى تحت تصرف ابن سعود في حماية الحكومة الألمانية»، وقد صرح الملك عبدالعزيز للقائم بالأعمال البريطاني بأنه لا يريد السير قدماً في هذه الصفقة خلال الحرب، حتى لا يساء تفسير هذا العمل من جانب الآخرين، لذلك عبر له القائم بالأعمال عن حكمة هذا القرار، كما ذكر الملك عبدالعزيز أنه بعد انتصار الحلفاء فلن تكون لهذه الأسلحة الألمانية أية فائدة (٢).

وفي مقابل تعاطف الملك عبدالعزيز مع الحلفاء (٣)، كانت الحكومة البريطانية حريصة كل الحرص على إمداد المملكة العربية السعودية بالمواد الغذائية، لذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية كثيراً ما كانت تلح على حكومة الهند من أجل إصدار التعليمات لسلطات الجمارك هناك لتسهيل شحن البضائع إلى المملكة العربية السعودية دون تأخير (٤).

in 3rd September 1939.

F.O. 371/23272, A Telegram from F.O. to British Charge d'Affaires in Jeddah, in 7th September 1939. (١)

F.O. 371/23272, A Telegram from British Charge d'Affaires in Jeddah to F.O., in 12th October 1939. (٢)

F.O. 371/23272, A Telegram from British Minister, in Jeddah to F.O., in 25 May 1940. (٣)

F.O. 371/24590, from India Office to F.O., in 24 April 1940. (٤)

F.O. 371/24590, A Telegram from British Minister in Jeddah, to Government of India (New Delhi), in 3 March 1940.

F.O. 371/24590, A Telegram from India Government (New Delhi) to British -

ولما كانت المرحلة الأولى من الحرب ١٣٥٨ - ١٣٦٠ هـ / ١٩٣٩ - ١٩٤١ م، تميل كفتها في صالح دول المحور، حيث أخذت الهزائم تتوالى على الحلفاء من سقوط لفرنسا عام ١٣٥٩ هـ / ١٩٤٠ م، وانسحاب لبريطانيا من كل ميدان: من اليونان في ٢٦ من ربيع الثاني ١٣٦٠ هـ / ٢٣ من أبريل ١٩٤١ م، ومن كريت في أوائل جمادى الأولى ١٣٦٠ هـ / غرة يونيو ١٩٤١ م، ومن بني غازي ومرسى مطروح وغيرها (١)، وفي هذه الفترة الحرجة (١٩٣٩ - ١٩٤١ م)، فإن الملك عبدالعزيز كان يبعث بتعازيه ويعبر عن أسفه لهذه النكسات، ويطلب من الحكومة البريطانية إبلاغه دائماً بآخر التطورات عن مجريات الحرب (٢)، وكان لا يحب أن يداخله أدنى شك في أن النصر سيكون في النهاية للحلفاء (٣).

وقبل إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء بأيام جرى لقاء بين الشيخ حافظ وهبة الوزير السعودي في لندن، وأحد كبار موظفي الخارجية البريطانية، وكان هذا اللقاء يدور حول اهتمام الملك عبدالعزيز بدخول إيطاليا الحرب وأثره على شبه الجزيرة العربية، حيث ذكر الوزير السعودي أنه في حالة دخول إيطاليا الحرب فإن أي تصريح من جانب الحلفاء بشأن نواياهم الطيبة في ليبيا والحبشة وفلسطين وسوريا سيكون له الأثر الطيب في البلاد العربية، وسوف يلقي ترحيباً من العرب، ومؤازرة منهم لجانب الحلفاء (٤).

وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء في ٤ من جمادى الأولى ١٣٥٩ هـ / ١٠ من يونيو ١٩٤٠ م، كان لذلك أعظم الأثر على الملك عبدالعزيز والرأي العام المحلي، والذي وإن لم يكن إلى جانب الحلفاء، فإنه كان معادياً للإيطاليين، الذين عرفوا بمعاملتهم التعسفية في ليبيا والحبشة، وكان الملك عبدالعزيز يصرح بأنه على ثقة تامة من مقدرة الحلفاء على معالجة الموقف مع الإيطاليين (٥).

Minister in Jeddah, in 14 March 1940.

(١) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ١١٠.

محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ص ٢٢٠ - ٢٢٦.

(٢) F.O. 371/24590, from British Charge d'Affaires in Jeddah to F.O., in 7th June 1940.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره. ج ٣، ص ٩٦٢.

(٤) F.O. 371/24590, from F.O. to British Legation in Jeddah, 8 June 1940.

(٥) F.O.371/24590, Report No.87 from British Charge d'Affaires, Jeddah to F.O.

وتشير بعض المصادر التي بين أيدينا إلى أنه في اليوم التالي لإعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء قامت البعثة الدبلوماسية الإيطالية برفع العلم دون أن تخاطر مسبقاً - كما هي العادة - السلطات المحلية في جدة أو البعثات الدبلوماسية الأخرى، وقام القائمون بأعمال بريطانيا وفرنسا وهولندا بإبلاغ قائمقام جدة بعدم سلامة هذا العمل، فرفع هذا الأخير الأمر للملك عبدالعزيز يطلب التعليمات بشأن هذا الموضوع، فأصدر الملك خطابين للقائم بالأعمال البريطاني، أوضح فيه بأنه كحاكم محايد وحام للبلاد المقدسة، فإن المنازعات بين الدول المتحاربة يجب بأى ثمن تجنبها فى الأماكن المقدسة، قبل اتخاذ أى قرار فى موضوع رفع العلم الإيطالى، وما إذا كان يمثل خرقاً للعادة الدولية أو اعتداء على حياد عبدالعزيز، وقد قام القائم بالأعمال البريطاني بتسليم قائمقام جدة رسالة إلى الملك عبدالعزيز ذكر فيها بأنه يفهم ويقدر تماماً دقة موقف الملك عبدالعزيز ورغبته فى تجنب أى حادث قد يورطه فى الانحياز إلى أى من الجانبين المتحاربين (المحور والحلفاء)، كما أكد القائم بالأعمال البريطاني للملك عبدالعزيز، أنه بصفته ممثلاً لأكبر دولة إسلامية، فإنه يقدر حكمة عدم توريط الأماكن المقدسة بين المتحاربين (١).

وعلى الرغم من إدراك الحكومة البريطانية لموقف الملك عبدالعزيز من الحرب العالمية عن طريق تأكيداته وتصريحاته المستمرة بالتزامه الحياد بين المتحاربين، إلا أنها أرادت أن تطمئن إلى هذا الموقف نظراً لأهميته لها، لذلك قام إيدن، وزير خارجية بريطانيا، باستدعاء الوزير المفوض السعودى، الأستاذ حافظ وهبة، إلى وزارة الخارجية، وقال له «إننا نشق بتدبيرك للأمور، وتجاربك، ومعرفتك بالعقلية العربية، فهل تظن أن الملك عبدالعزيز يقف ضدنا؟»، فأجابه بما يلي «لو أن الملك عبدالعزيز كان أوربياً فربما وقف منكم موقف موسوليني، ولكن الملك رجل عربى وشرقى، للصداقة عنده قدر كبير، إذا لم يستطع أن يساعد أصدقاءه فى وقت الشدة، فمن المستحيل أن يطعنهم فى ظهورهم، ولا أعتقد أنه فى مثل هذه الظروف يمكن أن يغير موقفه أحد، من قريب أو بعيد» (٢).

ومما هو جدير بالذكر، أنه إذا كانت وزارة الخارجية البريطانية قانعة بحياد الملك

(١) F.O. 371/24590, A Despatch No. 89, from British Charge d'Affaires in Jeddah to F.O., in 14 June 1940.

(٢) حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص ١١٠ - ١١١.

عبدالعزیز المتعاطف مع الحلفاء، إلا أن وزارة الهند كانت ترغب فی تشجيع الملك عبدالعزیز علی دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، وعلی الأخص بعد دخول إيطاليا الحرب ضد بريطانيا، وذلك «لما سيكون له من أثر نفسی علی العرب فی البلاد العربية الأخرى كمصر والعراق وسوريا وفلسطين، هذا إلى جانب أثره علی مسلمی الهند، بينما حیاده یثبط همه جميع أصدقائنا» (١).

وفی الحقيقة فإن اقتناع وزارة الخارجية البريطانية بأفضلية حیاد الملك عبدالعزیز لم یأت من فراغ بل بعد دراسة شاملة لهذا الموضوع، وإعداد مذكرات وقرارات حول حیاد المملكة العربية السعودية، ففی ١٨ من جمادى الآخرة ١٣٥٩هـ / ٢٤ من يوليو ١٩٤٠م، بعثت وزارة الخارجية البريطانية برسالة إلى المفوضية البريطانية فی جدة، تتضمن عدة قرارات توصلت إليها الحكومة البريطانية، وهی كالتالی.

القرار الأول : أن موقف ابن سعود الحالی القائم علی الحیاد الخیر معروف فی كل أنحاء العالم العربی والإسلامی، ولن تكون هناك فوائد لإغرائه بدخول الحرب.

القرار الثانی : فی حالات معينة قد تكون مساعدة ابن سعود واستخدام أراضیه أمراً له قیمته، ولكن إذا أعلن ابن سعود الحرب علی إيطاليا، فإن سواحله ستعرض إلى الهجوم البحري والبری، وعلی ضوء القوات البريطانية المتاحة لن تكون الحكومة البريطانية فی وضع یمكنها من حماية هذه الجهات.

القرار الثالث : قد یطلب الملك عبدالعزیز مساعدات (٠) مقدماً كشرط لدخول الحرب، كما قد یطلب إدخال تعديلات علی الكتاب الأبيض بشأن فلسطين الأمر الذی لا یمكن قبوله (٢).

بالإضافة إلى هذه القرارات البريطانية فإن الملك عبدالعزیز كان قد قرر من قبل ومنذ اندلاع الحرب العالمية الثانیة، إعلان حیاده، وصارح به مبعوثي المحور والحلفاء علی حد سواء (٢).

(١) F.O. 371/24590, A Despatch from India Office to F.O., in 25 June 1940.

(٠) یقصد بها هنا قوات بریة وبحریة وجویة لتأمينه ضد أى هجوم إیطالی محتمل.

(٢) F.O. 371/24590, A Despatch No. 103, from F.O. to British Charge

d'Affaires (Jeddah), in 24th July 1940.

(٢) محمد علی رفاعی: مرجع سبق ذكره، ص ٥٢، ٥٣.



وفي هذه الفترة بالذات والحرب العالمية على أشدها على كافة الجبهات، كتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الخزانة البريطانية، بدفع معونة للملك عبدالعزيز، فوافقت الخزانة على دفع مائتي ألف جنيه للملك (١)، وقد قام الشيخ يوسف ياسين بعد تلقيه تعليمات من الملك برفع تشكرات الملك عبدالعزيز الشخصية على المعونة التي قدمت له من الحكومة البريطانية، والتي سوف تساعد في تسيير أمور بلاده (٢)، كما ارتفعت هذه المعونة إلى مليون جنيه عام ١٩٤١م، وثلاثة ملايين جنيه عام ١٩٤٢م (٣)، وما يقرب من ٤,٥ مليون إعانة انجليزية أمريكية عام ١٩٤٤م (٤).

وكانت هذه المعونات تقدم للملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية تقاتل وحدها دول المحور طوال الفترة من جمادى الأولى ١٣٥٩هـ / يونيو ١٩٤٠م، وهو تاريخ انسحاب فرنسا من الحرب، حتى جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / يونيو ١٩٤١م، وهو تاريخ دخول الاتحاد السوفيتي الحرب، ومما ساعد بريطانيا على الصمود، طوال هذه الفترة، هو وحدة شعبها، واستجابته لمطالب حكومته الائتلافية التي شكلها ونستون تشرشل (٥) في ١٤ من جمادى الأولى ١٣٥٩هـ / ٢٠ من يونيو ١٩٤٠م، والذي أعلن بأن بلاده ستقاتل هتلر حتى تنتصر أو تموت كريمة في ساحة القتال، وحاول هتلر طوال هذه الفترة إسقاط بريطانيا

(\*) عبر الملك عبدالعزيز فيما بعد عن هذه المعونة في خطابه الذي ألقاه على وفود بيت الله الحرام في ٦ من ذي الحجة ١٣٦١هـ / ١٤ من ديسمبر ١٩٤٢م.  
انظر:

أحمد عبدالغفور عطار، صقر الجزيرة، ج ٢ (مكة، ١٣٦٤هـ)، ص ٦٥١.

(١) F.O. 371/24590, same Despatch.

(٢) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 338.

(٣) مذكرة أعدتها وزارة الخارجية في ١٥ من فبراير ١٩٤٥م. F.O. 371/45542

(٤) تشرشل، سير ونستن ليونارد سبنسر: سياسي وجندي ومؤلف بريطاني، عين وزيراً للبحرية عام ١٩٢٩م، ولما استقال نيفل تشرشلين عام ١٩٤٠م، بسبب اندحار الحلفاء في الحرب الخاطفة التي قام بها الألمان في هولندا وبلجيكا وفرنسا، ألف تشرشل الوزارة وظل رئيسها حتى انتهاء الحرب عام ١٩٤٥م، وهو كاتب ومؤرخ ومن أهم مؤلفاته: الحرب العالمية الثانية (٦ مجلدات)، وتاريخ الأمم الناطقة بالانجليزية (٤ مجلدات)، ومنح جائزة نوبل للأدب عام ١٩٥٣م. انظر:

محمد شفيق غريبال: مرجع سبق ذكره، ص ٥١٩.

وإجبارها على الاستسلام، ولكنه فشل واستطاعت بريطانيا الصمود، وربما كان ذلك يعود بالإضافة إلى الانسجام في الجبهة الداخلية إلى المساعدات الأمريكية، وذلك عن طريق تعديل موقف الولايات المتحدة المحايد بشكل سمح لها بإرسال كميات كبيرة من الأغذية والعتاد الحربى إلى بريطانيا دون مقابل، ثم قدمت لها خمسين مدمرة فى ٢٩ من رجب ١٣٥٩هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٠م، وذلك مقابل تأجير بريطانيا بعض القواعد البحرية والجوية فى جزر الهند الغربية للولايات المتحدة الأمريكية، ثم توالى المساعدات الأمريكية على بريطانيا وحليقاتها بكميات هائلة، وخاصة بعد أن أصدر الرئيس روزفلت «قانون الإعارة والتأجير» فى ١٢ من صفر ١٣٦٠هـ / ١١ من مارس ١٩٤١م (١)، بحيث بلغت قيمة المساعدات لبريطانيا وحليقاتها زهاء ٤٠ ملياراً من الدولارات.

ولم تلبث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن انتقلت من مرحلة تقديم المساعدات إلى المشاركة الفعلية فى أتون الحرب إلى جانب الحلفاء، وذلك بعد أن أعلنت ألمانيا الحرب على الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ من جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٤١م، حينئذ شعرت حكومة الولايات المتحدة بالخطر الدكتاتورى الداهم الذى لا يهدد دولة واحدة فقط، بل يتندر بهدم الكيان العالمى أجمع.

وإذا كان عطف روزفلت على قضية الحلفاء وشعوره بالخطر الدكتاتورى اللامحدود كان من بين الأسباب التى أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى دخول الحرب ضد دول المحور، إلا أن الحملات العسكرية اليابانية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما سبق أن رأينا، كانت السبب الأهم والمباشر الذى دفعها إلى المشاركة الفعلية فى الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد أن رأت أن مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية فى خطر، ولهذا أعلنت الحرب على اليابان فى ١٨ من ذى القعدة ١٣٦٠هـ / ٨ من ديسمبر ١٩٤١م، وعلى ألمانيا وإيطاليا فى العاشر من نفس الشهر (٢).

والحقيقة أنه بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى الحرب ضد دول المحور رجحت حينئذ كفة الحلفاء، وكانت بداية النهاية لانتصارات المحور، حيث

(١) وليم لانجر: مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠٩.

(٢) رياض الصمد: العلاقات الدولية ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ٤٠٣، ٤١٥.

توقف بالفعل الزحف الألماني في الشرق على إثر معركة ستالنجراد (١) في ذي الحجة ١٣٦١ هـ / ديسمبر ١٩٤٢ م، وبعد معركة العلمين التي أوقفت زحف روميل نحو مصر، في عام ١٣٦١ هـ / ١٩٤٢ م، وبعد تدمير الأسطول الياباني في بحر المرجان في عام ١٣٦١ هـ / ١٩٤٢، والذي أوقف الزحف الياباني نحو الهند (٢).

وفي هذه الفترة التي كانت الأمور فيها تسير في صالح الحلفاء لم يكن الملك عبدالعزيز بعيداً عن الأحداث، بل كان يرقبها عن كثب ويتابعها باهتمام، ويطلب من الحكومة البريطانية موافاته بأخبار الحرب باستمرار، ويسعده أن تكون دائماً في صالح الحلفاء (٣).

هذا وقد قامت الحكومة البريطانية عن طريق وزيرها بالقاهرة بإعداد موجز مختصر للأحداث من ١٠ من جمادى الأولى ١٣٦١ هـ / ٢٦ من مايو ١٩٤٢ م، إلى ٢٢ من جمادى الآخرة ١٣٦١ هـ / ٦ من يوليو ١٩٤٢ م، لنقله إلى الملك عبدالعزيز، وذلك على هيئة نشرة أسبوعية، ومما جاء في أحد هذه النشرات أنه «من ٢٦ من مايو إلى ١٢ من يونيو كان الموقف البريطاني في ليبيا مرضياً، رغم انسحابنا من بير حكيم، وحتى ذلك الوقت أنزلت بالعدو خسائر كبيرة في الرجال والمعدات، ولكن في ١٣ من يونيو نزلت بالقوات المدرعة البريطانية نكسة خطيرة، وكانت هذه الخسارة في الدبابات مسئولة بشكل رئيسي عن ضياع طبرق (٤)، التي أدى سقوطها إلى إضعاف البريطانيين بشكل أكثر خطورة، وعندما تم

(١) بلغ عدد القتلى في هذه المعركة ١٤٧ ألف الماني وروماني و٤٦ ألف رومي، وهذا يدل على ضراوة المعركة وشراستها.

انظر:

محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٢) رياض الصمد: العلاقات الدولية ١٩١٤ - ١٩٤٥ م، ص ٤١٥.

(٣) F.O. 371/31450, E 4011/13/25, A Telegram No. 134, from Stonhewer

Bird (Jeddah) to F.O., in 3rd July 1942.

(٤) سقطت طبرق في أيدي الألمان في ٢١ من يونيو ١٩٤٢ م، وهنا أرسل الملك عبدالعزيز برقية تعبر عن أسفه لهذه الانتكاسات.

انظر:

F.O. 371/31450, E 4011/13/25, A Telegram No. 215, from Stonhewer Bird

(Jeddah) to F.O., in 3rd July 1942.

الوصول إلى الخط الذي سبق إعداده عند العلمين فإن القوات البريطانية أعادت الجولة وأفشلت كل هجمات الأعداء، وأنزلت بهم خسائر في الرجال والمدافع، وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى قرار وما زال الموقف البريطاني خطيراً، فإن مركزنا يتحسن يوماً بعد يوم، ويلعب سلاح الطيران الملكي دوراً رئيسياً في هذا التحسن بمهاجمة قوات العدو الأمامية بشكل مستمر وإطالة خطوط التموين (١).

كما وصلت الملك عبدالعزيز أنباء من القاهرة عن طريق المفوض البريطاني في جدة بأن ملك مصر وحكومتها وشعبها يؤدون واجبهم بشكل يدعو إلى الإعجاب، وكانوا متعاونين للغاية ومخلصين، وأن البلاد ظلت هادئة، ولم تكن هناك أية علامات أو مظاهر معادية للبريطانيين وموالية للألمان، وأن مصر أظهرت بشكل لا يمكن إنكاره بأنها لن تقبل الألمان بديلاً عن البريطانيين (٢).

وكانت هذه التقارير الأسبوعية موضع ترحيب من الملك عبدالعزيز (٢).

وعلى العموم فقد توالى انتصارات الحلفاء في شمال أفريقيا، وعلى الأخص بعد معركة العلمين الفاصلة، وبهذه المناسبة بعث الملك عبدالعزيز رسالة قدم فيها أخلص التهاني على النجاح الرائع الذي أحرزته قوات الحلفاء (٤)، وبناء على ذلك قامت الحكومة البريطانية بإرسال برقية جوابية للملك عبدالعزيز هذا نصها «أرجو أن تنقلوا البرقية التالية من رئيس الوزراء إلى ابن سعود: «إن رسائل التهنية التي أرسلتموها إلى حكومة جلالة الملك (البريطانية)، قد حظيت مني بأسمى درجات الترحيب بسبب إظهار صداقة جلالتهكم لبريطانيا، وإيمانكم الذي لا يتزعزع خلال سنوات الخطر والجهد الشاق بأننا سوف ننتصر،

= محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ٧٦٦.

F.O. 371/31450, E 4011/13/25, A Telegram No. 81, from State Minister (١)  
(Cairo) to British Legation (Jeddah), in 6th July 1942.

F.O. 371/31450, E 4213/13/25, A Telegram No. 56 from Sir Miles Lampson (٢)  
(Cairo) to Jeddah, in 13th July 1942.

F.O. 371/31450, E 4011/13/25, A Telegram No. 221, from Stonhewer (٢)  
Bird (Jeddah) to F.O., in 11 July 1942.

F.O. 371/31450, E 6636/13/25, A Telegram from Stonhewer Bird (Jeddah) (٤)  
to F.O., in 11 Nov. 1942.

وإننى أتمنى لجلالتكم أعظم الرفاهية والحظ الطيب» (١).

وطلب الملك عبدالعزيز من المفوض البريطاني في جدة أن ينقل الرد التالى على رسالة رئيس الوزراء وهذا نصه «نحن فى غاية الامتنان على الرسالة الرقيقة التى أرسلها إلينا المستر تشرشل، ونحن نشكره على المشاعر التى عبر عنها، وكما يعلم، فإن مرور الوقت يدعم صداقتنا لكى تكون جذورها أكثر عمقاً، فالحمد لله، ونحن لسنا بارعين فى الحديث، واعتمادنا على تلك الصداقة المتينة التى امتحنت بمرور الوقت والتى ثبت أنها أقوى وأكثر وداً» (٢).

ونظراً للعلاقات الوطيدة التى كانت تربط الملك عبدالعزيز ببريطانيا، رأت هيئة الإذاعة البريطانية وكعادتها، بث رسالة إذاعية، موجهة من اللورد أثلون Athlon إلى الملك عبدالعزيز حول ذكرى توليته (٢)، وموقفه الودى المستمر نحو الحلفاء خلال الحرب، وبهذه المناسبة طلبت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٤ من ذى القعدة ١٣٦١هـ / ٢ من ديسمبر ١٩٤٢م، من المفوض البريطانى فى جدة أن يستطلع رأى الملك عبدالعزيز بصد هذا الموضوع (٤).

وبتاريخ ٢٨ من ذى القعدة ١٣٦١هـ / ٧ من ديسمبر ١٩٤٢م، أبرق المفوض البريطانى فى جدة، إلى وزارة خارجيته بأن الملك عبدالعزيز «ليس لديه أى اعتراض على ذكر صداقته لنا ولتقويتنا».

وأما رأى المفوض البريطانى حول هذه الرسالة فهو يرى أن تشير إلى وجود جذور الصداقة المتينة بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية منذ زمن طويل قبل الحرب، مع إيضاح المبدأ الذى لا يحيد عنه الملك عبدالعزيز، وهو الإخلاص للأصدقاء والحفاظ على

(١) F.O. 371/31450, E 6636/13/25, A Telegram No. 281, from F.O. to Jeddah, in 13th November 1942.

(٢) F.O. 371/31450, E 6908/13/25, A Telegram No. 345, from Stonhewer Bird, Jeddah to F.O., in 19 Nov. 1942.

(٣) F.O. 371/31450, E 7116/13/25, Memo re Lord Athlon's address in the Anniversary of Ibn Saud, in 2nd December 1942.

(٤) Ibid: A Telegram No. 294, from F.O. to Jeddah, in 3rd December 1942.

العهود والمواثيق وهو أمر أساسى فى العقيدة الإسلامية (١)، كما كان المفوض البريطانى يرى أن تشير هذه الرسالة أيضاً إلى إنجاز الملك عبدالعزيز الرئيسى والعظيم فى ضمان السلام والأمن بين القبائل العربية المحبة للحرب بطبيعتها، وإلى جهوده الدائمة والناجحة فى التعاون مع أصدقائه البريطانيين من أجل السعادة الروحية والمادية لكل المسلمين، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يقوم به الملك عبدالعزيز من تسهيل الحج حتى فى أثناء صعوبات الحرب، وذلك بالفهم الممتاز وروح التعاون الكريم القائم بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية (١).

ويجدر بنا هنا أن نسجل للتاريخ الرسالة التى أذاعها اللورد أثلون Athlon بوزارة الخارجية البريطانية عن طريق هيئة الإذاعة البريطانية فى غرة محرم ١٣٦٢هـ / ٨ من يناير ١٩٤٣م، تلك الرسالة التى احتوت، بالإضافة إلى ذكرى تولية الملك عبدالعزيز، على جذور العلاقات السعودية البريطانية، وموقفه من الحلفاء إبان الحرب، ومراعاته للعهود والمواثيق، وذلك حسب ما تمليه عليه عقيدته الإسلامية، وهذا نص الرسالة:

«اليوم وفى ذكرى تولية جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود ملك العربية السعودية، أبعث برسالتى من كندا التى تبعد ستة آلاف ميل عن شبه الجزيرة العربية التى حظيت بزيارتها منذ أربع سنوات (٢)، وخلال الأوقات السعيدة التى قضيتها فى شبه الجزيرة العربية رأيت بنفسى ما أنجزه الملك عبدالعزيز خلال عهده المبارك فرأيت كيف أقر الأمن والسلامة فى بلد كانت فى الماضى تمزقها وتسودها المنازعات الداخلية، وكيف اعترف به كملك وقائد من جانب كل أفراد شعبه (الحضر والبدو على السواء)، الذين فتح لهم حكمه المستنير طرق التقدم فى كل شكل من أشكال النشاط الاجتماعى والثقافى، وقد رأيت بنفسى أن الملك عبدالعزيز استطاع بصفاته النبيلة أن يكسب احترام وحب ليس فقط رعاياه ولكن كل الشعب

(٢) رحم الله الملك عبدالعزيز الذى استطاع أن يرسخ مبادئ العقيدة الإسلامية حتى فىمن لا يؤمنون بهذه العقيدة.

(١) F.O. 371/31450, E 7165/13/25, A Telegram No. 356, from Stonhewer

Bird (Jeddah) to F.O., in 17th December 1942.

(٢) كان اللورد أثلون وبرفقته الأميرة أليس قد قاما بزيارة الملك عبدالعزيز فى عام ١٩٢٨م.

انظر:

F.O. 371/31450, E 7116/13/25, F.O. Memo, in 2nd Dec. 1942.

العربى بل وكل المسلمين، وقد لاحظت العناية الدائمة التى يرمى بها رفاهيتهم المادية والروحية، وقد شعرت بالفخر إذ أن حكومة بلادى، وكل الشعب البريطانى كانوا يبذلون كل ما فى وسعهم لتنمية رفاهية الشعب العربى والمسلمين فى كل أنحاء العالم، وأن التعاون من أجل هذه الغاية كان الأساس المتين للصداقة بين بريطانيا والملك الذى نحتفل اليوم بذكرى توليته وكمثال على هذا التعاون أود أن أقتبس من الحج إلى أماكن الإسلام المقدسة فى الشهر الماضى عندما قامت بريطانيا بعمل كل ما فى وسعها لتسهيل الرحلة لأكثر عدد من الحجاج، بينما أمن الملك عبدالعزيز لهم السلامة والأمن المناسب للموسم المقدس، وأفضل الوسائل الممكنة للقيام بشعائهم الدينية، كل هذا وسط حرب عالمية اشتعلت من جانب أعدائنا بضراوة لا مثيل لها، وعندما ظنت حكومة الهند أنه من الصواب ألا تعرض الأرواح البريئة لأخطار الرحلة البحرية إلى الأماكن المقدسة، أظهر الملك عبدالعزيز تفهمه لهذا الموقف الذى أملتة العناية والاهتمام برفاهية المسلمين الهنود.

إن الصداقة بين بريطانيا والشعب العربى ليست حديثة العهد بل تمتد جذورها فى التاريخ، وفى الحقيقة فإن كلا الشعبين يؤمنان بنفس مبادئ الإيمان بالله والعدالة الإنسانية، وفى الصراع المرير الذى نخوضه مع حلفائنا ضد قوى الظلام والإلحاد والظلم، نعلم أن عواطف الشعب العربى وكل المسلمين الحقيقيين فى جانبنا، ونحن بامتنان نعترف بإخلاص الملك عبدالعزيز لأصدقائه بالروح الحقيقية للعقيدة الإسلامية، وكل الديانات المقدسة التى تحت على الوفاء بالوعود كواجب بالغ القداسة.

وفى هذا اليوم الميمون أرسل تحياتى إلى الملك العظيم الذى كان مضيفى، مؤكداً له تقديرى الذى لا يتبدل، والصداقة التى يشعر بها جميع مواطنى نحوه ونحو شعبه، فليمنحه الله العمر المديد، وندعو أن يرى سريعاً انتصار القضية العادلة التى سوف تجلب السلام والحرية للعالم، والتى سوف تعطي العالم والشعب العربى الفرصة لتشكيل مصيرهم بالطريقة التى يرغبونها» (١).

ومما هو جدير بالإشارة إليه أنه من خلال عرضنا السابق لم نقم بعرض وتتبع وقائع الحرب والعمليات العسكرية، ولكننا اكتفينا بعرض أمثلة لبعض الوقائع الفاصلة، وذلك بهدف

إبراز موقف الملك عبدالعزيز من الحلفاء إبان أحداث الحرب العالمية الثانية.

ففى ١٥ من محرم ١٣٦١هـ / ٢ من فبراير ١٩٤٢م، استسلمت القوات الألمانية فى ستالنجراد، ويعتبر هذا نقطة تحول فى الجبهة الروسية، وتوالت انتصارات الحلفاء، واستسلمت إيطاليا لهم فى ٨ من رمضان ١٣٦٢هـ / ٨ من سبتمبر ١٩٤٢م، وأعلنت الحرب على ألمانيا فى ١٢ من شوال ١٣٦٢هـ / ١٢ من أكتوبر ١٩٤٢م، الأمر الذى ساعد الحلفاء فيما بعد فى دخول روما فى ١٢ من جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ / ٤ من يونيو ١٩٤٤م (١).

وبهذه المناسبة قام الملك عبدالعزيز بإرسال برقية إلى رئيس الوزراء البريطانى المستر تشرشل يهنئه فيها بسقوط روما فى أيدي قوات الحلفاء، ذكر فيها «إن سقوط روما فى أيدي الحلفاء والنتائج المترتبة عليه بالنسبة لقوات العدو، كانت بالنسبة لنا أحسن المشاعر فى حياتنا، وبهذه المناسبة فإننا نرسل لكم تهانينا خالصة الود وأفضل تمنياتنا باستمرار الحظ الطيب لكم والحظ الطيب للقوات البريطانية، ولنجاح الخطط التى وضعتها لتحرير القارة الأوربية من الحكم الاستبدادى، وإننا ننتهز هذه الفرصة للتعبير لكم شخصياً عن تمنياتى باستمرار الصحة وطول العمر والنجاح» (٢).

وفى يونيو ١٩٤٤م أبرق رئيس الوزراء البريطانى برقية جوابية هذا نصها «أشكر جلالتم بمنتهى الإخلاص لبرقيتكم الرقيقة بالتهنئة بمناسبة استيلاء قوات الحلفاء على روما وأن تمنيات جلالتم الطيبة قد أدخلت غاية السرور على نفسى لأنها صادرة من واحد أظهر أنه صديق قوى مخلص لبلادى فى السراء والضراء، وأتمنى لجلالتم الصحة والسعادة واستمرار الرفاهية لأسرة وشعب جلالتم» (٣).

ثم توالت بعد ذلك انتصارات الحلفاء على جميع جبهات القتال من تحرير لباريس فى ٦ من رمضان ١٣٦٢هـ / ٢٥ من أغسطس ١٩٤٤م، واحتلال أثينا فى ٢٧ من شوال ١٣٦٢هـ / ١٤ من أكتوبر ١٩٤٤م، وتحرير بلغراد فى ٢٠ من الشهر نفسه.

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ٧٦٧ - ٧٦٨.

(٢) F.O. 371/40280, E. 3646/682/25, A Telegram from Ibn Saud to Mr.

Churchill in F.O., in 16th June 1944.

(٣) F.O. 371/40280, E. 3646/682/25, A Telegram from British Prime Minister to King Ibn Saud, June 1944.



ولم يأت عام ١٢٦٤هـ / ١٩٤٥م، حتى استطاع الروس أن يحتلوا وارسو فى ٢ من صفر / ١٧ من يناير، وتمكنت القوات الأمريكية من دخول مانيلا فى ٢٠ من صفر ١٢٦٤هـ / ٢ من فبراير ١٩٤٥م (١).

ونظراً للعلاقات الوثيقة بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية رأت الأخيرة أن تقف على مدى استعداد الملك عبدالعزيز لإعلان الحرب على دول المحور، وذلك ليتسنى له حضور مؤتمر سان فرانسيسكو حيث لا يمكنه الحضور بدون هذا الإعلان، ولهذا قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال برقية لوزيرها فى جدة بقصد عرضها على الملك عبدالعزيز لأخذ رأيه فى هذا الموضوع، وقد جاء فيها «صديقى العزيز نشعر أن من واجبنا التأكد من أنه ليس هناك ما يعوق حقكم الآن فى دخول الحرب وحضور مؤتمر سان فرانسيسكو، ولذلك فقد بذلنا جهوداً مضية لإزالة أية عقبات قد تضعها دول أخرى وقد زالت كلها الآن، وسوف نفهم ونقدر عدم استفادتكم من الفرصة وليست لدينا أدنى رغبة فى التأثير على قراركم الذى من وجهات نظر عديدة وبخاصة ما يتصل بالأماكن المقدسة يبدو لى أنه يستند إلى حكمتكم المميزة» (٢).

وبتاريخ ١٢ من ربيع الأول ١٢٦٤هـ / ٢٦ من فبراير ١٩٤٥م، أقيم عرض عسكري بالطائف حضره الوزير البريطانى فى جدة، جرافتى سميث Grafty Smith، والتقى هناك بالملك عبدالعزيز، وبحث معه مسألة إعلان المملكة العربية السعودية الحرب، وانضمامها المحتمل لإعلان الأمم المتحدة، فوجد الملك عبدالعزيز لا يميل بصراحة إلى إعلان الحرب، ولا يتوق للانضمام إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، موضحاً بأنه لا يرغب أن يلزم الأماكن المقدسة بحالة حرب، مهما كانت آثارها المادية بعيدة، كما أنه لا يريد إعطاء أعدائه فرصة لاستغلال هذه القضية، مع التأكيد على أن علاقاته الوثيقة مع بريطانيا هى كل ما يسعى إليه فى الشؤون العالمية.

كما أوضح الوزير البريطانى للملك عبدالعزيز فى هذا اللقاء أن الحلفاء يرغبون ويأملون أن يروا المملكة العربية السعودية عضواً مؤسساً فى المنظمة العالمية الجديدة، وأن

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ٧٦٨ - ٧٦٩.

(٢) F.O. 371/45542, A Telegram from Minister of Foreign Affairs to British Minister in Jeddah, in February 1945.

الملك عبدالعزيز إذا لم يعلن الحرب وينضم إلى هيئة الأمم فسيكون صوته صامتاً في مناقشة مشكلات حيوية بالنسبة للعرب وللعالم أجمع، كما اقترح الوزير البريطاني على الملك عبدالعزيز استثناء واستبعاد الأماكن المقدسة من فحوى قرار إعلان الحرب (١).

ويبدو أن الملك عبدالعزيز ناقش مع العلماء وكبار القادة مسألة إعلان الحرب على دولتي المحور (ألمانيا واليابان)، وأسفر هذا النقاش عن وجوب هذا الإعلان (٢)، وفيما يلي نص الرسالة التي وجهها الملك عبدالعزيز للمفوض البريطاني في جدة لإبلاغها إلى حكومته «لقد بحثت مسألة إعلان الحرب على دولتي المحور من كل زاوية واعتبرت أن من واجبي الملزم أن أستشير قادتي وبخاصة العلماء، وعلى الرغم من أنهم يفضلون البقاء بمنأى عن الصراع والحفاظ على الأماكن المقدسة من أخطار حروب كهذه الحروب إلا أنهم بالاجماع قرروا أن يتركوا لي هذا الأمر، وأنني أثق بعد الله في أنني أتصرف من أجل رفاهية بلادى وشعبى، فقد وجدت أنه من الأفضل إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، وأطلب منكم إبلاغ حكومتكم فوراً».

وهذا نص برقية الملك عبدالعزيز عن إعلان الحرب على دولتي المحور، والتي وجهت لتشرشل رئيس الوزراء البريطاني «منذ بداية الحرب العالمية ونحن متعاطفون مع قضية العدالة التي يدافع الحلفاء عنها، وقد اتخذنا موقفاً معادياً نحو دول المحور، وبخاصة خلال الثورة العراقية وفي مناسبات أخرى، الأمر الذي يعرفه المحور ويدركه الحلفاء، ولقد شعرنا أن مصالح بلادنا تستدعى بالضرورة أن نكون في حالة حرب مع ألمانيا واليابان اعتباراً من أول مارس ١٩٤٥م، وقد قررنا الانضمام إلى الحلفاء في هذه الحرب على أن يستثنى من هذا الإعلان المنطقة التي تضم (الحرمين الشريفين) فإنه بسبب قدسيتهما فإننا نحتفظ لهما بالحياد التام فلن يعلن حرباً ولن تعلن ضدتهما حرب، لأن المنطقة التي يوجدان فيها منطقة سلام وأمن لكل سكانها ولكل المسلمين الذين يفدون إليها، فليمنحنا الله النجاح لخير الإسلام

F.O. 371/45542, A Telegram No. 108, from Grafty Smith (Jeddah) to F.O., (١)  
in 27th Feb. 1945.

Ibid: A Telegram No. 113, from Grafty Smith (Jeddah) to F.O., (٢)  
in 27th February 1945.

وكافة المسلمين» (١).

كما وجه الملك عبدالعزيز البرقية السابقة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت بتاريخ ٢٨ من فبراير ١٩٤٥م (٢)، وجاءه رد الرئيس الأمريكي الآتى «لقد تلقيت برقية جلالتك المؤرخة فى ٢٨ من فبراير ١٩٤٥م، والتي تذكرون فيها أنه منذ بداية الحرب والمملكة العربية السعودية تظهر الميل لقضية العدالة التي يدافع عنها الحلفاء، وأن المملكة العربية السعودية قد سبق لها أن اتخذت موقفها ضد حكومات المحور وأنها قررت أنها يجب أن تكون فى حالة حرب مع ألمانيا واليابان اعتباراً من أول مارس ١٩٤٥م.

وإننى أقدر أنه منذ مدة طويلة والمملكة العربية السعودية تظهر تعاطفها مع قضية الأمم المتحدة، كما أنها قد أسدت خدمات لمجهدونا الحربى، وأنه سيكون مصدر رضائنا الحقيقى أن تنحاز المملكة العربية السعودية رسمياً الآن إلى الأمم المتحدة فى النضال ضد العدو المشترك وفى بناء صرح السلام للمستقبل» (٣).

وبهذه المناسبة قام الأمير فيصل وزير الخارجية السعودى بإرسال الخطاب التالى إلى نائب وزير الخارجية الأمريكى بتاريخ أول مارس ١٩٤٥م، وهذا نصه «إن المملكة العربية السعودية كدليل على تضامنها وتعاونها الواضحين مع الأمم المتحدة قد أعلنت اليوم أول مارس ١٩٤٥م، أنها فى حالة حرب مع ألمانيا واليابان، وقد قررت حكومة المملكة العربية السعودية أن تشترك فى إعلان الأمم المتحدة المؤرخ فى يناير ١٩٤٢م، وأنها بهذه الرسالة تعتبر نفسها منضمة إلى هذا الإعلان» (٤).

وقد قام جوزيف جرو Joseph Grew نائب وزير الخارجية الأمريكى بإرسال

---

Ibid: A Telegram from Grafty Smith (Jeddah) to F.O., (١)

in 28th February 1945.

Ibid: A Telegram from King Abdul Aziz to President of U.S.A., (٢)

in 28th February 1945.

Ibid: from Franklin Roosevelt, President of U.S.A. to King Abdul Aziz, (٣)

in 1st March 1945.

F.O. 371/45542, A Telegram from Emir Faisal, Saudi Foreign Minister, (٤)

to Acting Secretary of State, in 1st March 1945.

الرد التالي في ٦ من مارس ١٩٤٥م، وهذا نصه «لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة في أول مارس ١٩٤٥م، والتي تذكرون فيها أن المملكة العربية السعودية تعبيراً وتديلاً على تضامنها وتعاونها الظاهرين مع الأمم المتحدة، قد أعلنت أنها في هذا التاريخ أصبحت في حالة حرب مع ألمانيا واليابان، وأن الحكومة العربية السعودية قد قررت الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة، وأنها بهذه الرسالة تعتبر نفسها عضواً منحازاً لهذا الإعلان.

وإن هذا العمل من جانب المملكة العربية السعودية يجعل عدد الدول الأعضاء يصل إلى خمس وأربعين دولة، وهي الدول التي اشتركت في إعلان الأمم المتحدة والتي تظهر به هذه الدول تصميمها على الوقوف معاً في كسب الحرب وفي بناء السلام، وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مستودع الإعلان ممتنة وهي ترحب بالمملكة العربية السعودية رسمياً بين صفوف الأمم المتحدة» (١).

وهكذا رأينا الملك عبدالعزيز آل سعود يعلن الحرب رسمياً على دولتي المحور عندما أدرك أن هذا في مصلحة بلاده.

والحرب راحت تلفظ أنفاسها الأخيرة، وتكاد تضع أوزارها، حيث أخذت حالة دولتي المحور في التدهور السريع، فالفدائيون الإيطاليون أعدموا موسوليني في ١٥ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٤٥م، وبعد يومين انتحر هتلر في مخبئه بدار المستشارية في برلين، وتلا ذلك سقوط برلين في يد الروس، واستسلام القوات الألمانية في إيطاليا، وأخيراً استسلام ألمانيا بلا قيد أو شرط للحلفاء الغربيين والاتحاد السوفيتي في ٢٥ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ٨ من مايو ١٩٤٥م.

وكان فصل الختام في ٢٧ من شعبان ١٣٦٤هـ / ٦ من أغسطس ١٩٤٥م، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط أول قنبلة ذرية على هيروشيما باليابان، وبعد يومين أعلن الاتحاد السوفيتي الحرب على اليابان، ثم تلاه إسقاط الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية الثانية على ناجازاكي، الأمر الذي أدى إلى استسلام اليابان بلا قيد أو شرط في ٤ من رمضان ١٣٦٤هـ / ١٤ من أغسطس ١٩٤٥م.

F.O. 371/45542, A Telegram from Joseph Grew, Acting Secretary of State (١)

(Washington) to Emir Faisal, Saudi Foreign Minister, in 6th March 1945.

وختاماً فى هذا المعترك العالمى قامت اليابان فى ٢٤ من رمضان ١٣٦٤هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٥م، بتوقيع شروط الاستسلام على السفينة الحربية الأمريكية ميسورى فى خليج طوكيو (١).

## **الفصل الخامس**

### **الوحدة العربية**

### **وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية**

- حركة الوحدة العربية
- مشروع سوريا الكبرى
- مشروع الهلال الخصيب
- وعدى تصريح إيدن فى الأوساط العربية
- دوافع تصريح إيدن
- ودور المملكة فى قيام الوحدة العربية
- قيام جامعة الدول العربية ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م
- ميثاق جامعة الدول العربية
- موقف بريطانيا من قيام جامعة الدول العربية

## حركة الوحدة العربية

بظهور الإسلام وخلال العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين قامت الدولة الإسلامية وجعلت من شبه الجزيرة العربية منطلقاً لها، وأصبحت مجتمعاً إسلامياً موحداً تربط بين أجزائه رابطة العقيدة الإسلامية، وينعم مجتمعه في ظل حكم دولة واحدة.

وبعد أن تسلم الأمويون زمام الحكم، انتقل مركز السلطة إلى الشام، ثم انتقل بعد ذلك إلى العراق بعد تسلم العباسيين زمام السلطة السياسية، ومع هذا الانتقال تقلصت قبضة السلطة المركزية على الجزيرة العربية بسبب بعد المسافة أولاً وتنازع العناصر والطوائف على السلطة ثانياً وانشغال حكام المسلمين عن الحكم وإدارة شئون المسلمين ثالثاً.

كل هذا أدى إلى تفكك مركز السلطة في الجزيرة العربية (١)، وأعاد مركز أمراء المدن وشيوخ القبائل، كل منهم يحكم مدينته أو قبيلته حكماً مطلقاً، فزاد هذا التفكك من حالة التناحر والتصارع والحروب المستمرة بين المدينة والمدينة، والقبيلة والقبيلة، والمدينة والقبيلة، مما جعل المنطقة تعيش في حالة خوف ورعب مستمر، حتى بالنسبة لمنطقة الحجاز والتي خضعت في كثير من الأحيان لسلطة الدول الإسلامية التي قامت خارج نطاق شبه الجزيرة العربية، ومن أهمها المماليك في مصر ثم العثمانيون، وعلى الرغم من خضوع الحجاز تحت سلطة تلك الدول الإسلامية الكبرى، إلا أن حكمهم وسلطتهم لم تتعد المدن الرئيسية في الحجاز، ومن أهمها مكة المكرمة والمدينة المنورة، وميناء جدة وينبع، وكان يمثلهم في بسط سلطتهم على تلك المدن ولادة خاضعون لهم.

أما بالنسبة للقبائل خارج نطاق تلك المدن، فقد ترك أمرها لشيخوخا الذين كانوا في كثير من الأحيان يثيرون الاضطرابات فيما بينهم، مما كان له أثره الكبير على سلامة وأمن الحج والحجاج.

واستمر هذا الحال طوال فترة الحكم العثماني، والذي حافظ حقيقة على وحدة البلاد العربية ولغتها لعدة قرون، غير أن الدولة العثمانية لم تلبث أن أصابها الضعف والوهن بسبب تعرضها لمخططات استعمارية تقوم على التغريب والاستشراق والتنصير والقومية، مما كان له أكبر الأثر في قيام حركات إصلاحية دينية لدرء هذه المحاولات الأجنبية، ونبذ مظاهر

(١) عبدالفتاح أبو عليه: دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة في جزيرة العرب في العصر الحديث

(المجلة التاريخية، المجلد ٢١، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤م)، ص ٢٥٣.

الشرك والضلال من المجتمعات العربية والإسلامية.

ومن أبرزها ظهور حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية، ثم ما تلاها من حركات إصلاحية فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى.

ومنذ أن بايع الإمام محمد بن سعود الشيخ محمد بن عبد الوهاب، احتضنت الدولة السعودية الدعوة الإصلاحية، وقامت على أسس متينة نابعة من تحكيم كتاب الله ومحاربة البدع والخرافات، وإعادة الوحدة والتكاتف بين أفراد المجتمع، فانتشرت الدعوة إلى الله، وتوحدت قرى نجد، فقامت فى شبه الجزيرة العربية دولة قوية ذات كيان إسلامى ودعائم إسلامية راسخة عملت على توحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية فى وحدة سياسية واحدة، تسير على هدى تعاليم الشريعة الإسلامية، وتشجب كل ما يتعارض مع ذلك (١).

ولم يحل عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٨م، حتى كانت الدولة السعودية الأولى قد أتمت توحيد معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية، فأصبحت تضم نجداً ومعظم إمارات الخليج العربى والحجاز وعسير، كما امتد نفوذها شمالاً إلى حوران فى بلاد الشام، وإلى مشارف بغداد فى العراق، وكل ذلك تحت لواء وحدة سياسية لم تشهدها الجزيرة العربية منذ أعيد لها مجدها كما كانت عليه فى صدر الإسلام.

ومما يؤسف له أن أعداء هذه الدولة الإسلامية الناشئة، سعوا إلى تشويه صورتها فى بلاط السلطان العثمانى، بدعوى أنها خطر يهدد كيان الدولة العثمانية داخل شبه الجزيرة العربية وخارجها، وهذا ادعاء باطل نابع من حقدهم الشديد على الدعوة الإسلامية عامة، ودعوة الشيخ الإصلاحية على وجه الخصوص، ورغبتهم فى أن تظل الجزيرة العربية يسودها التناحر والتفكك، وتعمها الفوضى والاضطرابات، وقد وجدت هذه الوشاية سبيلها إلى قلب السلطان العثمانى، فأخذ يناصر العداء للدعوة والدولة معاً خشية امتدادها إلى سائر المناطق العربية فى الشام ومصر، وتكون الوريث للدولة العثمانية، ولذلك عمل السلطان العثمانى على تقويض دعائم هذه الدولة الفتية، وكما أشار عليه أعداء الدولة والدعوة فى تقويضها، فإنهم أيضاً ساهموا فى اختيار من يقوم بهذه المهمة المكلفة، خاصة إذا علمنا أن توجيه الجيوش إلى داخل شبه الجزيرة العربية أمر مكلف جداً، وتحف به الكثير من

(١) منير العجلانى: تاريخ البلاد العربية السعودية (بيروت، دار الكتاب العربى، د. ت.)، ص ١٤٨ -



المخاطر والصعاب، وكان اختيارهم في البداية قد وقع على عدد من الولاة في العراق والشام، إلا أنهم لم يستجيبوا لهذه الدعوة نظراً للأسباب التي أشرنا إليها آنفاً، فانتهى الأمر باختيار محمد علي الألباني، والي العثماني على مصر، ليقوم بمهمة تقويض الدولة السعودية والدعوة الإصلاحية.

وبعد حملات متتالية، استطاع محمد علي الألباني القضاء على وحدة شبه الجزيرة العربية تحت لواء الدرعية، وأسدل الستار على كيائها السياسي عام ١٢٢٢هـ / ١٨١٨م بناء على أوامر الباب العالي (١)، وهو بهذا العمل قد قام بهدم أول تجربة عربية إسلامية وحدوية (٢).

وعلى الرغم من أن الدولة السعودية الأولى انهارت سياسياً، إلا أنها بقيت عقدياً وحضارياً، وظل مجتمع شبه الجزيرة العربية يكن لها الولاء، الأمر الذي أدى إلى قيام الدولة السعودية الثانية، على يد الإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود، وقد سار ابنه الإمام فيصل على نهج أبيه وأسلافه من آل سعود، حتى سقطت الدولة السعودية الثانية على يد أعدائها، نتيجة للصراع الذي أخذ يدب بين أبناء الإمام فيصل على السلطة، والذي كانت تقف خلفه القوى المعادية، وقد أدى ذلك النزاع إلى أفول نجم الدولة السعودية الثانية على يد آل الرشيد، ورحيل حكامها إلى الكويت عام ١٢٠٩هـ / ١٨٩١م (٢).

وعلى الرغم من ذلك فإنه يحق لنا القول إن ما قام به آل سعود، سواء كان ذلك في دولتهم الأولى أو الثانية من توحيد لشبه الجزيرة العربية والسهر على أمن وسلامة سكانها

---

(٢) عثمان بن بشر: عنوان المجد في تاريخ نجد (ط١، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، د.ت.)، ج١، ص ٢٠٩.

عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨ - ٢٤٤.

محمد سعيد الشغفي: دراسات في تاريخ الدولة السعودية (مجلة الدارة، دار الملك عبدالعزيز، الرياض، العدد الأول، ربيع ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م)، ص ٢٥.

(٢) عبدالله سعود القبايع: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٢) ابراهيم بن صالح بن عيسى: عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث في آخر القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل شيخ (ط١، الرياض، وزارة المعارف، د.ت.)، ص ٨٩ - ١٠١.

عبدالله محمد البسام: تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق من ٨٥٠هـ - ١٢٤٢هـ (١٣٧٥هـ)، ص ١٦٢.

وتيسير سبل العيش لهم، إنما يعتبر حركة وحدوية قائمة على المبادئ الإسلامية وأحكام الشريعة السمحاء، ولو أنها اقتصرت على جزء كبير من قلب العالم العربى والإسلامى، وهو شبه الجزيرة العربية، إلا أنها كانت فى الواقع تمثل الصحوۃ الإسلامية، والانطلاقة الموفقة فى سبيل جمع شتات الأمة الإسلامية وتوحيد صفها.

وبذلك نجد أن تسلط الأعداء على السلطة فى شبه الجزيرة العربية خلال العقد الثانى من القرن الرابع عشر الهجرى (أوائل القرن العشرين الميلادى)، لم يدم طويلا ذلك لأنه كان يشق على أسرة آل سعود أن يروا شبه الجزيرة العربية مطمعا للأعداء ولقمة سائغة لقوى الإلحاد من المستعمرين وأعوانهم الذين أرادوا بسط سلطتهم على كامل العالم الإسلامى وتدنيس مقدساته، ولذلك هب الأمير الشاب عبدالعزيز وانطلق من الكويت إلى الرياض، قسبة حكم الآباء والأجداد ليحررها من قوى الأعداء عام ١٢١٩هـ / ١٩٠٢م (١)، وينقذ الأماكن المقدسة قبل أن تطأ أرضها قوى الإلحاد، فكان النصر حليفه من الله، وهو الذى وعد بالنصر لمن ينصر دينه ويعلى كلمته.

ومن الرياض ينطلق السلطان عبدالعزيز ليضم معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية فى وحدة واحدة قائمة على العدل وتحكيم كتاب الله والسنة النبوية المطهرة.

وهكذا يتضح لنا أن السلطان عبدالعزيز قد ساهم بذلك العمل فى إعادة بناء الوحدة الإسلامية، وذلك بتوحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية (٢)، فسد الباب أمام مخططات بريطانيا وفرنسا التى كانت تهدف إلى اقتسام العالم العربى والإسلامى وتفتيت وحدته وتدنيس مقدساته، إلا أنه مما يؤسف له أن السلطان عبدالعزيز كان يأمل أن تشمل هذه الوحدة مناطق فى بلاد الشام والعراق، إلا أن قوى البغى والطغيان قد سبقته فى أن يكون لها موضع قدم، فكان ما كان من فرقة وانقسام وخاصة فى بلاد الشام حيث فرضت على تلك المناطق

(١) فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية، ص ١٢ - ٢٤.

خير الدين الزركلى مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٩٦.

أمين الريحانى: تاريخ نجد، ص ١٢٥ - ١٢٦.

حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص ٢٤٤ - ٢٤٦.

حمد الجاسر: مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ (الرياض، ١٢٨٦هـ)، ص ١١٦.

(٢) أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية ١٩٠٢ - ١٩٥٣م (بحث مقدم للمؤتمر العالمى عن

تاريخ الملك عبدالعزيز الذى عقد فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض فى الفترة ما بين

١٩ - ٢٢ ربيع الأول ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ص ١.

حكماً استعمارياً فى ظل الانتداب أو الوصاية وفى النهاية ساهمت هذه الدول الاستعمارية بقيادة بريطانيا فى اغتصاب أرض فلسطين وتهجير اليهود إليها (١).

ويرى بعض المؤرخين أن السلطان عبدالعزيز كان يتطلع إلى بناء اتحاد عربى، يضم أقطاراً لا تخضع للنفوذ الأجنبى، وكان يرى أن اتحاد العرب، ولا سيما فى ظروف الأزمات العسبية والحروب الطاحنة، أمر لا غنى عنه لإنقاذ الأمة العربية وصون حقوقها وتعزيز مصالحها، وكان يردد «إذا كان المسلمون والعرب فى منعة من التعاضد والتكاتف، فليست هناك قوة فى مقدورها مهاجمتهم وإذلالهم» (٢).

كما أن الحرص الذى كان يظهره السلطان عبدالعزيز على جمع شمل العرب فى ظروف الحرب والسلام، لم يفارقه أبداً، ولم يئأس من قيام وحدة عربية فى شكل ما (٣)، أما الملك على فقد قال «إن عبدالعزيز هو خير من يستطيع أن يحكم الجزيرة العربية، فادعوا له بالتوفيق».

كما قال عزيز على المصرى «الملك عبدالعزيز خير أمراء العرب، ففيه من المزايا ما يجعله أهلاً لتبوء مركز الزعامة، وما يحملنا على تأييده والالتفاف حوله» (٤).

وفى طريق وحدة الأمة العربية والإسلامية، أكدت المعاهدة السعودية اليمنية، والتى سميت معاهدة الطائف، وتم التوقيع عليها بتاريخ ٦ من صفر ١٢٥٢هـ / ٢١ من مايو ١٩٣٤م، أكدت هذه المعاهدة رابطة الأخوة العربية والصداقة الإسلامية، واعترفت كل من العاهلين باستقلال مملكة الآخر، وصرحا بأن شعبيهما يؤلفان أمة واحدة، بفضل الجنس العربى والدين الإسلامى، وقد برزت عبارات التعاون والتضامن بوضوح فى كل مواد المعاهدة (٥).

---

(١) رجاء جارودى: فلسطين أرض الرسالات الإلهية، ترجمة عبدالصبور شاهين (القاهرة، دار التراث، د.ت.)، ص ٢٢٨ - ٢٤٦.

(٢) خير الدين الزركلى: الوجيز فى سيرة الملك عبدالعزيز (ط٤، بيروت، ١٩٨٤م)، ص ١٨٦.

(٣) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، ج ١، ص ٢٦٦ - ٢٧٧.

أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية، ص ٢.

(٤) أسعد داغر: مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧ - ١٩٩.

(٥) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ١٥٢ - ١٦٠.

سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث (١٩٠٤ - ١٩٤٨م) (ط٣، القاهرة، مكتبة مدبولى -

إلا أن العاملين في ميدان القضايا العربية، كانوا يتوقون إلى وحدة عربية أكثر شمولاً، ومن هنا رأوا أن لتعاون المملكة العربية السعودية والعراق - كخطوة أولى - فائدة كبرى للعرب، قد تستعجل نجاح قضاياهم وبلوغ أهدافهم، وباشروا فعلاً العمل في هذا السبيل، وخاصة بعد استقلال العراق عام ١٢٥١هـ / ١٩٣٢م، وما لمسوه من فيصل ملك العراق من تحمس لذلك المسعى، واعتقاده بأن الاتحاد بين العرب هو الوسيلة الوحيدة للنجاح، وأن من واجبه التعاون مع السلطان عبدالعزيز (١).

هذا وقد برز هذا التعاون في مؤتمر لوبن Lupin، الذي عقد في ٢٣ من رمضان ١٣٤٨هـ / ٢٢ من فبراير ١٩٢٠م، بدعوة من الحكومة العراقية، وبايعاز من بريطانيا، واجتمع السلطان عبدالعزيز مع الملك فيصل على ظهر الطراد البريطانية لوبن، في مصب شط العرب (٢)، وأسفر الاجتماع التاريخي عن مشروع معاهدة صداقة وحسن جوار، أبرمت في ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ / ٧ من أبريل ١٩٢١م، واشتملت على اعتراف كل من الطرفين بالآخر، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، والتعهد بمنع الغزو والاعتداء بين عشائر البلدين، وتنظيم مسائل الحدود بينهما ليحترم كل منهما سيادة وأرض صاحبه (٣)، ويرجع الفضل في كل ذلك إلى توفيق الله أولاً، ثم إلى حنكة السلطان عبدالعزيز السياسية ونفاذ بصيرته، وإلى استجابة الملك فيصل الذي مد يده إلى السلطان عبدالعزيز قائلاً «كلنا في خدمة الأمة العربية» (٤)، وكان اندفاع الملك عبدالعزيز نحو الوحدة صادراً عن صميم وجدان

= (١٩٨٤م)، ص ٥٤٢ - ٥٥٨.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨ - ٢٢٠.

(١) أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية، ص ٦.

(٢) عبدالله العلي المنصور الزامل: أصدق البنود في تاريخ عبدالعزيز آل سعود (ط١)، الرياض، المطابع الأهلية، ١٣٩٢هـ)، ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٥١٥ - ٥١٦.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ٦٨ - ٧٢.

(٤) ساطع الحصري: العروبة أولاً (بيروت، ١٩٥٥م)، ص ٤٥.

جهاد مجيد محيي الدين: العراق والسياسة العربية ١٩٤١ - ١٩٥٨م (بغداد، مطبعة الارشاد،

١٩٨٠م)، ص ١٤.

صادق حسن السوداني: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

وصادق شعور.

وحين أرسل الملك فيصل وفداً عراقياً إلى المملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن، توثيقاً للروابط وتعزيزاً للصدقة والأخوة العربية، رحب الملك عبدالعزيز بالوفد، وافصح عن عواطفه الودية تجاهه، وأثنى على جهود الملك فيصل في سبيل الوصول إلى تفاهم واتفاق على أسس الوحدة المقبلة.

ويبدو أن المهتمين بقضايا الأمة العربية استمروا في مساعيهم لعقد مؤتمر يبحث مستقبل الأمة العربية ويستعجل نهضتها، واستقلالها ووحدتها، وقد أبدى الملك عبدالعزيز موافقته الكاملة وتأييده لعقد مؤتمر في بغداد، ولهذا باشر ياسين الهاشمي، أخلص رجال فيصل وموضع ثقة الملك عبدالعزيز، الإعداد للمؤتمر.

ولكن قوى الاستعمار من الانجليز والفرنسيين الذين كانوا يرقبون الاجراءات المتخذة لعقد المؤتمر العربي في بغداد، كان يشق عليها أن ترى مثل تلك الوحدة العربية والإسلامية، ولهذا فعندما رأوا أن نتائج المؤتمر لن تكون محققة لأهدافهم ومطامعهم سعوا إلى خلق جو من الفرقة والانقسام بين الملك عبدالعزيز وملك العراق، فقاموا بضغط شديد على فيصل وحكومته، منتهزين فرصة قيامه برحلة إلى لندن ورغبته في مسaire بريطانيا وتحقيق رغبتها، فاضطر فيصل للتخلي ولو مؤقتاً عن فكرة عقد المؤتمر، لأنه كان على أهبة زيارة لندن.

واستقبل فيصل في القاهرة أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر، وأكد لهم أنه باق على العهد، ووعده بالتباحث معهم بعد عودته من لندن، وقال إن التعاون بين العرب ضروري لإنقاذ سورية وفلسطين، وأن التعاون الذي بدأ بين العراق والمملكة العربية السعودية واليمن، ينتظر أن ينمو بسرعة، فيتناول البلاد العربية كلها، وحينئذ ينبثق عصر جديد تتحقق فيه آمالهم كاملة في الاستقلال والوحدة والعزة والمجد.

وقال «إن أمكن قيام تعاون بين المملكة العربية السعودية ومصر والعراق، فمن المحقق إنقاذ سورية من الانتداب الفرنسي، وإنقاذ فلسطين، وعندئذ يستطيع العرب أن يضعوا أساساً متيناً لوحدهم المنشودة» (١).

وبعد أسبوع من مرور فيصل بالقاهرة فى طريقه إلى برن بسويسرا، توفى هناك فى ١٨ من جمادى الأولى ١٢٥٢هـ / ٨ من سبتمبر ١٩٣٢م (١).

وفى سبيل وحدة الصف العربى أيضاً نجح الملك عبدالعزيز فى عقد معاهدة بينه وبين الأردن بتاريخ ٥ من ربيع الآخر ١٢٥٢هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٢م، وأثمرت هذه المعاهدة عن صداقة وحسن جوار بين البلدين، ولم يحدث بعد ذلك ما يعكر وحدة الصف بين القطرين الشقيقين (٢).

وذلك التضامن العربى والإسلامى الذى تطلعت إليه المملكة العربية السعودية والعراق كمنطلق لتضامن الأمة العربية والإسلامية ووحدةها، لم يلبث أن تحقق بعد أربع سنوات على شكل معاهدة الإخاء والتحالف العربى، وخاصة بعد أن اطمأن الملك عبدالعزيز إلى نوايا العراق فى ظل حكم الملك غازى الذى تابع خطة والده فيصل، فى توثيق العلاقات الأخوية بين العراق والدول العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية، فقد أبرق الملك غازى إلى الملك عبدالعزيز مهنئاً بمناسبة توقيع معاهدة الصداقة الإسلامية والأخوة العربية التى وقعت فى الطائف بتاريخ ٦ من صفر ١٢٥٢هـ / ٢١ من مايو ١٩٣٤م بين الرياض وصنعاء (٣)، ورد عليه الملك عبدالعزيز فى برقية شكره فيها، وقال «إن هذه الصداقة وهذا الإخاء كانا وسيكونان دائماً الهدف الذى سنسعى جهدنا لتحقيقه بين جميع العرب، من أجل مصالح دينهم أولاً، ومن أجل رفاهيتهم المشتركة أخيراً، وسيكون هذا الهدف هدفنا، وآمل أن تقوم جلالتك وسائر زعماء العرب بدعمى لتحقيقه» (٤).

ولا شك فى أن معاهدة الطائف رسمت الخطوط الأساسية لانضمام اليمن إلى معاهدة الأخوة العربية والصداقة الإسلامية التى عقدت عام ١٢٥٥هـ / ١٩٣٦م، بين المملكة العربية السعودية والعراق.

(١) اللواء محمد مختار باشا: التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية (ط١)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)، المجلد الثانى، ص ١٤٢٣.

(٢) جريدة أم القرى: السنة العاشرة، العدد ٤٧١ فى ٥ من رمضان ١٢٥٢هـ / ٢٢ من ديسمبر ١٩٣٢م.

وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ١٣١.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ١٥٢ - ١٦٠.

(٤) أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية، ص ٨.

ذلك أن التضامن العربى بين المملكة العربية السعودية والعراق خطا خطوات واسعة خاصة بعد ظهور نذر حرب عالمية جديدة فى أوربا نتيجة غزو إيطاليا للحبشة (١).  
١٢٥٤هـ / ١٩٣٥م (١)، حيث جرت بعد ذلك مفاوضات سعودية عراقية، أسفرت عن عقد معاهدة أخوة عربية وصداقة إسلامية فى ١٠ من محرم ١٢٥٥هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٦م، بناء على الروابط الإسلامية والوحدة العربية التى تجمعهما، ونصت على التعاون الوثيق بين البلدين فى جميع الميادين، وتركت المعاهدة الباب مفتوحاً أمام الدول العربية المستقلة الأخرى الراغبة فى الانضمام إلى المعاهدة (٢)، فانضمت إليها اليمن فى ٢٧ من صفر ١٢٥٦هـ / ٢٩ من أبريل ١٩٣٧م، نظراً للروابط الأخوية الإسلامية والوحدة العربية التى تربط اليمن بالفريقين المتعاقدين (٣).

ومما هو جدير بالذكر، أن الحكومة البريطانية كانت تولى اهتماماً بالغاً بالمفاوضات السعودية العراقية، من أجل إبرام معاهدة صداقة وحسن جوار بين القطرين الشقيقين، ولهذا طلبت من الحكومة العراقية موافقتها بكل التطورات المتعلقة بنود المعاهدة.

وبتاريخ ١١ من شوال ١٢٥٤هـ / ٦ من يناير ١٩٣٦م، قام نوري السعيد بتسليم مسودة المشروع الابتدائى للمعاهدة السعودية العراقية المقترحة للمفوض البريطانى فى بغداد، كلارك كير Clark Kerr، وطلب منه إبداء مرئيات الحكومة البريطانية حول بنود المعاهدة والتعليق عليها.

وتناول المسئولون البريطانيون جميع بنود المعاهدة بالشرح والتعليق، ووصفوا بعض بنودها بأنها تبدو عدائية ومثيرة، ولا سيما المقدمة، والبند الثانى والسادس والسابع والثامن من مشروع المعاهدة (٤).

---

(\*) ارتريا: مستعمرة قديمة للإيطاليين فى البحر الأحمر احتلها الإيطاليون سنة ١٨٦٤م.

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج٢، ص ٢٩٢.

(٢) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، ص ٢٢٠ - ٢٢٤.

(٣) وزارة الخارجية السعودية، المصدر السابق، ص ٢٤١ - ٢٤٤.

(٤) F.O. 371/20056, A Letter No. 12, from Clark Kerr, Baghdad, to Eden, F.O.,

in 7th January 1936.

ومن خلال تتبعنا للوثائق البريطانية التي بين أيدينا، والوقوف على تحليل وتعليق واعتراضات الحكومة البريطانية على بعض بنود المعاهدة السعودية العراقية، تبرز لنا الحقائق التالية:

أولاً : إن الحكومة البريطانية كانت تخشى من أي تقارب بين الدول العربية الشقيقة، ولا تنشئ الوحدة بينها (١)، ولكنها في الوقت نفسه تتظاهر بأن ذلك لا يضايقها بل وتشجع عليه (٢).

ثانياً : إن جميع الدوائر السياسية البريطانية كانت تبدى مخاوفها من بعض بنود المعاهدة، لا شيء سوى أنها تنص على التعاون المشترك بين القطرين الشقيقين، ودعم الحركات الوطنية التي تنشئ الاستقلال ضد أي اعتداء أجنبي، وبما أن بريطانيا -وغيرها من الدول الاستعمارية- دولة معتدية أجنبية، فهي تخشى من الألفاظ قبل أن تترجم إلى أفعال، وهذا ما جعلها تطلب من الحكومة العراقية إعادة صياغة بعض بنود المعاهدة بما يتفق وسياساتها الملتوية ضد الأمة العربية والإسلامية (٣).

ثالثاً : إن الملك عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله، كان أول من سعى لوحدة الأمة العربية والإسلامية، على أساس الأخوة الإسلامية، والرابطة العرقية، بل أول من نادى بإنشاء الجامعة العربية، بدون أي وحي من أي دولة عربية أو أجنبية، حيث كان أول من قام بعقد معاهدات أخوية مع الدول العربية الشقيقة المجاورة، ابتداءً بمشيخات الخليج العربي، واليمن، والأردن، والعراق، ومصر، وقد صرح، رحمه الله، أثناء زيارته لشعب مصر وملكها في صفر ١٣٦٥هـ / يناير ١٩٤٦م، قائلا «إن جامعة الدول العربية ليست بنت اليوم، فقد فكرنا فيها منذ زمن بعيد، وقد كان يعرف ذلك أخي المرحوم حمد الباسل، كما يعرفه بشير السعداوي» (٤).

(١) F.O. 371/20056, A Letter No. 110, from British Legation, Jeddah, in 18th April 1936.

(٢) F.O. 371/20056, A Telegram No. 17 from F.O. to Clark Kerr, Baghdad, in 22nd January 1936.

(٣) F.O. 371/20056, Commentd of F.O. Officials, in 15, 18, 19 January 1936.

أنظر ملحق (١٢/ب)

F.O. 371/20056, A Letter No. 60, from Eden (F.O.) to Clark Kerr, Baghdad, in 31th January 1936.

(٤) محمد عبدالله باضي: النهضة الحديثة في جزيرة العرب، ص ١٧٢.



وبعد توقيع معاهدة الأخوة العربية والصداقة الإسلامية بين المملكة العربية السعودية والعراق تبودلت التهاني بين القيادتين الشقيقتين.

ففى ١٠ من محرم ١٣٥٥ هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٦ م بعث الملك غازى ملك العراق إلى الملك عبدالعزيز برقية جاء فيها «بمناسبة توقيع معاهدة التحالف من ممثليكم هذا اليوم يسرنى أن أقدم إلى أخى العزيز تهانى القلبية متذكراً بالحمد والتقدير عمل جلالتم الخالد فى افتتاح هذه الحقبة الجديدة التى أمل أن تكون عاملاً مهماً فى تقوية أسس التعاون القلبي بيننا وتوجيه جهودنا لصالح بلدينا، ولكل الأمة العربية» (١).

وفى اليوم نفسه رد الملك عبدالعزيز ببرقية جوابية جاء فيها «تلقيت بعظيم السرور والسعادة برقية جلالتم بمناسبة توقيع معاهدة التحالف من ممثلينا اليوم، انى أسارع لأبادلكم التهنة وتمنياتكم الطيبة يا أخى، وأدعو الله القدير أن يجعلنا نعمل جميعاً من أجل الله ومرضاته، وأن تكون بداية عهد مهلوء بالسعادة والازدهار لبلدينا وأمتنا، أما بخصوص الشكر والتقدير الذى عبرتم عنه جلالتم لجهودنا فى افتتاح هذه الحقبة الميمونة، ففى الحقيقة إننا نعمل وفق لواجباتنا المفروضة علينا بعقيدتنا الإسلامية، ووطنيتنا العربية، والمصلحة المشتركة لأمتنا، ولا نستطيع إلا أن نشير بعظيم السرور والإعجاب والشكر لمساعدة جلالتم التى قدمتموها بسرور بهدف الوصول إلى تلك النتيجة التى أعاننا الله عليها، أشكر الله القدير الذى أعاننا أن نتحد وأن نعمل فى تعاون وتكاتف مع بعضنا، وأدعو الله أن يوفق خطانا إلى الثبات فى مواقفنا وترسيخ أسس التعاون بيننا، وتوطيد قوانا، وتوجيهها إلى ما يعمل على ازدهار بلدينا، ويرفع أمتنا العربية، كما أدعو الله أن يرزق جلالتم والأمة العراقية الشقيقة الرخاء والازدهار» (٢).

وبالتأمل فى فحوى هاتين البرقيتين الرقيقتين بين القيادتين العربيتين نلمس إرهاصات الشعور المشترك بينهما بعمق الانتماء والإحساس الصادق بوحدة المصير المشترك الذى كان مقدمة لميلاد كيان جامعة الدول العربية فيما بعد.

وكان لهذه المعاهدة صداها فى العالم العربى والإسلامى حيث استقبلها بالبهجة والسرور

(١) أم القرى: العدد رقم ٥٩١ فى ١١ من محرم ١٣٥٥ هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٦ م.

(٢) أم القرى: العدد نفسه.

واعتبرت الصداقة هي الطريق الأمثل إلى وحدة الأمة العربية والإسلامية (١).

وقد علق أحد الكتاب العرب قائلا «يجب أن نذكر بصراحة أن التحالف السعودي العراقي قد أبرم بدون وحى من أية دولة أجنبية، ولم يكن موجهاً ضد أية دولة أجنبية، ولم توح به الحكومة البريطانية أو أية دولة أخرى، وأهدافه الوحيدة هي مصالح الطرفين فيه وحمايتهم، والتحالف متاح لأية دولة عربية مستقلة للانضمام إليه، ولكن من وحى الصداقة، فالسلام والأخوة والدعم المتبادل كانت أهداف المتفاوضين الذين تركزت جهودهم في تقديم بلادهم وتقوية تراثهم العربي الإسلامي، والترابط لرفع مستواهم علمياً واقتصادياً» (٢).

كما كان للمعاهدة السعودية العراقية صدى في الأوساط البريطانية حيث ذكر أحد المعلقين السياسيين قائلا «إن التحالف الذي قام به العرب بهدف الوحدة هو في الحقيقة لطرده الأوروبيين من كل بلد عربي، وإنه موجه ضد السياسة البريطانية» (٣).

وبعد التوقيع على المعاهدة السعودية العراقية، صرح الملك عبدالعزيز لجريدة الأهرام، قائلا «إننى وشعبى مغتبطان جداً بما وفقنا الله إليه من عقد هذه المعاهدة، التى أصبحت هى ومعاهدة الطائف أساساً قوياً يرتكز عليه العرب فى تكاتفهم وتعاضدهم واتحاد كلمتهم، خدمة للإسلام والمسلمين»، وأعرب عن أمله فى أن تحسن الأمة العربية الاستفادة من هاتين المعاهدتين فى توحيد جهودها ومساعدتها نحو بلوغ الهدف الأسمى، واستطرد يقول «وأملى أن تنضم حكومات مصر والأردن وسوريا وفلسطين إلى هذه الوحدة» (٤).

وبعد خمسة أيام من توقيع المعاهدة السعودية العراقية، لبى الملك عبدالعزيز دعوة رئيس وزراء مصر، على ماهر، لعقد معاهدة سعودية مصرية، تم التوقيع عليها فى ١٦ من صفر ١٣٥٥هـ / ٧ من مايو ١٩٣٦م، والعمل بها ابتداء من رمضان ١٣٥٥هـ / نوفمبر ١٩٣٦م،

(١) أم القرى: الملحق الإخبارى رقم ٧٢ فى ١٦ من محرم ١٣٥٥هـ / ٨ من أبريل ١٩٣٦م.

(٢) F.O. 371/20056, A Letter No. 189, from British Legation, Jeddah, in 22nd June 1939.

(٣) Ibid.

(٤) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٥٩ - ٦٦٠.

F.O. 371/20056, A Letter No. 125, from British Legation, to (F.O.), in 28th April 1936.

وسجلت هذه المعاهدة اعتراف مصر باستقلال المملكة العربية السعودية وسيادتها، وتضمنت إقامة علاقات دبلوماسية معها، ورفع التمثيل الدبلوماسي بين الحكومتين إلى مفوضية بعد أن كانت وكالة، وقام مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر الذي حل محل علي ماهر، بزيارة دار المفوضية السعودية تأكيداً للروابط الأخوية بين البلدين، وبذلك دعمت هذه المعاهدة حركة التقارب العربي (١)، ودلت على حرص الملك عبدالعزيز على وحدة الصف العربي تجاه الأوضاع العالمية المضطربة آنذاك.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، دعم الملك عبدالعزيز موقف الثوار السوريين ضد فرنسا، وضغط بكل ثقله على الحكومتين الأمريكية والبريطانية لتساندا الثوار في مطالبهم المشروعة، ومنها الحصول على الاستقلال (٢).

وحين طلبت الحكومة البريطانية من الملك عبدالعزيز تنويع أحد أبنائه على عرش سوريا، رفض بشدة جميع المحاولات البريطانية، وأوضح للسير ويكلي Wikeley، المفوض البريطاني في جدة، أن أمله هو أن يرى العرب أمة واحدة يحب أحدهم الآخر، وأن تنال كل دولة استقلالها، فالعراق للعراقيين، وسوريا للسوريين، وهكذا، كما أوضح الملك عبدالعزيز للمفوض البريطاني مدى الأذى الذي يمكن أن يلحق بالحكومة البريطانية والعرب وبه نفسه في حالة اتخاذ قرار يخالف هذه السياسة، ثم ناقش الملك عبدالعزيز مشروع تنويع أحد أبنائه على سوريا، وذكر أنه يكره المشروع لسببين:

- (١) أنه سيخالف تصريحاته السابقة وسياسته العربية.
- (٢) أنه لا يستطيع استخدام نفوذه مع الحكومة البريطانية لمصلحته الخاصة، أو خداع الآخرين، الأمر الذي يعد مخالفاً لمبادئه (٣).

ونختتم حديثنا عن حركة الوحدة العربية المخلصة، ونقول إن الملك عبدالعزيز ربط مصير الوحدة العربية بحل مشكلة فلسطين، ورأى أنها من الصعوبات التي تواجه الوحدة

---

(١) أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية، ص ١١.

ابراهيم المسلم: مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٢) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ١٧١.

(٣) F.O. 371/34955, E 1231, A Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to F.O., (٢)

العربية، وبدون حلها فلن تكون هناك للوحدة العربية أية أهمية، وأثار الملك عبدالعزيز هذه القضية خلال مناقشته قضية الوحدة، سواء مع الزعماء العرب أو مع المسئولين البريطانيين، وفي مقابلة أجراها معه مندوب مجلة «لايف» Life الأمريكية، سأل المندوب عن رأى الملك عبدالعزيز فى مسألة فلسطين والوحدة العربية، فناقش الملك المشكلة من جميع جوانبها، وأصر على وجوب حل القضية قبل قيام أية وحدة عربية (١).

ومن خلال عرضنا السابق، برزت لنا سمة الحركة الوحدوية العربية، التى ينشدها الملك عبدالعزيز مع حكام العرب، ويسعى دائماً إلى تحقيقها.

وإبان مساعى الملك عبدالعزيز لوحدة الصف العربى، ظهرت مشاريع وحدوية جزئية (إقليمية)، ذات أهداف سياسية، وأغراض شخصية رغب عنها الملك عبدالعزيز، كما رغب عنها حكومة مصر أيضاً، خصوصاً وأنه كان لبريطانيا دور كبير فيها، وهذه المشاريع تتمثل فى:

#### مشروع سوريا الكبرى

لاشك فى أن المنطقة العربية تمثل وحدة متكاملة من النواحي البشرية والاستراتيجية والاقتصادية والجغرافية، ولهذا فإن الدول الاستعمارية وفى مقدمتها بريطانيا، كانت تتعامل مع المنطقة العربية على هذا الأساس، وتعمل جادة من أجل فرض سيطرتها على هذه المنطقة، والاحتفاظ بها كمنطقة خاضعة لنفوذها، منذ أن أدركت أهمية مركزها الاستراتيجى والسياسى، وعلى الأخص إبان الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت بريطانيا نفسها فى موقع حساس بين الضغوط العربية والضغوط الصهيونية، مما قادها إلى اتخاذ وسيلة تخدم مصالحها لدى الطرفين، العرب واليهود، عن طريق إرسال مندوبين عنها إلى تلك المنطقة، وإصدار بعض التصريحات حول سياستها فى البلاد العربية لتهدئة الوضع لصالحها (٢).

وظلت السياسة البريطانية تسير على هذا النمط، وعود وتصريحات، إلى أن أدركت خلال الحرب العالمية الثانية أن العرب فقدوا الثقة بالحكومة البريطانية، وبدأوا يناصبونها العداء السافر، وكانت ثورة العراق عام ١٩٦٠هـ / ١٩٤١م، تعبيراً عملياً صادقاً لأزمة الثقة

(١) جريدة الأهرام: العدد ٢١٠٤٩، الأحد، ١٠/٦/١٩٦٢هـ - ١٢/٦/١٩٤٢م.

(٢) Gomaa, Ahmed M.: The Foundation of The League of Arab States (٢)

والشك بين العرب والدول الغربية، بالإضافة إلى الدعاية الألمانية بالغة التأثير، والمعبرة عن عطفها على الأمنى العربية، والتصريحات المؤيدة لاستقلال العرب ووحدتهم (١).

وكانت بريطانيا تدرك أن جميع عناصر الوحدة العربية مهياة، ولا تستطيع التصدى لتيار الوحدة العربية فيما لو أسفرت الحرب العالمية الثانية عن عدم تحقيق وحدة العرب، أو أى صورة من صورها، لذلك سارعت بريطانيا إلى الأخذ بزمام المبادرة لفكرة الوحدة العربية، وهى الخبيرة بعمق الخلافات بين حكومات الدول العربية، فطرحت أفكاراً وحدوية فى ظاهرها، إقليمية فى حقيقتها.

فقد فكرت بريطانيا فى وسيلة تؤدى إلى تخدير هذه الروح الوطنية، وهداها تفكيرها إلى الترويج لفكرة الوحدة العربية بايجاد تنظيم إقليمي يضم جميع الدول العربية الموجودة فى هذه المنطقة، على صورة تعاون ميامى واقتصادى وثقافى، حتى تتمكن بريطانيا من لم شمل جميع البلاد العربية فى مثل هذا التنظيم، لا من أجل تحقيق الوحدة العربية، بل من أجل سهولة إمكان إشرافها على هذه الدول، وربطها بعجلة السياسة البريطانية (٢).

وجاءت المحاولة الأولى، فى صيغة اقتراح من ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، تضمنته رسالة شخصية بعث بها إلى وزير خارجيته، أنتونى ايدن، فى ٢٢ من ربيع الآخر ١٢٦٠هـ / ١٩ من مايو ١٩٤١م، ويتضمن الاقتراح أن يضم الملك عبدالعزيز العراق وشرق الأردن إلى مملكته، حيث إن الملك، فى نظر الحكومة البريطانية، أعظم الزعماء العرب، ولذلك فرئيس الوزراء البريطانى يرى أن يطلب من الملك عبدالعزيز مقابل ذلك إجراء مفاوضات مع بريطانيا، لإيجاد تسوية مقبولة لمشكلة فلسطين، مع إمكانية تأسيس وحدة يهودية مستقلة ضمن الخلافة العربية.

ولقد تجاهل هذا الاقتراح موقف الملك عبدالعزيز، الذى أوضحه مراراً بأنه ليست له طموحات خارج حدود بلاده، ولكن خبراء الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية،

(١) يوسف خليل يوسف: القومية العربية ودور التربية فى تحقيقها (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦م)، ص ١٤٥.

(٢) أحمد فريد على: الجامعة العربية بين القوى الرجعية والقوى الشعبية (القاهرة، ١٩٦٢م)، ص ٢١ -

أثبتوا لرئيس الوزراء تعذر تطبيق هذا الاقتراح (١).

وجاءت المحاولة الثانية من أنتوني إيدن، الذي قدم مذكرة بعنوان «السياسة العربية لبريطانيا» **British Arab Policy**، في ٢٧ من مايو ١٩٤١م، تناول فيها موضوع الاتحاد العربي واعتبره الحل العملي الوحيد للمشكلة الفلسطينية، وقال إن بريطانيا لا تعارض الاتحاد، وعلى العرب أن يقرروه بأنفسهم، ولكنه عاد وقال إن الاتحاد العربي ليس عملياً من الناحية السياسية، بسبب الخصومة السعودية الهاشمية، ورغبة العراق في تولي زعامة العرب ومع ذلك لم يكن يرضى أن تعلن الحكومة البريطانية دعمها لأمانى العرب في الوحدة باعتبارها أمراً متعذراً لتحقيق (٢).

وقد وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح وزير خارجيتها، لذلك أعلن في بلدية لندن بتاريخ ٣ من جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٩ من مايو ١٩٤١م، خطابه الشهير، والذي جاء فيه «إن لبريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب، وهي صداقة أثبتتها الأعمال، وليس الأقوال وحدها، ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير، كما أن لهم هنا أصدقاء كثيرين، وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم إن حكومة جلالتهم تعطف كثيراً على أمانى سوريا في الاستقلال، وأود أن أكرر ذلك الآن، ولكنني سأذهب إلى أبعد من ذلك، فأقول إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن، وأن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف، ولا ينبغي أن نفعل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا، ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً، وحكومة جلالتهم سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة» (٢).

(١) على محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، بحث تقدم به لندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢م)، ص ٢٩.

(٢) على محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص ٢٩.

(٣) أحمد الشقيري: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ - ٢١.

ولا شك في أن هذا التصريح كان بمثابة مناورة سياسية مأكرة من جانب بريطانيا، ذلك لأنه تضمن وعداً بدعم المشروعات العربية الوحدوية التي تنال موافقة جميع الدول العربية، وبريطانيا تدرك أن المشروعات الوحدوية لن تنال موافقة جميع الدول العربية، ولكنها أرادت بهذا التصريح أن تفسح المجال أمامها لتحصل على حرية التصرف، وتوجيه هذه الوحدة الوجهة التي تريدها.

كان خطاب إيدن هذا أول بيان رسمي من نوعه، ألقاه عشية دخول القوات البريطانية بغداد بعد حركة الكيلاني، وقبل بدء عمليات الحلفاء العسكرية في سوريا ولبنان، وارتبط مع الوعد باستقلالهما، ليضمن تعاون سكانهما مع القوات الغازية، وقد استقبل الخطاب بالترحيب في معظم البلاد العربية (١).

وخلال هذه النداءات والمحاولات الوحدوية البريطانية غير المخلصة، كان الأمير عبدالله، أمير شرق الأردن، يرقب النداءات عن كثب، ويعلل النفس بالأمل في عرش سوريا، وتحقيق حلمه الكبير بتوحيد سوريا الكبرى (سوريا، لبنان، شرق الأردن، فلسطين)، في دولة واحدة تحت حكمه (٢).

ونظراً لأن الحكومة البريطانية هي التي كانت وراء تأسيس الحكومة الوطنية في شرق الأردن، برئاسة الأمير عبدالله، بتاريخ ١٩ من رجب ١٣٢٩هـ / ٢٩ من مارس ١٩٢١م، ولذلك كان يكن لها الولاء التام، وقام بمساعدتها في حوادث فلسطين عام ١٩٢٩م، ورداً منها على هذه المساعدات، فقد التزمت بمسؤولية تأييد نظام حكم الأمير عبدالله في شرق الأردن، ورغبته في تحقيق حلمه الكبير في توحيد سوريا الكبرى تحت زعامته.

وعندما أعلن أنتوني إيدن تصريحه الأنف الذكر، بأن الحكومة البريطانية تعلن تأييدها لأمانى سوريا في الاستقلال والوحدة، ضمن أهداف الأمة العربية، كان لهذا التصريح البريطاني أثره الطيب في الرأي العام العربي عامة، وفي شرق الأردن على وجه الخصوص، حيث استقبل الأمير عبدالله وحكومته هذا التصريح بالغبطة والسرور، ورأى فيه الفرصة

(١) على محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص ٤٠.

(٢) على محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١ - ١٩٥٧م

(بيروت، دار النهار، ١٩٧٢م)، ص ١١٥ - ١١٦.

لتحقيق مشروع سوريا الكبرى (١).

ومما زاد من فرص تحقيق الأمل في مشروع سوريا الكبرى، هو دخول قوات فرنسا الحرة مع القوات البريطانية سوريا ولبنان، وإذاعة تصريح للجنرال كاترو Catroux، قائد الجيوش الفرنسية، أعلن فيه تعهد الحكومة الفرنسية بمنح الاستقلال لسوريا ولبنان، كما ذكر التصريح بأن سوريا ولبنان ستكونان قادرتين على تكوين سيادة مستقلة، إما في شكل دولة منفردة، وإما في شكل دولة واحدة متحدة، وهنا أدرك الأمير عبدالله من خطاب إيدن وتصريح الجنرال كاترو أن الفرصة مواتية للعمل من أجل الأقطار السورية، فساهم بقواته في الهجوم الذي شنته القوات الحليفة على سوريا، وحينما دخلت قوات الحلفاء دمشق بعث ببرقية تهنئة إلى المستر تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، في ٢٧ من جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٤١م، عبر فيها عن سرور العرب بدخول الجيوش المتحالفة مدينة دمشق، وأن كل عربي ينتظر بفارغ الصبر استقلال ووحدة البلاد السورية، تحقيقاً للوعود البريطانية والفرنسية (٢).

وعندما رأى الأمير عبدالله أن الحكومة البريطانية لم تسر قدماً في تحقيق أحلامه، حث مجلس وزرائه على أن يرسل له مشروع قرار يرحب فيه بتصريحات إيدن وكاترو، والإشارة فيه إلى الحاجة إلى توحيد البلاد السورية مع تأييد كامل من قبل الحلفاء، وقد اتخذ مجلس الوزراء الأردني هذا القرار في ٦ من جمادى الآخرة ١٣٦٠هـ / ١ من يوليو ١٩٤١م (٣)، مشيراً فيه أيضاً إلى أن جغرافية البلاد السورية ومواردها الاقتصادية تشكل دافعاً قوياً لقيام وحدة عربية في تلك البلاد، لأن طبيعة البلاد السورية تعد وحدة متكاملة غير قابلة للانقسام، وأن أي تقسيم لتلك الطبيعة سيؤدي إلى تنافر في النواحي السياسية والاقتصادية، والذي سيؤدي إلى ضعف البلاد السورية وسقوطها فريسة للدول المعادية.

لكن الحكومة البريطانية ردت على هذا القرار عن طريق معتمدها في عمان، بتاريخ

(١) Kirk, George E.: op. cit. p. 334.

(٢) ناصر محمد ناصر الجهمي: المحاولات الوحدوية العربية المعاصرة في المشرق العربي ١٣٢٨ - ١٣٦٥هـ / ١٩١٩ - ١٩٤٥م (رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 82.

(٣)



١٩ من جمادى الآخرة ١٣٦٠هـ / ١٤ من يوليو ١٩٤١م، رداً لم يكن كما كان يأمل الأمير عبدالله، فقد نصحته بريطانيا بالتريث، وتأجيل بحث هذا الموضوع ريثما تنتهى الحرب الدائرة بين دول المحور والحلفاء، حتى لا يؤثر ذلك فى سير الحرب فى منطقة الشرق الأوسط (١).

ويبدو أن الحكومة البريطانية واجهتها عدة صعوبات فى تأييد مشروع الأمير عبدالله، منها معارضة الفرنسيين بشدة لامتداد سلطان الأمير عبدالله إلى سوريا، لأن ذلك يعنى امتداد النفوذ البريطانى إلى تلك الدولة (٢)، كذلك كان يوجد منافس للأمير عبدالله فى شخص نورى السعيد صاحب مشروع الهلال الخصيب (٣)، وكذلك معارضة الملك عبدالعزيز لأى امتداد لحكم الهاشميين فى سوريا، حفظاً للتوازن وكيان كل بلد، كما أن السوريين واللبنانيين قد صمموا على المحافظة على النظم الجمهورية فى بلديهما بعد الاستقلال (٤)، والأمير عبدالله فى نظرهم لا يعدو عن كونه تابعاً للبريطانيين، وليس من ورائه أى نفع لهم، بالإضافة إلى الوضع المتدنئ فى شرق الأردن تحت الوصاية البريطانية، كما أن تخلف شرق الأردن وفقره لم يسمح للأمير عبدالله كي يلعب دوراً رائداً بالنسبة لعرب سوريا، هذا إذا ما أضفنا محاولاته طوال الوقت للإشادة بمساهمات أسرته خلال الثورة العربية، والتي لم تلق استحساناً من الوطنيين العرب، الذين رأوا فى التسوية التى حدثت بعد الحرب العالمية الأولى الجذور لكل المشكلات القائمة فى المنطقة (٥).

لهذا وذاك فإن بريطانيا اتجهت إلى الحفاظ على طموحات الأمير عبدالله فى أضييق نطاق مع الاعتراف بخدماته التى قدمها لهم خلال السنين السابقة.

وفى عام ١٣٦٢هـ / ١٩٤٢م، قام الملك عبدالعزيز بجهود مخلصه لدى الحكومتين الأمريكية والبريطانية بهدف استقلال سوريا وسيادتها التامين، ونتيجة للمراسلات التى دارت

(١) ناصر الجهمي: مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠.

(٢) على محافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٠م. (ط١، بيروت،

مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م)، ص ١٥٩.

(٣) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 72.

(٤) خير الدين الزركلى: ج ٢، ص ١١٥٠.

(٥) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. pp. 78 - 81.

بينهما بهذا الشأن ضغطت أمريكا وبريطانيا على فرنسا وتحقيق الاستقلال السوري في ١٥ من شعبان ١٢٦٢هـ / ١٧ من أغسطس ١٩٤٢م، وتم انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية (١).

وأخيراً طويت صفحة محاولات الأمير عبدالله لتوحيد سوريا الكبرى حينما صرح توفيق أبو الهدى، رئيس وزراء الأردن، خلال اجتماعه بمصطفى النحاس في مشاورات الوحدة العربية التي تمت في الأسكندرية في ٢٦ من شعبان ١٢٦٢هـ / ٢٨ من أغسطس ١٩٤٢م، بأنه يرفض فكرة إنشاء حكومة مركزية، وأنه يفضل فكرة التعاون التي اقترحها نوري السعيد، وزير الخارجية العراقي، خلال محادثاته مع مصطفى النحاس (٢).

### **مشروع الهلال الخصيب ومدى تصريح إيدن في الأوساط العربية**

منذ أن تولى الملك فيصل بن الحسين حكم العراق عام ١٢٣٩هـ / ١٩٢١م، وهو يدعو إلى إقامة امبراطورية عربية، من تلك الأقطار الواقعة شمال شبه الجزيرة العربية، وتشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، وهي على هيئة هلال تمتد أطرافه بين خليجي العقبة والسويس غرباً إلى خليج البصرة شرقاً.

ولكن الملك فيصل لم يستطع تحقيق هذا المشروع، حيث عارضته فرنسا وتركيا خوفاً على مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة العربية (٣)، كما عارضه حكام الدول العربية، وفي مقدمتهم أخوه الأمير عبدالله أمير شرق الأردن، حيث كان يعتبر نفسه أحق من غيره في زعامة بلاد الشام (٤)، وكذلك الملك عبدالعزيز آل سعود الذي كان مؤهلاً لزعامة العرب والدفاع عن حقوقهم والذي كان مقتنعاً بالفكرة الاتحادية القائمة على الاعتراف بالكيانات السياسية التي ظهرت في المنطقة واحترام سيادتها واستقلالها، واقتصر التعاون بينها على معاهدات واتفاقيات تنظم هذا التعاون في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد كان هذا الاتجاه هو السمة البارزة لدى قادة الحركة الوطنية في سوريا بعد عام

(١) ناصر الجهمي: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.

حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ١٧١.

(٢) ناصر الجهمي: المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٣) ناصر الجهمي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

١٩٣٢م (١).

كما كان الملك فؤاد في مصر يعارض هذا المشروع أيضاً ويطمح إلى قيادة العالم العربي. على أن اكبر عقبة واجهت الملك فيصل في تنفيذ مشروعه، معارضة بريطانيا لقيام دولة تشمل أقطار بلاد الشام والعراق لعدم رغبتها في الإساءة إلى حليفتها فرنسا، التي كانت تعارض قيام أى وحدة عربية تسقط من حسابها نفوذ ومصالح فرنسا في سوريا ولبنان، كما أن بريطانيا رأت أن قيام أي اتحاد تدخل فيه فلسطين من شأنه أن يثير الصهيونية ضدها، كما أن أي اتحاد تدخل فيه فلسطين وشرق الأردن من شأنه أن يضعف من قبضة بريطانيا على هذين البلدين، وبالتالي التحرر من قيود الانتداب المفروض عليها، كما رغبت بريطانيا في عدم تعقيد وتوتر علاقاتها مع الحكومتين السعودية والمصرية اللتين كانتا تعارضان قيام هذا الاتحاد (٢).

وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تدركها بريطانيا إلا أنها أبقت الأمل قائماً في نفوس الهاشميين بتكوين دولة عربية كبرى تضم بلاد الشام والعراق، ولم تشأ القضاء على هذه الدعوة لأسباب كثيرة، من أهمها الرغبة في زعزعة النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان، والإبقاء على الولاء الهاشمي لها ما دام الأمل حياً في نفوسهم بتكوين هذه الدولة بمساعدة بريطانيا (٣).

وفي أثناء مؤتمر المائدة المستديرة المنعقد في لندن عام ١٩٣٥هـ / ١٩٣٩م، للنظر في القضية الفلسطينية، حاول نوري السعيد طرح حل للقضية باتحاد أقطار الهلال الخصيب تحت الحكم الهاشمي، وكان الملك عبدالعزيز يرى أن أي اتحاد لهذه الأقطار يعني ضم أراض جديدة للعراق، وإخلالا بميزان القوى في المشرق العربي، ولذلك قام الأمير فيصل بن عبدالعزيز، رئيس الوفد السعودي إلى مؤتمر المائدة المستديرة، بالتعرف على موقف بريطانيا من مشروع نوري السعيد في وحدة الهلال الخصيب، فأكد له لورد هاليفاكس Lord Halifax، وزير الخارجية، بأن الحكومة البريطانية لم تشجع قط مثل هذه

(١) على محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص ٣٥.

(٢) على محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص ١٢٩.

(٣) ناصر الجهمي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٨.

المشروعات أو الأفكار، وأن إنشاء اتحاد فيدرالى عربى مسألة تترك للمستقبل البعيد (١).

ومع تطورات الحرب لصالح الحلفاء وانتصارهم فى معركة العلمين عام ١٩٤١هـ / ١٩٤٢م، وجدت الحكومة العراقية الفرصة سانحة لتحقيق مشروع الهلال الخصيب، فدعت الكولونيل ستيوارت نيوكومب Newcombe، وتباحث معه نوري السعيد بشأن مشروعه الاتحادى، وأوضح نيوكومب لنورى أن تحقيق هذا المشروع أمر متعذر بسبب ظروف الحرب والعقبات القطرية والعرقية والطائفية، والاختلاف على شكل نظام الحكم، ولكن نوري لم يكن مقتنعاً بهذه النتيجة فقام بزيارة للقاهرة فى ذى الحجة ١٣٦١هـ / ديسمبر ١٩٤٢م، للتباحث مع وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط، ريتشارد كيسى Richard Casey، بشأن مشروعه، فطلب منه كيسى أن يقدم آراءه ومقترحاته مكتوبة، ففعل نوري السعيد ذلك، وكانت مذكرته المعروفة بـ «الكتاب الأزرق»، التى قدمها إلى الوزير البريطانى فى ٧ من محرم ١٣٦٢هـ / ١٤ من يناير ١٩٤٢م، ويمكن تلخيص المشروع الاتحادى الذى تضمنته المذكرة، والذي يرى أن تعلنه الأمم المتحدة، فى النقاط التالية:

- (١) توحيد سوريا ولبنان وشرقى الأردن وفلسطين فى دولة واحدة.
- (٢) إنشاء جامعة عربية تضم العراق وسوريا الكبرى وأية دولة عربية أخرى إذا شئت ذلك.
- (٢) إنشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شئون الدفاع والخارجية والنقد والمواصلات والبحار وحماية حقوق الأقليات.
- (٤) تشكيل إدارة ذاتية لليهود فى المناطق التى يؤلفون فيها أكثرية سكانية فى فلسطين.
- (٥) منح الموارد فى لبنان وضعاً مماثلاً للوضع الذى كانوا عليه فى أواخر العهد العثمانى (٢).

---

(١) على محافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ١٦٠.

(٢) نوري السعيد: استقلال العرب ووحدتهم، مذكرة فى القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين، ومقترحات رامية إلى حل نهائى مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية (بغداد، ١٩٤٢م)، ص ٤ - ٢٤.

نقلا عن: على محافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ١٦٤ - ١٦٥.

حاول نوري السعيد فى مشروعه أن يوفق بين آمال العرب القومية، وزعامة العراق للمنطقة، فدعا إلى اتحاد يشمل بلاد الهلال الخصيب (العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن)، تتمتع فيه طائفة الموارنة فى لبنان، واليهود فى فلسطين بحكم ذاتى محدود (١).

ورأى نوري السعيد أن هذا الحلف أو الاتحاد يجب أن يقتصر فى مراحله الأولى على دول منطقة الهلال الخصيب فقط، وهو بذلك يكون قد استثنى عرب شبه الجزيرة العربية ومصر من مشروعه الاتحادى، بحجة أن للأولى اقتصاداً مختلفاً، وأن الثانية مشغولة بقضاياها فى السودان وازدياد السكان، وأوضح نوري أن مشروعه سوف يزيل العديد من المصاعب والعقبات التى تعترض بريطانيا وفرنسا فى المنطقة العربية، كما أنه سيزيل مخاوف عرب فلسطين من أن يصبحوا أقلية فى بلادهم، ويتيح فى الوقت نفسه لليهود إقامة وطنهم القومى فى الأجزاء المأهولة بأكثرية يهودية فى فلسطين.

ومن الثابت أن المقترحات التى قدمها نوري السعيد إلى المسئولين البريطانيين، كانت ستؤدى إلى فوائد كبرى للحكومة البريطانية وللعراق فقط، فبريطانيا سيكون لها اليد الطولى فى تسيير الشئون الخارجية لهذا الاتحاد، كما أن هذا المشروع يمنح بريطانيا فرصة لإنهاء مشكلة فلسطين والوطن القومى لليهود، فضلاً عن إنهاء النفوذ الفرنسى من سوريا ولبنان، وامتداد النفوذ البريطانى إليها بعد ذلك تحت مظلة الأسرة الهاشمية (٢).

ولعل أبرز الصعوبات التى واجهت هذا المشروع تلك التى كانت متمثلة فى الاعتراضات العربية، والفرنسية، والرفض اليهودى لقبول فكرة الأقلية فى فلسطين.

أما الاعتراضات العربية فقد كان فى مقدمتها المملكة العربية السعودية، يؤكد ذلك رد الملك عبدالعزيز على برقية أرسلها له نوري السعيد عن طريق المفوضية العربية السعودية بالقاهرة بتاريخ ٢١ من رجب ١٣٦٢هـ / ٢٤ من يوليو ١٩٤٢م، محاولاً فيها اقناعه بمشروعه، ومما جاء فى رد الملك عبدالعزيز المؤرخ فى ٢٧ من رجب ١٣٦٢هـ / ٣٠ من يوليو ١٩٤٢م، على مشروع نوري السعيد، ما يلى «أخبروا نوري باشا (شفوياً) أننا نشكره

(١) على محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص ١٢١.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥م (القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٩م)، ص

على ما أبداه من بيانات وآراء فى موضوع سوريا وفلسطين والوحدة العربية، وكما قيل «حولها ندندن» والوضعية التى ذكرها فى سوريا وفلسطين، نعرفها كما ذكرها فخامته، ونقدرها كل التقدير، وعلى عادتنا التى يعلمها فخامته من الصراحة فى كل ما نعالج من القضايا، نبدي آراءنا بكل وضوح:

(١) إن الوضع فى سوريا كما يصفه الباشا، ولكننا لم نترك الموضوع فى لحظة ما، وقد عملنا كل ما يمكن أن يعمل من أجل سوريا واستقلالها، وعندما نذكر سوريا نريد بها سوريا بأجمعها.

(٢) أما فلسطين، فأراونا فيها معروفة، وآراء العرب فيها معروفة ولا غموض فى موقف العرب فى شأن فلسطين، والمهم انتهاز الفرص فى مخاطبة الحلفاء بشأن الاتفاق معهم على إنصاف فلسطين، وقد عملنا ولا نزال نعمل فى هذا السبيل كل ما نستطيع.

(٣) إن أهل سوريا قد اختاروا الحكم الجمهورى لبلادهم، ونحن نرى أن هذا الأمر لهم، وهم أحق ببلادهم من أى شخص آخر، وإنا نؤيد الجمهورية فى سوريا، ما دام أهل سوريا اختاروها لأنفسهم.

(٤) أما سياستنا التى نستهدفها فى البلاد العربية فهي أن تكون مستقلة، ومحافضة كل من البلدان العربية على مكانتها ومنزلتها، لا يعتدي بعضها على بعض، حفظاً لكيان كل بلد منها، وحفظاً للتوازن، ومنعاً للشحناء والبغضاء بينها» (١).

ونظراً لحرص الحكومة البريطانية على علاقاتها الوثيقة بالملك عبدالعزيز، وأهمية موقفه لديها، رأت أن تقف عن كثب للتعرف على موقفه من مشروع نورى السعيد، ولهذا جرت محادثة بين الملك عبدالعزيز وويكلى Wikeley، المفوض البريطانى فى جدة، حدد فيها الملك موقفه من الاتحاد العربى الذى دعا إليه نورى السعيد، بأن أمله الوحيد أن يصبح العرب إخواناً يحب أحدهم الآخر، وأن يعملوا معاً، بشكل يخدم أهدافهم ومصالحهم المشتركة فى الأمور المادية والاقتصادية والسياسية، وهذه الأخوة والاتحاد يجب أن تتحقق فى إطار استقلال كل دولة، مصر للمصريين، والعراق للعراقيين، وهكذا (٢).

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ ٢، ص ١١٤٧ - ١١٥٠.

(٢) F.O. 371/34955, A Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to F.O.,

in 8th February 1943.

كما تشير بعض المصادر التي بين أيدينا، إلى أن هناك رسالة من الملك عبدالعزيز إلى رئيس الوزراء المصري، مصطفى النحاس، بتاريخ ٢٢ من رجب ١٣٦٢هـ / ٢٦ من يوليو ١٩٤٢م، كانت رداً على استعلام رئيس الوزراء المصري عن رأي الملك عبدالعزيز في تحركات نوري السعيد، لخص فيها الملك عبدالعزيز رأيه في النقاط التالية:

(١) إن نوري يرغب في استغلال الوضع العربي لأجل مصالحه الخاصة.

(٢) إنه يخطط لإلحاق سوريا وفلسطين بالعراق.

(٣) إنه يرغب في إحداث مشكلات بين السعودية ومصر.

(٤) إنه يريد زيادة قوة الهاشميين على حساب السعوديين.

ثم انتقد الملك عبدالعزيز في رسالته إلى رئيس الوزراء المصري، تفكير نوري في مشروعات الوحدة في الوقت الذي لا يزال خطر المحور يهدد دول العالم العربي، ورأى تأجيل هذا المشروع إلى أن يتم انتصار دول الحلفاء، ويتحقق استقلال الدول العربية، ومن ثم فإنه لا يوجد مانع للزعماء العرب من الاجتماع معاً، والشروع في تحقيق الاتفاق والوحدة بينهم لعدم وجود اختلافات جوهرية بين العرب (١).

أما مصر فلم تكن هي الأخرى مطمئنة لتحركات نوري السعيد، والملك فاروق كان مؤيداً للملك عبدالعزيز في معارضته للمشروعات الهاشمية، وكان يطمح إلى قيادة العالم العربي، لذا كان من الطبيعي أن تعارض مصر أي وحدة أو اتحاد بين الدول الواقعة في منطقة الهلال الخصيب بزعماء العراق، لأن قيام مثل هذا الاتحاد يمثل تهديداً جديداً لمركز مصر ومكانتها في العالم العربي (٢).

وأما سوريا فإنها كانت في ذلك الحين مهتمة بتحقيق استقلالها، كما أن السوريين كانوا لا يعرفون أي حق للعراق أو الهاشميين في الأردن لحكم سوريا، كما كانت لديهم خبرة في الحكم الهاشمي، ولذا فهم لا يريدون الخضوع لحكم عراقي أو أردني، وإنما هم قادرون على حكم أنفسهم، وعندما أحسوا بتدخل الحكومة البريطانية في الموضوع، لجأوا إلى الملك

---

(١) F.O. 371/34955, E 4543/506/65, A Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to F.O., in 27th July 1943.

(٢) ناصر الجهمي: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

عبدالعزیز الذی أكد لهم بأن بريطانيا لن تضغط عليهم لقبول نظام لا يتفق مع رغباتهم (١). وفي الأردن كان الأمير عبدالله يرى أن نشاطات ومحاولات نوري السعيد تهدف إلى تأكيد طموحات الفرع الهاشمي في العراق على حسابها الخاص، كما أن الأمير عبدالله بن الحسين كان يعتبر نفسه الشخص المؤهل لقيادة الأسرة الهاشمية في المنطقة (٢).

وأما موقف الحكومة اللبنانية فقد عبر عنه بشاره الخوري، رئيس الجمهورية اللبنانية، أصدق تعبير، قائلا: «إن لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة، وإننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد على هذا الأساس» (٣).

ومن خلال عرضنا السابق، اتضح لنا صعوبة تحقيق مشروع نوري السعيد، وفشله نظراً للاعتراضات العربية والأوربية، بالإضافة إلى الجوانب السلبية التي تكتنف هذا المشروع، ويمكننا أن نوجزها فيما يلي:

(١) إن تبرير اقتصار تحقيق الاتحاد الفوري على أقطار الهلال الخصيب فقط، بحجة وجود تمايز بين شعوب أقطار هذه المنطقة، وشعوب كل من مصر وأقطار الجزيرة العربية، هو تبرير واه ضعيف، ومن الخطأ ألا يضم الاتحاد مصر والمملكة العربية السعودية منذ البداية، وهما الدولتان الشقيقتان اللتان تكسبان الاتحاد قوة ومنعة وطابعاً عالمياً.

(٢) إن معالجة مشكلة الوطن القومي لليهود بالصورة التي قدمها المشروع، لا تؤدي إلى إنهاء مشكلة فلسطين نهائياً، لأنه منح اليهود حكماً شبه ذاتي في إطار مشروع الهلال الخصيب، وإن كان ذلك سيؤدي إلى إزالة مخاوف عرب فلسطين من أن يفوقهم اليهود في العدد يوماً ما، فإن ذلك لا يحول دون افتراض انعكاس الوضع، بحيث يصبح العكس هو الصحيح، ولا سيما أن الحركة الصهيونية سوف تجد من هذه الوحدة الجديدة مجالاً أوسع لنشاطها، بحيث لا يمكن منع امتداد الجذور الاقتصادية على رقعة أوسع من الأرض، ولا سيما أن الصهيونية معززة برأسمال ضخم في كل من قارتي أوروبا وأمريكا.

(١) F.O. 371/34955, E 1231/506/65, A Telegram from Mr. Wikeley to F.O. about the future of Syria, in 8th February 1943.

(٢) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 68.

(٣) مذكرات بشاره الخوري: حقائق لبنانية من ١٠/٨/١٨٩٠ - ٢٠/٩/١٩٤٣م، ج ١ (بيروت، منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦٠م)، ص ٢٤٥.



(٢) إن السماح للمارونيين في لبنان بأن يؤسسوا دولة ذات استقلال داخلي في قسم من البلاد يمثل ردة إلى الوراء، لأنه يقر انقسام العرب على أسس دينية، كما سيؤدي في الوقت نفسه إلى إحياء جميع مساوئ وأضرار النظام القديم الذي كانوا يعيشون في ظله، ولا سيما ترسيخ الشعور بالانفصال والعزلة وعدم الارتباط بالولاء (١).

(٤) إن نوري السعيد طبقاً للمنطق الذي تضمنته المقترحات السابقة، كان لا ينطلق في معالجة المسائل العربية إلا من وجهة النظر الإقليمية الضيقة فقط، وأنه قد ربط نفسه بعجلة المصالح البريطانية والهاشمية، بحيث لم يعد يستطيع معالجة القضايا العربية المهمة والعراقية الخاصة كرجل دولة حر (٢).

وعموماً، إن كان هناك من حسنة لمشروع نوري السعيد، فإنه مساعد على إذكاء الدعوة للوحدة العربية، وعجل بالتصريح البريطاني الثاني رداً على التحرك العربي، والذي ألقاه وزير خارجيتها، أنتوني إيدن Anthony Eden، في مجلس العموم البريطاني، بتاريخ ١٨ من صفر ١٣٦٢هـ / ٢٤ من فبراير ١٩٤٢م، وجاء فيه «أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولا يخفى أن المبادرة لأي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم، وحسب ما لدى من معلومات فإنه لم يقدم بعد أي مشروع يحظى بموافقة الجميع» (٢).

ولنا الآن أن نتساءل عن الظروف والدوافع التي كانت وراء تصريح إيدن بشأن الاتحاد العربي، ويمكننا أن نعزوها إلى ما يلي:

(١) شعور بريطانيا بحاجتها إلى التعامل مع أمانى المنطقة تعاملًا جديداً تحسباً للمنافسات

---

(١) غانم محمد صالح: مشروع الهلال الخصيب (مجلة الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد ٤٠ - ٤١، كانون الثاني، يناير ١٩٨١م)، ص ٢٩.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٦٤ - ٢٦٧.

(٢) غانم محمد صالح: مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ - ٤١.

(٢) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص ٢٠٢.

صلاح الدين المختار: مرجع سبق ذكره، ج ٢، ص ٤٦٥.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

الدولية، ولا سيما المنافستين الأمريكية والفرنسية.

(٢) معرفتها بالروح التي مستود العلاقات الدولية بعد الحرب، وهى روح مثالية تتنافى مع بقاء الاستعمار والأوضاع الاستعمارية على حالها (١).

وقد جاء هذا التصريح بمثابة إشارة لحكام الدول العربية بإجراء اتصالات على المستويين العربى والدولى لتحقيق الآمال العربية فى وحدة الأمة العربية، بعد أن أدركت الحكومة البريطانية فشل مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وكان هدف بريطانيا من هذا التصريح إيجاد نوع من التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى بين الدول العربية ولم شملها، لا من أجل وحدتها، بل بهدف تسهيل مهمتها فى الإشراف على هذه الدول، وربطها بعجلة السياسة البريطانية، التى كانت تسيطر على معظم مقدرات الأمة العربية.

ويرى البعض أن تصريح بريطانيا للعرب فى التقارب والاتحاد ليس معناه أن المبادرة قد أتت من جانب الحكومة البريطانية، حيث إن العرب فى جميع أقطارهم كانوا ينشدون التحرر والاستقلال والوحدة سواء أكانت هناك مصالح أو معارضاة دولية أم لا، وسواء رضى الحلفاء أو غضبوا، فلقد كانت موجودة لدى العرب فى قرارة أنفسهم ولخيرهم العام، وقبل تصريح إيدن وقبل أى تشجيع أو حافز أجنبى (٢).

وقد أحدث تصريح إيدن صدى واسعاً وردود فعل سريعة وإيجابية فى العالم العربى، حيث تناولت الصحف التصريح بالتحليل والدعم، وفى مقدمتها مقال لعبدالرحمن عزام بتاريخ ٢٢ من صفر ١٣٦٢ هـ / ٢٨ من فبراير ١٩٤٢م، حول الوحدة العربية، شكر فيه إيدن على تحديده موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ودعا فيه إلى عقد مؤتمر عربى حر يمثل الآراء المتعددة، ويقدم اقتراحات عملية للوحدة، وأهاب بالعرب ألا يدعوا الفرصة تمر دون عمل شىء (٢).

وأما على الصعيد الرسمى، فقد اختلف الزعماء العرب، فالملك عبدالعزيز رأى أن تصريح إيدن دليل واضح على أهداف الحكومة البريطانية الطيبة نحو العرب، ومع أن هذا

(١) منى الصلح: جامعة الدول العربية الواقع والطموح (ط١)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢م، ص ٥٤.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٦٩.

(٣) جريدة الأهرام: العدد ٢٠٩٦٠، يوم الأحد ٢٣ صفر ١٣٦٢ هـ / ٢٨ فبراير ١٩٤٢م.

التصريح في رأيه كان مشابهاً لتصريحات بريطانية سابقة، ولكنه حدد موقفه من التصريح بأنه حريص على العمل للوحدة العربية، بشرط أن يحصل السوريون على استقلالهم حتى يتسنى لهم الانضمام إلى هذه الوحدة (١).

وأصدر أمير شرقى الأردن بيانين متناقضين، الأول بتاريخ ٢٦ من صفر ١٣٦٢هـ / ٢ من مارس ١٩٤٢م، وقال فيه أنه «يجب أن يكون العرب هم البادئون بمشروع كهذا، ولا يمكن أن تتم الوحدة إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها»، وقال في الثاني بعد أسبوعين «يجب علينا إزاء تصريح إيدن، أن نبادر إلى إقامة الدليل على استعدادنا للعمل، وأملى الوحيد أن أرى تحقيق وحدة العرب» (٢).

وأرسلت حكومة العراق رئيسها السابق، جميل المدفعي، إلى سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الأردن، ثم مصر وفيها انضم إليه تحسين العسكري، وزير داخلية العراق، فقابلاً رئيس الوزارة المصرية، مصطفى النحاس، وأدلى جميل بتصريح قال فيه «لمست في أحاديثي مع كثيرين من قادة الرأي العربي، لهفة إلى تحقيق فكرة الاتحاد، وبقي التنفيذ الذي لا بد أن يسبقه ما نحن جادون فيه الآن من إجراء محادثات تمهيدية، مع قادة العرب وزعمائهم، في مختلف الأقطار والدول» (٣).

وخرجت الحكومة المصرية عن صمتها، بعد خمسة وثلاثين يوماً من تصريح إيدن، فتلى في مجلس الشيوخ المصري بتاريخ ٢٤ من ربيع الأول ١٣٦٢هـ / أول أبريل ١٩٤٢م، تصريح بعث به مصطفى النحاس، رئيس الوزراء، جاء فيه «منذ أعلن المستر إيدن تصريحه فكرت طويلاً، ورأيت أن الطريقة المثلى هي أن تتناول الحكومات العربية الرسمية هذا الموضوع، ويحسن بالحكومة المصرية أن تبدأ باستطلاع رأى الحكومات العربية، كل على حدة، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين الآراء، وندعوهم بعد ذلك إلى اجتماع ودي في مصر، لهذا الغرض، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية، من جبهة متحدة بالفعل، فإذا تم

(١) F.O. 371/34956, E 1523/506/65, A Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to Foreign Office, in 15th March 1943.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٢٠١.

(٣) خير الدين الزركلي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٠١.

التفاهم أو كاد، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية، لإكمال بحث الموضوع واتخاذ اللازم من القرارات، حتى تتحقق الأغراض التي تنشدها الأمة العربية (١). وفي ختام هذا المبحث يجدر بنا أن نقول أن الحكومة البريطانية باعتبارها المسيطرة على معظم العالم العربي حينذاك، قد أعطت الضوء الأخضر للتحرك العربي نحو الوحدة العربية، مراعاة لمصالحها في ذلك الحين وفي المستقبل. كما يجدر بنا أن نتعرف على دور المملكة العربية السعودية في قيام الوحدة العربية.

---

(١) جميل عارف: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية، عبدالرحمن عزام (القاهرة، المكتب المصري الحديث، د.ت.)، ج١، ص ٢٦٢.  
خير الدين الزركلي، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١٢٠١.

## دور المملكة فى مشاورات الوحدة العربية

سبق أن أوضحنا أن الملك عبدالعزيز آل سعود قد حقق جزءاً من الوحدة العربية، وذلك بتوحيده لبعض مناطق شبه الجزيرة العربية تحت قيادة واحدة بدلاً من تفككها وتجزئتها وتناحرها، إذن فتوجهه وحدوي.

وبادئ ذي بدء، وبعد أن أعطت الحكومة البريطانية الضوء الأخضر للتحرك العربى لتحقيق الوحدة العربية، قررت الحكومة المصرية اتخاذ الخطوات الكفيلة بالتحقق من وجهات نظر الحكومات العربية، ومن ثم كانت الحكومة المصرية تأمل القيام بدعوة إلى اجتماع أخوي فى أرض الكنانة، حيث تبدأ المناقشات الموجهة والهادفة لقيام اتحاد عربى فعال، وفى حالة التوصل إلى اتفاق فإنه سيصبح بالإمكان عقد مؤتمر برئاسة رئيس الوزارة المصرية، لاتخاذ القرارات المناسبة لوحدة الأمة العربية.

ويبدو لنا أن بريطانيا رأت أن تكون المبادرة من جانب الحكومة المصرية، لهذا قامت بتشجيعها، نظراً لأنها كانت تدرك أن الزعامة الهاشمية مستنفر بقية العرب، وأن مصر أقدر دولة على التوسط وتقريب وجهات النظر.

وبالفعل بدأت الحكومة المصرية باستطلاع آراء الحكومات العربية، فوجهت دعوة لنورى السعيد ليكون أول من تجرى معه المباحثات حول الوحدة العربية.

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو: لم وقع اختيار مصطفى النحاس، رئيس الحكومة المصرية، على نورى السعيد، رئيس وزراء العراق، ليكون أول من يتباحث معه حول فكرة الوحدة العربية، وإمكانية إخراجها إلى حيز الواقع؟ والجواب فى اعتقادنا هو: أنه لما كان لنورى تصورات مسبقة عن الوحدة، لا تحظى بتأييد بقية الرؤساء العرب، فمن الأفضل البدء به لمعرفة مدى تمسكه بآرائه أو تزحزحه عنها، وعلى أساس موقف نورى يمكن محادثة بقية القادة العرب.

ولبى نوري السعيد الدعوة، واتجه إلى القاهرة، فوصلها فى ٢٧ رجب ١٣٦٢هـ / ٢٠ يوليو ١٩٤٢م، وكان نوري السعيد قد زار سوريا ولبنان وشرقي الأردن، وتشاور مع المسؤولين فى هذه الأقطار حول تصورهم للوحدة العربية.

وعلى ضوء الاتصالات التى قام بها نوري السعيد، وهو فى طريقه إلى مصر، مع عدد

من الشخصيات العربية، ذكر في تصريحاته للإعلاميين في القاهرة بأنه يرى أن يتفق هو ورئيس وزراء مصر، مصطفى النحاس، على طرح اقتراح على الدول العربية المعنية، مؤداه أن يقوم كل من الشعبين السوري واللبناني بالتفاوض مع الأردن وفلسطين، بقصد تأسيس سوريا الكبرى، وفيما بعد يمكن التفاوض حول التحالف العربي (١)، ومن خلال هذه التصريحات نلمس أن نوري السعيد قبل مفاوضاته للنحاس كان ما زال متمسكاً بأفكاره الخاصة بمشروع سوريا الكبرى، ثم بعدها الهلال الخصيب.

وقبل أن يبدأ نوري السعيد مباحثاته مع النحاس، التقى بسمارت Smart المستشار الشرقي للسفارة البريطانية، في القاهرة، وعرض عليه مشروع توحيد أقطار الهلال الخصيب، موضحاً له أنه سيكون منطلقاً لمباحثاته مع رئيس الوزراء المصري، إلا أن الدبلوماسي البريطاني، نصحه بعدم تحدي السعودية، وهذا يدل على أن المسئول البريطاني كان يدرك الموقف السعودي من المشاريع الإقليمية (٢).

كما اجتمع نوري السعيد أيضاً بنائب وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة، وعرض عليه الموضوع نفسه، فنصح نوري بعدم التهور، وضرورة أخذ موافقة جميع الدول العربية على الخطوات اللاحقة، وكان هذا يعني أن المسئولين البريطانيين لم يحبذوا مشروع وحدة الهلال الخصيب، الذي اقترحه نوري السعيد في كتابه الأزرق، حيث إنه لا يحظى بالتأييد العربي.

ولم تكن تلك المساعي والتصريحات من نوري السعيد في رأي الملك عبدالعزيز، سوى دعاية للمشروعات الهاشمية، ولذلك بعث الملك عبدالعزيز برسالة إلى رئيس الوزراء المصري في ٢٢ من رجب ١٣٦٢ هـ / ٢٦ من يوليو ١٩٤٢م، لإطلاعهم على حقيقة مساعي نوري السعيد، واتصالاته مع المسئولين في بلاد الشام، والمسئولين البريطانيين في مصر، موضحاً له أن نوري السعيد إنما يهدف إلى إلحاق بلاد سوريا وفلسطين بالعراق، واستغلال الوضع العالمي لأجل مصالحه، وأعلن الملك عبدالعزيز عن تخوفه من أن تكون مساعي نوري السعيد سبباً في إحداث مشكلات بين مصر والمملكة العربية السعودية.

(١) F.O. 371/34960, E 4335, A Telegram from Lord Killearn, Cairo, to F.O.

about Arab Unity, in 25th July 1943.

(٢) على محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص ٤٥.

وبالنسبة إلى مساعي نوري السعيد في سوريا وفلسطين، أوضح الملك عبدالعزيز لرئيس وزراء مصر، مدى استحالة قيام وحدة عربية حسب رأي نوري السعيد، لأن الحالة الداخلية في هذين البلدين لم تكن واضحة بشكل كافٍ، ولم تكن مستقرة، حتى يوجه الناس هناك اهتمامهم إلى مسألة أوسع، وهي مسألة الوحدة العربية، ففي فلسطين المسألة اليهودية لا تزال باقية بدون حل، وأما سوريا فمستقبلها معلق بين فرنسا وبريطانيا والقوميين العرب، ولذلك فإن الوحدة يجب أن تبدأ من الدول المستقلة، كالسعودية ومصر والعراق والأردن، ويترك للسوريين اختيار مستقبلهم بأنفسهم، بدون إجبارهم على وحدة لا يريدونها (١).

وكان لهذا الموقف الحازم والحاسم الذي وقفه الملك عبدالعزيز، أثره في المشاورات العراقية المصرية، في الفترة من ٢٨ من رجب - ٤ من شعبان ١٣٦٢هـ / ٢١ من يوليو - ٦ من أغسطس ١٩٤٣م، إذ سارع نوري إلى استبعاد فكرة اتحاد البلاد العربية بحكومة مركزية، حينما وجه إليه مصطفى النحاس السؤال التالي: إذا تمت الوحدة العربية، فماذا يكون نوع حكومة الاتحاد المركزية؟

فأجاب نوري السعيد عن هذا السؤال، بأن إيجاد حكومة مركزية لاتحاد البلاد العربية أمر لا يمكن تحقيقه في الظروف الحاضرة، مهما أردنا ذلك، وعزا سبب ذلك إلى التفاوت في الأحوال الاقتصادية والثقافية وظروف كل بلد عربي، وما لها من مشكلات خاصة بكل منها، ورأى أن تصور حكومة مركزية واحدة للجميع، والبحث وراء ذلك فيه ضياع للوقت (٢).

وباستبعاد فكرة اتحاد البلاد العربية تحت حكومة مركزية اقترح نوري السعيد أن يتم التعاون العربي بإحدى طريقتين:

أولاهما : تكوين اتحاد له جمعية عامة تمثل الدول الأعضاء فيها بنسبة عدد سكانها، ولجنة تنفيذية مسئولة أمام الجمعية العامة وتتولى معالجة الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

---

(١) F.O. 371/34960, E 4543/506/65, A Telegram from Mr. Wikeley to F.O.,

in 27th July 1943.

(٢) جامعة الدول العربية: ملخص محاضر مشاورات الوحدة العربية بين مصر من جانب وكل من العراق وشرقي الأردن والسعودية وسوريا ولبنان واليمن من جانب آخر (القاهرة، مطبعة فتحى سكر، ١٩٤٩م)،

ثانيتها : تكوين اتحاد تكون قراراته ملزمة لمن يقبل بها من الدول الأعضاء، وتساوى الدول الأعضاء فيه في عدد المندوبين الذين يمثلونها (١).

وبناء على ذلك اتفق المجتمعون على أن الاختيار بين الطريقتين يستدعى استطلاع آراء بقية الدول العربية، ولذا قررت مصر أن تبدأ عملها من أجل الوحدة العربية، بدعوة الدول العربية لإرسال ممثليها إلى القاهرة للتشاور معهم بشأن الصيغة المناسبة لتحقيق الوحدة العربية، واتخذت المشاورات التي تمت بين كل من مصر والدول العربية التي دعته (المملكة العربية السعودية، والعراق، وسوريا، وشرقي الأردن، ولبنان، واليمن)، والتي استمرت من ٢٨ من رجب ١٣٦٢ هـ / ٢١ من يوليو ١٩٤٣ م حتى ١٦ من صفر ١٣٦٢ هـ / ١٠ من فبراير ١٩٤٤ م، طابع المشاورات الاستطلاعية، تقوم مصر فيها بالتعرف على وجهات النظر في مسألة الوحدة العربية، وإلى أي مدى تستطيع هذه الدول أن تسيّر فيه، وذلك دون أن يتم البت في شيء، خلال هذه المرحلة، مع إمكانية عقد مؤتمر في القاهرة فيما بعد (٢).

وقد أعرب عن ذلك مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر، بقوله إنه «سوف يواصل استطلاع آراء مندوبي الدول العربية، وذلك دون أن يبت في شيء، لأن الأمر في طوره الحالي لا يعدو أن يكون مجرد مشاورات للتعرف إلى الآراء المختلفة» (٣).

ونتيجة للمباحثات الطويلة التي جرت بين مصطفى النحاس ونوري السعيد، اتفق الطرفان على استبعاد فكرة إقامة حكومة مركزية لجميع البلاد العربية، واستطلاع آراء بقية الدول العربية في شكل التعاون المناسب (٤).

أما المشاورات الأردنية المصرية، فقد تمت بين ٢٦ من شعبان ١٣٦٢ هـ / ٢٨ من

---

(١) سامي حكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦ م)، ص ٢٠ - ٢١.

أحمد الشقيري: مرجع سبق ذكره، ص ٤٤ - ٤٥.

أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ م، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٢) جامعة الدول العربية: ملخص محاضر مشاورات الوحدة، ص ٣ - ٥.

(٣) Kirk, George E.: op. cit. p. 337.

(٤) سيد نوفل: العمل العربي المشترك ماضيه ومستقبله (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٦٨ م)، ص ٦٠، ٦١.



أغسطس ١٩٤٢م حتى ٢ من رمضان ١٣٦٢هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٢م، وكانت بين مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر، وتوفيق أبو الهدى، رئيس وزراء الأردن، واستعرض النحاس في الجلسة الأولى أوجه التعاون التي من المناسب أن تشترك الدول العربية فيها، وحددها على النحو التالي:

أولاً : التعاون السياسي ويشمل الدفاع والشئون الخارجية، ويلحق بذلك حماية الأقليات.

ثانياً : التعاون الاقتصادي ويشمل العملة والمواصلات والجمارك والتبادل التجاري بوجه عام.

ثالثاً : التعاون الثقافي والاجتماعي ويشمل التعليم وما يتصل به والتقنين.

وبعد استعراض أوجه التعاون، سأل النحاس توفيق أبو الهدى عما إذا كانت حكومة شرقي الأردن ترى الاشتراك في كل جوانب هذه الوحدة، أم تكتفى ببعضها، فأجاب أبو الهدى أنه تمهيداً للدخول في الموضوع سيوضح موقف شرقي الأردن الذي هو جزء من سوريا الكبرى (١).

وركز توفيق أبو الهدى في محادثاته مع مصطفى النحاس على رغبة الأردن في تكوين سوريا الكبرى باتحاد شرقي الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، وبعد ذلك تشترك الأردن في صيغة التعاون مع البلاد العربية الأخرى (٢).

إلا أن توفيق أبو الهدى في نهاية محادثاته مع مصطفى النحاس، صرح مثلما فعل نوري السعيد، بأنه يرفض فكرة إنشاء حكومة مركزية، وأنه يفضل فكرة التعاون التي اقترحها نوري السعيد خلال محادثاته مع مصطفى النحاس (٣).

أما المملكة العربية السعودية، فقد حضر وفدًا إلى القاهرة برئاسة الشيخ يوسف ياسين، وبدأ محادثاته مع النحاس في ١٢ من شوال ١٣٦٢هـ / ١١ من أكتوبر ١٩٤٢م،

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥م، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) أحمد الشقيري: مرجع سبق ذكره، ص ٥٢ - ٥٥.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٩٠.

على محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٠م، ص ١٧٠.

(٣) F.O. 371/34962, E 6291/506/65, A Letter from Mr. Shone, Cairo, to F.O. (٣)

in 6th October 1943.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٩١.

واستمرت جلساته حتى ٢٠ من شوال ١٣٦٢هـ / ١٩ من أكتوبر ١٩٤٣م، وقد اتفق الجانبان على جميع المبادئ العامة التي حملها الملك عبدالعزيز لوفده، والمتمثلة فيما يلي:

(١) إبداء الرغبة في العمل لما فيه تأييد الصلات بين المملكة العربية ومصر بصورة خاصة، والبحث في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى ما فيه الخير للأمة العربية.

(٢) يجب أن يكون هدفنا العمل بكل ما يمكن لمصلحة الأمة العربية جمعاء، دون النظر لجر مغم لبعضها دون الآخر، أو على حساب البعض الآخر.

(٣) يجب أن نتقى المخاطر والجبال التي تضر مصلحة الأمة العربية.

(٤) يجب أن تكون خطانا في هذا المحترك معقولة مضبوطة، حتى لا نتعرض لما يعوق سيرنا ويسد علينا الطريق.

(٥) يجب أن يكون سيرنا في قضيتنا مبنياً على دراسة دقيقة لأوضاع الأمة العربية، حتى نستطيع أن نصف لها العلاج الناجع، إذ أننا لو أردنا مثلاً أن نجتمع الأمم العربية كلها في دولة واحدة، لتعارضت مع الأوضاع القائمة، وقد ينشأ عنه اصطدام ليس لأحد مصلحة فيه.

(٦) يجب أن يكون اشتراك الأقطار العربية على قدم المساواة التامة بين بعضها البعض.

هذا وقد صرح رئيس الوفد السعودي «أن حكومته مستعدة للتعاون مع سائر البلاد العربية، في المسائل الاقتصادية والثقافية، إلا أنها ترى تأجيل البحث في موضوع التعاون السياسي في الوقت الحاضر، إلى أن تتغير الظروف القائمة».

كما عبر الوفد السعودي عن شعور الملك عبدالعزيز نحو بلاد الشام وما يتمنى لها من عز واستقلال في حكمها الجمهوري القائم في كل من سوريا ولبنان، وهذه إشارة من الملك عبدالعزيز إلى ضرورة الحفاظ على استقلال سوريا وحكومتها الجمهورية، فلا تنزلق إلى مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب.

كما أن المملكة العربية السعودية، تعمل كل ما تستطيع لخلاص فلسطين مما هي فيه، وترى أن تكون الكلمة في شأنها لما يجمع عليه أهلها، فهم يقرون الشيء الذي يروونه صالحاً لبلادهم (١).

هذا وقد اتسم موقف الوفد السعودي في تلك المرحلة من المحادثات بالتحفظ والحذر،

وعدم الالتزام بموقف واضح محدد، وكان دافع الملك عبدالعزيز إلى ذلك خوفاً من وجود أهداف سعت إليها بريطانيا من وراء تصريحاتها، وخشية من المشروعات الهاشمية التي دعا إليها نوري السعيد، والأمير عبدالله، وقد صرح بذلك رئيس الوفد السعودي في أول اجتماع عقد مع رئيس الوزراء المصري، مصطفى النحاس، فقال (١) «إن الملك عبدالعزيز لا يميل إلى العمل في جو تشتم منه رائحة الدسائس» (٢).

وقد جاءت تلبية حكومة المملكة العربية السعودية لدعوة مصر دليلاً على إظهار رغبتها التامة في دعم علاقاتها بمصر سيما وأن الملك عبدالعزيز كان أشد الناس حرصاً على حسن العلاقات وتمام الود معها (٣).

أما المشاورات السورية المصرية، فقد بدأت في ٢٦ من شوال ١٣٦٢هـ / ٢٦ من أكتوبر ١٩٤٢م، حيث ترأس الوفد السوري فيها سعد الله الجابري، رئيس وزراء سوريا آنذاك، وتحدث النحاس بادية ذي بدء عن مشروع سوريا الكبرى، مبيناً العقبات التي تعترض طريقه من حيث اختلاف كل قطر عن الآخر، في كيانه ونظامه ودرجة تقدمه، واختلاف نظم حكوماتهم، وتساءل عن شكل الحكومة الموحدة في حالة الاندماج، وكيفية التغلب على المشكلات الناتجة عن امتيازات الموارنة في لبنان، ومركز اليهود في فلسطين (٤).

وتساءل مصطفى النحاس عن موقف سوريا بالنسبة إلى رغبة العراق في اتصال وثيق مع سوريا، يهدف من ورائه إلى إيجاد منفذ له على البحر المتوسط، بقصد المنافع الاقتصادية، كذلك أراد أن يعرف كيف يكون مركز سوريا بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ومركز هؤلاء وهؤلاء في المجموعة العربية كلها، وكيف يتم التعاون المنشود بين الجميع؟ (٥).

وهنا بدأ رئيس الوزراء السوري، سعد الله الجابري، حديثه في الرد على سؤال النحاس

(١) أحمد الشقيري: مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٩٤.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١٢٠٣.

(٣) خير الدين الزركلي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٠٦.

(٤) أحمد الشقيري: مرجع سبق ذكره، ص ٦٦ - ٦٩.

(٥) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥م، ص ٢٩٦.

عما يراه الوفد السوري في تأليف سوريا الكبرى، فقام بشرح جغرافى وتاريخى لبلاد الشام، أشار فيه إلى أن التجزئة لبلاد الشام إلى الأقطار الأربعة لم تكن نتيجة طبيعية، وإنما كانت وليدة اتفاقات ومصالح أجنبية سرية وعلنية فرضت على أهل البلاد بالقوة، وهذه التجزئة مضى عليها عشرون عاماً، تعود فيها كل قطر على حياته الخاصة وطابعه الخاص.

كما أوضح رئيس الوزراء السوري أن اتحاد الأقطار السورية الأربعة، لن يكون له حظ من النجاح، لما يواجهه هذا الاتحاد من مشكلات، فلسطين تحت الحكم البريطاني، وفيها المشكلة اليهودية، وشرقى الأردن لا ترضى أن تصبح تابعة لدمشق على أساس النظام الجمهورى، ولبنان له ظروفه الخاصة بالنسبة إلى طائفة الموارنة، وأطماع فرنسا القديمة (١).

وخلال تلك المباحثات أعرب رئيس الوزراء السوري، عن معارضته للمشروعات الهاشمية، فأوضح أن دمشق لا تستطيع التنازل عن مركزها، وأنها لا ترضى عن نظامها الجمهورى بديلاً، وعلل رئيس الوزراء السوري رفضه لهذه المشروعات، خوفاً من انتشار اليهود من فلسطين إلى الأقطار العربية الأخرى.

كما حدد رئيس الوزراء السوري موقف بلاده من الوحدة العربية، فأعلن أن سوريا توافق بدون قيد ولا شرط على جميع أوجه التعاون، وترضى بالتعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى (٢).

وأما الوفد اللبنانى فقد بدأت محادثاته مع رئيس الوزراء المصرى بتاريخ ٩ من محرم ١٢٦٢ هـ / ٥ من يناير ١٩٤٤م، وخلال المحادثات أوضح الوفد اللبنانى بأن لبنان لا يألو جهداً للعمل فى سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية، لما فى ذلك من الخير العميم للجميع.

كما أعرب الوفد اللبنانى عن استعداداته للتعاون مع البلاد العربية على أن يكون هذا

(١) أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص ٦٤ - ٦٨.

(٢) جامعة الدول العربية: ملخص محاضر مشاورات الوحدة العربية، المشاورات مع سوريا، ص ١٩.

سامى حكيم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

التعاون قائماً على أساس السيادة والمساواة التامة (١).

ومن الطبيعي أن يحرص لبنان على تأكيد سيادته واستقلاله بحدوده القائمة في ظل ما كان يتردد من مشروعات تدور حول تكوين سوريا الكبرى، أو ضم أجزاء من لبنان إلى سوريا (٢).

وأخيراً انتهت المباحثات المصرية اللبنانية، مؤكدة أن البلاد العربية حريصة كل الحرص على جمع كلمتها، وتوحيد جهودها، لما في ذلك من تحقيق مصالحها منفردة ومجموعة، وتوثيق ما بينها من عرى الأخوة التي لا تنفصم، وقد سادت المشاورات روح التفاهم والمودة، وأعقبت المباحثات اللبنانية بدء المباحثات اليمنية (٣).

وأما اليمن فقد بدأت المشاورات معها بين ٩ من صفر ١٣٦٢هـ / ٢ من فبراير ١٩٤٤م إلى ١٦ من صفر ١٣٦٢هـ / ١٠ من فبراير ١٩٤٤م، وكان موقفها شبيهاً بموقف المملكة العربية السعودية، حيث زحبت بفكرة التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدان العربية، بحيث تحتفظ كل منها بكامل سيادتها وحقوقها، وألا تكون مقيدة بشيء ارتبطت به مع دولة أخرى، كمعاهدة أو ما شابه ذلك، ويكون هذا التعاون قائماً على أساس التساوي بين جميع الدول العربية، في الحقوق والمصالح المتبادلة.

وهكذا استبعدت اليمن فكرة التعاون السياسي، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته كل من المملكة العربية السعودية ولبنان.

وقد انتهت المباحثات بين الجانبين مؤكدة حرص كل دولة عربية على التعاون مع باقي الأقطار العربية الأخرى، والعمل على تقوية الروابط وتوثيق الصلات بينها.

وعلى العموم فإن جميع الأطراف التي شاركت في المباحثات كانت تسعى جميعاً لإيجاد نوع من الاتحاد العربي، يكون مقبولا لدى الجميع، ولذلك استقر الرأي أخيراً على أن تكون الخطوة التالية هي عقد لجنة تحضيرية، لتسجيل ما اتفقت عليه وجهات النظر العربية، والتمهيد لعقد المؤتمر العربي العام (٤).

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥م، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) كان الانتداب الفرنسي قد ضم أقاليم من سوريا إلى لبنان لتوسيع حدوده على حساب سوريا.

(٣) على محافظة: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص ١٧١.

(٤) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥م، ص ٣١١ - ٣١٥.

## قيام جامعة الدول العربية [ ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م ]

انتهت المشاورات العربية في مطلع عام ١٣٦٢هـ / ١٩٤٤م، والحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء، بانتصار الحلفاء، والرأى العام العربى يسير فى اتجاه قيام وحدة عربية حقيقية، وتبوات مصر مقاماً خاصاً فى نفوس قادة وشعوب الأمة العربية، وذلك بعد المشاورات التمهيدية، التى أجراها مصطفى النحاس مع وفود الدول العربية الرسمية.

وفى هذا المناخ الدولى والعربى، وجه مصطفى النحاس فى ٢١ من رجب ١٣٦٢هـ / ١٢ من يوليو ١٩٤٤م، دعوات إلى حكومات الدول العربية التى شاركت فى المشاورات التمهيدية، لإرسال مندوبيها للاشتراك فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام، التى ستتولى صياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية (١).

استجابت الدول العربية لدعوة مصر، وعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام ثمانى جلسات متتالية بالأسكندرية، كانت الجلسة الأولى مساء يوم الاثنين ٧ من شوال ١٣٦٢هـ / ٢٥ من سبتمبر ١٩٤٤م.

وألقى النحاس خطبة الافتتاح أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام، نوه فيها بأواصر الترابط والتضامن التى تجمع بين شعوب الأمة العربية، مؤكداً على أنها راسخة وقوية، بقدر ما تفرض على الدول العربية ضرورة تنظيمها، على أسس حديثة، قائلاً «ويطيب لى فى هذا المقام أن أشيد مرة أخرى بما يربط بين الأمم العربية فى مختلف البقاع من صلات أخوية وروابط قلبية، لا يحصر مداها، ولا تنفصم عراها على مر الأيام، روابط الأصل واللغة والطباع والتقاليد والآمال والآلام، بيد أنكم أيها السادة تعرفون أنه لا فضل لأبناء الحاضر فى قيام هذه الصلات الأخوية والروابط القومية، فهى نسيج الماضى وتراث التاريخ، فإذا شئنا أن يكون لنا فى هذا الشأن فضل مذكور وجهد مشكور، فعلينا أن نعمل دائماً على توجيهها، إلى ما فيه صلاح حالنا وحسن مآلنا، وما يعود علينا وعلى الإنسانية قاطبة بالمنفعة والخير العام، وذلك هو فى الواقع ما أردناه بمشروع الوحدة العربية» (٢).

(١) سامى حكيم: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص ٨٦، ٨٧.

Kirk, George E.: op. cit. pp. 339 – 340.

(٢) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام، خطبة الرئيس =

وتناول رؤساء الوفود العربية في كلماتهم الافتتاحية تصورهم ووجهات نظر دولهم حول الوحدة العربية.

وقد استبعدت الوفود العربية منذ البداية، فكرة الحكومة المركزية، ومشروعى سوريا الكبرى، والهلال الخصيب، وانحصر النقاش بعد ذلك بشأن التقارب والتعاون بين الدول العربية فى فكرتين:

أولاهما : تأليف اتحاد عربي له سلطة تنفيذية، تكون لقراراته قوة تنفيذية ملزمة، وتقرر بالإجماع رفض هذه الفكرة لنفس الأسباب التى أسقطت من أجلها فكرة الحكومة المركزية. ثانيهما : تأليف اتحاد على أساس المساواة فى التمثيل بين الدول العربية، وأن تكون قراراته ملزمة لمن يقبلها، وتتساوى الدول المشتركة فى الاتحاد فى عدد المندوبين الذين يمثلونها.

ونالت هذه الفكرة موافقة الجميع فيما عدا مندوب السعودية الذى رأى تأجيل البحث فى موضوع التعاون السياسى، إلى أن تتغير الظروف القائمة، وهنا تدخل النحاس، وقدم اقتراحاً مكتوباً، جاء فيه «تؤلف جامعة للدول العربية المستقلة، التى تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية، ومصالحها، وتوثيق الصلات بينها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها.

وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها، عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى، وفى هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة، وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية، لإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية» (١).

وبعد مناقشات طويلة، ومقترحات متداولة، بين أعضاء الوفود، تقرر إحالة هذه المقترحات على لجنة فرعية سياسية، قامت ببحث الموضوع من جميع نواحيه، فأدخلت تعديلات وأحكاماً جديدة على الصيغة التى وضعها النحاس، فجاءت الصيغة الجديدة، والتى تمت الموافقة عليها فى النهاية كالتالى :

= مصطفى النحاس (القاهرة، مطبعة سكر، ١٩٤٩م)، ملحق رقم (١)، ص ٢.

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥م، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

«تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة، التي تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون فيها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة، وللنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها.

وتكون قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها، فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض الخلاف، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة.

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها.

ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها، ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها.

وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية، لإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية» (١).

واخيراً استطاعت اللجنة الفرعية أن تنجز المهمة التي عهد بها إليها، ووضعت بروتوكولا يتضمن المسائل التي تمت الموافقة عليها، وأعدته للتوقيع من جانب أعضاء اللجنة التحضيرية، واتفق على إذاعة بيان يلحق به نص البروتوكول المذكور.

وجرت مناقشة مشروع البيان ومشروع البروتوكول، اللذين اقترحتهما اللجنة الفرعية السياسية، فأدخل على البيان تعديل في الفقرة الخاصة بالملكة العربية السعودية

(١) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالاسكندرية، ص



والمملكة المتوكلية اليمنية (١).

وفى ٢٠ من شوال ١٣٦٢هـ / ٧ من أكتوبر ١٩٤٤م، وقع رؤساء الوفود على المشروعين باستثناء الوفدين السعودي واليميني اللذين أرجأ إبداء الرأي إلى ما بعد عرض القرارات المذكورة على حكومتيهما (٢).

وتناولت حكومة الملك عبدالعزيز دراسة هذه القرارات، كما فعلت الحكومات العربية الأخرى (٣)، وفى هذه الفترة وخلال موسم حج عام ١٣٦٤هـ / ١٩٤٤م، وصل عبدالرحمن عزام يحمل معه ثلاثة خطابات إلى الملك عبدالعزيز، أحدها من الملك فاروق، والثانى من رئيس الوزراء، والثالث من وزير الخارجية، وكلها ترحوه توقيع البروتوكول، كما قام أيضاً الوزير البريطاني المفوض فى جدة، بإقناع الملك عبدالعزيز بتوقيع البروتوكول، وفى النهاية كلف الملك عبدالعزيز الشيخ يوسف ياسين بتوقيع البروتوكول، وكان ذلك بتاريخ ١٩ من محرم ١٣٦٥هـ / ٢ من يناير ١٩٤٥م، وأبلغت المملكة العربية السعودية قرارها لليمن، فقامت هى الأخرى بتوقيعه فى ٢١ من محرم ١٣٦٥هـ / ٥ من يناير ١٩٤٥م (٤)، وكان لموافقة الملك عبدالعزيز على البروتوكول ترحيب كبير فى الدوائر السياسية البريطانية فى لندن، لأن رجال السياسة البريطانيين كانوا يدركون أن لارائه السياسية ومقترحاته وزناً كبيراً، فى القضايا العربية (٥).

والواقع أن بروتوكول الأسكندرية كان مجرد بيان بالمبادئ التى ستقوم عليها الجامعة، وتعبيراً صريحاً عن الحد الأدنى للتعاون السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يمكن للدول العربية مجتمعة على اختلاف نظمها السياسية واتجاهاتها أن تقبله (٦)،

(١) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام، محضر الجلسة الثامنة المنعقد فى ٧/١٠/١٩٤٤م، ص ٧٠.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٤٤.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج ٣، ص ١٢٠٧.

(٤) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 234.

أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٢٤٦.

(٥) جريدة الأهرام: العدد ٢١٥٣٤، الاثنين ١/٢٤/١٣٦٤هـ / ١/٨/١٩٤٥م.

(٦) على محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص ٥٠.

وقرب نهاية الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء، مما زاد من مخاوف العرب فاشتدت حاجتهم إلى اتفاق قادتهم لضمان مصالحهم في التسوية التي أوشكت على الوقوع.

وفي الجلسة الأولى المنعقدة في ١ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٤ من فبراير ١٩٤٥م، عرض على اللجنة مشروعات وأسس عامة، أما المشروعات، فالأول قدمه نوري السعيد باسم الوفد العراقي، والثاني قدمه هنري فرعون باسم الوفد اللبناني، وأما الأسس العامة فقد طرحها خير الدين الزركلي باسم المملكة العربية السعودية، التي ترى وجوب مراعاتها في أثناء عمل اللجان حتى تجتمع كلمة العرب على أسس قوية.

وفيما يلي أهم المبادئ الأساسية التي جاءت في الرؤيا السعودية، التي قدمها خير الدين الزركلي إلى دولة أحمد ماهر باشا، رئيس وزراء مصر بعد النحاس، ورئيس اللجنة التحضيرية، في ١٩ من محرم ١٣٦٤هـ / ٣ من يناير ١٩٤٥م:

(١) يعقد بين الدول العربية حلف يرمي إلى تكافلها وتعاونها لسلامة كل منها، وسلامة مجموعتها، ويضمن حسن الجوار بينهم، وقد سبق للمملكة العربية السعودية والمملكة العراقية واليمنية خطوة موفقة في هذا السبيل.

(٢) أن تكون الحرب محرمة بين الدول العربية، وكل خلاف يحل بالتوسط أو بالتحكيم، وإذا امتنع أحد الطرفين عن قبول التحكيم أو عن الإذعان لما حكم به، فللدول العربية نصيحته، فإن بغى واعتدى فلها بعد التشاور أن تقرر ما تراه لوقف الاعتداء.

(٣) اجتناباً للمشاكل بين الدول العربية يجب أن يكون مفهوماً من البداية أن نظام سوريا ولبنان كجمهوريتين سيستمر، كما هو مفهوم أن استقلالهما التام متفق عليه.

(٤) تتعاون الدول العربية على تسهيل معاملاتها وتجارتها وتقوية اقتصادياتها، باعتبارها أمة واحدة ذات مصالح مشتركة على ألا يحرم هذا التعاون أحداً منها من حريته في إدارته المالية والاقتصادية لبلاده بكامل سلطته.

(٥) إن السعي لتوحيد الثقافة، وتوحيد التشريع بين الدول العربية عمل مشكور، إلا أنه لا يتناسب مع ظروف المملكة العربية السعودية، ووجود البلاد المقدسة فيها، مما يجعل لها وضعاً خاصاً، وستمنع الحكومة السعودية عن تنفيذ أى مبدأ في التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الإسلامي وأصوله.

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالتوقيع على بروتوكول الأسكندرية، وبدأت مرحلة اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية.

وفي الفترة ما بين توقيع بروتوكول الأسكندرية وتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية، اجتمع الملك عبدالعزيز بالملك فاروق، ملك مصر، مرتين.

الأولى : فى رضى بالقرب من ينبع فى صباح يوم الأربعاء الموافق ١٠ من صفر ١٣٦٤هـ / ٢٤ من يناير ١٩٤٥م، واتفق الملكان فى هذا اللقاء على التشاور فيما بينهما بصراحة حول المسائل التى تهم الأمة العربية (١).

الثانية : فى مصر حيث اجتمع الملك عبدالعزيز والملك فاروق والرئيس السورى شكرى القوتلى فى اليوم بتاريخ ٤ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٦ من فبراير ١٩٤٥م، فتباحثوا فى المسائل المتصلة بالوحدة العربية، واستغرق هذا الاجتماع مدة ساعتين فى جو مشبع بروح التفاهم والاتفاق (٢).

وكان من نتائج اجتماع رضى التاريخي وزيارة الملك عبدالعزيز لمصر أثرها فى وضع ميثاق تسيير الدول العربية الموقعة عليه، على ضوء بنوده، وتطبيق أحكامه حفظاً لسيادتها واستقلالها (٢).

### ميثاق جامعة الدول العربية

اجتمعت اللجنة الفرعية السياسية فى ١ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٤ من فبراير ١٩٤٥م، بمبنى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة، برئاسة محمود فهمى النقراشى، وزير الخارجية المصرى، وذلك لوضع مشروع لنظام جامعة الدول العربية على وجه يتفق مع روح ونص بروتوكول الأسكندرية، ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام اتفاقات فيها بين البلاد العربية.

وكانت الأحداث تدعو للتعجيل ما أمكن فى المباحثات فى سبيل التعاون العربى، وأهم هذه الأحداث اشتداد الضغط الصهيونى على الحكومة البريطانية لتلبية مطالبها فى فلسطين،

(١) عبد المنعم الغلامى: مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 236.

(٢)

(٢) أم القرى: العدد ١٠٤٣، فى ١١/٢/١٣٦٤هـ / ٢٤/٢/١٩٤٥م.



الزعفران برناسة محمود فهمي النقراشي، رئيس مجلس الوزراء المصري، وحضور أعضاء وفود الدول العربية التالية: المملكة العربية السعودية، ومصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، وشرقي الأردن، وحضر هذا الاجتماع موسى العلمي، ممثل الأحزاب العربية الفلسطينية (١). وافتتح الاجتماع رئيس المؤتمر، محمود فهمي النقراشي، بكلمة أعلن فيها عن ميلاد جامعة الدول العربية، وأكد أن الجامعة ضرورة تدعو لها الظروف الدولية، وتبعه في الكلام أعضاء الوفود العربية.

وأخيراً جاءت كلمة السيد عبدالرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، التي قال فيها «وإني لأرجو أن يكون ميلاد هذه الجامعة اليوم بشيراً، يبعث المبادئ التي عاش لها رسلنا، وحماها أبائنا الأولون، ولا أريد أن أشق عليكم بإلقاء أشعة متعددة على نواح كثيرة من رسالة الأمة العربية التي تعتبر هذه الجامعة رمزها، فالحقيقة هي أن الجامعة وميثاقها ليست إلا عنواناً غير مكتوب أخذنا أبائنا ورسلنا من قبل وأخذناه على أنفسنا اليوم.

وإني أكرر الشكر لحضراتكم إذ تفضلتم فأكرمتموني بأن أكون حرفاً في هذا العنوان، فلتبدأ الجامعة عملها، ويد الله تباركها وترعاها» (٢).

وبعد إلقاء الخطب، تم التوقيع على نص الميثاق من جانب وفود مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان والعراق وشرقي الأردن، وأرسلت نسخة إلى الإمام يحيى الذي وقعها في ٢٧ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ١٠ من مايو ١٩٤٥م، وبذلك ظهرت جامعة الدول العربية إلى حيز الوجود (٣).

ومما هو جدير بالذكر، أن المملكة العربية السعودية، منذ توقيعها على ميثاق الجامعة،

---

(١) جريدة الأهرام: العدد ٢١٥٩٥، يوم الجمعة ١٢٦٤/٤/٩هـ / ٢٢/٢/١٩٤٥م.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٣٨١.

عبدالبنعم الغلامى: مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ٣٨١ - ٣٨٢.

(٣) محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، لوضع مشروع ميثاق الجامعة العربية، ص ٧ - ١٨.

جريدة الأهرام: العدد ٢١٦٤٠، يوم الجمعة ١٢٦٤/٥/٢٩هـ / ١١/٥/١٩٤٥م.

انظر نص الميثاق في:

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، ج ٢، ص ٤١٠ - ٤١٦.

أصبح من سياستها بعد ذلك إحكام صلتها بالجامعة والسير فى سياستها الخارجية على المنهج الذى تختطه الجامعة، فيما هو من اختصاصها، ولم تبرم حكومة الملك عبدالعزيز طوال حياته أمراً ذا بال له علاقة بالدول العربية أو إحداها، قبل الرجوع إلى رأي جامعتها فيه (١).

#### موقف بريطانيا من قيام جامعة الدول العربية

وإذا كنا قد عرفنا من خلال عرضنا السابق، موقف الحكومة البريطانية من الوحدة العربية، منذ أن كانت فكرة، فجدير بنا أن نعرف موقفها من قيام الجامعة العربية، بعد أن أصبحت حقيقة واقعة.

من المعروف أن موقف الحكومة البريطانية من تأسيس الجامعة كان موقف التشجيع والتأييد، وليس من المستغرب بل من الطبيعي جداً أن يكون هذا الموقف صادراً من منطلق الحرص على المصالح البريطانية بالدرجة الأولى، ولكن من الطبيعي أيضاً وليس مما يشكل مطعناً فى جامعة الدول العربية أن تنتهز الدول العربية المستقلة فرصة اتفاق تلك المصالح فى إحدى مراحلها على الأقل، مع أمانيتها القومية، ومصالحها هى أيضاً، فتجتمع لتأسيس هذه المنظمة التى أريد بها أن تكون الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق الهدف الأبعد والنهائى، وهو الوحدة العربية الشاملة، التى تمنى الشعب العربى تحقيقها، وأعرب حكاه على اختلاف اتجاهاتهم وتطلعاتهم ومصالحهم عن تأييدهم لها، واعتزامهم العمل لأجل تحقيقها.

وحين أدلى أنتوني إيدن، وزير خارجية بريطانيا، بتصريحه السابق الذكر، كان ذلك بمثابة الضوء الأخضر، خاصة بالنسبة للدول العربية التى كان بعضها لا يزال مرتبطاً ببريطانيا بمعاهدات تحالف تقيد كثيراً من تصرفاتها فى الشؤون الخارجية على الأقل.

ولعل من أهم الوثائق البريطانية التى يمكن أن يستنتج منها موقف بريطانيا، برقية أرسلها السفير البريطانى فى القاهرة، فى ذلك الوقت، اللورد كيلرن، حيث وصف فى برقيته الجو الذى كان يسود الدول العربية وطبيعة العلاقات بينها فى تلك الفترة، وتعطى هذه البرقية فكرة واضحة عن موقف بريطانيا من جامعة الدول العربية، ونظرتها إليها، وأسباب تأييدها لفكرة تأسيسها.

وقد قام اللورد كيلرن بإرسال البرقية بتاريخ ٢٢ من مارس ١٩٤٥م، وهو اليوم التالى لتوقيع الميثاق، وهى برقية مطولة، ومما جاء فيها «لقد تحققت الوحدة العربية الآن على

الورق، بتأسيس الكتلة المصرية - العربية من الدول المستقلة، مع الاحتفاظ بسياساتها التي كانت في الفترة السابقة على الجامعة العربية متضاربة في كثير من الأحيان، ولا شك أنه سيكون هنالك كثير من الخلافات بين أعضاء الجامعة، ولولا مساعينا الطيبة يحتمل أن تؤدي هذه المباحكات إلى وهن الجامعة العربية، إن لم يكن تفككها، وهناك أيضاً من يناقش استناداً إلى مبدأ «فرق تسد» قائلاً بأن مثل هذا التفكك لن يكون منافياً لمصلحتنا، وعلى الرغم من أن هذا قد يكون رأياً له وجهته في الأمد القصير، فإنني أعتقد أنكم توافقونني أن من مصلحتنا في الأمد الطويل أن لا يشغل العالم المصري - العربي بنزاعات داخلية تجعله عرضة ليس للتغلغل البريطاني فقط، بل للتغلغل الروسي أيضاً، إضافة إلى ذلك فإن «بلقنة»<sup>(١)</sup> العالم العربي ستؤدي إلى التردي المادي الذي يشير الاستياء في منطقة واسعة تجاور خطوط مواصلاتنا، ومنها تأتي تجهيزاتنا الحيوية من النفط، ولذلك أرى من مصلحتنا في الأمد الطويل أن نعزز عن طريق التعاون العربي المصالح المادية لهذه الأقطار، ونحقق أمانها العاطفية بقدر ما تسمح به مصالحنا الامبراطورية.

وعلى الرغم من أن هذه الأمان في كثير من الأحيان تضيع نتيجة منافسات من النوع الذي وصفته، فإنها في ذلك تؤلف عنصراً دائماً في علاقات هذه الأقطار مع بريطانيا العظمى، وكذلك في استقرار الشرق الأوسط بأجمعه».

وكان جواب وزير الخارجية إلى السفير البريطاني في القاهرة، كالتالي «برقيتكم المؤرخة في ٢٢ من مارس ١٩٤٥م، حول تأسيس الجامعة العربية، تتضمن تحليلاً مفيداً للقوى العاملة في الجامعة العربية وفقاً للنقاط التالية :

(١) ومن الواضح أننا يجب أن نحسب حساب إمكانية ازدياد المنافسات والمنازعات الكامنة بين الدول الأعضاء إلى حد يؤدي إلى انهيار الجامعة، وتفكك حرية الوحدة العربية بأجمعها.

(٢) إنني أتفق كل الاتفاق مع رأيكم بأن من مصلحتنا في الأمد الطويل أن لا يكون العالم العربي منقسماً على نفسه بسبب النزاعات الداخلية، إن حكومة جلالته لا تستفيد من بلقنة المنطقة ووجود فئات عربية متصارعة تنشُد معونة الدول الخارجية بعضها ضد بعض، إن مصلحتنا تتطلب حالة من الاستقرار السياسي في المنطقة بأسرها وبصورة يمكننا من تعزيز العلاقات الودية التي يمكننا من تأسيسها مع كل واحدة من الدول العربية.

(٢) هنالك في بريطانيا منذ مدة طويلة، كثير من العطف على أمان العرب في تقليل القيود

(١) البلقنة: تشبيهاً بمنطقة البلقان التي تنقسم إلى أقاليم متصارعة.

التي فرضت عليهم بنتيجة الحرب الماضية، كما أن حركة الوحدة العربية قد شجعتهما وساعدتها التصريحات العامة العديدة التي صدرت عن حكومة جلالتة البريطانية خلال السنوات القلائل الماضية، إن السياسة العامة لحكومة جلالتة كانت عدم معارضة حركة الوحدة العربية، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى إثارة عداوة العرب، بل إن تلك السياسة كانت على العكس من ذلك، الاستمرار في إظهار العطف نحوها، ومحاولة توجيهها في قنوات مرضية، مع ترك أمر الخطة العملية للعرب أنفسهم.

(٤) أما الآن وقد تمكن العرب أنفسهم وبمبادرة منهم أن يؤسسوا «جامعة عربية» فمن الواضح أن سياسة الحكومة البريطانية يجب أن تكون استمرار موقفها المتسم بالعطف، ومحاولة توجيه فعاليات الجامعة بطريقة تحول دون سيرها ضد المصالح البريطانية، والمصالح الحقيقية للعرب أنفسهم أيضاً، إضافة إلى ذلك فإنني أتفق مع رأيكم القائل بأنه ستكون هناك فائدة حقيقية في مواصلة دعم التضامن الحقيقي بين الدول العربية وتشجيعها على التطلع إلينا بطلب التوجيه والمساعدة.

(٥) صحيح أن الجامعة العربية قد تقوم بدور محرج في حالة مواجهتنا صعوبات حقيقية بشأن فلسطين أو دول ساحل البحر المتوسط، وحتى علاقاتنا التعاهدية في مصر أو العراق، وبقدر ما يتعلق الأمر بفلسطين أو دول ساحل البحر المتوسط فقد أصبح من الواضح في السنوات الأخيرة أن العالم العربي بأجمعه سيكون متحداً على أية حال فيما يتعلق بأمثال هذه الموضوعات، فإنه من المتوقع مراعاة وجهات نظره فيها إلى حد ما، إذا كان لعلاقاتنا الدولية أن تستمر، فضلاً عن أن إحدى الصعوبات في التعامل مع المشكلة الفلسطينية في الماضي كانت عدم وجود أية هيئة عربية لها القدرة أو الصلاحية للتداول في قضية العرب، إن المنظمة الجديدة قد تسهل هذه المشكلة.

(٦) إنني واثق من أنه سيكون في مصلحة الجامعة العربية تركيز اهتمامها الرئيسي في شئونها الداخلية، أي تنسيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول العربية وأنظمتها الإدارية المتنوعة، وإلغاء الخلافات والانشقاقات الداخلية، إن مثل هذه السياسة ستحظى بالعطف الشامل.

(٧) والخلاصة إنني أتفق في أننا يجب أن نرحب بالجامعة العربية، وأن نفعل ما في وسعنا للتخفيف من حدة انشقاقاتها الداخلية وتوجيه فعاليتها في قنوات مفيدة، إن على جميع



ممثلى الحكومة البريطانية فى الشرق الأوسط أن يتعاونوا من أجل هذه الغاية».

هذا وقد علق أحد المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية على رسالة اللورد كيلرن قائلا «إننى أتفق مع اللورد كيلرن فى أن تنمية الجامعة العربية هى لمصلحتنا فى الأمد الطويل، إن الشرق الأوسط لن يكون له نفس الطابع الذى تميز به قبل الحرب، فالأمريكيون يزدادون اهتماماً به، ومصالحهم ستتنمو مع تطور صناعة النفط فى الخليج العربى، وبناء خط الأنابيب الجديد الممتد إلى البحر المتوسط، كما أن الروس بدأوا بإظهار شىء من الاهتمام، إن «فرق تسد» قد يكون شعاراً خطراً فى المستقبل، لأن الآخرين قد يفيدون من الانقسامات لتحقيق أغراضهم الخاصة، إن ما حدث فى البلقان هو درس لما يمكن أن يحدث حينما تتنافس الدول الكبرى فى خلق الانقسامات وفى مساندة الكتل المتصارعة، ولكننا حيث أخفقنا فى خلق أي تضامن محلي فى البلقان، على الرغم من المحاولات العديدة، فإن الدول المحلية فى الشرق الأوسط قامت بذلك من تلقاء أنفسها مع تشجيع ضئيل نسبياً، إننى أرى أنه مما سيعود بفوائد كبيرة فى المستقبل هو توثيق التضامن بين الدول العربية وتشجيعها على الاتجاه إلينا بطلب القيادة والمعونة، إذ أن لديهم ميلاً قوياً للقيام بذلك.

وصحيح أن الجامعة العربية قد تصبح مصدر إخراج فى حالة قيام نزاع خطير بشأن فلسطين، ولكن الدول العربية ستكون متحدة إزاء القضية على أى حال، وقد يصبح الشىء نفسه فى أي نزاع خطير بشأن حقوقنا التعامدية فى إحدى الدول، وذلك هو التغيير الكبير الذى حدث منذ بدء الحرب، وأن الجامعة العربية هى التعبير عن ذلك، وليست سببه» (١).

---

(١) الشرق الأوسط: العدد ٢٧٦٨، يوم الخميس ٢٢/٢/١٩٨٩م، مقال بقلم نجدة فتحى صفوة، تحت

عنوان: الذكرى الرابعة والأربعون لتأسيس جامعة الدول العربية.

«بريطانيا تعاطفت مع قيام الجامعة العربية ورأت أن مصلحتها فى منع البلقنة وعدم الاستقرار».

# **الفصل السادس**

## **أثر اكتشاف البترول**

### **على العلاقات السعودية البريطانية**

- \* التنقيب عن البترول .
- \* ظهور الشركات الأمريكية وأثره على العلاقات السعودية البريطانية
- \* العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطاني
- \* العلاقات الاقتصادية بين السعودية وأمريكا إبان الحرب العالمية الثانية .
- \* موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية .

## التنقيب عن البترول

إبان القرن الرابع عشر الهجري، القرن العشرين الميلادي، نجح رجل أعمال أسترالي، يدعى د. آرسي D'Arcy، في الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول في بلاد فارس، وقد اعتبر هذا الامتياز أول امتياز للتنقيب عن البترول في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى إثر اكتشاف النفط في جنوب فارس عام ١٢٢٦هـ / ١٩٠٨م، أصبح من المتوقع اكتشافه في الساحل الغربي للخليج العربي، وعقب الحرب العالمية الأولى تقدمت الشركة الانجليزية الفارسية للحصول على امتيازات خاصة بالنفط في مشيخات الخليج العربي، ولكن قبل أن تصل الشركة إلى توقيع امتياز، كان الماجور هولمز Holmez (١) قد نجح في الحصول على عدة امتيازات من شيوخ البحرين والكويت، وكذلك من السلطان عبدالعزيز آل سعود لصالح الشركة التي يمثلها، وهي الشركة الشرقية والعامة.

ففي عام ١٢٤١هـ / ١٩٢٢م، حضر هولمز المباحثات التي كانت تجري بين السلطان عبدالعزيز آل سعود وبرسي كوكس في مؤتمر العقير، وكان هذا المؤتمر قد دعى إليه برسي كوكس بهدف تسوية الحدود بين نجد والكويت والعراق، وانتهز هولمز الفرصة ليطلب من السلطان عبدالعزيز منح الشركة الشرقية والعامة امتيازات للتنقيب عن النفط في منطقة الأحساء، فوافق السلطان عبدالعزيز، ومنح الشركة امتيازاً استكشافياً في عام ١٢٤٢هـ / مايو ١٩٢٢م، مقابل إيجار سنوي قدره ألفاً جنيه استرليني (٢).

(١) كان هولمز في الأصل مهندساً انجليزياً بدأ حياته بالعمل في مناجم الذهب في نيوزيلندا والمكسيك، ثم عاد إلى إنجلترا حيث التحق بخدمة البحرية البريطانية، ثم وجه اهتمامه إلى الثروات البترولية المتوقعة في الشرق، فاقنع جماعة من رجال الأعمال بإنشاء شركة سجلت في لندن عام ١٩٢٠م، باسم الشركة الشرقية والعامة.

انظر:

جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ٤٥١، ٤٥٢.

(٢) سانت جون فيلبي: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تعريب: عمر الديراوي (بيروت، المكتبة الأهلية، د.ت.)، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

National Archives (Washington) 722/7, No. 184, Reported Oil Concession

Hasa Province of Najd, in 20th June 1923.

وقد واجه هولمز صعوبة في حصوله على امتياز الأحساء، وذلك لمنافسة شركة النفط الانجليزية الفارسية، التي كانت توارزها الحكومة البريطانية، باعتبارها شريكة في أسهمها، وكانت الشركة الأخيرة ترغب في الحصول على الامتياز.

والجدير بالذكر أن أرنولد ويلسون Wilson الذي كان قبل ذلك مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق، كان يمثل شركة النفط الانجليزية الفارسية، وقد حضر بدوره جانباً من اجتماعات العقير، وقد أوضح برسي كوكس للسلطان عبدالعزيز بأن هولمز لم يأخذ موافقة من الحكومة البريطانية على نشاطه في الخليج، كما أن الشركة التي يمثلها ليست من الشركات المتخصصة، وقد تباع الامتياز لشركات أخرى لا ترضى عنها الحكومة البريطانية (١).

ونظراً لأن السلطان عبدالعزيز كان يرغب في أن يبعد بلاده عن أى تأثيرات سياسية، سواء للحكومة البريطانية أو غيرها، فإنه رأى أنه من المناسب جداً إعطاء الشركة الشرقية والعامة، والتي يرأسها هولمز، امتياز استخراج البترول في المنطقة الشرقية من بلاده، فأثار هذا الإجراء غضب شركة النفط الانجليزية الفارسية، حيث بعثت برسالة إلى الحكومة البريطانية، تحتج فيها على منح السلطان عبدالعزيز الامتياز للشركة الشرقية والعامة، كما بعث أرنولد ويلسون مبعوثاً خاصاً إلى السلطان عبدالعزيز، لعله يقنعه بالعدول عن منح شركة هولمز ذلك الامتياز، إلا أن السلطان عبدالعزيز اعتذر للمبعوث مؤكداً أن شروط هولمز قبلها مجلس الأعيان السعودي برئاسة والده الإمام عبدالرحمن، ولا يستطيع إلغاؤها، وقد تحدد أجل الامتياز بسبعين عاماً، وبعده تصبح جميع الإنشاءات ملكاً للسلطان عبدالعزيز، ونص الامتياز على أن تدفع الشركة مبلغ ألفى جنيه استرليني مقدماً، وألفى جنيه سنوياً، إلى جانب ٢٠٪ من الأرباح، إلى أن يتم التوصل إلى استخراج النفط بكميات تجارية (٢)، وتلا ذلك قيام السلطان عبدالعزيز في ١٢ من شوال ١٣٤٢هـ / ١٧ من مايو ١٩٢٤م، بمنح الشركة المذكورة امتيازاً إضافياً للبحث عن البترول في نصيب السعودية من المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت.

(١) أحمد الصباب: المملكة العربية السعودية وعالم البترول (ط٢، جدة، دار عكاظ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، ص ٢٥.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ٤٥٩.

ويعتبر امتياز الأحساء الذي حصل عليه هولمز في عام ١٢٤٢هـ / ١٩٢٢م، أول امتياز منح للتنقيب عن النفط في منطقة الساحل الغربي للخليج العربي (١).

وعقب حصول الشركة على الامتياز قامت بعدة عمليات استكشافية في المنطقة، ولكنها لم توفق في العثور على النفط، ولذلك بذلت عدة محاولات لإغراء الشركات الأخرى لتحل محلها بعد أن خسرت أربعة آلاف من الجنيهات، قيمة الإيجار عن سنتين متعاقبتين، إلى جانب تكاليف التنقيب التي قدرت بأكثر من ثلاثين ألف جنيه استرليني (٢).

هذا وقد تخلفت الشركة الشرقية والعامه عن دفع الإيجار السنوي عن السنة الثالثة، كما أن الجيولوجيين لم يعودوا للتنقيب في المنطقة، وانتظر السلطان عبدالعزيز حتى عام ١٢٤٧هـ / ١٩٢٨م، وأرسل إنذاراً للشركة بأنه إذا لم تدفع المتأخرات، والتي بلغت ستة آلاف جنيه استرليني في الحال، وإذا لم تستأنف أعمال التنقيب فإنه سيضطر لإلغاء الامتياز (٣)، ولم ترد الشركة على الإنذار إطلاقاً، وهكذا ضاع الامتياز وتخلت الشركة الشرقية والعامه عن واحد من أعظم أحواض النفط في العالم (٤).

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه في ١٢٤٥هـ / أواخر عام ١٩٢٦م، سافر هولمز إلى نيويورك حيث استمر في مجهوداته لبيع حق التعاقد Option في البحرين بعد أن فقدت الشركة الشرقية والعامه امتيازها في الأحساء، وأخيراً نجح هولمز في إثارة اهتمام شركة جلف أويل الأمريكية.

وفي ٥ جمادى الآخرة ١٢٤٦هـ / ٢٠ نوفمبر ١٩٢٧م، دخلت الشركة الشرقية والعامه في اتفاقية لبيع حق التعاقد في البحرين لشركة الخليج للبترول Gulf Oil Company، وبهذه الاتفاقية امتلكت هذه الشركة جميع حقوق الشركة الشرقية والعامه (٥).

(١) محمد المانع: مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٥.

(٢) Hamilton, Ch. W.: Americans and Oil in the Middle East, New York, 1924, p. 144.

(٣) محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٦.

(٤) Walt J. William: Saudi Arabia and the Americans, (Ph. Dissertation North Western University, 1960), p. 70.

(٥) Farougy, Abbas: The Bahrain Islands 750-1951, (New York, 1951), p. 104.

وفى هذه الفترة وجه كينيث كنجز بيرى Keneith Kings Bury، رئيس شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil Company of California، اهتمامه إلى البحرين، وذهب إلى رئيس انتاج شركة الخليج للبترول، موريس لمباردى Maurice Lombardi، ليتناقش معه فيما إذا كان من المستحسن شراء حق التعاقد الخاص بشركة الخليج للبترول، وأخيراً عقدت الصفقة فى ١٤ من رجب ١٢٤٧ هـ / ٢٧ من ديسمبر ١٩٢٨م، وانتقل حق التعاقد إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، مقابل مبلغ وقدره خمسون ألف دولار (١)، وكان العائق الوحيد بالنسبة للشركة الأمريكية هو وزارة المستعمرات البريطانية British Colonial Office.

وعلى الرغم من أن البريطانيين لم يتوقعوا امكانية استخراج البترول من البحرين أو الأحساء، إلا أنهم كانوا غير راضين أبداً عن أي نشاط أو إسهام تجاري أمريكي فى أي مكان فى منطقة الخليج، وقد بذلوا كل الجهود فى سبيل سد الطريق أمام محاولات شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (٢).

وبينما كانت المباحثات بين شركة الخليج للبترول وشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا تسير قدماً إلى الأمام، كان على الشركة الشرقية والعامّة أن تضمن طبقاً للعقد الخاص بحق التعاقد تجديد الامتياز لمدة سنة وذلك من وزارة المستعمرات البريطانية.

وبسبب علم وزارة المستعمرات بالمفاوضات الدائرة فى ذلك الوقت، أدخلت فى اتفاقية الامتياز فقرة خاصة بالجنسية البريطانية مشترطة أن يكون المدير الإداري وغالبية المديرين من الرعايا البريطانيين، وأن تكون الشركة الحاصلة على الامتياز مسجلة فى بريطانيا، وأن لا يتحكم أي أجنبي سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى الحقوق والامتيازات التى خولها شيخ البحرين فى الامتياز، وبالطبع فإن هذه الاشتراطات التى تستطيع بريطانيا أن تفرضها على مشيخات الخليج أو العراق أو إيران مثلاً لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيقها على المملكة العربية السعودية، حيث إنها دولة مستقلة وتملك الحرية المطلقة فى صنع القرار.

وعموماً فإن هذه الاشتراطات جعلت القيام بتنفيذ الامتياز أمراً متعذراً بالنسبة لـ

(١) Walt, J. William: op. cit. p. 75.

(٢) Faroughy, Abbas: op. cit. pp. 104 - 105.

شركة أمريكية، ولهذا ناشدت الشركة الأمريكية وزارة خارجيتها لكي تدعم مجهوداتها في سبيل الوصول إلى حل وسط مع البريطانيين، فاستجابت وزارة الخارجية الأمريكية في الحال.

وبتاريخ ١٧ من شوال ١٢٤٧هـ / ٢٩ من مارس ١٩٢٩م، أرسل كيلوج Kellogg، وزير الخارجية الأمريكية، تعليمات إلى القائم بأعمال السفارة الأمريكية في لندن، ليناقل المشكلة بصفة غير رسمية مع السلطات البريطانية، وفي الحقيقة فإن الموقف القانوني للحكومة الأمريكية في هذه المسألة كان موضع شك، وذلك لأن المفاوضات كانت بين الشركة الشرقية والعامّة ووزارة المستعمرات البريطانية، ولم يكن هذا من شئون أمريكا.

وبتاريخ ٢٠ من ذي الحجة ١٢٤٧هـ / ٣٠ من مايو ١٩٢٩م، جاء الرد البريطاني بالموافقة من حيث المبدأ على الإسهام الأمريكي في الامتياز البحري، وأزيلت العوائق أمام نقل الامتياز إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (١).

وفي جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ / أكتوبر ١٩٣١م، بدأت الشركة الأمريكية في التنقيب عن البترول في البحرين، وبإتمام الحفر في ٩ من محرم ١٢٥١هـ / ١٥ من مايو ١٩٣٢م، إلى عمق ٢٠٠٩ قدم، اعتبر هذا البئر قادراً على الإنتاج، كما تم حفر عدة آبار أخرى في نفس المنطقة (٢).

وكان طبيعياً بعد اكتشاف البترول في البحرين، أن تتجه أنظار الخبراء الأمريكيين إلى البر الغربي القريب، ونعني به الساحل الغربي للخليج في المملكة العربية السعودية.

وأدرك الخبراء الأمريكيون أن الساحل الغربي للخليج مشابه تماماً لبنية جزيرة البحرين، وما دام البترول في البحرين، فلا بد أن يوجد في البر الرئيسي كذلك، وهكذا بدأ اهتمام خبراء البترول الأمريكيين بالأراضي السعودية (٣).

وفي هذه الآونة التي وجه فيها خبراء البترول الأمريكيون اهتمامهم صوب الأراضي السعودية على الساحل الغربي للخليج العربي، كانت شركات البترول البريطانية بطينة في

(١) Walt, J. William: op. cit. p. 78.

(٢) Farouhy, Abbas: op. cit. p. 105.

(٣) Sanger, Richard H.: The Arabian Peninsula (Ithaca, Cornell University Press, 1954), p. 100.

## ظهور الشركات الأمريكية وأثره على العلاقات السعودية البريطانية

ونتيجة لموقف الشركات البريطانية من الإسهام فى استخراج النفط من الأراضى السعودية، أمر السلطان عبدالعزيز وزير ماليته، الشيخ عبدالله بن سليمان الحمدان، بالاتصال بالخبراء الجيولوجيين الأمريكيين لمعرفة إمكانية وجود المعادن فى البلاد.

وفى شعبان ١٣٤٨هـ / يناير ١٩٢٠م، كتب وزير المالية السعودي، الشيخ عبدالله الحمدان، خطاباً إلى الرئيس هيربرت هوفر Hoover (١٩٢٩ - ١٩٢٣م)، يخبره عن حاجة مملكة الحجاز ونجد إلى خبراء فى الجيولوجيا وعلم المعادن لكى يستكشفوا إمكانية وجودها فى بلاده، وقد حول الرئيس هذا الطلب إلى وزارة الخارجية الأمريكية، التى طلبت من مكتب المناجم إعداد قائمة بالخبراء الأمريكيين المؤهلين، وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة تحتوى على اثنى عشر اسماً إلى وزيرها المفوض بالقاهرة، وأضافت لهذه القائمة اسماً آخر هو كارل س. تويتشل (١) Carl S. Twitchell، الذى كان يعمل عندئذ مع تشارلز كرين Charles R. Crane فى اليمن (٢).

وقد قام الوزير المفوض فى مصر بنقل هذه المعلومات إلى الوكالة السعودية بالقاهرة، التى أظهرت اهتماماً خاصاً بتويتشل وكرين.

وكان السلطان عبدالعزيز على علم بأنشطة كرين وخاصة نشاطه بعد زيارته لإمام اليمن

(١) تويتشل: مهندس مناجم أمريكى، قام بعدة رحلات إلى اليمن فى الفترة ما بين ١٩٢٧ - ١٩٢٢م، على نفقة تشارلز كرين، ثم عمل بالمملكة العربية السعودية للبحث عن موارد المياه والثروة المعدنية، وسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأمر الملك عبدالعزيز لتشجيع الشركات الأمريكية فى تنفيذ الخطط الموضوعة للتنمية، وفى مقدمتها البترول.

Near Eastern and African Affairs (NEA), A Letter from Wallace Murray, to Director of the Bureau of Mines, in 28th February 1930.

(٢) تشارلز كرين: كان فى السابق وزيراً مفوضاً للولايات المتحدة فى الصين، وعاش فى مصر وهو صغير، وكان مولعاً بالشرق الأوسط، وعمل مديراً لكلية روبرت فى استانبول، وجمع ثروة كبيرة من المشتات الرصاصية، وكان مشهوراً فى العالم العربى بحبه للخير والسخاء الشديد، والاحترام لكل ما هو عربى.

(NEA) A Letter from American Minister in Cairo, Gunther, No. 382, to Secretary of State, in 14th May 1930.



عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م، حيث عرض كرين أن يمدّها بالخبراء لكي يقوموا باكتشاف الموارد الزراعية والمعدنية، واختار لها المهندس تويتشل الذي قام بعدة رحلات إلى اليمن على نفقة كرين في الفترة بين ١٣٤٦ - ١٣٥١هـ / ١٩٢٧ - ١٩٢٢م (١).

ومن المعتقد أن سجل أعمال كرين في اليمن وتزكية وزارة الخارجية الأمريكية له، قد أقنعت السلطان عبدالعزيز بأن يوطد علاقته بكرين المعروف بالسخاء الشديد والاحترام لكل ما هو عربي.

وفي شتاء ١٣٤٩هـ / ٢٠ - ١٩٢١م، تشرف كرين بقبول دعوة من السلطان عبدالعزيز لزيارته في جدة.

وبتاريخ ٧ من شوال ١٣٤٩هـ / ٢٥ من فبراير ١٩٢١م، وصل كرين إلى جدة وبصحبه جورج أنطونيوس (٢) George Antonius، حيث مكث أسبوعاً قضى معظمه في عدة اجتماعات متصلة مع السلطان عبدالعزيز والمسئولين السعوديين، وناقشوا خلالها الاحتمالات الاقتصادية للأراضي السعودية (٣)، وكان السلطان عبدالعزيز مهتماً بصفة خاصة بتطوير موارد كافية للمياه، وكانت نتيجة المحادثات أن عرض كرين على السلطان عبدالعزيز أن يقوم كارل تويتشل بالعمل في الحجاز لمدة ستة أشهر على حسابه الخاص على أن توفر له الحكومة السعودية وسائل النقل وغيرها من التسهيلات الضرورية (٤).

وفي ١١ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ / ٢٠ من مارس ١٩٢١م، أرسل كرين برقية إلى تويتشل الذي كان في اليمن يأمره فيها بالتوجه إلى جدة والقيام بأبحاث خاصة بغرض تنمية موارد المياه في الحجاز، وخاصة في مناطق طرق الحج.

وبتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ / ١٥ من أبريل ١٩٢١م، حضر تويتشل إلى جدة، وبدأ أعمال التنقيب في الحجاز بحثاً عن مصادر المياه، إلا أنه لم يجد دلائل جيولوجية

---

(١) كارل تويتشل: المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية، ترجمة شبيب الأموي (ط٢)، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، ١٩٥٥م)، ص ص ١٧١ - ١٧٢.

(٢) جورج أنطونيوس: مؤلف كتاب يقظة العرب.

(٣) Philby, H. st. John: Arabian Jubilee (London, 1955), pp. 164 - 165.

(٤) Philby, H. st. John: Saudi Arabia (London, Ernest Benn, Limited, 1955),

تبعث على الأمل في تدفق آبار ارتوازية، ولهذا كان تقريره مخيباً للأمال، إلا أنه قرر إمكانية تطوير الموارد المعدنية وخاصة الذهب حيث كانت استكشافاته في هذا المجال مشجعة، كما لاحظ تويتشل وجود مستنقعات زيتية جافة قديمة العهد في ضبا ومويلح ومناجم قديمة في القرىات قرب الوجه.

وبعد أن عقد تويتشل اجتماعاً مع السلطان عبدالعزيز، والشيخ عبدالله بن سليمان الحمدان، عاد إلى نيويورك ليقدّم تقريره إلى كرين، وقد أوصى بالقيام ببرنامج محدود لتنمية مصادر المياه في جدة مع إجراء مسح شامل لامكانيات وجود المعادن بالقرب من الطائف، فوافق كرين على ذلك، ولكنه صرح بأنه بسبب ضائقة مالية فإنه لا يستطيع أن يمول غير هذه البعثة ومدتها محددة بستة أشهر (١).

وعاد تويتشل إلى جدة في منتصف جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ / أواخر أكتوبر ١٩٢١م، وحسب طلب السلطان عبدالعزيز قام تويتشل برحلة طويلة إلى منطقة الأحساء للبحث عن مصادر المياه وإمكانية استخراج النفط، وبذلك يكون تويتشل أول جيولوجي أمريكي مدرب يقوم باستكشاف المنطقة الموازية للخط الساحلي التي كان يتطلع إليها خبراء البترول الأمريكيون في أثناء استكشافاتهم للنفط في البحرين.

وفي الثاني من رمضان ١٢٥٠هـ / ١٢ من يناير ١٩٢٢م، تقابل تويتشل مع الملك عبدالعزيز في الهفوف فأوضح له أن رؤوس الأموال سوف تحجم عن البحث عن البترول إلى أن يتم انتاج البترول بكميات تجارية في أول بئر اختبار في البحرين، وأن هذا الانتاج سيؤكد الاعتقاد باحتمال وجود البترول في الأحساء بكميات تجارية إذا تواجد بالكميات نفسها في البحرين، بل ستكون كميات البترول في الأحساء أكثر بسبب اتساع مساحتها وامتداد رقعتها، ومن الطبيعي أن الشركات سوف تجد طريقها لإنفاق أموال كثيرة للتنقيب عن النفط في الأحساء في ظل شروط مشجعة ومفيدة للمملكة العربية السعودية، وقد وافق الملك عبدالعزيز على وجهة نظر تويتشل بعد عدة مناقشات واستفسارات.

وفي رمضان وشوال ١٢٥٠هـ / يناير وفبراير ١٩٢٢م، قام تويتشل بجولة لإلقاء نظرة على بعض المناجم القديمة في مهد الذهب. وقد وجد أنها تحتوي على كميات كبيرة من المواد الخام ذات قيمة تجارية، ولكن انتهت مدة الستة أشهر التي فوض

(١) تويتشل: مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢ - ١٧٦.

تويتشل أن يقضيها في البلاد السعودية، ولهذا أبحر من جدة في ٢٩ من شوال ١٢٥٠هـ / ٧ من مارس ١٩٣٢م، متجهاً إلى اليمن لإنهاء بعض الأعمال هناك، ولكن لم يلبث تويتشل طويلاً في اليمن حيث عاد بعد حوالي شهر ونصف، وذلك في ١٩ من ذي الحجة ١٢٥٠هـ / ٢٦ من أبريل ١٩٣٢م، وقد نزل ضيفاً على حكومة الملك عبدالعزيز، واستمر في استكشافاته الخاصة بالذهب في الحجاز ولكن لم يجد شيئاً يمكن مقارنته «بمهد الذهب» (١).

وبتاريخ ١٩ من محرم ١٢٥١هـ / ٢٥ من مايو ١٩٣٢م، فوض الملك عبدالعزيز الشيخ عبدالله بن سليمان، والشيخ يوسف ياسين، بعقد اجتماع مع تويتشل بخصوص امكانيات تنمية المصادر المائية والبترونية والمعدنية في البلاد السعودية، فطلباً منه السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع الشركات الأمريكية على تنفيذ الخطط الموضوعة للتنمية وفي مقدمتها البحث عن النفط لانتاجه وتطويره، وقد وافق تويتشل على ذلك بشرط استشارة وأخذ موافقة رئيسه كرين وأخذ موافقته، وتعميد الملك عبدالعزيز له رسمياً بخطاب يفوضه فيه بما يريده.

وقد تلقى تويتشل في نيويورك خطاب تفويض الملك عبدالعزيز في شهر ربيع الأول ١٢٥١هـ / يوليو ١٩٣٢م، ووافق رئيسه كرين بسماحة نفس على هذا التفويض (٢).

وبدا تويتشل اتصالاته لجذب اهتمام شركات البترول الأمريكية نحو الحصول على حق الامتياز لاستخراج البترول من الأراضي السعودية، وقد ذهب تويتشل أولاً إلى شركة تكساس للبترول Texas Oil Company، ولكن لم يجد لديها ميلاً لكي تضطلع بالامتياز، ثم اتجه بعد ذلك إلى شركة اتحاد تطوير الشرق الأدنى Development Near East Corporation، وشركة نفط الخليج Gulf Oil (٣)، ولكن اتفاق الخط الأحمر (٤) منع كلتا الشركتين من القيام بأي دور لاستخراج النفط من الأراضي السعودية.

(١) تويتشل: المصدر السابق، ص ١٧٧ - ١٨٠.

(٢) Walt: op. cit. p. 91.

(٣) تويتشل: مصدر سبق ذكره، ص ١٨١ - ١٨٢.

(٤) اتفاق الخط الأحمر: كان ثمن المشاركة الأمريكية في شركة البترول التركية. حيث تعهد المشاركون الأمريكيون بالامتناع عن أي عمل مستقل للكشف عن البترول في أي إقليم يقع ضمن حدود الامبراطورية العثمانية القديمة باعتبارها وفقاً على الشركات البريطانية فقط.

Walt: op. cit. p. 63.

انظر:

وأخيراً توجه تويتشل إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California التي كان المسئولون فيها متحمسين للحصول على امتياز التنقيب عن النفط في المملكة العربية السعودية، وخاصة بعد اكتشافهم للنفط في البحرين كما سبق ذكره (١).

وعلى العموم التقى تويتشل في نيويورك ببعض مسئولي شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وهما فرانسيس لومس Francis Loomis، ولباردي Lombardi، وقاما بتوكيل تويتشل لمساعدة الشركة في المباحثات المتوقعة.

وبتاريخ ٢٤ من جمادى الآخرة ١٣٥١هـ / ٢٥ من أكتوبر ١٩٣٢م، أبرق لومس إلى وزارة الخارجية الأمريكية ليستوثق من المعاهدات المعقودة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن على علم بما إذا كانت هناك مفاوضات بين الجانب السعودي والأمريكي بغية الوصول إلى معاهدة بين الطرفين، كما تساءل لومس قائلاً «هل هناك أي احتمال في قيام الولايات المتحدة بإقامة علاقات دبلوماسية مع ابن سعود كما فعلت بريطانيا وهولندا وغيرها من الحكومات؟» (٢).

فأجابه وزير الخارجية الأمريكية على البرقية بعد يومين أي في ٢٦ من جمادى الآخرة ١٣٥١هـ / ٢٧ من أكتوبر ١٩٣٢م، مخبراً إياه عن المفاوضات الدائرة بين الجانب السعودي والأمريكي من أجل الوصول إلى عقد اتفاقية بين الجانبين، وأما من جهة التمثيل الدبلوماسي فقد أفاده بأن ذلك سيعتمد بدرجة كبيرة على نمو المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية (٣).

وفي ١٦ من رمضان ١٣٥١هـ / ١٢ من يناير ١٩٣٢م، أبحر تويتشل وأسرته من نيويورك إلى لندن حيث تقابل مع هاملتون وقد اتفق على أن يذهب لومباردي إلى البحرين بينما يتجه هاملتون مع تويتشل إلى جدة، وقد اتفق على أن يقوم هاملتون بكتابة شروط

---

(١) Hamilton, Ch. W.: Americans and Oil in the Middle East (New York, 1964), p. 145.

(٢) (NEA), A Letter from Francis Loomis, San Francisco, to Secretary of State, in 25th October 1932.

(٣) (NEA), A Letter from Secretary of State to Francis Loomis, San Francisco, in 27th October 1932.

اتفاقية الامتياز، وأن يضطلع بكل التفاصيل القانونية، بينما يقوم تويتشل بتوضيح رأي الملك عبدالعزيز والظروف المحلية (١).

وكان وصول هاملتون وتويتشل إلى جدة في ٢٠ من شوال ١٢٥١ هـ / ١٥ من فبراير ١٩٣٢ م، حيث استقبلهم الشيخ عبدالله بن سليمان الحمدان وقدمت لهم الحكومة السعودية واجبات الضيافة حسب التقاليد العربية والإسلامية الأصيلة.

وبعد بضعة أيام بدأت المفاوضات بين الجانب السعودي الذي يمثله الشيخ عبدالله بن سليمان والشيخ يوسف ياسين والجانب الأمريكي برئاسة هاملتون، ومنذ بدء المفاوضات طالب الجانب السعودي بقرض ابتدائي يدفع مقدماً وقدره مائة ألف جنيه ذهباً، كما طالبوا بقسط سنوي كبير محدد يخصم من العائدات المستقبلية، واقترحوا فرض عوائد مقدارها خمس شلنات عن كل طن يتم انتاجه من البترول، ولم يكن هاملتون على استعداد لأن يدفع هذا المبلغ المطلوب، لذا فقد كانت وجهة نظر الطرفين متباعدة في بادئ الأمر.

وبتاريخ ١٥ من ذي القعدة ١٢٥١ هـ / ١٢ من مارس ١٩٣٢ م، وبينما كان هاملتون مشغولاً بأعداد عرض محدد لتقديمه للمفاوضين السعوديين، وصل إلى جدة ستيفن لونجرج **Stephen Longrigg**، وذلك من أجل المنافسة للحصول على حق الامتياز لشركة النفط العراقية، ومحاولة حرمان الشركات الأمريكية من الاستثمار في مجال النفط في منطقة الخليج العربي، وقد أيده أندرو رايان **Andrew Ryan**، الوزير البريطاني المفوض في جدة، الذي كان يرى بوضوح أكبر من لونجرج الأثر الذي قد يحدثه منح الامتياز للأمريكيين على مستقبل العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا (٢).

ولم يكن الملك عبدالعزيز راغباً في معاداة بريطانيا، ولذلك لم يتفق مع شركات البترول الأمريكية قبل أن يتلقى عرض شركات البترول الانجليزية ويقارنها بالعروض الأمريكية، وقد جاءت العروض البريطانية غير محققة لمطالب الملك عبدالعزيز، حيث إنها فشلت في دفع مقدم نقدي فوري بالذهب مثلما عرضت الشركة الأمريكية (٣).

(١) تويتشل: مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) Walt: op. cit. pp. 99 - 101.

(٣) Hamilton: op. cit. p. 143.

أحمد عس: مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٣.

وبعد سلسلة من المفاوضات السعودية الأمريكية أبلغ الشيخ عبدالله بن سليمان هاملتون أن الملك عبدالعزيز موجود في جدة وأنه مستعد لاستقباله، وقد تمت المقابلة في قصر خزام بتاريخ ٢٢ من ذي القعدة ١٣٥١هـ / ١٩ من مارس ١٩٣٢م (١)، وفي هذه المقابلة أفاد الملك عبدالعزيز بأنه على استعداد لقبول عرض الشركات الأمريكية، وأضاف بأنه تأثر كثيراً بالكفاءة والانجاز السريع الذي ميز تنفيذهم لامتياز البحرين، وقال أنه يفضل التعامل مع الأمريكيين، كما أخبر الملك عبدالعزيز هاملتون بأنه يستطيع استكمال تفاصيل الاتفاقية مع وزيرائه (٢).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هاملتون فوض في ١٦ من ذي الحجة ١٣٥١هـ / ١١ من أبريل ١٩٣٢م، بأن يقدم عرضه الأخير وكان كالاتي «أن تدفع شركة سوكال دفعة ابتدائية كمقدم قدرها ثلاثون ألف جنيه، كما تقدم قرصاً ثانياً قدره عشرون ألف جنيه بعد ذلك بشهانية عشر شهراً، كما تعهد بأن تبدأ الأعمال الاستكشافية خلال ثلاثة أشهر، وأن تبدأ أعمال الحفر في خلال ثلاث سنوات، كما تدفع عائدات مضمونة على انتاجها من البترول، وسوف تقوم الشركة بالاسراع في الانتاج قدر الإمكان» (٣).

وفي النهاية تم التوقيع على اتفاقية حق الامتياز في ٤ من صفر ١٣٥٢هـ / ٢٩ من مايو ١٩٣٢م، بقصر خزام في جدة وقد وقع وزير المالية السعودي، الشيخ عبدالله بن سليمان، نيابة عن الحكومة السعودية، وصدر المرسوم الملكي رقم ١١٢٥ بالموافقة عليها في ١٤ من ربيع الأول ١٣٥٢هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٢م، وبذلك حصلت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا بمبادرتها الخاصة وامكانياتها الاقتصادية على حق امتياز للبترول يفوق باحتياطي الهائل غيره في معظم بلدان العالم، ولم يتلق هاملتون أو تويتشل أية مساعدة مباشرة من أي جهة حكومية (٤).

(١) تويتشل: مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

(٢) Walt: op. cit. p. 104.

(٣) Philby: Arabian Jubilee, p. 178.

(٤) أم القرى: العدد ٤٤٨ في ٢١ ربيع الأول ١٣٥٢هـ. ص ١. وأيضاً العدد ٤٤٩ في ٢٨ ربيع الأول ١٣٥٢هـ، ص ١، ٢.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٩٦.

سليم طه التكريتي: صراع البترول في الخليج العربي (بغداد، ١٩٦٦م)، ص ١٠٤ =

ولم تكن الحكومة البريطانية بعيدة عما يدور من مفاوضات بين الجانب السعودي والجانب الأمريكي، فلقد سمح أندرو رايان بالمفاوضات النهائية، ولكنه رفض تصديق الشانعات التي سمعها حتى سأل هاملتون مباشرة عما فعله، وعندما علم بتوقيع اتفاقية حق الامتياز منعه الغضب وخيبة الأمل التي لحقت بالشركات البريطانية من أن ينطق بكلمة واحدة (١).

هذا وقد تعهدت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ببدء العمل فوراً في التنقيب عن البترول، ورغم أن التنقيب لم يؤد في البداية إلى ظهور البترول بكميات تجارية كبيرة، فقد أظهرت الشركة شعوراً طيباً بتقديم مبلغ ثلاثين ألف جنيه استرليني إلى الملك عبدالعزيز، وذلك في ٤ من جمادى الأولى ١٣٥٢هـ / ٢٥ من أغسطس ١٩٣٢م، كدفعة مقدمة إلى جانب تقديم خمسة آلاف جنيه سنوياً، إلى أن يتم الانتاج فتقدم الشركة للملك عبدالعزيز قرضاً قيمته مائة ألف جنيه استرليني مقابل أن يشمل الامتياز جميع أراضي الأحساء الواقعة شرق صحراء الدهناء حتى ساحل الخليج العربي، وأن يكون للشركة الأفضلية في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت (٢).

وبدأ البحث عن البترول في الدمام عام ١٩٣٢م، بالقرب من حقل الظهران الحالي، في مساحة تبلغ ١٤٠ ألف ميل مربع من الأراضي السعودية، وقد عثرت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا صاحبة الامتياز على البترول في البئر رقم ١ بالدمام في ٢٦ من محرم ١٣٥٤هـ / ٢٠ من أبريل ١٩٣٥م، ولكن انتاجه لم يكن تجارياً، حتى أنتج البئر رقم ٧ بالدمام كميات بترول تجارية في ٢ من محرم ١٣٥٧هـ / ٤ من مارس ١٩٣٨م، وأصبح هذا البئر يمثل أكبر بئر منتجة في المنطقة العربية، وبهذا يعتبر هذا الكشف أول انتاج بترولي كبير في الأراضي السعودية بعد مرور خمسة أعوام فقط منذ تاريخ التوقيع على عقد الامتياز (٢).

= محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

(١) Philby, H. St. John: Arabian Days (London, Robert Hale, 1948), p. 296.

(٢) Hamilton: op. cit. p. 147.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٩٨.

Hamilton: op. cit. p. 148.

ومنذ عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، دخلت شركة تكساس Texas الأمريكية في مفاوضات مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا من أجل المشاركة في الامتياز للبحث عن النفط في الأحساء، وقد تم الاتفاق بين الشركتين في ديسمبر من نفس العام، ودفعت شركة تكساس بمقتضاء للشركة المالكة للامتياز عمولة نقدية قدرها ثلاثة ملايين دولار، وتعهدت بدفع مبلغ إضافي قدره ١٨ مليون دولار على أقساط مؤجلة وذلك من أجل أن يصبح لها نصف أسهم امتياز بترول السعودية (١).

وكانت مشاركة شركة تكساس في امتياز بترول السعودية لمصلحة الشركتين الأمريكيتين، ذلك أن شركة تكساس تعتبر إحدى الشركات الخمس التي تحتكر تقريباً صناعة النفط العالمية، كما أنها تمتلك أسواقاً واسعة لتصريف البترول، وبانضمام شركة تكساس إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا تغير اسم الشركة ليصبح الشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو Aramco)، وبأشرت الشركة بتشكيلها الجديد نشاطها بجدية، فاستوردت المعدات والآلات والخبراء الأمريكيين، وأنشأت الطرق والموانئ ومعامل التكرير، واجتذبت الشباب السعودي إلى مركز التدريب والعمل (٢).

ويبدو أن فوز الشركات الأمريكية بالحصول على حقوق الامتيازات النفطية في المملكة العربية السعودية لم يكن مقبولا لدى الأوساط البريطانية التي كادت أن تفقد رشدًا من شدة الصدمة، وذلك حسبما ظهر في التصريح الذي أدلى به اللورد لويد جورج، رئيس الوزارة البريطانية، في مجلس اللوردات البريطاني بتاريخ ٢ من ذي الحجة ١٣٥٤هـ / ٢٦ من فبراير ١٩٣٥م، والذي انتقد فيه شركة البترول الانجليزية الإيرانية لعدم نجاحها في إحكام سيطرتها على استغلال النفط في منطقة الخليج العربي، وكذلك هاجم الحكومة البريطانية التي لم تساندها المساندة اللازمة، مؤكداً أن الأمر قد أصبح ينذر بكارثة وطنية خاصة بعد حصول الشركات الأمريكية على استغلال النفط في البحرين والمملكة العربية السعودية، ونصف حصص الأسهم في الكويت، ٢٣,٧٥٪ في شركة النفط الانجليزية الإيرانية التي تعمل في كل من قطر ومشيخات الساحل المهادن وسلطنة مسقط وعمان، ويفهم من بيان

(١) Hamilton: op. cit.p. 149.

(٢) رأفت غنيمي الشيخ: أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز الذي عقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في الفترة ما بين ١٩-٢٢ ربيع الأول ١٤٠٦هـ) ص ١١. تويتشل: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.



لويد جورج مدى الاستياء البالغ من دخول الشركات الأمريكية في منطقة كانت في رأي الحكومة البريطانية وفقاً عليها، ولذلك أشار لويد جورج في نفس التصريح إلى ضرورة العودة إلى سياسة كيرزون وغلق الباب المفتوح (١)، لكن الوقت صار متأخراً جداً لغلق الباب بعد أن قررت شركة أرامكو الحفاظ على مصالحها والوقوف أمام احتكار الحكومة البريطانية للمصالح الاقتصادية في المنطقة، فعملت على اقناع وزارة الخارجية الأمريكية ومختلف الأجهزة الحكومية الأخرى بمساندتها في تحقيق ذلك الهدف (٢).

ومن المرجح أن قرار الملك عبدالعزيز بمنح امتياز النفط للشركات الأمريكية كان باد شك وراء نجاحها، ذلك القرار الذي كان قائماً على أساس أن الشركات الأمريكية ليس لها اهتمام بالقضايا السياسية، وليس لها ارتباط بالحكومة الأمريكية أو خاضعة لنفوذها، كما هو الحال بالنسبة للشركات البريطانية، وعلاوة على ذلك فإن الملك عبدالعزيز توقع أن يمكنه منح الشركات الأمريكية امتيازات النفط في بلاده إلى وضع حد للغطرسة البريطانية والتقليل من رغبتها في الهيمنة على ثروات المنطقة الاقتصادية خدمة لمصالحها وطرق تجارتها، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال التحركات البريطانية في المنطقة ومن خلال تعامله مع بعض الشركات البترولية البريطانية التي حاولت إخفاء أي وجود للبترول في الأراضي السعودية وعندما سعى الملك عبدالعزيز إلى البحث عن شركات بترولية أخرى حاولت الوقوف بكل ما تملك أمام تحقيق ذلك حتى لا ينفضح أمرها، لكن الملك بحكمته وحسن سياسته للأمر عمل على إبعاد بلاده عن أي تأثير سياسي أو اقتصادي بريطاني وسعى إلى إدخال شركات بترولية جديدة ليس لها أي تأثير سياسي أو اقتصادي على بلاده أو البلاد المجاورة (٣).

ولا شك أن خيبة أمل الحكومة البريطانية بسبب فشل شركاتها البترولية في

(١) كيرزون: وزير خارجية بريطانيا كان يدعو إلى سياسة غلق الباب المفتوح ولا سيما في المناطق التي كانت وفقاً على النفوذ البريطاني.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٤٨٨ - ٤٨٩.

(٢) جان جاك بيربي: جزيرة العرب، ترجمة نجدة هاجر، وسعيد الفر (بيروت، ١٩٦٠م)، ص ١١٥.

(٣) طارق نافع الحمداني، المؤرخ العربي، العدد ٤٣، السنة السادسة عشرة، مقال بعنوان «الملك

عبدالعزیز وسياسة الموازنة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ٢٦ - ١٩٤٥» (الأمانة العامة

لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، ص ٤٣، ٤٤.

الحصول على النفط في الأراضي السعودية، جعلها تسعى وبكل ما أوتيت من مقدرة في وضع العراقيل أمام شركات البترول الأمريكية التي منحها الملك عبدالعزيز حق الامتياز للتنقيب عن النفط في بلاده، حيث قامت الحكومة البريطانية بالإيعاز إلى مفوضها في جدة بمقابلة مدير فرع شركة كاليفورنيا الذي كان موجوداً بجدة بصورة غير رسمية، وقام المفوض البريطاني بالفعل بتاريخ ٧ من شوال ١٣٥٦هـ / ١١ من ديسمبر ١٩٣٧م، بمقابلة ليناهاان، واطلعه على الحدود المتنازع عليها بهدف عرقلة الشركة الأمريكية عن التنقيب.

كما قامت وزارة الخارجية البريطانية أيضاً باستقبال هاملتون **Hamilton**، وبالتين **Palentine** من شركة نفط كاليفورنيا، وحذرتهما من تمديد عمليات الشركة داخل الأراضي التي لم تحدد بعد، محاولة إيهامهما بأن الموقف لا يزال محكوماً باتفاقيات، الأمر الذي أزعج الملك عبدالعزيز وأدى إلى تعكير صفو العلاقات السعودية البريطانية، حيث قامت وزارة الخارجية السعودية بتقديم مذكرة احتجاج بتاريخ ٩ من ذي القعدة ١٣٥٦هـ / ١٠ من فبراير ١٩٣٨م، حذرت فيها بريطانيا من النقاش مع شركة نفط كاليفورنيا حول الموضوع الذي يهم حكومة الملك عبدالعزيز وحدها، كما أوضحت الحكومة السعودية في هذه المذكرة تمسكها برأيها بأنه لا يوجد شيء يمنعها من تفويض شركة كاليفورنيا بالعمل بحق فيما تراه ضمن ممتلكاتها وداخل حدودها (١).

وعموماً فقد كان اكتشاف البترول هو المسئول عن تعكير جو العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا ولربما زادت المنافسات بين الشركات البترولية الأمريكية والشركات البترولية الانجليزية في تكثيف جو التعكير هذا إلى أن وصل الموقف حداً تحول فيه إلى نزاع مسلح مكشوف بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا في حادثة البوريمي، وقد تدخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فاستطاعت أن تقنع الطرفين بالعدول عن استعمال القوة لحل النزاع بينهما، ولقد أدت هذه المشكلة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا (٢).

---

(١) C.O. 15/2/161, A Letter from Minister for Foreign Affairs, Mecca, to British Legation, Jeddah, in 10th January 1938.

(٢) عبدالفتاح أبو عليه: تطور المجتمع السعودي، ص ٢٠١.

ونظراً لسلامة وجهة نظر السعودية فإن الملك عبدالعزيز لم يعبأ باعتراضات وعراقيل الحكومة البريطانية، كما أن الشركات الأمريكية لم تنتظر حتى تسوى تلك المنازعات التي تختلقها بريطانيا مع المملكة العربية السعودية، ولو قرر مسئولو الشركة الانتظار لانتظروا إلى يومنا هذا، ولكنهم استمروا في استكشافاتهم وزادوا من خبراتهم وأعدوا جميع الخدمات الضرورية للعاملين، فضلاً عن إعدادهم لأحدث الأجهزة والمعدات لعمليات البحث والتنقيب عن البترول.

وابتهاجاً باستخراج البترول من الأراضي السعودية، فلقد قام لنيهان برحلة خاصة للرياض في ٢٢ من رمضان ١٢٥٧هـ / ١٦ من أكتوبر ١٩٢٨م، ليعلن رسمياً عن اكتشاف البترول بكميات تجارية، وقد عبر الملك عن سروره العميق بهذه الأنباء وأبدى الرغبة في زيارة منشآت البترول، وأكد لنيهان ترحيب الشركة بمثل هذه الزيارة (١).

وقام الملك عبدالعزيز في الثامن من ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٢٩م، بالسفر إلى الظهران حيث أمضى يومين في استعراض منشآت النفط بين الظهران وميناء رأس تنورة ملازماً في خط سيره خط الأنابيب البري (٢).

وفي ١١ من ربيع الأول ١٢٥٨هـ / أول مايو ١٩٢٩م، قام الملك عبدالعزيز في احتفال رائع خلّاب وصعد الناقله د.ج. سكوفيلد في رأس تنورة، وأدار الصمام، فتدفق الزيت خلال خطوط الأنابيب المارة تحت الماء إلى الناقله، وهي الحمولة الأولى لأول تصدير نفطي من المملكة العربية السعودية إلى الخارج (٣).

أثار العثور على النفط في السعودية بكميات تجارية شهية شركات البترول العالمية للحصول على امتيازات في أراضي المملكة العربية السعودية بعيداً عن مناطق امتياز الشركات الأمريكية، فقد تلقى الملك عبدالعزيز آل سعود في عام ١٢٥٨هـ / ١٩٢٩م، عرضاً من شركة البترول العراقية حيث أرسلت لونجرج Longrigg، إلى جدة للتفاوض نيابة عنها، كما أنه في العام نفسه تقدم فريتز جروبا Fritz Grobba، الوزير المفوض الألماني، في العراق

Sanger: op. cit. p. 103.

(١)

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٨٧.

Lebkicher, op. cit., p. 38.

(٣)

Sanger: op. cit. p. 103.

والسعودية، وعرض على الملك عبدالعزيز رغبة شركات البترول الألمانية في البحث عن البترول في أراضي المملكة العربية السعودية، وكان الإيطاليون مهتمين عملياً بحق الامتياز ويأملون في مساعدة جروباً لهم، ولكن جميع هذه العروض قوبلت بالرفض من الملك عبدالعزيز (١).

وبتاريخ ٤ من صفر ١٢٥٨هـ / ٢٦ من مارس ١٩٢٩م، ظهر في جدة الوزير المفوض الياباني في مصر يوكاياما Yokayama وبصحبه مهندس جيولوجي من الهيئة الامبراطورية للمساحة الجيولوجية باليابان، وسكرتير يتحدث باللغة العربية، وقد حضر من أجل التفاوض بخصوص عقد معاهدة تجارية، وكذلك من أجل التفاوض بخصوص الحصول على امتياز لاستخراج البترول.

وفي رحلة للرياض تقدم الوزير الياباني وعرض مبلغاً أكثر إغراء في سبيل الحصول على امتياز البترول (٢)، ولكن رفض عرضه لاعتبارات سياسية لها تقديرها في نظر الملك عبدالعزيز الذي فضل الاستمرار في تعاقداته مع الشركات الأمريكية، وتجنب الصراعات السياسية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

وفي ١٢ من ربيع الآخر ١٢٥٨هـ / ٣١ من مايو ١٩٢٩م، قام كل من وزير المالية السعودي، الشيخ عبدالله بن سليمان، نيابة عن حكومته وليناها نيابة عن شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا بتوقيع اتفاقية ثانية في الرياض، ألحقت بالاتفاقية الأولى، وصدر مرسوم ملكي في ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ٢ يوليو ١٩٢٩م بإقرارها (٣).

وفي هذه الاتفاقية الإضافية اتسعت مساحة الامتياز في الأجزاء الشمالية والجنوبية من منطقة الامتياز الأولى، حيث شملت المنطقتين المحايدتين اللتين تتقاسم فيهما السعودية حقوقاً بالتساوي مع الكويت والعراق (٤)، وقد بلغت مساحة المنطقة المضافة ثمانين ألف ميل مربع تقريباً وبذلك أصبحت المساحة الكلية لحق الامتياز حوالي ٤٤٠ ألف ميل مربع تقريباً

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٧٠٠.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ٤٨١ - ٤٨٢.

(٢) Walt, op. cit., p. 135, 136.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٩٩ - ٧٠٠.

(٤) حافظ ومبة: جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ١٣٧ - ١٣٨.

كما تم تمديد أجل الامتياز عشر سنوات أخرى، فأصبحت سبعين سنة مقابل ١٤٠ ألف جنيه ذهباً، إلى جانب ٢٠ ألف جنيه ذهباً إيجاراً سنوياً، حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية في المناطق الحديثة التي ضمت إلى الامتياز (١)، ودفعة مقدارها مائة وعشرون ألف جنيه ذهباً عند اكتشاف البترول بكميات تجارية (٢).

وعندما اشتعلت الحرب العالمية الثانية في رجب ١٢٥٨ هـ / سبتمبر ١٩٣٩ م، توقفت معظم الأعمال المتعلقة بالنفط في المملكة العربية السعودية حتى عام ١٢٦٤ هـ / ١٩٤٥ م، حيث تعذر على شركة أرامكو نقل النفط عبر البحار التي تجوب فيها الغواصات الألمانية، ومع ذلك سار العمل في عدة مشروعات بترولية في أثناء فترة الحرب مثل البدء في بناء معمل لتكرير البترول في رأس تنورة، واستئناف عمليات التنقيب عن النفط في بقيق، والعثور على النفط في آبار القطيف والفوار، إلى جانب إنشاء خطوط أنابيب تحت مياه الخليج لضخ النفط إلى جزيرة البحرين لتكريره هناك، وجعل القطيف مركزاً لخطوط أنابيب النفط القادمة من حقول النفط المنتجة في منطقة الأحساء حيث يذهب إلى معمل التكرير في رأس تنورة (٢).

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥ م، ص ٤٨١.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٩٩ - ٧٠٠.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥ م، ص ٤٨٢.

## العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطاني

بعد إعلان توحيد المملكة في وحدة سياسية واحدة أعلنت معظم الحكومات العربية والإسلامية والأجنبية اعترافها بهذه الدولة الفتية، كما عملت على إنشاء علاقات سياسية وتجارية معها، وفي الوقت نفسه عمل الملك عبدالعزيز على عقد معاهدات الصداقة وحسن الجوار لتوثيق الصلات بين المملكة وبين الإمارات والمشايخ، والحكومات العربية المجاورة لها، في إطار القواعد والتنظيمات المتعارف عليها بين الدول إسلامياً وعالمياً.

ولقد كانت الأسس التي أقام عليها الملك عبدالعزيز سياسته الخارجية تقوم على منطلقات إسلامية وعربية وعالمية، فهو يعطى الدول والقضايا الإسلامية والعربية جل اهتمامه، كما أن مساهماته في حل القضايا العالمية مساهمة واضحة.

وتأكيداً لأواصر الصداقة المتبادلة، فلقد عملت بعض الدول الأوربية، ودول الشرق الأوسط على فتح وكالات وقنصليات ومفوضيات لها في مدينة جدة، وكان من أهم تلك الدول بريطانيا التي افتتحت مفوضية في جدة في وقت مبكر وهو عام ١٢٤٨هـ / ١٩٢٠م.

وأما الولايات المتحدة الأمريكية والتي نحن بصدد الحديث عن علاقاتها بالمملكة العربية السعودية، فإن وزارة خارجيتها كانت قد تلقت لعدة سنوات توصيات من موظفيها الرسميين في الشرق الأوسط، ومن الأفراد والجماعات ذوى المصالح الخاصة، تحث على إقامة قنصلية أو مفوضية أمريكية في جدة، لترطيد علاقاتها بالمملكة العربية السعودية.

وقد كان القنصل الأمريكي في عدن قد أوضح في عام ١٢٤٦هـ / ١٩٢٨م، أن السلطان عبدالعزيز لا يمانع من قيام تمثيل قنصلي لأمريكا في بلاده، وكان هذا الرأي من الملك عبدالعزيز مبنياً على رغبته في العمل على تحقيق سياسة الموازنة السياسية والاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، رغم أن الرجحان السياسى كان ما يزال في صالح بريطانيا، التي كانت لها السيطرة القوية على دول ومناطق تحيط بالمملكة العربية السعودية من كل جانب.

ويبدو أن زيارة تشارلز كرين Charles Krane للملك عبدالعزيز آل سعود عام ١٢٤٩هـ / ١٩٢١م، كانت بمثابة الحلقة الأولى من حلقات الاتصال بين بلاد الملك عبدالعزيز والولايات المتحدة الأمريكية، والتي كان من نتائجها اعترافها بالمملكة العربية السعودية، في

ذي الحجة ١٢٤٩هـ / ١٩٢١م (١)، وقد جاءت هذه المبادرة بعد أن أدركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتساع مشاركات شركاتها في تنمية هذا الجزء من بلاد العالم العربي، وأن ذلك يترتب عليه وضع ركائز سياسية واضحة لدعم وجودها في المنطقة، فكان إنشاء العلاقات السياسية بين البلدين على أساس اتفاقية مؤقتة عقدت في لندن بتاريخ ١٠ من رجب ١٢٥٢هـ / ٧ من نوفمبر ١٩٢٢م، وقد مثل المملكة في توقيع تلك الاتفاقية وزيرها في لندن، الأستاذ حافظ وهبة، كما مثل الولايات المتحدة الأمريكية سفيرها في لندن (٢)، وأهم ما اشتملت عليه الاتفاقية، ما يلي:

(١) يتمتع الممثلون السياسيون لكل من الدولتين بالامتيازات والحصانات المستمدة من القانون الدولي، ويسمح للممثلين القنصليين لكل من الدولتين، بعد اعتماد براءتهم القنصلية، بالإقامة في ممتلكات الدولة الأخرى، في الأماكن المسموح بالإقامة فيها للممثلين القنصليين، بموجب القوانين المحلية، ويتمتعون بامتيازات الشرف والحصانة، التي تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين بحسب العرف الدولي العام.

(٢) يسمح لرعايا المملكة العربية السعودية بدخول الولايات المتحدة الأمريكية ويعاملون فيها وفي ممتلكاتها ومستعمراتها معاملة حسنة، كما يسمح لرعايا الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها ومستعمراتها بدخول المملكة العربية السعودية ويعاملون وفق الأنظمة الخاصة بالأجانب، وحسب مقتضيات القانون الدولي.

(٣) فيما يخص الضرائب على الواردات والصادرات وغير ذلك من الضرائب والرسوم التي لها مساس بالتجارة والملاحة، وكذلك فيما يخص المرور والتخزين والتسهيلات الأخرى تولى كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها جهودها في تسهيل هذه الإجراءات.

(٤) إن شروط هذه الاتفاقية لا تتناول ما بين أمريكا وكوبا، وما بين أمريكا ومنطقة قناة

---

(١) De Novo: American Interests and Policies in the Middle East 1900 - 1939 (University of Minnesota Press, 1963), p. 362.

Walt: op. cit. p. 186.

De Novo: op. cit. p. 362.

بناما، أو ما بين ملحقات أمريكا فيما بينها (١).

ومع أن هذه المعاهدة اشترطت قيام التبادل الدبلوماسي والقنصلي، إلا أنه لم تتخذ أية خطوة فعلية نحو تنفيذ هذا الاتفاق في الحال، بل احتاج هذا الأمر إلى عدة سنوات، وقد كانت بدايته عندما ذهب ممثلو شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا إلى جدة لإجراء مفاوضات مع الملك عبدالعزيز بشأن الحصول على حقوق امتياز عن التنقيب عن البترول في الأراضي السعودية، وبعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاقية حق الامتياز، أرسل تويتشل تقريراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية، قال فيه «أرجو أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى التمثيل الرسمي لحكومتنا»، وكان جواب وزارة الخارجية الأمريكية على تويتشل أنه من المحتمل تنفيذ ذلك في غضون سنتين أو ثلاث سنوات.

وأخذ مسئولو الشركات البترولية الأمريكية بالمملكة العربية السعودية يواصلون الإلحاح على حكومتهم لإقامة تمثيل دبلوماسي بالمملكة لرعاية مصالحهم وتنظيم شئونهم، ففي عام ١٣٥٥هـ / ١٩٢٦م، بعث جيمس موفيت James Moffett، ممثل مصالح شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، خطاباً إلى وزير الخارجية الأمريكية، ذكر فيه أنه في ضوء التوسع الكبير في حقول النفط يجب على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعين ممثلاً مباشراً في المملكة العربية السعودية، وقد أجاب كوردل هل Cordell Hull، وزير الخارجية، أنه قبل الوصول إلى أي قرار في واشنطن فإن الوزارة ستقوم بإرسال مندوب عنها إلى جدة لبحث الأمر بحثاً شاملاً.

وبالفعل لم تلبث أن قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإيفاد قنصلها بالأمسكندرية ليلاند ب. موريس Leland B. Morris، إلى جدة بتاريخ ١٠ من ذي القعدة ١٣٥٥هـ / ٢٢ من يناير ١٩٢٧م، وذلك من أجل التمهيد لإنشاء علاقات بين الحكومتين السعودية والأمريكية، ولم يكن مكلفاً في ذلك الحين أن يدخل مع حكومة الملك عبدالعزيز في أي مباحثات تتناول العلاقات بين البلدين (٢).

وفي أوائل شهر فبراير أجرى ليلاند مباحثات دقيقة مع خبراء البترول الأمريكيين،

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٨٥ - ٦٨٦.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٨٣.



وأطلع على سير أعمالهم، ومدى علاقتهم بالحكومة السعودية، وبناء على ذلك قام لياند بارسال تقرير مطول ودقيق إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وصلها بتاريخ ١٠ من محرم ١٣٥٦ هـ / ٢٣ من مارس ١٩٣٧ م، وأهم ما جاء فيه هو أن نمو المصالح الأمريكية لا يبرر إقامة أي نوع من التمثيل الرسمي في جدة في الوقت الحالي (١).

وأما بالنسبة للمواطنين الأمريكيين الذين يعملون في الشركات البترولية وشركات التعدين فإنهم يتلقون معاملة حسنة وعادلة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وأخيراً ذكر في تقريره أن التمثيل الدبلوماسي قد يصبح ضرورة في المستقبل غير البعيد.

ولا شك أن هذا التقرير كان مطمئناً للحكومة الأمريكية على مصير رعاياها الذين يتمتعون بمعاملة عادلة تملئها على الحكومة السعودية العقيدة الإسلامية السحاء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزير الخارجية الأمريكي قام بنقل مضمون تقرير لياند إلى جيمس موفيت ممثل مصالح شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا مع التعليق بأن تقرير لياند يؤدي إلى الاستنتاج بأنه من غير الملائم قيام تمثيل أمريكي في المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت.

وفي عام ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٨ م، قامت الحكومة السعودية بإيفاد الشيخ حافظ وهبة، الوزير المفوض السعودي في لندن، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك قام موفيت بتقديمه إلى الرئيس الأمريكي، كما أخذه في جولة إلى وزارة الخارجية الأمريكية حيث أجرى حافظ وهبة مناقشات مع المسؤولين الأمريكيين بشأن العلاقات السعودية الأمريكية، وانتهاز موفيت فرصة هذه المباحثات للضغط من جديد بخصوص التمثيل القنصلي، وقد تلقى رداً بأن الحكومة الأمريكية تراقب التطورات في المملكة العربية السعودية بكل عناية.

ويبدو أن التطورات التي حدثت في المملكة العربية السعودية خلال عام ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م - من حيث اكتشاف البترول بكميات هائلة واستقرار الأوضاع السياسية - أقيمت الحكومة الأمريكية بمراجعة مركزها في شبه الجزيرة العربية، وأهمية توثيق علاقاتها بالمملكة العربية السعودية، ولذلك أعطت تعليمات إلى بيرت فيش Fish، الوزير المفوض بالقاهرة، لبحث مسألة التمثيل الدبلوماسي بالمملكة العربية السعودية، وكتابة توصياته بما

(١)

ينبغي القيام به، كما طلبت الحكومة الأمريكية نفس هذه المعلومات من نابنشو Knabanshue، الوزير الأمريكي المفوض بالعراق.

وفي برقيتين بتاريخ ٢ من جمادى الأولى ١٣٥٨هـ / ٢١ من يونيو ١٩٣٩م، أوصى كلا الممثلين بوجوب قيام تمثيل دبلوماسي مع المملكة العربية السعودية، نظراً للتوسع الكبير في المشاريع التنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية (١)، بالإضافة إلى شكوك الملك عبدالعزيز بخصوص الأهداف السياسية للبريطانيين والألمان واليابانيين في شبه الجزيرة العربية، ورغبته في إيجاد التوازن في المنطقة، كما أن هذا الإجراء يؤدي بالتالي إلى نمو المصالح المشتركة بين المملكة العربية السعودية وأمريكا.

وفي ضوء التأييد الذي تلقتة وزارة الخارجية الأمريكية من رجالها الذين يعملون في هذا المجال، فقد التمت موافقة الرئيس روزفلت على ذلك، ففي خطاب رفعه هل إلى الرئيس في ١٢ من جمادى الأولى ١٣٥٨هـ / ٢٠ من يونيو ١٩٣٩م، ذكر فيه أنه في ضوء التوصيات التي كان تلقاها من الممثلين الأمريكيين في كل من القاهرة وبغداد يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، ومما جاء في خطاب هل إلى الرئيس روزفلت، ما يلي «وبالنظر لمصالحنا المتزايدة في المملكة العربية السعودية بالصورة التي يقررها لنا وزيرنا المفوض بالقاهرة، بحيث أصبح هناك ما يزيد على ثلاثمائة وخمسة وعشرين مواطناً أمريكياً مرتبطين فعلاً بالمصالح الأمريكية، فإنني أنفق مع المقترحات التي أبداها ممثلونا في القاهرة وبغداد، وأنصح بان يعتمد وزيرنا ومساعدوه في القاهرة كمفوضين لنا أيضاً أمام الملك ابن سعود، وان تقام العلاقات الدبلوماسية مع حكومته، وإذا ما تم تبني هذه التوصية فإنها لن تستلزم أية مصاريف إضافية سوى القيمة الضئيلة المطلوبة لتغطية نفقات السفر بالنسبة للوزير ومن في معيته في ذهابه من القاهرة إلى جدة وعودته منها، وسوف يسعدني أن أعرف إذا ما حاز هذا الاقتراح قبولكم».

وعلى هامش خطاب هل كتب الرئيس اجابته الموجزة «فكرة مدهشة، أوافق،

OK» (٢).

De Novo: op. cit. p. 364.

(١)

Foreign Relations of U.S.A., 1939, Vol. IV, pp. 827, 828.

(٢)

Secretary of State to President Roosevelt, 30 June 1939.

وتبعاً لذلك قام وزير الخارجية الأمريكي بإبلاغ الوزير المفوض في القاهرة بأمر تعيينه وزيراً مفوضاً في المملكة العربية السعودية كذلك، وقد وافقت الحكومة السعودية على هذا الإجراء وكان ذلك في عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، كما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على تعيين فيش Fish في هذا الموقع الجديد في الثالث من أغسطس من العام نفسه.

وفي ٢٥ من ذي الحجة ١٣٥٨هـ / ٤ من فبراير ١٩٤٠م، وصل إلى جدة فيش كأول وزير مفوض للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، يحمل رسالة من الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز، بتوكيد العلاقات الودية بين السعودية وأمريكا، قدمها فيش إلى الملك عند تقديم أوراق اعتماده (١).

وبتقاعد فيش تم تعيين الكسندر س. كيرك Alexander C. Kirk، وزيراً مفوضاً لأمريكا في مصر والمملكة العربية السعودية وقد وافق مجلس الشيوخ على تعيينه في ٢٢ من محرم ١٣٦٠هـ / ٢٠ من فبراير ١٩٤١م، واستمر التنظيم الخاص باعتماد الوزير المفوض بمصر مفوضاً بالمملكة العربية السعودية أيضاً.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد اشتراكها في الحرب العالمية الثانية، بدأت تفكر جدياً في إقامة مفوضية أمريكية في جدة، وذلك لوجود الشركات الأمريكية المتحالفة الذكر، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي ظهرت جلية إبان الحرب العالمية الثانية.

وقد رأى الوزير الأمريكي المفوض في مصر أن جيمس موس James Moose، مؤهل أن يقوم بأعباء افتتاح المفوضية الأمريكية بالمملكة العربية السعودية، وذلك لخبرته الطويلة بشئون الشرق الأوسط.

وفي ١٢ من ربيع الآخر ١٣٦١هـ / ٢٠ من أبريل ١٩٤٢م، وافقت الحكومة السعودية على تعيين جيمس موس قائماً مؤقتاً بأعمال المفوضية الأمريكية في جدة، لحين وصول كيرك.

وبينما كان جيمس موس في جدة، وعلى أهبة الاستعداد للسفر إلى نجد هو وخبراء

---

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٨٢.

الزراعة القادمون معه لإجراء مقابلة مع الملك عبدالعزيز، تلقى الكسندر كيرك، الوزير المفوض الأمريكي في مصر، تعليمات بالسفر إلى المملكة العربية السعودية لحضور مراسم تأسيس المفوضية الأمريكية في جدة (١).

وبتاريخ ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٦١هـ / ٩ من مايو ١٩٤٢م، غادر كيرك القاهرة جواً وبصحبه مجموعة من الساسة الأمريكيين (٢) بالإضافة إلى الأستاذ خير الدين الزركلي، المستشار السعودي للمفوضية الأمريكية بالقاهرة، وكارل تويتشل الذي كان قد عين رئيساً للبعثة الزراعية (٣).

وفي ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٦١هـ / ١٠ من مايو ١٩٤٢م، هبطت الطائرة بالقرب من معسكر الملك عبدالعزيز في وادي الرمة على بعد ٤٥ ميلاً إلى الجنوب من بير رومه (٤) المشهورة بمياهها، وهناك التقى الوفد القادم من القاهرة مع جيمس موس وخبيرى الزراعة الأمريكيين وكانوا قد وصلوا لتوهم من جدة، وقد رحب الشيخ عبدالله بن سليمان، وزير المالية السعودي، بالوزير الأمريكي المفوض، كيرك، الذي قام بتقديم أوراق اعتماده رسمياً إلى الملك في اليوم التالي، أي الحادى عشر من مايو، حيث أقيم حفل تسليم أوراق الاعتماد في مخيم الملك عبدالعزيز، وبعد هذا الاحتفال توجه الملك عبدالعزيز إلى الرياض حيث استضاف جميع الحضور في قصره بالرياض، وهناك شاهدوا أفضل ما يعبر عنه كرم الضيافة العربى الأصيل (٥).

ولم يلبث أن غادر الوزير الأمريكى المفوض ورفاقه الرياض، وقد عاد الجميع إلى القاهرة جواً، فيما عدا جيمس موس الذى ذهب إلى الظهران لإجراء محادثات مع خبراء

(١) Walt: op. cit. p. 200, 201.

(٢) وهم مستر هورن Mr. Horne سكرتير كيرك الخاص، و ريموند هير Hare سكرتير المفوضية فى القاهرة، والكولونيل و. هـ. كروم W. H. Crom من القوات الجوية الأمريكية، الميجور تاورز Major Towers الملحق العسكرى، الليفتنانت جيرارد Gerard الملحق المعين بالمفوضية بالقاهرة، والزركلى، وتويتشل الذى عين رئيساً للبعثة الزراعية.

Walt, op. cit., p. 201.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ٦٨٤.

(٤) بئر رومة: هي بئر في عقيق المدينة المنورة، وهي التي اشتراها عثمان بن عفان رضي الله عنه فتصدق بها.

انظر: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: المفانم المطابة في معالم طابة، تحقيق حمد الجاسر ( الطبعة الأولى، الرياض، دار اليمامة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) ص ٤٢.

Twitchell: op. cit. p. 167 - 169.

(٥)

البتروال المتواجدين هناك (١)، والعاملين مع شركات البتروال الأمريكية.

وقد منح جيمس موس الرتبة الكاملة كوزير مفوض لأمريكا لدى المملكة العربية السعودية فى يوليو ١٩٤٢م.

وتبعاً لذلك ففى ٢٩ من سبتمبر من نفس العام قام موس بتقديم أوراق اعتماده رسمياً للمملكة العربية السعودية، وكانت هذه الخطوة هى واحدة من سلسلة الخطوات التى أكدت الأهمية المتزايدة لإقامة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (٢).

وفى أواخر رمضان ١٣٦٢هـ / ٢٠ سبتمبر ١٩٤٢م، كان الأمير فيصل وأخوه الأمير خالد فى زيارة للولايات المتحدة الأمريكية حيث أقيمت لهما مأدبة عشاء فى واشنطن لتكريمهما، وبهذه المناسبة تكلم الرئيس روزفلت قائلاً «يا صاحب السمو الملكى، أظن أن كلا منا يدرك أن هذه الأمسية تاريخية مجيدة، ففي تاريخ بلادنا الطويل وفى تاريخ شبه الجزيرة العربية الأطول، لم تكن هناك مأدب مثل هذه المأدبة، لقد جئنا ليعرف كل منا الآخر، وأظن أن شعبنا العظيمين متفقان أن علينا أن ننشد فى المستقبل المزيد من معرفة بعضنا بعضاً.

لدينا الكثير مما يجب أن نعرفه عن بعضنا، وإننى أمل أن نتمكن فى الأيام القادمة من بحث أمورنا بروح الأصدقاء، ومما هو معروف للجميع أن شبه الجزيرة العربية بلاد غنية بالموارد العظيمة كالموارد الزراعية وموارد باطن الأرض وظاهرها، وأود أن أوكد لصاحبى السمو الملكى كليهما أن الولايات المتحدة أمة لا تنشأ بسلط نفوذها على أية أمة أخرى مهما كان قدرها.

وكم كنت أود لو استطاع والد هذين السידين القدوم بنفسه، وأمل أن يشرفنا بزيارتنا هنا يوماً ما، كما أمل أن أذهب بنفسى ذات يوم لزيارته فى شبه الجزيرة العربية.

أظن أن كلنا نعرف أن الملك شخص عظيم جداً، وقد كنت أقرأ فى عصر هذا اليوم مجلة صغيرة كانت كلها عن الملك وكانت بها فقرة قصيرة فى النهاية أعجبت بها كثيراً إذ أن كل ما جاء فيها يتفق وفلسفتى الشخصية.

(١) Walt: op. cit. p. 204.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره. ج ٢، ص ٦٨٤.

Walt: op. cit. p. 204.

إن من أشد صفات ابن سعود إيمانه السامي بعدالة الخالق الأبدية، ولذا لم يدهشه أن الله الذي أرسل الغيث إلى البلاد العربية قديماً قد فجر فيها ينابيع الزيت حديثاً» (١).

ونظراً لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توطيد علاقتها بالمملكة العربية السعودية، قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتعيين وليم إيدى William A. Eddy مساعداً خاصاً للوزير المفوض الأمريكي بالمملكة العربية السعودية حيث كان إيدى باحثاً ممتازاً في التاريخ الحديث للشرق الأوسط، ويحسن التحدث باللغة العربية بطلاقة.

ووصل الكولونيل إيدى إلى جدة في ٢٠ من ربيع الأول ١٣٦٢هـ / ١٥ من مارس ١٩٤٤م، ولم يلبث أن تم تعيينه وزيراً مفوضاً للولايات المتحدة في جدة، ليخلف بذلك جيمس موس، حيث تم تصديق مجلس الشيوخ على تعيين إيدى في ٢٢ من شعبان ١٣٦٢هـ / ١١ من أغسطس ١٩٤٤م، وكان الملك عبدالعزيز يرتاح إليه ويأنس به (٢).

وعلى العموم لم تلبث أن رفعت درجة التمثيل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من مفوضية إلى سفارة وذلك منذ سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م، وكان جى ريفرز تشايلدرز Childs أول سفير أمريكي في البلاد السعودية.

ومنذ أن بدأت العلاقات بين البلدين وهي قائمة على أرسخ الدعائم إلى يومنا هذا (٣).

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٧٢٢ - ٧٢٣.

(٢) Walt: op. cit. p. 156.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ٦٨٤.

## العلاقات الاقتصادية بين السعودية وأمريكا

### إبان الحرب العالمية الثانية

كان الحج هو المصدر الرئيسي للدخل الذي يمكن أن تعتمد عليه المملكة العربية السعودية، وبعد اكتشاف البترول تعددت مصادر الدخل، وازدهرت المملكة اقتصادياً واجتماعياً.

إلا أنه عندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية، عانت المملكة العربية السعودية -كغيرها من دول العالم- من نقص في الموارد، بسبب انخفاض عدد الوافدين إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج، وبسبب تأثر عمليات انتاج النفط بالإضافة إلى تقلص دخول الحكومة من الرسوم الجمركية.

وكان طبيعياً في خضم هذه الأزمة العالمية، أن يسعى الملك عبدالعزيز إلى البحث عن قرض مالي بضمان احتياطي البترول الكبير الموجود في الأراضي السعودية (١)، وكان طلبه هذا موجهاً إلى شركات البترول الأمريكية العاملة في استخراج البترول في بلاده، وقد أوضح لها بأن المساعدات البريطانية لا تفي مطلقاً باحتياجاته.

وفي خلال عام ١٩٣٩م، قدمت شركات البترول الأمريكية قرضاً للحكومة السعودية قدره ١,٧١١,٦٩٢ (مليوناً وسبعمائة وأحد عشر ألفاً وستمائة واثان وتسعون دولاراً)، كما زادت الشركات مساعداتها خلال عام ١٩٤٠م، وقدمت قرضاً قدره ٢,٩٨٠,٩٨٨ (مليونان وتسعمائة وثمانون ألفاً وتسعمائة وثمانية وثمانون دولاراً)، بالإضافة إلى الرسوم والإيجار المستحقة (٢).

وفي خريف عام ١٩٤٠م، وصل فريد أ. ديفيز، رئيس شركة كاسوك CASOC، وبصحبه لويد هاملتون إلى المملكة العربية السعودية، للتفاوض مع الملك عبدالعزيز بخصوص متطلباته المالية، وقد أوضح الملك عبدالعزيز وذكر أن ميزانيته لعام ١٩٤١م، تصل إلى عشرة ملايين دولار، ولا يمكن إنقاصها عن ذلك بأي حال من الأحوال، وقدّر احتياجه لمثل هذا المبلغ سنوياً طيلة فترة الطوارئ، واعتبر ديفيز وهاملتون هذا التقدير معتدلاً

(١) رافت غنيمي حنفي الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

Walt: op. cit. p. 154.

(٢)

ويقترّب من الحد الأدنى للإنفاق الأساسى (١).

ثم طلب الملك من شركة كاسوك القيام بتدبير مبلغ ستة ملايين من الدولارات سنوياً، ولمدة خمس سنوات للوفاء بمتطلبات ميزانيته.

أما بقية المبالغ التى يحتاج إليها فقد عزم على مطالبة البريطانيين بتدبيرها، وأفاد بأن البريطانيين قد وعدوه بزيادة إعانته السنوية إلى مبلغ أربعمئة ألف جنيه استرليني أخرى إضافية.

وبعد مضى ما يقرب من ثلاثة أشهر من المناقشات والمفاوضات تلقى ديفيز تفويضاً من مكتب الشركة فى الولايات المتحدة بالموافقة على تقديم سلفة قدرها ثلاثة ملايين دولار للمملكة العربية السعودية، وذلك عن عام ١٩٤١م، وفى الوقت نفسه وعد ديفيز الملك بأن تبذل الشركة أقصى مجهوداتها فى سبيل تدبير بقية المبلغ المطلوب.

ويبدو أن الحكومة السعودية كانت مصممة على الحصول على كامل المبلغ، ولذلك وجهت خطاباً إلى ديفيز بتاريخ ١٨ من يناير ١٩٤١م، أوضحت فيه موقفها من الطلب، على أساس «إن قيمة السلفة الخاصة بعام ١٩٤١م والذى فوضتكم الشركة بالموافقة عليها هو بلا ريب مبلغ ثلاثة ملايين دولار أمريكى، إلا أنكم قد تعهدتم بصفة شخصية عند عودتكم مع مستر هاملتون إلى الولايات المتحدة بالسعى معاً بحماس واجتهاد لزيادة السلفة المذكورة إلى مبلغ الستة ملايين دولار، ولا يوجد لدينا أى شك فى أن مجهوداتكم ستكلل بالنجاح، وبأن قيمة السلفة ستصل إلى الرقم النهائى أى ستة ملايين دولار، وتبعاً لذلك فإننا نقوم الآن بعمل التقديرات الخاصة بميزانية هذا العام على أساس أن السلفة المقدمة من شركتكم هى ستة ملايين دولار، كما أوضحنا لكم فى مناسبات عديدة» (٢).

وكان هذا الخطاب فى واقع الأمر بمثابة أمر من الملك عبدالعزيز بتوفير المبلغ الإضافى، وترك أمر تدبيره لبراعة مسئولى الشركات الأمريكية.

وعندما عاد ديفيز Davies إلى الولايات المتحدة عقد اجتماعاً مشتركاً لمسئولى الشركات الأمريكية، وبحث ممثلو هذه الشركات فى هذا الاجتماع المداخل الممكنة التى يمكن بها التأثير على حكومة الولايات المتحدة لكى تقوم بتقديم معونات مالية للملك عبدالعزيز،

Walt: op. cit. p. 155.

(١)

Walt: op. cit. p. 158.

(٢)



وكنتيجة لمناقشاتهم قرر مسئولو شركات البترول ليس فقط الحصول على المبلغ الإضافي بل المبلغ كله أى الستة ملايين دولار من الحكومة الأمريكية.

ولقد صدر قانون الإعارة والتأجير Lend & Lease Act فى ١٢ من صفر ١٣٦٠هـ / ١١ من مارس ١٩٤١م، ولهذا فكر مسئولو الشركات فى إمكانية الحصول على سلف مالية للمملكة العربية السعودية طبقاً لشروطه، كما قرر مسئولو الشركات أن يوضع هذا الأمر أمام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، واتفقوا على أن الرجل المناسب للقيام بالاتصال المبذنى هو جيمس موفيت James A. Moffett، رئيس مجلس إدارة الشركات الأمريكية (١)، وذلك لصداقته الشخصية بالرئيس روزفلت.

وفى ١٠ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ٨ من أبريل ١٩٤١م، قام ديفيز وهاملتون بزيارة موفيت فى مكتبه فى نيويورك بعد عودتهما من المملكة العربية السعودية، وعرضا عليه مسألة المساعدات المالية للملك عبدالعزيز فوافقهما على ذلك.

وبتاريخ ١١ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ٩ من أبريل ١٩٤١م، تقابل موفيت مع الرئيس روزفلت، واقترح الأول قيام الحكومة الأمريكية بتدبير المساعدة المالية للمملكة العربية السعودية طبقاً لقانون الإعارة والتأجير، وقد رد الرئيس بأنه لا يوجد تشريع يسمح بهذه السلفة من الاعتمادات الخاصة بالإعارة والتأجير، وعندما طرحت فكرة إمكانية شراء الأسطول الأمريكى للبترول من المملكة أو من الشركات الأمريكية لحساب الملك عبدالعزيز، راقى هذه الفكرة للرئيس روزفلت كحل ممكن لمطالب الملك عبدالعزيز، ولذلك طلب الرئيس معلومات أوفى عن حقوق شركات البترول الأمريكية بالمملكة، وقد قال موفيت عن الرئيس أثناء تلك المقابلة القصيرة بأنه مأسور بشخصية الملك عبدالعزيز وبعاله (١).

وتشاور موفيت مع ديفيز وهاملتون، وأعد رسالة ومذكرة تشتمل على المعلومات التى

---

(١) جيمس موفيت: رئيس مجلس إدارة شركة بابكو وكالتكس، وخبير بالشئون البترولية المحلية والعالمية، وكان جيمس موفيت مشرفاً على مشتروات البترول الخاصة بقوات الحلفاء إبان الحرب العالمية الأولى، كما عمل عن قرب مع فرانكلين د. روزفلت Franklin D. Roosevelt الذى كان يعمل وزيراً مساعداً للأسطول فى عام ١٩٢٢م.

Walt: op. cit. p. 73.

Walt, op. cit., pp. 161 - 162.

(١)

طلبها الرئيس روزفلت، وتقدم بها موفيت للرئيس في ١٩ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ١٦ من أبريل ١٩٤١م، مؤكداً فيها أن ممثلي شركات البترول الأمريكية المعنية تناقشوا في اجتماعات عقدوها مع الملك عبدالعزيز حول الموقف المالي للمملكة، وأن الحكومة البريطانية قدمت للملك أربعمائة ألف جنيه استرليني وهو يسعى لجعل هذا المبلغ يرتفع إلى تسعمائة ألف جنيه، وأن احتياجات ميزانية المملكة تقدر اجمالاً بمبلغ عشرة ملايين دولار سنوياً.

وأضاف المستر موفيت في رسالته للرئيس أنه إذا أبدت حكومة الولايات المتحدة موافقتها على تقديم مساعدة مالية للملك عبدالعزيز في حدود ستة ملايين دولار سنوياً لمدة الخمس سنوات التالية، فإن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول سوف تسلم لحكومة الولايات المتحدة من حصة الملك عبدالعزيز كميات بترول تبلغ قيمتها ستة ملايين دولار من انتاج النفط سنوياً.

كما أوضح المستر موفيت أيضاً أن إيرادات الملك عبدالعزيز الاعتيادية من الحج والجمارك منخفضة تماماً، ومصروفاته زادت زيادة ملحوظة ليس فقط بسبب الحرب، ولكن أيضاً بسبب انحباس المطر وحدوث الجفاف في العام السابق ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م، وعليه فإن موفيت اعتقد بضرورة التوصل إلى حل يؤدي إلى ضمان تقديم مساعدة للملك عبدالعزيز، تلك المساعدة التي يحتاج إليها من أجل تنفيذ خطط التنمية التي يطمح الملك لتحقيقها في بلاده.

وقد أكد موفيت في مذكرته للرئيس روزفلت «ونحن نشق به تماماً، وليس هناك رجل آخر في الأقطار العربية ولا في الأقطار الإسلامية يحظى بمكانة مرموقة مثله، وبناء عليه فإنه في حاجة إلى تطوير المرافق المختلفة في دولته، وهو أمر ضروري للمحافظة على مكانته المرموقة في العالم العربي والإسلامي، كما أنه في حاجة إلى إعداد وتسليح شعبه، وكل ذلك يكلفه حسب تقديره عشرة ملايين دولار سنوياً حتى تنتهي الأزمة».

وأكد موفيت كذلك في مذكرته أن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول، تمتلك امتيازات للتنقيب عن البترول واستخراجه في المملكة العربية السعودية في جميع المناطق التي بها احتمالات بترولية في البلاد، وقد انفقت الشركة في البحث عن البترول في هذا الامتياز حوالي ٢٧,٥٠٠,٠٠٠ (سبعة وعشرين مليوناً وخمسمائة ألف دولار)، كما قدمت الشركة للملك عبدالعزيز ما قيمته ٦,٨٠٠,٠٠٠ (ستة ملايين وثمانمائة ألف دولار)، ولم يعد

فى إمكانية الشركة الاستمرار فى تلبية الاحتياجات المتزايدة وتحمل مسئولية ميزانية بلد مستقل فى ظل الظروف الدولية غير العادية الحاضرة (١).

كان هذا وصفاً للظروف التى اضطرت المملكة العربية السعودية إلى طلب مساعدة مالية عاجلة بضمان بترولها، وقد نقلها بأمانة إلى الرئيس روزفلت المستر موفيت فى مذكرة ألحقها برسالته التى أرسلها للرئيس بتاريخ ١٩ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ١٦ من أبريل ١٩٤١م، ولم يكتف موفيت بهذا الوصف الكامل للظروف، بل قدم فى مذكرته عدة اقتراحات للرئيس روزفلت، كانت كما يلى:

(١) نقترح أن تشتري حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة المملكة العربية السعودية منتجات بترولية مكررة بما قيمته ستة ملايين دولار سنوياً ولمدة خمس سنوات.

(٢) تتعاقد الشركة مع الملك لانتاج وتكرير ونقل المنتجات لحسابه إلى ميناء سعودي على الخليج.

(٣) يتنازل الملك عبدالعزيز عن كمية من نصيبه من البترول الخام المستخرج قيمتها ستة ملايين دولار.

(٤) البترول المنتج فى إطار هذا البرنامج، فيما عدا ما يؤخذ لاستخدام الأسطول الأمريكى أو أية أغراض أخرى خاصة بالحكومة الأمريكية داخل حدود المنطقة، يمكن نقله خارج المنطقة حيث يتم تسويته فى كل من مصر، والساحل الشرقى لأفريقيا، وجنوب أفريقيا، واستراليا، والهند، والقواعد العسكرية بالمضايق، والصين، واليابان، والفلبين إذا أمكن.

(٥) نقترح من أجل تحديد كميات البترول التى يتم استخراجها طبقاً لهذا البرنامج، التوصل إلى اتفاق حول أثمان كل أنواع المنتجات البترولية التى تظل سارية طوال فترة سريان الاتفاق.

(٦) نقترح أن تتصل وزارة الخارجية الأمريكية بالحكومة البريطانية لحثها ليس فقط على الاستمرار فى دفع المساعدات المقررة التى تدفعها للحكومة السعودية بواقع أربع مائة ألف جنيه استرليني سنوياً، بل أيضاً لزيادة قيمة هذه المساعدات بمبلغ أكبر، وأن المساعدة البريطانية إلى جانب ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى أية إيرادات أخرى تحصل عليها

(١) رأفت غنيمى حفى الشىخ: مرجع سبق ذكره، ص ١٢ - ١٦.

الحكومة السعودية، تبلغ جميعها بذلك حوالى عشرة ملايين دولار فى السنة، كما أن المساعدة البريطانية لن يقابلها حصول البريطانيين على بترول من الشركة الأمريكية فى السعودية، حيث إن لدى البريطانيين إمداداتهم البترولية الكافية من إيران والعراق والبحرين (١).

تلك كانت وجهة نظر شركات البترول الأمريكية صاحبة امتياز البترول فى المملكة العربية السعودية، كما عبر عنها رئيس هيئة مديريها موفيت، ومنها يمكن إبراز الحقائق التالية:

(١) لم يكن ما طلبه الملك عبدالعزيز منحة دون مقابل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كان قرصاً يضمن سداد الاحتياطي الضخم من البترول الموجود فى أراضي المملكة العربية السعودية.

(٢) لم يتقدم الملك عبدالعزيز مباشرة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لطلب القرض، وإنما تقدم لممثلى الشركات البترولية الأمريكية فى مملكته، معتمداً على أن لديه من احتياطي البترول الذى سيتم استخراج به مجرد زوال خطر الحرب ما يسد هذا القرض للشركات الأمريكية، وفى الوقت نفسه فإن شركات البترول الأمريكية صاحبة مصلحة فى استقرار الأمور فى المملكة العربية السعودية، حتى تستمر امتيازاتها البترولية دون منافس آخر، ولم يتقدم الملك عبدالعزيز إلى حكومة الولايات المتحدة بطلب هذا القرض رغم العلاقات الطيبة بين البلدين، وهذا يؤكد أن الملك عبدالعزيز كان يسعى لعمل اقتصادي بحت لا عمل سياسي.

(٣) إن شركات البترول الأمريكية فى سعيها الدعوب لكي تحصل المملكة العربية السعودية على القرض المطلوب تشعر بالامتنان للمملكة التى فضلت التعامل مع هذه الشركات، واستبعدت الشركات الأخرى، وخاصة الشركات البريطانية، ثم الشركات اليابانية، فالاستثمار البترولي الألمانى، حتى كادت الشركات البترولية الأمريكية أن تكون هي المحتكر للنشاط البترولي فى أراضي المملكة العربية السعودية، وذلك لأن هذه الشركات الأمريكية لا تسعى إلى وجود سياسي أو أى تأثير لها على السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، بعكس الشركات الأخرى وخاصة البريطانية.

(٤) أن القرض الذى طلبه الملك عبدالعزيز لم يكن مبالغاً فيه بل كان الحد الأدنى لمبلغ يسد

الاحتياجات الأساسية والضرورية في بلد مستقل كالمملكة العربية السعودية، كما أن هذا القرض يقابله حصة المملكة من الاستثمارات البترولية، ومعنى هذا أن الملك عبدالعزيز لا يريد أموالاً دون أن يكون لديه ما يضمن سدادها وزيادة، وهو بذلك يخطو في بناء بلده دون أن يضع نفسه تحت رحمة الأجانب أياً كانت علاقته بهم، فهو يسعى للمحافظة على استقلال وسيادة وحياد بلده، وإذا قبل التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فذلك لإدراكه بأنها بعيدة عن الأطماع الاستعمارية في الأقطار العربية وليس للعرب خبرة مؤلمة في علاقتهم بها كتلك التي لهم مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

(هـ) إن الاستثمارات البترولية الأمريكية تشعر بالاطمئنان على نشاطها في المملكة العربية السعودية نظراً لما يتمتع به الملك عبدالعزيز آل سعود من مركز ومكانة مرموقة بين زعماء العالمين العربي والإسلامي، واعتراف رجال الشركات البترولية الأمريكية بهذه الحقيقة استخدم للتأثير على حكومة الولايات المتحدة لتمويل القرض المطلوب، انطلاقاً من بديهية أنه ما دامت الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول تتمتع بثقة تامة في استقرار الأمور بالمملكة العربية السعودية، مما يبعد أي خطر عن هذه الاستثمارات، ومن ثم تتزايد فرص النشاط أمامها بالربح الوفير على الشركات الأمريكية البترولية.

فمن باب أولى أن تطمئن حكومة الولايات المتحدة إلى أن القرض الذي تتقدم به مضمون تسديده، ليس فقط من ناحية توفر احتياطي البترول في أراضي المملكة العربية السعودية بكميات هائلة، ولكن لأن الحكم في المملكة بإدارة الملك عبدالعزيز حكم قوي وسيطر على كل أنحاء المملكة العربية السعودية، ويضمن بذلك استقرار الأمور في البلاد (١).

وعموماً ومن القرارات التي ترصلت إليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الموضوع، نورد منها ما يلي:

أولاً : أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ليست في وضع يسمح لها بتقديم المساعدات المالية للمملكة العربية السعودية أو شراء بترولها، سواء تم استخراجها أو لا يزال في باطن الأرض.

ثانياً : طلب الرئيس روزفلت من جيس جونز Jesse Jones، المدير الفيدرالي لإدارة

(١) رأفت غنيمي الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ١٨ - ١٩.

القروض الخارجية، أن يبلغ البريطانيين برجانه أن يقوموا بتقدير احتياجات الملك عبدالعزيز المالية بكل اهتمام، وأن جونز قد قام بذلك، وحث الحكومة البريطانية على تقديم مساعدات مالية للملك عبدالعزيز (١).

ثالثاً : أن على كيرك، الوزير المفوض الأمريكي في مصر، في رده على مذكرة وزير الخارجية السعودية أن يؤكد تقدير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتأثيرات الموقف العالمي السيئ على الأمور في المملكة العربية السعودية، والتي أدت إلى مشكلات مالية، وأنه لا يخفى على الحكومة السعودية بدون شك أن حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية تقدمان بصفة دورية مساعدات اقتصادية ومالية لعدة أقطار عالمية، وأن الحكومة الأمريكية تقدم لبريطانيا العظمى مساعدات كبيرة في مختلف المجالات.

رابعاً : أن موضوع تقديم قرض للمملكة العربية السعودية كان موضع اهتمام وتقدير كبيرين من الرئيس روزفلت ومن كبار المسؤولين في حكومته.

خامساً : أنه لا حاجة للتأكيد بأن استمرار المملكة العربية السعودية متمتعة باستقلالها وتمتع أهلها بالرخاء، موضع اهتمام وتقدير من الحكومة الأمريكية، التي تشعر بالتقدير الكبير لجهود الملك عبدالعزيز في توحيد وتنمية بلاده والمحافظة على استقلالها (٢).

وإذا كان مسئولو الشركات البترولية الأمريكية قد فشلوا في الحصول على مساعدات مالية من الحكومة الأمريكية للمملكة العربية السعودية في عامي ١٣٦٠ و ١٣٦١ هـ / ١٩٤١ و ١٩٤٢ م، إلا أنهم لم يلبثوا أن عادوا لبذل محاولة جديدة للضغط من أجل الإسراع في تقديم المعونة المباشرة للمملكة العربية السعودية، طبقاً لقانون الإعارة والتأجير، وقد ساعدهم في ذلك وجود حليف قوى في معسكرهم المتمثل في وزارة الخارجية الاملايكية، والتي كانت قد أعادت النظر في موضوع المساعدة المباشرة للسعودية، وذلك لعدة اسباب، أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة لتوطيد صداقتها بالملك عبدالعزيز، لمكانته في العالم العربي والإسلامي، ولإخلاصه لقضية الحلفاء، كما أن الأراضي السعودية تبشر بان تكون حاوية لأكبر حقول البترول في العالم، وبناء عليه فإن وزارة الخارجية الأمريكية تأمل حدوث إجراء من شأنه أن يجعل المملكة العربية السعودية مهية لكي تحصل على المساعدات الأمريكية.

Walt: op. cit. p. 175.

(١)

(٢) رافت غنيمي الشيش: مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ - ٢٣.

Walt: op. cit. pp. 174 - 176.

وفى ٤ من محرم ١٣٦٢هـ / ١١ من يناير ١٩٤٣م، قام إدوارد ستيتينيوس Edward R. Stettinius، مدير إدارة المعونة، بكتابة مذكرة إلى الرئيس روزفلت أوضح فيها أن المملكة العربية السعودية تعتبر الدولة الكبرى الوحيدة في الشرق الأدنى التي لم تؤهل للحصول على المعونة طبقاً لقانون الإعارة والتأجير، وتقع على البحر الأحمر والخليج العربي الحيويين، كما تقع عبر الطريق الجوى المباشر للهند والشرق الأقصى.

ويبدو أن الرئيس روزفلت والمسؤولين الأمريكيين بدأوا يدركون الأهمية الاستراتيجية البالغة للشرق الأوسط، وعلى الأخص للمملكة العربية السعودية، لهذا أخذوا يربطون بين حاجة المملكة إلى قرض أو مساعدة مالية، وبين المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي جعل الرئيس روزفلت يصدر فى ١١ من صفر ١٣٦٢هـ / ١٨ من فبراير ١٩٤٣م، التوجيه التالى إلى مدير إدارة الإعارة والتأجير «عزيزى مستر ستيتينيوس: من أجل استخدام السلطات المخولة لكم كمدير لإدارة الإعارة والتأجير بالأمر التنفيذى رقم ٨٩٢٦ بتاريخ ٢٨ من أكتوبر ١٩٤١م، ومن أجل تمكينكم من اتخاذ الاجراءات الخاصة بتقديم المعونة المتضمنة فى «قانون الإعارة والتأجير» إلى حكومة المملكة العربية السعودية، فإننى بموجب هذا أعلن أن الدفاع عن المملكة العربية السعودية يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة».

ومن الملاحظ أن هذا التوجيه من روزفلت جاء متأخراً عن بداية الطلب السعودى عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م، وظهور المساعدات المالية البريطانية للحكومة السعودية، حيث كانت الحكومة الأمريكية تقف موقفاً فيه الكثير من التردد والمراقبة، وفى الوقت نفسه يشير إلى وجود نقطة تحول فى الدبلوماسية الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وبعد توجيه روزفلت لمدير إدارة الإعارة والتأجير، بدأت الترتيبات لتقديم المساعدات المطلوبة للمملكة العربية السعودية، حيث أبرق وزير الخارجية الأمريكية، المستر هل Hull، إلى كيرك Kirk، الوزير الأمريكى المفوض فى مصر، يطلب منه أن يبلغ الملك عبدالعزيز آل سعود بهذا القرار الأمريكى، وان يتأكد من ترحيب الملك بالقرار.

وفى ربيع الآخر ١٣٦٢هـ / أوائل أبريل ١٩٤٣م، سافر الوزير المفوض كيرك إلى المملكة العربية السعودية لإبلاغ الملك عبدالعزيز، بالترتيبات الخاصة بتنفيذ قانون الإعارة

والتأجير، وقد عبر الملك عبدالعزيز عن سروره وامتنانه لهذه المعونة حسنة التوقيت (١).

وقد رد المستر كيرك ببرقية إلى حكومته ضمنها ترحيب الملك عبدالعزيز بالقرار الأمريكي، وإمكانية إرسال المساعدة الأمريكية للمملكة في صورة سيارات وماكينات رى وغيرها من الأشياء العينية، واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع ذلك موضع التنفيذ.

وفى ٦ من رجب ١٣٦٢ هـ / ٩ من يوليو ١٩٤٢ م، تقدمت الحكومة السعودية إلى المفوضية الأمريكية في جدة بقائمة احتياجاتها من المساعدات العسكرية.

وقد تم إرسال شحنات المعونة إلى المملكة العربية السعودية عن طريق مركز إمدادات الشرق الأوسط في القاهرة، وكانت هذه الوكالة البريطانية الأمريكية المشتركة مفوضة باتخاذ جميع الاجراءات الخاصة بشحنات المساعدة لدول الشرق الأوسط.

وهكذا تحقق للمملكة العربية السعودية الحصول على القرض الذي طلبته من الحكومة الأمريكية في صورة عينية، كما حثت الحكومة الأمريكية بريطانيا على أن تسدد القسط الذي حل موعده من القرض الأمريكي إلى المملكة العربية السعودية مباشرة، وقد ارسل الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز يبلغه أن القرض الذي ستقدمه بريطانيا له ليس مصدره كرم الحكومة البريطانية وسخاؤها، وأن الولايات المتحدة يهمنها تقوية علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، بحيث يتاح للولايات المتحدة أن تقدم للسعودية المعدات وتقرضها الأموال دون وسيط (٢).

وفى أثناء فترة الحرب العالمية الثانية قدمت الولايات المتحدة الأمريكية من المواد والمساعدات إلى المملكة العربية السعودية ما بلغت قيمته الإجمالية ٢٢,٠٠٨,٥٠٧ (ثلاثة وثلاثون مليوناً وثمانية آلاف وخمسمائة وسبعة من الدولارات)، واتفق أن تسترد الولايات المتحدة ما قيمته ١٥,١٢٩,٥٠٧ (خمس عشرة مليوناً ومائة وتسعة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وسبعة من الدولارات)، أما الباقي فيعتبر منحة لا ترد.

وقد اشتملت المعونة الأمريكية على شحنات من الحبوب والسكر والبضائع القطنية

(١) National Archives, Washington, American Minister in Egypt, Kirk,

No. 1005, to Secretary of State, in 26th April 1943.

(٢) رأفت غنيمى الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.



ومعدات النقل كما كانت الفضة من أكثر السلع التي شملتها المعونة الأمريكية، والتي تضمنت عملات الريال الفضية حيث كانت حاجة الملك عبدالعزيز شديدة وعاجلة في أثناء الحرب لمقابلة المتطلبات النقدية المتزايدة للشعب السعودي.

وفي أثناء زيارة الأمير فيصل عام ١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م، للولايات المتحدة الأمريكية، قام الأمير بالتفاوض مع المسؤولين الأمريكيين في واشنطن بشأن المتطلبات الاقتصادية للمملكة، كما كان الأمير مهتماً بالحصول على بعض الأسلحة الصغيرة وغيرها من المعدات الحربية، كما طلب الأمير فيصل أيضاً معلومات بخصوص شحنات أخرى من الفضة، وكذلك المعدات ذاتية الحركة، ومعدات الراديو والمضخات والمواد الطبية (١).

وإذا كان يحق لنا أن نقول إن الفضل كله يرجع لله أولاً، ثم للدور الذي قام به الملك عبدالعزيز في سبيل إخراج البلاد من محنتها بطرق تحفظ للمملكة مكانتها وهيبته واستقلالها، وأن تعيش فترة الحرب بسلام وأمان، فإننا لا يمكن أن ننكر أن البريطانيين كان لهم الدور الأكبر في مساعدة المملكة العربية السعودية، مهما كانت الطريقة التي ننظر بها حيال ذلك الأمر، فقد بلغت قيمة مساعدة المملكة المتحدة التي لم تستردها من الحكومة السعودية مبلغاً وقدره ٥١ مليون دولار، وهو يمثل عدة أضعاف لما دفعته الولايات المتحدة على أساس أنه معونة لا ترد في برنامج الإعارة والتأجير Lend-Lease Act.

ومع أن الولايات المتحدة أنهت رسمياً برنامج الإعارة والتأجير في ٨ من رمضان ١٣٦٤هـ / ١٧ من أغسطس ١٩٤٥م، إلا أن دولا معينة استثنيت كان من ضمنها المملكة العربية السعودية إذ استمرت في الحصول على معونات من خلال هذا البرنامج حتى تم استخراج البترول بكميات كبيرة (٢).

وإذا كانت الجوانب الاقتصادية هي التي كانت حجر الأساس في العلاقات السعودية الأمريكية والتي تطورت لتشمل الجوانب السياسية حيث أخذت العلاقات تتطور يوماً بعد يوم نحو مستقبل أفضل لشعبي البلدين، إلا أن هناك ما يعكس صفو العلاقات السعودية الأمريكية، ويتمثل في تبني الولايات المتحدة الأمريكية للصهيونية ووقوفها إلى جانبها وتعاطفها معها.

National Archives, Washington, American Minister in Saudi Arabia, (١)

James Moose, No. 75, to Secretary of State, in 25th October 1943.

Walt: op. cit. pp. 220 - 230.

(٢)

## موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية

كانت الحكومة السعودية تواصل كفاحها واتصالاتها بالحكومة البريطانية بشأن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن بعد صدور الكتاب الأبيض عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، وإبان الحرب العالمية الثانية ركزت الحكومة السعودية اهتمامها على السياسة الأمريكية التي بدأت تتأثر بالدعاية الصهيونية نظراً لوجود أعداد كبيرة من اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقال ثقل الحركة الصهيونية إليها.

ولم تكن جهود الملك عبدالعزيز في اتصالاته بالولايات المتحدة الأمريكية عقب مؤتمر لندن وصدور الكتاب الأبيض، وإنما كانت سابقة عليه، ففي ٧ من شوال ١٣٥٧هـ / ٢٩ من نوفمبر ١٩٣٨م، أرسل الملك عبدالعزيز إلى الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة ينبه فيها الحكومة الأمريكية بعد إصدارها بياناً في ٢٠ من رمضان ١٣٥٧هـ / ١٤ من أكتوبر ١٩٣٨م، أيدت فيه قرار التقسيم، والذي يحمل في طياته حرص واهتمام الحكومة الأمريكية بفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وأنه في ضوء هذا الاهتمام، قد راقبت الحكومة الأمريكية وشعبها بأشد العطف تدرج الوطن القومي في فلسطين، وهو مشروع لعب فيه الذهب ورأس المال الأمريكي دوراً رئيسياً (١).

وإبان الحرب العالمية الثانية قامت الصهيونية باستغلال ظروف الحرب، وأخذت تنشر دعاية واسعة النطاق أرادت بها السعي لتضليل الرأي العام الأمريكي من جهة، والضغط على الحلفاء في موقفهم الحرج من جهة ثانية، ليحملوا بذلك دول الحلفاء على الخروج على مبادئ الحق والعدل والإنصاف التي أعلنوها وقاتلوا من أجلها، وهي حرية الشعوب واستقلالها (٢).

ويريد اليهود بعملهم هذا أن يحملوا الحلفاء على مساعدتهم في القضاء على الشعب العربي الآمن في فلسطين، وأن يحل اليهود المشردون من كل الآفاق في هذا الموطن الإسلامي

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١١٠٣ - ١١١٤.

(٢) طه عثمان الفراء: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥ - ١٩٦.

محمد أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين (القاهرة، مكتب الهيئة العربية العليا، ١٩٥٤م)، ص

المقدس.

وقد تنبه الملك عبدالعزيز للدعاية الصهيونية، وأرسل خطاباً للرئيس الأمريكى روزفلت بتاريخ ٢٥ من ربيع الآخر ١٣٦٢هـ / ٢٠ من أبريل ١٩٤٢م، يطلب من الحكومة الأمريكية التعاون فى سبيل إيقاف ميل الهجرة إلى فلسطين إيقافاً تاماً، وإيجاد أماكن لليهود فى غير فلسطين يأوون إليها، ومنع بيع الأراضى لليهود منعاً باتاً (١).

وفى ١٩ من رجب ١٣٦٢هـ / ١٥ من يوليو ١٩٤٢م، أجاب الرئيس روزفلت على رسالة الملك عبدالعزيز مؤكداً أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتخذ أى قرار يغير من وضع فلسطين الأساسى دون التشاور مع العرب واليهود.

كما أبرق الملك عبدالعزيز فى ٢ من صفر ١٣٦٢هـ / آخر يناير ١٩٤٤م لوزارة خارجيته مستنكراً تعاطف بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى مع الحركة الصهيونية، والذي ظهر واضحاً فى تأييدهم لقرارات مؤتمر بيلمور Biltmore (٢) الذى عقده الصهاينة فى مدينة نيويورك والتي تنادى قراراته بفتح أبواب فلسطين للهجرة لليهود دونما قيد أو شرط حتى يستطيع اليهود تكوين دولة يهودية (٢).

هذا وقد أبلغت وزارة الخارجية السعودية الوزير الأمريكى المفوض فى جدة شدة انزعاج الملك عبدالعزيز لقرارات المؤتمر، مما جعل الوزير الأمريكى يبلغ حكومته، فجاء جوابها وقدمه الوزير الأمريكى للخارجية السعودية فى مذكرة بتاريخ ٢٤ من ربيع الأول ١٣٦٢هـ / ٢٠ من مارس ١٩٤٤م، ومفاده أن الرئيس روزفلت يشكر الملك عبدالعزيز على بيانه، ويؤكد أن مثل هذا الأمر لا يغير الموقف الأساسى لسياسة الحكومة الأمريكية تجاه

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١١٢١ - ١١٢٥.

(٢) عقده الصهاينة معاً فى مدينة نيويورك ونادوا بإيجاد دولة يهودية تضم فلسطين كلها، وتعاطف بعض أعضاء الكونجرس مع قرارات المؤتمر التي تنادى بفتح أبواب فلسطين للهجرة لليهودية دون قيد أو شرط.

انظر:

محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام رأى العام العالمى ١٩٤٥ - ١٩٦٧م (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩م)، ص ٤٤ - ٤٦.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج٢، ص ١١٤٥.

فلسطين (١).

وفى ٢٠ من محرم ١٣٦٤هـ / ٥ من يناير ١٩٤٥م، أرسل الوزير الأمريكى المفوض فى السعودية برقية إلى جيمس بيرنز Byrns، وزير الخارجية الأمريكى، أوضح فيها أن الملك عبدالعزيز يلح بعد توقيع برتوكول جامعة الدول العربية من أجل الالتزام المشترك بالدفاع عن فلسطين العربية ضد الصهيونية بالقوة إذا لزم الأمر، وأن الملك عبدالعزيز يشرفه أن يموت على أرض المعركة دفاعاً عن فلسطين (٢).

وقد أبلغ وزير الخارجية الأمريكى الرئيس روزفلت بفحوى هذه البرقية، وعقب بأنه لأمر بالغ الدلالة أن يصرح الملك عبدالعزيز بأنه يشرفه أن يموت دفاعاً عن قضية فلسطين (٢).

كما كتب المدير الأمريكى للعمليات الاقتصادية فى الشرق الأوسط لاندس Landes إلى الرئيس روزفلت فى ١٧ من يناير ١٩٤٥م، أن الملك عبدالعزيز «يهتم اهتماماً عميقاً بموضوع فلسطين بصفة شخصية لما لها من أهمية سياسية ودينية وأنه رفض أن يتقبل أية اقتراحات أمريكية تقوم على أساس إيجاد حل سياسى وسط لهذه المشكلة، أما من الناحية الدينية فإن الملك عبدالعزيز يمثل خط الدفاع الأول عن العقيدة الإسلامية وهو قمة حركة التضامن الإسلامى الحقيقى» (٤).

واستمراراً للجهود السعودية فى خدمة القضية الفلسطينية، ألقى الملك عبدالعزيز بياناً على أفراد المفوضية الأمريكية فى جدة خلال لقائه بهم فى ١٦ من صفر ١٣٦٤هـ / ٢١ من يناير ١٩٤٥م، طالب فيه أن تقوم الحكومة الأمريكية بتسوية المشكلة الفلسطينية طبقاً لتقاليدها عن العدالة التى يتمسك بها الأمريكيون لأنفسهم وجيرانهم.

وقال فى بيانه «على أمريكا وبريطانيا أن تختارا بين أرض عربية، يسودها السلام

(١) خير الدين الزركلى: المصدر السابق، ج٢، ص ١١٤٥.

(٢) Foreign Relation of the U.S. (1945), Vol. VIII, A Telegram from Minister in Saudi Arabia, Eddy, to Secretary of State, in 5th January 1945. 890 B. 00/ 1- 545.

(٣) Ibid: Memorandum from Secretary of State to President Roosevelt, in 9th January 1945.

(٤) Ibid: pp. 680 - 681.

والهدوء، وأرض يهودية، غارقة بالدم»، وأنه «إذا اختارت أمريكا جانب اليهود فإن ذلك سوف يعنى بالنسبة لنا أن أمريكا قد رفضت الوقوف مع الحق وهو أمر نأسف عليه» (١).

وقد اهتم الرئيس الأمريكى بهذا الأمر، فهو يعرف أن الملك عبدالعزيز ليس كغيره من الحكام الذين يقتصرون على الأقوال، بل هو رجل سياسة وحرب، ولا يبالى فى سبيل مبدنه أن يموت شريفاً وشهيداً فى ساحة القتال دفاعاً عن الإسلام، كما أن الرئيس الأمريكى روزفلت من خلال المكاتبات التى دارت بينه وبين الملك عبدالعزيز بشأن القضية الفلسطينية بات معجباً بشخصية الملك عبدالعزيز القرية، ولما يتمتع به من نفوذ فى العالمين العربى والإسلامى، فأخذ يتوق إلى لقاء شخصى مع هذا الزعيم ليعرف منه مباشرة آراءه عن أحوال الشرق الأوسط وفى مقدمتها القضية الفلسطينية، خاصة وأن الرئيس روزفلت كان وقتها يتعرض لضغوط صهيونية قوية من أجل العدول عما قرره من تأجيل البت فى موضوع إقامة دولة يهودية فى فلسطين، وكان عليه أن يتخذ قراراً بهذا الصدد، ولذلك فقد اعتقد أن اجتماعه بالملك عبدالعزيز ربما مكنه أن يؤثر فيه، ويحمله على الموافقة على إقرار حل سلمى للمسألة الفلسطينية (٢).

وطلب الرئيس روزفلت من وزارة الخارجية الأمريكية أن تعمل على تنظيم لقاء مع الملك عبدالعزيز ضمن القادة الذين سيلتقى بهم فى الشرق الأوسط، وهو فى طريق عودته من اجتماعه بتشرشل فى يالطا (٣)، فى ١٩ من صفر ١٣٦٤ هـ / ٢ من فبراير ١٩٤٥ م (٢).

وفى غرة ربيع الأول ١٣٦٤ هـ / ١٤ من فبراير ١٩٤٥ م، اجتمع الرئيس روزفلت على ظهر الطراد الأمريكى كوينسى Quincy فى البحيرات المرة بقناة السويس بالملك

(١) Ibid: A Telegram No. 45, from American Minister in Jeddah, Eddy, to Secretary of State, in 1st February 1945, 867 No. 01/2-145.

(٢) أحمد حسين العقبي: أسرار لقاء الملك عبدالعزيز والرئيس روزفلت (ط١، بيروت، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م)، ص ٧٢.

(٣) يالطا أو (يالتا) مدينة بجمهورية روسيا السوفيتية، عقد فيها مؤتمر من ٤ - ١١ نوفمبر ١٩٤٥ فى نهاية الحرب العالمية الثانية، اشترك فيها روزفلت وتشرشل وستالين وذلك لوضع خطة لما بعد الحرب العالمية الثانية. بعد أن هزمت ألمانيا وسقطت حليفتها إيطاليا.

انظر: أحمد حسين العقبي: المرجع السابق، ص ١١٢.

(٢) محمد مختار باشا: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢٥.

عبدالعزیز آل سعود، وبعد ان ناقش الرئيس الأمريكى شئون الحرب مبدئاً ثقته بأن المانيا سوف تهزم، ذكر روزفلت أنه يواجه مشكلة خطيرة يود أن يطلب من الملك عبدالعزیز مشورته وعونه فيها، وهى إنتقاذ بقايا اليهود فى أوربا وإعادة توطينهم، وهم الذين قاسوا ما لا يوصف من الأهوال على يد النازيين من طردهم وتدمير بيوتهم وتعذيب وقتل جماعى، وقال روزفلت أنه «يشعر بمسئولية شخصية، بل إنه ألزم نفسه إلزاماً بالمعاونة فى حل هذه القضية، فماذا لدى الملك من اقتراح لحلها؟» فأجابه الملك عبدالعزیز «فلتعطهم وذريتهم خير أراضى وبيوت الألمان الذين اضطهدوهم».

فأجاب روزفلت «إن اليهود الباقين لديهم رغبة ملحة للاستقرار فى فلسطين، ولا بد أنهم يرهبون بداهة البقاء فى المانيا، حيث يمكن أن يتعرضوا للعذاب مرة أخرى». فقال الملك أنه «لا يشك أن لدى اليهود أسباباً قوية لعدم الثقة فى الألمان، ولكن الحلفاء بالتاكيد سوف يدمرون قوى النازيين إلى الأبد، وبانتصارهم سوف يكون لديهم من القوة ما يحمون به ضحايا النازية، وإذا كان الحلفاء لا يتوقعون أنهم سيحكمون السيطرة على السياسة الألمانية فى المستقبل فلماذا كانت هذه الحروب الباهظة؟ إنه لا يتصور ترك العدو فى موقف يستطيع أن يعاود الهجوم فيه بعد هزيمته».

عاد روزفلت لمناقشة الموضوع قائلاً: «إنه يعتمد على الكرم العربى وعلى عون الملك فى حل المشكلة الصهيونية»، ولكن الملك عبدالعزیز أعاد القول «لنجعل العدو الظالم هو الذى يدفع الثمن، وهذه هى الطريقة التى يتبعها العرب فى حربهم، وعلى المجرم أن يدفع هو التعويضات وليس على المشاهد البريء، وما هو الضرر الذى أنزله العرب بيهود أوربا؟ إن الألمان هم الذين سرقوا بيوتهم وأرواحهم فليدفع الألمان الثمن» (١).

وقد أبان الملك عبدالعزیز للرئيس روزفلت أن هناك جيشاً يهودياً فى فلسطين يريدون به فيما يعتقد محاربة العرب لا محاربة الألمان، وأوضح ببساطة أن العالم العربى لن يسمح لليهود بأى وجود فى فلسطين للتوطن فى المستقبل، كما أكد بوضوح أن العرب سيحملون السلاح قبل أن يوافقوا على هذا الأمر، وإن دينه يوجب عليه العمل معهم فى فلسطين وحولها، ولا شك أن الملك عبدالعزیز ترك أثراً كبيراً فى نفس الرئيس روزفلت بأن العرب ينوون الجهاد لا مجرد القول (٢) دفاعاً عن أرضهم ومقدساتهم الإسلامية، وهذا ما

(١) أحمد العقبى: مرجع سبق ذكره، ص ١١٦ - ١١٧.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج ٢، ص ١١٦٤.

جعله يعطى الملك عبدالعزيز عهداً مؤكدة ذكرها مرة أخرى فى خطابه إلى الملك فى ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٦٤هـ / ٥ من أبريل ١٩٤٥م «أنه هو شخصياً وكرئيس للولايات المتحدة لن يقوم بأى عمل يمكن أن يكون معادياً للعرب، وأن حكومة الولايات المتحدة لن تحدث تغييراً فى سياستها الأساسية فى فلسطين بغير التشاور الكامل مع العرب واليهود» (١).

إلا أن الأجل لم يمهل الرئيس روزفلت ليفي بما قطعه على نفسه بشأن فلسطين، فلقد توفي بعد أسبوع من تحرير هذا الخطاب للملك عبدالعزيز، وخلفه ترومان، فوجدت فيه الصهيونية التأييد والتشجيع فى تحقيق مخططاتها.

وفى ١٢ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ / ٢٠ من أكتوبر ١٩٤٥م، أصدر جيمس بيرنز، وزير الخارجية الأمريكى بياناً، ذكر فيه النهج الجديد لسياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء فلسطين، فى ظل الرئيس الجديد ترومان والذى جاءت عباراته لتؤكد أنه لن يتخذ أى قرار نهائى من شأنه أن يؤثر على الوضع الأساسى فى فلسطين قبل التشاور مع كل من العرب واليهود، وأن المباحثات بين الرئيس ترومان ورئيس الوزارة البريطانية أتلى إنما هى مباحثات استكشافية من أجل التوصل إلى حل لمشكلة اليهود الذين تركوا ديارهم واحتمال أن تكون فلسطين ملجأ لبعض منهم (٢)، ويبدو لنا أن هذا التصريح الغرض منه تهدئة الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط.

ولا شك أن الوزير الأمريكى المفوض فى جدة كان يدرك أهمية موقف الملك عبدالعزيز تجاه القضية الفلسطينية، وأثر هذا الموقف على العلاقات السعودية الأمريكية، فكتب مذكرة لحكومته بتاريخ ١٩ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ / ٢٦ من أكتوبر ١٩٤٥م، ومما جاء فيها «إن حكومة المملكة العربية السعودية لا تستطيع أن توافق بين مبدأ التشاور المسبق مع العرب وبين ما يذاع عن اقتراح للولايات المتحدة بوجوب إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين حالا، وبدون تشاور مسبق، حتى لقد أصبحت أعتقد بشكل نهائى فى ٢ من أكتوبر

(١) Foreign Relations of U.S.A., 1945, Vol. VIII, p. 698, A Letter from

President Roosevelt to King Abdul Aziz, in 5th April 1945, 867 N. 01/4-545.

(٢) Foreign Relations of U.S.A., 1945, Vol. VIII, pp. 790-791, Memorandum

from U.S. Minister in Saudi Arabia. Eddy, to Near Eastern and African

Affairs, Hunderson, Washington, in 26th Oct. 1945. 867, N. 01/10-2645.

أن تنفيذ مثل هذا القرار بدون اشتراك الزعماء العرب سوف يكون دليلاً باتاً لدى الحكومة السعودية على أن سياسة حكومة الولايات المتحدة بشأن فلسطين ليست متفقة مع العرب ولا هي ودية نحوهم» (١).

«وتعتقد حكومة المملكة العربية السعودية أن نشر خطاب الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز المؤرخ في ٥ من أبريل ١٩٤٥م، قد يوضح سياسة الحكومة الأمريكية، ويضع حداً لمطالبة الصهيونية بتصرف من جانب واحد، ومع ذلك فإذا حدث تصرف من جانب واحد يؤثر على الوضع الأساسي في فلسطين فسوف نتهم بخلف الوعد، وسوف تنهار هيبتنا لدى حكومة المملكة العربية السعودية، ويعتقد الملك أن استقلال دولة فلسطين العربية، وبقائها على قيد الحياة أمر يهم الدول العربية المجاورة في الشرق الأدنى اهتماماً أكثر شرعية من اهتمام الأمريكيين الذين تقع بلادهم على بعد خمسة آلاف ميل سواء كان هؤلاء الأمريكيون يهوداً أو غير يهود، ونتيجة لذلك فهو (الملك عبدالعزيز) مصمم على ألا يكون للحكومات العربية رأى في مستقبل فلسطين أقل من الصهيونيين الذين يعيشون على مسافة بعيدة».

«وإذا تأكد الشك المتزايد في أن حكومة الولايات المتحدة تتبع إزاء فلسطين سياسة ودية نحو الصهيونية السياسية، وبالتالي معادية للعرب، فإن مشروعات الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية سوف تشل بدرجة خطيرة».

«وقد قال لي الملك عبدالعزيز أنه لن يسمح بأية طائرة تنقل صهيونياً إلى فلسطين بالهبوط في المملكة العربية السعودية، كما أن نائب وزير الخارجية السعودية ألمح لي بصفة غير رسمية، بأن الملك قد لا يسمح بأن ينقل البترول من بلاده في خط أنابيب ينتهي في منطقة يسيطر عليها اليهود حتى لا تسهم بلاده في حياة ورفاهية الصهيونيين، هذه الذرات الصغيرة من القش في الريح إيماءات عن الموقف الذي من المتوقع أن تتخذه حكومة المملكة العربية السعودية في حالة أي تحرك موال للصهيونية تتخذه حكومة الولايات المتحدة».

«وان حكومة المملكة العربية السعودية تتخذ موقفاً على أساس أن فلسطين يحميها ميثاق الأمم المتحدة بحقتها في تقرير مصيرها باتفاقية دولية، ومن المؤكد أن السعوديين يتوقعون التشاور مع العرب قبل أي تسوية لمستقبل فلسطين، وما لم يحدث هذا التشاور في



المستقبل القريب جداً، فإن المناخ السياسي في المملكة العربية السعودية قد يثبت عداءه لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية» (١).

وفي ٢٢ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ / ٢٩ من أكتوبر ١٩٤٥م، رفع القائم بالأعمال الأمريكي في السعودية، ساندز Sands، إلى وزير الخارجية الأمريكي مذكرة كان قد تسلمها قبل يومين، أي في ٢٠ من ذي القعدة / ٢٧ من أكتوبر، من وزارة الخارجية السعودية، وفيها عبر الوزير السعودي عن تقديره لتصريح وزير الخارجية الأمريكي، والذي أكد فيه أنه بالنسبة لسياسة حكومته نحو فلسطين فإنها لن تتخذ قراراً نهائياً يؤثر على الوضع الأساسي قبل التشاور المسبق مع العرب واليهود، ثم أشارت المذكرة السعودية إلى اهتمام الرئيس ترومان بالعثور على ملجأ لليهود المشردين، واعتبر الوزير السعودي أن هذا أمر تتقبله حكومة المملكة العربية السعودية باعتباره عملاً إنسانياً، ولكن يجب أن يكون منفصلاً تماماً عن الصهيونية السياسية، وأنه عند توزيع اليهود المشردين فإن العدالة تقتضي مراعاة أن فلسطين قد سبق لها أن تحملت النصيب الأكبر من هؤلاء اللاجئين، وأن هدف الصهيونيين من حشد اليهود في فلسطين لا ينبع من مبادئ إنسانية، ولكن الرغبة في تغيير الوضع الأساسي في فلسطين، وتوطين أغلبية يهودية فيها، وما يصحب ذلك من مضايقة العرب وطردهم من ديارهم (٢).

كما أشارت المذكرة السعودية إلى أنه توجد في كل أنحاء العالم مساحات شاسعة يستطيع اليهود أن يعيشوا فيها، بدلاً من حشدهم في تلك البلاد الضيقة فلسطين، التي تحملت منهم ومن جرائم الصهيونية ما لم يتحمله أي بلد آخر في العالم.

كما أوضحت المذكرة السعودية أن إضافة أي عدد من اللاجئين اليهود في فلسطين يعتبر تغييراً للوضع الأساسي في فلسطين، والذي تعهدت حكومة الولايات المتحدة بأنه لن يحدث، كما أن هذا العمل سوف يزيد من خطورة المسألة الفلسطينية، وتصبح تهديداً للسلام في الشرق الأوسط وفي الأقطار العربية.

وفي ختام المذكرة طلبت حكومة المملكة العربية السعودية من حكومة الولايات

Ibid: pp. 790 – 791.

(١).

Ibid: pp. 802 – 803, from Charge D’Affairs in Saudi Arabia, Sands, to

(٢).

Secretary of State, in 29th Oct. 1945, 867 N. 01/10-2945.

المتحدة الأمريكية التي تربطها بها أقوى روابط الصداقة، بألا تتخذ أية خطوة تهدد السلام في الشرق الأوسط، وتتعارض مع المبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة، وتخرق الضمانات التي أعطاها الرئيس روزفلت للملك عبدالعزيز (١).

إلا أن الحكومة الأمريكية لم تف بما قطعته على نفسها من محاولة إحلال السلام والأمن في فلسطين، نتيجة للتعاطف الكبير بل والتأييد المطلق الذي أولاه الرئيس الأمريكي ترومان للأمانى الصهيونية، بالإضافة إلى وقوع المؤسسات والدوائر السياسية في أمريكا تحت تأثير الضغوط اليهودية، الأمر الذي أدى بالرئيس ترومان إلى إصدار بيان يلح فيه من أجل السماح لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين، والضغط على الحكومة البريطانية كي تلبى رغبات الصهاينة في إدخال هذا العدد الهائل إلى فلسطين.

ولقد أثر بيان الرئيس ترومان على الملك عبدالعزيز تأثيراً بالغاً، حيث طلب من الوزير المفوض الأمريكى توضيح موقف الولايات المتحدة الرسمى المتعلق بالادعاءات الصهيونية بفلسطين، كما اعتبر تصريح ترومان تحيزاً ومنعطفاً خطيراً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وقد عبر الملك عبدالعزيز عن موقفه في خطاب رسمى أرسله إلى الرئيس ترومان في ١٨ من ذي القعدة ١٣٦٥هـ / ١٥ من سبتمبر ١٩٤٦م، لمعرفة سر التغير المفاجيء في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية فلسطين، وجاء جواب ترومان للملك عبدالعزيز بتاريخ ٢٨ من ذي القعدة ١٣٦٥هـ / ٢٥ من أكتوبر ١٩٤٦م، يحمل في طياته المكر والخداع والمراوغة، وإن المتتبع لرسائل الرئيس الأمريكى ترومان للملك عبدالعزيز يلمس في ثناياها عزم وتصميم ترومان على مساعدة اليهود على إنشاء دولة يهودية في فلسطين بغض النظر عن الظلم والعدوان الذى سيحيق بالعرب في بلادهم فلسطين (٢)، ولا شك في أن جميع الأحداث التي وقعت في فلسطين من وعد بلفور المشؤوم، إلى يومنا هذا، مخطط لها في دوائر السياسة الاستعمارية والصهيونية، وما تمر به فلسطين اليوم ما هو إلا

Ibid: pp. 802 – 803.

(١)

أرسل وزير الخارجية الأمريكى صورة من هذه المذكرة السعودية إلى الرئيس ترومان بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٤٥م.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، ج٤، ص ١٢٦٥ - ١٢٨٢.

فصل من فصول هذا المخطط الطويل الأمد، وقد تم تنفيذه بدقة متناهية على مرأى من الأمة العربية والإسلامية التي تشاهده وتعانى من نتائجه دون أن تتنبه أو تتعظ، ولذلك ضاعت جهودها هباء وضاعت كل المحاولات لتبصيرها بواسطة القيادات والزعامات المخلصة.

ولقد كان أبناء الأمة العربية والإسلامية يوماً ما هم الأقوياء، ويمكنهم أن يعودوا إلى قوتهم إن هم عادوا إلى صفاء عقيدتهم، ألا ليتهم يعودون.

## الخاتمة

تسعى المملكة العربية السعودية دائماً إلى توثيق علاقاتها بالدول الشقيقة والصديقة، وكانت سياستها مبنية على وضوح الهدف، والثبات على المبدأ.

ومن خلال دراستنا للعلاقات السعودية البريطانية دراسة مستفيضة، يبرز البحث النتائج التالية:

أوضحت الدراسة أن العلاقات السعودية بإمارات ومشيخات الخليج العربى ترتبط ارتباطاً قوياً بمدى نفوذ وتدخل بريطانيا فى شئون هذه المنطقة، سياسياً أو عسكرياً، وذلك لارتباط هذه الإمارات والمشيخات فى الخليج بمعاهدات حماية مع بريطانيا، مما مكنها من أن تكون هى المشرفة الوحيدة على المنطقة، فقامت بأعمال الشرطة على طول الساحل، وتولت فى نفس الوقت إدارة الشئون الخارجية لمشيخات الخليج، فكان جل اهتمام بريطانيا هو عدم تدخل الملك عبدالعزيز فى شئون المشيخات، حتى يتسنى لها إحكام سيطرتها، وتحقيق مآربها، والمحافظة على مصالحها فى منطقة الخليج.

وكانت معاهدتا العقير عام ١٢٢٤هـ / ١٩١٥م وجدة عام ١٢٤٥هـ / ١٩٢٧م من الركائز الأولى المهمة والأساسية التى استندت إليها العلاقات السعودية البريطانية، حيث أقرت هاتان المعاهدتان المبادئ الأساسية التى سعى الملك عبدالعزيز لتحقيقها فى سبيل الوصول إلى طموحاته، والمتمثلة فى استعادة ملك أسلافه، وتوحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، والقضاء على عوامل التجزئة والفوضى التى عمل الأعداء على إثارتها خدمة لمصالحهم.

وكان من أهم نصوص هاتين المعاهدتين هو ما أشارت إليه من وجوب احترام حق الجوار مع إمارات ومشيخات الخليج العربى، وإلى هنا والأمور تسير فى طريقها الطبيعى متسمة بالعلاقات الودية الوثيقة بين الدولتين، إلا أن هذه العلاقات الحتمية التى فرضها الوجود البريطانى المحيط بمعظم الأراضى السعودية، لم تستمر طويلاً، نظراً للنوايا السيئة التى كانت بريطانيا تخفيها، خدمة لمصالحها فى المنطقة.

فلقد أوضحت الدراسة أنه بعد ظهور النفط كشفت بريطانيا عن خبث نواياها، بعد أن تظاهرت طويلاً بأنها تسلك طريق السلام، ولتحقيق أهدافها العدوانية عملت على اصطناع مشكلات حدودية بين المملكة العربية السعودية وبعض مشيخات الخليج لعرقله أعمال التنقيب واستخراج البترول فى المنطقة الشرقية من المملكة، ولهذا كانت مسألة استخراج النفط مدخلاً وسبباً رئيسياً تذرعت به بريطانيا من أجل خلق جو من توتر العلاقات بينها وبين

السعودية، ولا سيما بعد أن منحت المملكة العربية السعودية حقوق امتياز التنقيب عن النفط للشركات الأمريكية، فأثار هذا العمل حقد بريطانيا التي كانت تسعى بطرقها الملتوية للاستحواذ على كل خيارات المنطقة، وجعل حكامها أداة سهلة في يدها، الأمر الذي رفضه الملك عبدالعزيز، وعمل على ترسيخ علاقته بالأشقاء من جيرانه حكام الخليج العربى.

ولهذا يحق لنا القول بأن الوجود البريطانى فى بعض المناطق المحيطة بالمملكة كان منبعاً وبؤرة للمشكلات بين الأشقاء، حيث كانت بريطانيا تستغل أي نوع من الخلافات بينهم، والتي قد تنشأ ربما نتيجة لاختلاف وجهات النظر، فتنهز تلك الفرصة للعمل على إضرار الفتنة خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية، وأهدافها الاستعمارية فى المنطقة، وانطلاقاً من تحقيق أهدافها القائمة على سياسة «فرق تسد».

إلا أن الملك عبدالعزيز تنبه للنوايا البريطانية السيئة، وأخذ على إحباطها أولاً بأول، مما أبعد عن المنطقة الكثير من المخاطر والكوارث، وجعلها تعيش فى جو تسوده روح الأخوة الصادقة، وتعم فيه الانطلاقة الحضارية القائمة على أسس إسلامية راسخة، كان من أهم نتائجها قيام مجلس التعاون الخليجى.

كما أوضحت الدراسة من خلال الوثائق البريطانية، أنه على الرغم من محاولات بريطانيا لمنع أو تقييد حكام الخليج العربى بعدم الاتصال بالملك عبدالعزيز، رحمه الله، أو التشاور معه فى الأمور السياسية وغيرها، إلا أن أمراء ومشايخ الخليج رفضوا وجود أي قوة تعمل على تفريقهم، ونشر الفتن بينهم، فكانوا دائمي الاتصال والزيارات بالملك عبدالعزيز، هذه الزيارات التي لم تكن عن طريق مؤتمرات رسمية أو ترتيبات معقدة، وإنما تم بعضها عن طريق الاتصال المباشر بين الأشقاء، وانتهاز المناسبات، والتقابل فى الحدود الشرقية من المملكة العربية السعودية بما تمليه عليهم روح التعاليم الإسلامية، والعلاقات الأسرية القديمة بين حكام دول الخليج، والتي تقوم على أسس راسخة من العقيدة، ووشائج القربى والجوار، بالإضافة إلى وحدة اللغة والتاريخ والتراث الحضارى والمصير المشترك، فكانت هذه الأمور مجتمعة سداً منيعاً أمام ما يهدف إليه البريطانيون من تطبيق سياسة «فرق تسد» العدوانية.

ومما أوضحت الدراسة من خلال تحليل بعض الوثائق البريطانية التي بين أيدينا، أن الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت بين بريطانيا وبعض مشيخات الخليج، ليست إلا وسائل كانت بريطانيا تحاول من خلالها أن تضى نوعاً من الشرعية لتحقيق أهدافها الاستعمارية،

لذلك نراها ما تكاد تصل إلى هدفها إلا وتسارع فتضرب عرض الحائط بكل المواثيق والمعاهدات تحقيقاً لمصالحها، وهو الأمر الذي فطن له الملك عبدالعزيز، وتصرف معها بما يخدم مصلحة الأمة الإسلامية والعربية، ويجنب المنطقة ويلات الحرب والفوضى والدمار.

وبجانب ذلك، أوضحت الدراسة أن حكومة المملكة العربية السعودية، وعلى رأسها باني وحدتها الملك عبدالعزيز، تولى اهتماماً عظيماً في سبيل المحافظة على حدودها وسلامة ممتلكاتها، وتعتبر ذلك أمراً حيوياً جداً، ومسألة حياة أو موت عندما يصل الأمر إلى المساس بأي جزء من أراضيها، وهذا الأمر أدركه المقيمون البريطانيون في بعض مشيخات الخليج، ولذلك كانوا يعملون دائماً على إظهار مخاوفهم، ويحذرون حكومتهم بقولهم بأنه في حالة قيام حرب عالمية ثانية، فإن وصف الحدود على الورق لن يمنع الملك عبدالعزيز من محاولة التقدم إلى شواطئ الخليج العربي في مختلف النقاط لاستعادة ملك أسلافه، وتوحيد المنطقة في وحدة سياسية واحدة.

كما كان المقيمون البريطانيون في منطقة الخليج يحذرون حكومتهم أيضاً، من أن الملك عبدالعزيز لن يكتفى بالاستنكار، وإنما سيؤلب العالم الإسلامي والعربي ضد بريطانيا إن هي استمرت في سياستها الملتوية ضده أو المساس بممتلكاته، وفي الوقت نفسه فإن المقيمين البريطانيين في منطقة الخليج يدركون مدى قوة الملك عبدالعزيز وسلامة نواياه، ولذلك فإنهم دائماً يقترحون على حكومتهم ضرورة المحافظة على العلاقات الطيبة، وحسن النوايا بين المملكة وبريطانيا باستمرار، فإذا عجزت الحكومة البريطانية عن إعطاء الملك عبدالعزيز كل ما يطلب فيجب عليها الامتناع عن إثارته، بأي حال من الأحوال، لأنه يعرف أبعاد السياسة البريطانية في المنطقة، وعلى استعداد للتصدي لها فيما لو سارت باتجاه معاكس بقصد زعزعة أوضاع المنطقة المستقرة.

وفي الوقت نفسه، أبرزت الدراسة أيضاً أن الملك عبدالعزيز بسلامة فطرته، وعمق تجربته، وحنكته السياسية، كان يمتاز بكفاءة سياسية عالية، ومعرفة جيدة في إيجاد نوع من توازن القوى في إدارة شئون علاقاته الدولية ليس مع القوى المحلية المحيطة بمملكته في شبه الجزيرة العربية فحسب، ولكن أيضاً مع القوى الأجنبية ذات المصالح المتضاربة في المنطقة، المعروفة حديثاً بالشرق الأوسط، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية في العالم المعاصر.

وإضافة إلى ذلك، فلقد أبرزت هذه الدراسة أن الملك عبدالعزيز، رحمه الله، كان متبنياً للقضية الفلسطينية، حتى غدت هاجسه الذي لا يفارقه، فلم تشغله ظروف بلاده بقدر ما كانت تشغله قضية فلسطين، ولذلك كانت جهوده لشرح أبعاد هذه القضية مع الحكومة البريطانية متواصلة، وقد جاءت تحركاته في شكل أحاديث مباشرة بينه وبين وزرائها المفوضين بجدة، أو بواسطة وزير خارجيته، وممثلي حكومته في لندن، وتارة عن طريق لقاءات مباشرة بينه وبين المسؤولين البريطانيين مبيناً، رحمه الله، في كل وقت أن السياسة الماكرة التي انتهجها البريطانيون في ذلك البلد العربي المقدس، تتنافى مع القيم الإنسانية، والصداقة والعلاقات الوثيقة التي تزعمها بريطانيا مع العرب والمسلمين، بل وتخالف عهودها ومواثيقها، ولا تتفق مع الحق والعدل، الذي أشارت إليه جميع المواثيق والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية.

حقاً لقد استأثرت القضية الفلسطينية باهتمام الملك عبدالعزيز، رحمه الله، فمنذ عام ١٢٥٥هـ / ١٩٢٦م، وإبان الثورة الفلسطينية التي اجتاحت جميع أرجاء فلسطين، ألفت المملكة بكل ثقلها في مواجهة التحديات الصهيونية السافرة، وتصدت لوقف تيار الادعاءات الباطلة، فكان المنطق والواقع أقوى من كل تلك الادعاءات، وتأييد المملكة لهذه القضية ما هو إلا امتداد طبيعي، ومتابعة متصلة للسياسة الخارجية القائمة على مبادئ الحق والعدل والحرية.

وقد أدرك الشعب الفلسطيني المسلم مدى علو المكانة التي يتمتع بها الملك عبدالعزيز، على جميع الأصعدة الإسلامية والعربية والدولية، فتوالى النداءات الفلسطينية التي يساندها إجماع عربي تطلب تدخل هذا القائد المسلم المخلص الذي بادر إلى تلبية النداء الموجه إليه من الهيئة العربية العليا في فلسطين، وسارع بإرسال خطابات للحكومة البريطانية، مبدياً فيها اعتراضه على حل مشكلة فلسطين عن طريق التقسيم، وموضحاً للحكومة البريطانية أن الحل الذي يراد به تقسيم فلسطين، وتفتيت وحدتها لن يحل مشكلة اليهود العالمية، ومؤكداً بأنه يفضل أن تنفى الأموال والأولاد والذرائر ولا يتأسس ملك لليهود في فلسطين.

وقد أوضحت هذه الدراسة، أن تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم وإبقاء الوضع السياسى لفلسطين على ما هو عليه يدل بوضوح على نجاح المساعى والجهود الكبيرة التي بذلها الملك عبدالعزيز سياسياً، عندما نجح في إقناع الحكومة البريطانية باتخاذ سياسة



عادلة فى فلسطين تتسم بروح الإنصاف، كما كان تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم باعثاً على توحيد الصفوف العربية، حيث عقدت المؤتمرات العربية بهدف الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى.

وفى مؤتمر لندن ١٢٥٧هـ / ١٩٣٩م، سجلت المملكة العربية السعودية أول تحرك على مسرح السياسة الدولية، وجاءت مشاركتها هنا فرصة كبرى لخدمة القضية الفلسطينية، ونقلها من الصعيد العربى إلى الصعيد الدولى، وفى هذا المؤتمر عرض الأمير فيصل، رحمه الله، وجهة نظر بلاده بالنسبة لقضية فلسطين، وحذر الحكومة البريطانية من مغبة استمرار الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، وأكد أن ذلك سوف يؤدى إلى سوء تفاهم وقطيعة بين الدول التى تساند الصهيونية، وفى مقدمتها بريطانيا، وبين الدول العربية، كما أكد الأمير فيصل أن العلاقات الودية السائدة بين الشعوب العربية وبريطانيا والمصالح المتبادلة بينهما تتطلب الاتفاق والتفاهم، وأنه ما لم تحل قضية فلسطين حلاً عادلاً يرضى العرب، ويؤمنهم على سلامة بلادهم، وكرامة مقدساتهم، فإنه يخشى أن تسوء حالة هذه العلاقات لدرجة كبيرة جداً، وفى مقدمتها ولا شك العلاقات السعودية البريطانية.

ومما أبرزته هذه الدراسة أن الوفود العربية كانت قوية فى مواقفها تجاه حقوق الشعب الفلسطينى المسلم فى وطنه وتقرير مصيره واستقلاله، وعندما كان يبدو للحكومة البريطانية ألا مناص لها من قبول بعض مطالب العرب، وأن رأى العام البريطانى يظهر ميلاً نحوهم، فإنها كانت توغز سراً للصحف الاستعمارية واليهودية لشن حملات دعائية على الحكومة البريطانية واتهامها بالاستسلام لمطالب الفلسطينيين، كما تدخلت الحكومة الأمريكية لمنع استقلال فلسطين، الأمر الذى تذرعت به بريطانيا، وتراجعت عن استعدادها الزائف لتحقيق المطالب العربية، وأدى فى النهاية إلى فشل مؤتمر لندن فشلاً ذريعاً، بالرغم مما قامت به بريطانيا من إصدارها للكتاب الأبيض بعد أن درست الأمر وقيمت الوضع فوجدت أنها كانت مندفة فى تأييدها للصهيونية، فأصدرت هذا الكتاب الذى أكدت نصوصه بأنه ليس من سياسة بريطانيا أن تجعل من فلسطين دولة يهودية، وقد عزا بعض الباحثين هذا التصرف البريطانى للموقف البطولى الذى وقفه الأمير فيصل رئيس الوفد السعودى ومن معه من العرب فى مؤتمر لندن، بالإضافة إلى ما كان يقوم به اليهود من تطاول على العرب والبريطانيين على حد سواء فى جميع أرجاء فلسطين، هذا إذا ما أدركنا أن بريطانيا كانت

مقبلة على الحرب العالمية الثانية، وأنها ستكون في أمس الحاجة إلى كسب ود العرب والاستفادة من مواقع بلادهم الاستراتيجية، إلى جانب خوف بريطانيا من التقارب العربي الألماني لدرجة يكون لها التأثير العكسي على البريطانيين وحلفائهم.

وازدادت الصورة وضوحاً في هذه الدراسة للمراقف السياسية للمملكة العربية السعودية، والتي تدرجت من سياسة التنبيه والتحذير، والإنذار إلى الجهر بكلمتها أمام المحافل الدولية، ولا سيما بعد أن وقعت أحداث سياسية وعسكرية إبان الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م - ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، جعلت الحكومة البريطانية تتوارى خلف أحداث هذا المعترك العالمي، وبدأ الدور الأمريكي في الظهور، بعد أن نجح في التحميم على الدور البريطاني، وهنا أدرك الملك عبدالعزيز، طيب الله ثراه، أن ميزان القوى قد تغير، وأن القضية الفلسطينية تمر في منعطف خطير، بعد أن تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مساندة الصهيونية وتنفيذ مخططاتها، وهذا ما أدركه الملك عبدالعزيز وبدأ بسلسلة من المراسلات مع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، حفلت بعرض تاريخي شامل لعروبة فلسطين، ونقد لاذع لمزاعم الصهيونية في فلسطين، الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي يتراجع عن قراره في تأييد الصهيونية، ويعد بأنه لن يعمل شيئاً يساعد به اليهود ضد الفلسطينيين.

وعموماً فإن القضية الفلسطينية تعتبر من أهم العوامل التي أثرت على العلاقات السعودية البريطانية، ولقد كان من نتائج الموقف السعودي المخلص تجاه القضايا الإسلامية والعربية إدراك بريطانيا لثقل ومكانة المملكة إسلامياً وعربياً وعالمياً، وهذا ما كانت تدركه حكومة الهند أيضاً، وجعلها تقرر في أكثر من مناسبة أن الملك عبدالعزيز ورعاياه لن تمنعهم العلاقات الوثيقة مع بريطانيا من تقديم المساعدة للمسلمين في أي مكان من أرجاء المعمورة، وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني، والوقوف ضد الحكومة البريطانية بكل قوة من أجل إحقاق الحق، وبسط العدالة لشعب فلسطين المظلوم.

وأبرز هذا البحث أيضاً أن الحكومة البريطانية كانت تشعر بأهمية التحرك السعودي على مسرح السياسة الدولية، إلا أنها كانت تجهل الهدف من إثارة مسألة عضوية المملكة العربية السعودية في عصبة الأمم، فمما هو معروف أن إثارة المملكة لعضويتها في العصبة كما هو واضح من الوثائق التاريخية كان بمثابة مناورة سياسية من جانب الملك عبدالعزيز يلجأ إليها عند الضرورة فقط، فعندما طلبت منه العصبة المقاطعة السياسية والاقتصادية لإيطاليا نتيجة

لغزوها للحبشة رفض طلبها، ووجه للعصبة خطاباً على لسان نجله الأمير فيصل، طيب الله ثراه، يحمل فى طياته بعداً إسلامياً لمكانة المملكة العربية السعودية ومقدساتها فى نفوس المسلمين، وفى نفس الوقت كان الخطاب إخراجاً لعصبة الأمم، فالملك عبدالعزيز يتساءل عن الحقوق والامتيازات التى تعود على المملكة نتيجة لمثل هذا التصرف، ولا سيما وأن المملكة ليست عضواً فى عصبة الأمم، وهذا يؤكد ما ذهب إليه بعض الساسة البريطانيون من أنهم يقفون فى الظلام أمام هذا القائد المسلم الفذ الحكيم.

أما سبب مخاوف بريطانيا وترددتها فى تأييد المملكة لدخول عصبة الأمم فيبدو أنه يعود إلى رغبة الحكومة البريطانية فى إبعاد الدول الأوربية بل والعالم أجمع عن منطقة الخليج العربى حيث تعتبره مجالاً حيوياً لها، وهى الخصم والحكم فى الوقت نفسه، ولهذا كانت تخشى من عضوية المملكة خوفاً من أن تلجأ المملكة لعرض قضاياها مع بريطانيا إلى عصبة الأمم وبالتالي إدانة المجتمع الدولى لها.

ولو أراد الملك عبدالعزيز أن يضم بلاده لعصبة الأمم فإن يعجزه شىء سيما وأن بريطانيا صاحبة النفوذ فى العصبة، وترتبط مع الملك عبدالعزيز بمعاهدات صداقة وثيقة، إلا أن الملك لم يفعل أكثر من إثارة مسألة دخول العصبة فى عبارات عامة، وهذا يعود بالدرجة الأولى وبالتأكيد إلى عدم ثقة الملك عبدالعزيز بالعصبة، وشكوكه حول تطلعاتها، لأنه رحمه الله كان يدرك أن انضمام بلاده إلى العصبة يلزمها بقبول ميثاقها، وما فيه من مواد ظالمة وخاصة فيما يتعلق منها بنظام الانتداب، وطبيعى فإن الملك عبدالعزيز إنطلاقاً من مبادئه الإسلامية ينكر هذا النظام الجائر جملة وتفصيلاً، ولا يقره أبداً، ويرفض فرضه على بعض الدول العربية، بل يرى أنه من الواجب الإسلامى مقاومته وعدم تأييد المنظمة التى أقرته لما فيه من منافاة لأبسط قواعد وأسس الحياة الكريمة.

وعلاوة على ذلك فلقد اوضحت هذه الدراسة أنه فى خضم المعترك العالمى فى الحرب العالمية الثانية، لم يكن الملك عبدالعزيز بعيداً عن سير الأحداث بل كان يرقبها عن كثب.

وعلى الرغم من محاولات الطرفين المتحاربين (المحور والحلفاء)، لاستقطاب الملك عبدالعزيز إلى جانب أحدهما، إلا أنه كان يدرك خطورة الموقف، فرفض سياسة المراوغة ووقف موقفاً محايداً من الكتلتين المتحاربتين حتى لا يعرض المنطقة للخطر إلى أن وضعت الحرب أوزارها، واضعاً نصب عينيه تحكيم العقل، والأخذ بالحزم قبل السير وراء العاطفة،

فلم يتسرع حين انسأقت الشعوب إلى خوض غمار الحرب خوفاً أو طمعاً أو هلعاً، بل صرف كل جهود بلاده في تحقيق طموحاته والتمثلة في تسهيل الحج للمسلمين، وتأمين سبله، والسعى إلى إصلاح وتطوير مملكته بروح ومنهج إسلامي قويم.

وعلى الرغم من ذلك فإن موقفه المحايد لم يؤثر على سير علاقته مع بريطانيا، وهذا التصرف بلا شك يعود إلى قوة إيمان الملك عبدالعزيز بربه، وبعد نظره، وحكمته وحسن بصيرته، وسلامة تدبيره وتقديره لعواقب الأمور، بالإضافة إلى تربيته دائماً في اتخاذ القرار.

ورغم حياد الملك عبدالعزيز الرسمي والحقيقي إلا أنه كان لا يخفى تعاطفه الفكري مع المثل والمبادئ التي أعلنت دول الحلفاء بأنها تقاتل في سبيلها والتي اتضحت أكثر حين استباح النازيون الأراضي الفرنسية، وقام الجنرال شارل ديغول يعلن من راديو بريطانيا نداء الكفاح وحمل السلاح فوق كل أرض من بقاع الدنيا لمحاربة النازية الهتلرية التي أودت بالبشرية إلى مهالك تذكرها الأجيال بكل حسرة ومرارة.

وبعد أن وحد الملك عبدالعزيز، رحمه الله، معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية أعلن رسمياً في ٢١ من جمادى الأولى ١٣٥١هـ / ٢٢ من سبتمبر ١٩٣٢م، تحت اسم المملكة العربية السعودية لدعم الوحدة الوطنية، وتعميق الولاء لله أولاً، هذا الولاء الذي ينبع من عقيدة التوحيد المخلصة التي تنظم العلاقة بين الخالق والمخلوق، لأن الله ينصر من ينصره، كما أنها تقوم على قواعد من الشريعة الإسلامية والسنة النبوية المطهرة.

وأوضحت الدراسة كذلك أن ما قام به الملك عبدالعزيز في سبيل إعادة بناء الوحدة السياسية للدولة السعودية والوقوف أمام التيارات المعادية يعد من البطولات الرائدة في التاريخ الإسلامي المعاصر، لأنها قامت على أسس إسلامية تنشد الوحدة والأخوة والخير بعقيدة صافية، وما تزال ولله الحمد مستمرة تنشد المزيد من التقدم والبناء.

وعندما تم للملك عبدالعزيز توحيد دولته سعى إلى نشر الأمن والعدل فيها، وفي الوقت نفسه قام بعقد اتفاقيات ثنائية الهدف منها وحدة الصف الإسلامي والعربي، وتأكيد علاقات التأخي بين أبناء المجتمع الإسلامي، في الوقت الذي أثبتت لنا فيه الوثائق البريطانية التي استعرضناها في هذه الدراسة أن الدول الاستعمارية جميعها وفي مقدمتها بريطانيا كانت ترفض وبشكل قاطع، بل وتحارب قيام أي نوع من أنواع الوحدة العربية والإسلامية أو التضامن العربي الإسلامي، وهذا ما جعل بريطانيا تسعى إلى التعرف على بنود الاتفاقيات بين

الأشقاء العرب مثلما حدث ذلك أثناء إعداد مشروع المعاهدة السعودية العراقية، حيث طلبت الحكومة البريطانية أن يطلعها العراق على مسودة مشروع المعاهدة قبل إبرامها مع الحكومة السعودية، حيث رأت بريطانيا أن بعض بنودها تبدو عدائية لها، لا لشيء سوى أنها تنص على التعاون المشترك بين القطرين الشقيقتين، ودعم الحركات الوطنية ضد أى اعتداء أجنبي للحصول على الاستقلال، وبما أن بريطانيا دولة معتدية أجنبية فهي تخشى من الألفاظ قبل ترجمتها إلى أفعال، وطالبت العراق فوراً بإعادة صياغة بعض بنودها بما يتفق وسياستها العدائية ضد الإسلام والمسلمين، وهذا يؤكد ما أشرنا إليه فى هذه الدراسة من أن ما دعت إليه بريطانيا من وحدة لبعض الدول العربية فى الظاهر إلا أنها كانت دعوة اقليمية فى حقيقتها، الهدف منها سهولة إشرافها على هذه الدول وربطها بعجلة السياسة البريطانية لتحقيق وخدمة أهدافها الاستغلالية، وهذه الأمور كان الملك عبدالعزيز، رحمه الله، يدركها حق الإدراك، ولا تخفى عليه السياسة البريطانية الملتوية.

وأخيراً ظهر لنا ما كنا نتوقعه حيث أبرزت لنا هذه الدراسة فشل كل التوقعات البريطانية من أن الجامعة العربية ستحمى أو تخدم المصالح البريطانية، والحقيقة أن العرب وفى مقدمتهم الملك عبدالعزيز كانوا على استعداد لتأسيس علاقات وثيقة مع بريطانيا بعد الحرب، ولكنهم لم يفكروا فى الخضوع لأى قيادة أو إرشاد من بريطانيا.

كما أوضحت هذه الدراسة أن الملك عبدالعزيز كان فى مقدمة العاملين لتوحيد كلمة الأمة العربية والإسلامية، والساعين لتحقيق الوحدة العربية، علماً منه بأن مصالح الأمة العربية والإسلامية وحقوقها لا تنال إلا بالاتحاد والتضافر بين الشعوب العربية والإسلامية المختلفة، وهو بذلك فى طليعة بناء جامعة الدول العربية المؤمنين بها العاملين على تحقيقها من قديم، كما صرح بذلك أثناء زيارته لمصر، وقال «إن جامعة الدول العربية ليست بنت اليوم فقد فكرنا فيها منذ زمن بعيد، وقد كان يعرف ذلك أخى المرحوم حمد الباسل كما يعرفه البشير السعداوى».

وأبرزت الدراسة أيضاً أنه إذا كان اكتشاف النفط على مراحل الخليج العربى سبباً فى توتر العلاقات السعودية البريطانية إلا أنه أعطى الفرصة للملك عبدالعزيز لتحقيق رغبته فى العمل على تحقيق الموازنة السياسية والاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، حيث أدى اكتشاف النفط إلى تواجد الشركات البترولية الأمريكية التى نجحت

فى استخراج النفط من الأراضى السعودىة وبكلىات تجارىة، بعد أن فشلت الشركات البريطانىة فى استخراجہ.

وعلى الرغم من ذلك فقد اتسم الموقف البريطانى نحو التواجد الأمريكى بالسیاسة الهادئة المقررة بالواقع مما أوجد نوعاً من التنسيق والتعاون البريطانى الأمريكى لتقديم المساعدات للملك عبدالعزیز.

كما أدى نمو المصالح الأمريكىة فى المنطقة إلى إقامة علاقات سعودیة أمريكىة مبنیة على تبادل المصالح المشتركة بها يعود على المنطقة بالتقدم والرخاء نتیجة للاستقرار السیاسى والاقتصادى.

وابان تطور العلاقات السعودیة الأمريكىة، أخذ الملك عبدالعزیز، رحمه الله، فى مواصلة جهوده لخدمة القضايا العربیة والإسلامیة، وفى مقدمتها قضية فلسطين، وقد أبرزت لنا الدراسة المراسلات التى تمت بین الملك عبدالعزیز والرئیس الأمريكى روزفلت، والتى صرح فیها الملك عبدالعزیز بأنه شرف له أن یموت على أرض المعركة دفاعاً عن فلسطين، مما نتج عنه تراجع فى السیاسة الأمريكىة المناصرة للصهیونیة، وتصریح من الرئیس الأمريكى بأنه لن یعمل شیئاً یساعد به الیهود ضد العرب، كما صرح احد المسئولین الأمريکیین أن الملك عبدالعزیز «یهتم اهتماماً عمیقاً بموضوع فلسطين بصفة شخصیة لما لها من أهمیة سیاسیة وددینیة، وأنه رفض أن یتقبل أية اقتراحات أمريكىة تقوم على أساس إيجاد حل سیاسى وسط لهذه المشکلة، أما من الناحیة الدینیة فإن الملك عبدالعزیز یمثل خط الدفاع الأول عن العقیدة الإسلامیة، وهو قمة حركة التضامن الإسلامى الحقیقى».

وصرح الملك عبدالعزیز ب بیان تاریخى، ألقاه على أفراد المفوضیة الأمريكىة فى جدة خلال لقائه بهم فى ١٦ من صفر ١٣٦٤هـ / ٢١ من ینایر ١٩٤٥م، ومما جاء فیہ أنه «على أمريكا وبریطانىا أن تختارا بین أرض عربیة یسودها السلام والهدوء، وأرض یهودیة غارقة بالدم»، وأنه «إذا اختارت أمريكا جانب الیهود فإن ذلك سوف یعنى بالنسبة لنا أن أمريكا قد رفضت صداقتنا وهو أمر نأسف علیه».

واستقطبت شخصیة الملك عبدالعزیز الرئیس روزفلت الذى عزم على لقائه والوقوف عن كذب عما یدور فى عقلیة هذا القائد المسلم الحکیم، وكان بینهما اللقاء التاریخى فى غرة ربیع الأول ١٣٦٤هـ / ١٤ من فبرایر ١٩٤٥م، فى البحیرات المرة بقناة السويس، وقد

أوضح الملك عبدالعزيز للرئيس روزفلت في هذا اللقاء سياسة المملكة في دفاعها عن قضية فلسطين، وحقها في تقرير مصيرها مما جعل الرئيس روزفلت بعد أن عاد إلى وطنه يدلي بتصريح رسمي في أول مارس في مجلس الكونجرس الأمريكي قائلا «فقد وعيت مثلاً عن مسألة الجزيرة العربية تلك المشكلة بحذافيرها مشكلة المسلمين ومشكلة اليهود، وعيت عنها في حديث دام خمس دقائق مع ابن سعود أكثر مما كنت أستطيع معرفته بتبادل ثلاثين أو أربعين رسالة»، وهذا ما جعله يؤكد للملك عبدالعزيز مرة أخرى، وفي آخر رسالة له قبل وفاته بأسبوع واحد بأنه لن يعمل شيئاً ضد العرب في فلسطين.

وقد حدثت وفاة الرئيس روزفلت في مرحلة حرجية في العلاقات السعودية الأمريكية بوجه خاص، والعلاقات الأمريكية بالشرق الأوسط على وجه العموم، حيث إن القدر لم يمهل روزفلت حتى يتمكن من تنفيذ وعوده، وإخراج تلك الوعود إلى حيز الوجود.

وأثبتت لنا الدراسة أيضاً أنه بعد أن جاء ترومان، خلفاً لروزفلت، وجدت الصهيونية في شخصيته التشجيع في تحقيق رغباتها، وتطلعت لمزيد من التأييد والدعم الدولي ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما في دول الحلفاء الأخرى، واستطاعت أن تمارس ضغوطاً كبيرة على الرئيس ترومان، جعلته بدوره يمارس ضغوطاً على الحكومة البريطانية كي تلبي رغبات الصهاينة في إدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين خلافاً لما جاء في الكتاب الأبيض، فاضطرت الحكومة البريطانية أمام الضغط الأمريكي أن تعلن هي الأخرى في ٢٦ من صفر ١٣٦٥هـ / ٢٩ من يناير ١٩٤٦م، أن باب الهجرة سيظل مفتوحاً بعد إنتهاء المدة التي حددها الكتاب الأبيض، وأن لجنة انجليزية أمريكية ذاهبة إلى فلسطين لإجراء تحقيق في القضية، وكان واضحاً من تأليف هذه اللجنة إنحاء ما جاء في الكتاب الأبيض.

واستنكر الملك عبدالعزيز، رحمه الله، هذه التصريحات، وواصل مراسلاته مع الرئيس الأمريكي مبدئياً فيها دهشته وعدم رضائه عن تصرف الرئيس ترومان والإجراءات التي قام بها، والتي تتعارض مع كلمة الشرف والتأكيدات السابق إعطاؤها والتي تؤكد عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يغير وضعية فلسطين دون التشاور المسبق مع العرب، ولكن الضغوط الشديدة من الجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة أدت بالرئيس الأمريكي ترومان إلى الانصياع كلية للحركة الصهيونية، وأصبحت بذلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية استمراراً للوبي الصهيوني إلى يومنا هذا، وسوف تستمر المقاومة الفلسطينية

المسلمة لشردمة الصهيونية حتى يكتب لها النصر إن شاء الله.

وأخيراً نستطيع القول أن الدراسة والواقع التاريخي أوضحت أن المملكة العربية السعودية كانت في عهد الملك عبدالعزيز، رحمه الله، وما زالت في عهد خادم الحرمين الشريفين قوة سياسية ينظر إليها نظرة احترام وتقدير من العالم أجمع باعتبارها تسعى إلى استتباب الأمن والسلام الدوليين، وتتسم سياستها بمصادقية مميزة من خلال رعايتها للمواثيق والعهود، والقوانين والأعراف الدولية، وترعى حسن الجوار على أساس من الاحترام، والثقة المتبادلة، فهي لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أنها لا ترضى أن يتدخل أحد في شئونها، وتتخذ قراراتها ومواقفها الثابتة بعيداً عن أى تأثيرات خارجية، وترتكز سياستها على أسس إسلامية ثابتة.

وختاماً نقول رحمه الله الملك عبدالعزيز فقد كان رجل المبادئ، ورجل المواقف، وقد كان في الحقيقة نسيجاً واحداً، ودولة واحدة.



الملاحق

ملحق رقم ( ١ / أ )

مرفق (٤)

(هـ)

من السير ر. ولارد إلى الأمير فيصل

جدة في أول أكتوبر ١٩٢٦

شخصي

يا صاحب السمو الملكي

بعد التحية

بالإشارة إلى المذكرات المتبادلة اليوم لى الشرف أن أجذب انتباه سموكم الملكي إلى نقطة ينبغي ألا يوجد سوء فهم بخصوصها وهى موقف أى عبيد قد يتواجدون فى مفوضية صاحب الجلالة البريطانية فى جدة فى الوقت الذى يجرى فيه تبادل المذكرات الخاصة بمعاهدة جدة، والتعليمات التى تلقيتها من حكومتى تقضى بأن يعامل هؤلاء العبيد طبقاً للإجراء السارى حتى الآن، لذا فإننى أكتب هذا الخطاب لأشرح لسموكم أنه على هذا الأساس سيوضع توقيعى على المذكرة الخاصة بمعاهدة جدة التى أمل أن أوقعها خلال الأيام القليلة القادمة.

مع خالص تحياتى

ر. و. ولارد

مرفق (هـ)

(و)

من الأمير فيصل إلى السير ر. بلارد

يا صاحب السعادة  
مكة في ١٧ رجب ١٣٥٥ (٢ أكتوبر ١٩٣٦)  
بعد التحية

حيث أن فترة السنوات السبع المحددة في المادة ٨ من معاهدة جدة بتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ مايو ١٩٢٧ انتهت يوم ٨ جمادى الثاني ١٣٥٢ الموافق ١٧ سبتمبر ١٩٣٤ وبموجب هذه يمكن إنهاء المعاهدة المذكورة بإخطار ستة شهور من أى من الطرفين للطرف الآخر، كانت حكومتنا لفترة من الوقت مضت في مفاوضات بهدف وضع علاقاتهما المتبادلة على أسس أكثر استقراراً وحيث أنهما تحدوها الرغبة المشتركة لتوطيد العلاقات الودية القائمة بسعادة بينهما، وكنتيجة لهذه المفاوضات فقد وافقا على -مع مراعاة اشتراطات معينة تم الاتفاق عليها- على تعديل الشروط التي يمكن بموجبها إنهاء المعاهدة المذكورة وكذلك على تعديل بعض أحكام هذه المعاهدة والخطابات الملحقة بها والمتبادلة بين جلالة الملك عبدالعزيز والسير جيلبرت كلايتون في وقت إبرام المعاهدة، وأنا أؤكد فيما يلي هنا الاشتراطات التي تم الاتفاق عليها.

١- مع مراعاة ما هو وارد فيما يلي في الفقرات التالية فقد وافقت الحكومتان بالتبادل على الغاء -ولفترة السنوات السبع الشمسية اعتباراً من تاريخ اليوم- حقهما في اخطار الشهور الستة برغبتهما في إنهاء المعاهدة المذكورة حسبما هو وارد في المادة ٨ منها.

٢- يضاف إلى آخر المادة ٤ من المعاهدة المذكورة الخاصة بالتصرف في مخلفات الحجاج الموتى:

«كما تم الاتفاق على أنه يجوز للسلطات المختصة في حكومة المملكة العربية السعودية وبناء على طلب يقدم من خلال القنصوات الدبلوماسية من حكومة

صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة، أن تباع هذه الأمتعة أو أى جزء منها وتسلم قيمتها للمفوضية البريطانية فى جدة مع مراعاة الرسوميات وتحصيل الرسوم المشار إليها فى هذه المادة».

٣ - بخصوص الشرط الوارد فى المادة ١٠ من معاهدة جدة الذى يقرأ: «ولكن فى حالة الاختلاف فى تفسير أى جزء من المعاهدة فالنص الانجليزى هو المعتمد»

فقد اتفقت الحكومتان على إزالته من المعاهدة، وبناء عليه تقرأ المادة ١٠ كالتالى:

«حررت هذه المعاهدة باللغتين العربية والانجليزية ولكلا النصين فعالية متساوية».

٤ - تحتفظ حكومة جلالة ملك العربية السعودية بحقوقها فى منطقة العقبة - معان كما وردت فى خطاب جلالة الملك عبدالعزيز ملك العربية السعودية إلى السير جلبرت كلايتون بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٣٤٥ الموافق ٢١ مايو ١٩٢٧ رداً على خطاب السير جلبرت كلايتون بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٣٤٥ الموافق ٢٩ مايو ١٩٢٧.

٥ - تم الاتفاق على أن تلغى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة حق عتق العبيد المشار إليه فى خطاب السير جلبرت كلايتون إلى جلالة الملك عبدالعزيز ملك العربية السعودية بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذى القعدة ١٣٤٥ ورد جلالته عليه بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٣٤٥ وتكف عن ممارسة الحق المذكور من تاريخ اليوم.

٦ - بصرف النظر عما ورد فى خطاب السير جلبرت كلايتون لجلالة الملك عبدالعزيز ملك العربية السعودية بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذى القعدة ١٣٤٥ ورد جلالته عليه فإن الحكومة العربية السعودية توافق على انها إذا رغبت أن تشتري أسلحة وذخائر أو مواد حربية من الصناع فى المملكة المتحدة سيكون تصديرها خاضعاً للقواعد التنظيمية السارية فى المملكة المتحدة

وقت التصدير.

٧ - من المتفق عليه أن هذه المذكرة ورد سعادتكم عليها يؤكدان قبول حكومتينا للاشتراطات الواردة فيهما ويمثلان معاً اتفاقاً ملزماً متبادلاً بين حكومتينا يعمل به من تاريخ اليوم.

فيصل

وزير الخارجية

Interior within two months from the expiry of the six-monthly period covered by the report.

Art. 15. The competent authorities referred to in this regulation are the Ministry of the Interior in the capital and the Amirates in the provinces, and when cases are under consideration in accordance with the provisions of this regulation the competent authority shall form a committee to examine and give judgment concerning the matter, this committee to be composed of a representative of the said authority, a representative of the Police Department and a representative of the Administrative Council.

Art. 16. This regulation shall have effect from the date of its promulgation.

Enclosure 3

(a)

*Sir R. Bullard to Amir Faisal.*

(Confidential)

Your Royal Highness,  
(After compliments.)

Jedda, October 1, 1938.

I HAVE the honour to acknowledge with thanks the receipt of your Royal Highness's confidential note of to-day regarding the regulations which the Saudi Arab Government propose to promulgate regarding slavery. I am authorised by my Government to give a binding assurance on their behalf that as soon as these regulations have been promulgated they will definitely renounce the right of manumission hitherto exercised by their representatives in this country. It is understood that this renunciation will be recorded in the proposed exchange of notes relative to the Treaty of Jedda on the text of which we have already agreed, and that these notes will be exchanged at the earliest possible moment after the promulgation of the said regulations.

It is further understood that your Royal Highness's note under reference and this reply will be regarded as strictly confidential.

With highest respects,

R. W. BULLARD

Enclosure 4

(b)

*Sir R. Bullard to Amir Faisal.*

(Personal)

Your Royal Highness,  
(After compliments.)

Jedda, October 1, 1938.

WITH reference to the notes exchanged to-day, I have the honour to draw the attention of your Royal Highness to one point on which it is desirable that there should be no misunderstanding, viz. the position of any slaves who may happen to be in His Britannic Majesty's Legation in Jedda at the time when the notes relating to the Treaty of Jedda are exchanged. The instructions which I have received from my Government are to the effect that all such slaves should be dealt with in accordance with the procedure in force hitherto, and I therefore write this letter to explain to your Royal Highness that it is on that basis that my signature will be affixed to the note about the Treaty of Jedda which I hope to sign in the course of the next few days.

With highest respects,

R. W. BULLARD

Enclosure 5

(b)

*Amir Faisal to Sir R. Bullard (1)*

Your Excellency,  
(After compliments.)

Mecca, Rajab 17, 1355 (October 3, 1938)

WHEREAS the period of seven years specified in article 8 of the Treaty of Jedda of the 18th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 20th May, 1927,

(1) Also printed in Treaty Series.

expired on the 9th Jumad ath-Thani, 1353, corresponding with the 17th September, 1934, and under this article the operation of the said treaty may be terminated on six months' notice being given by either party to the other party.

Our two Governments have for some time past been in negotiation with the object of placing their reciprocal relations on a more stable basis, and being animated by a common desire to consolidate still further the friendly relations happily existing between them have, as a result of these negotiations, agreed, subject to certain stipulations which have been agreed upon, to modify the conditions in which the said treaty may be terminated and also to modify certain of the provisions of that treaty and of the letters annexed thereto, exchanged between His Majesty King Abdul Aziz and Sir Gilbert Clayton at the time of the conclusion of the treaty. I confirm hereinafter the stipulations agreed upon:—

1. Subject to what is set forth hereinafter in the following paragraphs the two Governments have reciprocally agreed to abolish for a period of seven solar years from to-day's date their right to give six months' notice of their wish to terminate the said treaty, as provided for in article 8 thereof.

2. There shall be added at the end of article 4 of the said treaty relative to the disposal of the effects of deceased pilgrims:—

"It is further agreed that the competent authorities of the Government of the Saudi Arab Kingdom may, at the request of His Majesty's Government in the United Kingdom conveyed through the diplomatic channel, sell such property or any part thereof and hand its value to the British Legation in Jeddah, subject to the formalities and collection of the dues referred to in this article."

3. As regards the provision in article 10 of the Treaty of Jeddah which reads "but in case of divergence in the interpretation of any part of the treaty the English text shall prevail," the two Governments agree to its deletion from the Treaty, article 10 of which shall consequently read as follows:—

The present treaty has been drawn up in Arabic and English. Both texts shall be of equal validity.

4. The Government of His Majesty the King of Saudi Arabia reserve their claims in the Arabian-Madagascar area as set forth in the letter of His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, to Sir Gilbert Clayton, dated the 10th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 21st May, 1927, in reply to the letter of Sir Gilbert Clayton of the 18th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 19th May, 1927.

5. It is agreed that His Majesty's Government in the United Kingdom renounce the right of manumission of slaves referred to in the letter of Sir Gilbert Clayton to His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, dated the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, and His Majesty's reply thereto of the 18th Zul Qa'da, 1345, and cease to exercise the said right 'as from to-day's date.

6. Notwithstanding what is contained in Sir Gilbert Clayton's letter to His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, dated the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, and His Majesty's reply thereto, the Saudi Arab Government agree that if they should wish to purchase arms, ammunition or war materials from manufacturers in the United Kingdom, the exportation thereof shall be subject to the regulations in force in the United Kingdom at the time of exportation.

7. It is agreed that the present note and your Excellency's reply thereto confirm the acceptance by our two Governments of the stipulations set forth therein and together constitute a binding and reciprocal agreement between our two Governments which shall come into force from to-day's date.

FEISAL

Minister for Foreign Affairs



ملخص مقالة نشرت فى أم القرى يوم ٩ أكتوبر ١٩٣٦

بعد تهينة الطرفين على الجهود التى بذلت لتدعيم علاقات الصداقة بين العربية السعودية وبريطانيا العظمى، هؤلاء الذين تابعوا سياسة جلالة عبدالعزيز الخارجية وحكومته لابد أنهم لاحظوا الموقف الحكيم الذى اتخذه ليس فقط تجاه بريطانيا العظمى بل تجاه كل حكومات العالم فمنذ اعتلائه العرش جاهد هو وحكومته من أجل تقوية أواصر الصداقة مع كل الحكومات متبنين موقفاً سلمياً ومظهرين استعدادهم لمصافحة كل الأيدي وقد جازت هذه السياسة الشناء فى الداخل والخارج معاً فالأمن والاستقرار هما هدف الحكومة لأنهما هدف الشعب وليس من الضرورى التركيز على أهمية النتائج التى حققتها حكومتنا بالنظر إلى تعديلات معاهدة جدة لأن كل قارئ يستطيع أن يتحقق من ذلك بنفسه، «وبصورة عامة يبديان المشاعر الطيبة التى تنشط بين وقت وآخر العلاقات الودية بين حكومة هذه البلاد والحكومة البريطانية».

نأمل فى نجاح مستمر لحكومتنا فى سياستها الحكيمة التى تبنتها لصالح الإسلام بصورة عامة والعرب بصورة خاصة وبصور أخص لصالح شعب هذه البلاد.

ملحق رقم ( ۱ / ب )

المملكة البريطانية

بجدة

رقم ١٤٣/٣٤٥/١٧٣٨٦٩٤٥

٣ أكتوبر ١٩٣٨

يا صاحب السمو الملكي

بعد التهمة

اتشرف بان احيط علم سموكم الملكي باضي اتملت مذكرة سموكم

الملك بتاريخ ١٧ رجب ١٣٥٥ الموافق ٣ أكتوبر ١٩٣٨ التي ليها تذكرون ان

مدة البيع السنوي المقرر في المادة الثانية من معاهدة جدة الموقعة في ٢٠

مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥ قد انتهت في ١٧ سبتمبر ١٩٣٨ الموافق

٨ جمادى الثانية ١٣٥٣ وانه بتسوية المادة المذكورة يمكن اتمام حكم المعاهدة

المذكورة باظهار لمدة سنة احدى ينقضي من قبل اخذ الطرفين الى الطريق الآخر

وتشترطون سموكم الملكي الى المعاولات التي كانت حكومتنا تشتغل اليها منذ

زمن مضى لاجل وبع صلاحيتها المتعاقبة على اساس اننا والتي ما يشعرون انه من

الرغبة المشتركة للزيادة فليس من العدل اننا لنحس اننا لنحس اننا لنحس اننا

نتيجة تلك المعاولات قد اتفقت على تعديل الشروط التي بموجبها يبيع ابناء

المعاهدة المذكورة وعلى تعديل بعض احكام المعاهدة المذكورة والكتب المتعاقبة

مع مراعاة الحالة التي قد تغيرت والامر جليلت كلتيهما وقد عقد المعاهدة مع

مراعاة احكام معاهدة سم الاتفاق على ان يوافق سموكم الملكي

المعاهدة التي اتشرف بان اتملت ليها على نيابة عن حكومة صاحب الجلالة في

المملكة المتحدة ما تم الاتفاق عليه والاحكام المشروطة فيه كما يلي :-

١ مع مراعاة ما هو موضح ليها يلي من الفقرات لقد اتفقت

الحكومتان اتفاقا متقابلا على ان تلحق لمدة سبع سنوات شمسية من تاريخ

هذا اليوم حكيم في اعطاء المزار لمدة سنة احدى من رخصتها في ابناء

المعاهدة المتعاقبة المذكورة كما هو موضح عليه في المادة الثانية منها

٢ يراذ في آخر المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة الخاصة بتخصيص

مخلفات الحجاج المتولين ما يلي :-

[ كما انه قد اتفق على انه يجوز للسلطات المختصة في حكومة المملكة

العربية السعودية - بناء على طلبها - ان تقوم بجميع تلك المخلفات او اي

الجزء منها وتسليم قيمتها الى المملكة البريطانية في حدة مع مراعاة

الشعائر واستيفاء الرسوم المشار اليها في هذه المادة ]

٣ ان التي الواردة في المادة السابقة من معاهدة جدة القائل [ اما ان

والتي أعلن في ديسمبر ١٩١٤ لم يبق فيها ما يرجع إلى السويفتس (التي كانت  
الحكومة على رفعة وأزالته من المعاهدة) ولما على ذلك تمسح المادة  
المعارة منها كما يأتي .

[ درست هذه المعاهدة بالتفصيل العربية والاسلامية والتفصيل لعمدة

واحدة ]

٤ . أحاطت حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ولما بالخط  
قوارب بالفترة الزمنية من ملكة سويكم الملكي القطار إليها ليعمل على  
بمختلفة الطبيعة وسان كما جاء في كتاب طرفة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز  
ملك المملكة العربية السعودية في السر جليوت كليتون بتاريخ ١٩ ذو القعدة  
١٣٤٥ الموافق ٢١ مايو ١٩٢٧ جوابا على كتاب السر جليوت كليتون بتاريخ  
١٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٣٤٥ وأن حكومتها من حيثها التمسك  
بالموقف المتعين في الكتاب المذكور من السر جليوت كليتون .

٥ . لقد تم الاتفاق على أن تشارك حكومة صاحب الجلالة البريطانية  
في المملكة المتحدة عن حق في الزيادة المشار اليه في كتاب السر جليوت كليتون  
في جولة الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الموعود لـ ١٨ مايو  
١٩٢٧ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٣٤٥ ومما وجدته عليه بتاريخ ١٩ ذو القعدة  
١٣٤٥ الموافق ٢١ مايو ١٩٢٧ وتكون من استبدال الحق المشار اليه المشار اليه  
تاريخ هذا اليوم .

٦ . بحول الطرفة جاء في كتاب السر جليوت كليتون في جولة الملك  
عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨  
ذو القعدة ١٣٤٥ ومما وجدته عليه بأن حكومة المملكة العربية السعودية  
وافق على أنها لا زالت تفراد السلطة أو لادعوا أو أدوات جوية من  
اصاب الساعات في المملكة المتحدة لأن مضمونها يكون متعلق السلطة المتعلق  
بها في المملكة المتحدة وقت التفسير .

٧ . من المتعلق عامة أن ملكة سويكم الملكي المشار اليها وهذا الجواب  
يحتسب أن يبقى حكومتها للاحكام الواردة فيها ويتكفل بها إنشائها بلوما  
متقابلة بين حكومتها يكون لاري المتعلق من تاريخ هذا اليوم  
وتتخلوا بتسليم لاري الاحترام

طرفة صاحب السويفتس وزير الخارجية مكة



Enclosure C.

(i)

Sir R. Bullard to Sir Faisal (1)

Your Royal Highness  
(After compliments.)

Jedda, October 3, 1936.

I HAVE the honour to acknowledge the receipt of your Royal Highness's note of the 17th Rajab, 1355, corresponding with the 3rd October, 1936, in which you recall the fact that the period of seven years specified in article 8 of the Treaty of Jedda of the 20th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, expired on the 17th September, 1934, corresponding with the 8th Jumad ath-Thani, 1353, and that under the said article the operation of the said treaty may be terminated on six months' notice of such termination being given by either party to the other party. Your Royal Highness refers to the negotiations in which our two Governments have been engaged for some time past with the object of placing their relations on a more stable basis and to the fact that, animated by a common desire to consolidate still further the friendly relations happily existing between them, they have, as a result of those negotiations, agreed to modify the conditions under which the said treaty may be terminated, and also certain of the provisions of the said treaty and of the letters exchanged between His Majesty King Abdul Aziz and Sir Gilbert Clayton at the time of the conclusion of the treaty, subject to certain stipulations which have been agreed upon and which are recited in your Royal Highness's note under reference.

I have the honour to confirm, on behalf of His Majesty's Government in the United Kingdom, the agreement which has been reached and the stipulations to which it is subject, as follows:—

1. Subject to what is set forth in the following paragraphs, the two Governments have agreed reciprocally to renounce for a period of seven solar years from to-day a date their right to give six months' notice of their wish to terminate the said treaty, as provided in article 8 thereof.

2. The following addition shall be made at the end of article 4 of the said treaty relative to the disposal of the property of deceased pilgrims:—

"It is further agreed that the competent authorities of the Saudi Arabian Government may, at the request of His Majesty's Government in the United Kingdom, conveyed through the diplomatic channel, sell such property, or any part thereof, and hand the value thereof to the British Legation in Jedda, subject to the formalities and collection of the dues mentioned in this article."

3. As regards the provision in article 10 of the Treaty of Jedda which reads "but in case of divergence in the interpretation of any part of the treaty the English text shall prevail," the two Governments agree to the deletion of this provision from the treaty, article 10 of which shall consequently read as follows:—

"The present treaty has been drawn up in English and Arabic. Both texts shall be of equal validity."

4. His Majesty's Government in the United Kingdom take note of the reservation made in paragraph 4 of your Royal Highness's note under reference with regard to the Aqaba-Ma'an area, as set forth in the letter of His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, to Sir Gilbert Clayton dated the 10th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 21st May, 1927, in reply to Sir Gilbert Clayton's letter of the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345. My Government, for their part, adhere to the position defined in the said letter of Sir Gilbert Clayton.

5. It is agreed that His Majesty's Government in the United Kingdom renounce the right of manumission of slaves referred to in the letters addressed by Sir Gilbert Clayton to His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, on the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, and His Majesty's reply thereto of the 19th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 21st May, 1927, and will cease to exercise the said right as from the date of this exchange of notes.

(1) Also printed in Treaty Series.

6. Notwithstanding what is contained in Sir Gilbert Clayton's letter to His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, of the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, and His Majesty's reply thereto, the Saudi Arab Government agree that if they should wish to purchase arms, ammunition or war materials from manufacturers in the United Kingdom, the exportation thereof shall be subject to the regulations in force in the United Kingdom at the time of exportation.

7. It is agreed that your Royal Highness's note under reference and this reply confirm the acceptance by our two Governments of the stipulations set forth therein and together constitute a binding and reciprocal agreement between our two Governments, which shall come into force from to-day's date.

With highest respects,

R. W. BULLARD.

ملحق رقم ( ٢ )

وزارة الخارجية

مكة

٢٦ صفر ١٣٥٤

٢٩ مايو ١٩٣٥

يا صاحب السعادة

تلقيت خطابك المؤرخ ١٩ مايو ١٩٣٥ رقم ٧٥ (١٢٧٢/٢٢٨/١١) الذي تشير فيه إلى حديثك مع يوسف ياسين يوم ١٥ مايو ١٩٣٥ الذي تذكر فيه تفاصيل دخول ما تسميه جماعة مسلحة في أرض الكويت حوالي ٦ مايو وتحتج باسم الحكومة البريطانية ضد دخول هؤلاء الأشخاص الكويت.

أبلغ سعادتك أن حكومتى لم تتوان عن عمل التحريات حول الحادث بعد أن نقلته أنت إلى يوسف ياسين يوم ١٥ مايو وما زالت تستقصى الأمر لأنها لا تريد أن يكون هناك أى حادث مهما كان بينها وبين الحكومة البريطانية أو بينها وبين الشيخ أحمد الجابر الصديث الحميم لصاحب الجلالة سيدي الملك.

بالنظر إلى الحقائق التي ثبتت أثناء البحث الذي قامت به حكومتى لى أن أعبر عن الأسف العميق للصورة التي أعطيت لهذا الحادث البسيط أى فى تصويره بحيث يعنى دخول جيش مسلح بنية انتهاك السلطة الشرعية لشيخ الكويت بينما لم يحدث أى شىء من هذا القبيل، إن ما حدث هو مجرد أحد الأحداث اليومية التي كانت تقع بين الدولتين لزمان طويل فى الماضى، أى تحرك الرعايا والمراسلين بأسلحتهم بين البلدين بدون طلب مسبق.

لقد كان الشخص الستة الذين تشير إليهم، حسب ما أبلغنا به أربعة وليسوا ستة ولم يدخلوا لممارسة سلطتهم العربية السعودية فى أرض الكويت ولكنهم كانوا من بين حاشية أمير الحسا أرسلوا من طرفه (أميرهم) لجمع رعايانا البدو عند مكان مقاء معين بهدف جمع الزكاة وبالنظر إلى الأماكن فى أرض شمر والمرعى الطيب فى أرض مطير فقد أراحوا بدو مطير من أماكن سقايتهم لكى تستطيع شمر أن تأتى إليها لبضعة أيام لكى يتمكنوا من إنجاز



الزكاة منهم وعندما وصلت الجماعة إلى المكان ووجدت أن بدو شمر لا يزالون في داخل حدود الكويت كان من غير الممكن القيام بجمع الزكاة هناك، عندئذ قام قائد الجماعة بإرسال مراسلين إلى الكويت ليرسلوا برقية إلى الأمير عبدالله بن جلوى تخبره بالحقائق ويتلقوا التعليمات حول كيف يتصرف وكان الطريق الذى يجب أن يسلكه المراسلون المبعوثون إلى الكويت لا يمكن أن يكون سوى طريق الصبيحية والجبراء، ربما أخبر هؤلاء المراسلون الشمر والظفير رعايا جلالة الملك والذين قابلوهم فى طريقهم عن مكان موظفى الزكاة لكى يسارعوا بأدائها حتى لا يتعرضوا للعقاب فى المستقبل، ثم مضوا فى طريقهم من الصبيحية إلى الجبراء ميممين شطر الكويت برسالة البرقية ومع ذلك فقد قابلوا فى طريقهم سيارة ركب فيها ثلاثة منهم إلى الكويت ودخلوا وطلبوا من النفيسى أن يبرق إلى الأمير عبدالله بن جلوى بخصوص موقفهم ولكى يعطيهم التعليمات اللازمة، وعلى أى حال أبلغت حكومة الكويت النفيسى أنه يجب أن يغادر هؤلاء الناس أرض الكويت وأطاعوا وغادروها.

سيتبين لسعادتكم من ذلك أنه لم يوجد غزو مقصود لأرض الكويت كما قلت ليوسف ياسين فى حديثك معه كما لم يوجد تدخل فى الشئون الداخلية للكويت بالقوات المسلحة لحكومة جلالة الملك عبدالعزيز، كل ما فى الأمر أن الأشخاص الأربعة دخلوا الكويت لإجراء اتصال وهو أمر عادى بين الدولتين إذ يأتى مراسلوا سمو شيخ الكويت دائماً إلى أراضى جلالة الملك ويذهبون إلى الرياض والحسا بأسلحتهم وفى مناسبات كثيرة يدخل أمراء آل الصباح أنفسهم وعديد من قوات أمير الكويت بأسلحتهم فى أراضى المملكة السعودية بدون طلب إذن، للصيد والقنص والرمية بدون إثارة أية اعتراضات.

إذا رغبت حكومة الكويت أن تمنع رعايانا أو مراسلينا من دخول أراضيها بأسلحة أو بدونها إلا بإذن منها وتحب أن نعاملها على أسس متقابلة فى هذا المجال فنحن مستعدون لذلك ولكن حكومتى تعتقد أن ذلك يتعارض مع روح الصداقة القائمة بين الدولتين وكذلك مع المحاولات التى تبذلها لتنمية العلاقة

الاقتصادية بين الدولتين، كما أنها تعتقد كذلك أن المعاملة التي لقيها هؤلاء المراسلون لا تتفق مع روح الصداقة والمشاعر بين الدولتين، ونتيجة لرفض الحكومة البريطانية وشيخ الكويت فقد صدرت الأوامر على الفور إلى أمير الحسا لمنع أى إنسان من دخول الكويت بالمرّة سواء بأسلحة أو بدون وترجو حكومتى أن تمنع السلطات المختصة فى الكويت كل شخص سواء كان موظفاً حكومياً أو من رعاياها من دخول أراضى حكومة صاحب الجلالة الملك بأسلحة أو بدون، سواء للصيد والرماية أو إرسال رسائل أو لأى سبب كان إلا بعد طلب إذن حتى يتم اتفاق بخصوص الوسيلة التى قد تزيل الأثر السئ الذى نتج عن تصرف حكومة الكويت بعدم السماح لمراسلى أمير الحسا، فهذا التصرف أوجد ارتباكاً بين القبائل واعتبر عملاً عدائياً من جانب حكومة الكويت فى وقت تحاول فيه حكومتى إلى أقصى حد فى استطاعتها لخلق علاقات ودية ووثيقة أكثر ضماناً.

تقبل خالص احتراماتى

فيصل

9/1/4.

Ministry of Foreign Affairs,

Hedon.

~~151~~

23th Safar 1354.

29th May 1935.

Your Excellency,

I have received your letter of May 19th 1935 No. 75 (1272/228/11) in which you refer to your conversation with Yusef Yasin on May 15th 1935, and in which you mention the particulars of the entry of what you term an armed party into Kuwait territory about May 8th and protest on behalf of the British Government against the entry of the said persons into Kuwait.

I inform Your Excellency that my Government did not fail to make enquiries concerning the incident after you communicated it to Yusef Yasin on May 15th, and they are still investigating the matter, because they do not desire that there should be any incident whatsoever between them and the British Government or between them and Sheikh Ahmad Al Jaber, the intimate friend of H.M. my lord the King.

In view of the facts established during the investigation by my Government I have to express my deep regret at the form adopted over this simple incident i.e. in treating it so as to mean the entry of an armed force, intended to violate the sovereign authority of the Sheikh of Kuwait, while nothing of the sort has occurred. What has happened is only one of the every day occurrences which had taken place between the two countries for a long time past, namely the movement of subjects and messengers with their arms between the two countries

/without

without previous applications.

~~152~~

The six persons to whom you refer, were, as it has been reported to us, four and not six, and did not enter Kuwait to exercise their Saudi Arab authority in Kuwait territory, but were from among the retainers of the Amir of Hassa, sent by him (their Amir) to gather our beduin subjects at a certain watering place with a view to collecting "Zakat". Having regard to the (unintelligible word, usual ordinary word for "come"; possibly a mistake for "distance" or some unusual word meaning "sterility") places in the territory of the Shammār and the good pasture in the territory of the Mutair, they removed the Mutair beduin away from their watering places so that the Shammār might come to them for a few days, in order that they may be able to accomplish the taking of the "Zakat" from them. When the detachment reached the place and found that the Shammār beduin were still within the frontiers of Kuwait and it was not possible to undertake the collection of "Zakat" there. The commander of the force then sent his messengers to Kuwait in order to send a telegram to Amir Abdullah Ibn Jaluwi to tell him of the facts, and to receive his instructions as to what he should do. The way to be followed by the messengers sent to Kuwait, of course can be no other than via Subaihiya and Jahra. It is possible that those messengers might have informed the Shammār and Dhafir subjects of Him, the King, whom they met on their way, of the place of the "Zakat" officials in order that they might hasten to perform it so that they would not be liable to punishment in the future. They then went on their way from Subaihiya to Jahra intending to go to Kuwait to send the telegram. On their way however they met a motor car in which three of them drove to Kuwait, entered it and asked An-Nafidi to telegraph to the Amir Abdullah Ibn Jaluwi about their case, so that <sup>he</sup> ~~they~~ might give them the necessary instructions. The Government



of Kuwait however informed Abdullah that those people should leave the territory of Kuwait. They obeyed and left. It will thus appear to Your Excellency from this that there was no intended invasion of the territory of Kuwait as you stated to Yusef Yasin in your conversation with him. There has also been no interference in the local affairs of Kuwait by armed forces of the Government of H.M. the King Abdul Aziz. The whole matter was that four persons entered Kuwait to make a communication which is a customary thing between the two countries. Messengers of His Highness the Sheikh of Kuwait always come into the territories of H.M. the King and go to Riyadh and Mada' with their arms. On many occasions Amirs of Al-ao-Sabah themselves and numerous troops of the Amir of Kuwait enter with their arms into the territories of the Saudi Arab Kingdom, without applying for permission, to hunt and shoot and no objections have been raised.

If the Government of Kuwait desire to prevent our subjects or messengers from entering their territories with or without their arms except by permission from them, and would like us to treat them on a reciprocal basis in this respect, we are prepared to do so but my Government think this is contrary to the spirit of friendship existing between the two countries and also contrary to the endeavours they are exerting to promote the economic relations between the two countries. They also think that the treatment which those messengers have been given does not agree with the spirit of friendship and the alliance between the two countries. In consequence of the refusal of the British Government and the Government of Kuwait, orders have been issued at once to the Amir of Kuwait to prevent anyone at all entering Kuwait, with or without arms. My Government request that the authorities concerned in Kuwait should prevent every one whether Government officials or their subjects from entering the territories of the Government of H.M. the King with or without arms, whether

for

for hunting, shooting or sending messages, or for any reason whatsoever, except after applying for permission, until an agreement has been made as to the method which may remove the bad impression caused by the Government of Kuwait in deporting the messengers of the Amir of Hassa. Such action has created confusion amongst the tribes and has been regarded as an hostile action on the part of the Government of Kuwait at a time when my Government, to the extreme limit of their ability, are trying to make securer ~~xxx~~ close and friendly relations.

Please accept my profoundest respects,

(S'd) Poyyal.

ملحق رقم ( ٣ )

رقم ٤٩٤٩/٢٠٦/٢٥

سرى

مراسلات متبادلة بين مندوبى العربية السعودية والكويت فى المؤتمر الذى عقد فى الكويت بين ١٧ و ٢٩ يونيو ١٩٢٥ لمناقشة تسوية الحصار الاقتصادى للكويت الذى فرضه الملك ابن سعود.



(١) ترجمة خطاب بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٥٤ (١٧ يونيو ١٩٣٥) أحمد الحميدى ومحمد بن ثنيان الغانم وخالد الزيد (مندوبى الكويت) إلى خالد أبو الوليد وحمد السليمان وعبدالله القصيبى (مندوبى السعودية).

بعد التحية

بالنظر إلى ما هو معلوم لكم ولنا ولكل إنسان رفيع وحقير من العلاقات الطيبة والودية التى دامت لعدد من السنين بين أسرتى الصباح وآل سعود وعلى الأخص بين جلالة الملك عبدالعزيز وسعادة الشيخ أحمد الجابر، وبناء على رغبة كلا الدولتين فى تقوية هذه العلاقات بدرجة أعمق بإزالة الحصار التجارى للكويت فقد اقترحنا فيما يلى الأسباب الأكثر ملاءمة حسبما يبدو لنا لاستئناف تجارة التصدير من الكويت مع مملكة جلالته وهذا الأسلوب كالتالى :

- ١- تقام مراكز تحصيل الجمارك داخل حدود جلالته الملك وهذه قد تشمل على مركز واحد أو أكثر وفى أماكن حسبما يختارها جلالته الملك.
  - ٢- سيقوم صاحب السمو الشيخ أحمد الجابر من جانبه ببذل كل ما فى وسعه فى المساعدة فى السيطرة على توجيه كل الصادرات إلى المراكز المذكورة فى السابق وسيكون ذلك باستخدام المانفستات التى تصدر فى ٢ نسخ، تسافر النسخة الأولى مع البضائع وتسلم الثانية لوكيل جلالته المحلى عبدالله النفيسى وتبقى الثالثة فى مكتب الجمارك لدى الحكومة المحلية.
- المذكور أعلاه هو رأى الذى نراه والأسلوب معترف به بين الممالك والدول حسنة الجوار وكذلك من الآخرين.

الخاتمة المعتادة

(٢) ترجمة خطاب مؤرخ ٢٢ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٤ يونيو ١٩٣٥) من

الوفد السعودي إلى الوفد الكويتي

بعد التحية

بالإشارة إلى النقاش الذي كان لنا معكم اليوم بخصوص استئناف المسابلة بين بلدنا والكويت نرجو أن نكرر كتابة، بالإضافة إلى ما شرحناه شفاهة، نوايا حكومتنا الطيبة وروح المحبة والصداقة والمشاعر الطيبة التي نكنها لحكومة الكويت، ولنقول أن الحكومة السعودية مستعدة لاستئناف المحادثات بهدف الوصول إلى نتيجة مرضية بين الطرفين ولنناقش اجراءات لإزالة كل سوء التفاهم في المستقبل، هذه المحادثات يجب أن تكون على أية حال على أساس واضح وهو ان حكومة الكويت ستعطي ضماناً بخصوص البضائع التي تمر عبر الحدود إلى ارض جلالة الملك (أي لن يتم تهريب أى شيء خارج البضائع المرسله بموجب المنافستو)، هذا فى الحقيقة ما افترضناه خلال نقاشنا معكم. إذا وافق وفدكم الموقر على التفاوض على هذا الأساس فنحن مستعدون مرة أخرى أن نناقش الموضوع لكى نصل إلى نتيجة يريدها الطرفان.

الخاتمة المعتادة

ملحوظة الوكيل السياسى: الخطاب السابق كما سوف يتبين صيغ بطريقة مختلفة إلى حد ما عما بسطه الوفد السعودي باعتباره الأساس الوحيد لمحادثات المستقبل (انظر برقيتى رقم ٢١١ بتاريخ ٢٥ يونيو) أى أن الكويت يجب أن توافق قبل أى شيء آخر أن تضمن ألا يختلف حتى مهرب واحد الحدود ويبدو أنهم يلعبون من أجل السلامة، ولم يترك المندوبون الكويتيون هذه النقطة إذ ذكروا المندوبين السعوديين فى ردهم بما قالوه فعلا.

(٣) ترجمة خطاب بتاريخ ٢٤ ربيع الول ١٣٥٤ (٢٥ يونيو ١٩٣٥) من

الوفد الكويتى إلى الوفد السعودى

بعد التحية

تلقينا خطابكم الموقر بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٤ يونيو ١٩٣٥) وفهمنا ما ذكرتموه حول نواياكم الطيبة وكذلك نوايا حكومة جلالة ابن سعود الطيبة، أى انكم مستعدون لاستكمال المحادثات بهدف الوصول إلى نتيجة مرضية بين الطرفين ولمناقشة إجراءات إزالة كل سوء التفاهم، ولكن هذه المحادثات يجب أن تكون من الآن فصاعداً على الساس الواحد بأن نعطى حكومة الكويت ضماناً بخصوص البضائع المهربة العابرة للحدود وأضفتكم بأنه إذا وافق وفدنا على شرط الضمان نيابة عن حكومة الكويت فأنتم عندئذ مستعدون لاستمرار المحادثات.

لذلك فنحن نريد أن نوضح الأمر تماماً فالموقف هو كما شرحناه لكم فى خطابنا بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٥٤ (١٧ يونيو ١٩٣٥) ونوقش كذلك معكم فى اجتماع صباح الأمس (٢٤ يونيو ١٩٣٥) وذكرتم أن نظام الضمان الذى ترغبه حكومة جلالته السعودية والذى يقضى ألا يهرب شىء وأن البضائع المصدرة فقط طبقاً للمنافستات يجب أن يسمح لها بالمرور إلى الأراضى السعودية وأنه إذا ضبط أى مهرب فإن بضائعه سوف تصادر وسيستعين على حكومة الكويت أن تدفع رسوم الجمارك المفروضة على نفس البضائع، وأنه إذا وقع ذلك أكثر من ثلاث مرات فإن حكومة جلالته السعودية سيكون لها الحق فى إلغاء الاتفاق.

وأجبنا فى نفس الاجتماع عليكم بأن حكومة الكويت سوف تعطىكم كلمة شرف بأن تبذل كل ما فى قوتها لمنع التهريب، وأنه إذا اكتشف أى تهريب (داخل أراضيتها) سوف توقع حكومة الكويت أقصى العقوبة على المذنب.

وبخصوص الضمان الذى تلحون عليه، فإنه مع كل الحرص وكل الإرادة الحسنة نقول أن ذلك لا يمكن أن يتحقق بذلك يصبح من غير المعقول منكم أن تضعوا

مثل هذا الشرط، فذلك الذى تخاف منه الحكومة السعودية (أى التهريب) إذا حدث فسيكون تافهاً وضئيلاً بسبب الاجراءات التى سوف تتخذ من جانب حكومة صاحب الجلالة السعودية وحكومة الكويت، ويجب ألا يؤثر بالطبع فى الإرادة الحسنة والرغبة فى اتفاق تبادلى بين جلالة الملك وسمو الشيخ أحمد الجابر.

ومع ذلك يحدونا كل الأمل فى أنه طبقاً للنظرة البعيدة لديكم لن تسمحوا لخطأ غير معقول ومشكوك فيه أن يقف فى طريق التفاهم الطيب.  
نرجو ردة على ذلك ونعبر عن الأمل فى أننا سنصل إلى تفاهم طيب  
الخاتمة المعتادة

(٤) ترجمة خطاب بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٥ يونيو ١٩٣٥) من الوفد السعودي إلى الوفد الكويتي  
بعد التحية

تلقينا بالتقدير خطابكم الموقر بتاريخ ٢٤ ربيع الأول (٢٥ يونيو ١٩٣٥) رداً على خطابنا بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٤ يونيو ١٩٣٥) ولكننا لم نجد فيه رداً واضحاً على ما طلبنا ردكم عليه، سوى فكرة عن الأحاديث التي دارت بيننا وبينكم في اجتماعنا السابق بينما طلبنا -بناءً على رغبتكم- أن تعرفونا كتابة ما إذا كنتم توافقون أو لا توافقون على أساس الضمان لكي نتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة.

لذا فإننا نطلب أن تفضلوا بإبلاغنا بطريقة واضحة قراركم النهائي سواء ستوافقون على أساس الضمان أو تتجنبونه، وبذلك سيكون الموقف واضحاً تماماً ونستطيع أن نرفع تقريراً لحكومتنا.  
وفي انتظار ردكم.

الخاتمة المعتادة.

(٥) ترجمة خطاب بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٥ يونيو ١٩٣٥) من الوفد الكويتي إلى الوفد السعودي.

بعد التحية

تلقينا خطابكم المؤرخ في ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٥ يونيو ١٩٣٥) رداً على خطابنا بنفس التاريخ والذي فهمنا منه أنكم تعتبرون ردنا غير مصاغ بوضوح وأنكم ترغبون الآن أن تبلغوا بصورة قاطعة ما إذا كنا نوافق على أساس الضمان أم لا لكي تستطيعوا تقديم تقرير لحكومتمكم.

على عكس ما تقولون فتننا نعتقد أننا أوضحنا الموقف تماماً ولم نكن غامضين شرحنا لكم أن أساس الضمان الذي طلبتموه في اجتماع الأمس قد لا يمكن تحقيقه رغم كل نية وجهد طيب من جانبنا لأنه - كما شرحنا - لن تفسد أول حالة تهريب تحدث الخطة فحسب بل ستميل إلى أن يكون لها النتيجة العكسية تماماً حيث يتعلق الأمر بالاتفاق والعلاقات الطيبة المرغوبة من كلا حكومتى جلالته وحكومتنا لذا عليكم إما أن تقدموا مقترحات مختلفة عن تلك السابقة أو تقدموا اقتراحكم الحالي مع ردنا إلى حكومتكم ونترك ذلك لكم.

الخاتمة المعتادة.

(٦) ترجمة خطاب مؤرخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٨ يونيو ١٩٣٥) من الوفد الكويتي إلى الوفد السعودي.

بعد التحية

بالإشارة إلى المعلومات التي نقلتموها إلينا في اجتماع اليوم بأن جلالة الملك لن يوافق على استئناف التجارة بين الكويت والعربية السعودية سوى على أساس الضمان من جانب حكومة الكويت.

وكما تعلمون لقد كتبنا خطاباً لكم بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٥٤ (١٧ يونيو ١٩٣٥) ذكرنا فيه الآراء التي اعتبرناها جيدة لكلا البلدين ومن ناحية أخرى ففي اجتماع ٢١ الحالي (٢٢ يونيو ١٩٣٥) طلبتم ضماناً وذكرنا في خطابنا بتاريخ ٢٤ الحالي (٢٥ يونيو ١٩٣٥) أن الضمان مستحيل إعطاؤه إذ لا يمكن تنفيذه عملياً أو نظرياً.

وفي خطاب ثان مؤرخ كذلك ١٤ الحالي (٢٥ يونيو ١٩٣٥) طلبنا منكم أن ترفعوا اقتراحكم الخاص بالضمان وردنا عليه لجلالة الملك.

إذا كان جلالة الملك - كما أبلغتمونا اليوم - شفاهة وبطريقة قاطعة أن الملا كذلك لا يوافق على أى شيء سوى أن نعطي الضمان المطلوب إذن لا يبقى لنا سوى أن نعلن أننا لا نستطيع أن نلزم أنفسنا بأى ضمان مثل هذا.

رغم أننا نعترف بأن جلالة الملك وسمو الشيخ أحمد الجابر كأخوين وأنه لا يوجد اختلاف بين الدولتين والشعبين فتننا نأسف مع ذلك لفشل المفاوضات ونحن لا نشعر باليأس تماماً، وما زلنا نأمل في اتفاق ونعتبر هذا المؤتمر كخطوة أولى نحو التفاهم المرغوب وندعو الله أن يوفقنا.

نرجو الإقرار بخطابنا.

الخاتمة المعتادة.

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF H. M. BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

Printed for the use of the Foreign Office.

-230-

CONFIDENTIAL

[E 4949/200/25]

CORRESPONDENCE EXCHANGED BETWEEN THE DELEGATES OF SAUDI ARABIA AND KOWEIT AT THE CONFERENCE HELD AT KOWEIT BETWEEN JUNE 17 AND 29, 1935, TO DISCUSS A SETTLEMENT OF THE ECONOMIC BLOCKADE OF KOWEIT BY KING IBN SAUD.

[E 4916/200/25]

I.—Translation of a Letter dated the 16th Rabi' Awwal, 1354 (June 17, 1935) from Ahmad al-Humaidhi, Humam bin Thunayyan al-Chanin, and Khalid al-Zaid (Koweit delegates), to Khalid Abul Wadd, Hamud as-Sulaiman, and Abdulla al-Qusabi (Saudi delegates).

(After compliments.)

IN view of what is known to you and to us, and also to every high-born and poor person, of the good and friendly relations which have existed for very many years between the Al Sabah and the Al Saud dynasties, more especially between His Majesty King Abdul Aziz and his Excellency Sheikh Ahmad al-Jabir, and in consequence of the desire of both countries to further strengthen these relations, by removing the trade blockade of Koweit, we have suggested below the most suitable method, as seemed to us, for the resumption of the export trade (from Koweit) with His Majesty's Kingdom. These are as follows:—

- (1) That customs collecting centres should be established within the frontiers of His Majesty the King. These may consist of one post or more than one, and in such places as His Majesty the King may choose.
- (2) That his Excellency Sheikh Ahmad al-Jabir shall, for his part, assist to the best of his power in the control and guiding of all exports to the above posts or centres. This will be by means of manifests, which will be issued in triplicate; the first copy to go with the goods, the second to be handed over to His Majesty's local agent, Abdulla an-Nafisi, and the third one to remain in the customs office of the local Government.

The above is the opinion we hold, and the procedure is one which is recognised between kingdoms and nations that are good neighbours, as well as by others.

(Usual ending.)

II.—Translation of a Letter dated the 23rd Rabi' Awwal, 1354 (June 24, 1935), from the Saudi Delegation to the Koweit Delegation.

(After compliments.)

WITH reference to the discussion which we had with you to-day in regard to the resumption of "Muasabalah" ("Trade") between our country and Koweit, we beg to reiterate in writing, in addition to what we explained verbally, the good intentions of our Government, and the affectionate spirit, friendliness, and good feeling which they have towards the Koweit Government, and to say that they (the Saudi Government) are prepared to continue conversations with a view to arriving at a satisfactory conclusion between both sides, and to discuss measures to remove all misunderstanding for the future. Such conversations, however, must be on the one clear basis, that the Government of Koweit shall give "guarantee" ("amanah") with regard to goods passing (across frontier) to His Majesty the King's territory (i.e., that nothing is smuggled apart from goods sent under manifests). This, indeed, is what we proposed in the course of our discussions with you.

8111 [12000]



Should your esteemed delegation agree to negotiate on this basis, we are prepared once more to discuss the subject in order to arrive at the conclusion sought by both sides.

(Usual ending.)

*Note by Political Agent.*—The above letter, as will be seen, is worded somewhat differently from what the Saudi delegates laid down as the only basis for future talks (see my telegram No. 211 of the 25th June), namely, that Kuwait must agree before anything else to guarantee that not even a single smuggler got across the border. They appear to be playing for safety. The Kuwait delegates have not missed this point, and in their reply have pinned the Saudi delegates down to what they actually did say.

### III.—Translation of a Letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935), from the Kuwait Delegation to the Saudi Delegation.

(After compliments.)

WE have received your esteemed letter dated the 23rd Rabi Auwal, 1354 (June 24, 1935), and have understood what you stated as to your good intentions as well as the good intentions of His Majesty King Ibn Saud's Government, namely, that you are prepared to continue conversations with a view to arriving at a satisfactory conclusion between both sides, and to discuss measures to remove all misunderstanding, but that such conversations must from now onward be on the one basis, that the Government of Kuwait shall first give "guarantee" ("dhaman") with regard to goods (smuggled) passing across the frontier. You added that if our delegation would agree to the "guarantee" condition on behalf of the Kuwait Government, then you would be prepared to continue the talks.

We wish, therefore, now to make the matter quite clear. The situation is, as we suggested to you in our letter dated the 16th Rabi Auwal, 1354 (June 17, 1935), and as was also discussed with you in yesterday morning's meeting (June 24, 1935). You stated that the "guarantee" system was desired by His Majesty's (Saudiyah) Government, which was that nothing should be smuggled, and only goods exported according to manifests should be allowed to pass into Saudi territory. That should any smuggler be caught, his goods would be confiscated, and the Kuwait Government would have to pay the customs duty imposed on same. Also that should this happen more than three times, His Majesty's Saudi Government should have the right to cancel the agreement.

At the same meeting we replied to you that the Kuwait Government would give you their word of honour to do all in their power to prevent smuggling. And that should any smuggling be discovered (within her territory) the Kuwait Government would inflict the severest of punishments on the evil-doer.

As regards the "guarantee" insisted on by you—with every precaution taken and every goodwill, we say this cannot be realised. Hence it is not reasonable of you to make such a condition. That which the Saudi Government is afraid of (i.e., smuggling), should it occur, will be trifling and very small, because of the measures that will be taken by His Majesty's Saudi Government and the Government of Kuwait. It should certainly not affect the goodwill, and the desire for a reciprocal agreement between His Majesty the King and his Excellency Sheikh Ahmad al-Jabir.

We have every hope, however, that owing to your deep insight you will not allow a doubtful and unreasonable defect to stand in the way of good understanding.

We beg for a reply to this, and express the hope that we shall come to a good understanding.

(Usual ending.)

IV.—Translation of a Letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935),  
from the Saudi Delegation to the Kuwaiti Delegation.

(After compliments.)

WE have with due regard received your esteemed letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935), in reply to our letter dated the 23rd Rabi Auwal (June 24, 1935), but have not found in it a clear reply to what we asked your reply for, save an outline of the talks we had with you in our last meeting, while, according to your desire, we asked you in writing to let us know whether or not you agree to the "guarantee" basis, so that we may be able to arrive to a definite conclusion.

Therefore, we request that you will kindly inform us in clear manner as to your final decision, either you should agree to the "guarantee" basis, or decline from it, in this way the situation will be made quite clear, and we can submit a report to our Government.

Awaiting your reply.

(Usual ending.)

V.—Translation of a Letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935),  
from the Kuwaiti Delegation to the Saudi Delegation.

(After compliments.)

WE have received your letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935), in reply to our letter of the same date, from which we understand that you consider our reply not to be clearly put, and that you now wish to be informed definitely whether we agree to the "guarantee" basis or not, in order that you may submit a report to your Government.

Contrary to what you say, we believe that we have made the position quite clear, and have not been obscure. We explained to you that the "guarantee" basis, which you demanded in yesterday's meeting, could not possibly be realised, in spite of every good intention and effort on our part, for, as we explained, the first case of smuggling that occurred would not only upset the plan, but would tend to have exactly the opposite result where the good agreement and connexions desired by both His Majesty's Saudi Government and our Government are concerned. Therefore, you should either make propositions different to the above, or submit your present proposal, together with our reply to it, to your Government. We leave that to you.

(Usual ending.)

[E 4949/208/25]

VI.—Translation of a Letter dated the 27th Rabi Auwal, 1354 (June 28, 1935),  
from the Kuwaiti Delegation to the Saudi Delegation.

(After compliments.)

WITH reference to the information you imparted to us in to-day's meeting, that His Majesty the King would not agree to the resumption of trade between Kuwait and the Saudi Arabia save on the "guarantee" basis on the part of the Kuwait Government.

As you know, we have written a letter to you, dated the 16th Rabi Auwal, 1354 (June 17, 1935), in which we stated the views we considered good for both countries. On the other hand, in the meeting of the 21st instant (June 22, 1935), you demanded a "guarantee," and we stated in our letter of the 24th instant (June 25, 1935) that that "guarantee" was impossible to give, as it could not practically or theoretically be enforced.

In a second letter, also dated the 24th instant (June 25, 1935), we asked you to submit both your proposition of "guarantee" and our reply to it, to His Majesty the King.

If His Majesty the King, as you informed us definitely and verbally to-day was the case, does not agree to anything but that we give the "guarantee" asked for, then all that is left for us is to make it known that we cannot commit ourselves to any such "guarantee."

Although we recognise that His Majesty the King and his Excellency the Sheikh Ahmad-al-Jabir are as brothers, and that there is no difference between our two countries and the two peoples, nevertheless we regret the failure of negotiations. We do not entirely despair, however, and still hope for agreement. We look to this conference as a first step to the understanding desired. May God destined agreement.

Please acknowledge our letter.

(Usual ending.)

---

**VII.—Translation of a Letter dated the 27th Rabi' Auwal, 1354 (June 28, 1935), from the Saudi Delegation to the Kolbeiti Delegation.**

(After compliments.)

WE have to acknowledge receipt of your letter dated the 27th Rabi' Auwal, 1354 (June 28, 1935), copy of which is embodied herein below:—

[Letter VI.]

We seize this opportunity to thank you for the welcome and courtesy with which we have always been met during our discussions, and wish with you, from the bottom of our hearts, that the two countries be given the chance to come to an agreement in the near future.

(Usual ending.)

---

ملحق رقم ( ٤ / أ )

## معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العربية السعودية والكويت

### مادة (١)

يسود سلم دائم غير قابل للانتهاك وصداقة حقيقية بين المملكة العربية السعودية ومشايخ الكويت ويتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان ببذل كل جهدهما للمحافظة عليه وتسوية كل الخلافات والنزاعات المحتمل قيامها بينهما بروح السلام والصداقة.

### مادة (٢)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بالحفاظ على علاقات المودة مع الطرف الآخر وأن يحاول بكل الوسائل الممكنة منع بلاده من أن تستخدم كقاعدة للأعمال غير الشرعية أو للاستعداد لها بما فيها الغارات الموجهة ضد السلام والأمن في بلد الطرف الآخر.

### مادة (٣)

فور وصول المعلومات إلى السلطات المختصة والواردة في المادة (٧) حول قيام استعدادات في أراضيهم بمعرفة فرد مسلح أو أكثر بهدف ارتكاب قطع الطريق أو الغزو أو أية أعمال غير شرعية في المنطقة المجاورة لحدود الدولتين تقوم هذه السلطات بإبلاغ الآخر بالتبادل أو الموظفين أو القبائل التابعة للطرف الآخر بنفس المعلومات بدون تأخير.

### مادة (٤)

في حالة تلقى أى من الطرفين المتعاقدين الساميين معلومات عن أى من الأعمال المذكورة في المادة (٢) قد ارتكبت داخل أراضيهم يكون له الحق في إخطار الطرف الآخر بهدف اتخاذ الإجراءات الضرورية لمعاقبة المعتدين بعد عودتهم إلى بلادهم إذا كانوا من رعاياه ويمنعهم من عبور الحدود إذا كانوا من رعايا المبلغ أو الحكومة الأخرى.

### مادة (٥)

لقبائل الطرفين كامل الحرية في الحركة من مكان إلى مكان أو الهجرة في

أراضي الدولتين لأغراض الرعى والمسابلة (شراء المواد التموينية) ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بالألا يضع أدنى العراقيل فى هذا الخصوص.

مادة (٦)

لن يجبر أى من الطرفين رعايا الطرف الآخر حين يكونون فى أراضيهم على الانضمام إلى قواته النظامية أو غيرها لسحق ثورة أو الاشتراك فى عملية حربية.

مادة (٧)

السلطات المختصة المكلفة بتنظيم التعاون العام والمسئولية عن الاجراءات التى ستتخذ على الحدود لتطبيق أحكام هذه المعاهدة هى: على الجانب العربى السعودى: أكبر موظف إدارى فى الصحراء أو من ينوب عنه.

على الجانب الكويتى: أكبر موظف إدارى فى الصحراء أو من ينوب عنه. لهذين الموظفين فقط حق التراسل مع بعضهما بغرض التعاون وحل الخلافات الناشئة على الحدود وبين القبائل بين وقت وآخر وسيتبادلان المعلومات المتصلة بالحوادث التى تقع فى منطقة أى منهما تؤثر على السلامة والأمن فى منطقة الآخر.

مادة (٨)

من أجل تسهيل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة بصورة عامة والحفاظ على علاقات الجوار الطيبة تشكل لجنة دائمة للحدود مشكلة من أربعة موظفين مختارين من وقت لآخر لهذا الغرض، نصفهم بمعرفة الحكومة العربية السعودية والآخر بمعرفة الحكومة الكويتية وتجتمع هذه اللجنة مرة كل ستة شهور أو عدة مرات إذا اقتضت الظروف.

مادة (٩)

تجتمع اللجنة المذكورة فى المادة (٨) للمرة الأولى فى المنطقة المحايدة وبعد ذلك بالتبادل فى الكويت أو فى العربية السعودية أو فى المنطقة المحايدة



فى مكان تحدده قبل نهاية كل اجتماع وواجبات هذه اللجنة أن تحاول -بغرض تنفيذ أحكام هذه المعاهدة وضمان علاقات الجوار الطيبة- التسوية الودية لكل المسائل المتصلة بتطبيق أحكام هذه المعاهدة والخاصة بالرعى والهجرة أو التحركات للقبائل والخلافات القبلية وتحديد الخسائر البسيطة والأمور الأخرى المتصلة بشئون الحدود التى يمكن الوصول إلى اتفاق بخصوصها بين موظفى الحدود المختصين المحليين وأى قرار توافق عليه اللجنة يجب تنفيذه خلال ثلاثة شهور بمعرفة الحكومتين كل حكومة بقدر ما يهمها وفى حالة الخلاف الناشئ بين أعضاء اللجنة حول أى أمر فى حدود صلاحيات اللجنة نفسها يجب إحالة هذا الخلاف بمعرفة الأعضاء إلى حكومتيهم لاتخاذ القرار.

#### مادة (١٠)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالتبادل بأن يمنعا الموظفين التابعين لهما من اختراق الحدود والاتصال بالقبائل أو رؤساء القبائل التابعين للطرف الآخر سواء رجالا أو ركبانا (على الخيول) أو بالسيارات أو بالطائرات ولن تكون الحكومة التى يخترق أرضها هؤلاء الأشخاص مسؤولة عن سلامتهم إذا وقع الاختراق بدون إذنهما مع استثناء الموظفين الذين يخترقون الحدود لتنفيذ أحكام المادة (٣) من هذه المعاهدة.

#### مادة (١١)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الأجانب المقيمين فى أو القادمين من بلديهما (أو حدودهما) أو مواطنى الطرفين المتعاقدين الساميين من اختراق حدود بلد الطرف الآخر. لأغراض السياحة أو الاستكشاف أو أى غرض آخر بدون الحصول على إذن مسبق، ومع الخضوع لأحكام أى اتفاق أو اتفاقات أخرى مبرمة بين الطرفين بخصوص القبائل وهجراتهم فتن الحكومة التى يخترق أرضها هؤلاء الأشخاص لن تكون مسؤولة عن سلامتهم ما لم يكن اختراقهم بإذنهما.

مادة (١٢)

أى خلاف قد ينشأ بين الطرفين المتعاقدين الساميين فيما يتصل بأحكام المعاهدة الحالية أو المعاهدات أو الاتفاقات المبرمة بين الدولتين قبل تاريخ المعاهدة الحالية وأى خلاف قد ينشأ بعد التاريخ المذكور كنتيجة لأحكام المعاهدة الجديدة والاتفاقات المبرمة بينهما، يحال إلى التحكيم بمعرفة حكومة صاحب الجلالة البريطانية أو ممثلها.



copy

Draft

300

60

TREATY OF FRIENDSHIP AND "BON VOISINAGE"  
BETWEEN SAUDI ARABIA AND KUWAIT.

Article 1.

There shall reign inviolable permanent peace and true friendship between the Kingdom of Saudi Arabia and Emirate of Kuwait. The two high contracting parties undertake to exercise their utmost to preserve the same, and settle in a spirit of peacefulness and friendliness all disputes and differences likely to arise between them.

Article 2.

Each of the two parties undertakes to preserve friendly relations with the other party, and to endeavour by all the means available to him to prevent his country being used as a base of or preparations for unlawful acts, including raids aimed against peace and security in the country of the other party.

Article 3.

As soon as information reaches the competent authorities prescribed in Article 7 of preparation being conducted in their territories by one or more armed individuals with the intention of committing highway robbery, or raiding, or other unlawful acts in the zone in the neighbourhood of the frontier of the two States, these authorities shall mutually inform one another, or the officials or tribes of the other, of the same without delay.

Article 4.

In the event of either of the two high contracting

parties /

parties receiving information of any of the acts mentioned in Article 3 above having been committed within his territories, he shall have the right to notify the other party with a view to adopting the necessary measures for the punishment of the aggressors after their return to his country if they be or his subjects and to prevent them crossing the frontier if they be subjects of the informant or other Government.

Article 5.

The tribes of both parties shall have complete freedom of movement from place to place (or migration) in the territories of the two states for purposes of grazing or "musabih" (purchase of provisions), and each of the high contracting parties undertakes not to place the least obstacle in this respect.

Article 6.

Neither of the two parties shall coerce the subjects of the other party, when within his territory, to join his forces, regular or otherwise, to suppress a rebellion or take part in military operations.

Article 7.

The competent authorities charged with the organization of general co-operation and responsibility for the measures to be taken on the frontiers for the application of the provisions of this treaty are:

On the Saudi Arab side: the highest administrative official in the desert or the person acting for him.

On the Kuwait side: the highest administrative official

in the desert or the person acting for him.

Only these officials shall have the right to correspond with each other for the purpose of co-operation and solution of disputes arising on the frontiers and between the tribes from time to time. They shall exchange forthwith information pertaining to incidents occurring in the region of either of them of a nature affecting the safety or security in the region of the other.

#### Article 8.

In order to facilitate the execution of the provisions of this treaty and, in general, the maintenance of good neighbourly relations, there shall be set up a permanent frontier commission composed of four officials selected from time to time for this purpose, half by the Saudi Arab Government and the other half by the Kuwait Government. This commission shall meet once every six months or more often if circumstances so require.

#### Article 9.

The commission mentioned in Article 8 shall meet for the first time in the Neutral Zone and thereafter by rotation in Kuwait or in Saudi Arabia or in the Neutral Zone in a place appointed by it before the end of each meeting. The duties of this commission shall be to attempt, with the object of giving effect to the provisions of this treaty and of ensuring good neighbourly relations, the amicable settlement of all such questions concerning the application of the provisions of this treaty, relating to grazing, migrations (or movements) of tribes, tribal disputes, assessment of minor losses and other matters concerning frontier affairs, on which no agreement could be

Reached /



reached between the local frontier officials concerned. Any decision agreed upon by the commission should be enforced within three months by both Governments, each in so far as concerns it. In the event of difference arising between the members of the commission on any of the matters within the commission's competence, such difference shall be referred by the members to their respective Governments for decision.

#### Article 10.

The two high contracting parties mutually undertake to prevent officials under their crossing the frontiers and mingling with the tribes or chiefs or tribes of the other party, whether they be pedestrians, horsemen, in cars or aeroplanes. The Government whose territory such persons shall have crossed shall not be responsible for their safety should such crossing take place without its permission, subject to the exception of officials crossing the frontiers in execution of the provisions of Article 3 of this treaty.

#### Article 11.

The two high contracting parties mutually undertake to adopt the necessary measures to prevent foreigners residing in or coming from their "country" (or territories) or nationals of the two contracting parties from crossing the frontier of the other party's country for the purpose of touring, exploration, shooting or any other purpose, without obtaining previous permission. Subject to the provisions of any other agreement or agreements concluded between the two parties concerning tribes and their migrations, the Government whose territories such persons cross shall not be responsible for their safety if their crossing is not done by its permission.

#### Article 12.

Any difference that may arise between the two high

contracting parties in connection with the provisions of the present treaty or of the treaties or agreements concluded between the two States before the date of the present treaty; and any difference that may arise after the date thereof, as a result of the provisions of the new treaties and agreements concluded between them, shall be referred to arbitration by His Majesty's Government or their representatives.

Done

ملحق رقم ( ۴ / ب )

## الاتفاقية التجارية

### ترجمة النص المعدل

#### مادة (١)

يجب أن يصاحب جميع السلع التي تغادر الكويت إلى العربية السعودية براً أو بحراً شخص يحمل منافستو - في حالة السلع المرسله براً - .

أ- يجب أن ترسل بالقافلة وسوف يعتبر أى شخص يحمل سلعاً من ارض الكويت فى غير صحبة قافلة، سيعتبر مهرباً حتى ولو كان معه منافستو .

ب- لا بد أن تمر القافلة بإحدى النقاط فى العربية السعودية المذكورة فى مادة (٨) فيما يلى والمحددة فى المنافستو .

ج- على الشخص حامل المنافستو أن يكون معه كذلك قائمة تبين أسماء الشخص الذين فى القافلة وعدد الإبل .

د- يجب على الشخص حامل المنافستو أن يثبت حضوره لدى الموظفين المعيّنين لهذا الغرض أولاً عند نقطة الكويت ثم عند نقطة العربية السعودية المحددة فى المنافستو .

يجب على الأشخاص الداخلين إلى الكويت من العربية السعودية ويحملون سلعاً مشتراة لاستهلاكهم الشخصى -بادية او حضرا- أن يسافروا فى جماعات ويتوافقوا مع الشروط الموضوعة للقوافل التجارية .

السلع التي تغادر أرض الكويت تلى العربية السعودية بطريق البحر يجب أن تؤخذ إلى ميناء عربى سعودى محدد فى المنافستو ويجب ان يتواجد الشخص حامل المنافستو أمام السلطات المختصة فى هذا الميناء وستطبق أحكام التهريب الواردة فى هذه النظم الحالية على السلع المنقولة بحراً وعلى الأشخاص الناقلين لها .

#### مادة (٢)

على الشخص المسئول عن القافلة أو الجماعة حسبما ذكر فى المادة الأولى أن يحصل على منافستو من إدارة جمارك الكويت (مكتب المنافستو) قبل رحيله

بالقافلة أو الجماعة والبضائع من ارض الكويت بحيث يكون المنافستو بكل السلع المتجهه إلى العربية السعودية ويجب أن يرافق هذا المنافستو السلع وتعطى نسخة منه إلى الوكيل التجارى السعودى فى الكويت بواسطة إدارة جمارك الكويت قبل مغادرة القافلة أو الجماعة ارض الكويت وتحفظ نسخة ثالثة من المنافستو فى مكتب المنافستو ومحظور أخذ كمية أكبر أو أقل من تلك المبينة فى المنافستو أو الذهاب إلى أى وجهة أخرى غير تلك المبينة فى المنافستو أو بأى طريق غير الطريق المعتاد.

إذا غادرت أية سلع الكويت إلى العربية السعودية براً أو بحراً بدون تسليم نسخة المنافستو والمعلومات الضرورية عن الأشخاص فى القافلة ووسيلة النقل والطريق، تسليمها إلى الوكيل التجارى العربى السعودى فسوف تعتبر القافلة وما فيها بأكملها سلعاً مهربة وتطبق عليها العقوبات التى تطبق على المهربين وسيعتبر الموظف أو الموظفون المختصون الذين مكنوا القافلة أو السفينة من السفر قبل تسليم نسخة المنافستو للوكيل التجارى للمملكة العربية السعودية فى الكويت، مسئولين ويعاقبون بالغرامة والفصل.

#### مادة (٢)

إذا اختار تاجر أو مالك للسلع أن يرسل جزءاً من السلع بالسيارة وجزءاً بالإبل أو بقافلتين، أو جزءاً بالبحر وجزءاً بالبر يجب أن يرافق منافستو مستقل لكل جزء.

#### مادة (٤)

أى شخص يوجد داخل ارض الكويت وفى حوزته سلع مقصود تصديرها إلى العربية السعودية وبدون منافستو يعاقب بمصادرة السلع وأى شخص يملك منافستو ولكنه يحوز سلعاً أكثر من تلك المبينة فى المنافستو يعاقب بمصادرة الزيادة غير المبينة فى المنافستو وفى كلتا الحالتين يتعرض للغرامة.

#### مادة (٥)

كل شخص يحاول تفادى أو لالتهاف حول هذه القواعد النظامية يتعرض



للعقوبة كذلك وإذا كرر المحاولة يحرم من التجارة بين الكويت والعربية السعودية وعلى جميع رؤساء القوافل وحملة المنافسات أن يبلغوا أقرب مركز بأى مروق أو خرق لتلك النظم تصل إلى علمهم وإلا سوف يعتبرون هم أنفسهم مسئولين إذا برز المروق إلى الضوء.

مادة (٦)

يستطيع موظفو الجمارك فى الكويت أن يتصلوا بموظفى الجمارك فى العربية السعودية فى المراكز المحددة ببعضهم البعض لضمان التفاهم المتبادل والصالح العام بخصوص تطبيق قواعد هذه النظم.

مادة (٧)

المراكز التى سيتواجد أمامها حملة المنفستات مع بضائعهم هى:

برا إما (أ) الكويت .....

العربية السعودية .....

أو (ب) الكويت .....

العربية السعودية .....

بحراً (ج) الكويت .....

العربية السعودية .....

وعليهم الذهاب إلى تلك المراكز مباشرة وبالطريق المعتاد.

مادة (٨)

أى شخص يتجاوز هذه القواعد النظامية سواء كان موظفاً أو تابعاً أو سائق بغير يتعرض لعقوبة السجن أو الغرامة أو كلتا العقوبتين.

مادة (٩)

تسرى هذه القواعد النظامية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من .....

Translation of Amended Text.

Article 1. All goods which leave Kuwait <sup>Kuwait</sup> for Saudi Arabia by land or sea must be accompanied by a person carrying a manifest. In the case of goods sent by land:

- (a) they must be sent by caravan, and any person carrying goods from Kuwait who is not with a caravan shall be regarded as a smuggler, even if he has a manifest.
- (b) the caravan must call at that one of the points in Saudi Arabia mentioned in Article 8 below which is specified in the manifest.
- (c) the person carrying the manifest must also have with him a list showing the names of the persons in the caravan and the number of camels.
- (d) the person carrying the manifest shall report to the officials appointed for that purpose first at the Kuwait point and then at the Saudi Arabian point specified in the manifest.

Persons entering Kuwait <sup>Kuwait</sup> from Saudi Arabia and taking out goods bought for their personal consumption, whether they are nomads or settled Arabs, must travel in parties and conform to the conditions laid down for commercial caravans.

Goods which leave Kuwait <sup>Kuwait</sup> for Saudi Arabia by sea must be taken to the Saudi Arab port specified in the manifest, and the person holding the manifest must report to the proper authorities at that port. The provisions about smuggling contained in the present regulations shall be applicable to goods transported by sea and to the persons transporting them.

Article 2. The person responsible for a caravan <sup>caravan</sup> such as is mentioned in Article 1 shall, before his departure with the caravan and the goods from Kuwait <sup>Kuwait</sup> for Saudi Arabia, obtain a manifest from the Kuwait Customs Department (Manifest Office) for all the goods <sup>declared for</sup> consigned to Saudi Arabia. This manifest must accompany the goods, and a copy of it shall be given to the Saudi

/Arab

Arab Trade Agent in Kuwait by the Kuwait Customs Office before the caravan leaves Kuwait, and a third copy of the manifest shall be kept in the Manifest Office. It is forbidden to take a quantity greater or less than that shown in the manifest or to go to any destination other than that mentioned in the manifest or by any route other than the ordinary one.

If any goods leave Kuwait for Saudi Arabia by land or sea, without a copy of the manifest and the necessary information about the persons in the caravan and the means of transport and the route having been delivered to the Saudi Arab Trade Agent, the whole caravan and what is in it shall be considered contraband and the penalties applicable to smugglers shall be applied to it, and the official or officials concerned, who enabled the caravan or the vessel to leave before a copy of the manifest had been delivered to the Trade Agent of the Saudi Arab Kingdom in Kuwait, shall be held responsible and punished with a fine and dismissal.

Article 3. - Should the merchant or owner of the goods choose to send part of the goods by train, car and part by camel, or by the caravans, or part by sea and part by land, a separate manifest must accompany each part.

Article 4. - Any person who is found within the territory of Kuwait in possession of goods intended for export to Saudi Arabia and without a manifest shall be punished by confiscation of the goods, and any (such) person who has a manifest but is in possession of goods in excess of those shown in the manifest shall be punished by confiscation of the excess not shown in the manifest.

manifest. In both cases he shall be liable to a fine.

Article 50 Every person who attempts to evade or circumvent these regulations shall be liable to punishment also and if he repeats the offence he shall be forbidden to trade between Kuwait and Saudi Arabia.

Article 51 Heads of caravans and holders of manifests must report to the nearest post any evasion or infraction of these regulations which come to their knowledge, otherwise they themselves shall be held responsible if the evasion comes to light.

Article 52 The Customs officials of Kuwait and of Saudi Arabia at the specified posts may communicate with one another in order to ensure mutual understanding and the common good as regards the application of the rules of this regulation.

Article 53 The posts at which holders of manifests must report with their goods are as follows:-

by land either:

(a) Kuwait .....  
Saudi Arabia .....

or (b) Kuwait .....  
Saudi Arabia .....

By sea:-

(c) Kuwait .....  
Saudi Arabia .....

and they must go to these centres direct and by the usual routes.

Article 54 Anyone who infringes these regulations, whether he be an official, a merchant or a cabal driver, shall be liable to punishment by imprisonment or fine or both.

Article 55 These regulations shall remain in force for a period of ..... years as from the date of their promulgation.

ملحق رقم ( ٤ / أ / ب )



( ٥٣ )

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فإنه بالنظر لأنه قد عقد بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين  
مشيخة الكويت اتفاقية صداقة وحسن جوار ووقعها مندوب مفوض عن حكومة  
المملكة العربية السعودية ومندوب مفوض عن حكومة المملكة المتحدة البريطانية  
نيابة عن سمو شيخ الكويت الحائزان على الصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة  
جدة في اليوم الرابع من ربيع الثاني سنة واحد وستين بعد الثلاثمائة والالف  
الموافق عشرين ابريل سنة اثنان وأربعين بعد التسعمائة والالف وهى مدرجة فيما يلى :  
اتفاقية صداقة وحسن جوار

بين المملكة العربية السعودية - وبين مشيخة الكويت

حكومة المملكة العربية السعودية من جهة

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده التى ميسار اليها  
في هذه الاتفاقية بـ (المملكة المتحدة) نيابة عن سمو شيخ الكويت من جهة أخرى  
رغبة منهما فى تثبيت علائق الصداقة وحسن الجوار السائدة لحسن الحظ من  
القديم بين ملك المملكة العربية السعودية وشيخ الكويت وبين عائلتهما وبين  
بلاد المملكة العربية السعودية والكويت فقد عينا مندوبين عنهما لهذا الغرض .  
عن حكومة المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين رئيس الشعبة السياسية والسكرتير  
الخاص لجلالة الملك .

وعن حكومة المملكة المتحدة نيابة عن حضرة صاحب السمو شيخ الكويت  
المستتر فرئيس هيو وليام استونهور ييردس . م . ج . أو . ب . اى .  
الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بجدة  
وبعد أن أطلع كل منهما على وثيقة تفويض الآخر ووجداهما صحيحة اتفقا  
على ما يأتى :-

المادة الأولى - طبقاً لما هو جار من القديم بين المملكة العربية السعودية  
ومشيخة الكويت يسود بينهما سلم دائم وصداقة ثابتة محترمة .

المادة الثانية — إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت يتعهدان بأن يبذلا جهدهما للحفاظ على حسن العلاقات بينهما وبأن يسعيا بكل ما لديهما من الوسائل لمنع اتخاذ بلاديهما قاعدة لأي عمل غير مشروع أو استعداد له ضد السلم والأمن في بلاد الفريق الآخر بما في ذلك الغزو وأن يسعيا أيضاً لحل كل ما يقع من الخلاف بينهما بروح المودة والصداقة .  
المادة الثالثة : -

أ) تعين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت موظفين في المناطق المجاورة للحدود لتنظيم التعاون المشترك والقيام بالتدابير الضرورية لضمان انفاذ ما نصت عليه الاتفاقية بكل ماله علاقة بسلامة الأمن في بلاد الفريق الآخر وكذلك فيما يقتضيه التعاون التجاري بين البلدين وتسهيل حسن المواصلات بينهما وعلى الحكومتين المتعاقدتين أن تنجز احدهما الأخرى بأسماء الأشخاص المعيّنين لهذا الغرض .

ب) ولهؤلاء الموظفين أو من ينوب عنهم حق المراسلة فيما بينهم لأجل التعاون على الحدود وتنفيذ ما جاء في هذه الاتفاقية من المواد ( ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ ) وتنفيذ الملحق بهذه الاتفاقية أيضاً ، ولحل المسائل التي تحدث من وقت لآخر على الحدود أو بين القبائل .

المادة الرابعة — على موظفي الحدود المذكورين في المادة الثالثة - أن يتبادلوا المعلومات بوقته عن أى حادث يحدث في أحد الجانبين من الحدود بما يكون له تأثير على سلامة الأمن في الجهة الأخرى .  
المادة الخامسة : -

أ) عند ما يبلغ السلطات المختصة المشار إليها في المادة الثالثة أن في أراضيها استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أشخاص مسلحون بقصد ارتكاب أعمال السلب أو النهب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير المشروعة التي من شأنها الإخلال بالأمن على الحدود بين البلدين يجب أن تشعر تلك السلطات احدهما الأخرى .

ب) فإذا اتضح أن الأشعار المرسل إلى السلطة المختصة قد لا يصل في وقت يمكنها من انذار الذين قد يتضررون من جرائم الهجوم فيجب علاوة على ذلك أعطاء

الاشعار إلى أقرب موظف وفي حالة عدم إمكان الاتصال به فإلى الأشخاص أو القبائل المهدة .

المادة السادسة :-

( أ ) إذا بلغ السلطات المختصة التابعة لاحدى الحكومتين أنه وقع ضمن أراضيها أى عمل من أعمال السلب أو النهب أو التهريب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير المشروعة التى من شأنها الاخلال بالأمن على الحدود بين البلدين فلها الحق فى إبلاغ السلطة المختصة التابعة للفريق الآخر عن ذلك ، وفى الحالات الاضطرابية والمستعجلة لها أن تبلغ أقرب مأمور تابع لذلك الفريق وعلى ذلك الشخص الذى يصله البلاغ أن يتخذ التدابير اللازمة لأجل إلقاء القبض حالاً على الجناة فى حالة دخولهم حدود البلاد التى هو موظف فيها وإرجاع جميع المسلوبات والمنهوبات والمهربات بأكملها فوراً بما يوجد بحوزة المعتدين .

( ب ) فإذا كان الجناة من رعايا البلاد التى دخلوها فيجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لمحاكمتهم فى بلادهم وإن كانوا من رعايا البلاد الأخرى أو من رعايا دولة عربية ثالثة فيسلون لحكومة البلاد التى حدثت الجناية فى أراضيها طبقاً لنصوص اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها بتاريخ ٤ من شهر ربيع الثانى سنة ١٣٦١ هـ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ م .

المادة السابعة - على الموظفين المعيّنين بمقتضى المادة الثالثة أن يتواعدوا من حين لآخر عند الحاجة بالاجتماع فى أحد الأماكن لحل المشاكل التى تقع بين العربان على الحدود طبقاً لروح هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة : أ - جميع القرارات التى تقرر بالاتفاق المشترك من قبل الموظفين المعيّنين بموجب المادة الثالثة فى المسائل التى تنشأ على الحدود أو فيما بين القبائل تدون كتابة ويوقع عليها كل من الموظفين وقت الاتفاق وتصبح نافذة المفعول ومعمولاً بها فى الحال .

( ب ) أما الأمور التى لا يتمكن الموظفون من الاتفاق عليها فتحال إلى الحكومتين لحلها بالاتفاق بينهما .

المادة التاسعة : أ - لرعايا أى الحكومتين الذين ينتجعون عادة جهمى الحدود لأجل المرعى حرية المسابرة والانتقال من مكان إلى آخر فى البلدين إلا إذا وجدت



إحدى الحكومتين ضرورة لتحديد حرية انتقال رعاياها للبلاد الأخرى أو تحديد حرية انتقال رعايا الحكومة الأخرى إلى بلادها لمصلحة النظام العام أو بسبب ضرورة اقتصادية .

(ب) على مأمور الحدود التابع للحكومة التي ترى من مصلحتها فرض مثل ذلك القيد أن يخبر مأمور الحدود التابع للحكومة الأخرى بذلك القرار قبل اتقاذه لكي يكون لدى المأمور في البلاد الأخرى فرصة يتمكن فيها من اتخاذ الأسباب للتغلب على الصعوبات التي قد تنشأ من جراء تنفيذ ذلك القرار مع العلم بأن الواجب يقضى على مأموري الحدود في مثل هذه الحالة ببذل الجهد من كل منهما لتلافي ما يبيده أحدهما مما يحتمل وقوعه من الصعوبات من جراء هذا المنع إذا كان ذلك التلافي ممكناً وإلا ينفذ قرار المنع .

(ج) إذا اقتضت مصلحة إحدى الحكومتين الاتصال برعاياها المقيمين في البلاد الأخرى لاستحصال الزكاة أو أى أمر آخر فيمكن لها مراجعة الأخرى من أجل ذلك وعلى الحكومة الأخرى أما أن تسمح بدخول الموظفين المختصين للغرض المطلوب أو تخرج القبايل أو الأشخاص المشار إليهم إلى بلادهم الأصلية .

المادة العاشرة - لا يسمح لأى موظف في إحدى الحكومتين ولا لأى شخص من رعايا إحداهما عبور الحدود بين البلدين بدون اجازة سابقة من الحكومة الأخرى إلا في الحالات الآتية :

(أ) يسمح بتنقل الرعايا للرعى بين البلدين حسبما نص عليه في المادة التاسعة .  
(ب) يسمح بدخول موظفين بقصد الوصول إلى مدينة الكويت أو الرياض لأى غرض من الأغراض إذا كانوا مآذونين من حكومتهم بذلك .

(ج) يسمح بدخول موظفي الحدود المذكورين في المادة الثالثة كما يسمح لممثلهم ورسلمهم بقصد التعاون الموضح في المواد ( ٩٠٨، ٧٠٦، ٥٠٤ ) من هذه الاتفاقية .

(د) يسمح لرعايا إحدى الحكومتين بدخول البلاد الأخرى لتتبع الضائعات حسبما نص عليه برقم (٧) من الجدول الملحق بهذه الاتفاقية .

(هـ) يسمح لأى شخص من رعايا إحدى الحكومتين بالدخول في بلاد الحكومة الأخرى لغرض المسابطة أو أى غرض آخر لم ينص عليه في هذه المادة بدون الحصول على إذن سابق من الحكومة الأخرى .

وعلى رعايا المملكة العربية السعودية الذين يقصدون الكويت أن يحملوا ورقة صادرة من الجهة المختصة في بلادهم تثبت شخصيتهم وترخص لهم بالرحلة التي يزعمونها وعلى السلطات الكويتية أن تخبر وكيل المملكة العربية السعودية بالكويت بأسماء هؤلاء الأشخاص والعشائر التي ينتمون إليها وأنواع ما يحملون من الكويت. إن هذا الترتيب لا يسرى على الحجاج الذين لهم ترتيب خاص في أنظمة المملكة العربية السعودية .

المادة الحادية عشر - مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة التاسعة فإن الحكومة العربية السعودية وحكومة الكويت يمنعان الأشخاص الأجانب القادمين أو المقيمين في بلديهما من عبور الحدود إلى بلاد الحكومة الأخرى بقصد السفر أو الاكتشاف أو الصيد أو أى غرض آخر بدون استحصال إذن سابق من السلطات المختصة في بلاد الحكومة الأخرى ولا تكون الحكومة التي يدخل أو لك الأجانب إلى بلادها مسؤولة عن سلامتهم إذا كان دخولهم بغير إذن سابق .

المادة الثانية عشر - حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية وللنصين قيمة رسمية واحدة ويجرى تبادل وثائق إبرامها من قبل الفريقين المتعاقدين بأسرع ما يمكن وتعتبر نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الإبرام إلى نهاية (خمس) سنوات من ذلك التاريخ وإن لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات (الخمس) بستة أشهر أنه يريد إبطال الاتفاقية وتعديلها تبقى نافذة ولا تعتبر باطلة إلا بعد مضي ستة أشهر من اليوم الذي يعلن فيه أحد الفريقين الآخر رغبته في إبطالها أو تعديلها .

حررت بحجة في يوم ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٦١ هجرية ، الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ م .

مندوب حكومة المملكة العربية السعودية

يوسف ياسين

مندوب حكومة المملكة المتحدة

نيابة عن مشيخة الكويت

ف. ه. و. استونهور بيرد

( ٥٤ )

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فإنه بالنظر لأنه قد عقد بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين  
مشيخة الكويت اتفاقية تجارية ووقعها مندوب مفوض عن حكومة المملكة العربية  
السعودية ومندوب مفوض عن حكومة المملكة المتحدة البريطانية نيابة عن سمو  
شيخ الكويت الحائزان على الصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم  
الرابع من ربيع الثاني سنة ١٣٦١ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ وهي مدرجة فيما يلي

### الاتفاقية التجارية

بين المملكة العربية السعودية وبين مشيخة الكويت

حكومة المملكة العربية السعودية من جهة

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده المسماة هنا فيما يلي :

( حكومة المملكة المتحدة ) بالنيابة عن سمو شيخ الكويت من جهة أخرى

نظراً لرغبتها في عقد اتفاقية لتنظيم التجارة بين المملكة العربية السعودية  
والكويت فقد عينا عنهما مندوبيهما لهذا الغرض .

عن حكومة المملكة العربية السعودية .

حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين .

رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص لجلالة الملك .

وعن حكومة المملكة المتحدة نيابة عن حضرة صاحب السمو شيخ الكويت

المستر فرنسيس هيو وليام استونهيور بيردس . م . ج . او . ب . اي .

الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بمجدة .

الذين بعد أن أطلع كل منهما على أوراق تفويض الآخر ووجداها مطابقة

للاصول اتفقا على ما يأتي :-

المادة الأولى :-

١ - جميع البضائع التي تخرج من الكويت إلى البلاد العربية السعودية برأ

أو بحراً ينبغي أن تكون مصحوبة بشخص يحمل منافيسست حالة البضائع التي ترسل برأ

( ١ ) يجب أن يكون ارسالها بقافلة وعلى ذلك فكل من يحمل البضائع من

الكويت ولم يكن داخلا في القافة فيعتبر مهر باولو كان معه منافيست .  
( ب ) يجب أن تمر القافة من احدى النقاط المذكورة أدناه في المادة السابعة  
من البلاد العربية السعودية المعينة في المنافيست .

( ب ) يجب على الشخص الذى يحمل المنافيست أن يحمل معه أيضاً كشفاً مبيناً  
به أسماء أفراد القافة وعدد الجمال .

( د ) على الشخص الذى يحمل المنافيست أن يبلغ الموظفين المعينين لذلك الغرض  
في نقطة الكويت أولاً ثم في النقطة العربية السعودية المذكورة بالمنافيست ثانياً .  
٢ — الأشخاص الذين يدخلون الكويت من المملكة العربية السعودية  
ويخرجون منها ببضائع مشتراة لا ستمأهم الذاتى سواء كانوا من البادية أو الحاضرة  
يجب أن يسافروا جماعات وأن يعملوا بموجب الشروط المدونة بشأن القوافل التجارية  
٣ — أن القافة يقتضى أن لا تكون أقل من سيارة واحدة أو ثلاث دواب  
٤ — أن البضائع التى تخرج من الكويت إلى البلاد العربية السعودية بحراً  
يجب أن تؤخذ إلى الميناء العربية السعودية المبينة في المنافيست وعلى الشخص الحامل  
للمنافيست أن يراجع السلطات صاحبة الاختصاص في ذلك الميناء . ان الأحكام  
الخاصة بالتهريب المدونة في هذا النظام تنطبق على البضائع التى تنقل بحراً وعلى  
الأشخاص الذين ينقلونها .

المادة الثانية — على الشخص الذى سيكون مسؤولاً عن القافة أو الجماعة  
المشار إليها بالمادة الأولى قبل خروجه مع القافة ( أو الجماعة ) بالبضاعة إلى البلاد  
العربية السعودية من الكويت أن يحصل على ما ينفست عن كافة البضائع المنقولة  
إلى البلاد العربية السعودية من إدارة كرك الكويت ( مكتب المانيفيست ) ويجب  
أن يكون ذلك المانيفيست منقولا بصحبة البضاعة مع إعطاء صورة منه إلى الوكيل  
التجارى العربى السعودى بالكويت من قبل مكتب كرك الكويت وذلك قبل أن  
تغادر القافة ( أو الجماعة ) الكويت وأن تحفظ صورة ثالثة من المانيفيست في  
مكتب المانيفيست نفسه ومن الممنوع أخذ كمية أكثر أو أقل مما هو مبين بالمانيفيست  
أو الذهاب إلى أى مكان خلاف المذكور في المانيفيست وبأى طريقة خلاف  
الطريق المعتاد .

المادة الثالثة — إذا اختار التاجر أو صاحب البضاعة أن يرسل جزءاً من البضاعة بالسيارة وجزءاً بالجمال أو في قافلتين أو بعضها بالبحر وبعضها بالبر فينبغي أن يكون مع كل قسم ما نفست منفصلاً .

المادة الرابعة — أى شخص يوجد في أراضي الكويت ومعه بضاعة بقصد تصديرها إلى البلاد العربية السعودية وليس معها ما نفست يعاقب بمصادرة البضائع وأى شخص لديه ما نفست ولكن معه بضائع زيادة عما هو مبين في الما نفست فيعاقب بمصادرة الكمية الزائدة عما هو مبين في الما نفست وفي كلتا الحالتين فإنه يكون معرضاً للجزاء النقدي .

المادة الخامسة — على رؤساء القوافل وحملات الما نفست أن يبلغوا لأقرب مركز أى مراوغة أو مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية بما يصل إلى علمهم والافانهم يكونون مسؤولين أيضاً عندما تكتشف المراوغة أو المخالفة .

المادة السادسة — يجوز لمستخدمي الكمارك الكويتية والعربية السعودية في المراكز المعينة أن يتراسلوا مع بعضهم البعض لتأمين التفاهم والمنفعة المشتركة بشأن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

المادة السابعة — أن المراكز التي يتحتم على حملات الما نفست مع بضائعهم مراجعتها هي كما يأتي :

١ — بالبر . — الكويت — الكويت أو الصبيحية أو الجهرة — البلاد العربية السعودية — قرية أو الحفر

٢ — أما بالبحر . — الكويت — ميناء الكويت .  
البلاد العربية السعودية — رأس تنورة ، الجبيل ، القطيف ، العقير ، ويجب أن يسيروا إلى تلك المراكز بالطريق الاعتيادي رأساً .

المادة الثامنة — متى تبين أن بضاعة منقولة إلى البلاد العربية السعودية من الكويت برأ كان ذلك أو بحراً بدون مراعات الأنظمة المتقدمة أعلاه تعتبر مهربة وتصادر مع وسائل نقلها وكذلك كل من يخالف أو يحاول أن يتخلص أو يخادع خلافاً لهذه الأنظمة سيعاقب بالحبس أو بالغرامة أو بكليهما .

المادة التاسعة — يسمح لأى شخص من رعايا إحدى الحكومتين بالدخول في بلاد الحكومة الأخرى لغرض المسابقة أو أى غرض آخر مشروع لم ينص عليه

في هذه المادة بدون الحصول على إذن سابق من الحكومة الأخرى وعلى رعايا المملكة العربية السعودية الذين يقصدون الكويت أن يحملوا ورقة صادرة من الجهة المختصة في بلادهم تثبت شخصيتهم وترخص لهم بالرحلة التي يزعمونها وعلى السلطات الكويتية أن تزجر وكيل المملكة العربية السعودية بالكويت بأسماء الأشخاص والعشائر التي ينتمو إليها وأنواع ما يحملون من الكويت .

المادة العاشرة — حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية وللنصين قيمة رسمية واحدة ويجرى تبادل نسخ ابرامها من قبل الفريقين المتعاقدين بأسرع ما يمكن وتعتبر نافذة اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق الأبرام إلى نهاية ( خمس ) سنوات ابتداء من ذلك التاريخ وأن لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات ( الخمس ) بستة أشهر أنه يريد ابطالها أو تعديلها تبقى نافذة ولا تعتبر باطلة إلا بعد مضي ستة أشهر من اليوم الذي يعلن فيه أحد الفريقين للفريق الآخر رغبته في ابطالها أو تعديلها .

حررت في جدة في يوم الاثنين ٤ من ربيع الثاني سنة ١٣٦١ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٢ .

يوسف ياسين - مندوب حكومة المملكة العربية السعودية  
ف . ه . و استورنيور بيرد - مندوب حكومة المملكة المتحدة - نيابة  
عن مشيخة الكويت

فبعد الاطلاع على الاتفاقية السالفة الذكر فأنى بصفتي وزيراً للخارجية المملكة العربية السعودية أصدق تلك الاتفاقية و ابرامها نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية التي ستقوم بتنفيذ بنودها بكال الأمانة والاخلاص والتي لن تسمح بمشيئة الله بالاخلال بها بأي وجه كان طالما هي قادرة على ذلك وتثبناً لذلك فأنى أوقع هذه الوثيقة بيدي والله خير الشاهدين ؟

حرر في اليوم ٢٦ من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٢ هـ . الموافق لليوم الاول من شهر  
مايو سنة ١٩٤٣ م .

فيصل — وزير خارجية المملكة العربية السعودية

( ٥٥ )

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فإنه بالنظر لأنه قد عقد بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين مشيخة الكويت اتفاقية تسليم المجرمين ووقعها مندوب مفوض عن حكومة المملكة العربية السعودية ومندوب مفوض عن حكومة المملكة المتحدة البريطانية نيابة عن سمو شيخ الكويت الحائزان على الصلاخية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم الرابع من ربيع الثاني سنة واحد وستين بعد الثلاثمائة والألف الموافق عشرين أبريل سنة اثنان وأربعين بعد التسعمائة والألف وهي مدرجة فيما يلي :

### اتفاقية تسليم المجرمين

بين المملكة العربية السعودية وبين مشيخة الكويت

حكومة المملكة العربية السعودية من جهة

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى ايرلندة المسماة هنا فيما يلي :  
(حكومة المملكة المتحدة) بالنيابة عن سمو شيخ الكويت من جهة أخرى .

نظراً لرغبتهما في عقد اتفاقية لتسليم المجرمين الذين يفرون من وجه العدالة من المملكة العربية السعودية إلى الكويت أو من الكويت إلى المملكة العربية السعودية .  
فقد عينا مندوبين مفوضين عنهما لهذا الغرض .

من قبل المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين

رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص لجلالة الملك

ومن قبل حكومة المملكة المتحدة نيابة عن حضرة صاحب السمو شيخ الكويت

المستر فرنسيس هيو وليام استونهور بيردس م. ج. او. ب. اى

الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بمجدة

الذين بعد أن اطلع كل منهما على أوراق تفويض الآخر فوجداها مطابقة

للاصول اتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى — تتعهد حكومة الكويت بأن تسلّم إلى حكومة المملكة العربية

السعودية كل من يوجد في أراضي مشيخة الكويت من رعايا المملكة العربية

السعودية أو من رعايا دولة عربية ثالثة ممن ارتكبوا داخل حدود المملكة العربية السعودية جريمة من الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .  
المادة الثانية — تتعهد حكومة المملكة العربية السعودية بأن تسلم إلى حكومة الكويت كل من يوجد في أراضي المملكة العربية السعودية من رعايا مشيخة الكويت أو من رعايا دولة عربية ثالثة ممن ارتكبوا داخل حدود الكويت جريمة من الجرائم الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة — أ) لا يسمح بالتسليم من أجل جريمة سياسية .  
ب) الجرائم التي يجب التسليم فيها هي قطع الطريق أو السرقة أو السلب أو النهب أو القتل أو الجرح أو الغزو أو التهريب أو التعدي الشديد سواء كان المجرم فرداً أو جماعة وسواء كان المجرم موجهاً ضد فرد أو جماعة أو ضد السلطات المحلية أو وسائل النقل والواصلات ولا تعتبر في أى حال من الأحوال الجرائم المذكورة في هذا البند من الجرائم السياسية .

ج) وكذلك لا يعتبر من الأجرام السياسية كل قيام أو إعتداء على شخص جلالة ملك المملكة العربية السعودية أو شخص سمو شيخ الكويت أو ضد أي فرد من أفراد عائلتهما .

المادة الرابعة — أ) يجرى تسليم المجرم من الحكومة المطلوب تسليم المجرم من بلادها عند تقديم طلب التسليم من الحكومة الأخرى وينبغي أن يحتوى طلب التسليم على ما يأتي :

- ١ - أوصاف المجرم أو أى معلومات تساعد على معرفته .
- ٢ - ملخص الجريمة التي ارتكبها المجرم .
- ٣ - نسخة من الحكم الصادر من محكمة البلاد الطالبة إذا كان قد صدر حكم على الجاني .

ب) كل المستندات المذكورة أعلاه يجب أن تختم بختم أو طابع الجهات المختصة .  
ج) يقدم طلب التسليم من حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة الكويت بواسطة المفوضية البريطانية بمدة كما تقدم حكومة الكويت طلب التسليم من المملكة العربية السعودية بواسطة المفوضية البريطانية بمدة .



المادة الخامسة — رغبة في معالجة الجاني وعدم فراره من البلاد التي التجأ إليها يمكن للسلطات المختصة في البلدين أن تراسل بأسرع واسطة يمكنه لتأمين القبض على الجاني إلى أن تصل أوراق الطلب حسبما ذكر في المادة الرابعة .

المادة السادسة — لا يسلم بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية أى فرد ارتكب جنائية قبل تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة السابعة — لا يحاكم مجرم قد سلم بموجب هذه الاتفاقية على أية جريمة ارتكبها غير الجريمة التي طلب تسليمه من أجلها إلا إذا أعطى فرصة كافية لمغادرة البلاد ولم يغادرها وهذا الشرط لا ينطبق على الجنايات التي يرتكبها الجاني بعد التسليم .

المادة الثامنة — تطبق شروط هذه الاتفاقية على المقاطعة المسماة فيما بعد بمنطقة الحياد ( وهي المحددة في بروتوكول تحديد الحدود النجدية الكويتية الموضوع في العقير في ١٣ ربيع الثاني ١٣٤١ - الموافق ٢ ديسمبر ١٩٢٢ وذلك على الوجه الآتي :  
أ ) إذا ارتكبت جريمة من الجرائم الموضحة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية في أى بلد من البلدين وفر الجاني إلى منطقة الحياد فيعتبر الجاني كأنه في داخل حدود البلد التي ارتكب الجنائية فيها ويمكن لتلك الحكومة إلقاء القبض عليه ومحاكمته من قبلها .

ب ) إذا ارتكبت جريمة من الجرائم الموضحة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية في منطقة الحياد نفسها وهرب الجاني إلى بلاد الحكومة التي هو من رعاياها فسيعتبر كأنه ارتكب الجنائية في بلاد حكومته ويكون عرضة لالقاء القبض عليه ومحاكمته من قبلها .

ج ) إذا ارتكبت جريمة من الجرائم الموضحة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية في منطقة الحياد نفسها وكان مرتكبها من رعايا إحدى الحكومتين ثم هرب إلى بلاد الحكومة الأخرى فيعتبر كأنه قد ارتكب الجريمة في بلاد الحكومة التي هو من رعاياها ويكون عرضة لأجراء معاملة التسليم بموجب هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة — حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية وللنصين قيمة رسمية واحدة ويجزى تبادل وثائق إبرامها من قبل الفريقين المتعاقدين بأسرع ما يمكن وتعتبر نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الإبرام إلى

نهاية (خمس) سنوات من ذلك التاريخ وإن لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات (الخمس) بستة أشهر أنه يريد إبطال الاتفاقية أو تعديلها تبقى نافذة ولتعتبر باطلة إلا بعد مضي ستة أشهر من اليوم الذي يعلن فيه أحد الفريقين الفريق الآخر رغبته في إبطالها أو تعديلها .

حررت بمجدة في يوم الاثنين الرابع من ربيع الثاني سنة واحد وستين بعد الثلاثمائة والألف الموافق عشرين أبريل سنة اثنان واربعين بعد التسعمائة والألف

يوسف ياسين - مندوب حكومة المملكة العربية السعودية  
مندوب حكومة المملكة المتحدة - نيابة عن مشيخة الكويت

ف هـ . و . استونهيور بيرد

فبعد الاطلاع على الاتفاقية السالفة الذكر فاني بصفتي وزيراً لخارجية المملكة العربية السعودية أصدق تلك الاتفاقية وأبرمها نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية التي ستقوم بتنفيذ بنودها بكامل الأمانة والاخلاص والتي لن تسمح بمشيئة الله بالاخلال بها بأي وجه كان طالما هي قادرة على ذلك وتثبتنا لذلك فاني أوقع هذه الوثيقة بيدي والله خير الشاهدين .

حرر في اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٦٢ هجرية الموافق لليوم الأول من شهر مايو سنة ١٩٤٣ ميلادية .

فيصل - وزير خارجية المملكة العربية السعودية

### الكتب المتبادلة

التاريخ ٢٠ أبريل ١٩٤٢ - ١٣٦١/٤/٤ .

يا صاحب السعادة :

أتشرف بأن أوضح لسعادتك التعامل الذي اتفقنا عليه والذي سيطبق على جرائم التهريب التي جاء ذكرها في المادة الثالثة من معاهدة تسليم المجرمين والموقع عليها في هذا اليوم وذلك بأنه :

إذا اشتبه في أي شخص في الأراضي السعودية بأنه أتى ببضاعة من الكويت خلافا لاتفاقية التجارة الموقع عليها بتاريخ ١٣٦١/٤/٤ هـ الموافق ٢٠ أبريل ١٩٤٢ م. بين الحكومتين وفر إلى أراضي الكويت فيكون على السلطات المختصة

بالكويت عندما يصلها خبر عن ذلك أن تقبض على الشخص وتحجز ما يكون لديه من البضائع وإذا كان الشخص من رعايا الكويت فعلى السلطات الكويتية أن تتخذ ما يلزم من الاجراءات نحوه ولكن إذا كان من رعايا المملكة العربية السعودية أو من رعايا دولة عربية ثالثة فعليها أن تسلبه للسلطات السعودية مع ما يوجد لديه من البضائع .

أرجو أن أتلقى جواب سعادتك بالموافقة على ذلك .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية .  
ف. ه. و. استونهيور بيرد .

حضرة صاحب السعادة رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص  
لجلالة الملك المحترم  
جدة

الرقم ٧/٨/٤ - التاريخ ١٣٦١/٤/٤ - ٢٠ أبريل ١٩٤٢

يا صاحب السعادة :

قد استلبت كتابكم المؤرخ في هذا اليوم الذى تؤيدون فيه معنى جرائم التهريب كما اتفق عليها بيننا فى اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها هذا اليوم والظروف التى يجرى التسليم فيها بمثل هذه الجرائم . وإنتى أوافق على ما ذكرتم وأنه هو الذى تم عليه الاتفاق بيننا وأن العمل سيكون بموجبه .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص لجلالة الملك  
يوسف ياسين

حضرة صاحب السعادة الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب  
الجلالة البريطانية المحترم  
جدة

ملحق رقم ( ٥ )

١٩٩٦

سنة ١٣٩٥ (١٤٣٦/١٤٣٧)

في ١١ ديسمبر ١٩٣٥

محرم فاضل السيد الفاضل وزير الخارجية  
بمعد الفقيه

الحمد لله الذي جعل فيكم منكم  
من وزير الخارجية فاضل السيد الفاضل  
في مصلحة المملكة المتحدة  
من هذه السنة بين الفاضل السيد الفاضل  
مصلحة من مصلحة الفاضل السيد الفاضل  
المصالح التي تروى في الفاضل السيد الفاضل  
تروى في الفاضل السيد الفاضل

١ - يشرح في الفاضل السيد الفاضل  
التي تروى في الفاضل السيد الفاضل  
وتروى في الفاضل السيد الفاضل

٢ - يشرح في الفاضل السيد الفاضل  
المصالح التي تروى في الفاضل السيد الفاضل  
تروى في الفاضل السيد الفاضل  
تروى في الفاضل السيد الفاضل

٣ - يشرح في الفاضل السيد الفاضل  
وتروى في الفاضل السيد الفاضل  
تروى في الفاضل السيد الفاضل

للإطار من الرسم المذكورة بمعاليمه من المبالغ التي تدرج في جولة ملكة المملكة  
السعودية العربية أو لحكومة

٥٤. يقرر في الرسم الذي يرد في البحرين من المبالغ السعودية العربية  
رسم جركي لا يزيد عن خمسة في المائة بقليل من القيمة أما المبلغ المتصور  
عليها في الفقرة [٣] أعلاه فتدفع في الرسم الذي يرد في المبالغ الأخرى  
[أي التي يجري فيها أو يجرى بها رأيا من المراكب والسفاريك في المراكب  
والسفاريك الراسية في البحرين] بدون نزول في الرسم وتعتبر الرسم المذكورة  
بمعاليمه بحسب من جعله للرسم من الأمانة العامة في سائر البحرين في الرسم  
الذي يجري فيه تطبيق الرأسمالية المذكورة من الجرك

٥٥. تعتبر حكومة البحرين من المبالغ لجميع المراكب التي تسافر من  
البحرين إلى المبالغ السعودية العربية مع العلم بأن الحكومة السعودية العربية  
تعتبر كذلك من المبالغ لجميع المراكب التي تسافر من المبالغ السعودية العربية  
إلى البحرين

٥٦. أن المال ملك للبلاد التي يمكن أن تضاف إلى مبالغ أخرى  
[أي التي يجري فيها أو يجرى بها رأيا من المراكب والسفاريك في المراكب  
والسفاريك الراسية في البحرين] بدون نزول في الرسم يمكن في المبالغ  
مما في الرسم

٥٧. يجري تطبيق الأمانة العامة في المراكب من المراكب في هذه المراكب  
باعتبارها وإذا كانت الأمانة العامة في ذلك ما - حسبها لرأى الحكومة  
السعودية العربية أن حكومة البحرين - تستطيع أو لا تستطيع في المراكب في  
المراكب في الأمانة العامة في ذلك في تطبيقها أن تعتبر الحكومة الأخرى



بواسطة المرمح الحاسر وإن لم يمكن فالحربان من الجبل من اطلاق النار  
للمحمل فحينئذ يباح لك من الحرس ان يفتح الابواب لغيره بالبر  
او يلقى ليدفع عنه الطريق من قوسه بالرمح واليد  
فقد كان من اهل الجبل ان يلقوا بالحجارة والسيوف والرمح  
للمعركة السوية فحينئذ يباح لكم ففتح الابواب وفتح  
المنكرا واجبا عليكم لئلا يكون الابواب مغلقة بين المعركتين  
وتعدوا بعمل لا يليق بالحرام

ملحق رقم ( ٦ )



وزارة الخارجية

مكة

٩ ذو القعدة ١٣٥٦

١٠ يناير ١٩٣٨

صاحب السعادة

ابلاغ ممثل شركة كاليفورنيا ارابيان أويل حكومة صاحب الجلالة أن سعادتك  
تكلمت معه حول الموقف الحالى للحدود الجنوبية الشرقية، حيث تكلمت  
وزارة الخارجية فى لندن مع ممثل الشركة المستر هاملتون بأسلوب يمكن أن  
يفسر بأنه يفرض وجود شكوك وريبة حول اتجاه جلالته، وتعلم سعادتك أن  
مسألة الحدود لا يجوز أن تناقش تلا بين الحكومتين المعنيتين، والشركات  
تعمل طبقاً للتعليمات الصادرة لها من الحكومات ذات الشأن فى الأراضى المعنية،  
لذا فمن المستحسن جداً ألا تحشر الشركة فى المشكلة وأن تتجنب الحكومة  
البريطانية النقاش مع شركة كاليفورنيا حول الموضوع الذى يهم حكومة  
صاحب الجلالة وحدها وقد شرح لك وكيل وزارة الخارجية التفسيرات التى  
قد تنتج عن تدخل الحكومة البريطانية فى التعامل مع الشركة مباشرة حول  
هذا الموضوع، ولذا فإن حكومتى تأمل فى أن تراعى الحكومة البريطانية ذلك  
فى المستقبل مراعاة صحيحة.

فيصل

Minister for Foreign Affairs,  
Mecca.  
9th Dhu'lil Qu'da, 1356.  
10th January, 1938.

Your Excellency,

The representative of the California Arabian Oil Company informed the Government of His Majesty that Your Excellency spoke to him about the present position of the south-eastern frontier, as the Foreign Office in London spoke to the Company's representative Mr. Hamilton, in a manner which might be interpreted as implying the existence of doubts and suspicion as to His Majesty's attitude. Your Excellency is aware that the question of the frontiers cannot be discussed except between the governments concerned. The companies act according to the instructions issued to them by the governments concerned in the territories (in question), and it is therefore much to be desired that the Company should not be brought into the question and that the British Government should avoid discussion with the California Company on a subject which concerns the Government of His Majesty alone. The Deputy Minister for Foreign Affairs has explained to you the interpretations which might be placed upon the interference of the British Government (in dealing) with the Company direct in this matter, and my Government therefore hope that the British Government will put this right in future.

Signed: FAISAL

ملحق رقم ( ٧ )

## مرفق (٢)

من الحكومة السعودية إلى السير ر. بلارد

ترجمة

صاحب السعادة

مكة ١٦ فبراير ١٩٣٨

تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ ٢ فبراير بخصوص الحدود الجنوبية الشرقية، إن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب في شيء أفضل من أن تكون على وفاق مع الحكومة البريطانية في كل أمر من المصلحة المشتركة وأن تكون على تفاهم كامل في كل الأمور وقد بذلت من قبل وما زالت تبذل كل محاولاتها كما تعلم بذلك الحكومة البريطانية لتسوية كل مسألة بأسلوب مرض لكلا الطرفين وحرصت على ضمان مصالحها المشتركة وإحدى النقاط التي بذلت فيها جهدها في سبيل الوصول إلى تقريب الطرفين أدنى إلى بعضهما هي تسوية مسألة الحدود الجنوبية الشرقية بين العربية السعودية والإمارات العربية على الخليج الفارسي بأسلوب مرض للجميع ومحسوب بحيث يضمن المصالح القانونية للطرفين، وأنت تذكر أن حكومتك أبدت روحاً من التوفيق العظيم في موضوع الحدود الذي تتمسك به حكومتى حيث أن الموقف الذي تمسكت به حكومتى ظل باقياً بلا تغيير، صحيح أن هذا هو الموقف الواضح ولكنك إذا فحصت روح التوفيق الذي أبدته حكومتى فسوف يثبت لك أنها ذهبت بعيداً في الواقع نحو تلبية رغبات أصدقائها الحكومة البريطانية، وعندما أثير موضوع الحدود لأول مرة في لندن وجدة كان موقف حكومتى واضحاً أي أن ما تتمسك به هو كل الأراضي المملوكة لأبناء وأجداد جلالة الملك وهي تشتمل بالطبع على مناطق أوسع بكثير من الحدود التي تحددت بمطالبها بعد ذلك، وكما تعلم فإن اتفاقية ١٩١٥ تعترف بوضوح بأن ما كان مملوكاً لأبناء وأجداد جلالة الملك فهو مملوك لجلالته، ويتمسك مرض بنص الاتفاق سوف يجعل قسماً كبيراً من حضرموت وظفار وعمان وأبو ظبي وقطر تقع داخل أراضي جلالة الملك وفحص تاريخي للحقائق يبين أن المراكز عند عبر والبوريمي

وظفار وفى وسط القطران كانت مراكز سعودية أقيمت على يد أجداد جلالة الملك فى القرن الماضى؛ ومع ذلك فقد كان جلالة الملك راغباً فى أن يوجد اتفاق وتفاهم مع الحكومة البريطانية ألا يحرم أصدقائه بين الحكام العرب على الخليج الفارسى وإن كان ذلك سيكبده خسارة كبيرة، كل ذلك جعله -وبعد الإصرار الشديد- يقصر مطالبه على الحد الأدنى آملاً بذلك أن يضع نهاية حاسمة للمشاكل، لم أدخل مطلقاً فى أفكار جلالته بأن يكون ما ذكره خاضعاً للجدال والخلاف والخط الذى تتمسك به حكومتى يمثل الحد الأدنى لمطالبها الشرعية والمعقولة، ونتيجة لذلك فإن عبارة سعادتكم بأن توفيقنا جاء من الحكومة البريطانية، بينما موقف حكومتى لم يتغير يدل على إزدراء بحكومة جلالة الملك ونسياناً للتضحيات العظيمة التى قدمتها بالتنازل لصالح حكام الأراضى العربية المجاورة عن مناطق واسعة يمكن إثبات ملكيتها لجلالته بكل حق تاريخى واقعى.

لم أدخل مطلقاً فى أفكار حكومتى للمساومة حول الحدود التى قدمتها لأنها رسمت بعد تفكير عميق واعتبار حريص، ورسمت بناء على إلحاح الحكومة البريطانية بحيث تنطى الحد الأدنى للمطالب العادلة، ولو أن حكومتى ظنت أنها ستكون محل مناقشة ومساومة لاتخذت موقفاً مختلفاً، حيث حددت مطالبها بالحد الأدنى آملة ألا تعارض الحكومة البريطانية فيها بل تقبلها كحدود عملية وعادلة لصالح الطرفين، ولا أخفى على سعادتكم أن حكومتى تولى أعظم الأهمية لهذه الحدود فتعتبرها أمراً حيوياً جداً، لا بل أستطيع القول أن هذه المسألة هى مسألة حياة وموت فيما يتصل بهذا الجزء من املاك جلالته، وهى لذلك تأسف كثيراً لأن الحكومة البريطانية لا تقدر موقفها بقيمته الحقيقية، ومع ذلك فهى تعبر فى نفس الوقت عن استعدادها لمناقشة أى اقتراح عملى يضمن مصالح كلا الطرفين ويتجنب الضرر.

بخصوص امتناع موظفى الشركات على الجانبين عن انتهاك المناطق المتنازع عليها فإن وكيل وزارة الخارجية فى خطابيه الشخصى فى ١٣٥٦/١٢/٣

(٢ فبراير ١٩٢٨) قام بشرح روح الموقف لسعادتك كما تفهمه حكومتى، وشرح فيه برقة كيف تتقف الأمور، وآمل أن يوجد شرح كاف فيه يساعد على إزالة سوء التفاهم الحالى ويقدم حلا أساسيا للصعوبات، وبخصوص مسألة تعيين لجنة طبوغرافية فإن حكومة جلالته تحب قبل أن تعطى ردا نهائيا على هذا الطلب أن تستفسر من حكومتك عن المناطق المطلوب مسحها لكي يكون الأمر واضحا بما فيه الكفاية لدى الطرفين وحتى يمكن تجنب الاضطراب الذى قد ينتج إذا كان الاتفاق عاما وليس محددا.

لذا فإننى أنتظر رأى حكومتك فى النقاط الثلاث الواردة أعلاه.

فيصل

Enclosure 2.

Saudi Government to Sir R. Bullard.

(Translation.)

Your Excellency,

Mecca, February 16, 1938.

I HAVE received your Excellency's letter, dated the 3rd February, regarding the south-eastern frontiers.

The Government of His Majesty desire nothing better than to be in agreement with the British Government on every subject of common interest and to have a complete understanding on all matters. They have already exerted and are still exerting their endeavours, as the British Government are aware, to settle every question in a manner satisfactory to both parties and calculated to secure their common interests. One of the points on which they have spent their efforts is in order to bring the two parties nearer to each other is the settlement of the question of the south-eastern frontiers between Saudi Arabia and the Arab amirates on the Persian Gulf in a manner satisfactory to all and calculated to secure the lawful interest of both parties. You state that your Government have shown a spirit of great conciliation in the matter of the frontier to which my Government hold, whereas the position to which my Government hold has remained unchanged. It is true that that is the apparent position, but if you will examine the spirit of conciliation actually shown by my Government, it will prove to you that they have gone very far indeed towards meeting the wishes of their friends the British Government. When the question of this frontier was first raised in London and Jedda, the position of my Government was clear, viz., that what they hold to is all the territories which belonged to the fathers and grandfathers of His Majesty the King; and these, of course, include much wider areas than the frontier to which their claims were subsequently limited. As you are aware, the agreement of 1915 plainly recognises as belonging to His Majesty the King what belonged to his fathers and grandfathers. A satisfactory adhesion to the text of that agreement would make a large part of the Hadhramaut, Dhufar, Oman, Abu Dhabi and Qatar fall within the territories of His Majesty the King, and an historical examination (of the facts) shows that the posts at Ahr and Bairami and Dhifar and in the middle of Qatran were Saudi posts founded by the forefathers of His Majesty the King in the last century. Nevertheless, His Majesty the King, (was)

desirous that there should be agreement and understanding with the British Government, and that his friends among the Arab rulers on the Persian Gulf should not be deprived, even though that should involve himself in material loss. All this caused him, after strong insistence, to limit his claims to the minimum, hoping (thereby) to put a decisive end to the difficulties. It never entered into His Majesty's thoughts that what he mentioned would be a subject of argument and dispute. The line to which my Government holds represents the minimum of their legitimate and reasonable claims; consequently, your Excellency's statement that the conciliation and concession have come from the British Government, while the position of my Government has not changed, indicates disdain for the Government of His Majesty and forgetfulness of the great sacrifices which they have made in renouncing in favour of the rulers of those neighbouring Arab territories wide areas whose ownership by His Majesty can be proved by every historical and actual right.

It never entered into the thoughts of my Government to bargain about the frontier which they put forward, for it was drawn after deep reflection and careful consideration; and it was on account of the insistence of the British Government that it was drawn so as to cover the very minimum of the just claims. Had my Government thought that it would be the subject of discussion and bargaining, they would have taken up a different position, whereas they limited their claims to the minimum, hoping that the British Government would not argue about it, but would accept it as a just and practical frontier in the interests of both parties. I do not conceal from your Excellency that my Government attaches the greatest importance to this frontier and regards it as a very vital matter. Nay, more: I can say that this question is a question of life and death in connection with that part of His Majesty's dominions. They, therefore, regret exceedingly that the British Government do not appreciate their position at its true value; at the same time, however, they express their readiness to discuss any practical proposal which will secure the interests of both parties and obviate harm.

As to the abstention by employees of the companies on both sides from encroaching on the disputed areas, the Deputy Foreign Minister in his personal letter of 3/12/1936 (the 3rd February, 1938) explained the essence of the position to your Excellency as my Government understand it, and in it he explained exactly how the matter stood. I hope that there may be sufficient explanation therein to help to clear up the present misunderstanding and to bring about a fundamental solution of the difficulties.

As to the question of the appointment of a topographical commission, His Majesty's Government, before giving a definite reply to the request, would like to enquire from your Government as to the areas required to be surveyed in order that the matter may be sufficiently clear to both sides, and that the confusion which might result if the agreement were general and not precise may be avoided.

I await, therefore, the opinion of your Government on the three points set forth above.

Copy sent to Bahran  
under P.L. 464-3 d. 26.7.38

FEYSAL.

10 S.G.  
24/7

ملحق رقم ( ٨ )



( ٤٠ )

## معاهدة أخوة عربية وتحالف

بين المملكة العربية السعودية — وبين العراق  
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية من جهة  
وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة أخرى  
بناءً على الروابط الإسلامية والوحدة القومية التي تجمعهما ، وبغية المحافظة  
على سلامة بلادهما ، وبناءً على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما والتفاهم  
في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما ، فقد اتفقا على عقد معاهدة أخوة عربية  
وتحالف ، وعينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين .  
عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية  
حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين السكرتير الخاص لجلالة الملك  
ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالة .  
وعن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق .  
صاحب الفخامة نوري باشا السعيد وزير خارجية المملكة العراقية حامل  
وسام الرافدين من الدرجة الأولى ومن النوع العسكري .  
وبعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للأصول تحالفاً وتعاهداً  
على المواد الآتية :

المادة الأولى : — ( أ ) يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تعهداً  
متقابلاً ، بأن لا يقوم بأي تفاهم أو إتفاق مع فريق ثالث على أي أمر يضر بمصلحة  
الفريق المتعاقد السامي الآخر ، أو بمملكته ، أو بمصالحها ، أو يكون من شأنه  
تعريض سلامة مملكته ، أو مصالحها للأخطار أو الأضرار .  
( ب ) يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما كلما اقتضى الأمر لتنفيذ  
الأغراض التي رمت إليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية — يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يحسبا جميع الاختلافات  
التي تقع بينهما بطرق المفاوضة الودية وبأن يرجعا في حالة تعسر حل الخلاف  
بالطرق المذكورة إلى الطرق التي ينص عليها في بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة ،  
ويتم الاتفاق عليه في أقرب وقت من تاريخ إبرامها .

المادة الثالثة - إذا أدى أى نزاع بين أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب يوحسد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقاً للتعهدات الدولية التى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة : - ( أ ) فى حالة وقوع إعتداء على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثالثة بالرغم من المساعى المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة أعلاه ، وكذلك فى حالة وقوع إعتداء مفاجئ لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة فعلى الفريقين المتعاقدين الساميين أن يتشاورا فى ماهية التدابير التى يراد القيام بها ، بقصد توحيد مساعيهما بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور

( ب ) ويعتبر من أعمال التعدى : ١ - إعلان الحرب . ٢ - إستيلاء دولة ثالثة على أراضى أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بقوة مسلحة ، ولو بدون إعلان حرب .

٣ - هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ، أو بواخره أو طياراته ولو بدون إعلان حرب .  
٤ - أعانة أو أسفاف المعتدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

( ج ) - ولا يعتبر من أعمال التعدى .  
١ - الالتجاء إلى حق الدفاع الشرعى ، أى مقاومة عمل من أعمال التعدى حسبما جرى تعريفه أعلاه .

٢ - القيام بتطبيق المادة ( ١٦ ) من ميثاق عصبة الأمم .  
٣ - الأعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الأمم ، أو مجلس عصبة الأمم ، أو تطبيقاً للفقرة ( ٧ ) من المادة ( ١٥ ) من ميثاق عصبة الأمم على أن يكون العمل فى هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البائدة بالهجوم .

٤ - قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة أخرى هجم عليها ، أو خرقت حدودها من قبل أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ، خلافاً لأحكام معاهدة نبذ الحرب الموقعة عليها فى باريس فى ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي أنضم إليها الفريقان المتعاقدان الساميان

المادة الخامسة - في حالة حدوث إضطراب أو فتنة في بلاد أحد الفريقين المتعاقدين الساميين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يلي :

١ - اتخاذ كل ما يمكن من التدابير .

أ ( لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيهم ضد مصلحة الفريق المتعاقد السامي الآخر .

ب ( ومنع زعائهم من الاشتراك في الاضطراب ، أو الفتنة أو من مساعدة المتمردين أو تشجيعهم .

ج ( ومنع إيصال أي نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاده مباشرة أو بالواسطة .

٣ - عند التجاء المتمردين لأراضي أحد الفريقين المتعاقدين الساميين على الفريق المذكوران يجردهم من السلاح ويبعدهم حالاً لمنطقة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأي ضرر لبلاد الفريق الآخر حتى يلبث في مصيرهم بين الفريقين المتعاقدين الساميين

٣ - إذا اقتضى الأمر إتخاذ تدابير مشتركة لقمع اضطراب أو الفتنة يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون الواجب إتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة - نظراً للأخوة الإسلامية والوحدة العربية التي تربط المملكة الألمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين ، فأنها يسعيان بطلب انضمام حكومة النم إلى هذه المعاهدة ويجوز لأية دولة عربية أخرى مستقلة أن تطلب الانضمام لهذه المعاهدة .

المادة السابعة - يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الإسلامية العربية والأساليب العسكرية في بلادهما بتبادل بعثات عليية وعسكرية للأطلاع على الأساليب المتبعة في الملكتين وتوحيد ما يمكن توحيد منها والاستفادة من المعاهدة العلمية والعسكرية والتدريب فيها ، أما عدد أفراد كل بعثة فيحدد بالمذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين من وقت لآخر .

المادة الثامنة - يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر ، عند ما يطلب ذلك في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق وليس في هذا ما يمس بأية صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له إذا أراد ذلك .

المادة التاسعة - من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين أنه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية المنصوص عليها في ميثاق غهصة الأمم ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٠ كما أن الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الأحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم ، وملاحظة المبادئ التي أنطوت عليها معاهدة نبد الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي أنضم إليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة العاشرة - إذا قام أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بإعتداء على دولة أخرى فللفريق المتعاقد السامي الآخر إنهاء أحكام هذه المعاهدة بدون سبق أنذار على أن هذا الإنهاء لا يؤثر على الصداقة التي تربط المملكتين ولا يخل بالمعاهدات والاتفاقيات المذكورة في المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة - يبقى نافذاً كل ما لا يتعارض مع أحكام هذه المعاهدة من أحكام المعاهدات والاتفاقيات الآتية المنعقدة بين المملكتين إلى أن تعدل أو تلغى بمعاهدة أخرى .

١ - معاهدة المحمرة المؤرخة في ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق ٥ مايس ١٩٢٢ ميلادية .

١ - بروتوكول العقير رقم (١) المؤرخ في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٣ - بروتوكول العقير رقم (٢) المؤرخ ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ م .

٤ - اتفاقية بحرة المؤرخة ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ هجرية الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ م .

٥ - معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، وبروتوكول التحكيم المؤرخين في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هـ . الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ م .

٦ - معاهدة تسليم المجرمين المؤرخة في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هـ . الموافق ٨ نيسان سنة ١٩٣١ م .

المادة الثانية عشرة — يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يبدآ خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة بعقد اتفاقيات في المواضيع الآتية :

١ - الإقامة ، وجوازات السفر ، والمرور .

٢ - الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، والجركية .

٣ - تنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

المادة الثالثة عشرة — تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

المادة الرابعة عشرة — تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات من تاريخ تنفيذها وتعتبر بمجدة لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم يختبر أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ، الفريق المتعاقد السامى الآخر ، برغبته في إنهاؤها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .

كتبت في بغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية ، الموافق لليوم الثاني من شهر نيسان العام السادس والثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلادية . .

(التوقيع)

يوسف ياسين

(التوقيع)

نورى السعيد

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

No. 8 - ARCHIVES

82

EASTERN (ARABIA)

April 15, 1938

CONFIDENTIAL

Section 1.

[E 1975/52/25]

Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden - (Received April 15.)

(No. 174)

Bagdad, April 8, 1938.

Sir, WITH reference to my telegram No. 80 of the 4th April, I have the honour to transmit to you herewith a translation of the Treaty of Alliance between Iraq and Saudi Arabia which was signed at Bagdad on the 2nd April, together with a translation of the notes concerning article 1 which were exchanged at the time of signature. You will observe that the recommendations made in your telegram No. 43 of the 24th February regarding article 3 (c), and in your telegram No. 54 of the 11th March regarding article 3 (d), have been adopted. The text of the protocol on arbitration mentioned in article 2 has not yet been agreed upon.

After the signature of the treaty, the original copies of the treaty were exchanged between King Ghazi and King Abdul Aziz and Nuri Pasha and the Emir of Saudi Arabia. The treaty was published simultaneously in Bagdad and Mecca on the 6th April and, according to the newspapers, was well received in both places.

8. The treaty was at once submitted to the Iraqi Parliament, and is likely to be passed through all its stages during the next few days. Ratifications are to be exchanged as soon as possible, either in Mecca or Bagdad. After ratification the Iraqi Government will register the treaty with the League of Nations.

4. During the treaty negotiations discussions took place between Sheikh Yusef Yasin and the Iraqi Government concerning—

- (1) The demarcation of the frontier between Iraq and Saudi Arabia.
- (2) The division of the neutral zone.
- (3) Extradition.
- (4) Residence.
- (5) The Dahamshah tribe.
- (6) The reciprocal exemption of the subjects of each country from visas when entering the country of the other.

5. According to information given to Mr. Bateman by Nuri Pasha on the 6th April, the idea of demarcating the frontier on the ground has been dropped. It has been suggested to Sheikh Yusef Yasin that, as the questions that have arisen concern a number of watering places through which the Uqail line passes, some attempt should be made to decide which tribes are entitled to use individual wells in any given area. The centres in question are generally situated at the points where oases occur on the frontier. They are by no means well defined and comprise a number of wells covering an area of 4 or 5 square miles. Access to these wells is of great importance to the Bedouin tribes, and the Iraqi Government have suggested that they should be partitioned on the basis of established tribal rights. They are willing that King Abdul Aziz should, in the first place, decide to what tribe or tribes individual wells belong. The Iraqi Government are fairly confident that most of the wells will be found to belong to Iraqi tribes.

6. As regards point (iv) Nuri Pasha has indicated in a letter to Sheikh Yusef Yasin that it is impossible to divide up the neutral zone as many of the wells south of a line drawn across the centre belong traditionally to Iraqi tribes (particularly the Dahi). He suggested that, in order to maintain order in the zone, mixed Iraq-Saudi Administration should be set up to keep the peace.

7. As regards extradition, the Saudi Government had asked that better arrangements should be made for the working of the Extradition Agreement of April 1931. Since this agreement came into force, the Iraqi Government have not addressed a single demand for extradition to the Saudi Government. The Saudi Government have made six of the nine persons involved in the Saudi demands. Two have been traced, one has been handed over, the remainder of

one has been refused for lack of evidence and of two on the ground that the persons concerned were Iraqis. Any alteration of the agreement seemed therefore to be of very little practical urgency. Nuri Pasha has however suggested to Sheikh Yusuf Yasin that, as most of the cases for which extradition was demanded were of a tribal character, they should be dealt with in accordance with the Tribal Civil and Criminal Disputes Regulations, by the Tribal Department of the Ministry of the Interior.

8. Points (4) and (6) have been left for further discussion in a year's time, and point (5) has been allowed to drop.

9. I am sending copies of this despatch and its enclosures to His Majesty's Minister at Jeddah and to His Majesty's consul-general at Beirut.

I have, &c.  
(For the Ambassador)  
O. H. BATEMAN.

### *The New Treaty between Iraq and Saudi Arabia*

(In the name of God, the Merciful, the Compassionate)

HIS Majesty the King of Iraq And His Majesty the King of Saudi Arabia, in view of the ties of the Islamic faith and of racial unity which unite them, desirous of safeguarding the integrity of their territories, and having regard to the necessity which they feel for mutual co-operation and understanding in regard to matters affecting the interests of their kingdom:

Have agreed to conclude a Treaty of Arab Brotherhood and Alliance, and for this purpose have appointed as their plenipotentiaries:—

His Majesty the King of Iraq

His Excellency Nuri Pasha El Said, Minister for Foreign Affairs of the Kingdom of Iraq, Order of the Rasidain First Class Military

His Majesty the King of Saudi Arabia

His Excellency Sheikh Yusuf Yasin, Private Secretary to His Majesty and Director of the Political Section of the Royal Diwan;

Who, having reciprocally communicated their full powers, found in due form, have entered into an alliance and have concluded the following treaty:—

#### ARTICLE 1

(a) Each of the high contracting parties reciprocally undertakes not to enter with any third party into any understanding or agreement over any matter whatever of a nature prejudicial to the interests of the other high contracting party or to his country or its interests or of a nature calculated to expose to danger or harm the safety or interests of his country.

(b) The two high contracting parties shall consult together when necessary with a view to furthering the objects set forth in the preamble to this treaty.

#### ARTICLE 2

The high contracting parties undertake to settle any disputes arising between them by means of friendly negotiations, and in the event of the settlement of any such dispute by the said method proving difficult to resort to the method to be laid down in a protocol to be annexed to this treaty and to be agreed to as soon as possible after the exchange of ratifications of this treaty.



Article 3

Should any dispute between either high contracting party and a third State produce a situation involving a threat of war, in that case the high contracting parties shall jointly endeavour to settle such dispute by peaceful means in accordance with such international undertakings as may be applicable to the case.

Article 4

(a) In the event of an act of aggression being committed against either high contracting party by a third State notwithstanding efforts exerted in accordance with the provisions of article 3 above, and similarly in the event of the occurrence of a sudden act of aggression which does not leave time for the application of the provisions of article 3 referred to above, the high contracting parties shall consult together regarding the measures which shall be taken with the object of concerting their efforts in a useful manner to repel the said aggression.

(b) The following shall be deemed acts of aggression:—

- (1) The declaration of war.
- (2) The seizure by an armed force of a third State of territory belonging to either high contracting party even without a declaration of war.

(3) An attack on the territory, vessels or aircraft of either high contracting party by the land, naval or air forces of a third State, even without a declaration of war.

(4) Direct or indirect support or assistance to the aggressor.

(c) The following shall not be deemed acts of aggression:—

(1) The exercise of the right of legitimate defence, i.e. resisting any act of aggression as defined above.

(2) Action taken in enforcement of article 16 of the Covenant of the League of Nations.

(3) Action taken in pursuance of a decision emanating from the League of Nations or the Council of the League of Nations, or in enforcement of clause 7 of article 15 of the Covenant of the League of Nations, provided that in the last case action is directed against the State which was the first to attack.

(4) Assistance by a third State to another State attacked or whose territory is invaded by one of the high contracting parties contrary to the provisions of the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928, to which both high contracting parties have adhered.

Article 5

In the event of the outbreak of disturbances or disorders in the territory of one of the high contracting parties each of them undertakes reciprocally as follows:—

(a) To take all possible measures:—

(i) To make it impossible for insurgents to utilise his territory against the interests of the other high contracting party; and

(ii) To prevent his subjects from taking part in the disturbances or disorders or from helping or encouraging the insurgents; and

(c) To prevent any kind of help being given to the insurgents either directly from his own territory or otherwise.

(2) In the event of insurgents from the territory of one of the high contracting parties taking refuge in the territory of the other high contracting party, the latter shall immediately disarm them and remove them to an area from which it shall be impossible for them to do any harm to the country of the other high contracting party until such time as the two high contracting parties shall have reached a decision regarding their future.



(3) If circumstances should necessitate the adoption of joint measures to suppress disturbances or disorders, the two high contracting parties shall consult with each other concerning the policy of co-operation which shall be followed for this purpose.

#### ARTICLE 6

Having regard to the Islamic brotherhood and Arab unity which unite the Kingdom of the Yemen to the high contracting parties, they shall both endeavour to secure the accession of the Government of the Yemen to this treaty. Any other independent Arab State shall on request be permitted to accede to this treaty.

#### ARTICLE 7

The two high contracting parties will co-operate with a view to unifying the Islamic and Arab culture and the military systems of their two countries by means of the exchange of educational and military missions to study the system followed in their respective countries and as far as possible to assimilate these systems and to seek to obtain reciprocal benefit from their respective educational and military institutions and the training and instruction which is available in them. The number of persons to compose each mission shall be determined by discussion between the high contracting parties from time to time.

#### ARTICLE 8

The diplomatic and consular representatives of either high contracting party may if requested undertake the representation of the interests of the other high contracting party in foreign countries where such other party has no representatives, provided that this shall not in any way affect the freedom of such other party to appoint separate representatives of his own should he so desire.

#### ARTICLE 9

It is agreed by the high contracting parties that there is nothing in the present treaty to prejudice the rights and undertakings of the Government of Iraq under the Covenant of the League of Nations and the Treaty of Alliance concluded between Iraq and Great Britain on the 30th June, 1930. The high contracting parties further agree to carry out the provisions of article 17 of the Covenant of the League of Nations and to observe the principles of the Treaty for the Renunciation of War, signed at Paris on the 27th August, 1928, to which both high contracting parties have adhered.

#### ARTICLE 10

If one of the high contracting parties commits an act of aggression against another State, the other high contracting party may denounce this treaty without previous warning. This denunciation shall not affect the friendship which links their two countries and shall not affect the treaties and conventions mentioned in article 11 of this treaty.

#### ARTICLE 11

All provisions of the following treaties concluded between the two kingdoms which do not conflict with the provisions of the present treaty shall remain in force until they are amended or cancelled by other treaties:

- (1) Treaty of Mohammara dated 7 Ramadhan, 1340 of the Hijra corresponding to the 6th May, 1922 of the Christian era.

- (2) Uqair Protocol No. 1, dated 12 Rabi-al-Thani, 1341, of the Hijra corresponding to the 2nd December, 1922, of the Christian era.
- (3) Uqair Protocol No. 2, dated 12 Rabi-al-Thani, 1341, of the Hijra corresponding to the 2nd December, 1922, of the Christian era.
- (4) Bahra Agreement, dated 14 Rabi-al-Thani, 1341, of the Hijra corresponding to the 1st November, 1923, of the Christian era.
- (5) Treaty of Friendship and "Bon-Voillance" and the Protocol of Arbitration, dated 20 Al-Qada, 1349, of the Hijra corresponding to the 7th April, 1931, of the Christian era.
- (6) Extradition Treaty, dated 21 Al-Qada, 1349, of the Hijra corresponding to the 8th April, 1931, of the Christian era.

#### Article 12.

The high contracting parties undertake within one year from the date of coming into force of the present treaty to start negotiations for the conclusion of agreements on the following subjects:—

- (1) Residence, passports and *laissez-passer*.
- (2) Economic, financial and customs affairs.
- (3) Organisation of means of communication.

#### Article 13.

This treaty shall come into force from the date of the exchange of ratifications.

#### Article 14.

The present treaty shall remain in force for a period of ten years from the date of its coming into force, and it shall be deemed to have been renewed for a further period of ten years, unless notice of desire to terminate it shall have been given by either high contracting party to the other one year prior to the date of expiry of its period.

Done at Bagdad on the 10th day of Muharram al-Baram in the year 1355 of the Hijra corresponding to the 2nd day of April in the year 1936 of the Christian era.

#### Enclosure 2.

*Notes exchanged at the Time of the Signature of the Iraq-Saudi Arabia Treaty of Alliance.*

(1)

*Mr. Fakh al-Sayid Yusuf al-Karim*

Your Excellency,

Bagdad, April 2, 1936

WITH reference to article 1 of the Treaty of Alliance and Arab Brotherhood signed by us to-day, I have the honour to explain that it is understood by the high contracting parties that the term "understanding and agreement with a third State" does not cover economic and financial affairs.

NUR SAID

SARHA YUSUF AL-YASIN to Nuri Pasha

Baghdad, April 2, 1936.

(Muharrar 10, 1355).

Your Excellency,

With reference to your Excellency's letter dated the 2nd April, 1936, in which you explain that the term "understanding and agreement with a third State" occurring in article 1 of the Treaty of Alliance signed to-day by myself and your Excellency does not cover economic and financial affairs, I concur in this interpretation of yours, and agree that what is intended by this term is an understanding or agreement affecting the existence and safety of the State.

Please accept, etc.

YUSUF AL-YASIN.

ملحق رقم ( ٩ )

### تعليق بخط اليد

أشعر بالشك فى حكمة استدعاء شخصية مصرية لتساعدنا فى الخروج من محتتنا فى فلسطين وعلى وجه الخصوص فى وقت نحاول فيه أن نتفاوض من أجل معاهدة مع مصر وعندما يكون المفاوضات المصريون مترددين ويتراجعون فى التفاهم حول أمور المبدأ والتي سبق التوصل إليها، عموماً يحاولون اعتصار مزيد من التنازلات منا.

انظر برقية القاهرة رقم ٦٤٢ بتاريخ ٢٦ يوليو.  
واقترح استشارة القاهرة إذا توفر الوقت.

ر. كامبيل



I feel doubtful about the  
advisability of calling in an  
Egyptian personage to get us out  
of our mess in Palestine more  
especially at a time when we  
are trying to negotiate a treaty  
with Egypt and when <sup>the</sup> Egyptian are  
fully ~~stalling~~ <sup>going back on</sup>  
understands <sup>a letter of protest</sup> already reached  
and generally trying to squeeze  
further concessions from us (note  
Cairo Tel. N° 642 [of July 6])

I would suggest consulting Cairo if  
there is time. ~~Yours faithfully~~  
R. J. Campbell ~~for~~ P. H. O.

ملحق رقم ( ١٠ )

## عصبة الأمم

لجنة التنسيق / ١١٢

جنيف ١٠ فبراير ١٩٣٦

النزاع بين الحبشة وإيطاليا

تنسيق الاجراءات بموجب المادة (١٦) من الميثاق

لجنة التنسيق

خطاب من وزير خارجية المملكة العربية السعودية إلى السكرتير العام

بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٣٦

ترجمة

بالإشارة إلى الرسالتين رقمي ١/٢٠٢٤٩١ و ٢٠٢٤٩٠ من رئيس لجنة التنسيق  
وبتاريخ ٢١ أكتوبر و ٥ نوفمبر على التوالي، لى الشرف أن أبلغكم أنه لدى  
استلام هاتين الرسالتين والوثائق المرفقة بها قامت حكومة صاحب الجلالة ملك  
العربية السعودية بالتفكير بعناية فى موقفها من الأمر بهدف تقرير أية مساعدة  
تستطيع تقديمها بدون الخروج عن الموقف الذى التزمته بالحفاظ عليه  
كحكومة مسالمة على صلات مودة بالطرفين المتحاربين، وكحكومة مسنولة عن  
شئون أماكن الإسلام المقدسة فإن حكومة صاحب الجلالة قلقة فوق كل شىء من  
أجل الحفاظ على أقصى علاقات المودة الراسخة مع البلاد المجاورة أو تلك  
التي يسكنها المسلمون لكي يستطيع الحجاج القادمون من أرجاء العالم الإسلامى  
أن يؤدوا مناسكهم المقدسة، وبصفتها حكومة متعاونة مع المجتمع الدولى فى  
كل الأمور التي تهم الهدوء والسلام فى العالم فهى قلقة كذلك من أجل أن تدعم  
أية اجراءات تستهدف حفظ السلام بصورة عامة وإحلال الاجراءات السلمية  
والتحكيم محل الحروب والخلافات ويقدر الإمكان تقييد منطقة الخلاف.

ومع ذلك ولكونها ليست عضواً فى عصبة الأمم ترى أن مشاركتها فى العقوبات  
الاقتصادية سوف تسبب مسئوليات ثقيلة بدون التمتع بالمزايا والفوائد  
الممنوحة لأعضاء العصبة.



أخيراً وبغض النظر عن رغبتها المخلصة في تدعيم أية إجراءات محسوبة لدعم السلم في العالم بصورة عامة وتقصير أمد الحرب بين إيطاليا والحبشة فإن موقفها الفريد بالنسبة للعالم الإسلامي وحقيقة أنها ليست عضواً في العصبة يجعلان من الأساس بصورة مطلقة أن تراعى الحياد التام في الصراع الإيطالي الأثيوبي الحالي ما لم تتخذ بأية حال إجراءات خاصة تمنح الدول غير الأعضاء في العصبة نفس الحقوق والمزايا الممنوحة للدول الأعضاء.

يسرني أن أتلقى أية معلومات جديدة أو تفاصيل قد ترغب في إرسالها لنا.

فيصل

192

INDEXED

Co-ordination Committee/L.S.  
Geneva, February 10th, 1938.

DISPUTE BETWEEN ETHIOPIA AND ITALY

Co-ordination of Measures Under Article 16 of the Covenant

COORDINATION COMMITTEE

Letter from the Ministry of Foreign Affairs of the  
Kingdom of Saudi Arabia to the Secretary General,  
dated January 28th, 1938

(Translation)

Reference is made to the communications Nos. 720249/20241  
dated October 12, 1937, and 720249/20241 dated October 12, 1937,  
concerning the dispute between Ethiopia and Italy, and the attached documents  
considered its position in the matter with a view to deciding what  
measures could be taken without derogating from the sovereignty which  
it is obliged to maintain as a sovereign Government that is not  
only bound by the Covenant but also by the League of Nations.

As the Government is responsible for the affairs of the  
Kingdom of Saudi Arabia, it is its duty to maintain the most friendly and stable relations with neighboring  
countries or those inhabited by Moslems, so that no harm coming  
from any party to the Moslem world may be able to perform their  
religious duties. It is a Government characterized by the international  
community in all matters which concern the tranquility and peace  
of the world. It is therefore in support of any measures designed  
to maintain the peace in general, and to settle the present procedure  
and to prevent any further complications, and as far as possible to  
settle the present of the conflict.

As a non-member of the League of Nations, however,  
it considers that the application of economic sanctions would  
involve heavy responsibilities without the enjoyment of the privileges  
and advantages conferred on members of the League.

Finally, and notwithstanding its sincere desire to  
support any measures aimed at the further world peace in general,  
and also the situation of the war between Italy and Ethiopia,  
its unique position in relation to the Moslem world and the fact  
that it is not a member of the League make it absolutely essential  
for it to observe complete neutrality in the present Italy-  
Ethiopian conflict. However, special measures are adopted  
granting to States non-members of the League the same rights and  
privileges as those accorded to member States.

I shall be glad to receive any further information or  
details which you may have to communicate.

(Signed) Alyan

ملحق رقم ( ١١ / أ )

اعتراضات بريطانيا على المعاهدة السعودية العراقية  
رقم (٨) وثائق

١٥ يناير ١٩٣٦

سرى

قسم ١

٢٢٥/٢٥/٢٥

من السير كلارك كير إلى المستر إيدن (استلمت في ١٥ يناير)

(رقم ١٢ سرى)

بغداد في ٧ يناير ١٩٣٦

سيدي

بالإشارة إلى رسالتي رقم ٤ بتاريخ ٢ يناير حول موضوعات معاهدة الصداقة المقترحة بين العراق والعربية السعودية لي الشرف أن أنقل إليك وفق هذا نص مشروع المعاهدة الذي سلمه لي نوري باشا أمس.

٢- شرح نوري باشا أن هذا المشروع سيشكل أساس المفاوضات مع الشيخ يوسف ياسين الذي يتوقع أن يصل إلى بغداد خلال حوالي عشرة أيام، وبناء عليه طلب مني أن أعطيه بأقصى سرعة أية تعليمات قد أراها مستحسنة أن تدخل على شروط المعاهدة.

٣- تحمل المعاهدات علامات أنها جهزت على عجل وبدون تفكير إلى حد ما، ولكنها تبين بوضوح تطوراً هاماً في الأفكار فهي معاهدة ليست باهتة لصداقة دائمة ولكن تحالفاً دفاعياً ذا مغزى هام، وفوق ذلك أخبرني نوري باشا أنه يتوقع أن شروطها وافق عليها ابن سعود عن طيب خاطر.

٤- لم يتح لي الوقت لدراسة المشروع بعناية ولكن الانتقادات والتعليقات التالية عنت لي فعلاً:

المقدمة:

(أ) بعض العبارات مثل «وافقاً على إبرام معاهدة تحالف» واضح أنها ضرورية بعد الكلمات «شئون الدول المجاورة» وقبل جملة «لهذا الغرض عينا».

(ب) عبارة «وحيث أنها ضرورية لمصالح الدولتين أن تشكلا جبهة متحدة ضد العدوان الأجنبي» مبالغة للعدوان بلاد ضرورة وتوحي بتهديد من عدوان

خارجي لا وجود له الآن.

مادة ٢ :

شرح نوري باشا أن الملحق (١) المذكور في هذه المادة سوف يحرر على خطوط معاهدة التسوية السلمية للخلافات الموقعة بالحروف الأولى من المندوبين الإيرانيين والعراقيين في ٢ أكتوبر ١٩٣٥ ولكن لم تذكر محكمة العدل الدولية الدائمة.

مادة ٤ :

(أ) هذه تترك السؤال الصعب عما يشكل عملاً عدوانياً بلا إجابة.  
(ب) الوفاء الحقيقي لالتزامات العراق تجاه بريطانيا العظمى في حالة ظروف ناشئة قد تعطى فرصة لأى من الملك عبدالعزيز (أو لإمام اليمن إذا وقع فيما بعد) لأن يدعى أن عملاً عدوانياً قد ارتكب ضده من حكومة صاحب الجلالة (وأنا أفكر في الحدود غير المعلنة بين شرق الأردن والمشاكل التي تثور بين وقت وآخر بين عدن واليمن) هذا الوفاء مضمون بوضوح بالمادة (٩) ولكن إذا جرى مثل هذا الادعاء واستثيرت هذه المادة فقد تجد الحكومة العراقية نفسها في موقف محرج.

(ج) كلمة «أيضاً» تبدو لازمة بعد كلمات «سوف نعقد» في السطر الخامس لكي تجعل هدف المادة أكثر وضوحاً.

مادة ٦ :

تبدو هذه المادة مفتوحة لاعتراض شديد حيث أنها تفرض -من بين أشياء أخرى- جهوداً منسقة لتدعيم الحركات الوطنية العربية في سوريا وفلسطين، وفي الحقيقة لم يخف نوري باشا فكرته بأن المعاهدة يجب أن تمهد الطريق لإعطاء مساعدة فعالة للعرب في سوريا في جهودهم للحصول على تنازلات من الفرنسيين ولست أشك في أنها سوف تخرج العلاقات العراقية مع الفرنسيين في سوريا بدرجة خطيرة إذا أدخلت في المعاهدة بهذه الصورة.

مادة ٧ :

تتيح هذه المادة تدخل نشيطاً ومجانياً تماماً في شئون المشيخات العربية في الخليج الفارسي وأعتقد أن حكومة صاحب الجلالة سوف تعترض بشدة على تدخل عراقي وسعودي عربي مشترك في -على سبيل المثال- الخلاف بين شيوخ الساحل المهادن.

مادة ٨ :

إذا قرئت الجملة الأخيرة في هذه المادة في ضوء المادة (٦) فإنها تقوى انعدام الثقة الذي سثيره المعاهدة -إذا أبرمت- في فرنسا فكما تعلم فإن الحكومة الفرنسية رفضت طويلاً أن تسمح للحكومة العراقية أن تقيم قنصليات في دمشق وحلب وواضح أن خطة نوري للتغلب على هذه العقبة هي الترتيب للقنصل النجدي لأن يعمل باسم العراق وليكون الأداة لتنفيذ شروط المادة (٦) أما المواد الباقية فلا تبدو أنها تحتاج إلى تعليق خاص.

٥- في لقائي التالي مع نوري باشا سوف أعرض عليه شفاهة الملاحظات التي ذكرتها آنفاً بخصوص المقدمة والمواد (٢) و (٦) و (٧) و (٨) من مشروعه وأنتوى مع ذلك أن أحتفظ بالتعليق على تأثير المادة (٤) على التزامات الحكومة العراقية بموجب معاهدة التحالف الأنجلو-عراقية لعام ١٩٣٠ حتى أتلقى تعليمات منك.

٦- سوف أقوم بالطبع خلال ذلك بإبلاغه بأنني أتوقع أن أكون قادراً على تقديم انتقادات أوفى وأكثر تفصيلاً عندما يدرس الخبراء المشروع في لندن.

٧- يبقى وقت ضئيل جداً الآن حتى يتوقع وصول الشيخ ياسين إلى بغداد ويسرني لو أمرتني بأسرع ما يمكن برقياً بالعمل الجديد الذي ترغب أن أقوم به بخصوص المشروع.

٨- سأرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى وزير جلالته في جدة وقنصل جلالته العام في بيروت.

أرشيبالد كلارك كير

مرفق

معاهدة التحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك العربية السعودية

بناء على الأخوة التي تربط شعبيهما وبغية المحافظة على سلامة بلادهما وبناء على ما تقتضيه مصالح بلديهما بأن يكونا جبهة متحدة ضد العدوان الأجنبي وأن يكونا على تفاهم مشترك تجاه شئون البلاد العربية المجاورة.

ولهذا الغرض عينا عنهما ندوين مفوضين.

والذين قدما وثائق تفويضهما اتفقا على الآتي:

(١)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالتقابل بالا يدخلا مع أى طرف ثالث فى تفاهم أو اتفاق حول أى أمر مهما كان يضر بمصالح الطرف المتعاقد السامى الآخر أو دولته أو بمصالحها أو من شأنه تعريض سلامة ومصالح دولته للخطر أو الأذى.

(٢)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بتسوية أية خلافات تنشأ بينهما بوسائل التفاوض الودى وفى حالة تعسر التسوية لأى خلاف بتلك الوسائل المذكورة عليهما اللجوء إلى تحكيم كما هو منصوص عليه فى الملحق (١) بهذه المعاهدة.

(٣)

فى حالة نشوب نزاع بين أى من الطرفين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة يترتب عليه موقف يؤدى إلى التهديد بالحرب يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان بالعمل معاً فى محاولة لتسوية هذا النزاع بالوسائل السلمية وفقاً للتعهدات الدولية القابلة للتطبيق على الحالة.

(٤)

فى حالة وقوع عدوان مسلح على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من قبل دولة ثالثة رغم الجهود التى تبذل طبقاً لشروط المادة (٣) أعلاه فإن هذا العدوان سوف يعتبر موجهاً ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر وسوف يقوم هذا الطرف الآخر بالانضمام إلى جهد الطرف الأول لصد هذا العدوان.

(٥)

يعترف الطرفان المتعاقدان الساميان بضرورة حماية وحدة دولة اليمن وسيحاولان لذلك ان يعملوا على انضمام حكومة اليمن إلى المعاهدة الحالية.

(٦)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بأن ينسقا أهدافهما بخصوص شعوب الدول العربية المجاورة ويبدلا جهودهما السلمية لمساعدة هذه الشعوب تجاه تحقيق أحلامها فى الاستقلال.

(٧)

يبدل الطرفان المتعاقدان الساميان محاولات مشتركة لتسوية أى خلاف ينشأ بين الإمارات العربية فى شبه الجزيرة العربية بالمفاوضات الودية وفى حالة استحالة تسوية أى من تلك الخلافات بالوسائل المذكورة فسوف يحاولان تحقيق تسويتها بوسائل التحكيم المبنية على الشروط الواردة فى الملحق (١) بهذه المعاهدة.

(٨)

يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لأى من الطرفين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الطرف الآخر المتعاقد السامى فى البلاد الأجنبية حيث لا يوجد للطرف الآخر ممثلون بشرط عدم المساس بحرية هذا الطرف بأى شكل كان فى تعيين ممثلين مستقبليين له إذا رغب فى ذلك ومن المفهوم لدى الطرفين المتعاقدين الساميين أن ممثليهم فى الخارج سوف يتبعون سياسة عامة مشتركة بوحى من الروح التى تعبر عنها هذه المعاهدة.



(٩)

من المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين الساميين أنه لا يوجد شيء في هذه المعاهدة يخل بتعهدات حكومة العراق بموجب ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة التحالف المبرمة بين العراق وبريطانيا العظمى في ٣٠ يونيو ١٩٣٠.

(١٠)

لا يوجد شيء في هذه المعاهدة يلغى أو يبطل شروط المعاهدات والاتفاقيات التالية المبرمة بين الدولتين.

- ١- معاهدة المحمرة بتاريخ ٥ مايو ١٩٢٢.
- ٢- بروتوكول العقير رقم (١) بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢.
- ٣- بروتوكول العقير رقم (٢) بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢.
- ٤- اتفاقية بحرة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٢٥.
- ٥- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بتاريخ ٧ أبريل ١٩٣١.
- ٦- معاهدة تسليم المجرمين بتاريخ ٨ أبريل ١٩٢٥.

(١١)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بأن يبدأ خلال سنة واحدة من تاريخ سريان هذه المعاهدة مفاوضات من أجل إبرام اتفاقيات حول الموضوعات التالية:

- ١- الإقامة وجوازات السفر وتذاكر المرور.
- ٢- الشؤون الاقتصادية والمالية والجمركية.
- ٣- تنظيم وسائل المواصلات.

(١٢)

تسرى هذه المعاهدة لمدة عشر سنوات وتعتبر مجددة لعشر سنوات أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الساميين الطرف الآخر برغبته في إنهاؤها قبل كوعد الانتهاء بستة شهور.

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF THE NATIONAL ARCHIVES  
 CONFIDENTIAL  
 JANUARY 16 1936

[250/59/85]  
 Sir, (to Mr. [Name]) (Received January 16)  
 (No. 250/59/85)

Bagdad, January 1, 1936  
 I refer to my despatch No. 10 of the 2nd January on the subject of  
 the proposed Treaty of Friendship between Iraq and Saudi Arabia. I have the  
 honor to acknowledge your letter of the 28th January at which a treaty handed to me  
 by Mr. [Name] explained that the draft would form the basis of his  
 negotiations with the Saudi Government. It was to be expected that the draft  
 would be ready in about ten days. I am glad to hear that it is now ready and that it is  
 desirable to make on the provisions of the

The draft is a very important document and it is clear that it is a  
 very important development of ideas. It is no  
 doubt a treaty of friendship but a definite alliance with important  
 provisions. It is to be expected that the draft will be ready in about  
 ten days. I am glad to hear that it is now ready and that it is  
 desirable to make on the provisions of the

(a) Some phrases such as "have agreed to conclude a treaty of alliance" is  
 evidently necessary after the words "the affairs of neighboring countries" and  
 having the sentence "for the purpose have appointed" in the text.  
 (b) The phrase "and whereas" is necessary for the interest of the two  
 States and they should form a united front against foreign aggression. It  
 is necessary to have a phrase and suggest a threat of external aggression which does  
 not at present exist.

Article 2  
 Nuri Pasha explained that the annexure (1) mentioned in this article would  
 be drawn up at the time of the Treaty for the Peaceful Settlement of Disputes  
 initiated by the Persian and Iraqi representatives on the 2nd October, 1935, but  
 no mention would be made of the Permanent Court of International Justice.

Article 4  
 (a) This leaves unanswered the very difficult question of what constitutes an  
 act of aggression.  
 (b) The proper fulfillment of the obligations of Iraq towards Great Britain  
 in the event of circumstances arising which might give an opportunity to either  
 King Abdul Aziz or if he is signed later the Imam of the Yemen to claim that  
 an act of aggression had been committed against him by His Majesty's Govern-  
 ment. (c) The question of the undefined frontier between Iraq and the Yemen is  
 apparently safeguarded by Article 9. But if such claims were ever made and this  
 article were invoked, the Iraqi Government might find themselves in an  
 embarrassing position.  
 (c) The word "also" appears to be necessary after the words "shall be  
 held" in the fifth line in order to make the intention of the article clearer.

Article 9  
 This article seems to be open to strong objection as it implies inter alia  
 concerted efforts to support the Arab nationalist movements in Syria and  
 Palestine. Indeed Nuri Pasha made no secret of his idea that the treaty should  
 be used to prepare the way for giving active help to the Arabs in Syria in their  
 [250/59/85]

This article suggests that any and every provision interpreted in the light of the Arabah's history (or a later Persian Gulf) and, because that is the scenario, Government would strongly object to the joint intervention of the Iraqi and Saudi Arabian Governments. In, for example, a dispute between the authorities of the Arabah and the Gulf.

THE ASSURANCE OF THE ARAB LEAGUE AND THE  
strengthen the distrust which the treaty as concluded would provoke in France.  
As you know, the French Government have long refused to allow the Iraqi Govern-  
ment to establish consuls at Bagdad, Damascus, and Aleppo, and to explain clearly  
the reasons for this refusal. It is impossible for the Iraqi Government to obtain the  
necessary facilities for the movement of their goods and for the movement of their

observations which I have read out and regarding the preamble and articles 1-7 and 8 of the draft. I intend to make a 10-12 page comment on the hearing of article 2 on the obligations of the radical Government under the Anti-racist Treaty of Alliance of 1980 and the Great Instructions from a communist ally. I am in the meanwhile a ball of confusion with him that I expect to be able to make fuller and more detailed criticisms when the draft has been examined by

7. Answer all the following questions. Shall I send you a copy of the expected  
to arrive in August. I should be glad if you would let me know as early as possible  
by telegraph when further information is to be sent to the other side of the

and told him that he was a common criminal, a thief, a liar, a cheat.

1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS

### Treaty of Alliance between Iran and the Kingdom of Saudi Arabia

THE MAJESTY OF THE KING OF THE SANDS  
THE MAJESTY OF THE KING OF THE SANDS

In view of the brotherhood binding together their peoples, desirous of maintaining the safety of their territories, and whereas it is necessary in the interest of their two States that they should form a united front against foreign aggression and be in understanding one with the other, towards the future of their common people, with a view to

For this number have included as their only potential

Who (having relinquished all political powers, etc.) has agreed to follow the

1. **THE STATE OF TEXAS, COUNTY OF DALLAS, ss. I, \_\_\_\_\_, Clerk of the County Court, do hereby certify that the within and foregoing is a true and correct copy of the original of the same as the same appears from the records of the County Court of the County of Dallas, State of Texas.**  
 2. **WITNESSES my hand and the seal of said County Court at Dallas, Texas, this \_\_\_\_\_ day of \_\_\_\_\_, 19\_\_\_\_.**  
 3. **\_\_\_\_\_, Clerk of the County Court.**  
 4. **\_\_\_\_\_, County Clerk.**

third party into any understanding or agreement over said matter, whatever of a nature prejudicial to the interests of the other High Contracting party or to its State or to its interests or of a nature calculated to expose to danger or injury the relations between the two States.

71

The high controlling parties undertake to settle any disputes arising between

**DATE** \_\_\_\_\_ **TIME** \_\_\_\_\_

any such dispute, proving impossible through the said means to reach to a settlement, an appeal to the Council of the League of Nations for its decision shall be made in accordance with the provisions of article (1) of the present treaty.

In the event of any dispute between the high contracting parties, and a third State producing a situation of tension, the high contracting parties shall act together in an endeavour to settle and settle by peaceful means in accordance with such international undertakings as may be applicable to the case.

In the event of an armed aggression being made against either high contracting party by a third State, the high contracting parties shall act together in an endeavour to settle and settle by peaceful means in accordance with the provisions of article 1 above, such aggression shall be held to be directed against the other high contracting party and the latter party shall forthwith join efforts with the former for the repulsion of such aggression.

The high contracting parties undertake to co-ordinate their efforts in regard to the peoples of such countries and to exert peaceful efforts to help these peoples towards the realization of their aspirations for independence.

The high contracting parties shall make joint endeavours for the settlement of any dispute arising between Arab principalities in the Arabian Peninsula by means of friendly negotiations. In the event of the settlement of any such dispute proving impossible through the said means, they shall endeavour to secure its settlement by means of arbitration based on the provisions of article (1) to the present treaty.

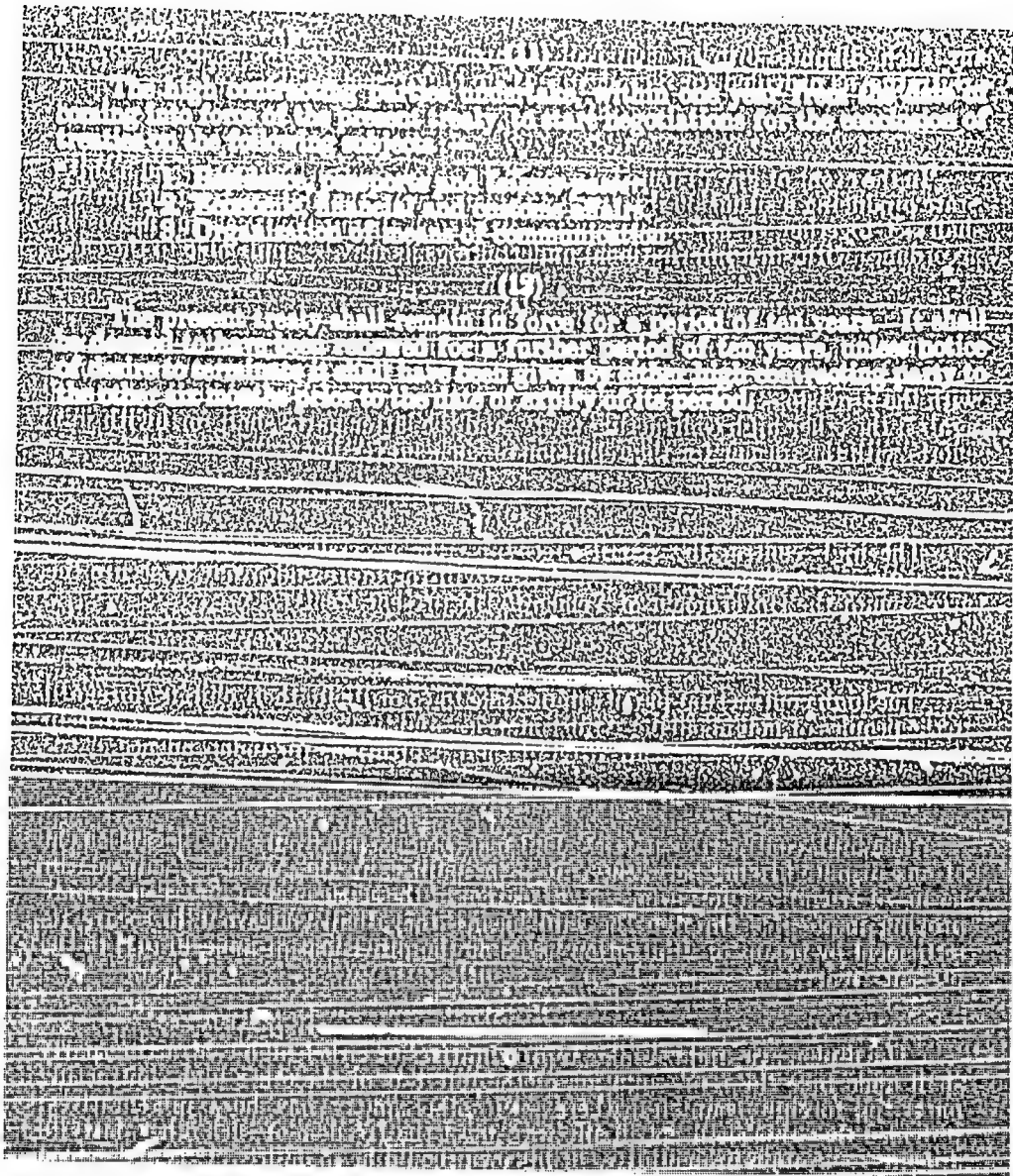
The diplomatic and consular representatives of either high contracting party shall undertake the representation of the interests of the other high contracting party in foreign countries where such other party has no representatives provided that this shall not in any way affect the freedom of such other party to appoint separate representatives of his own should he so desire. It is understood by the high contracting parties that their representatives abroad shall pursue a common general policy inspired by the spirit underlying the present treaty.

It is agreed by the high contracting parties that there is nothing in the present treaty to prejudice the undertakings of the Government of Iraq under the Covenant of the League of Nations and the Treaty of Alliance concluded between Iraq and Great Britain on the 30th June 1930.

There is nothing in the present treaty to nullify or repeal the provisions of the following treaties and agreements concluded between the two States:

1. Treaty of Mohammarah, dated the 5th May 1922
2. Uqair Protocol No. 1, dated the 2nd December 1922
3. Uqair Protocol No. 2, dated the 2nd December 1922
4. Bahra Agreement, dated the 1st November 1925
5. Treaty of Friendship and "Bon Voisinage" dated the 7th April 1931
6. Extradition Treaty, dated the 3rd April 1931





ملحق رقم ( ۱۱ / ب )

يقترح السير أ. كلارك كير أن يذكر لنورى باشا بدون انتظار تفويضنا النقاط التى يلاحظها فى المقدمة والمواد (٢) و (٦) و (٧) و (٨) وتبدو لى تعليقاته صحيحة ومفيدة ويجب الموافقة عليها بالإشارة فى المقدمة إلى العدوان الخارجى تبدو عدائية ومثيرة للغاية إلى جانب عدم ضرورتها والمادة (٦) كذلك قابلة للاعتراض عليها بالمرة، فضلا عن المجال الفرنسى فتن السير أن كلارك كير لا يذكر المعانى العدائية ضد مصالحنا فى فلسطين وشرق الأردن والأكثر عدوانية لأننا نعلم عن احلام فؤاد حمزة الخاصة بالجامعة العربية وارى اننا يجب أن نضع مجالى فلسطين وشرق الأردن أمام أنظار السفير الخاصة

المادة (٧) كذلك قابلة للاعتراض عليها وتن كنت لا أفترض فى الواقع أن العراقيين يضمرون تدخلا فى الساحل المهادن وإن كان السعوديون بلا شك غير أبرياء، والمادة (٨) لا تبدو شريرة من وجهة نظرنا على وجه الخصوص وإن كان الفرنسيون لن يحبوها كما يلاحظ السفير.

أقول أنه بالإضافة إلى قبول التصرف الذى قال السير أ. كلارك كير أنه ينوى القيام به علينا ان نخبره بأن يضغط من أجل خذف المادتين (٦) و (٧) معا أو تغييرهما باختصار صيغتهما العنيفة إلى إحدى الصيغ الغامضة التى تعبر عن رغبة الطرفين فى العمل من أجل أخوة كل العرب ومنع الخلافات بينهم أى من النوع الذى يسارع إلى اقرم الدبلوماسيين الشرقيين.

يطلب السير أ. كلارك كير بصورة خاصة تعليماتنا حول المادة (٤) ويشير ثلاث نقاط بنفسه، بخصوص نقطته (أ) لا أعتقد أننا يجب أن نضغط من أجل إدخال تعريف المعتدى رغم أن الروس وضعوا تعريفاً أفهم أن حكومة صاحب الجلالة قالت دائماً أنه لكى تأخذ به بدرجة كافية كان مستحيلاً وان بذل المحاولة غير مستحسن.

المعاهدة الأنجلو-عراقية منطاة فعلا بالمادة (٩) ويبدو من الصعب إدخال أى تحفظ على المادة (٤) من المعاهدة بدون اعطاء الانطباع بأن حكومة صاحب

الجلالة قد تكون قادرة على القيام بعدوان ولست أرى طريقاً يؤدي تلى حرج العراقيين إذا ادعى العرب السعوديون أو اليمنيون - كما يتصور السفير - طالما يستطيعون اللجوء إلى المادة (٩) النقطة (ج) ليس لها أهمية. يعنى لى أنه بالنظر إلى المادتين (٦) و (٧) الشريرتين نوعاً واللتين ربما لن ننجح فى حذفهما معاً قد نستطيع أن نضغط من أجل إدخال تحفظ خصوصى فى المادة (٩) بالألا يوجد شىء يؤثر فى معاهدة جدة الأنجلو-سعودية التى تعهد ابن سعود بموجبها بالألا يهاجم المشيخات العربية فى الخليج ويحافظ على تفاهم عام معهم ولكن ربما لا يوافق السعوديون ويصبح علينا فى هذه الحالة أن نلزم انفسنا فى النهاية بتمديد معاهدة جدة كما يحلو للسعوديين.

جى. ج. وارد

١٧ يناير ١٩٣٦



لا أعتقد أننا نأخذ هذا الأمر بهذه المأسوية بقدر ما يشير إلى المساعدة المتبادلة ضد العدوان فلسنا نريد فى المقام الول أن نبذو بأننا نحاول إبقاء البلدين متباعدين ولا نريد إعطاء الانطباع بأننا نعتقد أن المعاهدة المقترحة قد توجه حقيقة ضدنا على أساس أننا نستطيع ان نرتكب عدواناً ما ضد السعودية أو اليمن.

ربما كان الأحسن حذف لفظ «أجنبى» الواردة فى المقدمة وتن كنت أشك فى أن ذلك يهم كثيراً ولا أعتقد مع ذلك أنه توجد حاجة لنا للتعليق بطريقة أخرى على المقدمة ولا المادتين (٢) و (٨).

بخصوص المادة (٤) أشك كذلك فيما إذا كنا نحتاج إلى تعليق نستطيع بالطبع أن نذكر للعراقيين صعوبة تعريف «العدوان» بعيداً عن تشجيعهم على محاولة تعريفه علينا - كما أعتقد - إذا قلنا أى شىء بالمرّة حول هذه النقطة علينا أن ننصحهم بأن يحتفظوا بالحرية الكاملة بشكل ما فى تقدير ما الذى يشكل العدوان.

ومن ناحية أخرى لن نستطيع ترك المادتين (٦) و (٧) تمران علينا - كما أعتقد - أن نأخذ خط المادة (٦) التى يمكن تفسيرها بأنها تشير التدخل فى شئون الدول الأخرى بأنه أمر غير ملائم ومرفوض بالمرّة من ناحية المبدأ وأنه يشير ردود فعل قوية من الفرنسيين وهذا يهمنا بطريق غير مباشر بالنظر لتحالفنا مع العراق وأنه يهمنا بطريق مباشر نظراً للتفسير الذى لن يعجز عرب فلسطين وشرق الأردن أن يصفوه عليه (لا نحتاج شيئاً بخصوص المشيخات المهادنة رغم أنها متأثرة كذلك).

إذا كان ضرورياً يجب أن نشير الشرط الأخير من المادة (١) من معاهدة التحالف لعام ١٩٢٠ لكى يمكن شطب المادة (٦) (يقول الشرط المقصود فى معاهدة التحالف «يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بالألا يتخذ موقفاً فى الدول الأجنبية لا يتوافق مع التحالف أو قد يخلق صعوبات للطرف الآخر هناك»).

وبالمثل فيما يخص المادة (٧) أعتقد أننا يجب أن نوضح للعراقيين أننا لا نستطيع أن نسمح بتدخلهم أو تدخل العربية السعودية في الخلافات بين المشيخات العربية التي لها معنا علاقات معاهدة كما هو معترف بها في معاهدة جدة.

ولست أرى ضروريا أن نضغط من أجل إدخال ذكر خاص لمعاهدة جدة في المادة (٩) من مشروع المعاهدة.

١٨ يناير ١٩٣٦

This new draft is a substantial change from the  
last draft shown to us - see in S 4478/1305/25  
of 1935 - and amounts as Sir A. Clark-Kerr says,  
to a defensive alliance. It shows that the  
fundamental policy of states can change in the  
Middle East in a few years as quickly as in Europe  
and that the fear of aggression and the desire  
can overcome the mutual dislike of the Houses  
of Hashim and Saud. Even last July Huri Pasha  
told Mr. Raddel (see record in S 4035/1935) that  
while the Sauds wanted a treaty of alliance the  
Iraqis were not prepared to go so far, and  
the Iraqi draft referred to above goes in this  
view. It seems from S 16 that the Iraqis have  
now come round and accepted the Saudi draft as a basis.  
Sir A. Clark-Kerr proposes to mention to Huri  
Pasha the new draft, and to ask him to make  
some remarks about the probable policy of the British.

It is true, to be sure, that his comments are correct and useful, but they are not sufficient. The Arab League, in its present form, is a foreign aggression. It is not a defensive and prohibitive, but a purely offensive. Article 9 is also most objectionable. Apart from the French aspect, Sir A. Clark Kerr does not mention the offensive implications against our interests in Palestine and Transjordan, the more offensive for what we know of Faisal's pan-Arab aspirations. I submit that we should bring the Palestine-Transjordan aspect to the Ambassador's special notice.

Article 7 is also objectionable, although in actual fact I do not suppose the Iraqis have in mind threatening on the Trucial Coast, although the emirs doubtless are not so innocent. Article 8 does not seem particularly sinister from our point of view, though as the Ambassador observed the French will not like it.

I submit that in addition to approving the action which Sir A. Clark Kerr has told us he intends to take, we should tell him to press for the extinction of Articles 4 and 7, or alternatively for their drastic reduction to one of those vague formulas expressing the desire of the parties to work for the brotherhood of all races and the prevention of all wars between them, of the sort which come so readily to the pens of Oriental diplomats.

Sir A. Clark Kerr specifically requests our instructions about Article 9, and raises other points. As regards his point (1) I do not think we should press for the inclusion of a clause which would be a purely defensive measure. The suggestion is that the League should be a purely defensive measure. I do not think we should press for the inclusion of a clause which would be a purely defensive measure. I do not think we should press for the inclusion of a clause which would be a purely defensive measure.





which, however, otherwise there is no need for us to comment on the preamble, Article 2 or Article 8.

As for Article 4, I doubt also whether we need make any comments. We might of course mention to the Iraqis the difficulty of defining "aggression". Far from encouraging them to try to derive it we should, I think, if we say anything at all on the point, advise them to retain in some way full liberty of appreciation as to what constitutes "aggression".

On the other hand we cannot let Articles 6 and 7 pass as unobjectionable. The line that Article 6 which can be interpreted as involving interference in the

affairs of other countries is inappropriate and thoroughly objectionable in principle; that it is likely to arouse strong reactions from the French and this indirectly concerns us in view of our alliance with Iraq; and that it directly concerns us because of the interpretation which cannot fail to be put on it by the Arabs of Palestine (we need say nothing about the Trucial sheikhdoms although they are also affected). If necessary we should invoke the last clause of Article 18 of the Treaty of Alliance of 1930 to get Article 6 deleted (the relevant clause of the Treaty of Alliance reads "Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt any measure which would create a state of affairs which is in contradiction with the alliance or which creates difficulties for the other party thereto").

Similarly, I think we should make it clear to the Iraqis that we cannot admit their interference or that of Saudi Arabia in disputes between the Arab sheikhdoms with which we are, as recommended by the Treaty of Udaibi, in special treaty relations.

I do not think it is necessary to propose for the deletion of Article 7 or Article 8 or for the deletion of the Treaty of Udaibi.

W. H. H. H.

10/10/50 10th January 1950

ملحق رقم ( ۱۱ / ج )

٢٢٥ / ٢٢ / ٢٥

٣١ يناير ١٩٣٦

من المستر إيدن إلى السير أ. كلارك كير (بغداد)

رقم ٦٠ سرى

وزارة الخارجية ٣١ يناير ١٩٣٦

سيدي

قمت بدراسة رسالة سعادتكم رقم ١٢ بتاريخ ٧ يناير التي نقلت إلى فيها نص المعاهدة المقترحة للصداقة بين العراق والعربية السعودية التي سلمت إليك من وزير الخارجية العراقي، ونظراً للوصول المتوقع للشيخ يوسف ياسين إلى بغداد فقد أبرقت إليك من قبل موجزاً مؤقتاً بي رأيي في المجال العام لهذا المشروع للمعاهدة وعلى وجه الخصوص اعتراضاتي على المادتين (٦) و(٧).

٢ - فضلا عن هاتين المادتين فإن انشغالي الرئيسي هو الطريقة التي ستعمل بها المعاهدة بقدر ما يهم المعونة المتبادلة ضد العدوان وبالطريقة التي ستؤثر بها عملياتها على معاهدة التحالف الأنجلو-عراقية لعام ١٩٣٠، وبتقديم انتقاداً من وجهات النظر هذه لا أريد أن أعطى بالطبع لأساساً لانطباع بأن حكومة صاحب الجلالة تحاول التباعد بين العراق والعربية السعودية فمثل هذا الانطباع سيكون خاطئاً بالمرّة والأحاديث التي جرت بين المستر رندل وفؤاد بك حمزة في ١٨ سبتمبر ١٩٣٤ (شرقي الجزيرة العربية القسم المطبوع رقم ١ بذلك التاريخ) ومع نوري باشا في أول يوليو ١٩٣٥) انظر رسالة السير جون سيمون رقم ٤٤٩ بتاريخ ٤ يوليو ١٩٣٥) متبين أن حكومة صاحب الجلالة سوف تنظر بعطف إلى كل تقارب بين السعودية والعراق بشرط أن يكون أي تفاهم متسقاً دائماً مع الالتزامات القائمة للفريقين وخاصة التزامات العراق كعضو في عصبة الأمم وحليف لهذه البلاد.

٣ - سوف أستعرض المعاهدة المقترحة بتلك الملاحظات التمهيدية مادة مادة:

المقدمة:

أوافق على تعليقات سعادتكم ويبدو على وجه الخصوص أنه يفضل حذف كلمة



«أجنبي» قبل كلمة «عدوان» باعتبارها هجومية أو مثيرة.

مادة ١:

بينما لا أقترح ألا تثير اعتراضات خاصة على ألفاظ هذه المادة فتنه يبدو لي أن مغزاها بعيد عن الوضوح فالحكومة العراقية بصفتها أحد الطرفين المتعاقدين الساميين تتعهد بالألا تدخل في أى التزام مع دولة ثالثة (وهذا يشمل المملكة المتحدة) يضر بمصالح العربية السعودية، فماذا يعنى هذا التعهد من الناحية العملية؟ فهل يعنى أن العربية السعودية سوف تكون في المستقبل في وضع تعارض فيه أى التزام تريد العراق الدخول فيه؟ أو من ناحية أخرى هل يعنى أن العراق هو القاضى بخصوص ما إذا كان أى التزام يريد الدخول فيه يكون ضاراً بالمصالح السعودية وهذا يعنى إعلاناً - هكذا نقول - بسياسة - رغم أنها ليست بلا معنى - خاضعة كلية للتقدير الموضوعى للطرف الذى أثرت ضده.

مادة ٢:

لا تبدو أنها تستدعى أى اعتراض ولكن إزالة محكمة العدل الدولية الدائم يبدو أنها تثير قدراً كبيراً من الانحرافات - فى صياغة الملحق - عن مشروع معاهدة التسوية السلمية للخلافات الموقعة بالأحرف الأولى من المندوبين الإيرانيين والعراقيين فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥.

مادة ٤:

تحتوى على إلزام قطعى من جانب العراق بأن يهب لمساعدة العربية السعودية بالقوة المسلحة إذا وقعت العربية السعودية ضحية لعدوان مسلح من دولة أخرى ومن الناحية العملية فهذا يبدو على أية حال التزاماً خطيراً جداً تتحمله العراق لأنه من المشكوك فيه للغاية حقيقة ما إذا كانت فى وضع يمكنه من تقديم مساعدة عسكرية فعالة، ولكن من الناحية النظرية كذلك يبدو الالتزام مشكوكاً فى حكمته فالالتزام يعتمد على عدوان مسلح ضد العربية السعودية فيثور السؤال عندئذ ما إذا كان من الحكمة أن يدخل فى المعاهدة تعريف للعدوان المسلح وحكومة صاحب الجلالة من جانبها تشككت دائماً فى إمكان الوصول

إلى تعريف كاف، وقد تفضل الحكومة العراقية فى الحقيقة أن تحتفظ فى صيغة ما من الكلمات بكامل الحرية فى تقدير ما هو الذى يشكل العدوان ولكن حيث أم المادة (٩) تخضع هذه الالتزامات بموجب هذه المعاهدة لالتزامات العراق بموجب الميثاق فربما لا يكون تعريف على الخطوط العامة الخاصة بالمادة (٤) من معاهدة عدم الاعتداء الموقعة بالأحرف الأولى فى أكتوبر الماضى فى جنيف المندوبين العراقيين والإيرانيين والأترك قد لا يكون غير ملائم، فنصوص مثل تلك المادة قد تستشر بالطبع فى أى حالة لتفسير العدوان إذا دعت الحاجة وربما لا تكون عندئذ بذات أهمية كبرى ما إذا كان هذا التعريف موجود فى المعاهدة العراقية السعودية المقترحة أو غير موجود، إلا إذا كان لادخال هذا التعريف فائدة بأن يوضح للحكومة السعودية الطريق الذى يلتزم به النص العراقى بطريقة حتمية والمحدد بميثاق عصبة الأمم.

بموجب المادة (٤) من مشروع المعاهدة العراقية السعودية يمكن أن تستدعى العربية السعودية العراق للقيام بعمل (أ) ضد عضو فى العصبة (ب) ضد دولة ليست عضواً فى العصبة، وفى كلتا الحالتين لتؤيد دولة ليست عضواً فى العصبة وحتى إذا افترض أن العدوان المسلح سوف يترجم فقط بأنه يغطى هجوماً بحيث تذا وقع على عضو فى العصبة من عضو آخر فى العصبة فسوف يستدعى تنفيذ المادة (٦) لأن المعاهدة مبرمة مع غير عضو فى العصبة وقد تشير عملاً ضد عضو، لذا لكى يتيسر للعراق الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق وبموجب هذه المادة سيكون ضرورياً بوضوح للعربية السعودية عندما تهاجم أن تقبل دعوة - بموجب المادة (١٧) من الميثاق - من مجلس العصبة بأن تتحمل التزامات عضوية العصبة لأغراض الخلاف بكل ما يترتب عليها أى تقييم مجلس العصبة للموقف وتوصيات العصبة وما لم تتخذ العربية السعودية هذا السبيل فمن المشكوك فيه ما إذا استطاعت العراق الوفاء بالتزاماتها بأى ثمن - فى حالات معينة - بما يتفق مع الميثاق، صحيح أن التزامات العراق بموجب الميثاق مضمونة بالمادة (٩) من المعاهدة المقترحة ولكننى أشك فيما إذا كان

العراق سيوافق على المادة (٤) من هذه المعاهدة كما هي مصاغة الآن ما لم تفهم العربية السعودية أن العراق قد لا يستطيع أن يعمل بها حتى تعرض العربية السعودية للخلاف على العصبة بموجب المادة (١٧) من الميثاق.

والفت الانتباه كذلك إلى نقطة أخرى تثار عن منطوق المادة (٤) فإن تأثير المادة يبدو أنه يعبر الأمر نهائياً أن السعودية هوجمت وأن الالتزامات بناء على ذلك يجب أن تنفذ إذا قامت الحرب رغم الجهود التي يقوم بها العراق والعربية السعودية بموجب المادة السابقة، فإذا كان هذا الرأي صحيحاً وأن المادة تشتمل فعلاً بمضمونها على تعريفها للعدوان حقيقة فهي لا تزال معرضة للاعتراض لأن فشل الجهود المشتركة للطرفين الموضحة في المادة (٣) ليس اختباراً صحيحاً للعدوان المسلح، وعلى أية حال يبدو مستحسن أن تشتمل المادة على شرط مشابه للمادة (٦) لمعاهدة عدم الاعتداء الإيرانية العراقية التركية كما وقعت بالأحرف الأولى في ٢ أكتوبر الماضي بحيث يقضى بإنهاء المعاهدة إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين بالاعتداء على دولة ثالث.

لقد فكرت طويلاً في المادة (٤) من وجهة نظر التزامات العراق ويبقى أن أفكر في تأثيرها المحتمل على موقف حكومة صاحب الجلالة فإذا تورط العراق في حرب كحليف للعربية السعودية بموجب المعاهدة المقترحة فسوف تستدعي حكومة صاحب الجلالة -افتراضاً- من جانبها لتأييد العراق بموجب المادة (٤) من المعاهدة الأنجلو-عراقية لعام ١٩٣٠ بشرط أن تكون وسائل التسوية السلمية المبينة في ميثاق العصبة واية التزامات دولية أخرى ذات صلة بها، قد استنفدت، ومع ذلك إذا افترضنا أن العراق ذهب لمساعدة العربية السعودية بدون استنفاد وسائل التسوية السلمية هذه فإن موقف حكومة صاحب الجلالة بصفتها عضواً في العصبة وحليفاً للعراق ولها قوات مسلحة متمركزة فعلاً في العراق، سيكون هذا الموقف واضح الصعوبة وخصوصاً إذا كانت الدولة التي تحارب ضدها العربية السعودية والعراق عضواً في العصبة، هذه الاعتبارات تجعل من الأكثر أهمية من وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة أن تضمن أن

التزامات العراق بإزاء العربية السعودية بموجب المعاهدة المفترضة لن تنفذ ما تقبل العربية السعودية أولاً التزامات عضوية العصبة لغرض الخلاف الخاص المعنى بموجب المادة (١٧) من الميثاق وأن كل متطلبات التسوية السلمية الوارد في الميثاق قد وافقت عليها.

المادتان (٦) و (٧):

لا تحتاجان إلى تعليقات إضافية إلى ما سبق أن عبرت عنه في برقيتي رقم ١٧ بتاريخ ٢٢ يناير.

المادة ٨:

لا تستدعي أي تعليق إلا أن أبين أنه بينما لا يوجد التزام في الأمر فإن حكومة صاحب الجلالة تعمل الآن نيابة عن الحكومة العراقية بفضل العلاقات الخاصة القائمة بين البلدين في الدول الأجنبية حيث لا يوجد ممثل عراقي.

٤- تستطيع أن تستخدم مادة هذه الرسالة بقدر ما تراه مناسباً في مناقشة المعاهدة المقترحة مع وزير الخارجية العراقي وعليك أن تحثه بشدة على استحسان أقصى درجات التفكير الواعي قبل أن يلزم نفسه بأداة قد تعقد السياسة العراقية بدرجة عظيمة في مواجهة عصبة الأمم والمملكة المتحدة وعليك أن تطلب -بموجب المادة (١) من معاهدة التحالف- أنه بالنظر إلى ردود الفعل المحتملة على التزامات المملكة المتحدة بموجب هذه المعاهدة تطلب أن تعطى الحكومة العراقية حكومة صاحب الجلالة فرصة للتفكير في الأمر بدرجة أعمق قبل الدخول في التزام قطعي مع العربية السعودية يتطلب مساعدة مسلحة لتلك البلاد.

انتوني إيدن

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

No. 9 - ARCHIVES

EASTERN (General)

January 31, 1939

CONFIDENTIAL

OUT FILE

Section 2

[S 22/53/28]

Mr. Eden to Sir A. Clark Kerr (Baghdad)

(No. 60 - Confidential)

Foreign Office, January 31, 1939

SIR, I HAVE had under consideration your Excellency's despatch No. 12 of the 7th January in which you transmitted to me the text of a proposed treaty of friendship between Iraq and Saudi Arabia handed to you by the Iraqi Minister for Foreign Affairs. In view of the expected early arrival of Sheikh Yusef Yasin in Baghdad I have already telegraphed to you a provisional summary of my views on the general aspect of this draft treaty, and in particular my criticisms of Articles 1 and 2.

2. Apart from these articles my main preoccupation is with the manner in which the treaty will operate in so far as it contains mutual assistance against aggression and with the way in which its operation is likely to react upon the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance of 1930. By putting forward criticism from these points of view I do not of course wish to give ground for the impression that His Majesty's Government are attempting to keep Iraq and Saudi Arabia apart. Such an impression would be entirely erroneous. Conversations which Mr. Rendel had with Sir A. Clark Kerr, Sir A. Clark Kerr and Sir A. Clark Kerr (Arabia) prior to Section 1 of that date, and with Nuri Pasha on the 1st July, and Sir A. Clark Kerr, Sir A. Clark Kerr and Sir A. Clark Kerr (Iraq) on the 1st July, have shown that His Majesty's Government would view with sympathy a rapprochement between Saudi Arabia and Iraq, provided always that any understanding is consistent with the existing obligations of the parties, notably those of Iraq as a member of the League of Nations and the ally of this country.

3. With these preliminary observations I will review the proposed treaty article by article.

Article 1. I agree with your Excellency's comments. In particular it seems desirable to omit the word "foreign" before "aggression" as being offensive and provocative.

Article 2. While I do not propose that you should raise specific objections to the terms of this article it appears to me that the purport of it is far from clear. The Iraqi Government, as one of the high contracting parties, undertake not to enter into any engagement with a third State (this would include the United Kingdom) which is prejudicial to the interests of Saudi Arabia. What does this undertaking mean in practice? Does it mean that Saudi Arabia will for the future be in a position to veto any commitment into which Iraq proposes to enter? Or does it mean that Iraq if the judges as to whether any commitment into which it proposes to enter is prejudicial to the interests of Saudi Arabia and that this is so to speak a declaration of policy which, while not without some meaning, is ultimately subject to the subjective appreciation of the party against whom it is invoked?

Article 3 does not appear to call for any objection, but the affirmation of the Permanent Court of International Justice could appear, and might considerably diminish the importance of the undertaking from the draft treaty for the peaceful settlement of disputes initiated by the Permanent and Iraqi representatives in the League of Nations.

Article 4 contains a definite obligation on the part of Iraq to come to the aid of Saudi Arabia by force of arms if Saudi Arabia is a victim of the armed aggression of another State. From the practical point of view this seems an extremely serious commitment for Iraq to undertake, since it is in fact extremely difficult for Iraq to undertake to render effective military aid. But from the theoretical point of view, as the commitment appears to be one of non-armed aggression, the commitment is dependent upon an armed aggression against Saudi Arabia. The question arises, therefore, whether it applies to the

[606/11-2]

to insert in the treaty a definition of armed aggression. His Majesty's Government for their part have always doubted the possibility of arriving at a satisfactory definition and the Iraqi Government may, indeed, prefer to retain by some form of words full liberty of appreciation as to what constitutes aggression. But as article 9 subordinates the obligations under this treaty to those of Iraq under the Covenant, a definition on the general lines of article 4 of the Treaty of Non-Aggression (initialled in October last at Geneva by Iraqi, Persian and Turkish representatives) might not be inappropriate. Such texts as that article might naturally be invoked in any case to interpret aggression should the need arise and it is therefore perhaps not of great importance whether such a definition is inserted or not in the proposed Iraq-Saudi treaty, except that the insertion of the definition might have the advantage of making clear to the Saudi Government the way in which the whole of Iraq's action is inevitably bound up in and limited by the Covenant of the League of Nations.

Under article 4 of the draft Iraq-Saudi Treaty Iraq might be called upon by Saudi Arabia to take action: (a) against a member of the League; or (b) against a non-member of the League; in both cases to support a State which is a non-member. Even if it is assumed that armed aggression would only be interpreted as covering an attack which is made upon a member of the League by another member of the League, would article 4 in fact be inoperative if the treaty is being made with a non-member and might involve action against a member. In order to render it possible, therefore, for Iraq to fulfil her obligations under the Covenant, and under the article in question, it would apparently be necessary for Saudi Arabia, if and when attacked, to accept an invitation, under article 17 of the Covenant, from the Council of the League to assume the obligations of membership in the League for the purposes of the dispute with all that that implies, namely, the appreciation of the position by the Council of the League and recommendations by the League. Unless Saudi Arabia adopted this course, it is doubtful whether Iraq could fulfil her obligations, at any rate in certain cases, consistently with the Covenant.

It is true that Iraq's obligations under the Covenant are safeguarded by article 9 of the proposed treaty, but I doubt whether Iraq should agree to article 4 of that treaty as at present drafted, unless Saudi Arabia understands that Iraq can probably not take action under it until Saudi Arabia has submitted the dispute to the League under Article 17 of the Covenant.

I would also draw attention to another point arising out of the wording of article 4. The effect of the article seems to be to make it conclusive that Saudi Arabia has been attacked, and that therefore the obligations under the article come into play should war break out in spite of the efforts which Iraq and Saudi Arabia have made under the preceding article. If this view is right, and the article does thus, in fact, already contain by implication its own definition of aggression, it is still more open to objection, since the failure of the joint efforts of the two parties envisaged in article 3 is not necessarily a proper test of armed aggression. In any case, it seems desirable that article 4 should contain a clause similar to article 8 of the Perso-Iraqi-Turkish Treaty of Non-Aggression as initialled on the 2nd October last, bringing the treaty to an end if one of the contracting parties undertakes an aggression against a third State.

I have so far considered article 4 from the point of view of Iraq's obligations. It remains to consider its possible effect upon the position of His Majesty's Government. Should Iraq become involved in war as the ally of Saudi Arabia under the proposed treaty, His Majesty's Government would, presumably, for that, be called upon to support Iraq under article 4 of the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance of 1930, provided that the peaceful means of settlement prescribed by the Covenant of the League and any other relevant international obligations had been exhausted. Assuming, however, that Iraq went to the assistance of Saudi Arabia without exhausting these peaceful means of settlement, the position of His Majesty's Government as a member of the League, as the ally of Iraq, and as a State which has actually intervened in Iraq, would become extremely difficult, especially if the State against which Saudi Arabia and Iraq were operating was a member of the League. This consideration makes it all the more important from the point of view of His Majesty's Government to ensure that the obligations of Iraq towards Saudi Arabia under the proposed treaty shall not come into force unless Saudi Arabia has first accepted the obligations of membership





ملحق رقم ( ١٢ / ج )





any such dispute arising in the future, the high contracting parties shall endeavour to settle the same by peaceful means in accordance with such international undertakings as may be applicable to the case.

In the event of any dispute between any high contracting party and a third state producing a situation involving a threat of war, the high contracting parties shall act together in accordance with such international undertakings as may be applicable to the case.

In the event of an armed aggression committed by a third state against a high contracting party, the high contracting parties shall act together in accordance with the provisions of article 18 above, and shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

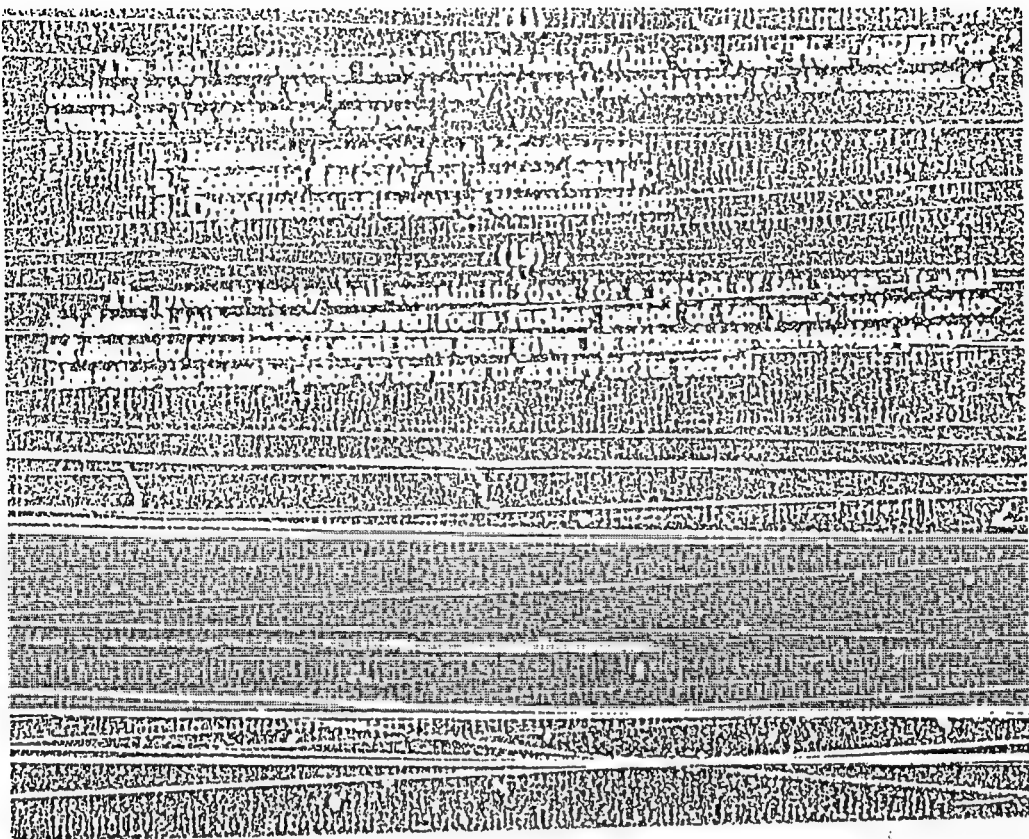
The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.

The high contracting parties shall endeavour to bring about the cessation of the aggression and the restoration of the status quo ante.



## المصادر والمراجع

## أولا : وثائق غير منشورة Unpublished Documents

- Foreign Office

- وزارة الخارجية البريطانية

- F.O. 371/10808, E 2858/10/91, A Letter No. 79, from Bullard to F.O., in 17th May 1925.
- F.O. 371/10815, E 389/68/91, A Letter from Bullard to F.O., in 25th June 1925.
- F.O. 371/11437, E 180/180/91, from India Office to F.O., in 5 Jan. 1926.
- F.O. 371/11431, E 1282/7/91, from India Office to F.O., in 23 Feb. 1926.
- F.O. 371/11431, E 2069/7/91, from Jordan to Chamberlain, in 29th March 1926.
- F.O. 371/11734, E 2580/180/91, from Clayton to Shuckburg, in 26th April 1926.
- F.O. 371/11444, E 5967/572/91, Chamberlain Minuty, in 19 Nov. 1926.
- F.O. 371/12247, E 156/156/91, Oliphant Minute, in 11th Jan. 1927.
- F.O. 371/14478, E 1409/91, Rendel Minute, in 29th Oct. 1927.
- F.O. 371/12241, E 5615/56/91, F.O. (Osborne) Minute on Interdept, Meeting, 30 Dec. 1927.
- F.O. 371/122992, E 1919/1/91, from Haworth to Amery, in 11 April 1928.
- F.O. 371/13738, E 5422/2322/91, bulter (F.O.) Minute, in 24th Oct. 1929.

- F.O. 371/14478, E 1409/1409/91, Rendel Minute, in 15th March 1930.
- F.O. 371/14478, E 1409/1409/91, A Letter from Hunderson to House of Cammans, in 17th March 1930.
- F.O. 371/14478, E 430/1409/91, Ryan Minute, in 30th Oct. 1930.
- F.O. 371/14478, E 4310/1409/1409/91, Beckett Minute, in 3rd Nov. 1930.
- F.O. 371/15297, E 584/284/25, A Letter No. 137, from Hunderson to Ryan, in 8th April 1931.
- F.O. 371/19019, E 584/25, A Letter from Foreign Office to Ryan, Jeddah, in 8th April 1931.
- F.O. 371/16875, E 1210/840/25, Hafiz Wahba Conversation with Oliphant, in 3rd March 1933.
- F.O. 371/19019, E 2491/840/25, A Letter No. 124, from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 12th May 1933.
- F.O. 371/19019, Saudi Arabia, Annual Report, 1934, from A. Ryan to John Simin, London.
- F.O. 371/19005, A Letter No. C-18, from The Political Agent, Kuwait, to The Ruler of Kuwait, in 18th Jan. 1935.
- F.O. 371/19005, A Letter No. R-4/1900, from The Ruler of Kuwait to Political Agent, Kuwait, in 15 Shawwal 1353 / 20th Jan. 1935.
- F.O. 371/19017, E 1240/318/25, A Letter from India Office to Foreign Office about the of Sheikh in Persian Gulf towards Ibn Saud, in 1st March 1935.



- F.O. 371/19005, E 1155/206/25, A Telegram No. 31, from A. Ryan, Jeddah, to India Office, in 19th Feb. 1935.
- F.O. 371/19005, E 1338, A Report from F.O. to Vansittart about Kuwait Blockade, in 23rd Feb. 1935.
- F.O. 371/19018, A Letter No. 75, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 17th March 1935.
- F.O. 371/19017, E 2703/1809/25, A Letter No. 112, from A. Ryan to John Simon, in 11th April 1935.
- F.O. 371/19005, A Telegram No. T-142, from Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India, in 14th May 1935.
  - F.O. 371/19005, A Telegram No. 114, from A. Ryan, Jeddah, to F.O., in 15th May 1935.
- F.O. 371/19005, A Telegram from F.O. to A. Ryan, Jeddah, in 17th May 1935.
- F.O. 371/19005, A Letter from Ministry of Foreign Affairs, Makkah, to British Legation, Jeddah, in 26 Safar 1354 / 29th May 1935.
- F.O. 371/19005, A Report from British Legation, Jeddah, to F.O., in June 1935.
- F.O. 371/19006, E 4949/206/25, Correspondence Exchanged between the Delegates of Saudi Arabia and at the conference held at Kuwait between June 17th and 29th 1935, to discuss a settlement of the Economoc Blockade of Kuwait.
- F.O. 371/19005, E 5418/206/25, A Letter from the Kuwait Delegation to Saudi Delegation, in 16 Rabi Auwal 1354 / 17th June 1935.

- F.O. 371/19006, A Letter from the Saudi Delegation to the Kuwait Delegation, in 23 Rabi Auwal 1354 / 24th June 1935.
- F.O. 371/19005, A Letter from the Kuwait Delegation to the Saudi Delegation, in 24 Rabi Auwal 1354 / 25th June 1935.
- F.O. 371/19006, A Letter from the Saudi Delegation to the Kuwait Delegation, in 2 Rabi Auwal 1354 / 28th June 1935.
- F.O. 371/19019, E 4666/25, Memorandum Respecting the possible candidature of Saudi Arabia for the league of nation, in 30th July 1935.
- F.O. 371/19007, E 5157/206/25, A Letter from Calvert to Saudi Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 12th August 1935.
- F.O. 371/19007, E 6419/206/25, A Letter No. 317, from Samuel Hoare F.O. to A. Ryan (on leave), in 31st Oct. 1935.
- F.O. 371/19007, E 6419/206/25, A Letter from Samuel Hoare F.O. to A. Ryan (on leave), in 31st Oct. 1935.
- F.O. 371/19007, E 6475/206/25, A Letter No. 324, from Samuel Hoare F.O. to A. Ryan, in 7th Nov. 1935.
- F.O. 371/20057, A Telegram No. 3, from Ryan, Jeddah, to the Foreign Office about question of Saudi Entry in to the League, in 3rd Jan. 1936.
- F.O. 371/20056, A Telegram from Secretary of State to Government of India, Reported, Jeddah, in 28th Jan. 1936.



- F.O. 371/20056, A Letter from Minister for Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia to the Secretary General, in 28th Jan. 1936.
  - F.O. 371/20058, Report from Captain De Gaury Political Agent Kuwait to the Political Resident in Persian Gulf, Bushire, in 7th Feb. 1936.
  - F.O. 371/20056, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 17th Feb. 1936.
- F.O. 371/20064, E 1538/25, A Letter from Ryan to Eden,
- Annual Report from 1935, in 29th Feb. 1936.
- F.O. 371/20058, E 1851/131/25, A Letter from A. Ryan, Jeddah, to Foreign Office, in 17th March 1936.
  - F.O. 371/20056, E 4975/52/25, A Letter from Sir Clark Keer, Baghdad, to Mr. Eden, in 8th April 1936.
  - F.O. 371/20055, A Telegram No. 145, from Tehran to Foreign Office, in 4th June 1936.
  - F.O. 371/20022, E 3597/608/25, A Letter No. 152, from Mr. Eden to British Legation, Jeddah, in 23rd June 1936.
  - F.O. 371/20021, E 4179/94/31, Assistance of King Ibn Saud in connection with the situation in Palestine suggest that King Ibn Saūd should also cooperate with the Amir of trans Jordan and the Prince Regent of Egypt in an attempt to improve the situation in Palestine, in 7th July 1936.
  - F.O. 371/20021, A Telegram No. 318, from Secretary of State for the colonies to the high commissioner for Palestine, in 7th July 1936.

**F.O. 371/20021, E 4179/94/31, A Telegram No. 409, from**

**Mr. Vanasttart to Lampson, Cairo, in 7th July 1936.**

– **F.O. 371/20021, E 4109/94/31, A Letter No. 172, from**

**Mr. Eden to Calvert, in 7th July 1936.**

– **F.O. 371/20022, Extract from cabinet conclusions,**

**52 (36), in 15th July 1936.**

– **F.O. 371/20022, Enclosure in Baghdad Despatch, British**

**Government Jointly with his Majesty King Abdul Aziz**

**Al-Saud, the situation in Palestine, No. 63,**

**in 16th July 1936.**

– **F.O. 371/20022, A Telegram from O.G.R. Williams to**

**Walton, in 16th July 1936.**

– **F.O. 371/20022, E 1335/384/56, A Letter No. 218, from**

**British Legation, Jeddah, to Mr. Eden, in 20th July 1936.**

– **F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192, from**

**Mr. Eden to Calvert, Jeddah, in 29th July 1936.**

– **F.O. 371/20057, A Letter from Yusuf Yasin, Riyadh, to**

**Calvert, Jeddah, in 29 Jumad Auwal 1355/17th Aug. 1936**

– **F.O. 371/20055, E 5845, A Letter from Foreign Office**

**to Calvert, British Legation, Jeddah, in 16th Sep. 1936.**

– **F.O. 371/20059, A Letter from Amir Faisal to R. Bullard,**

**Makkah, in 17th Rajab 1355 / 3rd Oct. 1936.**

– **F.O. 141/675, A Letter No. 330, from Clark Keer,**

**Baghdad, to Foreign Office, in 29th Dec. 1936.**

– **F.O. 141/675, E 36/22/31, Telegram No. 4, from Foreign**

**Office to R. Bullard, Jeddah, in 5th Jan. 1937.**

- F.O. 141/675, Telegram from Sir Arthur Wauchope High Commissioner, Jerasale to Sir Miles Lampson, Cairo, in 6th Jan. 1937.
- F.O. 141/675, E 1091/22/31, A Letter from Baggallay Colonial Office to Foreign Office, in 22nd Feb. 1937.
- F.O. 141/675, E 1189/22/31, Telegram No. 75, from Foreign Office to R. Bullard, Jeddah, in 1st March 1937.
- F.O. 141/20839, E 667/307/39, A Letter No. 77, from British Legation, Jeddah, to Anthony Eden, Foreign Office, London, in 25th April 1937.
- F.O. 141/675, A Letter from M. Rendel to Colonial Office, in 28th April 1937.
- F.O. 371/16875, E 1210/840/25, Peterson (F.O.) Minute.
- F.O. 141/675, E 2509/22/31, A Letter from Colonial Office to Mr. Rendel, in 5th May 1937.
- F.O. 371/20308, Palestine Report, Saudi Attitude, in 17th July 1937.
- F.O. 371/2039, E 4063, Palestine, Saudi Attitude, Record of Conversation between Sheikh Hafiz Wahbah and Mr. Rendel, in 14th July 1937.
- F.O. 371/20309, E 4266, The Future of Palestine, in 14th July 1937.
- F.O. 371/20308, Telegram No. 2, from R. Bullard to Foreign Office, in 14th July 1937.
- F.O. 371/20307, E 4078/22/31, Palestine Saudi Attitude Record of Conversation between M. Zada and Mr. Rndel, in 17th July 1937.

- F.O. 371/20309, E 4167, Palestine Ibn Saud Reaction, Record of Conversation between Sheikh Hafiz and Mr. Rendel, in 20th July 1937.
- F.O. 371/20309, E 4167, Palestine Ibn Saud reaction, in 22nd July 1937.
- F.O. 406/75, King Ibn Saud note to his Majesty's Government, in Rajab 1356 / 6th Sep. 1937.
- F.O. 371/20323, E 7577, A Letter from A. C. Trott, British Legation, Jeddah, to Mr. Rendel, Foreign Office, in 23rd Nov. 1937.
- F.O. 371/20323, E 7427/22/31, Palestine Saudi Reaction, Telegram No. 98, from R. Bullard, Jeddah, to Foreign Office, in 15th Dec. 1937.
- F.O. 371/23272, A Letter No. 10, from British Legation, Baghdad, to British Legation, Jeddah, in 14th Jan. 1939.
- F.O. 371/23272, Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, London, in 18th Feb. 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to British Minister of Foreign Affairs, in 22nd Feb. 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Embassy, Cairo, to the British Minister of the Foreign Affairs in 31st Feb. 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 15th April 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Ambassador, Berlin, to Foreign Office, in 19th June 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 21st June 1939.

- F.O. 371/23272, A Letter from British Ambassador, Berlin, to Foreign Office, in 22nd June 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 3rd Sep. 1939.
- F.O. 371/23272, Telegram from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 7th Sep. 1939.
- F.O. 371/23272, Telegram from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 12th Oct. 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 19th Nov. 1939.
- F.O. 371/24590, Telegram from British Legation, Jeddah, to India Government, in 3rd March 1940.
- F.O. 371/24590, Telegram from India Government to British Legation, Jeddah, in 14th March 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter from India Office to Foreign Office, in 24th April 1940.
- F.O. 371/23272, Telegram from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 25th May 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 7th June 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 8th June 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter No. 89, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 14th June 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter from India Office to Foreign Office, in 25th June 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter No. 103, from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 24th July 1940.

- F.O. 371/31450, E 306/13/25, Telegram No. 11, from Stonchower Bird, Riyadh, to Forcin Office, in 26th Feb. 1942.
- F.O. 371/31450, E 4011/13/25, Telegram No. 134, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, London, in 3rd July 1942.
- F.O. 371/31450, E 4011/13/25, Telegram No. 81, from Lampson, Cairo, to British Legation, Jeddah, in 6th July 1942.
- F.O. 371/31450, E 4011/13/25, Telegram No. 221, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, London, in 11th July 1942.
- F.O. 371/31450, E 4213/13/25, Telegram No. 56, from Lampson, Cairo, to British Legation, Jeddah, in 13th July 1942.
- F.O. 371/31450, E 4313/160/25, Telegram No. 231, from  
Stonchower Bird, to Foreign Office, London, in 20th July 1942.
- F.O. 371/31450, E 6636/23/25, Telegram from Stonchower Bird, Jeddah, to Foreign Office, London, in 11th Nov. 1942.
- F.O. 371/31450, E 6636/13/25, Telegram No. 281, from Foreign Office, London, in 13th Nov. 1942.
- F.O. 371/21450, E 6908/13/25, Telegram No. 345, from Stonchower Bird, Jeddah, to Foreign Office, London, in 19th Nov. 1942.

- F.O. 371/31450, E 7116/13/25, Telegram No. 294, from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 3rd Dec. 1942.
- F.O. 371/31450, E 7165/13/25, Telegram No. 356, from Stonchower Bird, Jeddah, to Foreign Office, in 7th Dec. 1942.
- F.O. 371/34955, E 1231/506/65, Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to Foreign Office about the future of Syria, in 8th Feb. 1943.
- F.O. 371/34956, E 1523/509/65, Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to Foreign Office, in 15th March 1943.
- F.O. 371/34960, E 4335, Telegram from Lord Killearn, Cairo, to Foreign Office about Arab Unity, in 25th July 1943.
- F.O. 371/34960, E 4543/506/65, Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to Foreign Office, in 27th July 1943.
- F.O. 371/34962, E 6291/506/65, Letter from Mr. Shone, Cairo, to Foreign Office, London, in 6th Oct. 1943.
- F.O. 317/40280, E 3646/682/25, Telegram from Ibn Saud

–  
to Churchill, Foreign Office, in 16th June 1944.

- F.O. 371/45542, E 444/209/25, Telegram No. 34, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 18th Jan. 1945.
- F.O. 371/45542, Telegram from Minister of Foreign Affairs, London, to British Legation, Jeddah, in Feb. 1945.

- Colonial Office
- C.O. 730/130, 58117, from Howorth to Amery, in 1st Feb. 1928.
- C.O. 730/130, 59068/28, from Doods to Amery, in 22nd Feb. 1928.
- C.O. 151/1/604, E 6371/279/91, A Letter from Foreign Office to Mr. Calvert, in 18th Oct. 1934.
- C.O. 151/1/604, A Letter from India Office to Foreign Office, in 12th Jan. 1935.
- C.O. 151/1/608, A Letter from Residency in Bushire to Y. G. Walton India Office, London, in 26th May 1935.
- C.O. 151/1/607, Telegram from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 18th Feb. 1936.
- C.O. 151/1/607, A Letter from A. Ryan to Mr. Eden Foreign Office, London, in 23RD aPRIL 1936.
- C.O. 151/1/607, E 2828/152/91, A Letter No. 116, from A. Ryan, Jeddah, to Mr. Eden Foreign Office, in 10th May 1936.
- C.O. 151/1/607, E 2828/151/91, A Letter from A. Ryan, Jeddah, to Mr. Eden Foreign Office, in 19th May 1936.
- C.O. 151/1/607, E 971/150/91, A Letter from British Legation, Jeddah, to Anthoony Eden Foreign Office, London, in 23rd Jan. 1937.
- C.O. 151/1/607, A Letter from Residency Bushire to India Office, London, in 26th Jan. 1937.
- C.O. 151/1/607, Telegram No. 227, from Residency, Bishire, to Political Agent, Bahrain, in 17th Feb. 1937.



- C.O. 151/1/607, A Letter from Residency Bushire to Mr. Walton, India Office, London, in 20th Feb. 1937.
- C.O. 151/1/607, A Letter from Ormsby Gore to Colonial Office, in 4th March 1937.
- C.O. 151/1/607, Record made by Mr. Rendel, in 20th March 1937, South Eastern Frontiers.
- C.O. 151/1/607, A Letter No. 41, from Bullard to Mr. Eden, in 23rd March 1937.
- C.O. 151/1/607, A Letter from W. Ormsby Gore to India Office, London, in 27th March 1937.
- C.O. 151/1/607, E 2124/258/911, A Letter No. 47, from Bullard to Mr. Eden, Foreign Office, in 27th March 1937.
- C.O. 151/1/607, E 2124/258/91, A Letter from Bullard, Jeddah, to Mr. Eden, (F.O.), in 19th April 1937.
- C.O. 151/1/607, A Letter No. 390-B, from Residency, Bushire, to J. G. Walton, London, in 26th May 1937.
- C.O. 151/1/608, A Letter from R. Bullard to the Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 4th Dec. 1937.
- C.O. 15/2/160, A Letter, No. 2/3/16, from Minister for Foreign Affairs to his Majesty's Minister, in 16th Shawwal 1356 / 19th Dec. 1937.
- C.O. 15/1/608, E 7422/158/51, A Letter from Foreign Office, London, to British Legation, Jeddah, in 23rd Dec. 1937.
- C.O. 15/2/161, A Letter from Minister Foreign Affairs, Makkah, to A. Bullard, in 25th Dec. 1937.
- C.O. 15/2/161, Letter from Minister for Foreign Affairs, Makkah, to British Legation, Jeddah, in 10th Jan. 1938.

- C.O. 151/1/608, A Letter from Saudi Government to R. Bullard, in 16th Feb. 1938.
- C.O. 151/1/608, A Letter from Foreign Office, London, to Political Agent, Bahrain, in 3rd Feb. 1938.
- C.O. 151/1/608, A Letter from Ministry for Foreign Affairs, Makkah, to R. Bullard, in 5th Feb. 1938.
- C.O. 151/1/608, Letter from Faisal Minister for Foreign Affairs, to R. Bullard Briton Legation, Jeddah, in 16th Feb. 1938.
- C.O. 15/2/608, E 4403/150/91, Letter from R. Bullard to Viscount Halifax, in 4th July 1938.
- C.O. 15/1/608, A Letter from R. Bullard to the Resident Bushire, in 4th July 1938.
- C.O. 15/1/608, A Letter from R. Bullard to Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 4th Dec. 1939.
- C.O. 15/2/465, Letter from External Affairs Department, New Delhi, to India Office, London, in 4th March 1944.
- C.O. 15/2/465, Telegram from Government of India, New Delhi, to Secretary of State for India, London, in 22nd May 1945.

- National Archives of **الولايات المتحدة الأمريكية** - the United States of America, Washington.
- U.A.U.S.A. 722/7, No. 183, Reported oil Concession in hasc Pravinee of Najd, in 20th June 1923.
- U.A.U.S.A. T-1179/2, A Letter from Wallace Murrá, to Director of the Bureau of Mines, in 28th Feb. 1930.
- U.A.U.S.A. T-1179/2, A Letter No. 382, from American Minister, Cairo, Gunther to Secretary of State, in 14th March 1930.
- U.A.U.S.A. T-1179/2, Letter from Frances Loomis, San Francisco, to Secretary of State, in 25th Oct. 1932.
- U.A.U.S.A. T-1179/2, A Letter from Secretary of State to Francis Loomis, San Francisco, in 27th Oct. 1932.
- U.A.U.S.A. E4772/246/25, Letter No. 33, from American Consul General, Alexandria, Roland Marris, to Secretary of State, in 23rd March 1937.
- U.A.U.S.A. E4772/246/25, A Letter from Secretary of State to President Roosevelt, in 30th June 1939.
- U.A.U.S.A. E4772/246/25, Wallace Murrá Memorandum, in 2nd Aug. 1939.
- U.A.U.S.A. E2778/506/65, Letter No. 1005, from American Minister, Egypt Kirk, to Secretary of State, in 26th April 1943.
- U.A.U.S.A. E2778/506/65, Letter from American Minister in Saudi Arabia, James Moose to Secretary of State, in 25th Oct. 1943.

## ثانياً : وثائق منشورة

### ١ - وثائق عربية صادرة عن وزارة الخارجية السعودية

أ - وزارة الخارجية: مجموعة المحادثات من ١٢٤١ - ١٢٧٠ هـ / ١٩٢٢ - ١٩٥١ م، (ط ٥، جدة، معامل البنوى، ١٢٧٠ هـ).

ب - التحكيم بتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، ثلاث مجلدات، ١٢٧٤ هـ / ١٩٥٥ م.

### ٢ - وثائق قطرية صادرة عن قسم الوثائق بمكتب أمير قطر

أ - العناني، أحمد: وثائق التاريخ القطري، من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩ م، (الدوحة، المطبعة الأهلية، ١٢٩٩ هـ / ١٩٧٩ م).

### ٣ - وثائق صادرة عن جامعة الدول العربية

أ - ملخص محاضر جلسات مشاورات الوحدة العربية بين مصر والودل العربية: السعودية، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، اليمن، المنعقدة في عام ١٩٤٢ م.

ب - محاضر جلسات اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام المنعقدة في الإسكندرية عام ١٩٤٤ م.

ج - بروتوكول الإسكندرية المعلق عام ١٩٤٤ م.

د - محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية المنعقدة في عام ١٩٤٤ م.

هـ - المبادئ السعودية المقترحة لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية.

و - المشروع العراقي المقترح لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية.

ز - محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام المنعقد لمناقشة ميثاق الجامعة المقترح والتوقيع عليه عام ١٩٤٥ م.

ح - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى ١٩١٥ - ١٩٤٦ م.

ط - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩١٧ - ١٩٥٠ م.

### ٤ - وثائق أمريكية منشورة

أ - وثائق الخارجية الأمريكية

## ثالثاً : بحوث ومؤتمرات

بحوث المؤتمر العالمى الأول عن تاريخ الملك عبدالعزيز رحمه الله والذي نظمته وأشرفت عليه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعقد بمدينة الرياض فى الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ربيع الأول عام ١٤٠٦ هـ / ١ - ٥ ديسمبر عام ١٩٨٥ م.

### أ - بحوث باللغة العربية

- الشيخ، رافت غنيمى: أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.
- طربين، أحمد: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية ١٩٠٢ - ١٩٥٢ م.
- طه، جاد محمد: الملك عبدالعزيز والقضية الفلسطينية ١٩٤٢ - ١٩٤٨ م.
- العنانى، أحمد: العلاقات السعودية القطرية.
- العباسى، نظام عزت: علاقة الملك عبدالعزيز بن سعود بألمانيا.
- كانو، عبداللطيف جاسم: علاقة الملك عبدالعزيز بالبحرين والكويت.

### ب - بحوث باللغة الانجليزية

- Mejeher, Helmut: Saudi Arabia's Relation with Germany.

## رابعاً : مطبوعات عربية ومحرّبة

- ابراهيم، عبدالعزيز عبدالغنى: السلام البريطانى فى الخليج العربى، (ط١، الرياض، دار المريخ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
- ابن بشر، عثمان: عنوان المجد فى تاريخ نجد، جزءان، (ط١، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ب.ت.).
- ابن عيسى، ابراهيم بن صالح: عقد الدرر فيما وقع فى نجد من الحوادث فى آخر القرن الثالث عشر وأول الرابع عشر، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، (ط١، الرياض، وزارة المعارف، ب.ت.).
- أبو عليه، عبدالفتاح حسن: الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦ - ١٢٠٩هـ / ١٨٤٠ - ١٨٩١م، (ط٢، الرياض، مؤسسة الأنوار، ١٢٩٧هـ / ١٩٧٧م).
- أبو عليه، عبدالفتاح حسن: محاضرات فى تاريخ الدولة السعودية الأولى، (الرياض، دار المريخ، ١٩٨٢م).
- أبو يصير، صالح مسعود: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، (ط٢، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، ١٢٨٩هـ / ١٩٧٠م).
- الأشعل، عبدالله: قضية الحدود فى الخليج العربى، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٧٨م).
- أطلس، محمد أسعد: تاريخ العرب، (ط٢، ب.ت.)، مجلدان.
- الأمريكى، لوثر وب ستودارد: حاضر العالم الإسلامى، ترجمة الأستاذ عجاج نويهض، بقلم أمير البيان شكيب أرسلان.
- البراوى، راشد: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، (ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢م).
- برج، محمد عبدالرحمن: دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر، (القاهرة، ١٩٧٤م).
- بلومنتريت، كونثر: أسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب، (بيروت، دار مكتبة الحياة، ب.ت.).
- تروخانوفسكس، ف: سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبدالحميد الجمال، (القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٦م).

- التل، عبدالله: خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، (ط٢، القاهرة، دار القلم، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م).
- الثقفى، يوسف على: دراسات متميزة فى العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور، (ط١، مكة، مطابع الصفا، ١٤٠٩هـ).
- جارودى، رجاء: فلسطين وأرض الرسالات الالهية، ترجمة عبدالصبور شاهين، (القاهرة، دار التراث، ب.ت.).
- الجاسر، حمد: مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ، (الرياض، ١٣٨٦هـ).
- جمعة، ابراهيم: الأطلس التاريخى للدولة السعودية، (ط١، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، ١٣٩٩هـ).
- جودة، أحمد حسن: المصالح البريطانية فى الكويت حتى عام ١٩٢٩م، ترجمة حسن على النجار، (بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٩م).
- الحسنى، السيد عبدالرزاق: الأسرار الخفية فى حركة السنة ١٩٤١ التحررية، (ط٢، صيدا، ١٩٧١م).
- الحصرى، ساطح: اللعوبة أولا، (بيروت، ١٩٥٥م).
- حكيم، سامى: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م).
- حماد، خيرى: قضايا فى الأمم المتحدة، (ط١، بيروت، المكتب التجارى، ١٩٦٢م).
- حمزة، فؤاد: البلاد العربية السعودية، (مطبعة أم القرى، ١٣٥٥هـ).
- الحسينى: حقائق عن قضية فلسطين، (القاهرة، مكتبة الهيئة العربية العليا، ١٩٥٤م).
- الخترش، فتوح عبدالحسن: تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ - ١٩٢١م، (الكويت، ١٩٧٤م).
- خلة، كامل محمود: فلسطين والانتداب البريطانى، (بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٤م).
- الخولى، حسن صبرى: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه قضية فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م).
- داود، حسن سليمان: الكويت ماضيها وحاضرها، (بغداد، المكتبة الأهلية، ١٩٦٨م).
- الداود، محمود على: الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠ - ١٩١٤م، (القاهرة، دار المعرفة، ج١).

- دروزة، الحكم: ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، (بيروت، ١٩٧٣م).
- دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، (ج١، المكتبة العصرية، ب.ت.).
- الدسوقي، محمد كمال: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (القاهرة، ١٩٧٦م).
- الدقاق، محمد السعيد: التنظيم الدولي، (ط١، الأسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٠م).
- الدقاق، محمد السعيد: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، (الأسكندرية، منشأة المعارف، ب.ت.).
- رجب، يحيى حلمي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، (الكويت، ١٩٨٣م).
- رفاعي، محمد علي: رجال ومواقف، (ط١، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٧م).
- رمضان، عبدالعظيم: الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٢ يوليو، (القاهرة، دار المأمون للطباعة والنشر، ب.ت.).
- رمضان، عبدالعظيم: تطور الحركة الوطنية في مصر، (ط٢، القاهرة، ١٩٨٢م).
- الريحاني، أمين: تاريخ نجد وملحقاته، (ط٥، بيروت، منشورات الفخرية، ١٩٨١م).
- الزامل، عبدالله العلي المنصور: أصدق البنود في تاريخ عبدالعزيز آل سعود، (ط١، الرياض، المطابع الأهلية للأوفست، ١٣٩٢هـ).
- الزركلي، خير الدين: شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، أربعة أجزاء، (ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).
- زعتر، أكرم: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٢٥ - ١٩٢٩م، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠م).
- الساكت، محمد عبدالوهاب: دراسات في النظام الدولي المعاصر، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥م).
- سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث ١٩٠٤ - ١٩٤٨م، (ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٤م).



- آل سعود، موسى منصور بن عبدالعزيز: الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢ / ٢٢ - ١٩٢٤م، (ط١، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
- سعيد، أمين: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، (بيروت، دار الكاتب العربي، ب.ت.).
- سعيد، أمين: تاريخ الدولة السعودية، (بيروت، ١٩٦٤م).
- سنان، محمد بهجت: الكويت زهرة الخليج العربي، (بغداد، ب.ت.).
- السيد، عاطف: البحر الأحمر والعالم المعاصر، ط٢، القاهرة، دار عطوة، ١٩٨٥م).
- الشقيري، أحمد: أربعون عاماً في الحياة العربية الدولية، (بيروت، دار العودة، ب.ت.).
- الشقيري، أحمد: الجامعة العربية، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، (تونس، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م).
- الشعلان، سيف مرزوق: من تاريخ الكويت، (ط٢، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- الشيخ، رأفت: تاريخ العرب الحديث، (بيروت، دار الثقافة، ١٩٨٠م).
- شيور، وليم: تاريخ ألمانيا النازية، ترجمة زهير مازديني، (ط١، بيروت، دار إقرأ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٤٥م، (ط٢، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج٢، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، (ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
- طربين، أحمد: الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥م، (القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٩م).
- عامر، محمد بالمنعم: القضية الفلسطينية، (القاهرة، مطبعة السعادة، ب.ت.).
- عبدالله، محمد مرسى: دولة الإمارات العربية وجيرانها، (ط١، الكويت، دار العلم، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م).

- عبدالرحيم، عبدالرحيم عبدالرحمن: الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥ - ١٨١٨ م / ١١٥٨ - ١٢٢٢ هـ، (ط٢، القاهرة، ١٩٧٦ م).
- عبدالمنعم، سمير: البعد الأخلاقي لقانون العلاقات الدولية، (ط١، القاهرة، شركة الطوبجي، ١٩٨٨ م).
- عز الدين، نجلاء: العالم العربي، ترجمة محمد عوض ابراهيم وآخرون، (ط٢، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢ م).
- عسه، أحمد: معجزة فوق الرمال، (ط٢، بيروت، ١٩٧١ م).
- عطار، أحمد عبدالغفور: مقر الجزيرة، مجلدان، (ط٥، بيروت، مؤسسة عبدالحفيظ الباسط، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م).
- عطار، أحمد عبدالغفور: ابن سعود وقضية فلسطين، (ط٢، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م).
- العقاد، صلاح: الاستعمار في الخليج الفارسي، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦ م).
- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربي، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤ م).
- العقبي، أحمد حسن: أصرار لقاء الملك عبدالعزيز والرئيس روزفلت، (ط١، بيروت، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م).
- على، أحمد فريد: الجامعة العربية بين القوى الرجعية والقوى الشعبية، (القاهرة، ١٩٦٢ م).
- على، فلاح خالد: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٩ - ١٩٤٨، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠ م).
- عبدالهادي، مهدي: المسألة الفلسطينية ومشاريع التحول السياسية ١٩٢٤ - ١٩٧٤، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٥ م).
- العجلاني، منير: تاريخ البلاد العربية السعودية، (بيروت، دار الكتاب العربي، ب.ت.).
- فلبى، سانت جون: الذكرى العربية الذهبية، تعريب مصطفى كمال فريد، (القاهرة، مطبعة الاعتماد، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م).

- الفلسطينية، مؤسسة الدراسات: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (ط١، بيروت، ١٩٧٢م).
- الفيل، محمد رشيد: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، (الكويت، رابطة الاجتماعيين بالكويت، ١٩٧٤م).
- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي، دراسات لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤م، (القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٦م).
- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥م، (ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٢م).
- قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، (بيروت، ١٩٧٥م).
- كارتية، ريمون، الحرب العالمية الثانية، جزآن، ترجمة سهيل سماعة، وأنطوان مسعود، (ط٢، بيروت، مؤسسة نوفل، ش.م.م.، ١٩٨٢م).
- كشك، محمد جلال: السعوديون والحل الإسلامي، (ط٤، القاهرة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- كورلاند، هارولد: الأمم المتحدة، ترجمة عبدالفتاح المنياوي، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢م).
- كيلي، ج.ب.: الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة محمد أمين عبدالله، الكويت، مكتبة الأمل، ١٩٦٨م).
- لوريمر، ح. ح.: دليل الخليج، القسم التاريخي، (الدوحة، ١٩٦٧م).
- ماضي، محمد عبدالله: النهضة الحديثة في جزيرة العرب، (ط٢، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م).
- المانع، محمد: توحيد المملكة العربية السعودية، (ط١، الدمام، مطابع المطوع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
- محافظة، علي: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٠م، (ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م).
- محيي الدين، جهاد مجيد: العراق والسياسة العربية ١٩٤١ - ١٩٥٨م، (بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٦م).
- المختار، صلاح الدين: تاريخ المملكة العربية السعودية، في ماضيها وحاضرها، (ط١، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م).

- المسلم، ابراهيم: العلاقات السعودية المصرية، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ب.ت.).
- منسى، محمود صالح: حركة اليقظة العربية، (ط٢، القاهرة، ١٩٧٥م).
- منسى، محمود صالح: الحملة الإيطالية على ليبيا، (ط١، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠م).
- منسى، محمود صالح: الحرب العالمية الثانية، (ط١، القاهرة، مطبعة عبير للكتاب، ١٩٨٩م).
- منسى، محمود صالح: تاريخ الشرق العربي الحديث، (ط١، القاهرة، دار الوزان للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- المنصور، عبدالعزيز، وفتوح خترش: نشرء قطر وتطورها، (ط١، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٧٧م).
- ميشان، بنوا: عبدالعزيز آل سعود، ميرة بطل ومولد مملكة، ترجمة عبدالفتاح ياسين، (بيروت، ١٩٦٥م).
- مهنا، محمد نصر: مشكلة فلسطين أمام الرأى التام العالمى ١٩٤٥ - ١٩٦٧م، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩م).
- النجار، حسين فوزى: السياسة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، (القاهرة، ١٩٥٢م).
- نوفل، سيد: العمل العربى المشترك، ماضيه ومستقبله، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨م).
- هذلول، سعود: تاريخ ملوك آل سعود، (ط١، الرياض، مطابع الرياض، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م).
- هيرزوينز، لوكار: المانيا الهتلرية والشرق العربى، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨م).
- وليمز، م. ف. سيتون: بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الانجليزية العربية ١٩٢٠ - ١٩٤٨م، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢م).
- وهبة، حافظ: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، (ط١، القاهرة، مطبعة البابى الحلبي، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م).

- وهبة، حافظ: جزيرة العرب في القرن العشرين، (ط ٥، مطبعة لجنة التأليف، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م).
- ويلسون، أرنولد: الخليج العربي، مجمل تاريخ من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ترجمة عبدالقادر يوسف، (الكويت، مكتبة الأمل، ب.ت.).
- يوسف، يوسف خليل: القومية العربية ودور التربية في تحقيقها، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦م).

### خامساً : مراجع باللغة الانجليزية

- Ann Williams, Britain & France in the Middle East & North Africa 1914 - 1967.
- Bullard, The Camels must go, (Faber, London, 1961).
- De Novo, American Interests and Policies in the Middle East 1900 - 1939, (University of Minnesota Press, 1963).
- Farouhy, Abbas, The Bahrain Islands 750 - 1951, (New York, 1951).
- Fisher, Sidney N., The Middle East History, 9 Routledge & Kegan Paul, 1969).
- Gomaa, Ahmed M., The Foundation of the League of Arab States, (London, 1977).
- Glubb, J. B., War in Desert, (Hodder & Stoughton, 1960).
- Helms, C. M., The Cohesion of Saudi Arabia, Evolution of Political Identity, (Croom Helm, 1981).
- Hamilton, Ch. W., Americans and Oil in the Middle East, (New York, 1954).
- Klicman, A. S., Foundation of British Policy in the Arab World, The Cairo Conference of 1921, (John Hopkins, 1970).
- Kirk, G. E., The Middle East in the war, (London, Oxford University Press, 1957).
- Leatherdale, C., Britain & Saudi Arabia 1925 - 1939, (London, Frank Cass, 1983).
- Philby, H. St., Arabian Days, (London, Robert Hale, 1948).
- Philby, H. St., Saudi Arabia, (London, Ernest Benn, 1955).

- Philby, H. St., Arabian Jubilee, (London, 1955).
- Sanger, R. H., The Arabian Peninsula Ithaca, (Cornell University Press, 1954).
- Troeller, The British of Saudi Arabia, (London, 1976).

## سادساً : الرسائل الجامعية

### أ - باللغة العربية

- أبو عليه، عبدالفتاح حسن: تطور المجتمع السعودي في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٥٢م، (رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ١٩٧٢م).
- ابراهيم، عبدالعزيز عبدالقنى: سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربى ١٨٥٨ - ١٩٤٧م، (رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة).
- آل سعود، ممدوح عبدالعزيز: القضية الفلسطينية وحق تقرير المصير، (رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٤هـ).
- الجهيمي، ناصر محمد ناصر: المحاولات الوحدوية العربية المعاصرة فى المشرق العربى ١٢٢٨ - ١٣٦٥هـ / ١٩١٩ - ١٩٤٥م، (رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- درويش، مديحة أحمد: العلاقات السعودية المصرية ١٩٢٤ - ١٩٢٦م، (رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م).
- زويد، عبدالرحيم ذو النون: العراق فى الحرب العالمية الثانية ١٩٢٩ - ١٩٤٥م، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م).
- السليم، لطيفة عبدالعزيز: التطورات السياسية والحضارية فى الدولة السعودية المعاصرة ١٢٤٤هـ / ١٩٢٦م - ١٢٥١هـ / ١٩٢٢م، (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).
- العر، فاروق صالح: المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها فى السياسة العراقية ١٩٢٢ - ١٩٤٨م، (رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥م).
- المسند، عائشة على: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين ١٢٥٧هـ - ١٢٦٨هـ / ١٩٢٩ - ١٩٤٨م، (رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جدة، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م).

### ب - باللغة الأجنبية

- Walt, J. Williams, Saudi Arabia and the Americans, (Ph. Desseration Northeastern University, 1960).



## سابعاً : مذكرات وتراجم

- أسعد داغر ، مذكراتي على هامش القضية العربية ، (الأردن ، ١٩٨١م).
- جميل عارف ، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية ، عبدالرحمن عزام ، (القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، ب.ت.).
- مذكرات بشارة الخوري ، حقائق لبنانية من ١٨٩٠/٨/١٠ - ١٩٤٣/٩/٢٠ ، (بيروت ، منشورات أوراق لبنانية ، ١٩٦٠م ، ج١).
- مذكرات تشرشل ، كفاح رجل في حياة أمة ، (القاهرة ، المكتبة المصرية ، ب.ت.).
- مذكرات روميل ، النهاية في أفريقيا ، تعريب وتعليق فتحى عبدالله النمر ، (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦م ، ج٥).
- مذكرات رودولف هس ، ترجمة زهير ماريني ، (ط١ ، بيروت ، دار إقرأ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٦م).
- مذكرات مونتجمري ، (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦١م).

## ثامناً : الدوريات

### أ - المجلات

- أبو عليه، عبدالفتاح حسن: دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة في جزيرة العرب في العصر الحديث، (المجلة التاريخية، المجلد ٢١، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤م).
- أبا حسين، على عبدالرحمن: الصلة التاريخية بين البحرين والمملكة في عهد الملك عبدالعزيز، (الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد التاسع، السنة الخامسة، شوال ١٤٠٦هـ / يوليو ١٩٨٦م).
- حكيم، سامي: حقائق عن سياسة المملكة العربية السعودية، (مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة الثانية، رجب ١٢٩٦هـ / يوليو ١٩٧٦م).
- الحمداني، طارق نافع: الملك عبدالعزيز وسياسة الموازنة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٢٦ - ١٩٤٥م، (المؤرخ العربي، العدد ٤٢، السنة السادسة عشرة، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- الشعفي، محمد سعيد: دراسات في تاريخ الدولة السعودية، (مجلة الدارة، الرياض، العدد الأول، ربيع ١٢٩٥هـ / مارس ١٩٧٥م).
- صالح، غانم محمد: مشروع الهائل الخصيب، (مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد ٤٠، ٤١، كانون الثاني / يناير ١٩٨١م).
- العقاد، صلاح: استخدام الوثائق في منازعات الحدود في منطقة الخليج، تطبيق على النزاع حول واحات البريمي، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٢، السنة الحادية عشر، ١٤٠٥هـ / يوليو ١٩٨٥م).
- الفراء، طه عثمان: الفيصل وفلسطين، (مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة الأولى، شعبان ١٢٩٥هـ / سبتمبر ١٩٧٥م).
- كاتو، عبداللطيف جاسم: الملك عبدالعزيز آل سعود والبحرين، (الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية بالبحرين، العدد الثامن، السنة الرابعة، ربيع الثاني ١٤٠٦هـ / يناير ١٩٨٦م).
- محمد، محسن: فيصل من خلال وثائق بريطانية تنشر لأول مرة، (مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة الأولى، شعبان ١٢٩٥هـ / سبتمبر ١٩٧٥م).

- منسى، محمود صالح: جرتروود بل أداة الاستعمار البريطاني في العراق، (المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٨، القاهرة).

ب - الصحف

- جريدة أم القرى، العدد ٤٤٨ فى ٢١ ربيع الأول ١٣٥٢هـ / يوليو ١٩٣٣م.
- جريدة أم القرى، العدد ٤٤٩ فى ٢٨ ربيع الأول ١٣٥٢هـ / يوليو ١٩٣٣م.
- جريدة أم القرى، العدد ٤٧١ فى ٥ رمضان ١٣٥٢هـ / ٢٢ ديسمبر ١٩٣٣م.
- جريدة أم القرى، العدد ٥٥٨ فى ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٤هـ / ٢٣ أغسطس ١٩٣٥م.
- جريدة أم القرى، العدد ٢٣١ فى ٢٥ شوال ١٣٥٥هـ / ٨ يناير ١٩٣٧م.
- جريدة أم القرى، العدد ٢٥٩ فى ١٥ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٣ يوليو ١٩٣٧م.
- جريدة أم القرى، العدد ٢٦٠ فى ٢٢ جمادى الأولى / ٢٠ يوليو ١٩٣٧م.
- جريدة أم القرى، العدد ٧٢٢ فى ٢ ذى الحجة ١٣٥٧هـ / ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨م.
- جريدة أم القرى، العدد ١٠٤٢ فى ١١ ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ٢٤ فبراير ١٩٤٥م.
- جريدة صوت الحجاز، العدد ١٩٥ فى ٢ ذى القعدة ١٣٥٤هـ / ٢٥ فبراير ١٩٣٦م.
- جريدة صوت الحجاز، العدد ٢١٠ فى ١٩ ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ٩ يونيو ١٩٣٦م.
- جريدة صوت الحجاز، العدد ٢١٥ فى ٢٤ ربيع الثانى ١٣٥٥هـ / ١٤ يوليو ١٩٣٦م.
- جريدة صوت الحجاز، العدد ٢٦٦ فى ١٢ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٠ يوليو ١٩٣٧م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢٠٩٦٠، الأحد ٢٣ صفر ١٣٦٢هـ / ٢٨ فبراير ١٩٤٢م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢١٠٤٩، الأحد ١٠/٦/١٣٦٢هـ / ١٣/٦/١٩٤٣م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢١٥٢٤، الاثنين ٢٤/١/١٣٦٤هـ / ٨/١/١٩٤٥م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢١٥٩٥، الجمعة ٩/٤/١٣٦٤هـ / ٢٣/٣/١٩٤٥م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢١٤٦٠، الجمعة ٢٩/٥/١٣٦٤هـ / ١١/٥/١٩٤٥م.
- الشرق الأوسط، العدد ٣٧٦٨، الخميس ٢٣/٢/١٩٨٩م.

## تاسعاً : معارف واجدة

- باشا، محمد مختار: التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والتبطينية، دراسة وتحقيق وتكملة محمد عمارة، (ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
- الجاسر، أحمد: المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية، (ط١، الرياض، منشورات دار اليمامة، ب.ت.).
- غربال، محمد شفيق: الموسوعة العربية الميسرة، (ط٢، القاهرة، دار الشعب، مؤسسة فرانكلين، ١٩٧٢).
- لانجر، وليم: موسوعة تاريخ العالم، أشرف على الترجمة عبدالمنعم أبو بكر، (القاهرة، مؤسسة فرانكلين، ١٩٧١م)، ج٨.

## الفهرس

المقدمة

أ-ط

التمهيد

١

علاقات بريطانيا بالملك عبد العزيز منذ نهاية الحرب العالمية الأولى  
إلى قيام المملكة العربية السعودية [١٢٢٢ - ١٢٥١ هـ / ١٩١٨ - ١٩٢٢ م]

٢٤

الفصل الأول

الوجود البريطاني في المناطق المحيطة بالمملكة  
وأثره على العلاقات السعودية البريطانية

٢٥

تمهيد

٢٦

الكويت

٢٩

البحرين

٤٦

قطر

٥٥

الساحل المهادن

٦٦

سلطنة مسقط وإمارة عمان

٧٥

عدن

٨٠

شرق الأردن

٨٨

العراق

٩٥

مصر

١٠٥

حكومة الهند

١٠٩

الفصل الثاني

أثر المشكلة الفلسطينية على العلاقات السعودية البريطانية

١١٧

الثورة الفلسطينية وموقف المملكة منها (١٣٥٥ - ١٣٥٨ هـ / ١٩٢٦ - ١٩٢٩ م)

١٢٧

تقرير اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين

موقف المملكة من القضية من مؤتمر لندن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

١٤٩

(١٣٥٨ - ١٣٦٤ هـ / ١٩٢٩ - ١٩٤٥ م)

١٥١

مؤتمر لندن (١٣٥٧ هـ / ١٩٢٩ م)

## الفصل الثالث

موقف بريطانيا من انضمام المملكة لعصبة الأمم

نشأة العصبة

مراحل إثارة موضوع انضمام المملكة إلى عصبة الأمم

الحرب الإيطالية الحبشية وموقف المملكة من نداء عصبة الأمم

## الفصل الرابع

موقف المملكة إبان الحرب العالمية الثانية

تمهيد عن أسباب الحرب العالمية الثانية

مساعي المحور لاجتذاب المملكة العربية السعودية

مساعي الحلفاء لاجتذاب المملكة العربية السعودية

وحياد الملك عبدالعزيز ووجهة نظر بريطانيا

## الفصل الخامس

الوحدة العربية وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية

حركة الوحدة العربية

مشروع سوريا الكبرى

مشروع الهلال الخصيب وصدى تصريح إيدن في الأوساط العربية

دور المملكة في مشاورات الوحدة العربية

قيام جامعة الدول العربية (١٩٣٦هـ / ١٩٤٥م)

ميثاق جامعة الدول العربية

موقف بريطانيا من قيام جامعة الدول العربية

## الفصل السادس

أثر اكتشاف البترول على العلاقات السعودية البريطانية

التنقيب عن البترول

ظهور الشركات الأمريكية وأثره على العلاقات السعودية البريطانية

العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطاني

العلاقات الاقتصادية بين السعودية وأمريكا

إبان الحرب العالمية الثانية.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية

وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية

٢٢١

الختامية

٢٢١

الملاحق

٢٤٤

المراجع

٤٧٦

الفهرس

٥٠٩